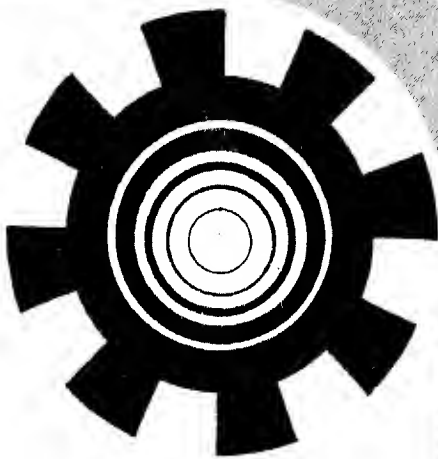


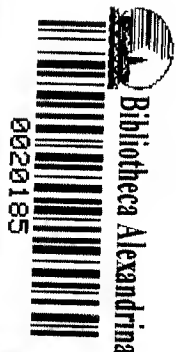
الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية

دكتور / (محمّد بن عبد الله)

مجلد ١



دار الفكر العربي



الثورة الصناعيّة

وآثارها الاجتماعيّة والقانونيّة

دكتور أحمد حسن البرعى

أستاذ التشريعات الاجتماعيّة المساعد
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

مكتبة الطبع والنشر
دار الفكر العربي

القاهرة - ص ١٣٠



اقرا باسم ربك الذى خلق • خلق الانسان من علق •

اقرا وربك الاكرم • الذى علم بالقلم • علم الانسان ما لم يعلم

• صدق الله العظيم •

مؤلفات أخرى للمؤلف :

- ١ - النقابات فى النظام الاشتراكى
(رسالة دكتوراه) باللغة الفرنسية - جامعة
Rennes بفرنسا
- عام ١٩٧٢ •
- ٢ - علاقات العمل الجماعية فى القانون المصرى المقارن الجزء الأول :
النقابات •
دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٧٦ •
- ٣ - علاقات العمل الجماعية فى القانون المصرى المقارن - الجزء الثانى :
عقد العمل المشترك •
دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٧٧ •
- ٤ - الحركة التعاونية من الوجهتين التشريعية والفكرية - الجزء الأول
دار الفكر العربى القاهرة ١٩٧٦ •
- ٥ - ملامح تطور الحركة العمالية والنقابية فى مصر حتى ١٩٥٢ القاهرة -
مجلة القانون والاقتصاد العدد ٣ - ٤ - لسنة ٤٨ - ١٩٨٠ •
- ٦ - نظرية الالتزام فى القانون المدنى المغربى - الجزء الأول : العقد •
دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٩٨١ •
- ٧ - نحو مولد فرع جديد من فروع القانون : القانون الاجتماعى
« بحث تحت الطبع بمجلة القانون والاقتصاد » •
- ٨ - الانفتاح الاقتصادى وأثره على قانون العمل فى مصر « مؤلف تحت
الطبع - دار الفكر العربى - القاهرة » •

الى ابني رامي

في عيد ميلاده السادس

القاهرة ٢٨ / ١١ / ١٩٨٢

تقديم

تمهيد :

اعتبرا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر (١) عرفت البشرية حدثا جديدا وصف بأنه أهم تحول وأعظم اكتشاف عرفه البشر . وأطلق على هذا الحدث اسم « الثورة الصناعية » (٢) ، فاول مرة في تاريخ البشرية ،

(١) ويؤرخ الكتاب لهذه الفترة اعتبارا من عام ١٧٥٠ ، ولكن ذلك لا يعنى أن هذا التاريخ هو انطلاقة الثورة الصناعية ، فالتاريخ متصل ، وكل مرحلة منه تمهد للمرحلة التي تليها ، وكل مرحلة لاحقة تحمل بصمات المرحلة السابقة عليها . كل ما هناك ، انه اعتبارا من هذا التاريخ بدأت المخترعات الفنية في الصناعة تتوالى بدرجة لم يشهدها المجتمع الانساني من قبل ، واكتملت نهائيا العوامل المكونة للنظام الرأسمالي في دول أوروبا الغربية وعلى الأخص في إنجلترا .

انظر في ذلك :

J.A. Lesourd et Cl Gerrard : Nouvelle histoire économique (le XIX siècle) A. Colin - Cllec, V - Paris 1976 pp. 9 et ss.

(٢) وقد نسب اصطلاح الثورة الصناعية في اول الامر الى Paul Mantoux في رسالته التي نشرها عام ١٩٠٥ عن الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ، ولكن الكاتب نفسه نوه فيما بعد انه ليس صاحب الاصطلاح وأنه قد سبقه في استخدامه العالم ارنولد توينبي في مجموعة محاضرات كان قد ألقاها وجمعت فيما بعد في كتاب بعنوان « قراءات في الثورة الصناعية » .

“Lectures on the industrial révolution”

وذلك عام ١٨٨٤ .

ولكن يبدو أن استخدام الاصطلاح يرجع الى تاريخ أبعد من ذلك ، فقد استخدم الاصطلاح في احدى المقالات المنشورة بمجلة Le Moniteur universel في ١٧ أغسطس ١٨٢٧ ، كما استخدم أيضا من قبل الاقتصادي Adolphe Blanqui ما بين ١٨٢٨ و ١٨٣٩ .

كذلك استخدم هذه العبارة كارل ماركس في الجزء الاول من « رأس المال » عام ١٨٦٧ حيث أعطى وصفا مفصلا لاسمها Die industrielle révolution كما استخدم نفس التعبير الكاتب الألماني كارل مارلو عام ١٨٥٠ ، وجون ستيوارت ميل عام ١٨٤٨ ، وفردريك انجلز عام ١٨٤٥ .

انظر في كل ذلك P. Mantoux : La révolution industrielle au XVIII siècle ed Genin - Paris 1973, p. 1 p. 21 et 22, p. 66, pp. 183 et ss. et J. A. Lesourd op. cit., 1, p. 53 et ss.

تتحرر قوى الانتاج البشرى ، ويتطور النظام الاقتصادى على نحو يسمح بتعدد وتضاعف الخدمات والبضائع بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ • وبدأ الانسان يتحول من القرى الى « المدن الكبرى » ، ومن العمل اليدوى الى استخدام الآلات ، ومن المصانع « المنزلية » او الصناعات العائلية الى المصانع الكبرى • وتوالت هجرة المزارعين من القرى الى المراكز الصناعية الكبرى ، وبدأ الصانع اليدوى يعانى من صور الانتاج الصناعى الجديد ، وشيئا فشيئا يتلاشى فى خضم طبقة العمال ، هذه الطبقة « البروليتاريا » التى ظهرت لأول مرة تحت تأثير التطورات ، وبدأت طبقة جديدة « الطبقة الرأسمالية » تحل محل طبقة السادة والاشراف فى النظام الاقطاعى •

وهكذا ، نرى انه تحت ضغط هذه التحولات ، بدأت نوح كثيرة فى حياة البشر تتخذ اشكالا جديدة •

وعلى الصعيد الاجتماعى ، كان أهم النتائج التى ترتبت على هذه الثورة ، تقسيم المجتمع الى طبقتين متميزتين ، طبقة الرأسماليين الصناعيين ، وطبقة العمال (البروليتاريا) ، وتركت الدراسات الاجتماعية حول الثورة الصناعية على طبيعة العلاقات التى سادت بين هاتين الطبقتين ، التى لولاهما لما أمكن لهذا التحول الهام فى تاريخ البشرية ان يتم على النحو الذى تم به • ومن هنا ما يذهب اليه أغلب الكتاب ، من القول ، أن هذا التحول ليس الا « ثورة » وعلى الأخص « ثورة صناعية » اشارة الى ان أهم معالم هذا التحول ، تمت على الصعيد « الصناعى » وفى داخل المشروع الصناعى (المصنع) ، ولعب الصراع بين طبقة أصحاب رأس المال ، وطبقة العمال ، دورا هاما فى التطور الحاصل فى المجتمع (٣) •

(٣) على أن بعض الكتاب ، بحق ، يجذبون عدم استخدام تعبير « الثورة الصناعية » لما يحمله من طابع الدفعة الواحدة والحدث الفجائى مما يخالف الحقيقة المعروفة فى التطور التدريجى للتحول الذى حدث فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ويفضلون التعبير عنه بأنه « تطور سريع لا يقاوم » •

راجع فى ذلك :

Hénré Sée : Les origines du capitalisme moderne

A. Colin - Paris 1936, pp. 151 et ss.

على أن الأثر ينبغي هنا ، أن نوضح ، أن التطور الحاصل منذ منتصف القرن الثامن عشر ، ليس تطوراً صناعياً فحسب ، بل هو تطور للنظام الاقتصادي ككل ، المعروف بـ « النظام الرأسمالي » ، والذي بدأت عوامل تكوينه تتجمع وتتبلور منذ القرن السادس عشر ، فمنذ هذا التاريخ ، بدأ تراكم رأس المال واستمر هذا التراكم خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، حتى التقى في منتصف القرن الثامن عشر بالاختراعات الفنية والعلمية (وبموامل أخرى سنقدمها في دراستنا) ، وترتب على التقاء رأس المال بالاختراعات الفنية ، إلى نشأة المشروع الصناعي (٤) ، وبالتالي لا يمكن النظر إلى الثورة الصناعية ، نظرة مجردة ، بل ينبغي دراستها من خلال تطور النظام الاقتصادي ككل والذي لا تعدو أن تكون الثورة الصناعية أحد جوانبه ، وإن كانت « أهم هذه الجوانب » (٥) .

والواقع ، أن دراسة الثورة الصناعية ، تحتل العديد من الجوانب ، فهذه الثورة الاقتصادية والاجتماعية ، اقتضت ظروفًا سياسية وتطورات فكرية سابقة عليها ، مهدت لها واستحقت أن يطلق على مكوناتها لفظ « الفكر الرأسمالي » أو « العقلية الرأسمالية » (٦) لذلك ، فإن هذه الثورة تحتل دراسة اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو سياسية أو فكرية ، لذلك فالدراسات المتخصصة في هذا الميدان متعددة ومتنوعة . ولكننا نعتقد ، أن دراسة الثورة الصناعية لأنوارها الاجتماعية والقانونية ، تقضي منا أن نلقى الضوء على أهم العناصر التي أدت إلى هذه الثورة دون اغفال لأي عنصر منها ، حتى نتمكن من إعطاء صورة متكاملة ، قدر الإمكان ، للعوامل التي أوجدت النظام الرأسمالي

(٤) راجع في ذلك : أحمد جامع : الرأسمالية الناشئة .

(مكتبة التنمية والتخطيط) - دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٦٨ - ص ١٤ وما بعدها .
Jean-Pierre Rioux : la révolution industrielle (1780-1880) Ed. (٥)
du Seuil Paris 1179 pp. et ss.

André Piettre : Histoire économique - Editions Cujas, Paris (٦)
1973

ويعزو الكتاب ، كما سنرى بعد قليل ، هذا التحول الإنساني الضخم إلى عوامل مادية ، ولكن أيضاً إلى عوامل معنوية أدت إلى تبدل الأفكار ونشوء « الفكر الرأسمالي »
Changement des mentalités et esprit capitaliste pp. 39 et ss.

ويرجع أصول هذا الفكر إلى عهد النهضة ، وإلى عهد الإصلاح في الكنيسة ، راجع في ذلك
See : op. cit., Note 3, p. 59.

تكمل ، وعلى الأخص ما أدى منها الى قيام الثورة الصناعية ، وما تخلف عن هذا التطور من نظام اقتصادى واجتماعى معقد ، ما زلنا نعيشه حتى يومنا هذا . لذلك فاننا نقترح تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول ، نخصص الأول منها لدراسة العوامل التى أدت الى وقوع الثورة الصناعية ، محاولين فى ذلك الايام بكل هذه العوامل ، المما يكفى لالقاء الضوء على آثار هذه الثورة الصناعية من الناحية الاجتماعية (الفصل الثانى) ، لنرى فى النهاية ، ما هى انعكاسات هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية على طبيعة العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع من وجهة نظر القانون ، أو بمعنى آخر ، ما هو تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الثورة على البنيان القانونى ؟ (الفصل الثالث) .

ولعل من المفيد ، أن نبين ، منذ المقدمة ، ما هو الهدف من اجراء هذه الدراسة : الواقع ، أن دراستنا هذه لا تنفصل عن واقعنا الاقتصادى والاجتماعى ، سواء فى مصر بصفة خاصة أو فى دول العالم الثالث ، بصفة عامة .

فمنذ الخمسينات ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، ومنذ أن بدأت دول آسيا وأفريقيا فى التحرر من الاستعمار ، انطلقت الأصوات تنادى بضرورة العمل على تطوير النظام الاقتصادى الوطنى كوسيلة لرفع مستوى معيشة المواطن وتحريره « اقتصاديا » بعد أن تم تحريره « سياسيا » . ولكن الدول النامية الحديثة التحرر ، وإن اتفقت على الهدف ، فإنها اختلفت فيما بينها على الأسلوب المتبع لتحقيقه ، فتأثرا بالنظم الاجتماعية السائدة والسياسية ، أخذت بعض بلدان العالم الثالث بالنظام الرأسمالى ، بينما نحا البعض الآخر تجاه المعسكر الشرقى (النظام الاشتراكى) . والنظام السياسى المتبع فى نظرنا ، لا أهمية له ، ولكن المهم هو مدى ما يستطيع هذا النظام تحقيقه من تحرر على الصعيدين السياسى والاقتصادى للمواطن ، وعلى الأخص ، مدى ما يساهم به هذا النظام فى رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية .

ومن هنا ، جاء اختيارنا لموضوع الثورة الصناعية ، فالمشاهد ان الدول التى وقعت فيها هذه الثورة مبكرا ، والتى عرفت باسم « الدول الصناعية »

- ١٣ -

استطاعت ، دون شك تحقيق مستوى معيشة مرتفع للطبقات الشعبية ، بحيث لم يعد سرا ان أغلب الدول النامية (بل ودول المعسكر الشرقي أيضا) تطمح في الوصول الى هذا المستوى .

ولكن الوصول الى هذا المحد من مستوى المعيشة ، لم يقع اعتباطا ، ولم يتم دون توضيحات . ولهذا آثرنا دراسة تلك العوامل التي أدت الى قيامه ، والتوضيحات التي بذلت لبلوغه ، لنتساءل في نهاية هذه الدراسة عن امكانية وقوع هذه « الثورة » ، مدى أمره في البلاد النامية .

كذلك ، فان الثورة الصناعية كانت العامل الأساسي والمباشر في ميلاد قانون العمل ، أو القانون الاجتماعي ككل ، لذلك فمن المفيد أن نقف على كيفية ميلاد هذا الفرع من فروع القانون ، حتى نتفهم العلامة الوثيقة التي تربطه بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية .

والله نسأل التوفيق ..

الفصل الأول

العوامل التي أدت الى قيام الثورة الصناعية

تعددت العوامل التي ساهمت في تكوين النظام الرأسمالي ، وعلى الأخص في قيام الثورة الصناعية . ونجد أن أهم هذه العوامل ، اقتصادية . ولكن حتى علماء الاقتصاد أنفسهم يسلمون أن هناك عوامل أخرى لا يمكن إنكار أهميتها ساهمت بدورها في حدوث هذا التطور . فالعوامل الاقتصادية وحدها لم تكن لتكفي لحدوث التطور ، على النحو الذي حدث به ، لو لم يتبدل تفكير الناس بحيث يتفهمون هذه التطورات الحاصلة في المجتمع ، بل وبحيث تتكون عقلية « رأسمالية » تعمل على دفع عجلة التطور .

لذلك ، فإن دراسة العوامل الاقتصادية ، لا تكفي وحدها لاعطاء صورة متكاملة للكيفية التي تم بها تطور النظام الاقتصادي ككل ، ووقوع الثورة الصناعية على الخصوص . لذلك ، فبالإضافة للعوامل الاقتصادية (المبحث الأول) سنتولى أيضا دراسة العوامل غير الاقتصادية الاجتماعية منها والفكرية والسياسية (المبحث الثاني) .

المبحث الأول : العوامل الاقتصادية

لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في حدوث الثورة الصناعية . فتراكم رأس المال لدى الدول الأوروبية كان شرطا أساسيا لانطلاق الثورة الصناعية فيها ، حيث توافدت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الصناعي (المطلب الأول) ، وخاصة في وقت توالى فيه الاختراعات الفنية والصناعية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية (المطلب الثاني) وما كان يقتضيه ذلك من أموال لوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ .

كذلك ، فإن هذه الثورة الصناعية لم تكن لتكتمل إلا ان سبقتها ثورة زراعية في كل البلاد التي دلفت الى عهد الصناعة (المطلب الثالث) . ثم ان تطور وسائل النقل جاء ليعزز العوامل الأخرى في أحداث هذا الانقلاب (المطلب الرابع) ، وأخيرا فإن تطور البنوك واتساع نشاطها كان أيضا من العوامل الهامة التي ساعدت على توفير الأموال للمشروعات الناشئة وتقديم الائتمان اللازم لتمويل العمليات الصناعية (المطلب الخامس) .

المطلب الأول : الفتوحات الاستعمارية وتراكم رأس المال

يعتبر تراكم رؤوس الأموال عاملا أساسيا لنجاح أى نمو صناعى أو اقتصادى عموما . فرأس المال ضرورى لتمويل الدراسات والابحاث والاختراعات والابتكارات واجراء التجارب ، وهو كذلك لازم لتمويل تكاليف الانتاج وعمليات التسويق . لذلك لم يكن من الممكن أن تقوم الثورة الصناعية لو لم تتوفر البلاد الأوروبية التي قامت فيها هذه الثورة على الأموال اللازمة للتمويل . ولعل أهم المصادر التي مكنت هذه الدول من توفير رؤوس الأموال اللازمة ، كانت الفتوحات الاستعمارية والاكتشافات البحرية التي حدثت ، على الأخص ، فى السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر ، فقد مكنت هذه الاكتشافات والفتوحات ، الدول الاستعمارية من تحقيق مكاسب ضخمة ووفرت لها رؤوس الأموال اللازمة لانطلاق الحركة الصناعية (٧) .

(٧) ولكن الى جانب رأس المال المتراكم من التجارة (رأس المال التجارى) فإن تراكم رؤوس الأموال عامة ، في مرحلة نشأة الرأسمالية ، جاء نتيجة لتراكم رؤوس الأموال الناشئة عن العمليات المالية ورؤوس الأموال العقارية (الناشئة من العقارات والأراضي) .

راجع في ذلك الدراسة الاقتصادية التي اجراها الأستاذ الدكتور / أحمد جامع - المرجع السابق
الإشارة إليه ، هامش ٤ ، ص ٤٤ وما بعدها .

وقد كانت البرتغال وأسبانيا أولى الامبراطوريات الاستعمارية ، فى فجر التطور الرأسمالى . فمنذ القرن الرابع عشر بدأ البرتغال يتغلغلون الى الساحل الشمالى فى أفريقيا حتى تمكنوا من الاستيلاء على سبنة عام ١٤١٥ ، وجعلوا منها قاعدة لانطلاق تجارتهم البحرية وفتوحاتهم الاستعمارية .

وفى النصف لثانى من القرن الخامس عشر ، اكتشف الملاحون البرتغاليون فى أفريقيا الرأس الأخضر وسواحل غينيا (ساحل الذهب) ورأس الرجاء الصالح ، وكذلك الطريق البحرى الى الهند حول أفريقيا ، وفى الربع الأول من القرن السادس عشر بسط البرتغاليون رقابتهم نهائيا على السواحل الغربية من الهند وجزئيا على سواحلها الشرقية^(٨) ، وكذلك على «مالاكا» وعندما استولوا على مدينة عدن (عند المخرج من البحر الأحمر الى المحيط الهندى) وعلى مضيق هرمز (فى الخليج العربى) أغلقوا الطرق التجارية القديمة الى الاسكندرية عبر البحر الأحمر ومن الهند الى سوريا عبر بلاد ما بين النهرين . وكذلك استولى البرتغاليون على قسم كبير من أرخبيل الزون وأندونيسيا والبرازيل ، كونوا امبراطورية استعمارية واسعة الارحاء .

وفى الوقت نفسه تكونت الامبراطورية الاستعمارية الأسبانية وقد بدأ تشكيلها حوالى عام ١٤٦٢ حين وصل كريستوف كولمبوس ، الملاح الجنوى العامل فى خدمة ملك أسبانيا ، الى سواحل أمريكا وأعلنت جميع الأراضي التى وطأتها قدماء ممتلكات للتاج الأسبانى ، وسرعان ما شن الأسبان حروب فتوحات دامية فى الأراضي المستكشفة حديثا : فاستولوا عام ١٥١٩ على المكسيك الشاسعة الغنية ، وبعد فترة وجيزة وقعت فى قبضة الأسبان بقية الأراضي فى

(٨) فى عام ١٤٨٧ تمكن البحار البرتغالى دياز من الدوران حول رأس الرجاء الصالح فاتحا هذا الطريق لأول مرة أمام التجارة مع الشرق الاقصى .

وفى عام ١٤٩٧ وصل فاسكو دى جاما الى الهند ، وأسس البحار البرتغالى البيكيرا امبراطورية برتغالية فى الهند بعد ضرب « كالكوتا » بالقنابل ، فى حين استولى البحار البرتغالى كابريال على البرازيل فى عام ١٥٠٠ باسم البرتغال .

وفى عام ١٥١٥ اكتشف ماجلان - البرتغالى العامل فى خدمة عاهل أسبانيا - الطريق الجنوى الغربية للشرق الاقصى وأثبت اتصال المحيط الاطلسي بالمحيط الهادى وكان ذلك أول طواف بحرى حول قارة بكاملها فى التاريخ .

ويلاحظ أن هذه الاكتشافات تمت فى فترة وجيزة للغاية ، فالفاوق بين أول هذه الرحلات (رحلة دياز) وآخرها (رحلة ماجلان) تبلغ حوالى ثلاثين عاما .

(م ٢ - الثورة الصناعية)

أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى وجزئيا في أمريكا الشمالية (باستثناء
البرازيل التي استولى عليها البرتغاليون) .

ولذلك كانت البرتغال وأسبانيا تمثلان القوتين البحريتين الرئيسيتين في
العالم في القرن السادس عشر لدرجة أن البابا الكسندر الثالث قسم ، بوثيقة
بابوية في ٣ ما يو ١٤٩٣ ، الأرض الجديدة التي اكتشفت والتي ستكتشف بين
أسبانيا والبرتغال .

لقد تركت الاكتشافات الجغرافية الكبرى والفتوحات الاستعمارية آثارا
اقتصادية هائلة لا يمكن انكارها .

ففي الأراضي التي افتتحوها (الهند وجاوا وسومطرة وملقا) أقام
البرتغاليون مكاتب تجارية غدت مراكز التجارة مع السكان المحليين وسندا
حربيا للمستعمرين ، وفعلوا نفس الشيء بالاشتراك مع الأسبان في أمريكا .
ولكن التجارة التي كانت بين المستعمرين والأهالي لم تكن تعدو أن تكون عملية
ترتكز على الابتزاز والخداع (٩) ، فهي لم تكن أكثر من مصادرة بحتة الأموال
ومنتجات الأهالي الوطنيين عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم ، وبفضل أعمال
سطو منظمة تمكن تجار الدول الأوروبية من تحقيق أرباح ضخمة تبلغ أضعاف
رأس المال المستخدم في هذه « التجارة » (١٠) .

فقد رافق الفتوحات الاستعمارية « نهب سافر » للشعوب المحلية . فلم
يكتف المستعمر بخداع الأهالي في العمليات التجارية ، ولكنه علاوة على ذلك
عمد الى استعباد الأهالي ، فقد اكتشف المستعمر أن الثروة الحقيقية لا تكمن
فحسب في المواد والتجارة التي يستجلبها من الأراضي المكتشفة والمفتوحة ، وإنما
أيضا في سكان هذه البلاد ، لذلك عمد المستعمرون الى الحصول على أكبر
قدر من قوة عمل السكان بعد تحويلهم الى عبيد .

فقد حصل الأسبان على كنوز هائلة من الشعوب التي استعمرها ،
واستولوا من المدافن والمعابد على كل الكنوز التي بها ، كما استولوا على الذهب

(٩) جامعة باتريس لوموبا للصدقة بين الشعوب : غرض اقتصادي وتاريخي (تشكيلات

ما قبل الرأسمالية والمجتمع الرأسمالي) - بيروت - ١٩٧٨ - ص ٤٢٢ .

(١٠) أنظر أحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص (٢٩) .

والأحجار الكريمة والفضة (١١) . ولجأ الفاتحون الى استعباد الأهالي وارغامهم على العمل فى مزارعهم ومناجمهم ، وقد نتج عن المعاملة القاسية التى كان يلقاها الأهالى الى انخفاض عدد السكان انخفاضا شديدا وخاصة بين الهنود الحمر ، ففى مناجم الفضة فى بوليفيا وحدها هلك ارباب سيطرة الأسباب زهاء ثمانية ملايين هندي أحمر ، ولذلك شرع المستعمرون فى استبدالهم بالعبيد من أفريقيا الذين كان يتولى تجار الرقيق توريدهم الى أمريكا وذلك بعد اصطليادهم من أفريقيا ، كما تصطاد الحيوانات تماما وتكبيلهم بالسلاسل وسوقهم على الأقدام فى صفوف طويلة الى السفن الراسية على الشاطئ الأفريقى ثم تكديسهم بعضهم فوق بعض فى هذه السفن والابحار بهم فى ظروف لا يكاد يصدقها عقل الى أمريكا حيث يصل أحياء منهم العدد القليل فحسب (١٢) ، وقد أضافت

(١١) ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن كمية الذهب والفضة الموجودة فى أوربا فى أوائل القرن الرابع عشر كانت لا تكفى للوفاء باحتياجاتها . لكن هذه الكمية بدأت فى الإزدياد اعتبارا من منتصف هذا القرن نتيجة استغلال المناجم الأوربية فى النيرول وبوهيميا وغيرها . وكذلك نتيجة لورود الذهب الأفريقى الذى تولت البرتغال استخراجه (٣ آلاف كيلو جرام سنويا من عام ١٤٩٣ حتى عام ١٥٢٠ و ٢٥٠٠ كيلو جرام من عام ١٥٢٠ الى عام ١٥٤٤) .

الا أن الزيادة الكبرى فى كمية الذهب فى أوربا قد حدثت منذ منتصف القرن السادس عشر نتيجة لنهب كنوز ألانكا فى بيرو واستغلال مناجم المكسيك وبيرو بواسطة أسبانيا . وتقدر الكمية الكلية للمعادن الثمينة التى قدمتها المناجم الأمريكية الى أوربا فى الفترة من عام ١٥٠٩ الى ١٦٦٠ بحوالى ١٨ ألف طن من الفضة ومن ١٨٠ ألف طن من الذهب . وهذه الكمية تمثل عشرة أضعاف تلك التى كانت موجودة فى أوربا فى بداية القرن الخامس عشر . ومنذ منتصف القرن السابع عشر بدأت فترة جديدة من تدفق المعادن الثمينة على أوربا واستمرت حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وفيها استمرت كمية الذهب والفضة فى الإزدياد فى أوربا .

وقد ترتب على تدفق المعادن الثمينة فى أوربا أن بدأت حركة ارتفاع كبرى فى الأسعار منذ بداية القرن السادس عشر ، حركة ظهرت فى أسبانيا أولا بطبيعة الحال نتيجة استغلالها لمستعمراتها فى المكسيك وبيرو ثم انتقلت منها الى فرنسا وبقية الدول الأوربية .

J. P. Rioux, op. cit., Note 5, pp. 40 et ss.

(١٢) ويلاحظ أن العبيد من أفريقيا كانوا الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي الجديد المتمثل فى زراعة المحاصيل الاستوائية فى المستعمرات الأوربية فى أمريكا الوسطى والبرازيل وجزر الهند الغربية ، فقد أدى إقامة المزارع الكبرى أن غدت الحاجة ماسة الى الأيدي العاملة المستترقة ، وقد عثر عليها المستعمرون فى أفريقيا بالذات ، وصارت تجارة رئيسية لهم ، وقد اتسع نطاقها ابتداء من القرن السادس عشر بالذات على يد البرتغاليين . فبحسب التقديرات التقريبية أقتيد تسعمائة ألف رقيق أفريقى الى أمريكا فى القرن السادس عشر . أما فى القرن السابع عشر فقد بلغ ذلك الرقم مليونين وسبعمائة ألف ، وفى القرن الثامن عشر سبعة ملايين . وفى القرن التاسع عشر =

هذه المتجارة القاتلة أرباحا لا تقدر الى ثروة التجار الأوربيين ، وقال بعض الكتاب الأوربيين عن ذلك « لقد أصبحنا أغنياء لأن أجناسا بأسرها وشعوبا بأكملها قد ماتت من أجلنا ، ومن أجلنا أيضا افتقرت قارات بأكملها » (١٣) .

أما الأسباب فقد لجأوا الى طرق لا تقل ضراوة عن الطرق التي استخدمها البرتغاليون لاستنفاد خيرات المستعمرات : فقد لجأ الأسباب الى قطع طرق التجارة القديمة وأغرقوا ونهبوا السفن العربية والهندية والصينية . ومن مكاتبهم التجارية في الهند وفي الجزر شنوا هجومات على القبائل المحلية وفرضوا عليها جزية من التوابل والحرير والسكر والتبغ وغيرها من المنتجات الاستوائية القيمة التي كان التجار البرتغاليون يبيعونها في الأسواق الأوربية بأسعار أعلى ثلاث مرات . وكانت التجارة بين البرتغاليين والسكان المحليين تركز على الخداع : فمقابل توافه وسلع زهيدة القيمة ، كان المستعمرون يحصلون على قيم فعلية هائلة ويبتزون مائة بالمائة من الأرباح وأكثر من ذلك . فيقال مثلا أن فاسكودي جاما قد عاد الى لشبونة عام ١٤٩٩ ومعه حمولة من البضائع قيمتها أكثر من ستين ضعفا من تكاليف البعثة . وأن البحار الانجليزي « دارك » قد عاد ببضائع منهوبة تقدر قيمتها ما بين نصف مليون ومليون من الجنيهات مع أن نفقات الرحلة لم تتجاوز خمسة آلاف من الجنيهات (١٤) .

= اربعة ملايين ، أي ما يناهز خمسة عشر مليون نسمة في المجموع (ويقال في تقديرات أخرى عشرون مليونا) .

وكانت آلاف مؤلفة من الافارقة يلقون حتفهم أثناء الغارات التي ينظمها تجار الرقيق في القارة ، وكان أكثرهم يموت من الأمراض والتعذيب أثناء شحنهم . ويفترض أنه مقابل كل رقيق كان يصل الى أمريكا كان يموت خمسة على الأقل في إفريقيا أو الطريق ويقدر أن تجارة الرقيق قد كلفت بالاجمال ، القارة الأفريقية ، ستين مليون نسمة .

المشاعة ، الرق ، والاقطاع - ترجمة جورج طرايش - دار الطليعة بيروت - ١٩٧٨ ص ١٣٠ .

(١٣) أحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٣٠ .

(١٤) وتقدر أرباح الشركات الأوربية الاستعمارية - التي سنتكلم عنها بعد قليل - بحوالي ١٠٠٪ من رأسمالها. ولا تقل عن ذلك ، أما في التجارة مع إفريقيا وخاصة تجارة الرقيق فقد كانت الأرباح ما بين ١٠٠٪ و ٣٠٠٪ .

أحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٣١ .

ولقد أدت هذه العناصر جميعا (التبادل غير المتكافئ ، استعباد الشعوب المستعمرة ، اكتشاف مناجم الذهب والفضة والاستيلاء عليها ، نهب الثروات الموجودة لدى شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا) أدى كل ذلك الى تراكم رأس المال في فجر عهد الانتاج الرأسمالي (١٥) .

وقد احتدمت المنافسة الاستعمارية والبحرية والتجارية بين أسبانيا والبرتغال ، مما دعاها وتحاشيا للصدام الى عقد معاهدة عام ١٥٢٦ قسما بموجبها العالم من طرف الى آخر قسمين ، أحدهما من حق الأسبان السيطرة عليه والآخر للبرتغاليين وهكذا جرى أول تقسيم استعماري للعالم ، ولكن التناقضات بين الأسبان والبرتغاليين لم تنقض . لذلك ، فما أن طالعنا القرن السابع عشر حتى انتقلت السيادة في البحار ، وفي المستعمرات ، الى دول أوربية أخرى أكثر نشاطا هي هولندا وإنجلترا وفرنسا .

(١٥) ينبغي أن ننبه في هذا الصدد ، أن رأس المال التجارى كان قد بدأ في التراكم في مرحلة سابقة على الفتوحات الاستعمارية ، وعلى الأخص في المدن الإيطالية ، حيث تمكنت هذه المدن ، نتيجة للحروب الصليبية ، وإعادة العلاقات مع الشرق وفتح الأسواق الخارجية وإعادة ممارسة التجارة الدولية وخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط مع سوريا وفلسطين وآسيا الصغرى . فلقد تراكت رؤوس الاموال الضخمة بأيدي تجار المدن الإيطالية ، الذين مثلت نشاطاتهم نموذجا للطبيعة المتخصصة عموما للطبقة التجارية الاوربية ككل سواء تعلق الامر بتجار أوروبا الشمالية أو تجار البحر الأبيض المتوسط ، وسواء كانوا يعملون في نطاق أسواق اقليمية متواضعة أو في تجارة سلع القرن العالمية ، ولقد استمد التجار الايطاليون وبخاصة تجار فلورنسا والبندقية باعتبارهم الأكثر نجاحا ارباحهم من التجارة في السلع الباهظة الثمن كالنوابل والمجوهرات ومنتجات الحديد من الشرق الأوسط والاقصى والنسيج الصوفى الرفيع المستوى من الاراضي الواطئة وإيطاليا الوسطى والذهب من غرب أفريقيا . كما أنهم تعاملوا بالنقود كسيارة للبائى والحكام الآخرين (وذلك لتمويل الحروب بالدرجة الاولى) وقام بعضهم ككبار التجار الفلامنكيين ، بتنظيم عملية توفير المواد الأولية لصناعة الأقمشة ، بالإضافة الى بيع المنتج النهائي ولكن دون ادخال أى تعديل على طبيعة العملية الانتاجية . ثم أخذت منتجات أخرى فى الدخول ضمن تيار التجارة الدولية : النبيذ من الجزر الفرنسية والراين ، والحبوب والبلوط والفرو من البلطيق ، والملح من الخلدان الفرنسية ، والأملح الطبية من البحر الأسود ، ...

وهكذا فان التقدم الفنى لأساليب التجارة ، والقدرة على مركزة الاموال لتمويل الحكومات مع الاستقرارية العقارية (التي كانت تعاني على الدوام من نقص في الأرصدة المتداوله) بأسعار فائدة عالية ، كل ذلك استحق ثناء بعض المؤرخين على الرأسمالية التجارية في هذه الفترة . ولكن هذا الثناء لا يمنع أن رؤوس أموالهم ظلت محصورة على الدوام في دائرة التداول ، ولم تتجه اطلاقا نحو الانتاج الزراعى أو الصناعى ، مما حرما من أى دور في تطوير النظم الانتاجية أو الاقتصادية .

Seé, op. cit., note 3, pp. 12 et ss.

انظر في ذلك خصوصا :

ففى القرن السابع عشر أخذت هولندا تشغل مركزا لها فى عدد الدول الاستعمارية الكبرى ، مزحزحة أسبانيا والبرتغال ، بل أن التجار الفاتحين الهولنديين تسربوا الى الهند فى أواخر القرن السادس عشر ، وفى عام ١٦٠٢ انشئت الشركة العامة للهند الشرقية (وقد دامت حتى عام ١٧٩٨) وكانت تتمتع بحق احتكار التجارة فى المحيطين الهندي والهادى (١٦) . واستعبد الهولنديون سكان أندونيسيا واستثمروا ثروات هذا البلد بوحشية ، وأبادوا عددا كبيرا من سكان الجزر ، وأحرقوا مقادير ضخمة من المنتجات القيمة لكي يحافظوا على الأسعار العالية المفيدة لهم . وفى عام ١٦٢١ أسس الهولنديون شركة الهند الغربية التى أخذت تقوم بعملياتها فى القارة الأمريكية .

وفى منتصف القرن السابع عشر ، نجح الهولنديون فى اقضاء البرتغاليين من القسم الجنوبى من أفريقيا وأسسوا هناك مستعمرة لهم اسموها (أرض الرأس) كما تم نفس الشيء ، عام ١٦٥٦ فى سيلان . ولكن هولندا كانت أساسا بلدا تجاريا أقل تطورا صناعيا من إنجلترا ، لذلك ففى الصراع الاستعمارى كانت الغلبة لهذه الأخيرة . نتيجة للحروب الأنجلو - هولندية احتل الانجليز مكان الهولنديين فى أمريكا الشمالية ، وقد وقفت الدولتان الاستعماريتان القديمتان (أسبانيا والبرتغال) فى طريق تشييد الأمبراطورية الاستعمارية الانجليزية ، لذلك شرعت السفن الانجليزية بعلم وتجهيز الحكومة الانجليزية ، تهاجم بلا اعلان حرب ، السفن والقوافل البحرية الأسبانية المسافرة من أمريكا الى أوروبا وتنهبها وكان اخفاق الأسطول الشهير « الأرمادا القاهرة » الذى حطمه الأسطول الانجليزى عام ١٥٨٨ نقطة الذروة فى المنافسة الاستعمارية البحرية بين إنجلترا وأسبانيا . وسرعان ما أصبحت إنجلترا سيادة البحار . ولكن البرجوازية الانجليزية الناشئة لم تكن بحاجة الى هذا اللقب الطنان ، بقدر ما كانت متعطشة لتحقيق مآربها من ورائه . فالسيادة فى البحر كانت الوسيلة لبسط السيادة فى البر . ونحو مستهل القرن السابع عشر انتهت إنجلترا من فتح « إيرلندا » الذى بدأته فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر . وابتداء من السنوات الثلاثين من القرن الثامن عشر ، أخذت إنجلترا تنتهج سياسة استعمارية ذات

(١٦) وهذه الشركة هولندية ، حصلت على امتياز احتكار التجارة مع الهند لمدة ١٩ عاما ثم أصبح هذا الامتياز يتجدد ، وكانت ادارة الشركة تماثل ادارة الدولة فيوجد لها مديرون ومجلس ادارة من ١٧ عضوا وممثل فى الهند يدير عمليات التجارة ، ومجموعة ضخمة من الموظفين ذوى المرتبات الضخمة ، والذين ينسب اليهم ارتكاب العديد من المخالفات والتعديات .

Seé, op. cit., note 3, pp. 73 et ss.

انظر

صبغة استغلالية شديدة ، واتسمت الحروب الاستعمارية بطابع النهب السافر .
وقد رأى الانجليز ، في فرنسا ، عدوهم الرئيسي حيث تطورت أيضا العلاقات
الرأسمالية بسرعة .

ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر ، انشأت فرنسا إمبراطورية
استعمارية واستولت على كندا والهند الصينية وقسم من الأراضي الهندية
وأنشأت فرنسا شركة الهند الشرقية ، وشركة السنغال وغيرها من الشركات
التي استطاعت بواسطتها تحقيق ما تبتغيه من مكاسب من وراء الفتوحات
الاستعمارية .

وقد نجح الانجليز فيما بعد ، نتيجة حروبهم مع أسبانيا ، في توسيع
ممتلكاتهم في الهند الغربية ، وتسربوا أيضا إلى فلوريدا ثم أدت حروب منتصف
القرن الثامن عشر (الحرب من أجل وراثة العرش النمساوي في سنوات
١٧٤٠ - ١٧٤٨ وحرب السنوات السبع في ١٧٥٦ - ١٧٦٣) إلى اكتساب
انجلترا مستعمرات جديدة : فقد استولت على المستعمرات الفرنسية في
كندا ، وعلى أراضي جديدة في الهند ، وقد لعبت شركة « الهند الشرقية
الانجليزية » (١٧) دورا هاما في زحزحة الفرنسيين وغيرهم من الهند .

والواقع أن الاستعمار الانجليزي لم يختلف من حيث الاستغلال والفسادة
عن نظيره الأسباني . ففتح البنغال مثلا ترتب عليه نهب الخزانة البنغالية ،
وفرض غرامات وضرائب مرتفعة على السكان ، مع اجبار الهندود على العمل
مجانا وتسخيرهم لصالح الانجليز (١٨) .

(١٧) انشئت هذه الشركة عام ١٦٠٠ في عهد الملكة اليزابيث ، وفي عام ١٦٠٥ منحت الشركة
امتياز احتكار التجارة مع الهند والشرق الأقصى ، وهو الامتياز الذي جده بصفة مؤبدة الملك
جيمس الأول . ومن بين أسباب انشاء هذه الشركة ما عمد اليه الهولنديون من رفع سعر
الرطل من الفلفل من ثلاثة شلنات إلى ثمانية ، مما دفع التجار الانجليز إلى اتخاذ قرار
بالتجارة مباشرة مع الهند . وكانت الشركة في البداية عبارة عن منظمة من التجار المغامرين البالغ
عددهم ٢١٨ عضوا كل يتجر لحسابه الخاص ، وبعد هذا أصبح كل عضو يساهم بقدر معين
من الأموال بالنسبة لكل رحلة ثم تتولى الشركة الاتجار بها وتوزع الأرباح بعد انتهاء الرحلة
على المساهمين ، كل بنسبة ما ساهم به من أموال وفي عام ١٦١٤ أصبح يكتسب في رأس مال
الشركة لعدة رحلات معا ، وفي عام ١٦٥٧ حصلت الشركة على رأس مال دائم وتقرر عام ١٦٩٢
تحجريم الاتجار على الأعضاء في الشركة بصفتهم الفردية .

(١٨) فمن جراء تعسف الانجليز واستغلالهم البشع لموارد البلاد وللسكان ، نشبت عام =

هذا وقد لعبت الشركات الرأسمالية دورا هاما فى استغلال المستعمرات ونهب ثروات البلاد المستعمرة ، لذلك تمتعت هذه الشركات بتأييد كبير من دولها ، ورغم كونها مؤسسات خاصة ، أمنت الأساطيل البحرية والجيوش نشاط هذه الشركات بقوة السلاح (١٩) .

وقد اتبعت الشركات الاستعمارية بصفة عامة سياسة نهب المستعمرات أكثر من الاتجار معها . ويكفى فى هذا الصدد ، أن نشير الى أن خمسة آلاف طن من الفلفل كانت تكلف الهولنديين نتيجة لاستغلالهم للهنود حوالى ٧٥٠٠ جنيه استرليني يبيعونها فى أوروبا بحوالى مليونين ونصف من الجنيهات ثم يحصلون بهذا المبلغ على بضائع من الدول الأوربية الأخرى تضاف الى ثرواتهم بلا مقابل فى واقع الأمر نظرا لضالة المبلغ الذى سبق أن دفعوه فى الفلفل .

أما تاريخ شركة الهند الشرقية البريطانية ، وتاريخ اللورد كلايف فاتح الهند لحساب هذه الشركة فى تصفية ثروة الهند ونقلها الى بريطانيا بلا مقابل تقريبا طوال ما يزيد على ثلاثة قرون فقد أصبح المثل التقليدى الصارخ على بناء الاقتصاد الاستعماري عن طريق تراكم رأس المال التجارى المنهوب من المستعمرات (٢٠) . وبذلك كانت المنتجات الاستعمارية عنصرا هاما فى عملية تراكم رأس المال ،

= ١٧٧٠ مجاعة رهيبة فى البنغال أدت بحياة سبعة ملايين هندي ، وبمثل هذا القدر من القسوة تصرف الاستعمار الانجليزى فى باقى المقاطعات الهندية .

عرض اقتصادى وتاريخى . المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٩ ، ص ٤٢٦ . (١٩) وأهم هذه الشركات كانت شركة الهند الشرقية (الهولندية) (راجع ما سبق هامش ١٦) وشركتان بريطانيتان هما شركة الهند الشرقية (راجع ما سبق هامش ١٧) والشركة الافريقية الملكية . وهذه الاخيرة تأسست فى عام ١٦٧٢ ومنحت حق احتكار تجارة الرقيق على الساحل الافريقي الغربى ، فكان محور نشاط الشركة الاساسى هو توريد الرقيق الى مزارع قصب السكر فى مستعمرات إنجلترا فى أمريكا الشمالية ، حتى أن استمرار وجود مستعمرات السكر كان متوقفا على التجارة الانجليزية للرقيق . وقد استطاع الانجليز تحقيق ثروات هائلة ساعدت على تراكم رؤوس الأموال لديهم من وراء هذه التجارة اللا انسانية .

وقد ألغيت هذه الشركة بشريع من البرلمان الانجليزى عام ١٩٢١ ، بعد أن كانت قد أدت المهمة المنوطة بها .

ثروت أنيس الاسيوطى : الصراع الطبقي وقانون التجار ، دار النهضة العربية - القاهرة ، ص ١١٣ .

(٢٠) أحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٣٦ .

حيث كانت القيم التي ينهاها المستعمرون تساق الى الدول المستعمرة وتتحول فيها الى رؤس أموال تتمركز في ايدي الشركات التجارية وتنولى هذه الشركات توظيفها في الانتاج الصناعى .

وينبغى ان نلاحظ ، أن الاستعمار لم يطور العلاقات الرأسمالية فى البلدان المستعمرة فقد حافظ الاستعمار على طرق الاستثمار القبلى والعشائرية ، والى تثبيت النظم الاقطاعية والعبودية . وترتب على ذلك أن تراكمت الأموال فى ايدي المستعمرين الأوربيين ، وكان من أهم نتائج مرحلة التراكم البدائى ، أن سوقا عالمية أخذت تتكون منذ الاكتشافات الجغرافية الكبرى ، وهذه السوق لم تكن بعد قد تشكلت نهائيا ، ولكن وجود الامبراطوريات الاستعمارية ساعد على تكوينها ، وقد اسهم استثمار المستعمرات فى اشتداد قوة الدول الرأسمالية الصناعية ، بينما توقف تطور القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية فى المستعمرات ذاتها .

ونحو أواخر القرن الثامن عشر ، تكشف تفوق إنجلترا بكل وضوح على الدولتين الاستعماريتين الآخرين فرنسا وهولندا^(٢١) ، وكذلك ، من باب أولى ، على أسبانيا والبرتغال اللتين أخذتا تتقهقران فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، بسبب النظم الاقطاعية الاستبدادية فى هذين البلدين .

نتبين اذن مما سبق ، انه قد حدثت حركة كبرى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر ، بتراكم رأس المال التجارى أهم مصادر تراكم رأس المال فى ذلك العهد . وقد كان هذا التراكم ضروريا ليستخدمه حائزوه فى تمويل الاستثمار الصناعى . وذلك اما عن طريق

(٢١) وقد أكملت بريطانيا حلقات سياستها الاستعمارية بواسطة قوانين الملاحة التى اصدرتها خلال القرن السابع عشر وأهمها القانون الصادر فى سنة ١٦٥١ الذى نص على أن البضائع الواردة من آسيا وأفريقيا وأمريكا لا يمكن أن تنقل الى إنجلترا الا على سفن انجليزية ، يكون أغلبية طاقمها من الانجليز ، وأن البضائع الواردة من أوروبا لا يمكن أن تنقل من إنجلترا أو الى مستعمراتها الا على سفن انجليزية أو سفن تابعة للبلاد المنتجة لهذه البضائع . وفى عام ١٦٦٠ صدر قانون آخر ينص على نقل البضائع بين إنجلترا ومستعمراتها على السفن الانجليزية . وقد ترتب على هذه القوانين تقوية الأسطول البريطانى وإضعاف الأسطول الهولندى مما كان سببا من أهم اسباب اضمحلال السيطرة البحرية الهولندية .

See, op. cit., note 3, p. 120.

استخدام مالهدهم من قيم منقولة أو بيع العقارات واستخدام اثمانها فى الحصول على الآلات المستحدثة فى صناعة القطن أو فى بناء المصانع وإفراى الحديد وشراء المواد الأولية واستئجار القوة العاملة .

ومن هنا يتضح الدور الكبر الذى قام به تراكم رأس المال التجارى ، وهو ما يطلق عليه الرأسمالية التجارية ، كعامل لا غنى عنه من عوامل نشأة الرأسمالية الصناعية ، بحيث لم يبق لاكتمال النظام سوى استثمار رأس المال التجارى فى المشروعات الصناعية بقصد تحقيق الربح والقيام بالمزيد من تراكم رأس المال (رأس المال الصناعى فى هذه الحالة) هذا ما ستتكفل باتمامه المخترعات العلمية والفنية ، أو الثورة الصناعية .

المطلب الثانى : الاختراعات الفنية والصناعية

شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، تطورا هاما فى وسائل الانتاج الفنية ، تمثل أساسا فى حلول الآلة محل المجهود البشرى والحيوانى خلال العملية الانتاجية ، حتى أن Mantoux وصف هذه الفترة بقوله « أن الحدث الرئيسى فى هذه الفترة لم يكن استخدام الآلات ، وإنما كان الآلية » (٢٢) . والواقع أن هذا الوصف يعبر بصدق عن عملية التحول الفنى الحاصل خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر والذى واصل تطوره ، وما زال مستمرا ، حتى الآن . فمن الخطأ أن نتصور أن منتصف القرن الثامن عشر كان بداية لاستخدام الآلات ، فقد استخدمت الآلات قبل هذا التاريخ ومنذ القرن الخامس عشر (٢٣) . ومن الخطأ أيضا القول بأن فترة الاختراعات الفنية والعلمية حدثت طفرة واحدة وكانت منقطعة الصلة بما قبلها ، فمن الثابت أيضا أن العصور الوسطى شهدت ابتكارات واكتشافات ارسى الأساس الأولى لأساليب الانتاج الصناعى (٢٤) .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 185.

(٢٢)

(٢٣) فقد وجد منذ نهاية القرن الخامس عشر مشروع كبير للطباعة فى مدينة نورمبرج

Rioux, op. cit., note 5, p. 61.

يستخدم ٢٤ آلة طباعة و ١٠٠ عامل .

(٢٤) مثال ذلك ، التحسينات التى ادخلت على مضخة التفريغ التى ادت الى تسهيل العمل

فى المناجم على عمق بعيد بعد تفريغ الماء الموجود فى باطن الأرض وما سبق ذلك من تشغيل الطاحونة الهوائية والعجلة المائية ، وما تلاه من اكتشاف الحركة الدائرية التى طبقت عمليا فى صناعة الساعات وغيرها من الصناعات المماثلة .

ولكن المقصود بالقول ، أن الثورة الصناعية قامت على الآلية ، ان هذه الفترة عرفت تطورا هائلا وسريعا لاختراع آلات معقدة واستعمالها فى صناعات عديدة ، واستخدام القوى المحركة غير البشرية أو الحيوانية على نطاق واسع ، وبحيث أدى هذا التطور الى تغليب الانتاج الصناعى الذى يعتمد على الآلات على غيره من الأساليب الانتاجية القديمة ، وبحيث أصبح « المشروع الصناعى » هو « الوحدة الانتاجية الأساسية » (٢٥) .

ولكن هذا التطور لم يقع صدفة ، بل هو وليد التطور الاقتصادى : فكلما تضافرت عوامل اقتصادية تدفع الى زيادة الانتاج ، وتطور الاقتصاد على نحو يقتضى ضرورة تطور الانتاج أدى ذلك الى دفع الأساليب الانتاجية نحو تطور مماثل ، وبحيث تواجه الأساليب الانتاجية والحاجات الاقتصادية المتجددة (٢٦) . فتراكم رأس المال ، واتساع الأسواق الخارجية والداخلية ، وتوافر المادة الأولية ، ومصادر الطاقة ، وازدياد عدد السكان وهجرتهم نحو والمدن والمراكز الصناعية ، كل ذلك يؤدى الى زيادة الطلب ووضوح الحاجة الى زيادة الانتاج فلا بد أن يواجهه تطور مماثل فى الأساليب الفنية للانتاج ، بحيث اذا كانت هذه الأساليب غير ملائمة ، دفعها التطور الاقتصادى الى تطور مماثل ، لتلائم الحاجات المتجددة . ولعل ذلك هو ما يفسر لنا أسباب حدوث الثورة الصناعية فى انجلترا قبل غيرها من دول أوروبا . ذلك ان انجلترا بسبب كبر مساحتها وكثرة عدد سكانها ومواردها الطبيعية الوفيرة وضخامة رؤوس الأموال المتراكمة لديها من استغلالها لمستعمراتها ، كانت أصلح من أى دولة أخرى كى تبدأ فيها النهضة الصناعية : فالكمية المطلقة لرؤوس الأموال المتراكمة من النشاط التجارى والمالى والعقارى ، ومن العمل المهيىء للاستغلال بالنشاط الصناعى الجديد (نتيجة لهجرة كثير من الايرلنديين) كانت فى انجلترا أكبر منها فى أى دولة أخرى ، يضاف الى ذلك ما حدث طوال القرن الثامن عشر من تطور وسائل النقل مما ساعد على تنشيط التجارة داخليا وخارجيا ،

(٢٥) ولا ينفى هذا بالطبع استمرار الأساليب الانتاجية القديمة لفترة طويلة من الزمن امتدت حتى اواخر القرن التاسع عشر فى أكثر الدول الصناعية تقدما ، وحتى فى فروع الصناعة التى تكونت فيها فعلا مشروعات تستخدم الأساليب الانتاجية الصناعية الجديدة . فمن المعروف ان بعض مظاهر النظام الانتاجى القديم تستمر قائمة فترة من الوقت حتى بعد اكتشاف أساليب انتاجية جديدة ، طبقا للقاعدة العامة فى التطور المتتابع والمتتالى للإنظمة الاقتصادية والاجتماعية .

Rioux, op. cit., note 5, pp. 61 et ss.

واتسعت السوق الداخلية والخارجية لانجلترا على نحو لم يحدث بالنسبة للدول الأخرى ، كذلك اكتشفت في بريطانيا مستودعات غنية من الفحم والحديد .

اضف الى هذا ان العقلية الرأسمالية نضجت مبكرا في انجلترا بحيث اتجه رجال الأعمال الى أساليب حديثة فى تنظيم وإدارة رأس المال والعمل وتنظيم الأسواق ، كل هذه العوامل تضافرت لدفع حركة الاكتشافات ولإثارة الاختراعات الفنية والعلمية وتطورها فى انجلترا قبل غيرها من الدول الأوروبية الأخرى(٢٧) .

ولقد أدت حركة الاختراعات العلمية والفنية التى أسرعت خطاها منذ منتصف القرن الثامن عشر الى استعمال الآلة فى أشكالها المختلفة فى أوجه متعددة من النشاط الإنتاجى وإحلال قوى ذات طبيعة ميكانيكية يمكن إيجادها صناعيا والإكثار منها بحسب الإرادة محل قوى الإنسان والحيوان والماء والهواء ، كمصدر للطاقة المحركة فى عملية الإنتاج . ثم واصل التطور مسيرته ، مؤديا الى اكتشاف مصادر جديدة للطاقة ، كالكهرباء والمحركات بالغاز والبنزين والمحركات النفاثة والطاقة النووية والطاقة الشمسية وغيرها ، وكذلك اكتشاف مواد جديدة يمكن إيجادها صناعيا بوسائل كيميائية للاستعاضة بها عن المنتجات الطبيعية كالمطاط والحديد .

هذا ، وتجدد الاشارة ، الى أنه لا يقصد بالآلة مجرد تركيب مادی يساعد على تسهيل العمل الانساني وتذليل الصعوبات امامه ، فقد توصل الانسان ، منذ زمن بعيد ، الى اختراع أدوات تساعد في عمله ، كالفأس والمطرفة والسندان ... الخ ، وانما يقصد بالآلة ، كما انتجتها وأدت اليها الاختراعات الفنية والعلمية « تركيب مادی يحتوى على أدوات تؤدي لتقائبا نفس العملية الفنية التي كان يؤديها العامل قبل اختراع الآلة » . فالأداة بدلا من أن تكون تركيبا بسيطا في يد العامل يستعمله ويوجهه بماله من مهارة فنية لاجداث عملية انتاجية معينة ، أصبحت هي نفسها يدا مستقلة تأخذ شكل جزء من تركيب أكبر وأكثر تعقيدا هو الآلة . فاذا أديرنا هذه الآلة اشتغلت هذه اليد من تلقاء نفسها وأدت العملية الانتاجية التي كانت تؤديها يد الانسان بأداة ماثلة من قبل ، ويستوى في ذلك ان تدار هذه الآلة بواسطة القوى الانسانية أو أى قوة أخرى كالقوى البخارية أو الكهربائية أو غيرها .

(٢٧) انظر في ذلك :

Histoire générale des techniques (Publiée sous la direction de Maurice Daumas).

T 1 : Les origines de la civilisation Technique (1962).

T II : Les premières étapes du Machinisme (1965).

T III : L'expansion du machinisme (1968).

غير ان نظام الانتاج الآلى ، أو الآلية ، لم تكن لتنمو على نحو صحيح ، من قبل أن تأخذ الآلة البخارية مكانتها كمصدر للطاقة المحركة بدلا من المصادر الأولية الأخرى .

ووفقا لهذا التعريف فان الآلة تعد أكثر تعقيدا من الأداة . ذلك أنه لابد للآلة من ان تحتوى ذاتيا الوسائل الميكانيكية التى تحرك الأدوات المركبة لها ، وهو ما اطلق عليه ماركس « الجهاز الموصل » أى الذى يوصل القوة المحركة الى الآلة .

وبذلك يتضح ان الآلة تؤدى الى احلال المجهود الآلى محل المجهود البشرى فى عملية الانتاج : فبينما كانت الاداة « شيئا سلبيا » فى يد العامل يحركها ويكيف بها الانتاج بما توافر له من مهارة وذكاء ، غدت الآلة « شيئا ايجابيا » يتعين على العامل تشغيلها ومراقبتها ووقفها ، دون أن يتدخل فى العمل الذى تؤديه ، ولا يكون بمقدوره ان يغير سير العملية الانتاجية التى تقوم بها . فهو لا يقوم بالعمل الذى تكفلت الآلة بتأديته عنه ، لكنه يقوم فقط بتنظيمه وتحديد كميته^(٢٨) . بل ان الآلة تطورت فى الآونة الأخيرة بشكل جعل تدخل العامل فى العملية الانتاجية سلبيا الى حد بعيد ، فقد وصلنا الى حد من تطور الآلات جعل مهمة الانسان (العامل) تقتصر على مجرد رقابة الآلة للتأكد من حسن سيرها ، بحيث اذا اختل نظامها سارع بايقافها والابلاغ عنها لاصلاحها ، اما فى سيرها وقيامها بالانتاج ، فلا دخل للعامل بذلك . ولذا ، كثر الحديث فى السنوات الأخيرة عن العمل الملل أو الرتيب *Le travail monotone* (ou le travail a la chaine) الذى يسير يوميا على وتيرة لمدة واحدة ويجعل من الانسان مجرد « أداة » فى خدمة الآلة^(٢٩) .

(٢٨) فى تعريف الآلة وتفرقتها عن الاداة ، راجع :

B. Gille : recherches sur le problème de l'innovation

Cahier de l'I.S.E.A. série A.D. no 1 1961.

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 183 et ss.

Friedmann : ou va la travail humain Gallimard - Paris 1950. (٢٩)
pp. 63 et ss.

قلنا ، ان الاقتصاد ، وعلى نحو أدق التطور الاقتصادي ، هو الذى يدفع عجلة الابتكار والاختراع الى الأمام ، لذلك ، فليس من المستغرب أن نجد أن أول الاختراعات والابتكارات العلمية والفنية الكبرى وجدت في نطاق صناعة الغزل والنسيج القطنية^(٣٠) ، ولكن سرعان ما ظهرت الابتكارات والاكتشافات في نطاق الصناعات الأخرى ، وعلى الأخص في الصناعات المعدنية^(٣١) ، وفي الطباعة^(٣٢) ، وفي استخدام الطاقة وعلى الأخص اختراع الآلة البخارية^(٣٣) . ، وفي نتوولي في الصناعات القادمة ، استعراض أهم هذه الاختراعات والاكتشافات ، مع التركيز على اثارها في الانتاج .

(٣٠) مرت صناعة الغزل والنسيج بثلاث مراحل ، اولها كانت مرحلة الصناعة المنزلية أو « الانتاج العائلي » حيث كان الانتاج يتم في منزل رب العمل بمعاونة عائلته وعدد بسيط من العمال ، وفي وقت لاحق نقلت الآلات من المعامل العائلية الى ابنية (مصانع) مستقلة تقام بالقرب من مصادر المياه (باعتبارها القوة المحركة) أو المادة الأولية . وكانت هذه المصانع بداية المشروع الصناعى بمعناه الحديث ، وقد تم ذلك على وجه الخصوص ، في المرحلة الثالثة حين تم استخدام القوى المحركة ، وعلى الأخص البخار في ادارة المغازل الآلية .

وقد كانت أهم الاختراعات في نطاق صناعة الغزل هي :

- ١ - توصل جيمس هارجريفز James Hargreaves في عام ١٧٦٥ الى ابتكار آلة Spinning - Jenny غزل يدوية عرفت باسم
- ٢ - تمكن توماس هايجز Thomas Highs عام ١٧٦٧ من اختراع آلة غزل تدار بقوة الماء عرفت باسم الاطار المائى Water - Frame وقد استخدمت هذه الآلة بالفعل في الصناعة بواسطة رجل الاعمال ريتشارد اكرت Richard Arkuright
- ٣ - استطاع صمويل كرمبتون Samuel crompton في عام ١٧٧٩ اختراع آلة غزل أكثر تطورا عرفت باسم البغلة La mule Jenny

أما أهم الاختراعات في صناعة النسيج فكانت :

- ٤ - اخترع جون كاي John Kay في عام ١٧٣٣ المكوك الطائر .
 - ٥ - توصل ادموند كارتريت Edmund Cartwright الى تعميم أول نول متحرك يعمل بقوة المياه .
 - ٦ - توصل هوروكس Horrocks عام ١٨٠٣ الى اختراع آلة نسيج مبتكرة مصنوعة من الحديد فكانت أكثر تحملا واقل تعرضا للتلف .
- راجع في كل ذلك : Mantoux, op. cit., note 2, pp. 241 et ss.

(٣١) وكانت أهم الاختراعات في هذه الصناعة هي :

- ٧ - استطاع ابراهام دربي Abraham D ما بين عام ١٧١٠ و ١٧٣٠ استخدام الفحم بدلا من الخشب في صهر الحديد .

البند الأول - الغزل والنسيج (٣٤) :

لعل أول الاختراعات وأهمها ، فى صناعة الغزل والنسيج ، كانت متعلقة على وجه الخصوص ، بمرحلة « النسيج » ، ونعنى بها الاختراع الذى غير من وجه هذه الصناعة ، والذى عرف باسم « المكوك الطائر "la navette volante" » والذى ابتكره جون كاي عام ١٧٣٣ . ولعلنا ننبين أهمية هذا الاختراع ، لو وقفنا أولا على المشكلة التى جاء لحلها . وتتمثل هذه المشكلة انه فى نطاق المنسوجات ، كان عرض النسيج محكوما بطول ذراعى العامل ، فهذا الأخير يقذف المكوك من يد الى أخرى ، وبالتالي لا يمكن أن يتجاوز النسيج عرض يديه معا ، فاذا كان لابد من الحصول على نسيج أكثر عرضا ، كان من الضرورى استخدام عاملين أو

٨ - توصل هنرى كورت Henry Cort عام ١٧٨٤ الى تصميم طريقة لمزج الأكسجين بالحديد المنصهر ، ليكسبه المرونة فيسهل تشكيله .

٩ - وأخيرا فى عام ١٨٧٧ استطاع الكيميائيان الانجليزيان توماس وجلكريست Thomas et Gilchrist تصميم لنزع الفسفور من خام الحديد ، وبهذا تم احلال الصلب الرخيص على الحديد فى كافة أعمال التعدين .

(٣٢) وفى صناعة الطباعة ايضا تطورت الأمور سريعا : ففي عام ١٨٠٠ صنعت ماكينة طباعة حديدية وفى عام ١٨١١ صنعت اول ماكينة طبع تديرها قوة البخار ، وبعدها بقليل اخترعت ماكينة الطبع الاسطوانية ، وفى عام ١٨١٤ احتفلت جريدة التيمز اللندنية باستخدام ماكينة الطبع الحديثة التى كانت تطبع الف نسخة فى الساعة وفى سنة ١٨٢٧ حسنت هذه الماكينة فطبعت ٤٠٠٠ نسخة فى الساعة .

(٣٣) عرفت هذه الآلة ايضا ابحاث وتجارب عديدة قبل أن تخرج الى حيز الوجود أهمها :
١ - منذ القرن السابع عشر قام الفرنسيان سالومون دى كوز Salomon de caus ودينيس بابان Denis Papin ببيان فوائد استخدام البخار كطاقة محرك وأجريا العديد من التجارب .

٢ - فى عام ١٧٠٥ توصل سافورى ونيوكومان Savery et Newcom الى اختراع مضخة تستخدم البخار من أجل رفع الماء من المناجم .

٣ - ولكن الحدث البالغ الأهمية فى هذا الميدان وقع عام ١٧٦٩ حينما ادخل جيمس واط James Watt تحسينات على مضخة نيوكومان . بحيث أمكن استخدامها فى شتى الأغراض مع الاقتصاد فى الفحم المستخدم لتسييرها .

J. P. Rioux, op. cit., note 5, pp. 61 et ss.

(٣٤)

P. Mantoux, op. cit., note 2, pp. 193 et ss.

J.A. Lesourd, op. cit., note 1, uu. 58 et ss.

أكثر ، مما يترتب عليه مضاعفة تكاليف الانتاج ، ومن هنا كانت أهمية اختراع جون كاي ، الذي كان عبارة عن مكوك يقذف تلقائياً من جانب الى آخر من آلة النسيج وذلك عن طريق جذب حبل قصير في يد العامل ، وقد أدى هذا المكوك ليس فقط الى اتساع عرض المنسوجات التي يمكن الحصول عليها باستعماله ، بل أيضاً الى الاسراع في عملية النسيج ذاتها (٣٥) .

منذ ذلك الحين ، حدث اختلال بين صناعتي الغزل والنسيج ، فحينما كان كل من الغزل والنسيج يتمان بطريقة يدوية ، كانت كمية الغزل تكفي عملية النسيج ، وكان الانتاج في فرعى هذه الصناعة متوازيا بحيث كانت كمية الخيوط المغزولة في أى وقت تتوافق مع كمية المواد التي يمكن نسجها في ذلك الوقت ، وبذلك لا تتعطل انوال لعدم وجود الخيوط من ناحية ، ولا تتعرض المغازل للتوقف لانها انتجت كمية أكبر من التي تستطيع الأنوال نسجها .

ولكن ، بعد اختراع « المكوك الطائر » وما أدى اليه من اسراع في عملية النسيج ، اختل التوازن بين عمليتي الغزل والنسيج ، بحيث أصبحت كمية الخيوط المغزولة لا تكفي عملية النسيج ، لأن العامل الواحد في النسيج كان بإمكانه أن ينسج بواسطة « المكوك الطائر » ، ما ينتجه خمسة عمال من خيوط الغزل . وقد أدى ذلك ، الى نقص في خيوط الغزل وبالتالي الى ارتفاع أسعارها ، علاوة على ما أدى اليه من انتشار البطالة بين صفوف عمال النسيج . لذلك ، كان لابد من ايجاد حل ، يعيد لهذه الصناعة التوازن بين مرحلتها ، ذلك انه من المعلوم أن وقوع اختراع معين في احدى مراحل الصناعة الواحدة لابد أن يعقبه اختراعات مماثلة في باقى المراحل ، والا أدى ذلك لاختلال في الصناعة كلها (٣٦) . لذلك ، فمنذ اختراع « المكوك الطائر » ، بدت الحاجة ماسة الى اختراع يعيد التوازن الى عمليتي الغزل والنسيج ، هذا الاختراع كان لابد أن يقع في عملية « الغزل » ، وقد حدث بالفعل أن نشطت التجارب في هذا المجال ، بحيث أنه في فترة لا تزيد على خمسة عشر عاما رأينا ثلاثة اختراعات ، تقدم حلولاً عملية ، لاعادة التوازن بين فرعى صناعة الغزل والنسيج ،

(٣٥) وقد لقي هذا الاختراع ، كغيره من الاختراعات ، مقاومة شديدة من جانب العمال ، نظرا لاعتقادهم أن هذا الاختراع سيؤدي الى حرمانهم من أعمالهم ، وإن نتعرض هنا الى رد فعل العمال منذ الاختراعات ولكننا سنبحث ذلك فيما بعد .

انظر ص ١٠٠ وما بعدها .

Lesourd, op. cit., note 1, p. 60.

(٣٦)

بحيث ساعدت هذه الاختراعات على الاسراع في عملية الغزل حتى تناسب
والسرعة التي اكتسبتها عملية النسيج بفضل « المكوك الطائر » .

ونقصد بهذه الاختراعات الثلاث (٣٧) . أولا ، المغزل الذي توصل الى ابتكاره
لجيمى هارجريفز ، عام ١٧٦٥ وعرف باسم « مغزل جينى » وهو عبارة عن آلة
بسيطة في تركيبها وادارتها ، وتعد مرحلة وسطا بين العمل اليدوى والصناعة
الآلية ، وتؤدي الى امكان ان يغزل العامل الواحد أكثر من خيط واحد فى نفس
الوقت بواسطة تركيب ثمانية مغازل فى الآلة تدار جميعا بحركة واحدة من يد
العامل ، مما يسمح بانتاج يعادل ١٢٠ مرة ما كان ينتجه المغزل اليدوى
القديم . وقد تطورت آلة هارجريفز فيما بعد فأمكن مضاعفة عدد « المغازل »
التي تديرها الآلة الواحدة ، وانتشرت هذه الآلة انتشارا سريعا بحيث بلغ عدد
« مغزل جينى » المستعمل عام ١٧٧٨ فى انجلترا وحدها أكثر من عشرين ألف ،
أصغرها يمكنه القيام بعمل سبعة أو ثمانية من الغزاليين .

أما الاختراع الثانى فى عملية الغزل فكان الاطار المائى Water - Frame
عام ١٧٦٧ . والواقع ان تحديد صاحب الاختراع هو من المسائل التي تثير
الخلافا حتى الآن . فالعديد من الكتاب يقررون أن « ريتشارد أركريت » كان
صاحب الاختراع وانه قد حصل على أول براءة لاختراعه عام ١٧٦٩ ثم حصل على
براءة أخرى بالتحسينات التي أدخلت عليها عام ١٧٧٥ (٣٨) .

(٣٧) ينبغي بالطبع في هذا الصدد ان نذكر اختراع كل من جون وايت ولويس بول ، John
Wyatt et Lewis Paul فقد حصلوا على براءة اختراع لآلة قاما بصنعها عام ١٧٣٨
تمكن من الاسراع بغزل الخيوط وزيادة الكمية المغزولة بشكل ملحوظ ، ولكن يبدو ان السوق في
ذلك التاريخ لم تكن مستعدة لاستقبال اختراعهما ، لذلك فرغم صنعها بالفعل للالة وحصولها على
براءتها لم تستخدم أبدا في المصانع .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 205, - Rioux, op. cit., note 5, p. 62.

Lesourd, op. cit., note 1, p. 59.

J. P. Rioux, op. cit., note 5, p. 63.

(٣٨)

واسماعيل محمد هاشم : محاضرات في التطور الاقتصادى - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٨ ،

ص ٩٤ .

(م ٣ - الثورة الصناعية)

غير ان الطريقة التي حصل بها اركريت على اختراعه وتتبع قصة حياته ، يجعلنا نشك الى حد بعيد ، مع عدد من الكتاب^(٣٩) ، في ان اركريت كان صاحب الاختراع(٤٠) . ونميل الى الاعتقاد بأن صاحب اختراع الاطار المائي هو توماس هيجز . والاطار المائي كان عبارة عن آلة تستعمل الماء كقوة محركة وليس المجهود البشرى كما هي الحال مع آلة « مغزل جينى » . وقد لقي هذا الاختراع نجاحا ، ليس فقط لما أدى اليه من اسراع فى عملية الغزل ، ولكن لانه مكن ، علاوة على ذلك ، من تحسين نوع الانتاج ، فقد انتجت الآلة الجديدة خيوطا أكثر قوة من أى خيط يمكن انتاجه بواسطة عملية الغزل اليدوية . لذلك فانه بدلا من الكتان والجزء الآخر من القطن فقد أصبح من الممكن نسج منسوجات باستعمال خيوط القطن وحدها ، وانتاج خيوط لها نفس صفات خيوط القطن القوية المستوردة من الهند . وقد كانت الخيوط الجديدة مخصصة في أول الأمر

Mantoux, op. cit., note 2, p. 220 et ss.

(٣٩)

Lesourd, op. cit., note 1, p. 59.

أحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٤ ، ص ٨١ .

(٤٠) ذلك أن ريتشارد اركريت لم يكن ، قبل أن يظهر الى العالم باختراعه المزعوم ، يمت بصلة الى عالم الاختراعات ولا حتى الى عالم الغزل والنسيج . فهو لم يكن يعمل بالغزل مثل جون كاي وهارجريفز ، ولا مهتما بالآلات الميكانيكية مثل رايت . بل كان قبل أن يدعى اختراعه « حلاقا » بسيطا ، ثم بعد ذلك انتقل الى تجارة « الشعور المستعارة او الباروكة » .

فقد ولد اركريت في عائلة فقيرة في Preston عام ١٧٣٢ . ثم تعلم حرفة « الحلاقة » وتزوج مرتين ، وكانت زوجته الثانية ، وهذا بيان له اهميته ، من قرية Leigh (وهى نفس القرية التى منها توماس هيجز صاحب الاختراع) ، وقد كانت زوجته الثانية تملك بعض المال مما أعطاه الفرصة ليشترك « الحلاقة » ويشغل بتجارة الشعور المستعارة . وهذا الوصف لحياة اركريت يدلنا دون شك على امكانيات الرجل ، فهو لم يكن ينتمى لعالم الصناعة بأى شكل من الاشكال ولا صلة له بالغزل أو النسيج ، ولم تكن معلوماته عن هذه القطاعات تتجاوز تلك المعلومات التى يحصل عليها من محادثاته مع زبائنه . كل ما هنالك ، أن اركريت كان طموحا ومتطلعا الى تكوين ثروة .

لذلك ، يجد الكتاب ، أن الظروف التى قسم فيها اركريت اختراعه كانت ظروفًا بحق غامضة ، فبدون أية مقدمات ، وجدناه يتقدم ليحصل على براءة اختراعه ، دون أن يحدد المراحل التى مر بها هذا الاختراع أو يقدم أى دليل على التجارب التى أجراها ليتوصل الى اختراعه ، واكتفى بما كان يروى من قصص ، عن انه قد سمع عن اختراعه عن طريق أحد عملائه البحارة الذين وصفوا له كيف أن الصينيين يستخدمون آلة مشابهة ، أو أنه استلهم فكرة اختراعه من رؤيته آلات غزل الحرير في Derly

لصناعة الجوارب القطنية الخالصة فقط ، إلا أن أركريت وشركاه أنشأوا في عام ١٧٧٣ مصنعا للنسيج في دربي أنتج لأول مرة منسوجات مصنوعة من القطن الخالص (٤١) .

= على العموم ، ادعى أركريت أنه قد ملأه الشغف بالآلات اعتبارا من عام ١٧٦٧ ، وقد بدأ على الفور في وضع اختراعه موضع التنفيذ ، مستعينا بميقاتي يدعى كاي Kay وقد كان هذا الشخص هو الدليل الأكبر على أن أركريت لم يخترع الآلة كما ادعى .

ففي عام ١٧٨٥ رفع شخص يدعى توماس هيجز دعوى أمام القضاء الانجليزي يؤكد فيها ، أنه صاحب اختراع الاطار المائي ، وأنه منذ عام ١٧٦٧ كانت لديه هذه الآلة مصنعة في مسقط رأسه وهو قرية Leigh ، وأنه كان قد استعان في اختراعه هذا بشخص يدعى كاي ، فهو نفس الشخص الذي استعان به أركريت في العام التالي (١٧٦٨) في تصنيع آله . وقد روى هيجز كيف أنه قد التقى من قبل (١٧٦٧) بأركريت وحدثه عن تفاصيل اختراعه ، وأبدى أركريت عدم اهتمامه به . وبالطبع فإن تعرف أركريت على هيجز جاء نتيجة لزواجه الثاني ، حيث كما سبق أن بينا ، كانت زوجته من نفس قرية هيجز . ولذلك فإنه بعد أن سمع من هذا الاخير عن تفاصيل اختراعه وبعد أن عرف منه من كان يساعده ، ذهب الى لقاء كاي في Warrington

وتدل العلاقات التي كانت بين الرجلين على أنهما كانا يخفيان معا سرا معينا فبعد لقائهما في Warrington اتفق أركريت مع كاي على أن يقوم هذا الاخير بمساعدته ، ثم دب الخلاف بينهما بعد فترة فاتهم أركريت كاي بأنه لص وخائن للأمانة ، وفر كاي دون أن يدافع عن نفسه ولكن الاتهام لم يحمل الى السلطات وظل مجرد محاولة لتشويه سمعة كاي ، ربما قصد أركريت منها ألا يؤخذ بشهادة كاي إذا أدى الأمر للاخذ بشهادته أو على الأقللقاء الشك حول هذه الشهادة باعتبار كاي لصا وخائنا للأمانة . ويبدو أن ما كان يخشاه أركريت كان صحيحا ، فقد دعى هيجز كاي للدلاء بشهادته وأكد أنه قد عمل مع هيجز منذ البداية ، ثم تعرف على أركريت الذي طلب منه أن يعاونه في صنع آلة مماثلة وقد تم ذلك بالفعل ، وحمل أركريت الآلة معه الى Manchester

وأمام وضوح هذه الحجج أصدرت المحكمة حكما بادانة أركريت واعتبرت أن براءة الاختراع التي حصل عليها أركريت غير صحيحة .

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 229 et ss.

راجع في كل ذلك

(٤١) ولكن أيا كان الخلاف حول مخترع آلة « الاطار المائي » ، وما انكرناه على أركريت من صفة المخترع ، فإن ذلك لا يمنع من القول بأنه كان رجل أعمال ناجحاً ، قيل عنه أنه « أحد مؤسسي الصناعة الحديثة واحد اعلام النظام الاقتصادي الجديد » بفضل صفاته كرجل أعمال ناجح استطاع في فترة وجيزة من الزمن (في خلال عشر سنوات تقريبا) أن يقيم عددا كبيرا من المصانع نذكر منها خمسة على الأقل : عام ١٧٦٩ Nottingham

Monshester 1780, Brikacre 1778, Belper 1776, Cromford 1771.

أما الاختراع النهائي الذى أتم الثورة الصناعية في عالم « الغزل » فكان اختراع صامويل كرمبتون والذى عرف باسم « المغزل المخلط » إشارة الى أنه يجمع بين مزايا الآلتين السابقتين عليه : مغزل جينى والاطار المائى . ذلك أن الخيط الذى كانت تنتجه الآلة الأولى كان رقيقا ولكنه كان ضعيفا ينقطع بسهولة، وبالعكس كان الخيط الذى تنتجه الثانية قويا ولكنه لم يكن رقيقا ، وبفضل آلة كرومبتون أصبح من السهل الحصول على خيوط غزل دقيقة وقوية فى نفس الوقت .

وكان هذا الاختراع هو آخر الاختراعات التى أعطت لآلة الغزل شكلها النهائي ، وخصائصها الاساسية ، القائمة حتى وقتنا هذا رغم التعديلات العديدة التى أدخلت عليها ، فما تزال آلة الغزل تحمل الطابع الذى أضفاه عليها كرمبتون .

ومنذ اختراع كرمبتون وقع اختلال مرة أخرى بين صناعة الغزل وصناعة النسيج ، ولكنه اختلال معاكس للاختلال الأول الذى عرفته هذه الصناعات عند اختراع المكوك الطائر . ففي عام ١٧٣٣ ، ومع اختراع المكوك الطائر ، بدت صناعة الغزل متخلفة فى النسيج ، بحيث لم تكن الخيوط المغزولة تكفى حاجة مصانع النسيج ، وبحيث وجد النساجون صعوبة فى الحصول على خيوط غزل تكفيهم لمواصلة عملهم دون انقطاع ، أما مع اختراع كرمبتون فقد حدث العكس ، حيث زادت خيوط الغزل المنتجة عن طاقة النساجين وبدأت أجورهم في الارتفاع وندرتهم في الظهور ، وقد أدى الاختلال الى اضطراب الغزاليين الى تصدير منتجاتهم ، مما تسبب في ارتفاع الأصوات التى تحذر من هذا العمل الذى يؤدي بالطبع الى تشجيع صناعة النسيج فى الدول المستوددة لخيوط الغزل الانجليزية وخاصة فرنسا^(٤٢) . لقد حان الوقت اذن ، لاختراع يعيد

= اتبع فيها جميعا نظما متفوقة من الادارة وكان او من استخدم فيها الآلة البخارية . وحتى بعد صدور الحكم ضده في قضية هيجز ، فان مثل هذا الحكم لم يكن ليهدم رجلا مثل أركريت الذى واصل نشاطه في مجال الأعمال وتوفى ١٧٩٢ عن تركة تقدر بنصف مليون جنيه استرلينى ، وكان احد مصانعه في Bakewell يدر سنويا أرباحا تناهز الـ ٢٠.٠٠٠ جنيه استرلينى ، في وقت كان الصناعيون من أصحاب الملايين لم يعرفوا بعد .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 229.

Mantoux, op. cit., note 2, p. 240.

(٤٢)

التوازن مرة أخرى بين الغزل والنسيج ، وقد وقع ذلك بفضل « ادموند كارترت » عام ١٧٨٥ ، حين اخترع آلة عرفت باسم « النول الآلي » . ولكن هذه الآلة في بدايتها كانت مشوبة بعيون تجعلها غير صالحة للغرض الذي أعدت من أجله (إعادة التوازن بين الغزل والنسيج) ، وخاصة أنها كانت تستلزم مجهود رجلين قويين حتى تدور بسرعة بطيئة ، وكان كارترت أول من أدرك حاجة آله الى تحسينات عديدة ، وبالفعل انكب على دراساته حتى استطاع أن يطور آله بمجموعة من الابتكارات حصل بموجبها على عدة براءات اختراع (٤٣) ، وبحيث أصبحت آله صالحة للاستخدام في الصناعة ، فقد استطاع أن يبتكر وسيلة بواسطتها تقف الآلة تلقائيا في كل مرة ينقطع فيها الخيط ، ويمكن أن تستخدم آله ليس فقط لنسج الخيوط القطنية ، ولكن ، بعد ادخال تعديلات بسيطة عليها ، لنسج أى نوع من الخيوط . وقد أدخلت على هذه الآلة تحسينات متعددة بلغت حوالى ثلثمائة تحسين حتى عام ١٨٥٠ . وقد استطاع اختراع كارترت هذا ان يعيد التوازن في صناعة النسيج (٤٤) ، واكتملت بذلك كل العناصر الأساسية اللازمة لكى تشهد هذه الصناعة (صناعة الغزل والنسيج) انتصار الصناعة الآلية كحقيقة واقعة وملموسة (٤٥) .

(٤٣) براءة رقم ١٥٦٥ في ٣٠ أكتوبر ١٧٨٦ ، براءة رقم ١٦١٦ في فاتح اغسطس ١٧٨٧ ، وبراءة رقم ١٦٧٦ في ١٢ نوفمبر ١٧٨٨ .

(٤٤) وتجدر الإشارة في هذا الصدد ، الى أن اختراع كارترت لم يشذ عن القاعدة العامة في رد فعل العمال اليدويين ضد الآلة . فبعد أن انتهى كارترت من اختراعه قام بوضعه موضع التنفيذ بموجب اتفاق مع بعض النساكين في مانشستر وهم الأخوة جريمشاو Brothers Grimshaw على انشاء مصنع نسيج ضخم يضم حوالى اربعمئة آلة نسيج كلها تدار بالبخار ، وبالفعل شيد المصنع ولكن وسط جو كراهية عنيف ، فقد توالت خطابات التهديد على أصحاب المصنع ، وبالفعل نفذ التهديد وشب حريق بالمصنع أتى على المبنى بما فيه . وطوال الفترة الممتدة من ١٧٩٢ حتى ١٨٠٠ كانت آلة كارترت ضرورية ولكنها غير شعبية في آن واحد . الا أن منطلق التطور قد تغلب في نهاية الأمر ، واحتلت هذه الآلة مكانها في صناعة النسيج منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر .

(٤٥) وليس أدل على هذا التطور ، من أن الانتاج قد تضاعف ما يناهز عشر مرات ، مع انخفاض عدد الساعات اللازمة حوالى ٢٠٪ في خلال مدة لا تتجاوز نصف قرن من الزمن ، كما يدل على ذلك الجدول الآتى :

=

البند الثانی - الصناعات المعدنية :

وإذا كانت انجلترا قد شهدت مولد الصناعة الآلية ، فى نطاق الغزل والنسيج ، فانها كانت أولى الدول التى شهدت أيضا ، وفى نفس الفترة (ولكن بصورة بطيئة بالقياس الى قطاع الصناعات القطنية) تطورا هاما فى صناعة التعدين وعلى الأخص فى صناعة الحديد . ويعد تطور هاتين الصناعتين معا مسألة جديدة بالاهتمام ، وذلك لاختلافهما سواء من حيث المادة الأولية المستخدمة فى كل منهما أو من حيث المراحل الانتاجية المختلفة الخاصة بكل منهما ، مما كان يقتضى بالضرورة ألا يكون هناك أى رابط بين تطورهما . لذلك ، فإن تطور الصناعتين معا ، فى فترة متقاربة ، لا يمكن أن يكون من قبيل الصدفة البحتة ، بل هناك أسباب عميقة هى التى أدت الى ارتباط التطور الحاصل فى أحدهما بالتطور الحاصل فى الأخرى ، « فكلاهما يمثل جزءا من نظام واحد متكامل »^(٤٦) ، بمعنى أن هناك ارتباطا لا يتفصم بين هاتين الصناعتين ، والدليل على ذلك ان الصناعة الآلية وإن كانت قد وجدت أولا فى نطاق الصناعات القطنية على النحو السابق بيانه ، إلا أن اكتمال عناصر تطورها لم يكن ليتم الا بتطور الصناعات المعدنية ، وخاصة الحديد والصلب . فهذه الصناعة الأخيرة هى « المحور » الذى يدور حوله تطور باقى الصناعات الأخرى ، فهى التى تتولى امداد كافة الصناعات الأخرى بما تحتاجه من تجهيزات ، بذلك فإن أى تقديم أو تطور فى نطاق هذه الصناعة تنعكس آثاره على باقى فروع

= انتاجية الصناعات القطنية فى انجلترا (من ١٨٢٩ - الى ١٨٨٢)

متوسط الانتاج العامل (بالوحدات)	عدد الساعات	السنوات
١٠٠	١٠٠	١٨٢٩ - ١٨٣١
٣٧٢	٨٧	١٨٤٤ - ١٨٤٦
٧٠٨	٨٧	١٨٥٩ - ١٨٦١
٩٤٨	٨٢	١٨٨٠ - ١٨٨٢

(الأساس ١٠٠ وحدة - متوسط انتاج لاعوام ١٨٢٩ - ١٨٣١)

المصدر :

J. P. Rioux, op. cit., note 5, p. 65.

Mantoux, op. cit., note 2, p. 275.

(٤٦)

الانتاج الصناعي ، وقد عبر عن تلك الأهمية الكبرى لهذه الصناعة ، أفضل كتاب الثورة الصناعية بول مانتو ، بقوله :

« ويفقد ما تطورت صناعات التعدين ، بقدر ما تعددت استعمالات الحديد والصلب ، بحيث أصبحت عنصرا لا غنى عنه لمظاهر التطور المختلفة في المدنيات الحديثة : فهاتان المادتان تشكلان هياكل كافة ما يحيط بنا من منشآت ضخمة : ومن تجهيزات المصانع الكبرى ، وبفضلها لما تمكن الانسان من اقامة الكبارى المعدنية فوق الانهار الواسعة ، واستطاع ان يسير في البحار سفنا مكتظة بالناس بحيث تكاد تكون مدنا « عائمة » ، كما تمكن من الربط بين القارات المختلفة بواسطة السكك الحديدية . لذلك ، فان قصة تطور صناعة الحديد والصلب ، ليست قاصرة على هذا القطاع ، بل هي بحق ، قصة تطور الصناعات جميعا في مختلف القطاعات(٤٧) .

ولقد كانت انجلترا هي اولى البلاد التي عرفت تطورا هائلا في مجال صناعات التعدين(٤٨) حيث كانت تستورد الحديد والصلب من السويد وألمانيا وأسبانيا ، ولكن الوسائل البدائية المستخدمة في صهر الحديد لم تكن تسمح بانتاج جيد علاوة على تكاليفها العالية(٤٩) ، وقد أدى ذلك الى تأخر في الزراعة ، نظرا لأن تطوير وسائل الزراعة يحتاج الى العديد من الآلات المعدنية . لذلك كان لابد من إيجاد وسيلة فعالة واقتصادية لصهر الحديد : وقد جاء هذا الاكتشاف على يد ابراهيم داربي (الذي كان يواصل أعمال والده في هذا المجال) والذي تمكن بعد تجارب عديدة (في الفترة من ١٧١٠ - ١٧٣٠) من استخدام الفحم بدلا من الخشب في صهر الحديد ، بواسطة أفران خاصة ، اتسع حجمها مع مواصلة التطور وبقدرة الحاجة الى الحديد ، وبدخل القرن

Ibih, p. 275.

(٤٧)

(٤٨) ولكن بصورة بطيئة بالقياس الى صناعة الغزل والنسيج : فمن ناحية رؤوس الأموال المستخدمة فيها ، أو الأيدي العاملة ، أو العائد أو الأرباح ، لم تستطع صناعة التعدين ان تقف على قدم المساواة مع صناعة الغزل والنسيج الا حوالي عام ١٨٣٠ .

J. P. Rioux, op. cit., note 5, p. 65.

(٤٩) فقد كان الخشب هو المادة المستخدمة لاجداث الاحتراق اللازم لصهر الحديد ، مما ترتب عليه ان كانت المصانع تقام الى جانب الغابات ، وقد غالت تلك المصانع في تقطيع الأشجار لدرجة صار يخشى معها من اختفاء الغابات ونقص الخشب الذي كان آنذاك يستخدم في صناعات أخرى (كصناعة الموبيليا والسفن) .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 286.

منافخ قوى يحقق احتراقا كاملا بحيث يمكن الحصول على زهر صلب شديد التحمل . ولكن للحصول على حديد صلب ، كان لابد من ازالة الشوائب العالقة بالزهر ، وهو ما تكفل به هنرى كورت الذى سجل عام ١٧٨٤ اختراعا عرف باسم Puddlage تمكن بموجبه من تصميم فرن يمتزج فيه الأكسجين بالحديد المنصهر ، فيكتسب الحديد مرونة بحيث يسهل تشكيكه ، كما يكتسب أيضا صلابة فائقة عند تبريده . ومنذ هذا الاختراع ، حققت صناعة الحديد تطورا هائلا ، بحث ازداد عدد المصانع ، وازداد معها كمية الحديد المنتج ، وأصبحت هذه المصانع فى غنى عن أن تقام بجانب الغابات ، بل اصبحت تبحث عن أماكن قريبة من مناجم الفحم ، وبدأت ظاهرة « المصانع الكبرى » والحديثة تظهر فى نطاق صناعة الحديد والصلب (٥٠) . فقد أنشأ هنتسمان عام ١٧٥٠ ، أول مصنع للحديد والصلب ، وتوالى بعد ذلك انشاء المصانع الكبرى للحديد والصلب ، وأهمها بالطبع مصانع دربى Darby التى بلغ انتاجها فى أواخر القرن الثامن عشر حوالى أربعة عشر ألف طن سويا ، أى ما يعادل من ثلاث الى أربع مرات انتاج انجلترا من الحديد قبل أن يحل الفحم محل الخشب فى الأفران . أما مصانع الأخوة ويلكنسن Wilkinson فقد كانت تسيطر على انتاج الحديد فى كل من بلاد السنغال ولندن وفرنسا ، وقد اشتركت مصانع Wilkinson, Darby فى صنع أول كوبرى معدنى فى العالم عام ١٧٧٩ (وكان طوله ٣٠ مترا وارتفاعه ١٢ مترا) فأحدث ضجة كبيرة فى انجلترا وفى العالم أجمع (٥١) . وقد أقيم هذا الكوبرى على نهر السفرون La Severn ليربط بين بروسلى وميدلى entre Broseley et Madeley وفى عام ١٧٨٧ نجح Wilkinson فى صناعة أول باخرة من الحديد ، وأثبت بذلك فكرته ، بعد أن قد اتهم بالجنون حينما تكلم عن إمكانية صنعها (٥٢) .

(٥٠) ويبدو أن هناك شخصا يدعى « دود ددلى Dud Dudley » كان قد توصل الى نفس الطريقة ، قبل ابراهام ، بحوالى قرن من الزمان اى حوالى عام ١٦٦٩ ، غير أنه لأسباب عديدة لم يتمكن من متابعة تجربته .

Mantoux, op. cit., note 5, pp. 219 et 292.

Mantoux, *op. cit.*, note 2, p. 317.

(० १)

(٥٢) ويبلغ طول نهر الـ **Savern** ٣٣٨ كم وهو يصب في قناة **Bristol** على المحيط الأطلنطي . وقد توالى بعد ذلك انشاء الكبارى المعدنية ، بحيث أقيم ثانيا كوبرى عام ١٧٩٦ في **Sunderland** فوق نهر **Wear** وكان أكثر طولاً وارتفاعاً من سابقه ، بحيث يسمح بمرور السفن . وهكذا توالى انشاء الكبارى المعدنية .

Lesourd, op. cit., note 1, p. 149.

(०५)

وقد استمرت صناعة الحديد والصلب في التطور ، حيث استطاع الكيميائيان الانجليزيان توماس وجيلكريست وضع تصميم لنزع الفسفور من خام الحديد ، ومنذ ذلك الحين تم احلال الصلب الرخيص محل الحديد في كافة أعمال التعدين، وعلى الرغم من أن هذه الاختراعات والاكتشافات كانت قد جعلت من إنجلترا الدولة الأولى من حيث انتاج الحديد والصلب في العالم الا أن تعميم هذه الاكتشافات واستخدامها في الدول الأخرى ، مكن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من تخطي إنجلترا ، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١) كمية الحديد والصلب المنتجة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا (٥٤)

السنة	انجلترا	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	بلجيكا
١٨٧١	٥٩٦٠	١٢٤٠	١٧١٠	١١٦٠	٥٦٠
١٨٩٠	٧٩٠٠	٤٠٣٠	١٦٠٠	١٧١٠	٨٢٠
١٩١٣	١٠٢٦٠	١٦٤٩٠	٣٠٩٧٠	٥١٢٠	٢٤٥٠
١٨٧٠	٢٢٠	١٣٠	٤٠	٨٠	
١٨٩٠	٣٥٨٠	٢١٠٠	٤٢٨٠	٦٧٠	٢٢٠
١٩١٣	٧٦٦٠	١٧٣٢٠	٣١٣٠٠	٤٦١٠	٢٤٣٠

البند الثالث - الآلة البخارية :

رغم أهمية الاختراعات والاكتشافات فى صناعة الغزل والنسيج ، وفى صناعة المعادن وعلى الأخص الحديد والصلب ، إلا أن هذه الاختراعات جميعا لم يكن ممكنا أن تتم بها الثورة الصناعية على النحو الذى تمت به لولا « الآلة البخارية » . ذلك أن استخدام قوة محرك (مصدر للطاقة) غير القوة العضلية للانسان ، أو القوة الحيوانية ، يعد سمة مميزة للصناعة الحديثة . وتعتبر الآلة البخارية أكثر العوامل وأهمها حسما فى وقوع الثورة الصناعية : فلولا الآلة البخارية لما كان من الممكن أن ينتقل الانسان من مرحلة المصانع اليدوية الى مرحلة المشروع الصناعى الحديث . وذلك أنه من الممكن أن توجد الآلات بدون الطاقة البخارية ، ولكن لم يكن ممكنا بدون هذه الأخيرة ان تصبح الآلية هى السمة المميزة للانتاج الصناعى . فقبل الطاقة البخارية ، كان الانسان يستخدم كقوى محرك ، القوى العضلية أو الحيوانية ، وفى مرحلة لاحقة استخدم « مساقط المياه » كمصدر للطاقة (٥٥) ، ولكن ذلك كان يجبر المصانع على أن تنحصر فى الأماكن القريبة من مساقط المياه القوية ، كما كانت هذه المساقط غير كافية لتوريد الطاقة اللازمة للصناعة ، خاصة وأن معظمها كان معرضا للضياع بسبب الحالة البدائية للفن الميكانيكى فى ذلك الوقت . ومن هنا تبرز أهمية استخدام البخار كمصدر للطاقة ، ومدى الانجاز الذى تحقق باكتشاف الآلة البخارية .

وقد كان أول من اكتشف أهمية البخار وإمكانية استخدامه كمصدر للطاقة هو الفرنسي سالمون دى كوز - Salomon de Caus منذ القرن السابع عشر ، ثم أكمل الفرنسي دنييس بابان Denys Papin ما بدأه الأول ، حيث قام بأبحاث وتجارب متعددة على البخار كوسيلة للحصول على الطاقة اعتبارا من عام ١٦٨٠ . غير أن هذه التجارب ، ظلت فى نطاق البحث العلمى ولم تلق أى تطبيق فى الحياة العلمية .

(٥٥) وذلك بواسطة طواحين الهواء الهولندية التى استخدمت الماء بواسطة استعمال العجلة المائية فى تشغيل المطاحن طوال قرون عديدة ، ثم تشغيل بعض الأعمال الصناعية البسيطة الأخرى وأخصها تشغيل المطارق وأدوات النفخ فى صناعة الحديد ، وكما سبق القول ، فإن آلة الغزل التى اخترعها توماس هيجز كانت تدار بالماء .

لذلك فإن اختراع أول آلة بخارية ينسب عادة إلى الضابط الانجليزي توماس سافورى Thomas Savery ، حيث لاحظ الصعوبات التي يصادفها عمال مناجم النحاس بعد الوصول إلى عمق معين في المناجم ، من جراء تزايد كمية المياه في هذا العمق ، وكان الأسلوب المستخدم لنزح المياه هو المضخات ، ولكنها كانت باهظة التكاليف علاوة على أن استخدامها لم يكن يؤدي إلى الفائدة المرجوة . ومن أجل حلها ، قام Savery ، عام ١٦٩٨ باختراع آلته البخارية ، وكانت عبارة عن مضخة بسيطة التركيب تستخدم البخار وضغط الهواء من أجل رفع الماء من مكان عميق إلى مكان أعلى ، واستخدمت أساسا لدفع الماء المتزايد في مناجم النحاس . وقد كانت هذه المضخة بعيدة عن الاتقان بطبيعة الحال ، فكانت بطيئة العمل محدودة القوة ، فضلا عن أنه لم يكن في الإمكان التحكم في طاقة البخار الموجودة بداخلها من أجل منع انفجار خزاناتها (٥٦) .

لذلك ، فما ان اخترع نيوكومن Newcomen ، آلته البخارية عام ١٧٠٥ حتى انصرف الناس عن استعمال آلة سافورى ، وكانت الآلة الجديدة عبارة عن مضخة هوائية ، تتميز بانها قد تحاشت العيوب الموجودة في آلة سافورى . وقد ادخلت على آلة Newcomen عدة تحسينات (٥٧) ، ولقيت رواجا كبيرا ، حيث استعملت في المناجم وكذلك على جوانب الانهار والقنوات لرفع المياه لتغذية الخزانات والقنوات الأخرى الأكثر ارتفاعا وامتداد المدن بالمياه الصالحة للشرب (٥٨) .

(٥٦)

(٥٧) وهذه التعديلات التي ادخلت على هذه الآلة كانت التعديل الذي ابتكره هيمفري بوتير Humphrey Potter الذي تمكن ببعض الإضافات من الاسراع بحركة المضخة بحيث أصبحت أكثر قوة من ذي قبل ، والتعديل الذي ابتكره هنرى بيجتون Henry Beighton عام ١٧١٧ والمتمثل في صمام أمن قضي نهائيا على خطر الانفجار في هذه الآلة . Ibid. p. 328.

(٥٨) فمئذ ١٧١١ تكونت شركة لاستغلال اختراع Newcomen ، وقد انتشر استخدام هذه الآلة على نحو سريع ومتسع ، ليس فقط في إنجلترا ولكن في أوروبا عموما . وقد أدى استخدام هذه الآلة لاقتصاد في الوقت والنفقات : فأخذ هذه الآلات المستخدمة في Griff بالقرب من Coventry كانت تقوم بعمل ٥٠ حصانا ، مع اقتصاد في النفقات يناهز ست مرات ما كان يجب انفاقه للحصول على نفس القدر من القوة المحركة . وقد انتشرت هذه الآلة لدرجة أن بلغ عدد الوحدات المستخدمة منها عام ١٧١٧ في نيوكاسل Newcastle وحدها سبعين آلة .

وبعد أن اكتملت آلة Newcomen خصائصها الأساسية ، حوالى عام ١٧٢٠ ، ظلت تستعمل حوالى نصف قرن من الزمان دون تغيير يذكر . ولكن رغم أهمية هذه الآلة ، كان يعاب عليها استهلاكها لكمية من الوقود ضخمة (نظرا لوجوب تبريد مكثف الآلة ثم تسخينه بصفة مستمرة) ، لذلك كان لابد من حل لهذه المشكلة . وقد تكفل بهذا الحل جيمس وات (٥٩) James Wat الذى توصل عام ١٧٦٩ الى اختراع آلة بخارية يمكن استخدامها لا فى شكل مضخة لدفع الماء وانما فى تحريك أية آلة أخرى ، هذا فضلا فى نجاحه فى اقتصاد كمية الوقود اللازمة لحدوث هذه الطاقة المحركة بنسبة ٥٠ ٪ (٦٠) . وباختراع آلات وات اتجه التفكير الى كيفية تحويل هذه الطاقة الى تشغيل كل أنواع الآلات تشغيلا مباشرا ، وقد تكفل وات بتقديم الحلول المناسبة عن طريق عدة اختراعات تكميلية لتوليد الحركة الدائرية من الآلة البخارية ، وقد تطلب الأمر مرور ثلاثين عاما من التحسينات والتعديلات والتجارب على الآلة البخارية التى اخترعها وات قبل أن تتخذ شكلها النهائى وتعتمد على قوة البخار وحده دون أى اعتماد على الضغط الهوائى .

(٥٩) ويقول الكتاب عن وات ، الذى احتل اسمه مكانا مرموقا ليس فى إنجلترا وحدها ولكن فى العالم أجمع ، انه نوع من المخترعين مختلف عن سبقوه ، ويقصد بذلك ، أنه قد فتح باب البحث العلمى فى مجال الابتكار ، فقبل وات كانت الاختراعات فى أغلبها فنية وليست علمية ، بمعنى أن الذين قاموا بها كانوا فى الغالب من الصناع المهرة الذين لا يمتلكون غير خبراتهم وتجارتهم فى الصناعة . وبالتالي على علم تام بحاجاتها ومتطلباتها فى ذلك الوقت (فهارجريفز كان نجارا مهتما بصناعة النسيج ، وكرومبتون صاحب محل صغير يدير فيه عدة آلات نسيج يمتلكها ...) ولكن هذا الوضع تغير مع وات ، الذى نما لديه الإدراك العلمى منذ وقت مبكر (من الثالثة عشرة) حيث انكب على الدراسة وشغف بالعلم وشرع فى تصميم نماذج للآلات فى محل والده المهندس . ولما شب وات اختار مهنة صناعة الآلات والأدوات العلمية وأقام فى جلاسجو وقد احتضنته جامعة جلاسجو وأعطته مكانا يعمل فيه بهدوء ، وكانت فى ميسيس الحاجة اليه . وفى داخل الجامعة استطاع وات أن يتعرف بأساتذة الرياضة والطبيعة وحضر محاضراتهم وتعلم اللغات الفرنسية والإلمانية والإيطالية .

وقد وصف وات نفسه اختراعه بأنه لم يكن وليد صدفة ، إنما نتيجة أبحاث عديدة ، دعمت بالمناقشات التى أجراها مع الأساتذة ، والأبحاث التى أجراها فى معمله على آلة نيوكومن منذ عام ١٧٦٤ .

Mantoux, op. cit., note 2, p.p. 329 et ss.

وبفضل آلة وات ، دخلت الصناعة مرحلة من أكثر المراحل حسما في تاريخ الثورة الصناعية ، وهي مرحلة استخدام البخار كقوة محرك للآلات : فبفضل سرعتها ، واقتصادها للوقود ، وبساطة نظامها الميكانيكي ، أمكن استخدام آلة وات . ليس فقط لنزح المياه من المناجم ، ولكن أيضا لتشغيل كافة أنواع الآلات ، سواء في نطاق صناعة الغزل والنسيج (٦١) ، أو صناعة الحديد والصلب ، أو في ميدان النقل ، بظهور القاطرات البخارية والبواخر التي تدير بالبخار (٦٢) . وباختصار كانت آلة وات من أهم الاكتشافات التي ساعدت على هذا التقدم المذهل الذي شهده العالم الحديث في جميع المجالات .

ان الآلة البخارية ، كما كتب مانتسو ، لم تخلق الصناعة ، ولكنها وهبتها القوة المحركة اللازمة ، بحيث جعل البخار التطور الصناعي أمرا لا بد منه ، لا يمكن الوقوف في وجه تطوره ، وبقدر ما كانت القوى المحركة التي أعطاها البخار للصناعة ، بقدر ما كانت قوة هذه الصناعة . وقد ساعد البخار على الأخص في إعطاء التطور الصناعي نوعا من الترابط بين مختلف الفروع الانتاجية . فقبل البخار ، كان التطور يتم في كل فرع حدة ، ودون ما رابط قوى بين مختلف الفروع ، ولكن استخدام قوة محرك « مشتركة » ربط بين كافة فروع الانتاج ، وجعل للتطور الصناعي قانونا عاما ينطبق على كافة الفروع الانتاجية ، بحيث اضحت آلة البخار وكأنها الجهاز المحرك للانتاج الصناعي في مجموعه ، كلما ازدادت سرعة هذه الآلة ازدادت سرعة التطور الصناعي بكافة فروع الانتاجية (٦٣) .

Rioux op. cit., note 5, p. 66.

(٦٠)

(٦١) وقد استخدمت اول آلة تعمل بالطاقة البخارية في نطاق صناعة الغزل والنسيج عام ١٧٨٥ في Papplewick بواسطة مصانع Robinson ثم توالى بعد ذلك استخدام الآلة البخارية في صناعة الغزل والنسيج ، خاصة في مقاطعتي Nottingham و Warrington ، بواسطة Robert Peel عام ١٧٨٧ ، و Peter Drinkwater عام ١٧٨٩ . . . الخ Mantoux, op. cit., Note 2, p. 348.

(٦٢) وفي مجال النقل والمواصلات ، مكنت آلة وات ، من ظهور القاطرة البخارية على يد ستيفنسن الانجليزي Sobert Stephenson من وضع اول قاطرة بخارية موضع التنفيذ في إنجلترا عام ١٨٢٥ ، كما نجح روبرت فولتن الامريكي Pulton عام ١٨٠٣ في تجربة أول باخرة تدير بالبخار في نهر السين .

Lesourd, op. cit., note 1, p.p. 63 et 64.

وهكذا دخلت بريطانيا ، بفضل الآلة البخارية ، عصر « التكتيك الصناعي الحديث » l'ère Paléotechnique ^(٦٤) ، وتبعها في هذا المجال ، اعتبارا من عام ١٨١٥ الولايات المتحدة الأمريكية ، وباقي الدول الأوروبية ، وترتب على ذلك أنه أينما وجد الفحم ، صارت الصناعة ممكنة ، ومربحة ، وتضاعف الانتاج بفضل البخار عشرات المرات عما كان عليه من قبل ، لدرجة أنه في عام ١٨٧٠ كانت الآلات التي تدار بالبخار في إنجلترا ، تحقق انتاجا كان يتطلب من قبل قوة عضلية لـ ٤٠ مليون شخص . ويعطينا الجدول رقم (٢) بيانا لأهمية هذا التطور .

جدول رقم ٢ : قوة الآلات التي تعمل بالبخار في أوروبا في الفترة من

١٨٤٠ - ١٨٨٨ . (مقدرة بآلاف الأحصنة) (٦٥)

الدولة	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٨٨
انجلترا	٣٥٠	٥٠٠	٧٠٠	٩٠٠	٢٠٠٠	٢٢٠٠
فرنسا	٣٤	٦٧	١٧٨	٣٣٦	٥٤٤	٧٩٦
ألمانيا	٢٠	٤٠	٢٠٠	٩٠٠	١٦٨٠	٢٠٠٠
النمسا	٢	٩	٣٦	١١٢	٢٥١	٤٠٠
روسيا	١٠	٣٥	٦٠	١٤٩	٢٣٧	٣٠٠
المجموع	٤٥٠	٧٢٠	١٣٥٠	٢٧٦٠	٥٢٧٠	٦٣٥٠

Mantoux, op. cit., note 2, p. 352.

(٦٣)

Rioux, op. cit., note 5, p. 67.

(٦٤)

Ibid, n° 67.

(٦٥)

البند الرابع - التطور في الصناعات الأخرى :

لقد كانت آلة « وات » البخارية فاتحة عهد جديد في الصناعة ، عهد توالى فيه الاختراعات القائمة على البحث العلمى وليس الابتكار الفنى ، فمُنذ اكتشاف وات ، بدأت الاكتشافات والاختراعات تتوالى ، مرتكزة على أصول البحث العلمى ، وما توصل اليه العلماء فى ميادين الفيزياء الحديثة ، والرياضيات ، والديناميكا الحرارية ، والذبذبة وعلم الأشعة ٠٠٠ الخ . ويمكن التقدم العلمى من احراز انتصارات وتطورات في شتى ميادين الصناعة .

ففى مجال الكهرباء ، كان وجودها في الطبيعة امرا معروفا منذ بداية القرن الثامن عشر ، بقى استعمالها صناعيا ، وهو ما تكفل به البلجيكي جرام Gramme مخترع الدينامو عام ١٨٧٢ ففتح امام استخدام الكهرباء عهدا جديدا (٦٦) : أولا فى اضاءة المنازل والمصانع والمؤسسات بفضل اختراع اللبة الكهربائية بواسطة اديسون Edison عام ١٨٨١ . كما استخدمت الكهرباء من ناحية ثانية في مجال التلغراف الكهربائي الذى سمح بنقل الرسائل بواسطة سلك بين نقاط متباعدة (٦٧) ، وكان الوسيلة الأساسية لنقل الرسائل الى مسافات بعيدة في الأعوام من ١٨٩٠ الى ١٩١٠ . ثم اختراع التليفون بواسطة جراهام بل Graham Bell عام ١٨٧٦ ، واستخدام الموجات للبث الاذاعي بفضل Branly عام ١٨٩٠ وماركونى عام ١٨٩٠ .

(٦٦) والواقع أن هناك تجارب أخرى كانت قد سبقت جرام في مجال الكهرباء ، فقد رسع العالم الفرنسي امير الدراسات في مجال العلاقة بين الكهربائية والمغناطيسية عام ١٨٣٠ واستطاع واستطاع جوستاف بلاتيه Gustave Planté أن يصنع أول مولد كهربائي عام ١٨٥٩ ، وقد استخدم هذا المولد بعد ادخال بعض التحسينات عليه بواسطة Camille Faure

Lesourd, op. cit., note 1, p. 162

انظر في هذا التطور

(٦٧) فقد قال امير بامكانية استخدام الكهرباء المغناطيسية في نقل الرسائل بواسطة سلك بين نقاط متباعدة : وفي عام ١٨٣٠ انشئت مجموعات من التلغراف الكهربائي في وقت واحد في كل من إنجلترا وأمريكا ، ففي بريطانيا سجل شارل وتيتسون براءة اختراع للتلغراف الكهربائي عام ١٨٣٥ ، كما سجل صامويل موريس براءة اختراعه في أمريكا لانشاء أول خط نلغرافي تجارى في أمريكا عام ١٨٣٧ ، ثم مرت خطوط التلغراف تحت الماء ، مثل خط المحيط الاطلسي ، والخط الرابط بين لندن وباريس ، وتوالى بعدها الاختراعات في حقل الاتصالات التلغرافية .

وبفضل الكهرباء ، تطورت أيضا ، صناعة جديدة ظهرت لأول مرة ، هي صناعة السينما ، ولكن هذه الصناعة لن يستفيد منها مخترعيها الاخوان لوميير **Les frères Lumières** ، ولكن من قاموا باستغلال هذا الاكتشاف هم الذين حصلوا على أكبر الفوائد من تحويل هذا الاكتشاف الى صناعة حديثة (٦٨) .

كما تطورت أيضا صناعات أخرى عديدة متأثرة في ذلك ، بالتطور العام
الحاصل في شتى ميادين الصناعة ، فتطورت صناعة تعليب المواد الغذائية (٦٩) ،
وصناعة التصوير^(٧٠) . وصناعة الأسلحة النارية^(٧١) ، وصناعة المطاط
والبترو^(٧٢) ... الخ .

= ففى الولايات المتحدة قامت شركات عديدة باستغلال الاكتشافات فى هذه الصناعة الجديدة كانت أهمها شركة اديسون Edison والبيوجراف La Biographe وفى إنجلترا شركة ويليام بول William Paul ، وفى فرنسا نجمة ماليز La star de Mèlès

انظر فى ذلك ، ١٦٣

Le Sourd, op. cit., note 1, p. 163

Auge - Laribe Michel : la révolution agricole (78)
Coll l'évolution de l'humanité - A. Michel - Paris 1955

(٦٩) وقد ازدهرت صناعة تعليب المواد الغذائية حوالي ١٨٤٠ ، ويمكن لهذا التطور عوامل متعددة منها زيادة الخبرة ووفرة الانتاج الزراعى ، وتحسن صناعة الاوانى والعلب المعدنية ، وشمل التعليب الثمار الطازجة والاسماك والخضروات ، واتسع التعليب ليشمل عام ١٨٦٠ لحم البقر والحليب ، وفي عام ١٨٥٥ اكتشفت طريقة الحليب المجفف . وصلت بعد ذلك طرق اخرى للحفظ مثل التبريد .

(٧٠) نشأ اختراع التصوير ما بين ١٨٣٠ و ١٨٧٠ وكان في البداية مجرد تطوير لفكرة الفانوس السحري أو لغرفة المظلمة التي كانت معروفة منذ القرن السادس عشر على الأقل ، كما كانت تطورا للتجارب التي أجريت في القرن الثامن عشر على مركبات الفضة التي تتأثر بالضوء ، ثم أخذت بعد ذلك ظهر مخترعات في عالم التصوير وأخذ هذا الفن ينمو كصناعة تجارية .

(١٧) فلقد ترتب على التوسع الهائل في صناعة الصلب ، والحروب الاستعمارية ، والحروب بين البلاد الأوروبية على الحدود ، الى التعجيل بصنع بندقية الكبسولة عام ١٨٣٦ وحلت بندقية المسورة المجوفة محل بندقية الطعن وحلت الرصاصات الطويلة محل الرصاصات الكروية القديمة . وفي عام ١٨٦٢ اخترع الأمريكى ريتشارد كاتلنك ، بتأثير الحرب الاهلية رشاشا يطلق ٣٥٠ طلقة في الدقيقة ، وبهذا امتدت الثورة الصناعية الى ميدان الحرب .

(٧٢) فقد تعددت الابحاث التي كانت ترمى الى جعل المطاط أكثر صلابة ، وقد اكتشف

الانجليزى جود بير عام ١٨٣٩ انه اذا ما سخن المطاط ومزج بالكبريت يصيح اصلب مما هو عليه في حالته الطبيعية وأكثر مرونة ، وسجل اكتشافه عام ١٨٤٤ ، ومن بعده اخذت هذه الصناعة في التطور ومزج المطاط بمواد أخرى كالقطران والفازلين وهنا نصل الى بدء صناعة البترول ، وهى من الصناعات الحديثة الكبرى التى تعود بدايتها الى ما قبل ١٨٧٠ ، حيث حصل الاسكتلندى جيمس بونك على أول امتياز لتكرير الزيت الخام ، وسرعان ما استخدم امتيازه بنجاح في صناعة النفط وزبوت التشحيم ثم في شمع البرافين والكروسين .

المطلب الثالث - الثورة الزراعية :

إذا كان تراكم رأس المال والاكتشافات العلمية والفنية تعد من أهم العوامل في حدوث الثورة الصناعية ، فإن التطور الحاصل في القطاع الزراعي يعتبر أيضا من العوامل التي ساعدت على وقوع الانقلاب الصناعي على النحو الذي وقع به . فمن الملاحظ ، أن كل الدول التي عرفت الثورة الصناعية اعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر ، كانت قد عرفت من قبل تطورا هاما وملحوظا في قطاع الزراعة ، تقديما بلغت درجته الى حد أن وصفه بعض الكتاب بـ « الثورة الزراعية » (٦٨) ، والواقع أن الارتباط بين الثورة الصناعية والتقدم الزراعي أمر طبيعي . فمن جهة ترتب على الثورة الصناعية ، وظهور المدن الكبرى والمناطق الصناعية الضخمة أن زاد الطلب على المنتجات الزراعية ، مما أدى الى ارتفاع أثمانها ، ودفع ذلك المشتغلين بالزراعة الى محاولة زيادة الانتاج الزراعي بشتى الوسائل وخاصة عن طريق تطوير أساليب الزراعة ، وترتب على ذلك قيام نظام الزراعة الرأسمالية وظهور الملكيات والمزارع الكبرى . وترتب على هذا التطور ، من جهة أخرى ، أن تم القضاء على طبقة صغار الملاك والمزارعين ، وانضم هؤلاء لجيش الأيدي العاملة التي نزحت الى المناطق الصناعية بحثا عن العمل بعد أن ضاقت بها سبل العيش في الأراضي الزراعية .

(٦٨) والواقع أننا استخدمنا هنا نفس التعبير المستخدم من أغلب الكتاب ، مع تحفظ - مؤداه أنه لا يجب أن يفهم من ذلك أن التطورات التي أصابت الزراعة كان لها نفس العمق الذي أصاب الصناعة .

في الثورة الزراعية راجع على وجه الخصوص :

Michel Augé-Laribè : La révolution agricole. Coll. L'évolution de l'humanité - A. Michel. Paris 1955.

Lord Ernle : Histoire rurale de l'Angleterre - Gallimard, Paris 1952.

F. Grouzet : Agriculture et révolution industrielle — Cahiers d'histoire No 1 - 1967.

Daniel Faucher : Révolution agricole aux XVIII et XIX siècles Bulletin de la société d'histoire moderne - (Nov. Déc. 1956).

(م ٤ - الثورة الصناعية)

وقد تم هذا التطور ، أولا فى انجلترا ، باعتبارها أولى البلاد التى عرفت الثورة الصناعية ، حيث تمكنت طبقة كبار الملاك من القضاء على صغار الملاك والمستأجرين ، وتجمع الأرض الزراعية فى مزارع كبرى مستخدمة فى ذلك ما عرف باسم قوانين الاسيجة أو حركة الاسيجة Enclosure Acts (البند الأول) ، ولكن على الرغم مما حملته هذه القوانين من ظلم لصغار الملاك ، فإنها مكنت « الرأسمالية الزراعية » من تطوير أساليب الزراعة محدثة بذلك « ثورة فى الأساليب الزراعية » مكنت بها من تحسين الانتاج وزيادة الانتاجية (البند الثانى) وقد ساهمت هذه الثورة الزراعية فى حدوث الثورة الصناعية على النحو الذى تمت به (البند الثالث) .

البند الأول : تطور الملكية الزراعية « وحركة الاسيجة »

Enclosure Acts

يقتضى الأمر هنا ، حتى نتفهم هيكل الملكية الزراعية فى انجلترا وقت وقوع الثورة الصناعية ، أن نرجع الى الوراء قليلا ، حتى القرن السادس عشر (٦٩) . وفى هذا الوقت ، كانت انجلترا تعرف طبقة من صغار ملاك الأرض الزراعية ومستأجري الأراضي الذين يتوارثون حق الايجار جيلا بعد جيل . هذه الطبقة كانت تعرف باسم Yeomanry ، والتى اختفت تقريبا ، بحسب تقدير الكتاب ، فى أوائل القرن التاسع عشر .

هذه الطبقة كانت تضم صغار ملاك الأراضي الزراعية ، والمزارعين الذين كانوا يزرعون الأرض جيلا بعد جيل باستئجارها من سيد المقاطعة ، هذه الطبقة كانت تمثل سدس السكان فى انجلترا ويتراوح دخلها السنوى بين ٤٠ و ٣٠٠ جنيه استرلينى ، مما كان يسمح لهم بمستوى معيشي معقول ، ولكن هذا الدخل ، لم يكن نتيجة للنشاط الزراعى وحده ، بل يرجع أيضا الى بعض النشاط الصناعى ، وفى أغلب الأحوال كانت عائلة الـ Yeoman تقوم ببعض الأنشطة غير الزراعية ، كغزل الصوف مثلا وهو ما يجعل هذه العائلات الزراعية تشبه الى

Rioux, op. cit., note 5, pp. 30 et ss.

(٦٩)

Lesourd, op. cit., note 1, pp. 54 et ss.

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 127 et ss.

اسماعيل محمد هاشم : المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٣٨ ، ص ١١٩ وما بعدها .

محمد عبد العزيز عجمية : الوجيز فى التطور الاقتصادى ،

دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ ، ص ٨٩ وما بعدها .

حد ما عائلات صغار المنتجين اليدويين ، فكلاهما في درجة اجتماعية واحدة ، وكلاهما وقع فريسة الثورة الصناعية . فنظرا لأن طبقة الـ Yeomanry كانت تعتمد أساسا على إنتاجها الزراعي والصناعي في آن واحد ، فمن الطبيعي ان يكون للثورة الصناعية تأثير على هذه الطبقة ، ذلك ان الانتاج الصناعي المتطور ، ترتب عليه حرمان هذه الطبقة من الدخل الاضافي الذي كانت تحققه من النشاط اليدوي الصناعي ، فقل دخلها ، ولم يعد النشاط الزراعي وحده كافيا للوفاء باحتياجاتها ، فكان لابد لها من الهجرة ناحية المراكز الصناعية بحثا عن العمل والرزق .

على أن الثورة الصناعية ، وان كانت قد ساهمت في القضاء على هذه الطبقة من صغار الملاك ، فان ذلك لم يكن ليحدث لولا ان أسبابا أخرى ساهمت بدورها في القضاء على هذه الطبقة ، ونقصد بذلك على وجه الخصوص ، ما عرف في انجلترا بحركة أو بقوانين الاسيجة Enclosure Acts . فالمتتبع للقوانين الانجليزية ، يلاحظ تزايد عدد القوانين المتعلقة « بتقسيم الأراضي وتحديداتها وتسييج المزارع » بشكل مطرد منذ القرن السادس عشر (٧٠) .

(٧٠) فاذا كان قد صدر من هذه القوانين ثلاثة فقط خلال حكم الملكة آن ، اولها عام ١٧٠٩ ، نجد انه اعتبارا من عام ١٧١٤ الى عام ١٧٢٠ صدر سنويا على الأقل قانون بوضع الاسيجة . ثم اعتبارا من منتصف القرن السابع عشر اخذ عدد هذه القوانين يتزايد باطراد ، فصدر منها ٣٣ قانون ما بين ١٧٢٠ و ١٧٣٠ ، ٣٥ ما بين ١٧٣٠ و ١٧٤٠ ، ٣٨ ما بين ١٧٤٠ و ١٧٥٠ ، ١٥٦ ما بين ١٧٥٩ و ١٧٦٧ ، و ٤٢٤ من ١٧٦٩ الى ١٧٧٠ ، و ٦٤٢ من ١٧٧٠ الى ١٧٨٠ ، أما السنوات التي شهدت بحق مولد الثورة الصناعية ١٧٨٠ - ١٧٩٠ فقد صدر فيها ٢٨٧ قانونا للاسيجة ، وازداد العدد في الفترة من ١٧٩٠ - ١٨٠٠ ليصل الى ٥٠٦ قانونا ، واستمر المعدل في الارتفاع ليصل الى ٩٠٦ قانونا للاسيجة صادرة من البرلمان خلال الفترة من ١٨٠٠ - ١٨١٠ .
٥٠٦ قانونا ، واستمر المعدل في الارتفاع ليصل الى ٩٠٦ قانونا للاسيجة صادرة من البرلمان خلال الفترة من ١٨٠٠ - ١٨١٠ .

ويلاحظ ان المساحات التي شملتها هذه القوانين كانت مساحات جد متسعة ، (ففي خلال قرن ونصف من الزمن بلغت كمية الاراضي التي شملتها قوانين الاسيجة ٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠ متر مربع موزعة على كافة أنحاء المملكة البريطانية ، ولكن اذا كانت بعض المناطق في انجلترا قد اختصت دون غيرها بهذه القوانين ، فان ذلك لا يرجع لعدم المساس بالأراضي الـ Common fields في بعض المناطق =

ولكن يتسنى لنا تفهم طبيعة قوانين الاسيجة ومضمون هذه الحركة ،
يتعين علينا أن تبين أولا طبيعة الأراضي التي كانت ترد عليها هذه القوانين .
فقد كانت هذه القوانين ترد على أراض تعرف باسم الحقول المفتوحة
Open fields أو المزارع المشتركة common fields وهي عبارة عن أراض
متسعة ومقسمة بين عدد من الملاك وأصحاب الحقوق الذين تختلط أراضيهم
بعضهم ببعض . ولكن هذه الصورة لا يجب أن تختلط بفكرة « الملكية على
الشيوع » ، فهي ليست ملكية شائعة ، وإنما هي ملكية فردية ، إنما يتأتى
الخلط من أن حدود ملك كل شخص ليست خالصة إنما مختلطة بحدود ملكية
الآخرين . وتفسير ذلك ، أننا لو نظرنا إلى الحدود الزراعية لقرية معينة في
هذا الوقت ، فلا يمكن تقسيم الأرض الزراعية بحيث يختص كل مالك بقطعة
واحدة معينة الحدود ، بل تنقسم الأرض إلى عدد كبير من القطع « المستطيلة »
فاذا أردنا تحديد ملكية كل شخص كان له أكثر من قطعة مستطيلة مبعثرة
وموزعة في كل الزمام الزراعي للقرية . Territoire du Township

فما من شخص ، يملك مجموعة من هذه القطع « متجاورة » . بل واضح
أن توزيع القطع المملوكة للشخص الواحد ، هو أمر متعمد ربما لتحقيق العدالة
بين الجميع ، بحيث يكون من المؤكد أن يجمع الشخص بين بعض القطع الزراعية في
أكثر المناطق خصوبة ، وبعض القطع في الأماكن الأقل خصوبة .

ولكن تقسيم الأرض ، على هذا النحو ، رغم أنه كان ينبع من اعتبارات
العدالة المشار إليها ، كانت له بعض العيوب : فنظرا لأن هذه القطع المستطيلة
والصغيرة المتجاورة لم يكن يفضل بينها الا شريط ضيق من الحشائش ،
كان يترتب عليه أن المزارع لا يمكنه أن يقوم بعمل ما في أرضه الا بالتنسيق مع
الآخرين وبموافقتهم ، وترتب على ذلك أن هذه الأراضي رغم كون ملكيتها فردية ،

= بل هذه المناطق كانت قد تحولت كلها إلى مزارع مسيجة منذ أواخر القرن السادس عشر ،
دون ما حاجة إلى تدخل البرلمان وإصداره القوانين بوضع الاسيجة . فقد توصل كبار الملاك في
هذه المناطق إما إلى شراء الأراضي من صغار الملاك بطريقة ودية ، أو إلى طرد المزارعين من الأرض
عند انتهاء أجل الإيجار .

لم يكن من الممكن استغلالها الا بصورة جماعية ، وهو ما كان يحدث بالفعل حيث كانت الأراضي الصالحة للزراعة تقسم كلها الى ثلاثة حقول تتم زراعتها بطريقة دورية بدائية بحيث يزرع أحدها قمح ويزرع الثانى شعير أو شوفان ، ويترك الثالث دون زراعة لثرتاح الأرض En Jachere بحيث يزرع الحقل الواحد سنتين ويترك للراحة سنة ثالثة بدون زراعة ، ويتم تنظيم زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة بصورة تقتضي عدم زراعة نفس المحصول فى الحقل الواحد الا مرة واحدة كل ثلاث سنوات ، وهو ما كان يعرف باسم نظام الثلاثة حقول Three fields system ، كما يوضحه الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣) : نظام الثلاثة حقول (٧١)

السنوات	الحقل الأول	الحقل الثانى	الحقل الثالث
السنة الأولى	قمح	شعير أو شوفان	دون زراعة
السنة الثانية	شعير أو شوفان	دون زراعة	قمح
السنة الثالثة	دون زراعة	قمح	شعير أو شوفان

أما فيما يتعلق بحرق الأرض ، أو تسميدها أو بذرها ، فإن هذه العمليات كانت تتم أيضا بصورة جماعية ، ولكن ذلك كله لم يكن لينفى حق صاحب الأرض عليها ، فما أن يأتى موسم الحصاد حتى يحصل كل فرد على محصول أرضه بصورة فردية ، مما يؤكد مرة أخرى أن نظام الحقول المفتوحة L'open field system ليس نظاما شيوعيا .

ولكن فى الفترة ما بين الحصاد وبذر الأرض مرة أخرى ، حين لا يوجد فى الأرض الا بعض بقايا الغرس ، أو بعض الحشائش المنزرعة على جوانب الأرض ،

Lesourd, op. cit., note 1, p. 54.

فان تشبث كل فرد بملكيتته يغدو من الأمور غير ذات الأهمية . وهنا فقط ، كان الحقل المفتوح يأخذ أكثر من أى وقت آخر شكل الملكية الجماعية ، حيث يصبح مكانا صالحا للرعى ، يبعث اليه ، كل من له قطعة أرض ، بمواشيه لترعى ، وهكذا ففي خلال فترة طويلة من السنة كانت الحقول تستخدم على المشاع من جميع الملاك ، ومن هنا جاءت تسميتها بالحقول المفتوحة إشارة الى طريقة استغلالها وامكانية استخدامها من الكافة في بعض الفترات ، وخاصة ان نظامها لم يكن يسمح باقامة اسبجة حولها لتحديدها . وبذلك يمكننا أن نربط بين وجود الحقول المفتوحة L'open field system والملكية الصغيرة وعلى الأخص طبقة Yeomanry فالقضاء على الحقول المفتوحة ، كان بداية لاندثار هذه الطبقة .

والى جانب الحقول المفتوحة ، كانت توجد فى كل مقاطعة انجليزية أراض تعرف باسم الـ Common Lands أو الـ Waste Landes وهى عبارة عن الأراضي غير المنزرعة ، التى كانت تعتبر مالا مباحا لكل سكان المقاطعة . فهذه الأراضي ، نظرا لكونها غير مزروعة ، كانت عديمة القيمة ، ولكن ذلك لم يمنع سكان المقاطعة من الاستفادة منها : فبإمكانهم ارسال مواشيهم للرعى فيها وهو ما عرف بحق الرعى فى الأرض المشتركة أو المشاعة Common of pasture أو بحق مرور المواشي فى الأرض المشتركة Right of Sheepwalk وبإمكانهم قطع الأشجار الموجودة فى هذه الأراضي والافادة منها اما فى بناء الأكواخ على هذه الأرض وسكنها ، واما للتدفئة ، وهو ما عرف بحق الانتفاع بالأرض المشتركة Common of estovers فاذا وجد نهر أو بحيرة فى هذه الأرض كان من حق السكان اصطياد السمك منها Common of Piscary

هذه الحقوق جميعها ، كان يباشرها ، ليس فقط صغار الملاك أصحاب الأراضي فى الحقول المفتوحة بل وأيضا كل سكان المقاطعة حتى لو لم يكن لهم حقوق فى الأرض المفتوحة .

ولكن هذه الأراضي المشتركة أو المشاعة Common Lands لم تكن فى حقيقة الأمر مالا مباحا ، بل كانت ملكا لسييد المقاطعة The lord of the manor فهو قد تنازل عن استغلال بعض قطع الحقول المفتوحة بموجب عقد ايجار الى صغار المزارعين ، كما انه تسامح مع كافة سكان المقاطعة فى استغلالهم وانتفاعهم بالأرض المشتركة ، وخاصة ان هذه الأراضي كانت غير منزرعة ، اذ أنه ، نظرا لبدء الأساليب الزراعية ، كان الناس يكتفون بزراعة الأراضي السهلة ، اما تلك التى كانت تتطلب مجهودا خاصا فكانت تترك بلا زراعة ، ولذلك كان سيد المقاطعة يترك لأهالى مقاطعته الاستفادة من هذه الأراضي .

وعلى الرغم من أن استخدام هذه الأراضي ، لم يكن يتم بصورة تعطي للجميع نفس الحقوق ، وإنما بدرجة تتناسب مع قدر ملكية كل منهم وحقوقه في الحقول المفتوحة L'open field ^(٧٢) ، فإن هذا النظام كان يضمن للمعدمين والفقراء بعض الحقوق الأساسية ، كالحق في إقامة مسكن في هذه الأراضي ليحميهم من البرد ، أو إرسال بعض مواشيهم للرعى ، أو جمع الأعشاب للندفئة ، الخ .
حقا ان هذه الحقوق لم يكن لها سند من التشريعات ولكنها كانت مستمدة من العرف والتقاليد وقواعد « الرحمة الانسانية » ، بحيث كان يسمح لهؤلاء المعدمين ، دون أى سند قانونى ، بالاستفادة من هذه الأراضي .

وهكذا نرى ، أنه الى جانب صغار الملاك والمزارعين ، كانت هناك طبقة أخرى من المعدمين (العمال الزراعيين) تعيش على الأرض المشتركة أو المشاعة Common lands وتستفيد منها بقدر ما تسمح به الأوضاع ، لتسهيل ظروف معيشتها .

من هذا العرض يتضح لنا أهمية الحقول المفتوحة Open field والأراضي المشتركة Common lands : فالمساس بنظام الـ Open field ترتب عليه القضاء على طبقة صغار الملاك والمزارعين The Yeomanry ، وتغيير لوائح الأرض المشتركة Common lands ترتب عليه تغيير معيشة العمال Les Cottagers و
Squatters تغيرا جذريا .

ومن هنا يمكن أن نتفهم دور قوانين الاسيجة في تغيير وجه انجلترا الزراعى ، وعلى الأخص في تغيير هيكل الملكية الزراعية . فلفظ الاسيجة في حد ذاته يدل على التحول الذى حصل في الأرض الزراعية : فمن أراض غير مسيجة « الأراضي

(٧٢) فاستخدام أراضي الـ Common lands أو الـ Waste lands لم يكن يتم بغير قيود ، فاستخدام هذه الأراضي كان يخضع لقواعد مستمدة من العرف ، ومتناسبة مع مدى ملكية المنتفعين في هذه الأراضي من الملاك في الحقول المفتوحة . فحسب ما يملك كل فرد في الحقل المفتوح Open field يمكنه ان يرسل عددا من المواشي لترعى في الأرض المشتركة الـ Common lands وبذلك ، تكون الـ Common lands وسيلة لتأكيد التفاوت بين الملاك ، وتزويد الأغنياء منهم غنى على غناهم ، ولكن رغم هذا المعيار « الطبقي » في توزيع الفوائد العائدة من الاراضي المشتركة ، فقد كانت هذه الاراضي تساهم الى حد ما في تسهيل معيشة المعدمين والعمال الزراعيين .

المفتوحة والمشاركة ، سنتحول الرقعة الزراعية الى اراض مسيجة ، وتتلخص العملية في قيام كبار الملاك بتجميع الأراضي المبعثرة في الحقول المفتوحة ، اما بشرائها من صغار الملاك ، أو بانهاء عقود الايجار التي كان يستفيد منها صغار المزارعين ، وضم هذه الأراضي بعضها الى بعض ، مع الأراضي المشتركة التي ما ان يشملها قانون وضع السياج ، حتى يمتنع على كافة سكان المقاطعة الاستفادة منها على النحو السابق ، وبضم الحقول المفتوحة الى الأراضي المشتركة تحت يد مالك واحد ، يقوم هذا الأخير باحاطتها بالسياج ، كدليل على وحدتها وملكيته لشخص واحد يمارس عليها ، وحده ، كافة الحقوق . ولقد كان من السهل على كبار الملاك استصدار القوانين المتعلقة بوضع الاسيجة ، وخاصة لو عرفنا ان البرلمان كان واقعا تحت سيطرة هؤلاء الملاك . والواقع ان حركة الاسيجة هذه لم تعرف فقط ابان الثورة الصناعية ، بل هي تعود ، كما سبق القول ، الى القرن السادس عشر ، فمند نهايته وأوائل القرن السابع عشر ، عمت الشكوى من الظلم الفادح الذي يحيق بالفلاحين والمزارعين من جراء حركة الاسيجة ، وخاصة أن هذه القوانين كان قد صاحبها تحول من الزراعة الى الرعى ، فترتب عليه أن الأراضي التي كانت تعج بمئات بل بالآلاف المزارعين وتعتبر مصدر رزق لهم ، والذين سلبت ملكيتهم بموجب هذه القوانين ، تحولت هذه الأراضي الى مراعى ، حين اكتشف كبار الملاك أن بيع صوف الخراف يحقق عائدا أكبر من زراعة الأرض ، فترتب على ذلك تشريد مئات المزارعين ، والقضاء على مصدر رزقهم^(٧٣) . وقد استمرت حركة الاسيجة طوال القرن السادس عشر ، وترتب عليها اختفاء طبقة صغار الملاك والمزارعين ، وتحول الاراضي من زراعية الى مراعى ، وعلى الرغم من استمرار مقاومة المتضررين

(٧٣) وقد تعددت الكتابات وارتفعت الأصوات بالشكوى من جراء هذا التحول ، فقال البعض « هنا حيث كان يقطن المئات من المزارعين ، لم يعد الا راع واحد وكلبه » ، كما قال البعض الآخر انه في الريف الانجليزى « اكلت الخرفان الناس » ، ولذلك تعددت المحاولات للقضاء على هذه الظاهرة ، فمند عام ١٥١٤ توالى القوانين التي تحاول اعادة التوازن الى الريف الانجليزى بين المراعى والمزارع ، وتمنع تدمير بيوت الفلاحين ، وتحاول المحافظة على الملكيات الصغيرة في حدود ٢٠٠٠ متر مربع ، الا ان هذه القوانين رغم تعددها وتكرارها في السنوات ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٥ ، ١٥٥٢ ، كانت ضعيفة الاثر ولم تنجح في القضاء على ظاهرة وضع الاسيجة .

من هذه القوانين^(٧٤) ، فإن حركة الاسيجة لم تتوقف طوال القرن السابع عشر ، واستمرت حتى أوائل القرن الثامن عشر ، واستكملت هذه الحركة اركانها فشمملت كل أراضي انجلترا^(٧٥) ، بحيث قدر عدد القوانين الصادرة عن البرلمان بوضع الاسيجة في الفترة من ١٧٣٠ الى ١٨٢٠ بخمسة آلاف قانون . وترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية .

فلقد ترتب على حركة الاسيجة ، حرمان كافة سكان المقاطعة ، سواء في ذلك صغار الملاك من طبقة الـ *Yeomany* أو المعدمين من الـ *Squatters* أو الـ *Cottagers* من المزايا التي كانوا يتمتعون بها ، فحرمت الطبقة الأولى من قطع الأرض التي كانت تمتلكها في الأراضي المفتوحة ، كما حرمت أيضا من الحقوق التي كانت تمارسها على الأرض المشاع ، كرعى أغنامها فيها أو الصيد فيها ، كما حرمت أيضا طبقة العمال الزراعيين من الاستفادة من الأرض المشاع . وترتب على كل ذلك ، أن اختلت دخول هذه الطبقات ومستوى معيشتها ، بحيث اضطرت إما للعمل لدى كبار الملاك الزراعيين ، كعمال زراعيين ، أو هجرت الأرض متجهة الى المناطق الصناعية الجديدة بحثا عن العمل والرزق ، وبذلك أدى الانقلاب الزراعي ، الى وضع أيد عاملة في خدمة المصانع ، فساهم التطور الحاصل في نطاق الزراعة ، في توفير أحد العناصر اللازمة لاتمام الثورة الصناعية .

(٧٤) فاعتبارا من عام ١٥٤٩ توالى الانتفاضات الجماهيرية اعتراضا على قوانين الاسيجة ، وفي هذا العام حدث أن قتل ثلاثة آلاف وخمسمائة من المتظاهرين ، وشنق زعيمهم روبرت كيت *Robert Kett* . وكتب أحدهم يقول « إن هذه الاسيجة سوف تؤدي الى ضياعنا ، اننا لم نعد نجد أراض لزراعتها ، فكل الاراضي تحولت الى مراعى ، فقد رأيت بعيني ، على مدى سبع سنوات ، كل الأراضي التي من حولنا وقد تحولت الى مراعى للخرفان والماشية ، وحيث كانت تعيش اربعون عائلة على قطعة من الأرض ، غدت هذه القطعة ملكا لرجل واحد ولواشييه . »

راجع في ذلك :

H.J. Mabakkuk : La disparition du paysan anglais - *Annales (économies, société, civilisation)* A. Colin - juillet-aout 1965. pp. 649-683.
E.J. Mobsbawm : Les soulèvements de la campagne anglaise (1795-1850). A. Colin - Janvier février 1968. pp. 9 — 30.

كذلك ، أدت حركة الاسبيجة ، الى نمو الملكيات الزراعية الكبيرة ، والى التفاوت الضخم في توزيع الملكية الزراعية في انجلترا ، وقد ظلت هذه الظاهرة دون تغيير يذكر منذ أواخر القرن الماضي (١٨٩٥) حتى منتصف القرن الحالى (١٩٥٧) ، حيث نجد ان حوالى ١ / ٥ عدد المزارع تبلغ مساحتها مائة فدان فأكثر ، كما ان هناك ١ / ٥ عدد الملاك يستحوذون على ٧٠ ٪ من الأراضي الزراعية ، بينما لا يمتلك أكثر من ٢ / ٣ عدد الملاك سوى ١٥ ٪ فقط من اجمالى المساحة المزروعة^(٧٥) . ولعل من الأسباب التى ساعدت على نمو الملكيات الزراعية الكبرى في انجلترا ، نظام الارث الذى يجعل من الابن الأكبر الوارث الوحيد ، وهو ما يحول دون تفتيت الملكيات الضخمة عن طريق تقسيمها بين الورثة ، وأيضا العمل بنظام « الارث الموقوف » الذى يحرم الوارث من امكانية التصرف فيما يؤول اليه ميراثا ، مما ترتب عليه انتقال الملكيات من جيل الى جيل دون أن نتعرض الى نقص أو تفتيت ، وذلك على عكس ما حدث في الدول الأخرى^(٧٦) .

(٧٥) ورغم كثرة المحاولات التى بذلتها الحكومة الانجليزية للتخفيف من هذا التفاوت الكبير في توزيع الملكية الزراعية فقد استمرت الغلبة للملكيات والمزارع الكبيرة ، وكان الفشل هو مصير قوانين الحيازات الصغيرة Small holdings acts في سنوات ١٨٩٢ ، ١٩٠٨ . كما لم تنجح ضرائب الدخول والتركات في التقليل من حدة هذه الظاهرة ، بل حدث العكس ، حيث لجأ صغار الفلاحين ، أمام فداحة عبء هذه الضرائب ، الى التخلص من ملكياتهم الصغيرة وبيعها الى كبار المزارعين .

اسماعيل هاشم ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٣٨ ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٧٦) فهى الملكية الزراعية في فرنسا يختلف عنه في انجلترا ، فبينما تقوم الزراعة في انجلترا على أساس المزارع الكبيرة تقوم الزراعة الفرنسية مستندة الى المزارع الصغيرة والفلاح الصغير . ويرجع ذلك الى أن الطبقة الارستقراطية في معظم دول اوربا - وعلى الأخص في فرنسا - كانوا يتركون ضياعهم وأراضيهم ليستغلها المستأجرون ويختارون العمل في الشؤون السياسية أو السلك الدبلوماسي أو القوات المسلحة ، وترتب على ذلك نتيجة لارتفاع الأسعار في المدن وحاجة النبلاء الى النقود ، قيامهم ببيع أراضيهم الى المستأجرين من صغار المزارعين ، لذلك نجد انه في عام ١٧٨٩ كانت حوالى خمس الأرض المزروعة مملوكة لمن يزرعونها ، وبعد الثورة ، ونتيجة لمطالبات الفلاحين بالغاء الالتزامات الواقعة على عاتقهم نحو طبقة الاشراف ، زاد عدد ملاك الأراضي من صغار المزارعين بحيث قام التنظيم الزراعى في فرنسا على قاعدة عريضة من الملاك ، بعكس الاطبيعة الارستقراطية التى كانت السمة المميزة للتنظيم الزراعى الانجليزى ، فبينما كان يوجد في انجلترا حوالى مليون مالك ، كان في فرنسا خمسة أو ستة ملايين من صغار الملاك ، معظمهم ٩٧ ٪ منهم لا يملك أكثر من ١١٠٠ أكر (الأكر هو وحدة قياس انجليزى = ٥٠ آر Are ، والآر بدوره يساوى ١٠ م ٢ ، أى أن =

البند الثاني - تطور وسائل وفنون الانتاج الزراعى :

لقد ترتب على الثورة الصناعية ، ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية . فالمناطق الصناعية الجديدة ، وسكانها الذين نزايد اعدادهم باطراد ، يطلبون المزيد من المواد الغذائية ، وعلى الأخص المواد الزراعية ، واقتضى الأمر ضرورة مسايرة الزراعة للتطور الصناعى ، وذلك باتباع وسائل انتاجية جديدة ، على غرار الوسائل الحديثة المستخدمة في الصناعة ، كى يتمكن القطاع الزراعى من مواجهة الاحتياجات البشرية المتزايدة .

لقد كانت الوسائل الانتاجية ونظم الانتاج الزراعى بدائية ، تعتمد أساسا على نظام الثلاثة حقول^(٧٧) L'assolement triennal وكانت المحصولات الرئيسية هي الحبوب ، أما المحصولات الجذرية Plantes a racines فكانت قليلة ، وبالنسبة لتربية المواشي كان الانتاج ضعيفا ، مما نجم عنه نقص في الأسمدة الطبيعية ، وضعف الانتاج الزراعى بحيث لم تكن انتاجية الهكتار تتجاوز خمسة قناطر ، وخاصة ان الادوات المستخدمة في الزراعة كانت قديمة ومستهلكة .

= الاكر = ٥٠٠ م ٢) ، ونتيجة لانتشار المزارع الصغيرة يقل الاعتماد في ممارسة الاعمال الزراعية على العمال الزراعيين ، لذلك فمقابل ٥ او ٦ ملايين مالك ، كان عدد الزراعيين لا يتجاوز ٣٠ مليون عامل . ولا يعنى ذلك ان نظام الملكيات الكبيرة قد اختفى نهائيا من فرنسا ، فلا زالت هناك مناطق باكملها تقوم الزراعة فيها على أساس من المزارع الكبيرة ، ولكن المقصود بهذا العرض هو القول ان المالك الصغير وقطع الأرض الصغيرة هي عماد التنظيم الزراعى في فرنسا .

أما في ألمانيا ، فاختلفت نظم الملكية الزراعية في المقاطعات الشرقية عنها في المقاطعات الغربية . فالمقاطعات الشرقية قسمت على أساس المزارع الكبرى ، محتذية النمط الانجليزى في الانتاج ، وغالبا ما كانت هذه الملكيات الواسعة تزرع عن طريق السخرة ، أما المقاطعات الغربية (الواقعة غرب نهر الألب) فقد انتشرت فيها المزارع الصغيرة ، على غرار النظام الفرنسى .

راجع في ذلك :

M. Bloch : Les caractères originaux de l'histoire rurale française (2 vol). A. Colin - Paris 1956.

M. Morineau : Y a-t-il eu une révolution agricole en France au XVIII siècle ? - A.E.S.C. Avril-juin 1968 pp. 299-326.

J. Droz (et collaborateurs) Histoire de l'Allemagne contemporaine. (T I et II). - Matier 1970.

(٧٧) راجع ما سبق ، ص ٥٣ وما بعدها .

لذلك ، فان تقدم وسائل الانتاج الزراعى تمثلت أساسا في القضاء على نظام الحقول الثلاثة والقضاء على فكرة بقاء الأرض دورة زراعية بدون انتاج ، وأصبح الأسلوب الجديد يعتمد على زراعة الأرض بصفة مستمرة مع تغيير أنواع المحاصيل، وكذلك ادخال النباتات الجذرية والهوائية للتغلب على عقبة نقص الأسمدة الطبيعية ، كما تمثل هذا التطور أيضا في مرحلة متقدمة في اكتشاف واستخدام السماد الصناعى ، وتحسين وسائل الصرف واستخدام الآلات البخارية في الزراعة .

ويرجع الفضل في تطوير أساليب وفنون الزراعة ، الى مجموعة من «الرواد» في هذا المجال ، هؤلاء الرواد كانوا مزيجا من كبار الملاك ، والخبراء الزراعيين والاقتصاديين ، الذين استطاعوا بفضل تجاربهم وكتاباتهم ، أحداث « ثورة » في عالم الزراعة .

ولعل أول هؤلاء كان جيترو تول (٧٧) (١٧٤٠ - ١٦٧٤) Jeturo Tull وكان من كبار الملاك في Mount Prosperous بمقاطعة Berkshire ، وقد قام بعدة أبحاث في مجال الزراعة تمكن على أثرها من نشر كتاب يتضمن ما انتهى اليه من نتائج وذلك عام ١٧٣١ ، والواقع ان كتاباته لم تكن قائمة على مجرد البحث النظرى ، بل هى حصيلة ما وقف عليه شخصيا من تجارب زراعية في كل من فرنسا وهولندا والمانيا ، وقام بتطبيق هذه النظريات بصورة مستمرة ونفذ طريقة الحقل الثلاثى ، حتى لا تترك الأرض دورة زراعية غير منتجة . ولكنه نبه الى ضرورة تغيير أنواع المحاصيل مع حث الأرض بعمق وتقليبها بما يسمح بتهويتها ، وقد عني بوجه خاص بانتقاء البذور كما اخترع آلة ميكانيكية للبذر .

ومن أشهر رواد الزراعة في انجلترا أيضا اللورد تاواناساند (٧٨) (١٧٣٨ - ١٦٧٤) Charles Touonshend الذى كان سفيرا لانجلترا في هولندا ولكنه

Mantoux, op. cit., note 1, p. 55.

(٧٧)

Lesourd, op. cit., note 1, p. 55.

Rioux, op. cit., note 5, p. 31.

Mantoux, op. cit., note 2, p. 152.

(٧٨)

Rioux, op. cit., note 5, p. 31.

Lesourd, op. cit., note 1, p. 56.

ترك العمل الديبلوماسي ليتفرغ لزراعة أرضه متبعا للأساليب والطرق التي وقف عليها في البلاد الواطئة ، وعلى الرغم من كثرة المستنقعات في أرضه الواقعة في Rainham بمقاطعة Norfolk فقد استطاع في خلال سنوات قليلة أن يحولها الى أرض زراعية ذات انتاجية عالية ، تقوم على أساس أربع دورات زراعية متتالية وتنتج محاصيل متنوعة (علف ، قمح ، شعير أو شوفان) دون أن تترك الأرض دورة كاملة دون انتاج ، وكان تاونشاند من أوائل من تنبهوا الى أهمية تربية المواشي باعتبارها مصدرا للأسمدة الطبيعية ، كما انها مصدر للحوم ولمنتجات الألبان .

وتجدر أيضا في هذا المجال الإشارة الى روبرت باكويل (١٧٢٥ - ١٧٩٥) Robert Bakewell الذى يعد أيضا من رواد الزراعة وتربية الماشية ، وصاحب المزرعة النموذجية في Dishley بمقاطعة Leicester حيث كان الزوار يرتادون مزرعته للاطلاع على الأساليب الحديثة التى ابتدئها في تربية الماشية ، ومدى ما توصل اليه من تقدم في حفر قنوات الصرف ، وبذر البذور بواسطة الآلات ، مما مكنه من رفع انتاجيته سواء في المحاصيل أو في اللحوم ومنتجات الألبان (٧٩) .

وهكذا نجد أن بداية عصر الصناعة ، صاحبه اكتشاف الأساليب الزراعية الحديثة ، فكان لابد من تعميم هذه الأساليب ونشرها ، وهو ما تكفل به ارثيرونج (١٧٤١ - ١٨٢٠) Arthur Young الذى أخذ يوجب المزارع في كافة المملكة البريطانية ، ليسجل التجارب الجديدة التى يراها ، والنتائج التى يحققها ، والعقبات التى ثارت أمامها ، كما قام عام ١٧٨٩ برحلة الى فرنسا بقصد الاطلاع على النظم الزراعية فيها ، وقد استطاع المساهمة في نشر هذه التجارب بواسطة المجلة الزراعية التى أصدرها اعتبارا من عام ١٧٨٤ ، واستطاع المساهمة في تطوير التجارب الزراعية بفضل المؤسسة العملية التى انشأها عام ١٧٩٣ بقصد تشجيع التجارب والدراسات الزراعية .

(٧٩) فعلى سبيل المثال ، كانت المواشي المباعة في سوق Smithfield تبلغ الوزن الآتى - بالنسبة للأبقار كان الوزن المتوسط ١٨٥ كجم ، والعجل ٢٥ كجم والخراف ١٩ كجم ، ولكن الوسائل الحديثة التى استخدمها باكويل مكنته من رفع هذه الاوزان بالترتيب الى ٤٠٠ كجم ، ٧٥ كجم ، ٤٠ كجم . كما ان سلالات عديدة ذات شهرة من المواشي كسلالة Dishely وملالة Durhan يرجع الفضل في اكتشافها الى باكويل .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 155.

والواقع ان هذه المجموعة من الرواد^(٨٠) ، اذ استطاعت أن تطور أساليب وفنون الزراعة ، فان ذلك لا يرجع فقط الى اجتهادها ومثابرتها ، وانما أيضا الى اعتمادها على ما هيأته الثورة الصناعية من وسائل حديثة أمكن استخدامها في عالم الزراعة . فلقد أدى التقدم العلمى الى احلال الآلات الزراعية محل العديد من الأيدي العاملة التي هاجرت من الريف الى المدن ، وقد ترتب على ادخال الآلية في الزراعة امكانية زراعة مساحات أكبر بمجهود بشرى أقل .

كذلك ، فقد سمح التقدم العلمى ، باكتشاف واستخدام الأسمدة الصناعية، فقل بذلك اعتماد الفلاحين على الحيوانات لامدادهم بالأسمدة الطبيعية ، وأصبح في الامكان الاعتماد على الأسمدة الصناعية في تسميد الأرض الزراعية ، كذلك تخصصت بعض المزارع كلية في تربية وتسمين الحيوانات للاستفادة من تنمية الثروة الحيوانية ، وهو ما أدى الى ارتفاع مستوى الانتاجية في كلا النوعين من المزارع .

وأخيرا ، بفضل التقدم العلمى ، أمكن استخدام الأنايب ، الجوفية لتحسين وسائل الصرف ، ويرجع الفضل في اكتشاف هذه الطريقة الى فلاح اسكتلندى يدعى دينستون Deanston حيث اكتشف الاضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية مع بقاء مستوى المياه مرتفعا في الأرض بعد الري^(٨١) .

ولقد ترتب على تقدم وسائل الانتاج وتطور الفن الزراعى ، ازدياد ملحوظ في الانتاجية الزراعية ، ففي الفترة من ١٧٠٠ الى ١٧٥٠ تضاعف الانتاج الزراعى، بنسبة ٢٥ ٪ لكل^(٨٢) ، كما تضاعفت انتاجية الأرض ذاتها وزادت قيمتها أربعة أضعاف في الفترة من ١٧٣٠ الى ١٧٦٠^(٨٣) .

(٨٠) وينبغي الاشارة هنا الى أن الاسماء التي اوردناها ، لم تكن على سبيل الحصر ، فهناك أسماء أخرى لعبت دورا لا ينكر في هذا المجال ، منها على سبيل المثال أيضا توماس كوك Thomas Cofle الذى أسس عام ١٧٧٦ مزرعته في Holkham فقدرت حينذاك بمبلغ ألف جنيه استرليني ، ولكنه استطاع أن يرفع بانتاجها لدرجة أنه عند وفاته حوالى ١٨٠٠ قدرت مزرعته بعشرين ألف جنيه استرليني . كما تجدر الاشارة أيضا للعديد من ملاك الاراضي الزراعية الذين استطاعوا بفضل استخدام الاساليب الحديثة مضاعفة انتاج مزارعهم أكثر من أربعة أضعاف ومنها مثلا :

Le Marquis de Rockingham a Wentworth, le duc de Bedford a Woburn. Lord Egremont a Petuvorth, Lord Clare dans L'Essex....

Mantoux, op. cit., note 2, p. 154.

انظر :

(٨١) اسماعيل هاشم ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٣٨ ، ص ١١٣ .

Rioux, op. cit., note 5, p. 31.

(٨٢)

Mantoux, op. cit. note 2, p. 149 et ss.

(٨٣)

البند الثالث - العلاقة بين الثورة الصناعية والثورة الزراعية :

إذا كنا قد تناولنا الثورة الزراعية في إنجلترا باعتبارها البلد الرائد في الثورة الصناعية ، فإن التطور يؤكد لنا حقيقة مؤداها أنه ما من دولة دلفت الى عهد الصناعة الا وكان قطاعها الزراعى قد عرف من قبل تطورا هائلا : ففى السويد والبلاد الواطئة ، شرعت الحكومة اعتبارا من ١٧١٥ في تقديم يد العون للمزارعين وحثهم على اتباع الأساليب الزراعية الحديثة المستخدمة في إنجلترا . كذلك عرفت فرنسا بدورها تقدما ملحوظا في الانتاج الزراعى استطاع ان يسجله العالم ارثر يونج حين قام برحلته الشهيرة الى فرنسا للاطلاع على النظم الزراعية بها عام ١٧٨٩^(٨٤) . وكذلك ألمانيا ، فقد سبق الثورة الصناعية فيها تقدم ملحوظ في الميدان الزراعى^(٨٥) .

هذا التلازم بين التطور الحاصل في القطاع الزراعى ، وفي القطاع الصناعى ، يدعونا للبحث عن العلاقة بينهما ، وقد حاول العديد من الكتاب تفسير هذا التلازم ، وكان ماركس أول من نبه الى النتائج المترتبة على حركة الاسيجة ، وما تؤدي اليه من لفظ سكان الريف ناحية المناطق الصناعية ، وما يترتب على ذلك من توفير جيش من الأيدي العاملة في خدمة الصناعة الناشئة ، هذه الأيدي غير المتخصصة والواقعة تحت ضغط الحاجة ستشكل بحسب ماركس الأصول الاولى لطبقة البروليتاريا ، ففى رأى ماركس ، أن « مصادرة ملكية صغار المنتجين الزراعيين ، والقضاء على المنتج الصغير ، كانت الخطوة الأولى لتوفير الأيدي العاملة اللازمة

(٨٤) فقد استطاع ارثر ان يطلع على كيفية تطور الفنون والأساليب الانتاجية في فرنسا في ذلك الوقت بفضل مجموعة من كبار الملاك الزراعيين والخبراء في هذا المجال ، منهم *Trubully* و *Lancourt* ناحية *La Fleche* و *du Choiseuf* و *Duhamel du Monceau* ناحية *Chanteloup* والتجارب التى أجراها العالم *Pithuriers* على ان شيوع الأساليب الانتاجية بالقرب من الجديدة واستخدامها على نطاق واسع لم يبدأ في فرنسا الا حوالى ١٨٣٠ ، لذلك يقدر المؤرخون ان هذه بداية انطلاق الثورة الزراعية في فرنسا .

Rioux, op. cit., note 5, p. 33.

Lescurd, op. cit., note 1, p. 56.

للثورة الصناعية وللتمييز بين قوة العمل من جهة ورأس المال من جهة أخرى^(٨٦) . ولقد أكدت أغلب الأبحاث المنصبة على الثورة الصناعية هذا المعنى ، وأكدت هذه الأبحاث ان التلازم بين التطور الصناعى والتطور الصناعى ، هو أمر طبيعى حتمته أمور ثلاثة^(٨٧) .

أولا : ان كل المجتمعات التى قامت فيها ثورة صناعية ، كان لابد أن تحدث فيها ثورة زراعية سابقة على تورتها الصناعية^(٨٨) .

ذلك أن الثورة الصناعية ، تتطلب زيادة في الأيدى العاملة ، ولا يمكن للقطاع الصناعى أن يجد هذه الزيادة المنشودة الا في القطاع الزراعى الذى يكون (قبل الثورة الصناعية) مستوعبا لما يقرب من ثلاثة أرباع الأيدى العاملة في المجتمع . وحتى يتسنى لهذه الأيدى العاملة التوافد ناحية المراكز الصناعية ، فلابد من حدوث تقدم ملحوظ في الفن الانتاجى الزراعى يسمح بمضاعفة الانتاج رغم انخفاض عدد الأيدى العاملة ، حتى يتمكن القطاع الزراعى من الوفاء بالاحتياجات المتزايدة الى المواد الزراعية من قبل الاعداد المتزايدة من الناس في المناطق الصناعية . لذلك ، كان لابد من حدوث « ثورة » في الزراعة والا تعرضت هذه المجتمعات لنقص شديد في المواد الزراعية كنتيجة لنقص الأيدى العاملة الزراعية ، وكذلك لتزايد عدد السكان في المناطق الصناعية كنتيجة للتوسع الديمغرافى الذى عرفته هذه المجتمعات إبان الثورة الصناعية^(٨٩) ، وبذلك يتضح لنا ، أن الثورة الزراعية كانت شرطا لابد منه Condition sine qua non لانطلاق الثورة الصناعية ،

Rioux. op. cit., note 5, p. 33.

(٨٦)

(٨٧) انظر في ذلك خاصة :

W. W. Rostow : Les étapes de la croissance économique - Coll. Points, éd. Le Seuil - Paris 1970.

P. Bairoch : Révolution industrielle et sous developpement S.E.D.E.S. 3 éd. Paris 1969.

(٨٨) وليس أدل على ذلك من أن روسيا ، قد فشلت في تحقيق رغبتها في الدخول الى عصر الصناعة الحديثة عام ١٨٩٠ . فقد كانت الزراعة في روسيا ، رغم الغاء نظام الرقيق عام ١٨٦٧ ، في حالة متأخرة ول تعرف روسيا « انطلاقتها الصناعية » الا حوالى عام ١٩١٤ في عهد Stolyplne حيث كانت الزراعة قد تطورت في روسيا الى درجة ساعدت على تطوير الانتاج الصناعى .

كما أن الثورة الصناعية كانت لازمة لاستمرار الثورة الزراعية لأن الانتاج الزراعى لم يكن لينمو بالشكل الذى حدث فعلا اذا لم تكن هناك أسواق خلقتها الأحياء الصناعية الناشئة بما ضمته من اعداد كبيرة من العمال المستهلكين^(٩٠) .

ثانيا : ساهمت الثورة الزراعية أيضا في تطور الصناعة ، ليس فقط لأنها ساعدت على مدها بالأيدي العاملة اللازمة ، ومده هؤلاء العمال بالغذاء اللازم ، ولكن أيضا لأن الأموال المتراكمة عن الاستغلال الزراعى (رأس المال العقارى) كان لابد أن يتحول جزء منها الى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الجديدة (القطاع الصناعى) . وهكذا ، كان من الضروري أن تسبق الثورة الزراعية ، الثورة الصناعية ، فبالثورة الزراعية يزداد الانتاج الزراعى ، ويسمح الانتاج المتضاعف بمواجهة عدد السكان المتزايد ، هذا التزايد في عدد السكان يكفل توفير الأيدي العاملة اللازمة للعمل في المشروعات الصناعية الجديدة ، كما أن زيادة الانتاج وزيادة دخول الملاك الزراعى ، يسمح بتراكم رأس المال واستغلاله في القطاع الصناعى^(٩١) .

ثالثا : ويمثل الجانب الثالث من التلازم الحتمى بين الزراعة والصناعة في تطویرهما ، الى ما يؤدى اليه تطور كل قطاع من تزايد الطلب على منتجات القطاع الآخر .

فقد رأينا أن تطور الصناعة ، أدى لتزايد الطلب على المنتجات الزراعية ، والعكس صحيح أيضا ، فقد ترتب على تطور أساليب الانتاج الزراعى ، ازدياد الطلب بشكل ملحوظ على المنتجات الصناعية وخاصة قطاع الحديد والصلب ، حيث ازداد الطلب على الآلات الزراعية ، بحيث ان كمية الحديد المستخدمة في الصناعة تضاعفت في إنجلترا في الفترة من ١٧٢٠ الى ١٧٨٠ .

كذلك ، فان ازدياد عدد السكان سيؤدى بدوره الى فشل الصناعة البدائية في مواجهة احتياجات الاعداد المتزايدة من الناس ، وخاصة في نطاق صناعة الغزل والنسيج ، مما سيؤدى أيضا الى تطور هذه الصناعة تطورا ملموسا ، وسيساعد

(٩٠) احمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٥٨ .

(٩١) احمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٤ ، ص ٥٤ وما بعدها .

على ذلك التطور الحاصل في قطاع الحديد والصلب ، حيث سيتمكن من مد صناعة الغزل والنسيج باحتياجاتها من الآلات الحديثة .

ومن هذا العرض نرى ، أن هناك تلازما بين الثورة الصناعية والثورة الزراعية ، وأن الثورة الزراعية كان لابد أن تسبق الثورة الصناعية وتمهد لها ، كذلك فإن استمرار تطور القطاع الزراعي ارتبط باستمرار تطور القطاع الصناعي^(٩٢) .

(٩٢) على أنه رغم وضوح العلاقة بين الثورة الزراعية والثورة الصناعية على هذا النحو ، فإن نظريات Rostow و Bairoch المشار إليها في المتن لم تسلم من النقد ، وعلى الأخص من قبل العالم الاقتصادي Francois Crouzet في كتابته وعلى الأخص :

1 — "Agriculture et révolution industrielle. Quelques réflexions" Cahier d'histoire No 1 - 1967 pp. 67 et ss.

2 — La formation du capital en Grande-Bretagne pendant la révolution industrielle, 2 conférence économique (Aix 1962) éd. Mouton - Pairs 1965 T. I. pp. 589-642.

فهو يندب على هذه النظريات أولا ، ضعفها من حيث الاستناد الى احصائيات دقيقة ، علاوة على أنه ينكر أن الثورة الزراعية استطاعت أن تمد الثورة الصناعية بما يلزمها من إيد عاملة ، ورؤوس أموال ، وأسواق . فهو يقرر أن المصانع لم تستفد بالأيدي العاملة من الريف ، إلا بعد فترة طويلة من بداية التصنيع ، أما فيما يتعلق برؤوس الأموال ، فهو يلاحظ أن رؤوس الأموال التجارية كانت أكثر فائدة للتطور الصناعي وكانت من الكفاية هي ورؤوس الأموال المالية بحيث لم يكن القطاع الصناعي بحاجة لرأس المال المتراكم في الزراعة . أما فيما يتعلق بازدياد الطلب على الحديد ، فقد كان نتيجة لازدياد الطلب على صنع البواخر الحديدية أكثر منه على الآلات الزراعية ، فهذه الآلات كان من الممكن تصنيعها حتى بواسطة المشروعات الصناعية الصغيرة ، أما فيما يتعلق بتزايد الطلب على النسيج ، فكان نتيجة لفتح أسواق خارجية في المستعمرات أكثر من تزايد الطلب في الداخل . ويؤكد crouzet نظريته بقوله أن فرنسا وهي لم تكن بعد قد استكملت عناصر ثورتها الزراعية عام ١٨٤٠ عرفت تطورا هاما وملحوظا في القطاع الصناعي .

على أننا لا يمكن أن نسلم بوجهة النظر هذه ، فمما لا شك فيه ، أن الثورة الزراعية كانت من العوامل الهامة في قيام الثورة الصناعية ، حقيقة أنها لم تكن وحدها كافية لقيام هذه الثورة ولكنها كانت أحد العوامل التي تضافرت في أحداث هذه الثورة الصناعية .
Rioux, op. cit., note 5. pp. 39 et 40.

المطلب الرابع - تطور وسائل النقل (٩٣) :

إذا كانت الثورة الصناعية قد خطت أولى خطواتها في ميادين الغزل والنسيج ، والحديد والصلب ، فإن الاختراعات والاكتشافات التي أدت إلى التطور الهائل في هذه القطاعات لم يكن من الممكن أن تستمر إلا إذا كان في الامكان ضمان سرعة توزيع المنتجات ، وخلق حاجات استهلاكية متجددة ، وفتح أسواق جديدة .

فاستمرار الثورة الصناعية ، كان يستلزم سرعة توزيع المنتجات ، نظرا لما يترتب على ذلك ، من خفض تكاليف الانتاج ، وسرعة تداول رأس المال ، وزيادة الأرباح . وحتى يتسنى تحقيق ذلك ، كان لابد من وقوع « ثورة » أيضا في عالم النقل تساعد على تحقيق سرعة توزيع وتداول المنتجات الصناعية ، وتقرب ما بين المنتج والمستهلك .

فقبل الثورة الصناعية ، كان النقل ، سواء في ذلك نقل الركاب أو البضائع ، يعتمد أساسا على القوة الحيوانية (الحصان والحمار والبغال) أو على القوة الطبيعية كالرياح بالنسبة للمراكب الشراعية ، أو الممرات المائية كالأنهار والقنوات .

ولكن هذه الوسائل (البدائية) كانت غير مريحة ، بطيئة ، مكلفة ، وغير آمنة . فبواسطة أفضل العربات وأحسن الجياد وباستخدام أحسن الطرق كان متوسط المسافة التي تقطعها العربات يتراوح من ١٥ الى ٢٠ كم في الساعة ،

-
- Ch. Dolfuss, E. Geoffroy et Baudry de saunier Histoire (٩٣) de la locomotion terrestre - Rev. l'illustration - Paris 1935 (2 vol.).
- G. Toudouze (et autres) : Histoire de la Marine - Rev. l'illustration Paris 1935 (1 vol.).
- L. M. Jouffroy : l'Ere du Rail - A. Colin - Paris 1953.
- M. Lévy - Leboyer : Chemins de fer et croissance économique "exemple américain" A.E.S.C. - Mai-juin 1966 pp. 362-640.
- M. Cavaillès : La route française, son histoire, sa géographie A. Colin Paris 1946.

وكانت المسافة بين باريس وليون في فرنسا تقطع في مدة تتراوح ما بين خمسة وستة أيام . في حين كانت المسافة ما بين باريس ومارسييليا تستلزم ١٨٥ ساعة . أما بالنسبة للملاحة البحرية ، فكانت المسافة ما بين ليفربول ونيويورك بواسطة مركب شرعى تستلزم شهرين كاملين ، أما بين الهافر وريودى جانيرو فتستلزم ثلاثة أشهر . ثم ان هذه المواصلات كانت باهظة السعر ، فالرحلة ما بين باريس وتولوز بفرنسا كانت تتطلب ما يعادل أجر ثلاثة آلاف ساعة عمل بالنسبة للعامل . هذا بالإضافة الى المخاطر التى كان يتعرض لها مستخدمو هذه الوسائل البدائية : فحوادث الغرق كانت كثيرة دون أن يكون لدى المراكب من أدوات الانقاذ ما يكفل الحد من هذه الحوادث . أما بالنسبة للطرق البرية فان قطع الطرق ، والحوادث ، وانعدام وسائل الراحة كانت كفيلا بالقضاء على كل أمل للاستفادة من طرق النقل البرى بطريقة فعالة ، وخاصة ان الطرق البرية كانت في معظمها غير ممهدة ولا مرصوفة (٩٤) .

ولقد كان ذلك بالطبع عائقا أمام التطور الصناعى ، وما يقتضيه من ضمان سرعة انتقال البضائع والأشخاص . لذلك كان لابد أن تحدث « ثورة » في عالم النقل . ولكن هذه الثورة لم تحدث طفرة واحدة ، بل وقعت على مراحل متعددة .

ففى المرحلة الأولى (١٧٥٠ - ١٨٢٠) حاول النظام الرأسمالى ، تطوير الوسائل القائمة والاستفادة منها الى أقصى الحدود . لذلك ، شرعت كل من إنجلترا وفرنسا في تطوير شبكة الطرق البرية لديها ، بزيادتها والعمل على تمهيدها ورصفها ، وبإنشاء شركات كبيرة متخصصة في النقل ، تتولى نقل المسافرين والبضائع في عربات أكثر تجهيزا وأكثر قوة من ذى قبل .

ففى فرنسا كان ترودان Trudaine (٩٥) أول من أشرف على توسيع شبكة الطرق البرية ورصفها بالحجارة مستخدما في ذلك أسلوب الرصف الذى ابتدعه مهندس الطرق تريباجية Traesaguet كذلك الأمر في إنجلترا ،

(٩٤) ففرنسا مثلا ، كانت تعتبر خلال القرن الثامن عشر من البلاد المتقدمة في هذا المجال بالنسبة لباقي دول القارة ، باعتبار أنها كانت قد مهدت ورصفت ما يتراوح بين ٨ و ١٠ آلاف كيلو متر من الطرق البرية .

Lesourd, op. cit., note 1, p. 62.

(٩٥) ويعتبر Trudaine أول مدير للطرق والكبارى في فرنسا ، وهو الذى أنشأ مدرسة « الطرق والكبارى » عام ١٧٤٧ ، كما أنشأ أول هيئة لمهندسي الطرق والكبارى عام ١٧٥٠ .

حيث عملت الحكومة على توسيع شبكة الطرق وتمهيدها ووصفها بالحجارة متبعة في ذلك الأسلوب الذي ابتدعه ماك آدم Mac Adam ، وكان استخدام أغلب هذه الطرق بمقابل رسوم انتفاع وليس بالمجان .

وقد ترتب على حركة توسيع الطرق البرية ، وزيادتها ، ووصفها ، تقدم ملحوظ ونتائج ايجابية في عالم النقل : فاذا كان الذهاب من لندن الى أيدنبورج يقتضي عشرة أيام عام ١٧٥٠ وثلاثة أيام ونصف للوصول من لندن الى مانشستر ، فان المسافة من لندن الى أيدنبورج لم تعد تستلزم عام ١٨٣٠ سوى ٤٥ ساعة ، ومن لندن الى مانشستر سوى ٢٠ ساعة ، بواسطة عربات آمنة وسريعة ، متوفرة على قدر لا بأس به من وسائل الراحة .

وفي فرنسا حصل تطور مماثل ، فقد استطاعت شركة «لافيت» Laffitte أن تربط ما بين باريس وليون في مدة ٥٥ ساعة عام ١٨٤٨ ، بينما كانت نفس المسافة تقطع في ١٠٠ ساعة على الأقل عام ١٨١٥ . أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد استطاعت شركة ماجور آند وودل Majors and Waddell أن تربط بين المسيسيبي وكاليفورنيا في ٢٥ يوما ، واستطاعت شركة بوني اكسبريس Poney Express أن تخفض المدة ، الى عشرة أيام فقط عام ١٨٦٠^(٦٦) .

ولكن ، وعلى الرغم من هذا التطور ، ظلت شبكة الطرق البرية عاجزة عن الربط بين مراكز الانتاج والأسواق ، لذلك كان لابد من الاستعانة بشبكة أخرى غير شبكة الطرق البرية ، وعلى الأخص شبكة الطرق المائية . فقد اكتسبت وسائل الملاحة النهرية أهمية خاصة منذ وقوع الثورة الصناعية وحتى ١٨٣٠ .

فالملاحة النهرية ، كانت وسيلة لنقل الركاب ، ولكنها لم تكن وسيلة فعالة ، فالمراكب آنذاك كانت شرعية تسير بقوة الريح ، أو تسحب بالحيال من على الشواطئ سواء بقوة العضلات البشرية أو بقوة الحيوان (السحب بواسطة الجباد) ، ولم تكن سرعتها تتجاوز خمسة كيلو مترات في الساعة ، مع ضرورة التوقف ليلا ، والتوقف نهارا للراحة مرات عديدة .

ولذلك ، فإن الممرات المائية كانت تستخدم أساسا لنقل البضائع وخاصة البضائع الثقيلة كالخشب (الذى كان غالبا ينقل بتعويمه في اتجاه مجرى النهر) والفحم ، وعموما المواد غير القابلة للتلف . وعلى الرغم من الرسوم التى كان يتقاضاها ملاك الأراضي على جانبى النهر للسماح بمرور المراكب ، فإن ذلك لم يمنع أصحابها من تحقيق أرباح طائلة كانت تمكنهم من استرداد ثمن المراكب في وقت وجيز . لذلك ، فما أن وقعت الثورة الصناعية ، حتى تضاعفت حركة حفر القنوات واستخدام الممرات المائية بصورة ملحوظة ، بحيث أصبحت كافة المناطق الصناعية تقريبا محاطة بقنوات وأنهار تسهل عملية نقل المنتجات منها وتمدها بالمواد الأولية والفحم .

ففى إنجلترا ، أحيطت المناطق الصناعية بشبكة من الممرات المائية هائلة منذ الثلث الثانى من القرن الثامن عشر . وعلى الأخص في مناطق استخراج الفحم في وسط إنجلترا وفي ميدلاند Midland ولانكشير Lancashire . كذلك الأمر بالنسبة لبلجيكا التى كانت تتمتع بانهارها الهائلة والقنوات التى تم حفرها من Mons الى Conde عام ١٨١٨ ومن Charleroi الى Bruxelles عام ١٨٢٧ . أما فرنسا فقد تم حفر قنوات عديدة بها للربط بين أنهارها المختلفة وعلى الأخص بين Le Rhin - Le Rhone - La Marne - L'Aisne^(١٧) بحيث بلغت مسافة الممرات الصالحة للملاحة بفضل هذه القنوات حوالى ١٠ آلاف كيلو متر بالإضافة للمسافات الصالحة للملاحة في أنهار اللوار

(٩٧) ونهر الـ Aisne الفرنسي يقع في شمال فرنسا وتوجد منابع في منطقة l'Arghe الفرنسية ويبلغ طوله ٢٨٠ كيلو متر ويصب في مقاطعة الـ Oise أكثر المقاطعات الفرنسية تصنيعا واستخداما للآيدى العاملة . ويبلغ طول المسافة الصالحة للملاحة منه ١١٧ كيلو مترا . أما نهر الـ Marne فتوجد منابعه في مقاطعة Langres ويبلغ طوله ٥٢٥ كيلو مترا أغلبها صارت صالحة بفضل القنوات التى حفرت والتى ربطت بينه وبين نهر Rhone من جهة وبينه وبين نهر الـ Saone من جهة أخرى . وأما نهر الـ Rhein فهو يربط بين فرنسا وسويسرا ويبلغ طوله ٨١٢ كيلو مترا منها ٥٢٢ في فرنسا وحدها ، وتواجه الملاحة البحرية فيه بعض الصعوبات ، أولا بسبب سرعة المياه فيه ، وثانيا نظرا لاختلاف اتساعه فهو يضيق في بعض المناطق ويتسع في مناطق أخرى . أما نهر الـ Rhin (ويقال له بالألمانية نهر الـ Rhein فهو أحد أطول أنهار أوروبا الغربية (١٢٩٨ كيلو مترا) ، وينبع من سويسرا ويخترق فرنسا من مقاطعة الـ Jura ، ويقطع فرنسا الى الأراضي الألمانية حيث يصل حتى بون ويستمر في مساره الى البلاد الواطئة حتى يصب في بحر الشمال .

والسين والرون La Seine - La Loire - La Rhone ونفس الظاهرة
تكررت في ألمانيا حيث استخدمت القنوات المائية للربط بين أنهار
le Rhein . وفي الولايات المتحدة الأمريكية استخدم نهر المسيسيبي
Mississippi ، والبحيرات الكبرى وتم حفر عدة قنوات أشهرها قناة
Erie عام ١٨٢٤ في الـ Ohio وقناة Hudson في الـ Erie
عام ١٨٣٣ ، بحيث سمحت هذه الممرات بالربط بين الأسواق المتسعة في الولايات
المتحدة الأمريكية والموانئ البحرية فيها وخاصة في نيويورك وأورليان الجديدة .

ولكن تطوير الطرق التقليدية ، البرية والمائية ، لم يكن كافيا لمواجهة
« متطلبات » التطور الصناعي وزيادة الانتاج ، وساد الشعور بأن هناك « هوة أو
ثغرة » ما بين الانتاج المتزايد من المصنوعات القطنية ومن الحديد والصلب ، وبين
ما تتيحه وسائل النقل من امكانية تداول وتوزيع هذه المنتجات . لذلك ، فإن
تحسين وسائل النقل القائمة لم يكن كافيا ، بل كان لابد من التطوير والتجديد في
هذا المجال . وتلك كانت المرحلة الثانية من مراحل التطور في عالم النقل ، وتقع
في الفترة ما بين ١٨٢٥ و ١٨٥٠ ويطلق عليها مرحلة الاختراعات في عالم النقل .

ففي نطاق النقل باستخدام الملاحة البحرية والنهرية ، تعددت المحاولات
لاستخدام قوة البخار في تسيير المراكب ، وترجع أولى تلك المحاولات الى الفرنسيين
دنييس بابان Denis Papin وجوفري دابان Jouffroy d'Abbans
اللذين قاما منذ القرن الثامن عشر بمحاولات لم يكتب لها النجاح ، واستدعى
الأمر الانتظار حتى أتى الفرنسي Fulton ففشل مرة في تسيير مركبة
البخارى في نهر السين عام ١٨٠٣ ، ولكنه نجح في تحقيق ذلك المرة الثانية في نهر
الـ Hudson بأمريكا عام ١٨٠٧ ، فكان ذلك إيذانا ببدء الرحلات المنظمة
بواسطة المراكب البخارية ، فافتتح أول خط منتظم بين جلاسجو وبلغاست
Glasgow a Belfast عام ١٨١٨ ، وفي عام ١٨٢٢ تم تسيير أول
خط ملاحى يربط بين لندن وباريس بواسطة أول مركب حديدى يسير بالبخار .
واستكملت السفينة البخارية تطورها حوالى عام ١٨٣٠ بحيث أصبحت وسيلة
النقل الشائعة سواء في البحار أم الانهار الداخلية والقنوات .

ففي البحار، وبعد أن كانت السفن الخشبية ذات الشراع، تتطلب ٤٠ يوما لعبور
الأطلنطي ، سريعا ما حلت محلها مراكب أمريكية وبريطانية قادرة على قطع المسافة
من نيويورك الى إنجلترا في فترة لا تتجاوز أربعة عشر يوما ، هذه المراكب

ساعدت على نقل المنتجات الزراعية من المستعمرات في الشرق الأقصى ، وخاصة الشاي إلى أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح .

ولكن سريعا ما تبين أن المحرك البخارى القائم على عجلة ذات ريش ان كان يصلح لاستخدامه في الأنهار فانه لا يصلح وحده لمواجهة الملاحة البحرية ، لذلك ظلت الأشرعة تساعد في عملية دفع السفينة ولكن استخدام المحرك البخارى ساعد بالطبع على تخفيض المدد اللازمة للرحلات : فبينما كان يلزم لعبور الأطلنطي فترة ٣٧ يوما عام ١٨٣٣ . انخفضت هذه المدة بفضل التقدم في صناعة السفن البخارية إلى ثلاثة عشر يوما فحسب .

وسرعان ما حل المحرك المروحي محل العجلة ذات الريش في السفن ، وقد وصل إلى هذه الفكرة في وقت واحد تقريبا كل من الانجليزى بيتيت سميث Petitt Smith والفرنسي فردريك سوفاج Frederic Sauvage (الذى سجل براءة اختراعه عام ١٨٣٢) والسويدي أريكسون J. Ericsson غير أن هذا الاختراع لم يعمم الا حوالى ١٨٥٥ . كذلك فان استخدام الحديد في صناعة السفن ساعد كثيرا على تقدم سبل الملاحة البحرية ، وقد رأينا أن أول باخرة صنعت عام ١٨٢٢ ، وفي عام ١٨٣٨ سير الانجليز الباخرتين الشهيرتين Great Britain و Great Wester وكانت حمولة الأولى

٣٦٨١ طنا والثانية ١٣٤٠ طنا ، وبذلك بدأ عهد نقل البضائع بالسفن^(٩٨) على نطاق واسع ، مما سمح بفتح الأسواق وبسرعة تدفق المنتجات ونشأت العديد من الشركات^(٩٩) التى تخصصت في النقل الدولى ، وبدأت الموانى تتطور وتستخدم الآلات الحديثة في الشحن والتفريغ على غرار ميناء ليفربول ، ومما ساعد على تطور التجارة الدولية حفر قناة السويس في عام ١٨٦٩ ، وما أدت إليه من اختصار المسافة بين أوروبا والشرق الأقصى إلى النصف ، وقد أدى ذلك كله إلى انخفاض سعر الشحن بدرجة ملحوظة : فبينما كان نقل طن من البضائع بين Anvers (بلجيكا) إلى نيويورك يتكلف ٨٠ فرنكا عام ١٨٢٠ ، انخفض

Lesourd, ou. cit., note 1, p. 64.

(٩٨)

La Cunard

British India وشركة (٩٩) مثال شركة

Hamburg-Amerika, Cie Général transatlantique

ثمن الشحن الى ٢٠ فرنكا عام ١٨٥٠ (١٠٠) وبذلك يتضح أن الملاحة البحرية والنهرية كانت قد استطاعت أن تحقق نقلا للبضائع بسعر مناسب ، وساعدت على نقل المنتجات الصناعية وفتح الأسواق لها ناحية المستعمرات ، كما ساعدت على نقل المواد الأولية من المستعمرات ناحية البلدان الصناعية .

على أنه ، بينما كانت الملاحة البحرية والنهرية في تطور مستمر ، كانت السكك الحديدية لا تنبئ بأى مستقبل في عالم النقل . فالسكك الحديدية (القضبان الحديدية) لم تكن لها من أهمية عملية الا في المناجم حيث استخدمت لجر عربات عليها تحمل ما يستخرج من المناجم . اذ لوحظ أن جر العربات على « قضبان حديدية » يساعد على سرعة حركة العربات لأنه يقلل من مقاومة العجلات . فكانت العربات في بداية الأمر تصنع من الخشب ، ثم من الحديد ، وتستخدم القوة العضلية للانسان لدفعها . وفي هذا النطاق ، أى نطاق العربات المستخدمة في نقل المواد المستخرجة من المناجم ، تم استخدام أول قاطرة بخارية عام ١٨١٥ وكانت من تصميم ستيفنسن الانجليزى Robert Stephenson . ولكن استخدام القاطرة البخارية كوسيلة من وسائل النقل لم يحدث الا عام ١٨٢٥ على خط Darlington-Stockton الذى لم يتجاوز طوله ١٣ كيلو مترا . وقد استطاع الفرنسي Marc Seguin ادخال بعض التحسينات على « قاطرة ستيفنسن » (١١) وبدأ منذ ذلك التاريخ بناء السكك الحديدية في أوروبا بصورة مطردة . فكان ان بنى خط سانت اتيان اندرزيو

Sain-Etienne - Andrézieux

عام ١٨٢٣ ، وليون - سانت اتيان Lyon - Sainte - Etienne (١٨٢٦) ثم خط ليفربول مانسستر Liverpool - Manchester (١٨٣٠) . وقد ترتب على انشاء هذا الخط الأخير وما حققه من نجاح في ، اندفاع بناء السكك الحديدية في أوروبا ،

Rioux, op. cit., note 5, p. 74.

(١٠٠)

(١٠١) والواقع ان الروسى Tcherepanov ، والامريكى Balduvin كانا قد توصلا في نفس الفترة تقريبا الى اختراع « القاطرة البخارية » الا ان اسماء ستيفنسن وسيجان كانا اكثر شهرة في عالم السكك الحديدية ، فالأول كان صاحب السبق في وضع مقياس لعرض السكك الحديدية عرض القضا (بمقياس قدره ١٤٣٥ م) (أى حوالى ٤ أقدام وثمانية أعشار ونصف) بدلا من العرض القديم وهو ٣ أقدام فقط ، أما الثانى فكان صاحب فكرة وضع « فلتكات خشبية » أسفل الخط الحديدى ، وهو صاحب أول مؤلف في « فن بناء السكك الحديدية » .

حيث قامت العديد من الشركات الخاصة ، ببناء مراحل من السكك الحديدية دون أى تنسيق بينها ، ولكن المسافات التى غطتها السكك الحديدية أخذت تزداد شيئا فشيئا ، فمن ٨٠٠ كيلو متر عام ١٨٤٠ في انجلترا ، يزداد طول السكك ليبلغ عام ١٨٥٠ ، ١٠٥٠٠ كيلو متر . وكباقي فروع الصناعة ، كانت انجلترا أيضا سباقة في هذا المضمار ، بحيث صارت انجلترا هي المصنع والمصدر للسكك الحديدية ، وللقاطرات . وقد كانت بلجيكا من اسبق الدول (بعد انجلترا طبعاً) في بناء السكك الحديدية معتمدة في ذلك على استيرادها من انجلترا ، حيث قامت بإنشاء أول خط لها ما بين بروكسل - مالدن Bruxelles - Malines عام ١٨٣٥ . وفي نفس العام انشأت ألمانيا أول خط حديدى لها Nuremberg - Furth وبلغ طول السكك الحديدية في ألمانيا ٥٨٠٠ كيلو متر عام ١٨٥٠ .

أما في فرنسا ، فكانت حركة إنشاء السكك الحديدية بطيئة نسبياً ، ذلك ان الحكومة اعتمدت في انشائها على رأس المال الخاص ، بينما كان هذا الاخير متردداً . ولكن ، شيئاً فشيئاً حين اتضح لرأس المال الخاص ، ما يؤدي اليه إنشاء السكك الحديدية من بلوغ أسواق جديدة ، وتخفيض أسعار النقل ، ومن ثم سعر التكلفة مع امكانية بيع منتجات أكثر وفي وقت أسرع ، بدأت حركة إنشاء السكك الحديدية برأس مال خاص . ففي عام ١٨٢٧ قام بعض أصحاب البنوك في باريس Rothschild, Pereire d'Eichtal, Bartholony. بتمويل إنشاء خط Parks-Rouen, Paris - Versailles, Paris - Saint-Germain, Paris - Orléans عام ١٨٤٣ . ولكن أمام هذا التقدم البطيء صدر في فرنسا قانون ١١ يونيو ١٨٤٢ بوضع خطة شاملة وعامة لبناء السكك الحديدية ، تتحمل الدولة في هذا المشروع أغلب النفقات قبل ان تعهد باستغلاله الى الشركات الخاصة ، وبفضل هذا المشروع استطاعت فرنسا أن تستكمل عام ١٨٥٠ ما يقرب من ٣ آلاف كيلو متر من السكك الحديدية .

أما في إيطاليا ، والمجر والنمسا ، فقد تم بناء بعض السكك الحديدية ابتداء من العواصم ، ولكن الى مسافات بسيطة . وفي روسيا ، انفتحت الدولة نفقات طائلة لبناء خط سان بطرسبورج - موسكو Saint-Petersbourg - Moscou عام ١٨٥١ ولكن اجمالى خطوط السكك الحديدية فيها لم يتجاوز حينذاك ٦٧٠ كيلو متر .

أما أمريكا ، فكانت من أسرع الدول في بناء خطوطها الحديدية ، حيث استطاعت حتى عام ١٨٥٠ إنشاء ما يقرب من ١٤٩٥٠٠ كيلو متر .

وهكذا تطورت وسائل النقل تطورا هائلا حوالى نصف القرن التاسع عشر ، بما سمح للقطاع الزراعى بتصريف منتجاته في أسواق جديدة وبيع محصولاته من المواد السريعة التلف ، كما سمح تقدم وسائل النقل بمد المدن المختلفة بما تحتاجه من تموين والقضاء على الأزمات في هذا المجال ، وسمحت أيضا بتركيز المشروعات الصناعية دون خوف من نقص الطاقة (الفحم) لأن الوسائل المتقدمة في النقل تسمح بوصول الفحم الى المصانع بانتظام وبسعر مناسب ، كما يؤدي تطور وسائل النقل الى سرعة تبادل المراسلات والخطابات وبالنسبة للركاب ، انخفضت أسعار السفر الى النصف تقريبا ، كما ان السكك الحديدية تطلبت كميات متزايدة من الحديد والخشب للانشاءات ، ومن الفحم لمح القاطرات بالطاقة اللازمة . وأخيرا سيؤدي انشاء السكك الحديدية الى خلق مهنة جديدة هي مهلة العاملين بالسكك الحديدية Les cheminots ، الذين بلغ عددهم حوالى ٥٠ ألفا في انجلترا وحدها عام ١٨٥٠ .

وتبين لنا الجداول الآتية ، مدى تطور حركة انشاء السكك الحديدية في العالم (جدول رقم ٤) وما حققته الثورة في عالم النقل من توفير الوقت (جدول رقم ٥) ومن امكانية مضاعفة كمية البضائع (جدول رقم ٦) ومن تخفيض لأسعار النقل (جدول رقم ٧) .

جدول رقم ٤ - تطور حركة انشاء السكك الحديدية في العالم في الفترة من ١٨٥٠ - ١٩١٣ بالكيلومتر (١٠٢) .

١٩١٣	١٩٠٠	١٨٧٠	١٨٥٠	البلدان أو القارة
٣٥٩٠٠٠	٢٨٢٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٢٣٥٠٠	أوروبا
٣٨٠٠٠	٣٣٠٠٠	٢٤٥٠٠	١٠٥٠٠	المملكة المتحدة
٦١٠٠٠	٤٣٠٠٠	١٩٥٠٠	٦٠٠٠	ألمانيا
٤٩٥٠٠	٣٦٥٠٠	١٧٥٠٠	٣٠٠٠	فرنسا
٦٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٥٠٠	١٠٠٠	روسيا
٤٥٧٠٠٠	٣٥٧٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٤٨٠٠	أمريكا الشمالية
١٠٧٠٠٠	٤٢٠٠٠	٣٠٠٠	-	أمريكا الوسطى والجنوبية
١٠٨٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٤٠٠	-	آسيا
٤٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٨٠٠	-	أفريقيا
٣٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٨٠٠	٤٠	أستراليا

جدول رقم ٥ - تخفيض الوقت اللازم للرحلات في فرنسا (بواسطة الطرق البرية والسكك الحديدية) :

طول المسافة (بالكيلو مترات)			الوقت اللازم للقيام بها (بالساعات)								الرحلة
بالسكك الحديدية	بالطريق البري	جوا	١٩٧١	١٨٩٧	١٨٨٧	١٨٥٤	١٨٣٤	١٨١٤	١٧٨٢	١٦٥٠	
٢٢٨	٢٢٣	١٨٠	١٩٤٩	٣١٥	٤١٠	٥١٥	١٧	٣١	٥٢	٩٧	باريس - الهافر
٢٩٩	٢٩٣	٢٣٠	٢٥٩	٣٤٢	٤٣٢	٦٤٠	٢٦	٤٠	٦٠	١٢٣	باريس - كاليه
٢٥٨	٢١٩	٢٠٠	١٥٥	٣١٥	٣٥٠	٤٥٠	٢٢	٣٤	٤٢	١٠٥	باريس - ليل
٥٠٤	٤٥٨	٣٩٥	٣٤٧	٧٢٠	٨٤٩	١٠٤٠	٤٧	٧٠	١٠٦	٢١٨	باريس - ستراسبورج
٦٠٤	٥٠٦	٤١٠	٥٣٠	١٠٢٢	١١٣٠	١٩٥١	٤٨	٧٥	١٥٨	٢٤٥	باريس - جنيف
١٠٨٨	٩٣٣	٦٩٠	٩٠٥	١٦٢٠	١٨٢٤	٦٥٣٠	٩٨	١٤٠	٢٢١	٤٣٨	باريس - نيس
٨٦٣	٧٨٤	٦٦٠	٦٣٥	١٢	١٣٥٨	٣٨٢٠	٨٠	١١٢	١٨٤	٣٥٩	باريس - مارسيليا
٧١٣	٦٧٩	٥٩٠	٥٥٦	١٢٠٥	١٥١٣	٣١١٥	٧٠	١٠٤	١٩٨	٣٣٠	باريس - تولوز
٧٨٠	٧٤١	٦٦٠	٥٥١	١١	١١٥٢	٢٧٢٥	٦٤	١١٦	٢٠٠	٣٥٨	باريس - بايرن
٣٩٦	٣٩٥	٣٤٠	٣١٨	٧٢٣	٧٢٣	٩٣٣	٢٧	٥٦	٩٠	١٧٢	باريس - نانت
٦٢٢	٥٩٠	٥١٠	٥٣٢	١١١٤	١٣٣١	٣٦	٦١	٨٧	١٧٥	٢٧٠	باريس - براست

جدول رقم ٦ - أهمية السكك الحديدية في الحياة الاقتصادية لاجدى
المقاطعات الفرنسية (مقاطعة كروز (La Creuse) (١٠٤)

السنة	كمية الأسمدة التي استوردتها المقاطعة (بالطن)	كمية المواشي التي صدرتها (بعدد الرؤوس)	كمية البطاطس والحبوب التي صدرتها (بالطن)
١٨٦٦	٦٤٠٠	٦٣٧٠٠	١٠٠
١٨٨٨	٤٩٠٠٠	١١١٠٠٠	١٣٦٠٠
١٩٠٦	٨٦٠٠٠	١٨٦٠٠٠	٧٢٠٠٠

جدول رقم ٧ - مدى مساهمة التطور في عالم النقل في تخفيض أسعار النقل :
(ثمن الرحلة من باريس الى تولوز ما بين ١٧٢٥ و ١٩٥٥) بالفرنك
الفرنسي (١٠٥) .

السنة	الثلث بالفرنك	الثلث الحقيقي بحسب أجر العامل في الساعة
١٧٥٥-١٧٢٥	٣٩٧١٥	٤٩٦٠
١٧٩٠-١٧٥٦	٢٤٢	٢٨٠٠
١٨٤٠-١٧٩٨	٣٤٠	٢٠٠٠
١٨٤٠	٣٤١	١٧٩٠
١٧٥٥-١٧٢٥	٥٣٠	٦٦٢٠
١٧٩٠-١٧٥٦	٤٥٦	٥٠٦٠
١٨٤٠-١٧٩٨	٤٧٩	٢٨٢٠
١٨٤٠	٤٨٢	٢٥٤٠
١٧٥٥-١٧٢٥	٧٦٤	٩٥٨٠
١٧٩٠-١٧٥٦	٦٧١	٧٤٦٠
١٨٤٠-١٧٩٨	٦١٤	٣٦١٠
١٨٤٠	٦٣٤	٣٣٤٠
١٨٤١	٤١٣٥	٢٣٠
١٨٧١	٤٨٥٠	٢٢٠
١٩١٠	٣٥	١٠٦
١٩٥٥	٤٤٦٠	٢٧

A. Demangeon : Géographie de la France (économique et humaine A. Colin, T. II V. I. (١٠٤)

J. Fourastié, Documents pour l'histoire et la théorie des prix, T I (١٠٥)

المطلب الخامس - تطور أعمال البنوك :

لم يكن النظام الاقتصادي الجديد ، بحاجة فقط ، الى الاختراعات والاكتشافات ووسائل النقل ، بل وأيضا الى الأموال اللازمة للاستثمار وتنظيم عمليات الائتمان . وقد رأينا من قبل^(١٠٦) ، ان رؤوس الأموال كانت قد تراكمت في أوروبا ، وخصوصا بفضل الفتوحات الاستعمارية واستغلال الدول المستعمرة ، لذلك ، كان الأمر يتطلب ، على وجه الدقة ، توجيه تلك الأموال الى القطاع الاقتصادي الجديد (قطاع الصناعة) ، وتمويل العمليات الاستثمارية في هذا القطاع . تلك كانت بالطبع مهمة البنوك^(١٠٧) .

(١٠٦) راجع ما سبق ، ص ١٦ وما بعدها .

(١٠٧) بالنسبة لتطور البنوك ، راجع على وجه الخصوص :

M. Lévy - Leboyer : Les banques européennes et l'industrialisation internationale dans la première moitié du XIX siècle P.U.F. Paris 1964.

Gaëton Pirou : Le Crédit (T. I. Vol. 4 du Traité d'économie politique de G. Firou et M. Byé) - Sirey - Paris 1943.

David S. Landes : "Vieille Banque et nouvelle Banque" Revue d'histoire moderne 1956.- No. 3 - p. 204.

Rapports entre systèmes bancaires et entreprises industrielles dans la croissance européenne au XIX siècle. Colloques internationaux du C.N.R.S. (sciences humaines).

"L'industrialisation en Europe au XIX siècle" Cartographie et typologie.

Lyon (7-10 Octobre 1970). - Publié sous la direction de "P. Léon, F. Crouzet et Cascon" - éd. du C.N.R.S. - Paris 1972 pp. 125 et ss.

بالنسبة لتطور البنوك في إنجلترا :

G.M. Clapham : The Bank of England, a history - 2 Tome - 2 éd. Cambridge 1964.

A. Dauphin Meunier : La Banque (Allemagne Angleterre France) Gallimard Paris 1935.

Bertrand Gille : La Banque et le crédit en France (de 1815 a 1848) P.U.F. Paris 1959.

بالنسبة لتطور البنوك في فرنسا :

J. Bouvier : Un siècle de banque française, les contraintes de l'Etat et les incertitudes des Marchés - Hachette - Paris 1973.

على ان البنوك ، في بداية الثورة الصناعية ، لم تستطع ان تجارى التطور الحاصل في هذا القطاع الاقتصادي الجديد . فقبل بداية القرن التاسع عشر ، كانت القروض محدودة للغاية . ذلك ، ان تحريم الكنيسة للقروض بفائدة أو الربا (حوالى عام ٢٠٠ ميلادى على يد القديس كليمنت الاسكندرى) ، وصيرورة هذا التحريم مذهبيا رسميا للكنيسة ، كان قد ترك أثره على أعمال البنوك حتى القرن الحادى عشر ، حين أخذ الناس يتحايلون على هذا التحريم سواء بطريق غير مباشر (كبيع الوفاء أو الشركة) أو بصورة صريحة (١٨) ، وأخذت حركة الاقراض بفائدة تعود وتنتشر وخاصة على يد الجماعات اليهودية والتجار الايطاليين ، في كافة أنحاء أوروبا ، واشتهرت بعض العائلات بقيامها بعمليات « تجارة النقود » كعائلة كور Coeur في فرنسا في القرن الخامس عشر ، وعائلة فوجر Figger بألمانيا ، وعائلة ميديسي Medicis بفرنسا .

ومع بداية القرن السابع عشر ، بدأت حركة انشاء البنوك فأنشيء بنك أمستردام Banque d'Amsterdam عام ١٦٠٩ ، وبنك إنجلترا La Banque d'Angleterre عام ١٦٩٤ وبنك فرنسا La Banque de France في أواخر القرن الثامن عشر ، ولكن هذه البنوك ، لم تكن تقوم بوظائف البنوك في الوقت الحالى ، فهم يختلفون عن البنوك الحديثة من ناحيتين :

الأولى : انها كانت في أغلب الأحوال ، بنوك ودائع ، لا تقوم بالاقرض الا للأشخاص المعروفين لديها شخصيا (وهم حفنة قليلة) ، ولم تكن تقوم بعمليات الاقراض وخصم الأوراق التجارية بصورة معتادة كما تفعل البنوك في الوقت الحالى .

الثانية : ان هذه البنوك لم تكن تستثمر أموالها في عمليات التجارة أو الصناعة ، إنما كانت تكتفى باقراض الدول أو الملوك (١٩) .

(١٠٨) انظر فيما بعد ص ١١١ وما بعدها .

(١٠٩) والواقع أنه في أوائل القرن التاسع عشر ، كان لكل دولة كبرى « بنك وطنى » والى جانب مجموعة من البنوك الخاصة التى كانت تمول عمليات التجارة ولكن في نطاق للغاية وبحرص بالغ .

فمن البنوك الوطنية ، أنشأ كما سبق القول بنك إنجلترا ، ثم أنشأ Nederlandsche Saint - Charles ، والبنك الوطنى النمساوى Banque nationale d'Autriche عام (١٨١٤) في البلاد الوطنية ليحل محل بنك أمستردام . وبنك سان شارل في مدريد عام ١٨١٧ ، وبنك فرنسا عام ١٨٠٠ وكانت أغلب تلك البنوك تهتم أساسا بالقيام بالعمليات اللازمة للدولة (اقراض ، طرح سندات القروض العامة ..) وتتمتع من ثم بحماية الدولة .

فالبنوك ، حتى أوائل القرن التاسع عشر ، كانت في أغلبها بنوكا خاصة (أو عائلية) ، تقتصر دائرة عملاتها على الأشخاص المعروفين لديهم بصفة شخصية ، وأغلبهم من كبار التجار الذين تتولى خصم الأوراق المالية لفائدتهم ، ويقومون بإيداع أموالهم لديها .

ولكن التطور الاقتصادي ، كان يستلزم التوسع في عمليات البنوك ، بحيث لا تقتصر على إيداع الأموال وخصم الأوراق التجارية فحسب (١١) ، بل ولتشمل أيضا الإقراض والضمان ، وطرح الأسهم والسندات وضمانها ، بل وحتى المشاركة في إنشاء المشروعات الصناعية .

كل هذه العمليات ، كانت تستلزم «أنواعا جديدة من البنوك» يمكنها ليس فقط قبول ودائع كبار التجار ، بل وحتى ودائع صغار المدخرين ، بحيث تصبح وظيفة البنوك «جمع هذه المدخرات البسيطة والمبعثرة» وتوجيهها ناحية الصناعات الناشئة ليتسنى مد هذا القطاع الاقتصادي بالأموال اللازمة له . فالتحول المنشود ، كان يرمى إلى تحويل البنوك من مؤسسات أرستقراطية قاصرة على التعامل مع كبار التجار ، إلى مؤسسات شعبية ، بمعنى أن تعاملها لا يكون قاصرا على فئة معينة ، بل تفتح أبوابها أمام أكبر عدد ممكن من الجمهور بقصد تجميع مدخراتهم وتحويلها إلى القطاع الاقتصادي الجديد . لقد كان الأمر يتطلب «ثورة» في عالم البنوك ، على غرار الثورات الحاصلة في القطاعات الأخرى . وقد وقعت هذه الثورة ، وتطورت البنوك تطورا ملحوظا في الفترة من ١٨٥٠ - ١٨٨٠ ، وتنوعت (البنوك) (١١) .

== أما البنوك الخاصة ، فكانت في أغلبها ملكا لعائلات غنية ، تمتلك رؤوس أموال ضخمة ، وتعتمد على وتعتمد على نفوذ سياسي قوى : ففي كولونيا وفرنكفورت ، كانت عائلات Rothschild, Bleichroder, Hambo, Schroeder, Baring, Lazard والجدير بالذكر، أن بعض العائلات كانت تعمل في أكثر من دولة أوروبية، منها مثلا عائلة Rothschild

التي انتشر خمسة من أبنائها في خمس بلاد أوروبية : ماير ميشيل (الأب) في فرانكفورت ، ثم أبنائه الأربعة سالومون Salomon في فيينا ، وشارل في نابولي ، واثان في لندن وجيمس في باريس ، Lesourd, op. cit., note 1, p. 186.

(١١٠) بالإضافة لبعض العمليات الأخرى ، التي لم تكن تتصل بالاستثمار ، كتغيير العملات الأجنبية ، وإصدار سندات تؤدي قيمتها لحاملها نقدا عند تقديمها (العملة الائتمانية La monnaie fudiciaire) وتوظيف السندات في البورصة .

(١١١) وقد قال هذه العبارة Jacques Lafitte وهو أحد رجال المال الفرنسيين الذي ولد في بايون Bayonne بفرنسا عام ١٧٦٧ ، ولعب دورا هاما في ثورة ١٨٣٠ وشكل أول وزارة في النظام الملكي الفرنسي الذي أقيم بعد الثورة المذكورة .

فاعتبارا من عام ١٨٥٠ ، بدأت حركة تكوين البنوك الكبرى ، التي تختلف عن سابقتها اختلافا جذريا ، سواء من حيث الحجم (بحيث كان البنك ينشئ العديد من الفروع في كافة الانحاء حتى يصل الى متناول صغار المدخرين) ، أو من حيث أسلوب العمل (بحيث حرصت هذه البنوك على تقديم أكبر قدر من الخدمات لعملائها بقصد تشجيعهم على التعامل معها واجتذاب مدخراتهم) (١١٢) .

وبدأت هذه البنوك ، في تقديم القروض طويلة الأجل الى القطاع الاقتصادي الجديد . ولكن هذه القروض كانت في البداية « عمليات استثنائية » نظرا لأن البنوك لم تكن تقبل الودائع الا لأجل قصير ، فلم يكن بإمكانها منح قروض طويلة الأجل الا من رأس مالها الخاص ، أو من الاحتياطي الذي يتكون لديها . وكانت هذه القروض طويلة الأجل تمنح اما للحكومات ، أو للمشروعات الصناعية ، أو تتم في شكل مشاركة من البنك في رأس مال المشروع .

والواقع انه لا يمكن اعطاء شكل موحد للبنوك التي كانت تمارس القروض طويلة الأجل في أوروبا ، فكل دولة كان لها تنظيمها « البنكي » بشكل يختلف عن الدول الأخرى ، ولكن يمكن بصفة عامة التمييز بين نوعين من هذه البنوك : اما النوع الأول فهي البنوك التي انشئت خصيصا لتشجيع بناء السكك الحديدية والمشروعات الصناعية ، والتي كانت تحصل على الأموال اللازمة لهذه القروض بواسطة الاقتراض من جماهير المدخرين ، أو من العمليات الجارية للبنوك ، كالودائع وخصم الأوراق التجارية (١١٣) . الخ . اما النوع الثاني من البنوك ، فكان البنوك التي تخصصت في قبول الودائع وخصم الأوراق التجارية (١١٤) ، ولكن هذه البنوك سريعا ما أغرتهم عمليات الاقتراض لأجل قصير ، ثم مع تطور أعمال البنوك والتطور الاقتصادي عموما ، أخذت هذه البنوك تدخل في عمليات الاستثمار الصناعي مباشرة ، بحيث لا تمنح قروضا طويلة الأجل فحسب ، بل في

(١١٢) فعلاوة على اذونات الصرف ، والشيكات التي كانت تصدرها هذه البنوك لعملائها الجدد ، كانت تقدم لهم الخزائن الحديدية المؤجرة . وتقرضهم بضمان الاسهم والفوائد والبضائع . وتقدم القروض للمضاربين في البورصة لأجل قصيرة ، وتتولى خصم الاوراق التجارية . الخ .
Lesourd. op. cit., note 1, p. 188.

(١١٣) ومثالها بنك الـ Société générale في بلجيكا ، ومجموعة البنوك العقارية التي أسسها الاخوان Pereire في فرنسا ، وبنك الـ Kredit Anstalt في فيينا ، وبنوك التسليف الصناعي في ألمانيا Banques de crédit industriel .
(١١٤) ومثالها الـ Société générale في فرنسا ، والكريدي ليونيه Crédit Lyonnais وبنك Quatre D في ألمانيا .

الغالب ، تشارك مباشرة في اقامة مشاريع صناعية ، فما ان يحقق المشروع نجاحا ، حتى يقوم البنك بتحويل حصته الى اسهم ويتولى بيع جزء منها اما لعملائه أو للجمهور ، ويحتفظ البنك بالجزء الباقي من الأسهم ، فيضمن بذلك المشاركة في ادارة المشروع الصناعي . كذلك فان هذا النوع الثانى من البنوك ، كان يتولى عمليات اقراض الدولة التابع لها ، أو يشترك في تمويل القروض العامة المطروحة من دول أجنبية .

وكما سبق أن قلنا ، فان تطور البنوك في الدول الصناعية ، لم يتم على وتيرة واحدة أو على شكل واحد ، لذلك يتعين دراسة تطور البنوك ، في أهم تلك البلاد ، كل على حدة .

البند الأول - تطور البنوك في إنجلترا :

وكما كان لانجلترا السبق في عالم الاكتشافات والنقل والزراعة ، كان لها أيضا السبق في عالم البنوك والبورصة . فقد نجحت إنجلترا في اختراع كل شيء « من الآلة البخارية حتى شبكة المؤسسات البنكية المتطورة » (١١٥) .

فلقد ظل بنك إنجلترا ، يقوم وحده بأغلب العمليات البنكية من قبول الودائع وخصم الأوراق التجارية ، والاقراض (الى جانب بيوت الأموال الخاصة أو العائلية) حتى عام ١٨٢٦ حين أباح البرلمان انشاء بنوك ايداع على شكل شركات مساهمة Les joints stocke Banks بشرط ان تعمل تعمل هذه البنوك على بعد ٦٥ ميلا من لندن ، ولكن هذا الحظر سرعان ما أزيل عام ١٨٨٣ ، بحيث صار بالامكان انشاء بنوك أخرى داخل لندن ، الى جانب بنك إنجلترا : لذلك ، وصل عدد البنوك في إنجلترا عام ١٨٨٤ ، ١٠٥ بنوك منها خمسة بنوك في لندن وحدها ، واستطاعت هذه البنوك الجديدة في وقت قصير ان تستوعب كل البنوك الخاصة ، ووصل عدد البنوك في إنجلترا عام ١٩١٤ الى ٦٢ بنكا لها ١٧٨٢ فرعا في كافة أنحاء المملكة .

وكانت هذه البنوك الجديدة مقسمة الى أربع مجموعات .

المجموعة الأولى : وهى التى عرفت باسم **The joint stock Banks** ومن بينها أكبر خمسة بنوك في إنجلترا وهى (١٨٢٦) **National and Provincial** (١٨٣٦) **Midland** (١٨٣٤) **Westminster** (١٨٦٥) **Barclays** وقد تخصصت هذه المجموعة في قبول الودائع تحت الطلب ، والودائع لاجل قصير، وكان البنك يحتفظ بنسبة من هذه الودائع في حالة سيولة دائمة (١٠ ٪) ، ويخصص الباقي للقروض قصيرة الأجل ، ولم تكن هذه البنوك تشارك مباشرة في الاستثمارات الصناعية ، ولكنها كانت تعمل كوسيط في اصدار أسهم المشروعات الصناعية .

اما المجموعة الثانية **Les Bill Brochers et les Discount Houses** فهذه البنوك كانت تتولى على وجه الخصوص ، خصم الأوراق التجارية ، ثم تعيد خصمها لدى بنوك المجموعة الأولى . وينبغي التفرقة في داخل هذه المجموعة الثانية بين نوعين : الأولى وهى البنوك التى تعمل برؤوس أموال شخصية أو عائلية مثل (١٨١٩) **Cunliffe son and Co.** **Hohler and Co.** (١٨٢٠) . اما النوع الثانى ، فهى البنوك التى قامت على شكل شركات مساهمة مثل **Alexander Discount, National Discount, Union Discount,** وعلى الرغم من أن الفارق بين سعر الخصم ، وإعادة الخصم ، كان فارقا ضعيفا ، إلا أن هذه البنوك استطاعت تكوين أرباح ضخمة .

اما المجموعة الثالثة **Les Merchant Bankers et les Acceptant houses** فكانت من بنوك الأعمال ، بحيث كانت تتولى ، نيابة عن المشروعات الصناعية مناقشة شروط القروض وفوائدها ، وتتدخل كضامنة لهذه القروض ، وقد ساعدها على ذلك طيب سمعتها .

وكانت هذه البنوك تشارك في اصدار السندات الخاصة بالقروض العامة والقروض اللازمة لانشاء السكك الحديدية ، كما كانت هى نفسها تشارك احيانا في التمويل المباشر لبعض المشروعات الصناعية سواء في إنجلترا أو في الخارج .

اما المجموعة الرابعة **Les Colonial et Foreign Banks** فكان نشاطها منصبا على وجه الخصوص في خارج إنجلترا ، سواء في المستعمرات الانجليزية بصفة خاصة أو في البلاد الأجنبية بصفة عامة .

والواقع ان الصناعة الانجليزية ، كانت تتطور على نحو مطرد ، مرتكزة في تطورها على سوق دولية واسعة ، بحيث كان يندر ان تكون هذه الصناعات في حاجة الى قروض طويلة الأجل . وعلى الرغم من ذلك ، تكونت بعض « البيوت المالية » التي لم تكن بنوكا بالمعنى الدقيق ، وانما كان أصحابها رجال أعمال مضاربين ، يتولون توجيه أموالهم ناحية الاستثمارات المجدية في البلاد البعيدة ، كمناجم الذهب والماس ، أو المحصولات الزراعية ذات العائد المرتفع .

وقد ظل سوق الأوراق المالية في لندن أنشط الأسواق العالمية وأشهرها حتى عام ١٩١٤ ، معتمدا في ذلك على أربعة عناصر :

١ - جدية البنوك ومؤسسات الإقراض في إنجلترا .

٢ - شبكة من العملاء المنتشرين في كل أرجاء العالم يمكنهم امداد البنوك بالمعلومات الدقيقة والشاملة حول امكانيات تطور صناعة من الصناعات ، أو عائد استغلال أحد المناجم ، أو مدى النجاح المنتظر لاحدى شركات النقل . الخ .

٣ - السرعة التي كان يتم بها منح القرض ، على الرغم من التحريات الدقيقة التي كانت تجرى قبل منحه .

٤ - توافد الأموال الأجنبية باطراد على البنوك الانجليزية وبورصة لندن نتيجة لأن هذه الأموال سريعا ما كانت تجد توظيفا مثمرا ذا عائد مرتفع ومضمون .

ولقد ترتب على ذلك ، وفرة في الأموال السائلة زادت عن حاجة الاستثمار بانجلترا ، لذلك سرعان ما وجهتها البنوك الانجليزية الى الخارج ، في أوروبا أولا ، ثم في كافة أنحاء العالم اعتبارا من ١٨٥٠ ، بحيث كان جزء من هذه الأموال يوظف في المشروعات ذات العائد السريع والمضمون في بعض الأقاليم والمستعمرات التابعة لانجلترا ، كالسكك الحديدية والصناعات المعدنية في كندا ، والسكك الحديدية وصناعات القطن والجات وزراعة الشاي في الهند ، واستغلال مناجم الذهب والماس في جنوب أفريقيا . أما الجزء الآخر من هذه الأموال ، فاستثمر في بلاد كانت الشركات الانجليزية تساهم في استغلال مواردها : كشركات السكك الحديدية في البرازيل والارجنتين ، وفي تركيا وأفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ومناجم المعادن في ماليزيا وبوليفيا ، وحقول البترول في المكسيك وروسيا ، ورومانيا إيران (١٦) .

البند الثاني - تطور البنوك في فرنسا :

وفي فرنسا ايضا ، يمكن القول انه قد وقع نوع من التخصص في اعمال البنوك ، ابان تطورها لمسايرة الثورة الصناعية . وتنقسم البنوك الفرنسية في هذا الصدد الى مجموعتين رئيسيتين . اما المجموعة الأولى ، فهي مجموعة بنوك الأعمال *Les banques d'affaires* وتقوم البنوك في هذه المجموعة بعمليات استثمار مباشر في القطاعات الاقتصادية الجديدة ، أو في التجارة . سواء في ذلك في المشروعات الوطنية (داخل فرنسا) أو خارجها ، كمشروعات السكك الحديدية ومشروعات الكهرباء ، والبتترول . الخ . والواقع أن هذه المجموعة من البنوك ، كانت مرتعا لمضاربات كبيرة ، انتهت بالكثير منها الى الافلاس ، وكانت قصص تكوينها وانقضائها تثير الدهشة الى درجة أوحث الى السكاتب أميل زولا *Emile Zola* قصته الشهيرة النقود *L'Argent* (١١٧) ولعل أشهر هذه البنوك

(١١٧) ولعل من أهم هذه القصص هي قصة عائلة *Les Pereire* قرب هذه الأسرة *Jacob Rodrigues Pereira* (١٧١٥ - ١٧٨٠) كان يهوديا برتغاليا عاش في فرنسا في عهد لويس السادس عشر ، وعمل مترجما لدى الملك . وقد نشأ ابنه اسحاق *Isaac* في مدينة *Bordeaux* عند عم من أعمامه ، وعمل مندوب تأمين ، ولكنه توفي تاركا وراءه ثلاثة أبناء هم : *Jacob Emile* (١٨٠٠ - ١٨٧٥) *Mardochee Thélèphe* (١٨٠٣) ، و *Isaac* (١٨٠٦ - ١٨٨٠) وقد اتجه الأول والثالث الى العمل في باريس ، فاشتركا في البداية في عدة مشروعات صناعية ، خاصة في السكك الحديدية ونجحا على الاخص في تكوين شركة *Saint-Germain* للسكك الحديدية .

وقد اتجه الاخوان لانشاء بنك يساهم في تدعيم مشروعاتهم الصناعية ولكنهم لم يكونوا يمتلكون اموالا كافية لذلك ، لذلك فقد شرعا منذ ١٨٥١ في تكوين بنك على شكل شركة مساهمة يتكون رأسمالها من ٤٠ ألف سهم قيمة كل منها ٥٠٠ فرنك (سرعان ما أشتريت هذه الاسهم وتضاعفت قيمتها في البورصة) ، وقد عرف البنك باسم *Société générale de credit Mobilier* وسرعان ما اتسعت اعمال البنك (رغم معارضة روتشيلد وبنك فرنسا) : وشملت في فرنسا : المشاركة في السكك الحديدية ، وفي شركة الفاز بباريس ، وشركة الاوتوبيسات بباريس ايضا ، الخ ، كما حاول الاخوان *Pereire* مد نشاطهم خارج فرنسا ، ولكن محاربة روتشيلد لهم ، لم تمكنهم الا من تحقيق نجاح جزئي في كل من اسبانيا وايطاليا حيث نجحوا في افساء فروع لبنكهما بباريس . ولكن نشاطهما لم يكتب له الاستمرار لانه في عام ١٨٦٣ افلس احد البنوك التابعة لهم *La Société Immobilière* فلجأ الى بنك فرنسا لطلب قرض ، ولكن هذا الاخير اجبرهم على الاعتزال وعهد الى مصف بتصفية اعمالهم عام ١٨٦٣ .

Lesourd, op. cit., 1, p. 125.

كان بنك باريس والبلاد الواطنة • **La Banque de Paris et des Pays-Bas** وكان هذا البنك يركز نشاطه في مجال الصناعات الجديدة ، ويقوم بتوظيف أمواله فيها ، كصناعات الكاوتشوك ، والبتترول ، والصناعات الكيماوية ، ومحطات توليد الكهرباء ، ومحطات الاذاعة • وكذلك بنك الاتحاد الباريسي (١٩٠٤) **La Banque de l'Union Parisienne** الذي كان يستثمر على وجه الخصوص خارج فرنسا ، في المشروعات الصناعية أيضا ، كمشروعات السكك الحديدية في بوينس - ايرس ، وبنك الرهونات الفرنسي الأرجنتيني (١٩٠٥) **Banque hypothécaire Franco-Agrentine** وشركة ترامواى شنفهائى (١٩٠٦) ، وصندوق التنمية العقارية والصناعية في البرازيل (١٩٠٩) ٠٠٠ الخ (١١٨) •

اما المجموعة الثانية من البنوك ، فكانت بنوك الاقراض **de crédit** التي سرعان ما اتضحت الحاجة اليها ، نظرا لما سبق قوله ، من ان المجموعة الاولى من البنوك ، كانت في الغالب « تضارب » ، مما جعل رجال الصناعة يستشعرون الحاجة الى بنوك تقوم بتقديم الخدمات اليهم ، وتمدهم برءوس الأموال اللازمة للاستثمار •

ولعل أول هذه البنوك كان بنك التسليف التجارى والصناعى **Le crédit industriel et commercial** والذي كان الهدف من انشائه تشجيع الاستثمارات الصناعية والتجارية ، وتم انشاؤه على شكل شركة مساهمة وكان أقرب ما يكون للبنوك الانجليزية المعروفة باسم **The joint stock Bank** ثم أنشئ بنك الكريدى ليونيه عام ١٨٦٣ **Le Crédit Lyonnais** وقد أنشئ لتلبية طلبات المشروعات الصناعية من قروض في منطقة ليون سانت - ايتين - **Lyon Saint-Etienne** ثم أنشئ بنك ال **Société générale** عام ١٨٦٤ من اجل تشجيع الاستثمارات التجارية والصناعية في فرنسا ، ولكنه لم يقصر نشاطه على داخل فرنسا ، بل امتد نشاطه الى خارجها ، وخاصة في روسيا بواسطة فرعه (بنك الشمال **Banque du Nord**) (١١٩) •

(١١٨) ومن ضمن مجموعة هذه البنوك أيضا ، بنك **l'Union Générale** وهو بنك ذو نزعة دينية كاثوليكية ، انشاء مهندس فرنسي كان يعمل بالسكك الحديدية بالنمسا ويدعى **Eugène Bontoux** وقد انشأ هذا البنك عام ١٨٧٨ ، وقد اتسعت أعمال البنك ، بسرعة ، وخاصة للمكانة التي كان يحتلها اغلب عملائه ، وقام بإنشاء العديد من الفروع له في فرنسا ، كما شارك في انشاء شركات للسكك الحديدية تابعة لفرنسا • ولكن رغم اتساع أعماله ، فان العديد منها كانت تقوم حوله الشبهات حتى انه لم يستطع نتيجة لذلك ، شراء أسهمه في البورصة منعا من تدهورها ، وتوقف عن الدفع عام ١٨٨١ وقبض على مؤسسه **Bantoux** وترتب عليه الاضرار بالعديد من صفار المدخرين الكاثوليك •

Lesourd, op. cit., note 1, p. 196.

. Ibid. pp. 197 et 198 (١١٩)

البند الثالث - تطور البنوك في باقي دول القارة :

كما سبق القول ، فإن البنوك وعملياتها ، تطورت في أوروبا على نحو مختلف ، من دولة الى أخرى . فاذا كنا قد رأينا ، في إنجلترا وفرنسا ، نشأة مجموعات من البنوك المتخصصة ، فالأمر لم يكن كذلك في باقي دول القارة . فقد أطلق على البنوك التي أنشأت في باقي دول القارة (في وقت متأخر نسبيا) *Universalen Bank* أى بنك كل الأعمال *Banque à tout faire* وقد عملت البنوك هذه على القيام بكل العمليات اللازمة لتمويل القطاع الاقتصادي الجديد ، وقامت البنوك على هذا النحو في كل من ألمانيا ، والسويد ، والنمسا ، والمجر ، وسويسرا وروسيا .

ففى ألمانيا ، قامت روابط وثيقة بين هذه البنوك الجديدة ، وبين رجال الصناعة ، بحيث بدأت هذه البنوك في أول الأمر تمد الصناعات الناشئة بقروض قصيرة الأجل ، ثم سرعان ما تحولت الى القروض متوسطة الأجل . وتجاوز الأمر ذلك الحد حين بدأت البنوك تصدر أسهما للمشروعات الجديدة بضمانها ، واما أن تبيعها للجمهور أو تحتفظ بها لنفسها (أى يشارك البنك في المشروع الصناعى) ، بحيث ان رجال البنوك صار أغلبهم أعضاء في مجال ادارات المشروعات الصناعية والمنجمية . فقد اتضح من التطور الاقتصادي ، ان بيوت المال القديمة *Mendelssohn. Bleichnoder, Rothschild* في ألمانيا لم يكن بإمكانها الخروج من نطاق القروض العامة قليلة المخاطر ، الى نطاق الاستثمارات الصناعية ، وأمام عجزها ، بدأ انشاء البنوك التي تقوم بكل العمليات اللازمة لتطور الصناعة . ففى عام ١٨٥٥ ، أنشئ أول أكبر أربعة بنوك في ألمانيا ، والتي أطلق عليها *Darmstadter Bank (١٨٥٥) Diskontogesellschaft* وهى *Les quatre D* (١٨٥٦) و *Deutsche Bank (١٨٧٠)* وأخيرا *Dresdner Bank (١٨٧٢)* وقد حققت هذه البنوك نجاحا كبيرا واستطاعت جذب مدخرات العملاء بتقديدها فائدة مرتفعة على المدخرات ، أكبر من تلك التي كانت تقدمها بنوك إنجلترا وفرنسا ، واستطاعت هذه البنوك نتيجة لذلك ، تقديم مساعدات مالية ضخمة لمشروعات صناعية هامة (١٢٠) .

(١٢٠) كانت نسبة الفائدة التي تقدمها هذه البنوك تتراوح بين ٢ ٪ (للودائع تحت الطلب) و ٢.٥٠ ٪ (للودائع بأجل لمدة شهر على الأقل) و ٢.٥٠ ٪ (للودائع لمدة ثلاثة أشهر على الأقل) وقد ساهم بنك *Deutsche* في مشروعات السكك الحديدية في تركيا وشركة الترام في أسطنبول . أما بنك *Diskontogesellschaft* فقد شارك في مشروعات السكك الحديدية في ألمانيا ، و فنزويلا والصين ، والنمسا والمجر .

اما بالنسبة للنمسا والمجر ، فحتى عام ١٨٥٥ ، لم يكن فيها سوى بعض البنوك الخاصة التابعة لعائلات غنية مثل Funstenberg, Schwarzenberg أو بعض رجال الصناعة الذين كانوا يقومون بعمليات البنوك . وفي سنة ١٨٥٥ ، أنشيء أول بنك من البنوك النمساوية الكبرى ، بمساعدة Rothschild بقصد منع عائلة Preire من مد نشاطها الى النمسا . ولكن سوق الأموال النمساوية ، ستعرف اضطرابا شديدا وخاصة بعد انهيار بورصة فيينا في ٩ مايو ١٨٧٣ ، وافلاس بنك Lunderbank (عام ١٨٨٤) ، مما سيجعل رجال المال يحجمون عن تقديم القروض للمشروعات الصناعية . ولكن النشاط البنكي سيجدد مرة أخرى في النمسا والمجر اثر انشاء البنك النمساوى المجرى (١٨٩٢) وقيام الحكومة بتخفيض مديونيتها ، مما سيعيد بعض الثقة ويجدد نشاط البنوك في الاقراض^(١٢١) .

= والواقع أن البنوك الألمانية تميزت بأنها أعطت دفعة قوية للمشروعات الصناعية ، بحيث انصبت اولى اهتمامات البنوك الكبرى الألمانية وخاصة Les quatre D على الاستثمار الصناعى ، وبالمشاركة المباشرة في هذه المشروعات . بحيث ان أغلب رجال البنوك كانوا اعضاء في مجلس ادارة أغلب المشروعات الصناعية الكبرى . كما يوضح ذلك الجدول الآتى :

(جدول رقم ٨)

عدد المقاعد التي يحتلها رجال البنوك الألمان في مجال ادارات المشروعات الصناعية الكبرى		اسم البنك
١٤	١١٧	Darmstadter Bank
٢٤	١٣٥	Deutsche Bank
١٢	١٠٨	Dresdener Bank
١٠	١٣٣	Dishonto gesellschaft
١٦	١٠٧	Berlinerhandelogesellschaft
٦	١٤٣	Shaaftausensche Bankverein
٨٢	٧٤٣	المجموع

Lesourd, op. cit., note 1, p. 200.

(١٢١) انظر

Bernard Michel : Banques et Banquiers en Autriche au début
du XX siècle.

Presses de la Fondation nationale des sciences politiques - Paris 1976

أما بالنسبة للسويد وسويسرا ، فقد أنشئت أيضا بنوك حديثة ساعدت على تمويل المشروعات الصناعية بها : ففي السويد أنشي بنك Stokholms Enskilda Bank (١٨٥٦) وفي سويسرا أنشئ بنك Banque fédérale de Berne (١٨٦٣) وقد ساهما في مد المشروعات الصناعية ، بالقروض اللازمة .

البند الرابع - تطور البنوك في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية :

يمكن ان نتناول هذين البلدين ، من حيث تطور البنوك فيهما ، معا في دراسة واحدة ، نظرا لأن كليهما ، عرف تنظيما للبنوك مختلف تماما عن تنظيم البنوك في أوروبا .

فحتى عهد Meiji لم تكن اليابان بحاجة الى أكثر من التجار الذين يمارسون اقراضا بالربا ، كما في كل أنحاء آسيا آنذاك . ولكن كانت هناك طبقة في اليابان من الاثرياء ، امكنها ان تمويل أول قرض حكومي قامت بطرحه حكومة اليابان عام ١٨٧٣ ، من أجل قيام الحكومة بالتجهيزات الأولية اللازمة للصناعة (طرق ، سكك حديدية ٠٠٠ الخ) . ومن بعد ١٨٧٣ ، صار القرض الحكومي يتجدد سنويا ، ويخصص في أغلبه لبناء السكك الحديدية .

ولكن اعتبارا من عام ١٨٨٠ صار ملحوظا نقص رؤوس الأموال اللازمة للصناعة ، وغياب البنوك الحديثة ، فقد كان لابد من أجل جذب المدخرات الخاصة الى المؤسسات من منظمة تقبل الودائع وتقوم بمنح القروض اللازمة للقطاع الصناعي . وقد قام بهذه المهمة في البداية ، صندوق توفير البريد في اليابان Le Caisse d'Epargne postale اعتبارا من عام ١٨٧٤ (حيث كانت فروعها منتشرة في كافة أنحاء اليابان وبلغ عددها حوالي ٢٨٠٠ مكتب في ١٨٩٠) ، وإلى جانبه كانت بعض بنوك الادخار الخاصة تعمل أيضا على تجميع المدخرات (وقد بلغ عددها ٦٧٠ عام ١٩٠٠) وإلى جانب بنك اليابان (الحكومي) انشأت حكومة اليابان عام ١٨٨٠ بنك La Yokohama Specie Bank الذي تخصص في المعاملات المالية مع الدول الأجنبية ، كما انشأت أيضا عام ١٨٩٦ بنك الرهن العقاري الذي كان يعقد القروض طويلة الاجل La Banque hypothécaire بضمان العقارات ، من أجل تنشيط القطاعين الصناعي والتجاري ، في عام

١٩٠٠ انشأ البنك الصناعى الذى تخصص فى مد المشروعات الصناعية بالقروض طويلة الاجل وبضمان الأسهم والسندات .

وهكذا يتضح ان تنظيم البنوك فى اليابان كان تنظيما مركزيا ، وهو عكس تنظيم البنوك فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فحتى عام ١٩١٣ تاريخ انشاء The Federal reserve system لم يكن للولايات المتحدة بنك مركزى ، بل اكثر من ذلك ، لم يكن فى استطاعة بنوك الولايات المتحدة الأمريكية ان تقبل أو تخصص كميات المصدرين والمستوردين الأمريكين ، وكان يتعين على هؤلاء اللجوء الى البنوك الانجليزية ، مما يدلنا على مدى خضوع الولايات المتحدة للسيطرة التجارية لبريطانيا طوال القرن التاسع عشر .

وحتى عام ١٨٦٣ لم يكن هناك بنك فيدرالى واحد فى الولايات المتحدة ، مما دفع الى اصدار قانون « البنك الوطنى » National Bank Act من أجل تشجيع انشاء البنوك الوطنية ، التى يمكنها بفروعها ونطاق أعمالها ، ان تمتد ليشمل نشاطها كل أنحاء الدولة ، وترتب على ذلك ان وجد فى الولايات المتحدة ثلاثة أنواع من البنوك .

أولا : البنوك الوطنية The National Banks وكان أولها The first National Bank وبلغ عددها ٦٩٠٠ عام ١٩١٣ ، وكانت تقوم بكافة الأعمال المصرفية ، فى فروعها المتعددة .

ثانيا : بنوك الولايات The State Banks ، التى ازداد عددها بشكل ملحوظ وباطراد ، فمن ١٤٤٦ عام ١٨٦٣ ارتفع عددها الى ١١٠٠٠ عام ١٩١٣ .

ثالثا : البنوك الخاصة The Trust Companies et Private Banks وهى فى الغالب بنوك محلية أو بنوك « أحياء » تقوم بعمليات تحويل العملات الأجنبية ، وخصم الأوراق التجارية ، وبعضها من بنوك الأعمال وثيقة الصلة بالمصالح والأعمال التجارية والصناعية ، مثال ذلك بنك J.P. Morgan. Kaht et Loeb. Spencer, Speyer الذين لعبوا دورا هاما فى اغلب المفاوضات والصفقات التى أدت الى انشاء الترسست أو الكارتل فى مختلف فروع الصناعة .

والواقع ان انشاء البنوك المحلية وبنوك الأحياء يرجع الى التسهيلات التى منحت بموجب قانون Currency Act عام ١٩٠٠ ، حيث كان يكفى توفير مبلغ ٢٥ ألف دولار لانشاء بنك فى المدن الصغيرة ، وضعف هذا المبلغ لانشاء بنك فى المدن الكبرى .

المبحث الثاني - العوامل الاجتماعية والفكرية والسياسية :

استعرضنا في المبحث السابق ، العوامل « الاقتصادية » التي أدت الى وقوع الثورة الصناعية . وهذه العوامل ، دون أدنى شك ، تعتبر ذات أهمية قصوى ، ولكنها وحدها لم تكن كافية لقيام الثورة الصناعية . فالى جانبها كان لابد من عوامل أخرى « غير اقتصادية » تساعد على وقوع هذا الانقلاب التاريخي ، ونقصد بها على الأخص ، العوامل الفكرية والسياسية والدينية والاجتماعية ، فهي بدورها ذات أهمية قصوى ، بحيث كان لابد ان تلتقي بالعوامل الاقتصادية ، لاحداث الثورة الصناعية^(١٢٢) .

فوقوع الثورة الصناعية ، على النحو الذي وقعت به ، كان يقتضي التقاء مجموعتين من العوامل : العوامل الاقتصادية ، والعوامل الفكرية والسياسية والاجتماعية ، بحيث تساهم هذه المجموعة الأخيرة في خلق فكر جديد وعقلية جديدة يمكنها استيعاب الأحداث والوقائع الاقتصادية الجديدة ، والعمل على تطويرها ، وهو ما لم يكن ممكنا الا اذا حدث تحول في الأفكار وتبدلت العقلية البشرية عما كانت عليه في ظل النظام الاقطاعي .

هذه العقلية الجديدة ، كان لابد من ان تغير نظرتها للثروة واستخدام النقود ، وعلى الأخص طرق استعمالها وقيمتها الاجتماعية . هذه العقلية الجديدة ، هي ما اصطلح الكتاب على تسميته بـ « العقلية الرأسمالية » . هذه العقلية الجديدة « الجديدة » ، هي التي مكنت من استغلال الاحداث الاقتصادية ، في احداث الثورة الصناعية ، ولذلك يصف البعض النظام الرأسمالي بأنه « مجموعة » من

(١٢٢) راجع في هذا الصدد :

L. Epztein : l'économie et la morale aux début du capitalisme industriel en France et en Grande-Bretagne - A. Colin - Paris 1966.

J. Lower : Les idées et moeurs au siècle de l'optimisme (184-1914) Flammarion - Paris 1969.

Maurice Niveau : Histoire des faits économiques contemporains Themis "Sciences économiques" P.U.P. Paris 1976.

Henri Denis : Histoire de la pensée économique Themis "Sciences économique" - 5 éd. Paris 1977.

العوامل الذهنية والفكرية والأخلاقية التي تعطى الأولوية ، دون جدال للعائد من استخدام « رأس المال » (١٢٣) .

هذه المقدمة ، تحتل الاسترسال في بيان مضمونها ، وهذا هو موضوع المبحث الثاني من هذا الفصل ، ولكن قبل ان نشرع في بيان خطة البحث ، نود ابداء ملاحظتين أساسيتين ، فيما يتعلق بالعوامل « المعنوية » التي أدت الى حصول الثورة الصناعية .

اما الملاحظة الأولى ، فهي مالفت نظر الكتاب من وقوع الثورة الصناعية أولا في تلك البلاد التي استطاعت في وقت مبكر القضاء على الأمية لديها (او بالأصح تخفيض نسبة الأمية بين أفراد الشعب الى أكبر حد) . فهذه الملاحظة توضح لنا حقيقة أساسية . ألا وهي ان العبرة في تقدم الشعوب ليست بعدد جامعاتها ولا معاهدها العليا والمتخصصة ، (فهذه المؤسسات لا تهم الا نسبة ضئيلة من الناس) ، ولكن العبرة الحقيقية في تقدم الأمم تتوقف على الوسائل المتاحة لجعل التعليم في متناول أيدي القاعدة العريضة من الشعب ، أى ما يعرف بـ « تعليم الجماهير L'instruction de masse » وعلى الأخص ، تعليم القراءة والكتابة ومحو الأمية ، فهذا النوع من التعليم هو الذى يمكن الأفراد من الاطلاع ويفتح أمامهم آفاقا جديدة ، وبقدر ما يسمح لهم ، بالاطلاع على المجالات والجرائد والكتب المختلفة ، يتيح لهم القدرة على التفكير وفرصة الابداع والاختراع . ولعل قولنا هذا ليس مبالغا فيه ، اذا نظرنا إلى موجة الاختراعات التي شهدتها السنين الاولى للثورة الصناعية ، فأغلب هذه الاختراعات لم تقم على أسس ودراسات علمية متخصصة في معاهد فنية أو مؤسسات جامعية ، ولكنها جاءت من لدن صناع مهرة لا يمتلكون غير قدراتهم في الصناعة ، ومقدرتهم على القراءة والكتابة التي أتاح لهم فرصة الوقوف على التجارات والأسس العلمية التي قامت عليها مخترعاتهم (١٢٤) .

ولعل هذه الملاحظة الأولية ، تفسر لنا « جزئيا » تقدم انجلترا وفرنسا سبقهم في المجال الصناعى : فقد استطاعت الأولى ، منذ مطلع القرن الثامن عشر أن تخفض نسبة الأميين لديها الى أقل من ٦٠ ٪ ، ولحقت بها فرنسا حوالى عام ١٧٨٠ . وهو ما يفسر لنا أيضا تأخر بعض البلاد الأوروبية الأخرى مثل

A Piettre, op. cit., note 6, p. 39.

(١٢٣)

واحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ١٨ .

(١٢٤) راجع ما سبق ص ٣٠ وما بعدها .

إيطاليا وأسبانيا وروسيا ، حيث لم تستطع هذه البلاد الوصول إلى تحقيق سياسة « التعليم الإلزامي » إلا في أواخر القرن التاسع عشر (١٢٥) .

اما الملاحظة الثانية فمؤداها ، ان التيار الفكري الذي سبق وعاصر الثورة الصناعية ، كان منصبا في مجمله على تحرير الانسان من العوائق الدينية والفكرية والسياسية التي كانت تكبله وتخضعه لمجموعة من القيود تغطي على حرية تفكيره وعلى حريته الشخصية ، فتمثلت عناصر الثورة الفكرية في تحقيق هذه الحريات المفقودة : حرية العقيدة وحرية الفكر ، وحرية العمل ، والحريات الشخصية والسياسية بصفة عامة .

بمعنى آخر ، تمثلت الثورة الفكرية الجديدة بكل أبعادها ، في تحقيق « الحرية الفردية » وجعل الفرد ، نتيجة لذلك ، هو محور « المجتمع الجديد » و « الأفكار الجديدة » .

وقد كان هذا الاتجاه ، تحولا كبيرا في الأفكار السائدة ، وعلى كافة المستويات : فعلى الصعيد الفلسفي ، سيصبح الفرد هو « معيار الحقيقة » ولا تعدو هذه النظرية الفلسفية ان تكون أحياء لفلسفة السفسطائيين اليونان : « الانسان هو معيار كل شيء » *l'homme est la mesure de tous* وهي في الوقت نفسه تمهيد للمذهب الفردي في العصور الحديثة « كل انسان يرى الحقيقة بطريقته الذاتية » . فالفلاسفة الجدد يرفضون الافكار القديمة ، القائمة على أساس ان الحقيقة واحدة بالنسبة للجميع ، ويقررون أن الحقيقة مسألة شخصية ، تنوقف على آراء الفرد واعتقاده الفردي . ولهذه الفلسفية « الفردية » انعكاسها على الصعيد السياسي ، فطالما رفضت فكرة « الحقيقة المطلقة » وأصبح من حق كل فرد ان يرى الحقيقة بنفسه ، يكون له أيضا الحق في التعبير عن هذه الحقيقة بحسب ما يراها ، أى يكون له « حرية التعبير » ، وما يترتب عليها من أن تصبح المجتمعات والافكار السائدة فيها محلا للمناقشة والنقد .

هذه « الفردية » الفلسفية والسياسية ، كان لابد ان تنعكس حتى على الصعيد الاقتصادي . فالقيمة الحقيقية للأشياء لن تعود الى ذاتيتها ، فالقيمة الذاتية *Valeur - qualité* ستحل محلها قيمة أخرى للشيء ، نابعة من مبدأ « الطلب عليه » فتحدد قيمة الأشياء بمبدأ الطلب عليها *Valeur - désir* ، بحيث يصبح « الأفراد » المستهلكون هم الذين يتحكمون في تحديد قيمة الأشياء .

وحتى على نطاق الأفكار الدينية ، ستتأكد هذه النظرة الفردية . فحركة الإصلاح الديني وعلى الأخص حركة جون كالفان *Jean Calvin* ساعدت على تأكيد معنى الفردية ، حيث أكد كالفان ان مصير كل انسان مقدر سلفا من قبل الرب ، الأمر الذي يعنى « تفريد » العاطفة الدينية (الايمان) وفصلها عن أى حالة خارجية (الشروح) والسماح لكل فرد بتفسير النصوص المقدسة طبقا

لضميره ، والقول بأن نجاة كل فرد انما تكمن في الاعتقاد الذي يحمله ، وهو ما يعنى تمجيد الفرد واعلاء شأنه الى حد لم يعرفه من قبل .

وهكذا تضافرت كل العوامل الفكرية والسياسية والفلسفية والاقتصادية لتأكيد المذهب الفردي (١٣٦) .

هذه « الفردية » كانت المحور الأساسي ، الذي دارت حوله الأنظمة الاقتصادية في العصر الصناعي ، فالنظام الاقتصادي الرأسمالي كان قوامه « الحافز الفردي » ، ولم يكن من الممكن لهذا الحافز ان ينطلق ، ليبني النظام الاقتصادي الجديد لولا مكانة الفرد في المجتمع ، وصيرورة الفرد هو مركز اهتمام النظام ومحور كل الافكار الجديدة (١٣٧) .

وبذلك ، بزغ الى الوجود عصر « المصلحة ونهمها الى تحقيق الربح وتراكم رأس المال » .

(١٣٦) ولذلك ، يمكننا ان ننتين بسهولة ، الارتباط بين التيارات الفكرية السياسية والفلسفية والاقتصادية ، اذا ما استعرضنا اهم المؤلفات في هذه المجالات ، اعتبارا من عام ١٧٤٨ ، حيث نلاحظ توازيا بين المؤلفات السياسية والفلسفية من جهة ، والاقتصادية من جهة أخرى ، هذا التوازي يسير بنا نحو الحرية الفردية والليبرالية الاقتصادية .

١٧٤٨ : Montesquieu esprit des lois	١٧٥٠ : Cantillon : essai sur le commerce.
١٧٥١ : Commencement de l'Encyclopédie	1) Articles dans l'Encyclopédie (Fermiers, Grains) ... 2) Tableau économique
١٧٧٢ : J. J. Rousseau : Contrat social	١٧٧٦ : Adam Smith : La richesse des nations Condillac : Traité sur le commerce et le gouvernement
١٧٩٧ : Concordet : le tableau du progrès humain.	١٧٩٨ : Malthus : essai sur la population ١٨٠٤ : J. B. Say : Traité d'Economie politique ١٨١٧ : Ricardo : Principes de l'économie et de l'impôt.
١٨٣٢-١٨٣٠ : A. Comte : Cours de philosophie positive	١٨٤٨ : Stuart mill : Principes - etc.
١٨٤٥ : Renan : avenir de la science	١٨٥٠ : Bastiat : Harmonies économiques.
	A, Pittré, op. cit., note 1 المصدر 6, pp. 69 et 70.

هذه الصورة وان القت الكثير من التساؤلات حول مدى توافقها و « القواعد الأخلاقية » ، كما كان ينكر عليها بحق كارل ماركس ، الا اننا لا يمكننا ان نتردد للحظة حول تقدير ضرورتها وأهميتها في بناء النظام الاقتصادي الجديد ، اذ لولا هذه « الانانية » ولولا هذا « الحافز الفردي » لما امكن للنظام الاقتصادي الجديد ان يوالى تطوره .

يتضح لنا مما سبق ، ان مجموعة من العوامل « المعنوية » ساهمت في خلق العقلية الرأسمالية ، وحدثت الثورة الصناعية ، وستتولى دراسة هذه العوامل ، بالتفصيل ، واحدا تلو الآخر .

فنبداً أولاً بما وقع من تطور في عهد النهضة وما ساهمت به هذه الفترة من جذب الانتباه والفضول الى الظواهر المادية والفنية والطبيعية ، فاعتبرت بحق مقدمة « علمية وفنية » لعصر الثورة الصناعية . (**المطلب الأول**) هذه النهضة تجلت أكثر ما تجلت في « شكل حب عميق للحياة » ، وما ترتب عليه من الدعوة الى الرخاء المادى والثروة . ولكن هذه الافكار الجديدة التى جاءت لتحارب الافكار الاقطاعية القائمة على التقشف واخضاع أوجه النشاط المادى لقواعد اخلاقية ودينية صارمة ، لم يكن من الممكن لها ان تنتصر لولا ان سارت حركة الاصلاح الدينى في نفس الاتجاه ، بحيث ساعدت هذه الحركة الدينية على تغيير النظرة الى العمل والربح (**المطلب الثانى**) .

(١٢٧) وقد أكد العديد من الكتاب أهمية الحافز الفردي في النظام الاقتصادي الجديد . فكتب Bentham عام ١٧٨٩ يؤكد « ان العامل الذى يجب الاعتماد عليه هو العامل الاقوى تأثيراً والدائم ، والمستمر ، والعام بالنسبة لكل الاشخاص ، هذا العامل هو الحافز الفردي . ان أى نظام اقتصادى قائم على غير هذا العامل ، انما يقوم على رمال متحركة .

Le motif sur lequel on doit le plus compter est celui dont l'influence est la plus puissante, la plus continue, la plus uniforme, la plus durable et la plus générale : ce motif est l'intérêt personnel. Un système économique fondé sur toute autre base repose sur du sable mouvant."

وكتب Mac Culloch يقول « ما من شعور في الانسان يمكنه ان يقوى عزيمته ويشهد ذكاهه الا الشعور بالمصلحة الفردية ، فهذا الشعور يلقي بالحاس لدى أبسط الناس . »
 "Nul sentiment dans l'homme ne tient son intelligence éveillée autant que l'intérêt personnel. Il donne l'esprit aux plus simples".
 L.E. psztein, op. cit., note 122, pp. 57 et 61.

هذه الاخلاقيات الجديدة ، لم يكن من الممكن لها ان تنتصر الا اذا وجدت المناخ السياسي الملائم ، فقد جدت مجموعة من العناصر السياسية ساعدت على ازدهار الأفكار والاخلاقيات الجديدة ، ونعني على الأخص بذلك ، ازدهار مبدأ « القوميات » (المطلب الثالث) .

هذه التحولات ، على الصعيد الفكري ، والاخلاقي والديني والسياسي ، انعكست كذلك على صعيد الافكار الاقتصادية ، فكان ان ظهرت الى الوجود المذاهب الليبرالية الاقتصادية لتؤكد في النطاق الاقتصادي ، ما انتهى اليه المفكرون في ميادين العلوم الانسانية الاخرى ، من ضرورة تحرير الفرد واطلاق العنان للحافز الفردي (المطلب الرابع) .

ولكن هذا العرض ، للعوامل الفكرية ، لا يكتمل الا باضافة عامل اجتماعي مهم ، له أثره الذي لا ينكر في أحداث الثورة الصناعية ، الا وهو زيادة عدد السكان (المطلب الخامس) .

المطلب الأول - عصر النهضة : أثره في التمهيد للثورة الصناعية (١٢٨) :

يعتبر عصر النهضة ، هو مرحلة الانتقال بأوروبا من العصور الوسطى ، إلى العصر الحديث . والواقع ان عصر النهضة يعتبر بداية عهد جديد في تاريخ أوروبا ، انتقل به الناس من « ظلمات » القرون الوسطى الى عالم جديد يسوده أفكار جديدة فتحت أمام أوروبا أبواب التقدم . فالنهضة هي « تفتح عجيب للحياة بأشكالها المختلفة » وهي « تدفق من الحيوية آثار البشرية الأوروبية فتبدلت على أثره حضارة أوروبا بأكملها » (١٢٩) .

(١٢٨) عن عصر النهضة الأوروبية راجع باللغة الفرنسية :

Rouland Mousnier : Le XVI et XVII siècles - T. IV : de l'histoire générale des civilisations - P.U.F. Paris 1967.

Jean Babelon : La renaissance artistique, scientifique et littéraire Civilisations, peuples et mondes. "la renaissance" — Publié sous la direction de Roland Mousnier — Lidis Paris 1966—1978.

وباللغة العربية انظر :

— زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى .

« أصول التاريخ الاوربي الحديث من النهضة الاوربية الى الثورة الفرنسية »

كتاب مترجم — مراجعة « عزت عبد الكريم » . دار المعارف — القاهرة ١٩٦٢ .

— عبد الرحمن زكي : حضارة عصر النهضة (مؤلف مترجم)

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر — القاهرة ١٩٦١ .

— محمد بدران : النهضة الاوربية .

كتاب مترجم — تأليف سيدنى دارك — القاهرة ١٩٤١ .

— عبد الحميد البطريق : تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا .

— الموسوعة التاريخية الحديثة — دار الفكر الحديث — لبنان ١٩٦٨ .

Histoire générale des civilisations (T. IV) op. cit., note 128. (١٢٩)

pp. 14 et ss.

Jean Babelon, op. cit., note 128. pp. 14 et ss.

نور الدين حاطوم ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ٧٥ وما بعدها .

عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ٤ وما بعدها .

(م ٧ - الثورة الصناعية)

والواقع ، ان العصور الوسطى ليست منقطعة الصلة تماما بالعصور الحديثة ، فالتاريخ متصل (١٣٠) ، ولكن هذا التقسيم انما تأتى من التحول الملحوظ الذى أحدثه انبثاق العصر الحديث بما حمل من نهضة وتقدم في الازدهان ، بحيث اعتبر « عصر النهضة » دليل الانتقال من العصور الوسطى الى العصور الحديثة (١٣١) ، وتمثلت النهضة أساسا في رغبة التخلص من الأفكار القديمة التى كانت تكبل الإنسان . ويقتضي تفهم عصر النهضة ان نستعرض بهيجاز الأفكار السائدة في العصور الوسطى ، لنبين ماهية المقصود بعصر النهضة ، ثم نستعرض التحولات التى حدثت في هذا العصر على نطاق العلوم والآداب والفنون .

البند الأول - الأفكار السائدة في العصور الوسطى :

باستعراض الأفكار السائدة في القرون الوسطى ، يتضح لنا ان مدى التقدم الذى حققه الفكر الأوربي في عصر النهضة ، فاهتمام أوربا بالعلوم والآداب ، لم ير النور الا في خلال القرن الثانى عشر ، حيث بدأ الاتصال بين حضارة الشرق والغرب وبدأ عصر الترجمة ، حيث ترجمت علوم اليونان عن العرب وتأثر المجتمع بالفلسفة اليونانية القديمة . ولكنهم في تلك الفترة كانوا يدرسون العلوم كما وردت دون اثباتها علميا ، وهذا هو الفارق الأول بين عقلية العصور

(١٣٠) وهذا التقسيم في الواقع انما قصد به تسهيل عرض التاريخ وتعليمه ، وهو لا ينطبق مع الواقع الا من بعيد ، لأن تاريخ البشرية مستمر ، لا يقف عند حد ، بل هو سائر في طريقه ، كالماء الجارى الدائم الجريان .

وتشمل العصور الوسطى الفترة التى بدأت بسقوط الدولة الرومانية الغربية على ايدى البرابرة بعد منتصف القرن الخامس الميلادى واستمرت حتى منتصف القرن الخامس عشر . (وهو تحديد تقريبي) ومن خلال تلك القرون حدثت تغيرات هامة في المجتمع الاوربي . واول هذه التغيرات هى تلك التى حدثت بسبب محاولة رجال العصور الوسطى اصلاح ما افسدته غزوات البرابرة والعمل على استقرار الاموال بعدما حدث من فوضى وارتباك ، فكان عليهم ان يخرجوا اوربا من هذا المعترك الصاخب ليصلوا بها الى حياة هادئة نسبيا .

عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ٣ وما بعدها .

(١٣١) والواقع ان استخدام اصطلاح عصر النهضة يرجع في اصله الى كل من Michelet عام ١٨٥٥ و Burkhardt عام ١٨٦٠ ومن بعدهم استخدم المؤرخون اصطلاح عصر النهضة للدلالة على فترة من التاريخ الحديث تتميز بخصائص محددة وتفرق بين الحالة الفكرية التى كانت سائدة في العصور الوسيطة والعصور الحديثة .

Histoire générale des civilisations T. IV. op. cit., note 128, p. 14 et s.

الحديثة : فأهل العصور الوسطى كانوا يأخذون العلوم على علانها وشعارهم في ذلك «اعتقد لأفهم» ، أما عندما أشرفت العصور الوسطى على الانتهاء، فقد سادت الفكرة القائلة بأنه « لا يجوز الاعتقاد في شيء قبل فهمه » . وعلى ذلك بدأت العقول تتحرر ، واتجه الناس الى نقد ما كان شائعا في العصور الوسطى حتى في الدين نفسه : فقد وجد من ينقد الكنيسة ، فظهر الهراطقة الذين تعرضوا لتعاليم الكنيسة بالنقد ، ونمت روح النقد هذه في أوائل العصر الحديث ، ونتج عنها حركة الاصلاح الديني البروتستانتى .

اما الفارق الثانى في الحياة الفكرية بين العصور الوسطى ، ومطلع العصور الحديثة ، فيتمثل في الدور الذى لعبته الكنيسة في الحياة الثقافية والعلمية : ففى العصور الوسطى ، كانت الكنيسة وحدها هى ملاذ الثقافة والتعليم ، ولذلك أصطبغت الثقافة في العصور الوسطى بالصبغة الدينية . فقد كان العلماء في تلك العصور هم أنفسهم رجال الدين ، وما يقوله رجال الدين حينئذ يتقبله الناس ، وما يرفضونه يرفضه الجميع ، وكل تعاليمهم مسلم بها لا تقبل النقض ولا تحتمل الجدل .

وحتى الجامعات التى أنشئت في أواخر العصور الوسطى ، كان يغلب عليها الطابع الدينى ، فالبابوات هم الذين اصدروا قرارات بانشائها ومدنها بالمال والتسهيلات ، وكان طابع الدراسات فيها دينيا .

ولقد ترتب على تسلط الكنيسة على أوجه الثقافة والعلم ، ان تميزت الأخلاق بالتقشف والسلبية واخضاع أوجه النشاط المادية لقواعد اخلاقية ودينية صارمة واحتقار الثروات ووضع الفرد في تدرج طبقي جامد . لذلك ، فان المثل الاعلى في حركة النهضة قد تمثل في تحرير الفرد والدعوة الى بذل أقصى طاقة ممكنة في أعمال التجارة والمال والنجاح فيها والبحث عن الثروة والرخاء المادى من أجل « الاستمتاع بالحياة » .

السيد الثانى - مفهوم « النهضة » :

حضارة النهضة La renaissance ، هى في ترجمتها الحرفية تعنى « البعث الجديد » أو « الولادة الجديدة » وهى تدعى باسمها لايمان « الانسانيين ، بأنهم « يبعثون » الحياة في الحضارة اليونانية الرومانية .

والنهضة صنيعة نمو البورجوازية والرأسمالية والملكية المطلقة : ظهرت
بإحدى ذى بدء في العصر الوسيط في المدن التي تشكل بناؤها الاقتصادي
والاجتماعي على أساس رأسمالي ونمت ظواهرها الأدبية والفنية والعلمية في
أوساط المتمولين الذين أثروا بالتجارة والصناعة والمصارف ، وفي ظل الملوك
المستبدين الذين استطاعوا فرض مجتمع جديد قائم على التوسع الاقتصادي ،
وجلبوا المال بالضرائب والقروض وأقاموا حاشية ضخمة . فالنهضة إذن هي
ثمرة « البلاطات والأكاديميات والحلقات والصالونات » .

لذلك ، كان من الطبيعي ان تظهر حركة النهضة في بدايتها في المدن الإيطالية
الغنية ، وذلك قبل منتصف القرن الرابع عشر ، وان تنقل هذه النهضة من إيطاليا
الى باقى دول أوروبا (١٣٢) .

فقد تفتحت مظاهر النهضة ونمت في مدن إيطاليا التجارية الكبرى في
فلورنسا حيث انطلقت حركة النهضة حول أسرة آل ميديتشي (١٣٣) Les Médicis
وغيرها من أسر التجار وأصحاب البنوك التي كانت تنافسها الجاه وتعقد
الاجتماعات الأدبية وتنشيء الأكاديميات ، وكذلك بدت معالم هذه النهضة في
البندقية بلد الارستقراطية التجارية ، وفي ميلانو حول أسرة سنورزا ، وفي العديد
من المدن الإيطالية الأخرى .

(١٣٢) وقد استدعى انتقال مظاهر النهضة الى باقى دول أوروبا وقتا ليس بقصير ، فانبجرت
مثلا لم تظهر بها آثار النهضة الا في الربع الاخير من القرن الخامس عشر ، ونظرا لانتقال النهضة
من إيطاليا الى غيرها من الدول الأوروبية في ببطء شديد فقد طال عصر النهضة من اوائل القرن
الرابع عشر الى القرن السادس عشر ، بل ان أثرها لم يظهر في بعض الدول الأوروبية الا في اوائل
القرن السابع عشر .

(١٣٣) وقد تمكنت أسرة ميديتشي من الاستيلاء على الحكم في فلورنسا في النصف الاول من
القرن الخامس عشر ، عندما تمكن أحد رؤسائها « كوزيمودى ميديتشي » عام ١٤٣٤ أن يقوم بتتوة
ضد الحكام ويؤسس جمهورية توالى على حكمها رؤساء من تلك الأسرة .

وكان أشهر من حكم من أسرة ميديتشي هو لورنزو دى ميديتشي (١٤٦٩ - ١٤٩٢) الذى كان ملقباً
بلورنزو الفاسخ ، الذى طار صيته في أنحاء أوروبا ، واشتهر بأنه راعى النهضة الفنية . فقد كان
شاعرا يحب الشعر ويجمع من حوله الشعراء والفلاسفة والفنانين . وبلغت فلورنسا في عهده قمة
مجدها وشهرتها في الادب والفن .

ولقد كانت النهضة في هذه المدن مسألة طبيعية ، ذلك ان إيطاليا كانت الوسيط التجارى بين الشرق والغرب^(١٣٤) ، واستطاع التجار الايطاليون نتيجة لذلك ان يحققوا أرباحا طائلة ويكونوا ثروات ضخمة مكنتهم من اقراض البابوات والأمراء ما يحتاجون اليه من المال ، فلما كثرت الأموال بين أيدي التجار ، ازدادوا تعلقا بالترف والرفاهية ، وصاروا يتبارون في اقتناء أنفس ما تخرجه أيدي الفنانين من تحف فنية ، مما شجع أهل الفن على الاستزادة من استغلال مواهبهم وابتكار المزيد من روائع الفنون ، وعلى الأخص تلك الرسوم النادرة التي رسموها بالزيت تمثل صورا بشرية تنطق ملامحها بمختلف الانفعالات وضعت على أسس أكثر واقعية ومطابقة للحقيقة ، وكانوا يستعينون في احكامها ببعض العلوم التي تقدمت في عصر النهضة كالرياضيات التي تعينهم على حساب قواعد الرسم المنظور وعلم التشريح ، فجاءت صورهم تكاد تنطق بالحياة ، حتى أصبح تعبيرها عن الأشخاص يكاد يكون تصويرا للواقع ، ويفوق كثيرا ما كانت عليه فنون الرسم من قبل .

لقد حاول التجار والأمراء في المدن الإيطالية ، ان يخلعوا على حياة القصور والبلاطات كل « رونق وأبهة وجمال » فتجلى فيها البذخ والفوق والرفاه ، وكانت اللذة هدفا وغاية ، بحيث يقضي الوقت فيها بالأعياد والمآدب والحفلات والرقص والموسيقى والألعاب والمساجلات^(١٣٥) .

(١٣٤) فقد تكونت في المدن الساحلية الإيطالية (مثل بيزا وجنوا والبندقية) شركات تجارية كانت سفنها تبحر الى الاسكندرية ويافا وعكا والقسطنطينية لجلب البضائع الشرقية من حرير الاصباغ والتوابل والرقيق الذي لم يكن محرما في الاسواق الغربية . ثم كان الايطاليون ينقلون الاصباغ والتوابل والدقيق الذي لم يكن محرما في الاسواق الغربية . ثم كان الايطاليون ينقلون بضائعهم عبر جبال الالب الى فرنسا وألمانيا ، ومنذ القرن الرابع عشر عندما تقدمت الملاحة عبر البحار كان الايطاليون ينقلون بضائعهم عبر مضيق جبل طارق الى انجلترا والبلاد الواقعة على سواحل بحر الشمال .

وقد تمكن الايطاليون بذلك من تكوين ثروات طائلة ، سواء في تلك المدن الساحلية أو للندن القريبة من ممرات الالب ، لأن تلك الممرات ساعدتها على نشر تجاريتها في أوروبا .

(١٣٥) نور الدين حاطوم ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٢٨ ، ص ٧٩ ، وعبد الحميد البطريق ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٢٨ ، ص ١٠ وما بعدها .

ولقد كانت إحدى مظاهر النهضة ، وأهم هذه المظاهر ، هي فكرة إحياء التراث القديم أو كما سماها المؤرخون حركة « إحياء العلوم » (١٣٦) .

وقد عرف المشتغلون بهذه الدراسات باسم الانسانيين *Doctrine des humanistes de la Renaissance* لأنهم كانوا يهتمون بدراسة الإنسان نفسه ، وهو ما يعتبر شيئا جديدا في التاريخ البشري ، فقد تناست العصور الوسطى انسانية الإنسان ، واهتمت فقط بصفاء روحه وقربه من الله ومن هنا تفشت أفكار التنكشف والصوم واذلال الجسد ، وتجلى ذلك بأوضح معانيه في ظهور الرهبنة ، ولم يجد الفن له منطلقا في تلك العصور أو الاهتمام بالإنسان في الأدب أو الفنون .

ولقد اتخذت عبارة « الانسانيين » ، معنيين :

أما المعنى الأول ، وهو المعنى الواسع ، فيقصد به كل من تبنى المثل الأعلى للنهضة وشغف بالآداب والفنون القديمة ، أما المعنى الثاني ، وهو المعنى الضيق ، فيقصد به أناس مثقفون منبثقون عن البورجوازية ، كنسيون ، اساتذة جامعات ، أطباء وموظفون ، يعبرون عن نزعة المجتمع ويجهزونه بأدواته الفكرية ، ويدخلون في حماية الأمراء ويتقاضون رواتبهم منهم ويقومون بالدعاية لهم (١٣٧) .

(١٣٦) وقد ظهرت تلك الحركة في القرنين الأخيرين من فترة الانتقال أي من عام ١٣٠٠ إلى عام ١٥٠٠ ، حيث أخذ المثقفون في المدن يهتمون بالتنقيب عن الآثار والمخطوطات الأدبية اليونانية والرومانية القديمة ويحاولون دراستها والاستفادة منها .

وقد ظهرت حركة الانسانيين أول ما ظهرت في إيطاليا ، ومنها انتشرت في مدن أوروبا وخاصة في المدن الفرنسية والألمانية والهولندية .

Jean Babelon : la renaissance artistiques op. cit., note 128, pp. 14 et ss. et A. Piettre : op. cit., note 6, p. 40.

Hisloire générale des civilisations, op. cit., note 128, pp. 44 et ss.

(١٣٧) والواقع أن الانسانيين كانوا « رسل العالم القديم » يزعمون إحياءه ، ويحاولون أن يعثوه كعلماء ومؤرخين ، ويفهمونه بذاته ويتذوقون جماله الإغريقي ، وينقلون منه إلى أسباب وجوده ، لقد كان القديم وسيلة بالنسبة لهؤلاء الانسانيين ، لأنهم يريدون حياة أخرى غير حياة العصر الوسيط . وإذا أحبوا القديم فلأنهم الفوا بشيئهم . ولقد بلغ من حبهم الحياة ، واهتمامهم بـ « الإنسان » ، أن صوروا إنسان عصر النهضة على نحو مخالف لتصويرهم للإنسان قبل عصر النهضة . فانسان عصر النهضة في نظرهم يجب أن يكون معتدا واثقا بنفسه وبقدرته على التغيير وتحقيق مثله العليا ، كما أنه فنان وفيلسوف ، أخلاقى وسياسي ، محب للاطلاع باحث عن الشهرة بالابداع في أدبه وفنه .

وقد اعتمدت حركة أحياء العلوم على دراسة المخطوطات الاغريقية واللاتينية التي بحثوا عنها في الكنائس والأديرة في شبه الجزيرة الإيطالية وفي الولايات الألمانية وغيرهما ، واهتم حكام الولايات الإيطالية بإيفاد باحثين ينقبون عنها ويشترونها ، وتنافسوا في سبيل الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه المخطوطات . ولكن حركة « الانسانيين » ، كما قلنا ، لم تكن الا أحد مظاهر النهضة ، التي تجلت مظاهرها الأخرى في ميادين الآداب والعلوم والفنون .

البند الثالث - النهضة الأدبية والعلمية والفنية :

(أ) النهضة الأدبية : ازدهرت الآداب منذ بداية عصر النهضة ، وكانت تركز على تقليد القدامى في كتابة القصائد الغنائية ورسائل الحب وتديبج الملاحم والمآسي والمراثي والهجاء والاهتمام بجمال الأسلوب وانتقاء الألفاظ . ومع ما أدخله كتاب النهضة من تعابير مأخوذة عن اللاتينية والأغريقية الا أنهم كانوا الى جانب ذلك يبتكرون ويضيفون على انتاجهم مسحة جديدة تميزت بها النهضة الأدبية .

وتميزت هذه الآداب بأنها كتبت لتدخل السرور والاعجاب والتسلية على القارئ ولم تهتم بتعليمه أو وعظه ، ولاقى المسرح اهتماما كبيرا من أدباء النهضة ، حيث أخذت الملهاة والمأساة تقومان مقام المسرحيات الدينية التي كانت من سمات الأدب في العصور الوسطى ، فكانت أكثر واقعية وأكثر التقاء بالعواطف الحقيقية للانسان .

وهكذا أصبحت الآداب قومية ، يعبر بها الأديب عن شخصيته وشخصية شعبه ، وقد بز الأديباء الإيطاليون غيرهم من أدباء الشعوب الأخرى وتفوقوا عليهم في التعبير عن عاطفة الفن والبحث عن الجمال (١٣٨) .

== وكان الانسانيون يعبرون عن أفكارهم باللغة اللاتينية ، وترفعوا عن الكتابة بالاطالية باعتبار ان اللغات القومية في نظرهم لم تكن صالحة للتعبير عن الأفكار الدقيقة ، وقد سار على هذا النهج الكتاب الاولون لعصر النهضة أمثال داني وبوكاشايو .

نور الدين حاطوم ، المرجع السابق الإشارة اليه هامش ١٢٨ ، ص ٨٠ ، وعبد الحميد البطريق ، المرجع السابق الإشارة اليه هامش ١٢٨ ، ص ٢٠ .

(١٣٨) اما في فرنسا فقد كانت عناية الادباء موجهة نحو الابداع في الشعر وتجلى ذلك في القصص والمذكرات والتحليل الخلقى والنفسي . وفي إنجلترا ظهر المسرح المتنوع الملئ بالمفاجآت والمغامرات ، وتحليل الانسان في خلقه وطباعه ، وفي ألمانيا أهتم الادباء بعواطف القروسية وأبرزوا المثل العليا التي يتحلى بها الفلاس .

Histoire générale des civilisations, op. cit., note 128, pp. 196 et ss. et 254 et ss. et 299 et ss.

(ب) **النهضة الفنية** : تجلت روح النهضة باجلى مظاهرها ومعانيها في الفنون الجميلة ، وكانت ايطاليا مهد النهضة التى بدأت فيها مبكرة منذ القرن الخامس عشر ، ثم تطورت عندما بدأ الاهتمام ببعث الفن الكلاسيكى القديم وذلك في الثلث الأول من القرن السادس عشر ، حيث كشف عدد من الفنانين النقاب عن جمال الآثار القديمة وأخذوا في محاكاتها في الروح والتعبير ، ولكنهم تميزوا ، في الوقت نفسه ، بالخلق والابداع ، وعبروا عن عواطفهم الشخصية ، حتى يمثل انتاجهم الفنى شخصيتهم المستقلة وروح العصر الذى يعيشون فيه ، وكان الموضوع الاساسي في الفن ايضا (كما في حركة العلوم والآداب) الانسان نفسه : والاهتمام بابرار قوته وسيطرته ومتعته ، بحيث لم يعد الفن نسخا آليا لقلب معين تفرضه سلطة الكنيسة ، وانما أصبح تعبيراً حراً في عقلية الفنان وعبقريته .

وقد لعبت المدن الايطالية دورها في سبيل تقدم الفنون ، لأنها كانت مركزاً للحياة الفنية ، يتنافس حكامها على الظهور بمظهر رعاة الفنون ومالكى أكبر وأفخر مجموعة من النفائس الفنية الثمينة ، وكانت روما بطبيعتها على رأس المدن الايطالية التى أعلنت الفن ورعت الفنانين ، فلها من تاريخها وآثارها ومجدها القديم ما جعل فنان النهضة ينهل من وحى الماضي وفكر الحاضر لى يقتبس ويبتكر (١٣٩) .

وقد تميزت أعمال فنانى عهد النهضة بروح انسانية دنيوية ، بحيث كانت الرغبة في الكمال الفنى هى الاساس ، ثم يأتى التعبير الدينى على هامشها ،

(١٣٩) وقد ساعد الكثير من البابوات على ازدهار النهضة الفنية في روما وتشجيع كبار الفنانين على اتخاذ روما محراباً لفنونهم ، فشيّدت كنيسة القديس بطرس حيث تعاقب على تزيينها وزخرفتها كبار المماريين والرسامين والنحاتين أمثال المعمارى برامانت **Bramant** ، والرسام رفائيل وميشيل انجلو .

ومن أشهر البابوات الذين استدعوا أولئك الفنانين البابا جول الثانى (١٥٠٤ - ١٥١٣) والبابا ليون العاشر (١٥١٣ - ١٥٢١) من أسرة مديتشى وفي عهديهما تم تزيين قصر اللاتيكان الذى تجلى فيه ابداع ما لدى رجال الفن من نبوغ وعبقرية وخيال .

ولم تقتصر رعاية الفنون على روما ، بل كانت ميلانو مهداً آخر لنشاط النهضة الفنية ، وكذلك حملت فلورنسا لواء النهضة وخاصة في عهد لورنزودى مديتشى الذى كان قصره بمثابة اكاديمية فنية ، حيث كان يؤمه عدد من الفنانين مهدوا الطريق امام نوابغ الفن في القرن السادس عشر .

Histoire générale des civilisations, T. IV, op. cit., note 128 pp. 64 et ss.

لذلك اهتموا بتوضيح العواطف الانسانية المختلفة بدلا من التزمّت في اصفاء
الجلال والتدين والمهابة على صور الأشخاص .

والواقع ان دراسة تطور الفن في ايطاليا ، وتصوير النهضة الفنية ،
تقتضي دراسة حياة وانتاج أهم فناني هذا العصر^(١٤٠) ، وان كان عدد الفنانين
في عهد النهضة أكثر من ان يحصى ، فان أكثرهم شهرة كانوا ، ليوناردو
دافينشي^(١٤١) (١٤٥٢ - ١٥١٩) Leonard de Vinci ومشيل أنجلو
(١٤٧٥ - ١٥٦٤)^(١٤٢) Michel-Ange ورافائيل (١٤٨٣ - ١٥٢٠)^(١٤٣)
Raphael (Raffaello Santi)

(١٤٠) وتخرج هذه الدراسة في الواقع عن نطاق بحثنا ، فكل ما أردناه من دراسة عصر
النهضة هو اثبات ما أدت إليه هذه النهضة من اذكاء روح الفردية ، مساهمة بذلك في تطوير
الراسمالية الصناعية . ولذلك نحيل بالنسبة لهؤلاء الفنانين الى الكتب المتخصصة ونذكر منها
على سبيل المثال لا الحصر :

Histoire générale des civilisations, T. IV, op. cit., note 128, pp. 27 et ss.
Civilisations, peuples, et mondes, "La renaissances", op. cit., note
128 pp. 14 et ss.

نور الدين حاطوم ، المرجع السابق الاشارة اليه ١٢٨ ، ص ١٠١ وما بعدها .

عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٢٨ ، ص ٢٣ وما بعدها .

(١٤١) ولد ليوناردو في قرية فينشي بالقرب من فلورنسا عام ١٤٥٢ واليه ينسب . وقد
كان ليوناردو بحق عالما ، برع في العديد من فروع العلم كالرسم والنحت والتصوير والتشريح
وقد تنقل بين فلورنسا وميلانو ، قبل أن ينتقل الى فرنسا حيث مات عام ١٥١٩ . ومن أشهر
لوحاته : عذراء جروتو والعشاء الأخير ، والجيوكوندا (الموناليزا) . وقد كرس آخر أيامه
للدراستات العلمية ، فساكن يكتب بلا انقطاع ويجمع في دفاتره نتائج تفكيره ودراساته ، وقد ترك
من بعده كتابات ضخمة ضمنها الابحاث العلمية التي قام بها في حياته ، تعد بحق موسوعة علمية
قيمة .

(١٤٢) Michelangelo Buonarroti ، رسام ونحات ومعماري ، وشاعر ولد في
Capresse بتوسكانيا بالقرب من فلورنسا أيضا ، وأهم آثاره في الرسم والنحت : تمثال
موسي والاسيرين ، ورسم قبة سان بيير في روما ، وتمثال العذراء مع المسيح ، وقبامه بنحت
ورسم سقف كنيسة سيستين (خلال أربع سنوات ونصف ظل فيها مستلقيا على ظهره) فكان
عمله اعجوبة من اعاجيب الفن في التاريخ . وله آثار أخرى في النحت كتمثال داوود العظيم
النحوت من الرخام والذي نصب امام قصر الامارة في فلورنسا .

(١٤٣) وقد ولد في اربينو Urbino ، ويعتبر ثالث الثلاثة الكبار لمساواة الفن . وقد تعلم
من بيروجينو Pérugin ادراك الابعاد ، ومن ليوناردو اساليب توزيع الضوء والظل ، ومن
مشيل أنجلو دراسة الجسد الإنساني ، ولكنه فاق اساتذته في توزيع الألوان . أهم أعماله
الفنية مدرسة أثينا ، والسر المقدس ، اللذان تزيين قاعات الفاتيكان .

وبالجملة ، فإن عصر النهضة يعتبر عصر تحرر وانتقال من قيود العصور الوسطى ، وفيه أصبحت التجارب العلمية شرطا أساسيا لتثبيت قواعد العلم الصحيح ووضع النظريات في مستوى القوانين العامة . ولعل مما يميز العلم والعلوم في هذه المرحلة ، ليس فقط مدى ما وصلت اليه من تقدم بالقياس الى المرحلة التاريخية السابقة عليها ، ولكن أيضا ما أصبحت ترمى اليه المعرفة من اعطاء الانسان القوة اللازمة للتغلب على الطبيعة وتذليله لها هذه الفكرة التي عبر عنها بوضوح فرانسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) Francis Bacon حين كتب في كتابه الشهير "Novum organum" "Potentia et scientia in idem coincidunt"

أى ان « العلم والقسوة لا ينفصلان » ، وهكذا تخلف فكرة « العلم للمعرفة » السائدة في العصور الوسطى ، فكرة جديدة مؤداها « العلم للسيطرة » . وهذه هي نفس الفكرة التي راودت ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) Rene Descartes في محاضرات عن منهج البحث Discours sur la methode عام ١٦٣٦ ، حين كان يتطلب ان يكون العلم وسيلة بين يدي الانسان « يتسلط بها على الطبيعة ويتملكها » .

= هذا الاكتشاف لطلابه . ولكن عند عودته الى فرنسا ، نشر عام ١٦٣٢ كل الحقائق العلمية المتعلقة باختراعه ، فصدر عليه الحكم باعتباره خارجا عن الديانة من قبل الكنيسة (١٦٣٣) . Histoire générale des civilisations, op. cit., note 128 pp. 26 et ss.

(١٤٦٧) وفي نفس الوقت تقريبا كان الجهاز الرياضي آخذا في التكامل ، فقد اكتشف الايطالى تارتاليا (١٤٩٩ - ١٥٥٧) Niccolo Fontana Tartaglia حل المعادلات المكعبة ، وطبق علم الرياضيات على العلوم العسكرية والمدفعية . ومن بعده وضع كاردان (Geralamo Cardano) نظرية المعادلات وفكرة عن حساب الاحتمالات ، واما الفلاماندى ستيفن (١٥٤٨ - ١٦٢٠) (Simonde Bruges) Stevin فقد اناب الكسور العشرية عوضا عن الستينية عام ١٥٨٥ ونشر جداول لحساب الفوائد المركبة والبسيطة ، وكانت لديه فكرة عن تحليل القوى وتوازي القوى .

Histoire générale des civilisations, T. IV : pp. 34 et ss.

(١٤٧٧) ففي هذه الفترة أيضا نمت علوم الكائنات الحية ، وظهرت ترجمة جالينوس اللاتينية عام ١٤٩٠ ثم طبع نصوص جالينوس وهيبوقراط الاغريقية عام ١٥٢٦ و ١٥٣٦ . ولكن الاوبئة الكبرى التي انتشرت في القرن السادس عشر ، دعت الى الملاحظة والتجربة دون الاعتماد على الاساتذة ، وهو ما مهد لظهور المدرسة التجريبية .

(١٤٨٨) وفي نطاق علم التشريح كان فيزال (١٥١٤ - ١٥٦٤) André Vesale هو من اعطى الصدمة الاولى بالتقاط الجثث وتشريحها وفي كتابه « تركيب الجسم البشرى » هاجم جالينوس =

وهكذا يتضح لنا أهمية عصر النهضة ، كمقدمة فنية وعلمية للثورة الصناعية ، فاعتبارا من القرن الرابع عشر ، حتى القرن السابع عشر حدث انعطاف كبير في ارتقاء العلوم . فخلافا للقصاصد الدينية ، بدأت الدراسات تستند الى التجربة والمخبر ، واستطاعت الاكتشافات العلمية ان تولد أقدامها عبر صراع شرس ضد التصورات الاقطاعية والمحرمات الدينية ، وطفقت تتكون فلسفة جديدة أثرت في جميع ابعاد الحياة الاخلاقية والروحية ، من علم وأدب وفنون^(١٥٠) .

لقد أطلق رواد عصر النهضة على تيارهم الايديولوجي اسم « المذهب الانساني » ، فدلوا بذلك على انهم قد ارادوا الاشادة بالطابع العلماني للحضارة الجديدة ، وتخلصها من قيود الاقطاع والكنيسة ، وبأن « الانسان » الفرد كان يمثل بالنسبة لهذه النهضة ، القيمة الحقيقية .

ولكن هذه الثورة في التفكير والفن والآداب ، لم يكن ليكتب لها النجاح الا بتجرد العقول بالفعل من سيطرة الكنيسة ، وهو ما تكفلت به حركة الاصلاح الديني .

المطلب الثاني - الاصلاح الديني :

لحركة الاصلاح الديني أبعاد تتجاوز نطاق هذا البحث ، لذلك ، فلن نخوض في أسباب حركة الاصلاح ومظاهرها وتطورها ، فهذه الحركة قصد بها أساسا اصلاح الكنيسة الكاثوليكية بعد ان كانت قد تجاوزت كل الحدود في ابتزازها لأموال الناس ، وبلغ هذا الابتزاز اوجه فيما عرف ببيع « صكوك الغفران » ، مما ترتب عليه ان توالى حركات المقاومة للكنيسة وتعددت مظاهرها^(١٥١) .

= مجوما شديدا . واكتشف الاسباني سرفيه (١٥١١ - ١٥٥٣) Michel Servet دوران الدم الصغير .

Histoire générale des civilisations, op. cit., note 126 p. 31 et ss.

A. Piettre : op. cit., note 6, p. 40.

(١٤٩)

(١٥٠) والواقع ان عصر النهضة عرف أيضا ازدهارا للعلوم الاجتماعية والسياسية ، وخاصة في إيطاليا بعد ان تحرر الفكر فظهرت مفاهيم جديدة للانسان فظهر مفكرون درسوا أصول الحكم والسياسة والاجتماع ، أشهرهم مكيافيلي ، الذي سنرجى الكلام عنه الى حين بحث الافكار السياسية التي ساعدت على نمو الفكر الرأسمالي ووقوع الثورة الصناعية .

(١٥١) والواقع ان حركة الاصلاح الديني لها أبعاد روحية تخرج عن نطاق بحثنا . ولفهم هذه الأبعاد يتعين ملاحظة الحالة التي كانت عليها الكنيسة في أواخر القرن الخامس عشر . فقد =

ولكن الذى يعيننا هنا ليس حركة الاصلاح في مجملها ، وانما فقط بعض جوانب هذه الحركة وعلى الأخص ، تلك الجوانب التى مهدت لظهور « الفكر الرأسمالى » . ففى هذا الصدد ، نجد الكتاب ، يربطون منذ قديم الزمان ، بين « البروتستانتية » و « النظام الرأسمالى »^(١٥٢) ويعتبرون أن « كالفن » المصلح الدينى قد ساهم بأفكاره في تحرير القوى الانتاجية البشرية من الخرافات القديمة التى فرضتها عليهم تعاليم الكنيسة في العصور الوسطى ، وأعطى اشارة الانطلاق للفكر الرأسمالى .

لذلك ، فاننا سنقف عند جوانب الاصلاح الدينى التى تتصل ببحثنا هذا ، وعلى وجه دقيق عند افكار كالفن وحده ، (دون لوثر) ، المتصلة بنشأة الفكر الرأسمالى^(١٥٣) .

ننشا لدى الاوساط الدينية قناعة ترمى الى ضرورة اصلاح اصول الحكم والادارة في الكنيسة وفي طرق التثقيف الدينى سواء عن الاكليروس او عند المؤمنين . وكانت هذه الفكرة تدور حول نوعين مختلفتين : الاولى مؤداها الاهتمام بمعالجة مساوئ الكنيسة ، والاخرى خاصة بتقوية الثقافة الدينية :

قد دارت أغلب حركات الثورة ضد الكنيسة الرومانية حول مسائل ثلاث :

- ١ - أن يكون من حق كل انسان أن يقوم بتفسير النصوص المقدسة وفقا لضميره .
- ٢ - أن يكون لجماعة « الاكليروس » طابع عالمي غير قاصر على روما .
- ٣ - أن نص الانجيل وحده هو الذى يعول عليه في التعاليم الدينية .

والواقع أن هذه الحركة ضد الكنيسة لم تأت من عدم ، بل كانت رد فعل ضد تصرفات البابوات الذين كان كل مهمم جمع أكبر قسط من المال ، كى يستطيعوا تأمين نفقات بلاطهم الذى كان يعد أفخم بلاط في أوروبا ، وهو ما يفسر فداحة الضرائب التى يفرضها البابوات والتجارة بالمناصب الدينية وبيع صكوك الغفران .

هذا وقد ساعدت حركة « الانسانيين » (سبق أن تكلمنا عنها في عصر النهضة) على تمهيد حركة الاصلاح ، فقد ظهر بين صفوفها أول من قام بالدراسة الانتقادية في النظم الدينية واصولها في تفسير الكتاب المقدس .
راجع في كل ذلك :

Jean Delumeau : Naisance et afflrimation de la réforme de l'histoire et SES problèmes. P.U.F. Paris 1973. pp. 49. et ss.

Pacques Benique Bosstiet (١٥٢) فلقد ربط بوساييه (١٦٢٧ - ١٧٠٤)

(الكاهن والكاتب الفرنسي) في كتابه
Histoire des variations des eglises protestantes

بين البروتستانتية والرأسمالية ، منذ عام ١٦٨٨ .

وما زال النقاش حول هذا الموضوع محتدما حتى إيماننا هذه . فقد عاد Max Weber في اوائل هذا القرن فاحيا هذا النقاش في رسالته الشهيرة
= "l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme"

وفي هذا الصدد ، سندرس أولا المبادئ الاقتصادية العامة لدى كالفن ثم نرى كيف نقلها الى عالم التجارة والصناعة وكيف كان أول من اباح القرض بفائدة (البند الأول) ثم ندرس بعد ذلك كيف استطاع « البيورتيان » الاستفادة من أفكار كالفن بل وتعميقها بحيث ساعدت أفكارهم بدورها على تأكيد « الفكر الرأسمالي » (البند الثاني) .

البند الأول - كالفن والفكر الرأسمالي (١٥٤) :

يختلف كالفن في أفكاره الاقتصادية والدينية عن لوثر تمام الاختلاف حيث يعتبر كالفن تقدما بالنسبة للوثر . فقد نشأ هذا الأخير قرويا راهبا ، بعيدا عن أمور العالم ، ولا يخرج من نطاق العائلة ، ولذا فهو يكره حياة الأعمال والمصالح

= فكان أن وجد من عارضه في هذه النظريات ، وهناك من ساندته الرأي ، في أن البروتستانتية كانت مقدمة لابد منها لحياء الفكر الرأسمالي .

(١٥٣) فالواقع انه اذا تكلمنا عن الإصلاح الديني ، وجب أن نذكر مارتين لوثر ، باعتباره أول المصلحين الدينيين . ولكننا لن نتعرض له ، على اعتبار أنه فيما يتعلق بأثر حركته الدينية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، بالمقارنة مع حركة كالفن ، يمكن القول ، دون تردد ، أنه من هذه الزاوية لم تكن هناك حركة إصلاح واحدة ، كانا في الحقيقة حركتين اختلفت آثار كل منهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فبالنسبة للوثر فانه فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والفردى ، كان تقليديا ، فجاءت أفكاره منسجمة مع الأفكار التي سادت في العصر الاقطاعي ، فالمسيحي يتعين عليه أن يظل في نطاق منطلقه وأن يعيش تحت حماية السلطة والا يحاول بمبادرة فردية أن يتخطى درجات السلم الاجتماعي ، ويحرم عليه أيضا تشغيل أمواله في قرض بفائدة ، ويتعين عليه أن يعيش من عمله وأن يقنع بالأقل . وبذلك لم تكن أفكار لوثر ، فيما يتعلق بالنشاط الفردي والاقتصادي ، مختلفة كثيرا عن أفكار الكنيسة الكاثوليكية ، لذلك نجده لا يشجع الربح ولا القرض بفائدة ، ولا الأعمال الاقتصادية والمالية ، ولعل ذلك يرجع أساسا لاختلاف البيئة التي نشأ فيها لوثر ، عن تلك التي نشأ فيها كالفن ، مما جعل الأول بعيدا عن الحياة الاقتصادية والمالية ، فلم يتنبه - مثله في ذلك الكنيسة الكاثوليكية - الى متطلبات العصر الجديد . بالنسبة لأفكار لوثر انظر :

Jean Delumeau. op. cit., note 151, pp. 79 et ss.

وايضا : عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ٧٠ .

(١٥٤) والواقع أن أول من قام بالربط بين « البروتستانتية والرأسمالية » كان ماكس ويبر في رسالته التي أشرنا اليها من قبل (هامش ١٥١) ولكن أفكار ماكس ويبر لم تسلم من النقد بحيث ظهرت نظريات حديثة تنفي هذه الصلة التي أقامها ويبر ، انظر في كل ذلك :

Max Weber : *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme* "Tome : 1^o partie : Etudes de sociologie de la religion" "Traduit de l'allemand par Jacques chavy" - Plon - Paris 1967 (2^e édition).

= J. Freund : *Sociologie de Max Weber* - P. U. F. Paris 1966

والبنوك ورجال المال ، وصاحب المصرف في نظره مراب^(١٠٠) . أما كالفن فقد نشأ وتربى في وسط الأعمال والمال وأدرك أثر الثورة الاقتصادية التي حدثت في القرن السادس عشر . كذلك كان كالفن « انسانيا » يعرف ان النظم والامواضع تختلف حسب البلاد والعصور ، وان الحظر المفروض على اليهود لا مسوغ له عند مسيحي عصره ، وأن التجارة والصناعة لا يمكن ان يقوموا بدون القرض بفائدة ، وان المال ليس أقل قيمة من أى شكل من أشكال الغنى كالأطيان والعقارات وغيرها .

J. Pradès : la sociologie de la religion chez Max Kezer "essai é'ana = lyse et de critique de la méthode". - Louvain. Nauwelaerts. 1966.
J.M. Vincent : Le capitalisme selon Weber "l'homme et la société"
No 4 Avril-Juin 1967. pp. 61-77.

A. Biéler : la pensée économique et sociale de Calvin - Librairie ée l'université, Genève 1959.

A. Fanfani : Calloicesimo protestantesimo nella formazione storica del capitalismo - Vita e pensiero, Milano 1934.

C. Lefort : Capitalisme et religion au XVI siècle Temps modernes.
Avril 1952. pp. 1892-1906.

H. Sée : dans quelle mesure puritains et juifs ont-ils contribué au progrès du capitalisme moderne ? - Revue historique, 155. Mai-Aout, 1927.

R.H. Tawney : la religion et l'essor du capitalisme - Marcet Reivère.
Paris 1951.

Weber

ومن الكتب التي عرضت مقتطفات من الآراء المعارضة لـ

Philippe Bernaré : Protestantisme et capitalisme - A. Colin, collec. V2.
Paris 1970.

(١٥٥) ويمكن القول مع القائلين ، ان لوثر قد حارب المظاهر الاولى للراسمالية ، لذلك لم يتردد الفيلسوف في اعتبار اصلاح الديني رد فعل اقطاعي ضد حركة النهضة ، وحركة أعادت الانسان الى الورا لقرنين أو ثلاثة . ويرى بعض الكتاب الآخرين ان أفكار لوثر قد حققت الحلم الكاثوليكي في المدينة المنظمة تحت رعاية الدين ، لأن الحركة اللوثرية قد ظلت من الناحية السياسية خاضعة للسلطة الارستقراطية والملكية المطلقة ومن الناحية الاقتصادية ظلت مخلصه للأفكار التي سادت في العصر اقطاعي .

والواقع ان اللوثرية كانت لا تقل « تجبدا » عن الكنيسة الكاثوليكية ، فقد كان لوثر يصير هلى ان لكل انسان مكانة اجتماعية لا يجب ان يتخطاها ، ويجب أن يقنع بمصيره مهما كان فيه من ظلم وحيف ، فمثلا ، الى الفلاحين الذين ارسلوا اليه يشكون حالهم مع السادة الاقطاعيين ، رد لوثر عليهم قائلا (في ابريل ١٥٢٥) : ان الذى سيرفع السيف سيكون مصيره الموت بالسيف ، فمهما كان سادتكم اشرارا او غير عادلين ، فليس هناك أى مبرر للثورة ضدهم .

"Celui qui se servira du glaive périra par le glaive; meme si les princes sont méchants et injustes, rien n'autorise a se révolter contre eux"

١١٢ =

لذلك ، فإن القيم الاخلاقية عند كالفن تختلف عنها عند لوثر . فالاخلاق الكالفينية ، تختلف عن الزهد المسيحي المعروف ، ويمكن للانسان وفقا لتعاليم كالفن ان يمتلك ويتكسب ويتمتع بالحياة ، فالذي يحرمه الله ليس الاستعمال ، ولكن « اساءة الاستعمال » .

ونستعرض فيما يلي ، سريعا ، الخطوط الرئيسية لأفكار كالفن^(١٥٦) .

(أ) المبادئ الاقتصادية العامة (١٥٧) :

يرى كالفن ، ان الله سبحانه وتعالى ، اراد للناس جميعا على الأرض ، الرخاء والرفاهية ، فاذا ما وجد بين الناس تفاوت في الثروة ، فإن هذا التفاوت

= بل الاعجب من ذلك ، أنه حين اشتدت المعارك بين الفلاحين الثوار ، وبين السادة الاقطاعيين نجده يقول للاقطاعيين « فلتقطع رقابهم (يقصد الفلاحين) لانه اذا هاجبك كلب مجنون فلا بد من قتله والا قتلك » .

“Qu’on les étrangle, le chien fou qui se jette sur vous, il faut le tuer, sinon il vous tuera” - Jean Delumeau, op. cit. note 150. p. 99.

(١٥٦) ولد جون كالفن John calvin عام ١٥٠٩ في بلدة نويون بالقرب من باريس ، والتحق بجامعة باريس ليدرس علم اللاهوت . وعندما كان في الرابعة والعشرين من عمره تفتحت بصيرته على معان جديدة في الدين المسيحي ، فدرس آراء المصلحين الذين كان مارتن لوثر على رأسهم وهما استعداده لقيادة حركة اصلاح جديدة ، واعتزل وظيفته الدينية (مايو ١٥٣٤) وغادر فرنسا بسبب اضطهاد الملك فرانسوا الاول للبروتستانت وأخذ ينتقل بين عدة مدن الى أن استقر به المقام في سويسرا عام ١٥٣٦ وهناك اصدر كتابه المشهور بعنوان : تنظيمات الدين المسيحي Institutes of christian religion وهو خلاصة من التعاليم البروتستانتية

وقد انتشرت بين عدة كبير من سكان المجر وبوهيميا الكلفينية باعتبار البروتستانتية وسيلة لمناهضة حكم آل هابسبورج ، وكذلك انتشرت في بولندا ، وفي فرنسا حيث أصبح « الهيجونوت » وهم بروتستانت فرنسا من أنصار كلفن وفي الاراضي الواطئة (بلجيكا وهولندا) ووصلت الكلفينية الى اسكتلندا وانجلترا . كذلك انتقلت الكلفينية الى أمريكا الشمالية عن طريق « البيورتيان » الذين اعتنقوا افكار كالفن .

وقد توفي كالفن في جنيف بسويسرا عام ١٥٦٤ .

J. Delumeau, op cit, note 151, pp. 314 et ss.

(١٥٧)

M. Weber, op cit, note 154, pp. 67 et ss. et 161 et ss.

Ph. Besnard, op cit, note 154, pp. 208 et ss. et 285 et ss.

R. Mousnier, op cit, note 128, pp. 77 et ss.

نور الدين حاطوم ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ١٨١ .

عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ٨٩ .

لم يقصد به الا ان يكون هناك تبادل بين الموسر والمعسر ، يتمثل فيما ينبغي ان يتحلى به القادرون من رحمة وشفقة ، وما يقع على عاتقهم من واجب الاحسان ، بحيث ان قيامهم بهذا الواجب يؤدي الى التقليل من الفوارق بين الطبقات ، وتحقيق نوعا من « العدالة » بين الناس ، ويوجد الى حد ما - قدرا من التوازن الاقتصادي بين الطبقات .

ولكن المشاهد ، ان هذا التوازن « الذى اراده الله سبحانه وتعالى » لم يتحقق بالفعل على الأرض ، ويرجع ذلك الى ثلاث أسباب :

أما السبب الأول فهو تكالب الاغنياء على اكتناز الاموال وتخزينها دون استثمارها : فلو ان الاغنياء لم يكتنوا الاموال لتبدلت الاحوال ، خاصة لو اتبعوا التعاليم الالهية ، فانه لم يضع بين أيديهم هذه الاموال لـ « تكديسها » وانما لـ « تداولها » ، وبذلك فان كالفن يحرم « كنز الأموال وتخزينها » لانها تؤدي الى عرقلة النظام الاقتصادي الذى اراده الله ، ومن هنا تتضح أولى مساهمات كالفن في خلق العقلية الرأسمالية ، حيث يحث أصحاب الثروات على استخدامها بدلا من تخزينها .

اما السبب الثانى ، فهو في نظر كالفن « الظلم الاجتماعى » ، ذلك ان التخزين غير المشروع للمال يؤدي الى النظر للمفقير نظرة احتقار ، لذلك فان كالفن يحرم أى تفرقة اجتماعية تقوم على أساس الثروة .

أما السبب الثالث والأخير فهو المضاربات غير المشروعة ، التى يلجأ اليها أصحاب المال للاغتناء السريع ، وهى غير مشروعة بدورها ، لانها فى النهاية تقع على عاتق الفقراء .

ولكن أهم ما يلفت النظر لدى كالفن ، هو ما يذهب اليه من تمجيد العمل الفردى ، والتركيز على ان هذا العمل الذى يقوم به الانسان انما هو دليل على الاختيار الالهى ، بحيث يتعين على كل شخص كى يعرف ما اذا كان مختارا ام لا أن ينمى طاقاته وأن يبذلها كلها في اتقان عمله او حرفته لانه لو توصل الى النجاح فيها فان هذا هو الدليل على انه مختار فعلا وان عمله ، او النجاح في عمله ، دليل على شموله بال العناية الالهية : فخدمة الله واجبة في العمل الذى خصصه لكل انسان ، ومهما يكن هذا العمل فانه ينبغي القيام به على وجه يرضي الله .

(م ٨ - الثورة الصناعية)

(ب) كالفن والحياة التجارية والصناعية (١٥٨):

يرى كالفن أن التعاون الاقتصادي والتبادل بين الناس ، والتجارة ، ليست إلا المظاهر الخارجية « للتضامن الروحي » بين الناس جميعا . فالتجارة هي من « أعمال الخير » التي أراد الله أن تعم آثارها وتشمل كافة الناس في الأرض ، لذلك ، فإن « الغش » في التجارة والأعمال ، لا يمثل فقط خروجا على القواعد الأخلاقية ، بل يعد أيضا انتهاكا للحرمات المقدسة ، لأنه يعد خروجا على تعاليم الدين ، وسرقة لـ « خيرات الله » التي اختص بها عباده أجمعين .

لذلك ، يرى كالفن ، أن الدولة ملزمة بالإشراف على عملية التبادل والمعاملات بين الناس ، ومن أن هذه العمليات تنم وفقا للإرادة الإلهية ، وذلك بوضع نظم قانونية محددة للعقود ، ولوسائل التجارة من وزن ، وقياس ، ونقد ... الخ .

وينبغي على الدولة أن تحارب كل محاولة لـ « تخزين وتكديس » الأموال أو للمضاربات غير المشروعة . لذلك ، نجد السلطات في جنيف عام ١٥٣٧ تتدخل وتقف في مواجهة الطوائف المهنية وما ترمى إليه هذه الطوائف من فرض نوع من الاحتكار على المهنة . فلقد انشأت السلطات المدنية في جنيف مجالس مهمتها (بعد الاستماع إلى بعض أعضاء المهنة) إعطاء التصريح بمزاولة المهنة لكل من ترى اللجنة أحقيتهم في ذلك ، دون الالتزام بالمصاريف ولا المراسيم التي كانت تفرضها الطائفة . بل ، أن القضاة كان لهم الحق في التدخل لتحديد أسعار بعض السلع والحد من المغالة في الأرباح .

(ج) كالفن والقروض بفائدة :

تعتبر آراء كالفن في هذا الصدد ، خطوة حاسمة في تاريخ الغرب الاقتصادي ، ونقطة هامة من نقط التحول في النظام الاقتصادي ككل . ولكن إذا كانت آراء كالفن بصدد إباحة القروض بفائدة تجعل منه أحد « انصار الرأسمالية » ، فإنه ينبغي التفرقة بين كالفن « أحد مبدعي النظام الرأسمالي » وكالفن الأخلاقي الذي يحترم الإنسان ويدعو إلى العدل والإحسان ، أو بمعنى آخر ، ينبغي التمييز بين أنواع القروض من حيث إمكانية الحصول بموجبها على فائدة . ففي هذا الصدد ، يفرق كالفن بين نوعين من القروض :

١ - القروض المجانية (قروض الاستهلاك) (١٥٩) :

إن النقود ، في نظر كالفن ، هي وسيلة وضعها الله في خدمة عباده كي يتداولوا ، فيما بينهم وبواسطتها ، الاموال والبضائع . فالنقود اذن هي ثمرة كفاح وعمل الناس ، لذلك فهي لا ينبغي ان ينظر اليها باحتقار (كما تريد ذلك المذاهب المسيحية التي تأخذ بفلسفة الزهد والتقشف) ولا يجب أيضا ان تكون محلا لتكديس وتخزين كما تدعو الى ذلك الافكار الفردية الانانية المتطرفة .

لذلك ، فان القرض بلا مقابل ، هو عمل طبيعي يقوم به من ادرك ان امواله ليست « ملكا خاصا » له ، ولكنها وديعة أودعها الله لديه لكي يساعد الآخرين . لذلك ، فان القروض التي تعطى لأغراض استهلاكية لابد ان تكون دائما مجانية (بلا مقابل) ، لانها لا تعدو ان تكون قرضا من أجل « المساعدة » أى قرضا غير منتج بالنسبة للمدين الذى يكون في ميسيس الحاجة اليها (١٦٠) .

وبذلك ، يرى كالفن ان القرض بفائدة للفقراء جرم ، وينصح ان من الاحسان ان نقرض اناسا معوزين لا أمل لنا في تحصيل المال منهم .

ولكن ، حتى في هذا النطاق ، فان كالفن يقرر ، أن تحصيل الفوائد على هذه القروض « الاستهلاكية » يصبح عملا مشروعاً في حالة ما اذا تأخر المدين في رد القرض في الميعاد المحدد ، ولم يكن التأخير راجعا الى قصر ذات اليد ، وانما لمحاولة المدين استغلال طيبة من أحسن اليه (الدائن) .

٢ - القروض الانتاجية (قرض المشروع) :

ولكن كالفن « الاخلاقي » يختلف عن كالفن « الرأسمالى » : فهو يلاحظ بحق ، ان نصوص العهد القديم (التوراة) أو العهد الجديد (الانجيل) ، عندما تناولا القرض ، فهما لم يتناولا الا « القرض الاستهلاكي » أو قرض العوز والنجدة Prêt de secours ، ولكنهما لم يتكلمتا قط عن القرض الانتاجي Prêt de production . ففي هذا النوع الاخير من القروض سيتمكن المقرض ، باضافة عمله الى القرض من تحقيق قدر من الأرباح : لذلك يكون من الطبيعي « المشروع » ان يكافئ « المقرض » على ما قدمه له من قرض ، او بمعنى آخر ، يكون من الطبيعي ان يعطى المقرض « مقابلا » للقرض ، اما عن قدر هذا المقابل . فان كالفن يقرر :

Ph. Besnard, op cit, note 151, pp. 209 et ss. et 257 et ss.

(١٥٩)

J. Imbert, op cit, note 158.

(١٦٠)

أنه ليست هناك قواعد محددة لتقديره ، وإنما يرجع الأمر الى الاعتبار الأخلاقية والإنسانية لدى المقترض ، الذي سيقدر قيمة الفائدة ، في ضوء قواعد العدالة والإنسانية ، وبالمقياس الى مدى حاجة « المقترض » .

ولقد كانت أفكار كالفن هذه ، بمثابة خطوة هامة نحو تطوير الفكر الرأسمالي والنظام الرأسمالي ككل . حقيقة أن تعاليم كالفن هذه لا تعدو أن تكون تأكيداً لأفكار بعض المصلحين الكاثوليك في العصور الوسطى^(١٦١) ، ولكن

(١٦١) وتوضح أهمية آراء كالفن بالنظر الى الوضع الذي كان سائدا قبله : فالفلاسفة القدامى ، وخاصة أرسطو نظروا الى التجارة نظرة مريبة ، لأنها وسيلة لجميع المال وطريق لكسب الناس من بعضهم البعض ، فالعدالة تحرمها لمخالفتها للطبيعة . ويعتبر الربا في نظرهم أبشع صور التجارة ، حيث يغدو المال ذاته أداة للكسب بدلا من أن يكون وسيلة لتبادل السلع : فالقوائد دخل لا يقابله عمل في حين أن النقود لا تلد نقودا .

كذلك اتخذ السيد المسيح موقفا متشددا من تجارة المال ، وحث الناس على اقراض المحتاجين دون استيفاء أصل الدين ، واعتبر الاقراض بقصد الاسترداد من شيم الخاطئين .

لهذا كان من الطبيعي أن يحرم آباء الكنيسة الربا تحريما تاما ، وأن يعتبروه خطيئة كبرى وأن يكون المذهب الرسمي للكنيسة طوال القرون الوسطى هو تحريم القرض بفائدة . واستندت الكنيسة في هذا التحريم الى أن النقود لا تأتي بشيء ، وأن عنصر الزمن موجود لصالح الجميع ومقسم بين الناس بالتساوي بواسطة الله ، وأنه من الخطيئة أن يدفع الفرد ثمنا له . والواقع أنه لم توجد في ذلك العهد رؤوس أموال إنتاجية بمعنى الكلمة ، لذلك لم يكن من الممكن أن يكون القرض بهدف الإنتاج ، وإنما كان فقط بهدف الاستهلاك . فالمقترض لا يمكنه أن يرفع القوائد إلا بانقاص ثروته الخاصة ومن ثم يفترق بالضرورة نتيجة لاقتراضه بفائدة .

ولقد تحايل التجار في العصور الوسطى على النصوص التي تحرم الربا فقالوا أن المدين المقترض لا يلزم بقوائد ربوية إنما يتعين عليه أن يدفع الى المقرض تعويضا عن التأخير في سداد الدين ليعوضه ما لحقه من خسارة بسبب التأخير . إلا أن هذا الحل كان يقتضي أن يلحق بالمقرض خسارة فعلية ، لهذا أضيف الى تعويض ما لحقه من خسارة ما فاتته من كسب ، وكان ذلك يقتضي ذكر أجل الوفاء بالدين وتأخر المدين عن الوفاء ، لهذا كانت القوائد تأخيرية فحسب .

كما استخدم المرابون طرقا أخرى للتحايل على فكرة الربا ، منها بيع الوفاء ، أو صورة « الشركة » بحيث يسلم المرابي شخصا آخر سلفا للنقود هو في الحقيقة قرض ليستقله في التجارة ، فإذا ما انتهت العملية (أو العمليات) التجارية استرد المقترض المبلغ الذي سلمه وكذلك ثلاثة أرباع الربح تاركا الربع فقط لمن قام بالعمل . وبذلك تمكن المرابون من توظيف أموالهم والحصول على أرباح دون القيام بأي مجهود ، ولكن هذه الصورة أفلتت من قاعدة تحريم الربا بحجة أن المقرض يتعرض لخطر ضياع ماله ، فالربح يمثل مقابل التصرض لهذه المخاطر . وقد تطورت هذه الشركة لتصبح شركة التوصية الحالية . لهذا ، فإن تعاليم كالفن =

ما قال به كالفن ، أدى الى قلب الامور رأسا على عقب في هذا المجال : فحتى تعاليم كالفن ، كانت القاعدة العامة هي تحريم القرض بفائدة ، مع جوازه في بعض الحالات الاستثنائية فقط . ولكن بعد كالفن ، صار الوضع عكسيا ، بحيث أصبح القرض بفائدة هو القاعدة العامة ، مع جواز تحريمه في بعض الحالات التي تبدو فيها الفائدة متناقضة مع اعتبارات العدالة والرحمة والانسانية (أى على وجه الخصوص اذا تعلق الأمر بقرض استهلاكي) ونظرا لهذا التحول الهام ، ذهب البعض للقول ، ان « كالفن قد قدم للطبقة البورجوازية في القرن السادس عشر ، ما قدمه ماركس لطبقة البروليتاريا في القرن التاسع عشر » (١٦٢) .

البند الثاني - البيورتيانية والرأسمالية (١٦٣) :

يعتبر المذهب « البيورتيانى » (وهو أحد المذاهب الثلاثة التي اعتنقت أفكار كالفن (١٦٤)) أشد المذاهب تمسكا بآراء كالفن سواء فيما يتعلق بنظراته الى

= ازاحت عن عائق التجار عبثا ثقيلًا وأحلت رجال المال والبنوك من كل قيد ديني فيما يتعلق بالاقراض بفائدة .

حقيقة ان هناك بعض رجال الدين الكاثوليك كانوا قد سبقوا كالفن في هذا الصدد ، من حيث تفرقتهم بين القروض الاستهلاكية (حيث حرموا الفائدة) والقروض الانتاجية (حيث أباحوا الفائدة) ولكن الفارق الاساسي بين كالفن وبين هؤلاء ، كان كالفن - كما ذكرنا في المتن - جعل من القرض بفائدة « القاعدة » وليس « الاستثناء » .

راجع في ذلك :

André E Sayous : Calvinisme et capitalisme : l'expérience Genevoise.
cité in Ph. Bernard, op cit, note 154 pp. 257 et ss.

وانظر كذلك :

ثروت أنيس الاسيوطى ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٨ من ٩٦ وما بعدها ، وأحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٥٠ وما بعدها .

Tawney : op cit, note 154, pp. 131 et 132. (١٦٢)

J. Imbert, op cit, note 158, pp. 327 et ss. (١٦٣)

Le presbytérianisme (١٦٤) فهناك أيضا المذهب « البرسبتاريانى أو

Le congrégationalisme « المشيخي » ، والمذهب الرهباني

وقد ظهر الأول على وجه الخصوص في فترة حكم اليزابيث (١٥٥٨ - ١٦٠٣) في اسكتلندا .

Tawney, op cit, note 154, pp. 132 et ss.

الحكومة والكنيسة ، وآرائه السياسية ، وأيضا العلاقات الاقتصادية والمالية ، لدرجة ان وصف بعض الكتاب مدى تحقيق البيوريتان لتعاليم كالفن عملاً ، بقولهم « ان انتصار البيوريتانية ترتب عليه القضاء على كل القيود التي كانت تعوق حركة النقود ».

“Le triomphe du puritanisme, balaya toute trace de restriction ou de modération dans l'emploi de l'argent”.

ذلك ، انه اذا كانت الكالفينية قد استطاعت تقوية الشعور بالحرية الفردية وبمعنى الشخصية واستغلال الطاقة البشرية ، فقد استطاع البيوريتان تعزيز وتطوير أفكار كالفن والتأكيد عليها . ووضعها موضع التطبيق : فبفضل البيوريتانية تمكنت انجلترا من بناء اقتصاد حديث وصناعة متقدمة .

وتتلخص أفكار البيوريتان كذلك في نظرتهم الى العمل الفردى وتقديسه ، واباحتهم الربح ، وبأنهم لا يعارضون في اكتساب الثروة ، انما ينظرون الى كيفية استعمالها ، ولكنهم نظراً لأنهم كانوا أكثر تطوراً من كالفن نفسه ، فانهم رفضوا بعض أفكاره ، وخاصة ما يتعلق منها مثلاً بالاحسان الى الفقراء . ونستعرض فيما يلى - سريعاً - أهم مبادئ البيوريتانية .

أ - موقفهم من العمل :

ينظر البيوريتان الى العمل الانسانى على اعتبار أنه « الهدف الاسمى الذى اعطاه الله للحياة البشرية » لذلك فالعمل وحده هو الذى يحكم وجود الانسان ، والعمل المستمر دون كلل : لأن التوقف عن العمل أو اضاءة الوقت ، معناه ان الانسان قد حرم من العناية الالهية . ولا شك ان هذه الفكرة ، فكرة العمل المتواصل المستمر والديناميكية فيه تعد احد دعائم النظام الرأسمالى .

وفيما يتعلق بتقسيم العمل ، يقرر البيوريتان ، ان كل فرد يتحتّم عليه القيام بعمل محدد ، وان التدريب المهني على عمله ضرورة من ضرورات «الفكر المسيحي» . ولكن على عكس لوثر الذى كان يعتقد ان كل مسيحي عليه ان يرضى بما عنده وأن يرضخ لوضعه الاجتماعى والمهني ، فان البيوريتان لا يعارضون ان يكون لكل فرد أكثر من مهنة ومن عمل ، بشرط ان يكون ذلك مفيداً له شخصياً وللصالح العام في آن واحد . ولا تعارض البيوريتانية انتقال الشخص من عمل الى آخر ،

او تبديل نشاطه المهني بشرط ان يكون ذلك قائما على أسباب حقيقية وموضوعية ومؤكدا لفكرة « الاختيار الالهى » .

ب - تراكم رأس المال :

في هذه النقطة تتجلى أهم أفكار كالفن والبيوريتان ، بحيث كانوا بحق ، أصحاب فكر جديد ، ساعد على تحقيق الثورة الرأسمالية ، ذلك ان الأفكار الرئيسية للبيوريتان أثرت على النظام الاقتصادى ، من جهتين . فمن جهة ، كانت أفكارهم في العمل والنشاط المهني تشجع الانتاج المتزايد وتدافع الى الاغتناء : فهم لا يحاربون الثروة بل يشجعون السعى اليها ويرون فيه عملا مشروعاً ، ولكنهم من جهة أخرى يحاربون كل مظاهر البذخ والاسراف وممارسة الحياة المترفة ، الكسولة . وبذلك يتضح ان البيوريتان (تأثرا بأفكار كالفن) اذ يشجعون الانتاج المتزايد ويحاربون في الوقت نفسه الاسراف ، يقتربون للغاية من الفكر الرأسمالى ، لانهم بذلك يعملون على ادخار رأس المال وتراكمه ، وهو أحد خصائص العقلية الرأسمالية .

ح - تحويل البروستانتينية من فكر دينى الى فكر عصرى :

كانت الكالفينية لدى كالفن واتباعه المقربين ، عبارة عن « مذهب دينى » قبل كل شيء ، ولكن هذه النظرة « الدينية » لمبادئ كالفن ، تبدلت على يد البيوريتان ، وسمحت باستخدام هذه الافكار ، بصورة عملية وعلمانية . فاذا كان كالفن يقرر ان « الله قد سمح للناس بتكوين الثروات واستخدامها في الاغراض التى حددها سبحانه وتعالى » ، نجد ان البيوريتان لا يتذكرون من ذلك الا ان الله قد سمح لهم بالاغتناء ، وأنه يترتب على ذلك ، لا محالة ، وجود فوارق بين الطبقات هذه الفوارق وان كانت بحسب الفكر الدينى غير عادلة ، الا انها نتيجة طبيعية لاطلاق العنان لكل فرد في العمل على تحقيق ذاته في العمل والحصول على الثروة من جراء عمله .

ومن ذلك نرى ، ان الافكار العصرية البيوريتانية ، وما أدت اليه من نقل تعاليم كالفن من نطاقها الدينى ، الى نطاق علمانى ، ساهمت دون شك في ايجاد رجل الاعمال الرأسمالى ، المتميز بجمود العواطف وبالدكاء والقدرة على استغلال الفرص ، فكانت هذه الطبقة من الناس اول من مهتت لنشأة « الرأسمالية الصناعية » .

د - مساهمة البيوريتان في زيادة الانتاج والحد من الاستهلاك :

بينما كان النظام الاقتصادي في العصور الوسطى قائما على تجميع الاموال وانفاقها في أوجه الترف والبذخ ، نجد ان هذه النظرة للمال ستتغير تحت ضغط أفكار كالفن والبيوريتان ، فمن جهة ، كان لا بد من مضاعفة الانتاج ، كما سبق ان بينا ، لانها ارادة الله • ولكن هذه الاموال المتزايدة ، لم يكن ينبغي ان تنفق في البذخ ، بل لزيادة الانتاج • ولقد ساعد البيوريتان على تحقيق أفكارهم هذه عملا في انجلترا ، ما ادت اليه الاحداث من اصطدام هنري الثامن ملك انجلترا (١٥٠٩ - ١٥٤٧) مع البابا ، وما ادى اليه من انفصال الكنيسة الانجليزية والكنيسة الرومانية ، وما ترتب على ذلك من مصادر أموال الكنيسة البابوية واستغلال هذه الاموال في اعمال استثمارية • فقد استطاعت عائلة Bruce التي ورثت ممتلكات الكنيسة (١٦٦) في Cabross ان تستخدم هذه الاموال في اقامة أكبر مشروع للتعدين في أوروبا • ولا شك ، انه يمكن المقارنة بين تأثير الكنيسة على الانتاج ، بالنظر الى حالة فرنسا ، فلقد كانت الانتاجية في المشروعات التابعة للكنيسة الكاثوليكية منخفضة بالقياس الى المشروعات الخاصة التي تحررت من الفكر الكاثوليكي : فبينما كان متوسط الانتاج في المقاطعات البروتستانتية قبل الثورة الفرنسية ، يبلغ حوالى ٣٢٠ طنا من الحديد ، كانت الافران ذات السعة المماثلة التابعة للكنيسة لا تنتج سوى ١٨٠ طنا فحسب •

(١٦٦) وتجدر الاشارة هنا الى ان الخلاف بين هنري الثامن والكنيسة البابوية لم يكن له اى علاقة بالاصلاح الدينى ، وانما يتعلق الامر بسالة شخصية هى قضية طلاق هنري الثامن ، الذى استهوته احدى وصيفات الملكة (آن بولين) فاراد ان يطلق زوجته الاولى (كاترين آرغوانه) ليستطيع الزواج بوصيفتها ، وأرسل في طلب اذن البابا بذلك ، ولكن هذا الاخير ، نظرا لأن كاترين كانت قريبة للامبراطور شارلمان صاحب النفوذ في ايطاليا تباطأ في الاجابة على طلب الملك هنرى ، فستلم هذا الاخير الانتظار وقرر قطع علاقته بروما وطالب البرلمان بالتصديق على قانون بموجبه وضعت الكنيسة الانجليزية تحت سلطة الملك العليا ، اى جعل الملك نفسه « بابا مملكته » واتخذ فكرة اصلاح المساوىء حجة فوضع يده على اموال الكليروس ومصادر أموال الكنيسة ثم باع وأعطى جزءا من هذه الاموال الى النبلاء فأصبحوا سندا قويا للنظام الدينى الجديد •

نور الدين حاطوم ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ١٩١ وما بعدها •

لذلك ، كان من الطبيعي ان ترى ان البلاد البروتستانتية كانت اولى الدول التي حققت انطلاقتها الاقتصادية وتطورت بصورة سريعة ، وعلى الاخص انجلترا والولايات المتحدة الامريكية . ولكن الاعجب ، انه في البلاد الكاثوليكية ، كانت المناطق البروتستانتية اكثر قدرة وحركة في تحقيق تطورها الاقتصادي والصناعي ، مثال ذلك منطقة الازراس العليا في فرنسا La Haute - Alsace

هـ - البيوريتانية والفقر :

لقد وضع أتباع كالفن العمل الانساني في المقام الاول ، لذلك كان من الطبيعي أن يرفضوا أفكار العصور الوسطى التي كانت تقرر ان الاحسان والصدقة للمحتاجين والفقراء هما من واجبات المسيحي المؤمن . بل على العكس من ذلك ، نجد ان البيوريتان يرفضون « الصدقة » : فالتعاليم البيوريتانية تقضي بأن « المحتاج » ليس حالة فردية ولكنه عيب اجتماعي لابد من التصدي له ومعالجته ، ويكون ذلك ، ليس بالصدقة والاحسان ، ولكن عن طريق اعادة « الشحاذ » الى صفوف المجتمع ، برعايته وتلقينه اصول مهنة معينة يتكسب منها عيشه . لذلك نجد ان قوانين مساعدة الفقراء^(١٦٧) Les lois des Pauvres ستعمل في البلاد البروتستانتية الى القضاء على ظاهرة التسول والشحاذين المحترفين الذين سيجبرون على العمل الجماعي في منازل العمل . Work - houses

و - البيوريتان وأعمال البنوك :

سبق ان أشرنا ، ان أعمال البنوك وتجارة « الاموال » كانت معروفة في المدن الايطالية والبلاد الواطئة (وعلى الأخص البنوك العائلية) ، لذلك فان كالفن واتباعه لم يبتدعوا نشاط البنوك ، ولكنهم ساعدوا على تطور أعمال البنوك . فمن جهة ، نظرا لأن كالفن أباح « القرض بفائدة » وان اتباعه البيوريتان نقلوا أفكاره الدينية الى النطاق العملي ، صارت أعمال البنوك من الأعمال

(١٦٧) صدر قانون مساعدة الفقراء عام ١٦٠١ في عهد الملكة اليزابيث ، وكان يفرض على كل « مقاطعة » مساعدة المعوزين والقضاء على التشرد ، واعتمدت الحكومة في البداية على التبرعات ، ولكنها انتهت بأن فرضت رسوما اجبارية منذ ١٥٦٣ . وكانت الحكومة الانجليزية اول من حقق هذا المشروع في أوروبا . ودام تطبيقه حوالي قرنين من الزمان ، ولكن مع الوقت اسيء استعماله فالفي عام ١٨٣٤ .

نور الدين حاطوم ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ٢٠٥ .

« المشروع » ، لذلك نجد ان العديد من البروتستانتين أصحاب الثروات سيتحولون الى القيام بهذه الأعمال « المربحة » .

ومن جهة أخرى ، فان هجرة البروتستانتين خلال الحروب الدينية ، ولجوءهم الى جنيف هربا من الاضطهاد الذى تعرضوا له وخاصة في فرنسا بعد الغاء منشور نانت *La révocation de l'edit de nantes* ، ادى ذلك بالعائلات البروتستانتية الى انشاء مشروعات صناعية كبرى (صناعات الحديد والمجوهرات وصناعة الساعات ٠٠٠) ولكنهم أيضا قاموا بعمليات مالية ضخمة ، وباقراض النقود والذهب ، هذه العمليات كانت تتم في كل أنحاء أوروبا ، فانتشرت منها عمليات البنوك ، لدرجة قيل معها ان هذه الهجرة « جعلت من الهجرات » (البروتستانت الفرنسيين) شعبا اسرائيليا جديدا متفرقا في أنحاء أوروبا^(١٦٨) ، وقد ساعد ذلك الوضع على ازدهار عمليات البنوك ، نظرا للصلات التى احتفظ بها المهاجرون مع ذويهم في بلادهم ، وخاصة في فرنسا ، بحيث أنشأ المهاجرون حقيقة « هجرات دولي » اتسعت أعماله ، وخاصة في نطاق البنوك وشملت كل أنحاء أوروبا .

يتضح لنا ، مما سبق ، أن الكالفيينية والبيوريتانية ساهمتا مساهمة كبرى ومباشرة في خلق العقلية الرأسمالية ، وهى احد العوامل الجوهرية في نشأة النظام الرأسمالى ، وقد ترتب على ذلك ، ان أخذت الافكار الاقطاعية القديمة القائمة على كراهية الربح في الزوال شيئا فشيئا لتحل محلها أفكار جديدة مؤداها البحث صراحة عن الثروة من أجل الثروة داستعمال النقود لا كمجرد وسيلة للمبادلة ولكن كرأسمال ، فالتاجر وأكثر منه رجل الاعمال والبنوك (الذى بدأ ينفصل عن التاجر تدريجيا) ، لم يعد الشخص الذى يتخلى عن بضاعته في سبيل الحصول على أموال يشتري بها ، بل أصبح شخصا يوظف نقوده في عمليات المبادلة ويحولها الى بضائع ويبيعها لى يسترد نقوده ثانية ، ولكن

بكمية أكبر من ذي قبل ، وخاصة ان مسألة تحقيق الانسان للثروة لم تعد من « المحرمات الدينية » ، فترتب على ذلك ان بدأت الأعمال المربحة تأخذ مكانها في المجتمع بعد زمن طويل من الاحتجاب (١٦٩) .

(١٦٩) أحمد جامع ، المرجع السابق الإشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٢٢ .

والواقع ان الاساذ الدكتور أحمد جامع اهتم أيضا في مؤلفه بالدور الذي قام به اليهود في خلق العقلية الرأسمالية ، فجاء عرضه واضحا لا يحتاج الى تعقيب ، وتكتفى هنا بإيراد فقرة من فقرات مؤلفه ص ٢٢ اذ يقول : « وقد اهتم زومبارت ببيان تأثير اليهود على البيورتيان وعلى الرأسمالية وخاصة في كتابه عن اليهود والحياة الاقتصادية عام ١٩١١ ، واعتبر اليهود رواد الرأسمالية الوليدة وعبزا الى هجراتهم في المصور الوسطى تنقل مراكز النشاط الاقتصادي في أوروبا في تلك المصور .

والواقع ان العهد القديم بما يتضمنه من وعود بالسلطة والثروة والسيطرة المادية للشعب المختار انما يسبغ على الاقتصاد مفهوما ماديا وملبوسا وقد اوضح زومبارت كيف ان التهيئة الاقتصادية لليهود انما تجد أصولها في مراعاة قواعدهم الدينية ذاتها . واكثر من هذا فالديانة اليهودية انما تركز على عقد ، هو تنظيم تجارى في رأى زومبارت ، بين الله وبنى اسرائيل ، فالله يعد ويعطي شيئا وفي مقابله يعطي الانسان الفاضل الى الله خدمات معينة . وللانسان طبقا للنصوص اليهودية المقدسة « حساب في السماء » . وقد يبدو كل هذا وكأنه لاحق على نشأة الرأسمالية ، ولكن الواقع انه سابق عليها بقرون عديدة . وقد انتقلت هذه الافكار من الديانة الى الحياة العملية » .

المطلب الثالث - العوامل السياسية :

ان الروح الفردية التي استظهرها عصر النهضة ، وأكدها الإصلاح الديني بقيادة كالفن وبفضل البيوريتان ، لم يكن من الممكن أن تنمو الا في ظل فكر سياسي يؤكد هذه الروح الفردية ، ويعمل على الاطاحة بالافكار القديمة .

ولقد توافر هذا الفكر السياسي الجديد ، باجلى مظاهره في انتصار مبدأ القوميات من جهة ، وفي تطور الفكر السياسي الليبرالي من جهة أخرى .

البند الأول - انتصار مبدأ «القوميات» (١٧٠) : Le Nationalisme

كان الكتاب الماركسيون هم أول من لاحظوا العلاقة بين مبدأ القوميات وتكوين الطبقات في المجتمعات الحديثة وعلى الأخص الطبقة البورجوازية . فالتطلع الى الوحدة الوطنية لم يكن في حقيقة الأمر ، الا انعكاسا للمطالب الاقتصادية ، وعلى الأخص ايجاد أسواق داخلية وخارجية متسعة ، تمكن الطبقة الرأسمالية من تصريف منتجاتها دون قيود في الداخل ، وبفرض سلطة « الأمة » على غيرها من « الأمم » في الخارج . وقد عبر ماركس عن ذلك بقوله « ان السوق هي المدرسة الأولى التي تتعلم فيها الطبقة البورجوازية مبدأ القوميات » (١٧١) .

ولا شك ، ان هذا القول ، يصدق تماما بالنسبة لمانيا وايطاليا : فلقد ادركت البورجوازية الالمانية ان مصلحتها تقتضي مد وتطوير خطوط السكك

Jean - René Suratteau : l'idée nationale de la révolution a nos (١٧٠)

jours Collection "S.U.P." P.U.F. - Paris 1972.

G. Well : l'Europe du XIX siècle et l'idée de nationalité "Préface de Henri Berr" - Paris 1938.

وباللغة العربية :

نور الدين حاطوم : تاريخ الحركات القومية - الجزء الثاني : الحرية والقومية - دار الفكر الحديث - لبنان ١٩٦٨ .

وعبد الكريم أحمد : القومية والمذاهب السياسية - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠ .

عبد الكريم أحمد ، المرجع السابق الإشارة اليه ، هامش ١٦٥ ، ص ٢١٤ وما بعدها .

ونور الدين حاطوم ، المرجع السابق الإشارة اليه هامش ١٦٥ ، ص ٢٩٤ وما بعدها .

Rioux, op. cit., note 5, p. 53.

(١٧١)

الحديدية ، والطرق البرية ، والغاء القيود الجمركية ، وتوسع السوق الداخلية وتحريرها من القيود ، والتوسع في أعمال البنوك والاستثمارات ، ولهذا كله كان لابد من توحيد « دويلات الأمة الألمانية » . وقد تمثلت هذه الوحدة المنشودة أولا في اتحاد اقتصادى وجمركى بقيادة بروسيا عرف باسم الزولفراين The Zollverein ، واستطاع في عام ١٨٣٤ ان يضم كافة دويلات ألمانيا (عدا أوستريا Austria) وكانت هذه الوحدة الاقتصادية هى الأساس الذى تحقق بموجبه الوحدة السياسية فيما بعد ، وتولى قيادة هذه الوحدة السياسية أولئك الذين كانوا يسكنون بينهم بمقاليذ السلطة الاقتصادية . وبذلك صادفت المصالح البورجوازية الألمانية التطلعات الشعبية نحو اقامة « أمة المانية موحدة » ، أمة تكون القيادة فيها للطبقة البورجوازية (١٧٢) . والأمـر لا يختلف بالنسبة لاطاليا ، فقد استطاعت المدن الايطالية المزدهرة اقتصاديا ، (أو بفضل مساعدة فرنسا) أن تحقق - عن طريق الوحدة الايطالية - سيطرتها كاملة على الأمة الايطالية ، بفضل بعض الاصلاحات الاقتصادية التى قامت بها الطبقة البورجوازية لصالح المناطق المتخلفة وبخاصة Mezzogiorno (١٧٣) .

بل ، ان حركة « القوميات » الأوروبية ، ساعدت على تأكيد هذا المبدأ حتى في خارج أوروبا ، مما ترتب عليه أيضا نتائج تتصل بالثورة الصناعية والنظام الرأسمالى . فالدول التى تنبعت لخطر تصاعد مبدأ القوميات في أوروبا ، وتبينت القصد من ورائه أو على الأخص فتحت أسواق جديدة لصالح الطبقة البورجوازية في الأمم الجديدة حاولت هى أيضا جاهدة ، ان تقيم نظاما اقتصاديا قوميا قويا يساعدها على الحفاظ على استقلالها في مواجهة الأمم الأوروبية : فشرعت اليابان ، في عهد مييجى Meiji ، اعتبارا من ١٨٧٦ ، في محاولة فريدة من نوعها لتحويل نظامها الاقتصادى . واستطاعت بفضل هذه المحاولة ان تعطى الانطلاقة الاولى للرأسمالية الصناعية لديها (١٧٤) .

كذلك ، فان تمتع كل من كندا واستراليا ونيوزيلاندا بالنظام القانونى للمستعمرات الحرة Statut de dominion (اعتبارا من نصف القرن التاسع عشر) وما تبع ذلك من حرية هذه البلاد في اتخاذ القرارات السياسية ، ترتب عليه أن شرعت هذه البلاد أيضا في العمل على التحول من الاقتصاد الزراعى

J. R. Suratteau, op. cit., note 170 pp. 54 et ss.

(١٧٢)

(١٧٣) عبد الكريم احمد ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٧٠ ، ص ١٧٦ وما بعدها .

Rioux, op. cit., note 5, p. 53.

(١٧٤)

الذي كان سائدا فيها ، الى الاقتصاد الصناعى بما يتطلبه ذلك من تحولات في كافة أوجه النشاط والمبادئ الاقتصادية على نحو ما رأينا في المبحث الأول .

فاذا تناولنا الجانب السياسى وأهميته في تطور النظام الرأسمالى وجب علينا أيضا ان نؤكد ان « المبادئ » العامة وحدها قد لا تكفى لتحقيق التطور ، الا اذا وجدت من الرجال من يقوم على تطبيقها ، ووجدت من الطبقات المعنية بالأمر الوعى الكافى والمقدرة على تحقيق السياسات التى يتطلبها وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ .

فما لا شك فيه ، ان هناك رجال دولة لعبوا دورا هاما في تأكيد بعض النظم السياسية والاقتصادية في بلادهم . وبشأن ما نحن بصدده الآن ، لا يمكن مثلا ان نتجاهل الدور الذى لعبه فردريك فون موتز *Freidrich von Motz* وزير مالية بروسيا في اقامة وحدة جمركية واقتصادية بين الدويلات الألمانية ، فكانت فكرته هذه ، هى الاساس الذى قام عليه تحقيق وحدة « الأمة الألمانية » سياسيا^(١٧٥) .

ولكن ، كما سبق القول ، فان المبادرات الفردية وحدها لم تكن لتكفى لتحقيق الأنظمة الاقتصادية الجديدة وتطويرها ، فلابد من وجود طبقة ، تستطيع ان تتفهم طبيعة هذه الأنظمة الاقتصادية الجديدة ، ويكون لديها القدرة على التحرك وتحقيق المبادئ التى تقوم عليها هذه الأنظمة ، في ظل « نظم سياسية » جديدة تركز عليها هذه الطبقات في تحقيق اهدافها ، وعلى الأخص ، فيما يتعلق بتطور النظام الاقتصادى ، ووضع المبادئ السياسية التى تساعد على اطلاق الحافز الفردى ، تمكن من هذا المنطلق ، تجاوز الأوضاع الاجتماعية الجامدة » .

ويؤكد هذا القول ، من ان المبادرة الفردية لا يمكن ان تقيم « نظاما اقتصاديا » جديدا ، أو أن تحقق الغرض المنشود من التطور ، المثل الذى يمكن ان نسوقه عن المجر ، فرغم محاولات الكونت *Széchenyi* المتعددة (في

(١٧٥) والامثلة في هذا الصدد كثيرة ، فيمكن ايضا ان نذكر الدور الذى لعبه - في نفس الفترة تقريبا - بيتر بات *Peter Beuth* وزير الصناعة في بروسيا من انشائه معاهد البحث العلمى والتعليم الفنى *La recherche et l'enseignement technique* مما مكن المانيا من تحقيق تقدم ملموس في مجال الصناعة .

ومنهم أيضا وزير مالية روسيا في نهاية القرن التاسع عشر، الكونت سيرج ويت *Serge Witte* الذى أقدم بكل جرأة ودون تهييب على الاستعانة بالمعونات المالية والفنية الاجنبية لى يحقق في بلده انطلاقة الثورة الصناعية .

Rioux, op. cit., note 5, p. 54.

منتصف القرن التاسع عشر) ومجهوداته من أجل نقل المجر من حالة « الاقتصاد الزراعى والاقطاعى » الى بلد صناعى حديث^(١٧٦) ، فقد فشل في تحقيق ذلك التطور ، ولعل السبب في ذلك هو عدم وجود الطبقة التى تتفهم مقتضيات هذا التحول وتحاول أن توجد « النظام السياسى » المناسب ، « فحيث يفشل رجل بمفرده في فرض التحول قد تنجح طبقة بأكملها في تحقيقه »^(١٧٧) .

لذلك ، فإن التحول الذى وقع في إنجلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية : وألمانيا ، كان ثمرة نجاح الطبقة البورجوازية الجديدة في فرض سيطرتها السياسية ، فتمكن بذلك من تهيئة المناخ المناسب لتحقيق الثورة الصناعية .

فمنذ نهاية القرن السابع عشر ، انتصر النظام البرلمانى في إنجلترا ، مؤكداً بذلك سلطة كبار الملاك العقارين والبورجوازية الصاعدة في مواجهة الملك ، وترتب على هذا التحول السياسى ، تكريس مبدأ المساواة القانونية والحرية الفردية ، في مواجهة الامتيازات القديمة والقيود الاقطاعية ، وبحيث أصبحت « المغامرة الرأسمالية » عملاً مشروعاً ، وغدت « المساواة أمام القانون » مبرراً طبيعياً لـ « تفاوت الثروات » وأصبح بإمكان كل فرد « ذكى ونشيط وميال للمغامرة » أن يغادر صفوف « طبقاته » ويرتقى السلم الاجتماعى ليصل الى « الطبقات الأعلى »^(١٧٨) .

وفي فرنسا أيضاً ، بعد الثورة ، قابلنا نفس هذه الظواهر : فقد وجدت طبقة بورجوازية جديدة ، ساعدت على تحقيق الانطلاق الصناعى في فرنسا : بفضل

(١٧٦) ومن هذه المحاولات على سبيل المثال ، الانجاز الذى حققه باقامة كوبرى على نهر الدانوب يربط ما بين بودا Buda وبست Pest

Rioux, op. cit., note 5, p. 54.

(١٧٧)

(١٧٨) ويعطينا Mantoux أمثلة عديدة للعائلات الانجليزية التى استطاعت بفضل الثورة الصناعية ، وعلى الاخص بفضل المبادئ السياسية والقانونية التى مهدت لهذه الثورة ، أن ترتقى السلم الاجتماعى وتصل الى قمته محقة ارباحاً خيالية و ثروات طائلة ، فبالإضافة الى « الحلاق » أركريت الذى سبق ان تكلمنا عنه ، والذى ترك لورثته ثروة « تليق بالامراء » ، فهناك أيضاً عائلات بيل Peel ، ورد كلايف Raécliffe ، وويلدن Fielden ، وويلكنسون Wilkinson ، وديربى Darby ، وبولتون Boulton وغيرها من العائلات ، التى لن نتناول قصتها بالتفصيل ، ونرجى ذلك الى حين الكلام عن الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية .

انظر :

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 386 et ss.

إعلان حقوق الإنسان ، ومبادئ القانون المدني الجديد ، تحرر الفرد واطلقت الملكية ، مما ساعد على تحرير النشاط الاقتصادي من كل القيود السالفة المفروضة عليه من أيام الملكية المطلقة ، بينما حرم قانون شايبليه La loi Le chapellier (١٧٩١) كل تجمع عمالي وقضي على كل محاولة للعمل الجماعي ، وبذلك فتحت هذه المبادئ والقوانين أمام « النظام الرأسمالي » للانطلاق والتوسع دون عوائق .

ويامتداد مبادئ الثورة الفرنسية ، الى خارج حدود فرنسا ، وخاصة الى دول أوروبا الغربية ، تلقت الطبقات البورجوازية هذه المبادئ (بل قل انها كانت تنتظرها) واستطاعت بالاعتماد عليها ان تضع حجر الأساس في انطلاق نظم الرأسمالية الصناعية لديها ، والتي كانت حتى ذلك الحين حكرا على إنجلترا وحدها .

ان انتشار المبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية ، القانونية منها والسياسية ، ساعدت دول أوروبا الغربية على وجه الخصوص ، على تحرير الفرد من الناحية القانونية (وبغض النظر عما اذا كان هذا التحرر قد وقع لخير الإنسان أو للاضرار به Pour le meilleur et pour le pire (١٧٩٠) واوجد افكارا جديدة ، منها « العقد الاجتماعي » اعتمدت عليها الطبقة البورجوازية لفرض سيطرتها (١٨٠٠) ، وأدى الى تحطيم الأسس التي كانت تقوم عليها العلاقات الانتاجية القديمة ، فمكن بذلك من « تحطيم السلاسل » التي كانت تعوق قيام العلاقات الانتاجية الجديدة .

ولكننا ، اذ نستعرض اثر التطورات السياسية على النظام الاقتصادي ، فلا بد ان نلاحظ ، أن الأحداث وان كان لها الأثر في دفع عجلة النظام الاقتصادي ، فانها قد يكون لها بالمثل أثر في « تدهور النظام الاقتصادي » . ويمكننا ان نسوق فرنسا كمثال على ذلك . فقد شهدت فترة « الثورة » فيها تدهورا مستمرا للبيانات الاقتصادية الفرنسي . فلقد كان بإمكان فرنسا ، ان تحقق انطلاقة صناعية هائلة على غرار إنجلترا حوالي عام ١٧٨٠ ، ولكن الاضطرابات الداخلية التي شهدتها فترة الثورة والحروب (ما بين ١٧٨٩ و ١٧٩٩) قضي على كل أمل لفرنسا في اللحاق بإنجلترا : فقد فقدت فرنسا معظم أسواقها الخارجية ، واصيبت موانئها

بالكساد ، واتجه مؤشر الانتاج الى الانخفاض المستمر : فمن ١٧٩٠ الى ١٧٩٥ انخفض رقم الأعمال في مصانع Rouen من ٤١ مليون فرنك الى ١٥ مليون فقط ، وانخفض عدد العمال بهذه المصانع من ٢٤٦ ألف عامل الى ٨٦ ألف عامل فقط ، وحين تولى بونابرت الحكم لم يكن الانتاج يحاوز ٦٠ ٪ مما كان عليه قبل ١٧٨٩ (١٨١) .

(١٨١) ويتأكد تأثير الازمات السياسية في « تدهور الاقتصاد » خصوصا في مرحلة نشاء النظام الرأسمالي الصناعي ، بشال اسبانيا : ففي نهاية القرن الثامن عشر ، توافرت لدى هذا البلد كل الاسباب التي تفتح له المجال للدخول الى عصر « الصناعة الحديثة » فقد تراكم رأس المال من المستعمرات ، وكانت لديه اسواق مفتوحة في المستعمرات التابعة له ، كذلك كان عدد سكانه في ازدياد مستمر ، وقامت لديه طبقة من رجال الأعمال الذين استوعبوا الافكار الجديدة في عالم « الاموال والنقود » كما وجدت طبقة ايضا تسعى الى تحرير الفرد من كل القيود والى تخليص النشاط الاقتصادي من الجبود والعوائق . وقد استطاعت مقاطعة الـ Catalogne تحقيق انطلاقا صناعية ، حيث تطورت فيها الصناعات القطنية على نحو مقارب للأساليب الحديثة المستخدمة في هذا القطاع في انجلترا ، واستطاع انتاجها أن يصل حتى دول أمريكا الشمالية ويجد له سوقا مهمة فيها . ولكن هذا التطور لم يكتب له أن يواصل طريقه امام الاحداث السياسية ، وخاصة امام الغزو الفرنسي الذي قسم الشعب الاسباني وجعل أغلبه ينظر الى كل من تعاون مع « جوزيف بونابرت » على أنه خائن لأسبانيا . وترتب على هذه الاحداث ، ان استطاعت القوى القديمة « من رجال الدين والملاك العقاريين » أن تقيم تحالفا مؤقتا مع القوى الشعبية لمواجهة الغزو الفرنسي ، ولكن هذه الاحداث اتت على كل أمل في تطور النظام الاقتصادي الاسباني ، وأجبر هذا البلد على التراجع عن طريق التطور الصناعي ، وأثر هذا الحادث على اسبانيا ، ليس في القرن التاسع عشر وحده ، ولكن حتى في القرن العشرين ، وحتى أيامنا هذه ما زالت اسبانيا تعاني من تخلفها بالقياس الى دول أوروبا الغربية .

Rioux, op. cit., note 5, p. 56.

انظر :

L'Espagne, 5 ans après Franco.

وكذلك :

"l'Express, édition internationale no 1533 - 29 novembre 1980" pp.

59 et ss.

(م ٩ - الثورة الصناعية)

البند الثاني - تطور الفكر السياسي الليبرالي (١٨٢)

وعلى صعيد الأفكار السياسية أيضا ، وقع تطور كبير خلال القرن الثامن عشر ، تطور ساهم كذلك في تحرير الفرد من القيود التي كان مكبلًا بها ، وفي تحقيق الحريات الفردية ، وشحن الحافز الفردي .

لقد كانت الحالة الفكرية لأوروبا عموما خلال العصر الوسيط ، مكبلة بقيود الاقطاع وخاضعة لتعاليم الكنيسة الصارمة ، ولكن مع ما شهده عصر النهضة من تطور ، وبتأثير هذا التطور ، وقع على صعيد الأفكار الانسانية عموما ، والأفكار السياسية على وجه الخصوص ، تقدم ملموس . ومما لا شك فيه أن وصف هذا التطور السياسي يجاوز نطاق هذا البحث ، ذلك أن مجرد الوقوف على حياة المفكرين السياسيين (التقدميين) في هذا العصر ، وأعمالهم يحتاج بذاته إلى العديد من المؤلفات ، وليس إلى مؤلف واحد ، حتى أن كثرة عددهم تضع الباحث أمام حيرة ، أيهم نأخذ وأيهم نغفل . لهذا السبب ، نكتفي هنا بالتركيز على هذا

Jean Touchard : Histoire des idées politiques

(١٨٢)

T I. : des origines au XVIII siècle (4o éd. 1971).

T II : des XVIIIe a nos jours (4o éd. 1975) - P.U.F. Paris.

J. Imbert, M. Morel, R. J. Dupuy : la pensée politique des origines a nos jours "Textes Documents" P.U.F. Paris 1969.

Marcel Prelot et Georges Lescuyer : Histoire des idées politiques - Précis Dalloz, 6o édition, Paris 1977.

C. Northcote Parkinson : The évolution of Political Thought Traduction en français par Louis Evrard : L'évolution de la pensée politique.

T II, 3o partie, la Démocratie - Collection "Idées", Gallimard, Paris 1965.

Paul Hazard : La pensée Européenne au XVIIIe siècle "De Montesquieu a Lessing" - Fayard - Paris 1963.

Augustin Colhin : Les sociétés de pensée et la démocratie moderne. "études d'histoire révolutionnaire" éd. Copernic - Paris 1978.

Barrington Moore : Les origines sociales de la dictature et de la démocratie - "Traduit de l'anglais par Pierre Clinquart" - Mespéro Paris 1979.

البر سوبول : تاريخ الثورة الفرنسية (ترجمة جورج كوسي) - منشورات عويدات - بيروت -

باريس ١٩٧٠ .

الجانب من تطور الفكر السياسي الذي يتصل مباشرة بموضوعنا ، الا وهو ، كما سبق ان بينا بالنسبة للاصلاح الدينى ، الجانب الذى يركز على « الفرد » ، ويطلق العنان « للحرية وللحافز الفردى » .

والواقع ، انه حتى في هذا النطاق المحدد ، لا يمكننا ان ننسب تطور الفكر السياسي وأثره على « الفكر الرأسمالى » الى كاتب بعينه أو الى عدة كتاب « معينين » ، فحركة الفكر عموما ، وحركة الفكر السياسي خصوصا مرسلة ، ولا يمكن الادعاء بأن شخصا بعينه كان له الأثر الحاسم في ارساء أفكار سياسية معينة دون ان يكون له صلة بمن سبقوه من المفكرين (١٨٣) .

ان التطور في الفكر السياسي في أوروبا عموما ، منذ أواخر القرن السابع عشر انصب أساسا على مقاومة السلطة المطلقة للملوك من جهة ، وتحقيق الحرية والمساواة من جهة أخرى . وفي هذا المجال ، كانت إنجلترا أسبق من فرنسا ، ولكن تاريخ الفكر السياسي ، يعزو دائما الى الثورة الفرنسية على الأخص ، تلك المبادئ الكبرى « الحرية - الاخاء - المساواة » ، والتي ظلت ولزمن طويل دليلا على تحقيق النظام « الديمقراطى » وضمان « الحريات الفردية » (١٨٤) .

طبعا ، ان هذه المبادئ الكبرى التى اعلنتها الثورة الفرنسية ، لم تأت من عدم ، انما سبقها الفكر الانسانى ، والسياسى على وجه الخصوص ، وساهم في بلورتها العديد من المفكرين الذين وان لم يتناولوا هذه المبادئ مباشرة ، الا انهم بأفكارهم وأعمالهم ساعدوا على تحقيقها . وكما سبق القول اعلاه ، يحير المرء امام كثرة هؤلاء المفكرين ، ويتساءل الباحث بايهم نبدأ ؟ هل نعود الى بداية عصر التنوير Le siècle des lumières لنلتقى بـ كنت Kant ودعوته الى ضرورة تحرير العقول وخرجها من الظلمات الى النور l'Aufklärung (١٨٥) . ولكن اذا تكلمنا عن تحرر الفكر الانسانى عموما ، وتخلصه من الافكار المسبقة والخرافات والمعتقدات غير « العقلية » فلا يمكننا بالطبع في هذا الصدد ان ننكر أثر ديكارت Descartes . ان ديكارت استخدم المنطق والمنهجية في نطاق العلوم الطبيعية (الميتافيزيقيا) ولكن أثره لا يقف عند هذا الحد : لأن تلاميذه ومريديه Les cartésiens سينقلون فلسفته وأسلوبه المنطقى والمنهجى الى ميدان

P Hazard, op. cit., note 182, pp. 449 et ss.

(١٨٣)

Barrington Moore : op. cit., note 182, pp. 13 et ss. et 43 et ss.

(١٨٤)

(١٨٥) ايمانويل كنت Emmanuel Kant فيلسوف ألمانى ولد في مدينة Königsberg

عام ١٧٢٤ وتوفى عام ١٨٠٤ . وتقسّم كتاباته الى مرحلتين ، اولاهما مرحلة ، تحضيرية ويقصد بها =

الأخلاق والعادات والأنظمة السياسية والدينية والاجتماعية (١٨٦) . فإذا كنا قد

ما كتبه حتى عام ١٧٧٠ La période précritique والمرحلة الثانية هي مرحلة النقد
période critique وهي التي تمثل الفلسفة الحقيقية لكننا يتناول فيها أصل الخليفة
والحدود التي تقف عندها المعرفة . وأهم كتاباته :

١ - « نقد العقل المجرد ١٧٨١ La critique de La raison pure

٢ - أسس ميتافيزيقيا الأخلاق

١٧٨٨ Les fondements de la mtaphysique des moeurs

٣ - الدين في حدود العقل

١٧٩٤ La religion dans les limites de la simple raison

٤ - مشروع للسلام الدائم ١٧٩٥ Projet de paix perpétuelle

٥ - المنطق ١٧٩٨ Logique

وتتلخص فلسفة كانت فيما يتعلق بـ « تحرير العقل البشري » في أن هذا التحرر يمكن
أن يحدث دون ما حاجة الى قلب النظام الاجتماعي ، وسبيل ذلك ان كنت يفرق بين العالم
والباحث من جهة ، والجندي ورجل الدين من جهة أخرى ، فهذان الاخيران اذ يتلقيان الاوامر ممن
هو أعلى مرتبة ، لا يمكنهما مناقشة أو نقد هذه الاوامر بل يتعين عليهما التنفيذ دون تفكير .
لذلك فان التطور الفكري لدى كانت يتم على مرحلتين . اما المرحلة الاولى وهي مرحلة الاعمال ،
فهذه تظل مؤقتة دون تغيير يذكر ، وأما المرحلة الثانية وهي مرحلة الفكر وهي التي يكون
« للعقل » فيها دور بارز ، فهي المرحلة التي يعد فيها التطور ، ويكون ذلك بتطور أولئك
الذين لهم القيادة في المجتمع ، ومنهم بالطبع المفكرون والعلماء ، وبطور الفكر الانساني لدى
هؤلاء فان هذا التطور سيؤثر بالقطع على « الاعمال » في هذا المجتمع ، وهكذا يقع التطور دون أي
اضطراب ، وبصورة تدريجية يدخل الانسان الى عصر النور بعد أن كان غارقا في الظلمات .
هذا النداء الذي أطلقه كانت سيجد من يواصله ويستتوالى النداءات نحو تحرير الفكر الانساني .
انظر في ذلك : Poul Hazard, op. cit., note 182, pp. 40 et ss.

وأيضا : Georges Pascal : Pour connaître la pensée de Kant-
Bordas - Paris 1966.

(١٨٦) رينيه ديكارت (١٦٥٠ - ١٥٩٦) René Descartes فيلسوف وعالم في علوم
الطبيعة والرياضة ، أهم مؤلفاته :

١ - قواعد أعمال الفكر Réglés sur la direction de l'esprit 1628

٢ - محاضرات في المنهج العلمي Discours de la méthode 1637

٣ - مبادئ الفلسفة Principes de la philosophie 1644

راجع في فلسفة ديكارت وأفكاره وأثره :

Piettre, op. cit., note 6, pp. et ss. et Hazard, op. cit., note 182, pp. 133
et ss.

صعدنا في التاريخ حتى ديكارت وكنت ، فليس ذلك الا لبيان أثرهما في الفكر الانساني عموما ، وما اتاحاه ، وغيرهما^(١٨٧) ، من تحرر الفكر الانساني من كل القيود وقيامه على أساس من المنطق والمنهجية العلمية . بحيث اذا أردنا ان نرى ، علاقة كل ذلك بالفكر السياسي على وجه الخصوص ، ابان مرحلة الثورة الصناعية . فاننا لا يمكننا أن نغفل ما اتاحه ، مبدأ حرية الفكر ، من العودة الى القانون الطبيعي ، تلك الفكرة التي مؤداها ان هناك قانونا طبيعيا يحكم المجتمعات البشرية ، قانون لم يضعه حاكم ، ولا يمكن لقوانين الحاكم ان تتعارض معه ، تلك الفكرة التي عرفت في سبيل بلورتها مساهمات العديد من الكتاب^(١٨٨) ،

(١٨٧) ذلك ، اننا اذا ذكرنا كنت وديكارت ، تعين علينا أيضا الاشارة لغيرهم ممن ساهموا في هذا التطور بأفكارهم وآرائهم أمثال :

بیر بایل (١٦٤٧ - ١٧٠٤) Pierre Bayle ، وهو كاتب فرنسي ولد في كارلا ، بروتستينيا وتحول الى الديانة الكاثوليكية ، وأهم أعماله تجلت في المجلة التي أنشأها باسم Les nouvelles de la République des lettres ١٦٨٤ - ١٦٨٧

وؤلفه المعروف باسم « معجم التاريخ والنقد »

Dictionnaire historique et critique ١٦٩٧ - ١٦٩٨

Giambattista Vico ١٦٦٨ - ١٧٧٤

وأيضا جامبا تيسنافيكو

الفيلسوف والمؤرخ الايطالي ، الذي تأثر على وجه الخصوص بفلسفة أفلاطون ، وأثر منهجه على كل من كنت وهيغل .

(١٨٨) ومنهم على سبيل المثال لا الحصر :

Samuel Pufendorf صمويل يوفاندورف

المؤرخ والقانوني الالماني ، مؤلف قانون الطبيعة والشعوب

Droit de la nature et des gens

Johann Gottheb Heincke

وجوهان جوتليب هينكه

مؤلف « مبادئ قانون الشعوب والقانون الطبيعي

"Elementa juris naturae et gentium ١٧٣٠

Johann Christian Wolff

وجوهان كريستيان وولف

صاحب مؤلف « المنهج العلمي في تحديد القانون الطبيعي »

Jus natura methodo Scientifica ١٧٤٠

وستراب دي بيارمون Strube de Piermont صاحب مؤلف « أبحاث جديدة في أصل

ومبادئ القانون الطبيعي »

Recherches nouvelles de l'origine et des fondements du droit de la nature ١٧٨١

Francois Richard d'Aube

وفرانسوا ريشارد دوب

صاحب مؤلف « محاولة في شرح مبادئ القانون والاخلاق »

Essai sur les principes du droit et de la morale ١٧٤٢

انظر في تفصيل ذلك :

P. Hazard, op. cit., note 182, pp. 148 et ss

حتى جاء مونتيسكيو بكتابه الشهير «روح القوانين» (١٧٤٨) L'esprit des lois فشرح في أوضح المعاني ، ان القانون الطبيعي ، هو قانون فطري وجد مع البشر ، يمكنهم اكتشافه ومعرفته بالرجوع الى العقل والمنطق ، هذا القانون مستمد من ظروف الشعوب الجغرافية والطبيعية والاجتماعية والتاريخية ، وهو يسمو على ارادة الحكام والمحكومين ، فهو تابع من « طبيعة الأشياء » ولا يمكن لحاكم أو لديكتاتور ان يعدل من هذه القوانين . تلك الافكار ولا شك ، كانت تأكيد اتجاها الفكر السياسي نحو الأنظمة الليبرالية (١٨٩) .

وفي ظل هذه التطورات الفكرية والسياسية ، أيمن للمراء ان يتناسي آثار فكرة « العقد الاجتماعي » وما كانت ترمى اليه من وضع حدود لسلطة الحاكم ،

(١٨٩) شارل مونتيسكيو ١٦٨٩ - ١٧٥٦ Charles de Secondat Montesquieu الكاتب والقانوني الفرنسي ، الذي يعتبر كتابه المذكور اعلاه (روح القوانين) مصدرا للمذاهب الدستورية الليبرالية القائمة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات .
وعلاوة على مؤلفه هذا الشهير ، الذي امضي في اعداده اربعة عشر عاما ، فان له مؤلفات اخرى ساهمت في وضع أسس النظم الليبرالية ، والعلوم الاجتماعية والاقتصادية الحديثة ،
اهمها :

- ١ - أبحاث حول سياسة الرومان
Dissertation sur la politique des Romains ١٧١٦
- ٢ - الرسائل الفارسية
les lettres persanes ١٧٢١
- ٣ - ملاحظات حول أسباب انتصار الرومان وأسباب انهيارهم
Considérations sur les Causes de la grandeur des Romains et de leur décadance ١٧٣٤

حول افكار مونتيسكيو ، راجع :

- J. Touchard, op. cit., note 182, pp. 392 et ss (T II)
J. Imbert (et autres) op. cit., note 182 pp. 258 et ss
M. Prélôt et C. Jescuyer, op. cit., note 182, pp. 390 et ss

وايضاً :

Montesquieu : du Principe de la démocratie (Extraits) Lib. de Médécis, Paris 1948.

Montesquieu : de l'esprit des lois (les grands Thèmes) Collec. "idées" Gallimard - Paris 1970.

وما أدت إليه في هذا الصدد مساهمات كل من لوك (١٦٩٠) وروسو (١٧٦١) وهوبز (١٦٨٨) من المساهمة في تقرير الحريات الفردية وإطلاق إرادة الأمة وجعلها مصدرا لكل القوانين.

(١٦٩٠) جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) Jhon Locke الفيلسوف الانجليزي ولد في Wrington وله العديد من المؤلفات ، أهمها :

- ١ - الحكومة المدنية le gouvernement civil (١٦٩٠)
- ٢ - افكار في التعليم Pensées sur l'éducation (١٦٩٣)
- ٣ - المسيحية المعقولة le Christianisme raisonnable

وقد كان لوك من أنصار نظرية العقد الطبيعي ، وإن الإنسان كان في حالة فطرية يرفض عليها المساواة والحرية والعدل ، وقد أراد الناس تنظيم حياتهم فانتقلوا إلى الحياة المنظمة بواسطة عقد ، لذلك فهم لم يتنازوا ، عن حقوقهم ، إلا بالقدر اللازم لإقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد والاطراف في العقد هم الافراد والهيئة الحاكمة ، لذلك تلتزم هذه الأخيرة بالمحافظة على حقوق وحريات الافراد وبعدم المساس بالحقوق التي لم يتنازلوا عنها .
انظر في ذلك :

J. Touchard, op. cit., note 182, T I pp. 374 et ss

P. Hazard, op. cit., note 182, pp. et ss

Jean Jacques Rousseau (1712-1778) جون جاك روسو (١٧١٢)

ويعتبر أكثر المفكرين تأثيرا على رجال الثورة الفرنسية الذين اعتنقوا الكثير من آرائه حتى قيل عن كتاب العقد الاجتماعي Du Contrat Social. (١٧٦٢) أنه أنجيل الثورة الفرنسية . وتتلخص نظريته في أن أساس وجود الدولة هو العقد ، الذي اتفق الافراد بموجبه على العيش معا في جماعة منظمة ، واطراف العقد هم الافراد أنفسهم ولكن على أساس أن العقد قد تم بين مجموع الافراد (أي الشخص الجماعي المستقل) وبين كل فرد من هؤلاء الافراد ، وبموجب هذا العقد يتنازل الافراد عن حقوقهم وحرياتهم الطبيعية ، مقابل استعادتهم لحقوق وحريات جديدة تتناسب وتناسب مع هذا المجتمع الجديد المنظم ، وتلتزم السلطة العامة بحماية هذه الحريات الجديدة ولا يمكنها المساس بها . وبذلك تسود المساواة والحرية والعدالة في المجتمع الجديد . ويصبح الفرد أحسن حالا من حالته البدائية التي تسبق إبرام العقد .

هذا وبالإضافة إلى مؤلفه الشهير (العقد الاجتماعي) فإن لروسو العديد من الكتابات

الأخرى ، أهمها :

- ١ - جولي أو «هلويزا الجديدة» Julie ou la nouvelle Heloise (١٧٦٢)
- ٢ - ال «أميل» l'Emile (١٧٦٢)

في افكار روسو ، راجع :

Louis Nillet : la pensée de Rousseau

Coll "Pour connaître", Borda, Paris 1966.

وأيضا :

J. Imbert (et autres) op. cit., note 182 pp. 268 et ss

Marcel Prélôt et C. Lescuyer, op. cit., note 182 pp. 406 et ss

J. Touchard, op. cit., note 182 T II, pp. 421 et ss.

Thomas Hobbes (١٦٧٩ - ١٥٨٨) والواقع أن توماس هوبز

الفيلسوف والكاتب الانجليزي ، قد ساهم ولا شك في إقامة النظرية الفردية ، فعلى الرغم من أن =

وفي سياق النظم الليبرالية ، والاتجاه الى تحقيق الحريات الفردية (باعتبارها سبيلا الى اطلاق الحافز الفردى وتكوين الفكرى الرأسمالى) هل يمكننا ان نتجاهل مساهمة توكيا فيل Tocqueville وآراءه في الحرية وتقرير الحريات ؟ (١٩٣) ان القائمة لا تتناهى ، فالفكر السياسى فى تطوره نحو الديمقراطية والليبرالية ، ارتبط بالعديد من المفكرين والأسماء ، منها فى فرنسا فولتير (١٩٤) ، وبنجمان كونستان Constant (١٩٥) ، الذى عرف الحرية بأنها « الاستمتاع الهادى »

= تفسيره للعقد الاجتماعى كان يرمى الى تحقيق السلطة المطلقة للحاكم ، باعتبار ان هذا الاخير لم يكن طرفا فى العقد ، ومن ثم فهو لا يلتزم بشيء ، الا ان هوبز كان اول من أكد ان المصلحة الشخصية هى الدافع الاساسى لأوجه نشاط الانسان المختلفة ، وان هذه المصلحة هى المحرك الاول للتقدم الاقتصادى ، فكانت آراؤه هذه سابقة فى تقرير الحرية الاقتصادية على مدرسة الذهب الحبر ، على نحو ما سنرى بعد قليل .
وانظر ايضا :

Raymond Polin : Politique et philosophie de Thomas Hobbes.
Lib. J. Vrin, Paris 1977

(١٩٤) فرنسوا فولتير

Charles Alexis Henri Clérel de Tocqueville (١٨٠٥ - ١٨٩٥)

كاتب فرنسى ، سجن مرتين بسجن الباستيل المرة الاولى من ١٧١٧ الى ١٧١٨ والمرة الثانية حوالى عام ١٧٢٥ ، وأفرج عنه لينفى الى انجلترا وقد استفاد من اقامته فيها ليكتب أشهر مؤلفاته وفى مجالات مختلفة :

- ١ - فقد كتب عن الحريات ودافع عنها فى احدى رواياته السياسية « بروتوس Brutus ١٧٣٠
- ٢ - وانتقد الحرب فى مؤلفه « شارل الثانى عشر Histoire de Charles X ١٧٣١
- ٣ - وهاجم المعتقدات الدينية فى مؤلفه Epitre a Uranie ١٧٣٣
- ٤ - وهاجم ايضا النظام السياسى الفرنسى فى رسائل فلسفية Lettres Philosophiques ١٧٣٤

وقد عاد فولتير الى باريس عام ١٧٧٨ فاستقبل استقبال الابطال ، ولكنه توفى فى مايو من هذا العام وقررت الجمعية التأسيسية عام ١٧٩١ نقل رفاقه الى البنتايون (مقبرة العظماء Le Pantheon) ويعد من المفكرين البورجوازيين الليبراليين .

P. Mazard op. cit., note 182 pp. 391 et ss

Benjamin Constant de Rebecque (١٧٦٧ - ١٨٣٠)

كاتب ورجل سياسة فرنسى ، ولد بلوزان ، وتاثر بالفكر الالمانى فى جامعة 'Echangen وبالفكر الانجليزى فى جامعة Edimbourg وبالفكر الفرنسى من ارتياده الصالونات الباريسية . ويعتبر أكثر « الليبراليين » تطرفا ابان ثورة ١٨٣٠ ، وأشهر أعماله مجمعة فى دورس فى السياسة الدستورية Cours de politique Constiutionnel ١٨١٦

= Les mèlanges de littérature et de Politique ١٨٢٩ ومزيج من الادب والسياسة

بالاستقلال الذاتي ، ، ودون التوقف ، يمكن أيضا الاشارة بصفة عامة الى كل من ساهموا في احياء الفكر من العالمين في دائرة المعارف (١٦) L'encyclopédie والذين عرفو باسم Les Encyclopèdistes ، والذين ساهموا بحق في وضع الافكار الملائمة ، من النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، لمصالح الطبقة الجديدة (الطبقة البورجوازية) .

هذه الثورة الفكرية في فرنسا ، واكبتها ثورة مماثلة في انجلترا ، بدأت بتحرير العقول من الخرافات والدلوف الى عهد العلوم على يد بيكون (١٦٥١ - ١٦٢٦) Francois Bacon وواصلها في انجلترا دعاة الليبرالية ، من أمثال جيمس ميل (١٧٧٣ - ١٨٣٦) James Mill وستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) Stuart Mill (١٩٧) .

وفي هولندا ، يجدر بنا ان نذكر في هذا المقام الفيلسوف سبينوزا (١٦٨) . وحتى في نهاية هذا العرض ، واذا تذكرنا ان الرأسمالية الناشئة استخدمت كافة الوسائل المتاحة لها لتحقيق أهدافها الاقتصادية ، مهما كلف الأمر من متاعب

= وأيضا الكراس الاحمر Le Cahier rouge والمذكرات الخاصة Les journaux intimes
انظر :

J. Touchard : op. cit., note 182, T. II. p. 523

M. Prélôt et Lescuyer : ou. cit., note 182 p. 449 et ss

J. Imbert et autres op. cit., note 182, pp. 391 et ss.

(١٩٦) وتنسب دائرة المعارف هذه الى Diderot باعتباره اول مدير لها استطاع

أن يجعل منها مرجعا لشتى العلوم الانسانية ، وقد اقتضى انجازها تعاون ما يقرب من ١٥٠ مفكرا وكاتبا وعالم أشهرهم :

Voltaire, Montesquieu, Rousseau, Melvétuis, Condillac, d'Holbach Daubenton, Marmontel, Dumarsais, Quesnay, Turgot, le chevalier de Jaucourt...

P. Hazard, op. cit., note 182, pp. 200 et ss.

انظر :

J. Touchard, op. cit., note 182, pp. 532 et ss. (T. II).

(١٩٨) (١٦٣٢ - ١٦٧٧) Bruch de Spinoza ، وقد ولد في امستردام وتلقى ثقافة

وتعلما عاليين استطاع بفضلهما الوقوف على معرفة متسعة في الدين والسياسة ، وكانت آراؤه التحررية في الدين سببا في طرده من الديانة اليهودية . أهم مؤلفاته الاخلاق L'thique (١٦٧٧)

وكذلك الموسوعة السياسية (١٦٧٥ - ١٦٧٧) Traité Politique . وكان أيضا من المدافعين

عن حرية الفكر والعقيدة ومن أشهر المتحمسين لفكرة الحرية الفردية .

P. Hazard, op. cit., note 182, pp. 300 et ss.

اجتماعية وتضحيات بالطبقات الكادحة ، اذا تذكرنا ذلك ، هل يمكننا ان ننسى ان ميكيا فيللي كان قد اوجد للرأسمالية الناشئة المبدأ الذي يمكن ان تعتمد عليه في تحقيق أهدافها « الغاية تبرر الوسيلة » (١٩٩) . حقا ، ان هذا المبدأ ، أتى به ميكيا فيللي في نطاق سياسي محدد ، ولكنه لم يمنع من انتشاره خلال الثورة الصناعية ، كمبدأ تعتمد عليه الرأسمالية الناشئة في تحقيق أطماعها ، ونظرت الى الوسائل المستخدمة على انها وسائل مشروعة ، بصرف النظر عما عانتها الطبقات الأخرى ، طالما ان هذه الوسائل كانت صالحة لتحقيق غايتها : لقد ساهمت كل هذه الأفكار السياسية في أحداث تحول ملموس في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، تحول يدور محوره حول « اطلاق الحريات الفردية وتمجيد الفرد » واتضح ذلك جليا في الايمان بسمو العقل الانساني ومقدرته وسيادته ، ليس فقط في النواحي المادية ، وانما أيضا في مجال العلوم الانسانية والحياة الاجتماعية بما تتضمنه من تقاليد واخلاق وقواعد دينية . كما استندت فكرة الحرية أيضا ، على صلاح الانسان وسلامة الغريزة الانسانية ، فالانسان خير بطبيعته ، لذلك ينبغي التخلي عن كل القيود التي فرضها المجتمع على الانسان والعودة الى الطبيعة الخيرة للانسان « لأن الانسان خير بطبيعته فاذا تحول الى شخص سيء فالمجتمع هو الذي يدفعه الى ذلك كما يقول روسو » (٢٠٠) .

كذلك ، يتضح هذا التحول في الافكار الانسانية ، بحلول التفاؤل محل التشاؤم : فبينما كانت الروح التشاؤمية المستندة الى الخطيئة الازلية هي التي ألهمت مظاهر الحياة الاجتماعية قبل القرن الثامن عشر ، فان الروح التفاؤلية المستندة الى طبيعة الانسان الخيرة هي التي سادت اعتبارا من هذا القرن .

(١٩٩) (١٤٦٩ - ١٥٢٧) Niccolo Machiavelli ، كاتب وسياسي ايطالي ولد بمدينة فلورنسا ، وتقلد بعض المناصب الدبلوماسية ، التي مكنته من تكوين أفكار سياسية خاصة به ، اشتهرت باسم « السياسة الميكيا فيلية Machiavelique » وخاصة نظرا لمبدئه الذي وضعه « الغاية تبرر الوسيلة » في كتابه « الأمير » والجدير بالذكر ان هذا المبدأ كان قد وضعه ميكيا فيللي لخدمة قضية ايطاليا الممزقة ورغبة منه ان تتوحد ايطاليا ، فتوجه بنصائحه في مسبيل ذلك ، مبررا اتخاذ كافة الوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف ، ولكن السياسة الميكيا فيلية اصبحت شائعة ونسيت القضية التي ظهر المبدأ بمناسبةها .

راجع بالنسبة لميكيا فيللي :

عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٢٨ ، ص ٢٧ وما بعدها .

نور الدين حاطوم ، المرجع السابق اليه هامش ١٢٨ ، ص ١٢٩ وما بعدها .

A. Piettra, op. cit., note 6, p. 61.

(٢٠٠)

واخيرا استندت فكرة الحرية الى مفهوم الفردية ، وظهر ذلك على شكل حركة « التحررية الفلسفية » من حيث الاعتقاد في عدم وجود حقيقة مطلقة وان الحقيقة ليست سوى رأى واعتقاد ، لذلك فان الفرد هو معيار الحقيقة ، فالحقيقة توجد في ذات الانسان وفي حرية ما يصدره من أحكام (٢٠١) .

وهكذا نرى ان الرجوع الى « العقل والتفائل والفردية » كانت الأعمدة الثلاثة التي استند اليها تيار الأفكار السياسية في بداية مرحلة الرأسمالية الناشئة ، وتبلورت في الاعتقاد في فضائل ومزايا الحرية بكل مظاهرها ، وأحدثت هذه الأفكار تحولا ملموسا في كافة ميادين الحياة السياسية في أوروبا (٢٠٢) ، بل وخارج أوروبا ، ولعل الثورة الفرنسية كانت أهم الأحداث التي كرسّت تلك الأفكار وتجلى ذلك بوضوح في ثالث الثورة الذي رفعت شعاره « الحرية والائاخء والمساواة » . لقد أنصب اهتمام الطبقة البورجوازية الفرنسية على الحرية ، الحرية بكل أنواعها وأشكالها : ففي اعلان حقوق الانسان ، امتزجت المساواة بالحرية ، وكان الهدف من وراء ذلك تأكيد المبادئ التي تحقق « اذلال » الارستقراطية والغاء امتيازاتها ، أكثر مما يحقق الآمال الشعبية . لذلك انصبّت فكرة المساواة على المساواة في الحقوق السياسية والمدنية ، فالحرية تعنى في نظر الطبقة البورجوازية ، قبل كل شيء « الحريات العامة والسياسية » ، ومنها تنطلق فكرة « الحرية الاقتصادية » ، ولكن على نحو يحقق آمال الطبقة البورجوازية في التوسع وفي تحقيق الثروة : فالفرد حر على الصعيد السياسي ، وهو أيضا حر على الصعيد الاقتصادي ، فبوسعهم ان يعمل وان ينتج وان يبحث عن الكسب وان يتصرف فيما يكسب على هواه ، فدستور ١٧٩١ (دستور الثورة) دستور ليبرالى يعتمد أساسا على مبادئ « حرية العمل - حرية المرور - Laissez faire, laissez Passer » ، لذلك فاننا لا نجد في اعلان حقوق الانسان الصادر في ١٧٨٩ أى ذكر للحرية الاقتصادية ، ذلك ان البورجوازية رأت في تلك الحرية ، مسألة بديهية ، تنتج مباشرة عما يتمتع به الانسان من حريات فردية وسياسية (٢٠٣) .

(٢٠١) راجع ما سبق في ص ٩٣ وما بعدها .

J. Toucharé : op. cit., note 182, T. II, p. 516.

(٢٠٢)

(٢٠٣) والواقع ان اعلان حقوق الانسان الصادر في فرنسا عام ١٧٨٩ والذي تم اقراره بواسطة السلطة التأسيسية ، استخدم كمقدمة لدستور فرنسا الصادر في ١٧٩١ ، وقد تأثر واضعوه من جهة باعلان الحقوق الأمريكى الصادر عام ١٧٧٧ ، ومن جهة أخرى بآراء مفكرى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، على نحو ما بيناه في المتن . ولكن هذا الاعلان لم يكن يعدو ان يكون وثيقة نشرتها الطبقة البورجوازية والمصالح هذه الطبقة ، وغالبا ما تعرف المبادئ ≈

وفي ظل هذا الجو السياسي ، ترتبط حرية العمل بالطبع بحرية إقامة المشروعات بحيث ينبغي أن يكون سوق العمل حراً ، كسوق الانتاج ، ولا يسمح بالتكتلات التي تعوق ممارسة هذه الحريات ، كنقابات العمال مثلاً ، فالليبرالية الاقتصادية لا تتعرف إلا على الأفراد ، لذلك صدر قانون لاشبيليه ١٧٩١ يحرم تكتلات العمال واضراباتهم ، وقد كان ذلك فاتحة عهد جديد أمام رأس المال ، « فالليبرالية أفادت الأقوياء بعد أن تأسست على فردية المساواة الاجتماعية » لذلك ، ترتب على فكرة المساواة هذه (مع الحماية المطلقة لحق الملكية الذي اضحى بفضل مبادئ تفننين نابليون حقاً مقدساً لا يمس)^(٢٠٤) ، نقول ترتب على هذه المساواة ، تأكيد التفرقة بين الطبقات ، وكما قال مونتيسكيو « أن كل انعدام للمساواة يجد أصله وتفسيره في مبدأ المساواة نفسه :

Toute inégalité doit puiser sa source et sa justification dans le principe même de "l'égalité" (205).

لقد اطلقت فكرة « المساواة القانونية » العنان أمام رغبة البورجوازية في تحطيم كل قيود تقف أمام شهيتها المتفتحة للثروة والتوسع ، فوجدت في هذه المبادئ السياسية والقانونية ، خير معين لها على تحقيق رغباتها ، بحيث أصبحت فكرة المساواة القانونية بين الناس وسيلة فعالة لتحقيق « اللامساواة » بينهم عملاً ، ذلك أن هذه « المساواة القانونية » ، التي تركز على كتابات الفقهاء تتجاهل الفوارق الطبيعية بين الناس ، تلك الفوارق التي ترجع الى قدرات كل فرد وإمكانياته الجسدية والعقلية ، والتي تزيدها حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ، وقد اعتمدت الطبقة « الأقوى » على هذه الأفكار وتلك المبادئ ، لتحقيق أهدافها ، ولكن التطور ، كما سنرى ، سيؤدي الى إعادة النظر في هذه

= التي تضمنها هذا الاعلان بمبادئ الثورة الفرنسية أو مبادئ عام ١٧٨٩ . وتتلخص هذه المبادئ في : المساواة السياسية والاجتماعية لكل المواطنين ، احترام حق الملكية ، سيادة الأمة ، صلاحية جميع المواطنين لتولى الوظائف العامة ، خضوع الجميع دون استثناء للقانون باعتبار القانون « تعبير عن إرادة الأمة » حرية الرأي والعقيدة ، حرية الصحافة والتعبير ، التوزيع العادل للضرائب بحسب ما يقرره ممثلو الأمة .

(٢٠٤) راجع في الفصل الثالث « الآثار القانونية للثورة الاجتماعية » ما ترتب على هذه الثورة من نتائج بالنسبة لحق الملكية ، وبالنسبة لتكتلات العمال (النقابات) .

Montesquieu : de l'esprit des lois op. cit., note 189, p. 88 (٢٠٥)

المبادئ ، ليس فقط على الصعيد السياسي وإنما أيضا على الصعيد القانوني (٢٠٦) .
(٢٠٧)

المطلب الرابع - التطورات الاقتصادية « الليبرالية الاقتصادية »

ان تطور الأفكار الانسانية عموما ، والفكر السياسي بصفة خاصة ، لم يكن
ليترك « النشاط الاقتصادي » دون تأثير .

لقد كان محور الفكر الانساني ، اعتبارا من عصر النهضة وحتى القرن
الثامن عشر هو « الحرية الفردية » ، وقد سبق ان أشرنا الى الأثر الذي أحدثته
الأفكار الفردية في الميدان الاقتصادي ، وما أدت اليه من ان أصبحت قيمة الأشياء
لا تعود الى ذاتيتها ، وإنما الى مدى « احتياج » الأفراد لها ، أى أصبحت قيمتها
تنوقف على الرأى الشخصي البحت الذى يكونه الفرد عن مدى استجابة هذه
الأشياء لاشباع رغباته الخاصة (٢٠٨) .

(٢٠٦) انظر في هذا الموضوع :

هنرى باتيفول : فلسفة القانون (ترجمة الدكتور / سموحى فوق العادة) مجموعة « زدنى علما »
منشورات عويدات - بيروت - باريس - الطبعة الثانية ١٩٨٠ ، ص ٨٥ وما بعدها .
أحمد حسن البرعى : نحو مولد فرع جديد من فروع القانون « القانون الاجتماعى » بحث تحت
الطبع بمجلة القانون والاقتصاد - كلية الحقوق - جامعة القاهرة .

Joseph Lajugie : Les doctrines économiques

(١٠٧)

Que sais je ? no 386 - P.U.F. - 12^e édition - Paris 1976.

Henri Denis : Histoire de la pensée économique - Thémis, sciences
économiques, P.U.F. 50^e éd. - Paris 1977

Maurice Niveau : Histoire des faits économiques contemporains
op. cit., note 122.

André Garrignon - Lagrange et Marc Penouil : Histoire des faits écono-
miques de l'époque contemporaine Dalloz - Paris 1977.

J. imbert et H. Legohérél : Histoire économique "des origines à 1789"
op. cit., note 157.

André Piettre, op. cit., note 6, pp. 69 et ss.

A Rioux, op. cit., note 5, pp. 51 et ss.

وباللغة العربية راجع :

أريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادي .

(ترجمة الدكتور / راشد البراوى) .

« من الفكر السياسي والاقتصادى » ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ -

وأيضا ، أحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٦١ وما بعدها .

(٢٠٨) راجع ما سبق ، ص ٩٣ وما بعدها .

ولكن التطور الفكري ، الذي تعرضنا له ، والذي تناول مختلف جوانب الحياة الانسانية ، والذي كان يدور حول محور الحرية والنظام الليبرالي ، اصطدم (في الوقت الذي كانت الرأسمالية تسعى فيه لتثبيت اقدامها نهائيا كنظام اجتماعي جديد متكامل) اصطدم ببعض العوائق التي كانت تقف في وجه الليبرالية الاقتصادية وتتمثل هذه العوائق في تدخل الدولة وهيمنتها على النظام الاقتصادي ، وهو ما عرف باسم مذهب « التجاريين أو المركنتلز Mercantillisme » (البند الأول) .

لذلك ، كان لابد لانتصار النظام الجديد من القضاء على كل العقبات التي تقف في وجه حرية التجارة والصناعة ، وان تمتنع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية ايا كان شكل هذا التدخل ، وان يقتصر دورها على دور « الدولة الحارسة » . أو بمعنى آخر ، كان لابد لاستتباب الأمر للنظام الرأسمالي الصناعي من ان تنتقل الأفكار السياسية الليبرالية ، ومضمون فكرة الحرية الفردية الى الميدان الاقتصادي ، وهو ما تكفل به الاقتصاديون الكلاسيكيون من انصار المذهب الحر ودعاة الليبرالية الاقتصادية . (البند الثاني) .

Le Mercantillisme المذهب التجاري - البند الأول

عرفت القرون الثلاثة (الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر) تحولات هامة ، تعتبر مقدمة لقيام النظم الانسانية الحديثة ، وعلى الأخص ، النظام الكلاسيكي للاقتصاد السياسي الذي يؤرخون له بكتاب « ثروة الشعوب » لآدم سميث . اما في الفترة التي انقضت بين ختام العصور الوسطى وظهور كتاب ثروة الشعوب ، فقد ساد الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية ما يعرف باسم « مذهب التجاريين » .

ويقتضي التعرف على هذا المذهب ان نقدم له بعرض للتغيرات التي أدت الى التحول من النظام الاقطاعي الى نمو التجارة بين دول قومية كبيرة ، غنية وقوية ، ثم نبين بعد ذلك الخطوط الاساسية للمذهب التجاري ، قبل ان نبين كيفية تطبيق هذا المبدأ في بعض البلاد الأوروبية الغنية .

(١) مقدمات المذهب التجاري (٢٠٩)

استعرضنا ، طوال هذا البحث ، عوامل التحول من النظام الاقطاعي

الى الرأسمالية الحديثة . فلا نفعل هنا الا التذكير بهذه العوامل ، المادية والفكرية ، حتى نبين أثرها المباشر في التحول من النظام الاقتصادى الاقطاعى الى النظام الاقتصادى المؤسس على المذهب التجارى ، أو كما يقال عنه « النظام الرأسمالى التجارى » .

لقد تضافرت عدة عوامل من أجل القضاء على عالم العصور الوسطى : فقيام الدولة القومية التى سعت الى تحطيم قيود العالم الاقطاعى ، وعالمية السلطة الروحية الكنسية نتج عنه اهتمام أكبر بالثروة وإسراع بالنشاط الاقتصادى . وتفكك السلطة المذهبية المركزية بفعل الإصلاح الدينى ، وتقسيم مفهوم القانون الطبيعى في الفقه والفكر السياسى ، كل ذلك هيا الظروف المواتية لأسلوب عقلى وعلمى في معالجة المشكلات الاقتصادية . وخاصة أن النظام الاقطاعى لم يعد كافيا لـ « تنظيم الانتاج » ، فقد هدمت الثورة الزراعية الأساس الذى قام عليه الاقتصاد الاقطاعى .

وثمة عامل قوى ساعد على هذا التحول ، من النظام الاقتصادى الاقطاعى ، الى الرأسمالية التجارية ، الا وهو « الفتوحات الاستعمارية » التى أدت الى توسع هائل في التجارة الخارجية .

ولقد كانت هذه التطورات مرتبطة الى حد بعيد : ففى انجلترا مثلا ، يمكن مشاهدة نمو الرأسمالية بصورة واضحة ، بحيث أدى تطور النظام التجارى الى القضاء على الأسلوب الزراعى المعتمد على انتاج « وسائل العيش » ورفع الزراعة الى الاعتماد على « السوق » ، مما أدى - الى حد كبير - الى التعجيل بحركة الأسبيجة ، وترتب عليه ان صارت الزراعة خاضعة لحاجيات الأسواق الكبيرة ورأس المال التجارى الذى يسيطر على هذه الأسواق ، وقد عجل بتجميع رأس المال التجارى نمو التجارة الخارجية . وغالبا ما استثمر رأس المال التجارى في الأرض ، بينما حدثت حركة مضادة من جانب الارستقراطية من أصحاب الأراضي . فاكتمل بذلك اتحاد المصالح بين « رأس المال التجارى » و « رأس المال العقارى » .

وكانت الثورة في عالم « التجارة » مصحوبة بتغيرات في تنظيم الانتاج ، فظهرت مرحلة جديدة سيطر فيها الرأسمالى التاجر على عملية الانتاج التى كان يتولاها صغار أرباب الحرف ، وكان ربح التاجر ثمرة الاحتكار والاستغلال الفاحش . في هذه المرحلة كانت سيطرة « الرأسمالية التجارية » كاملة (٢١٠) .

(٢١٠) ولكن هذه المرحلة تطورت - فيما بعد - الى صورة بدائية من الرأسمالية الصناعية . اذا ظهرت طبقة خاصة من رجال الصناعة « التجار » الذين استخدموا الصناع شبه المستقلين =

ولهذا ففي مجال الانتاج والتجارة الداخلية ، أدت بداية الرأسمالية الصناعية ، الى حملات معادية للاحتكار من وقت لآخر ، مع ملاحظة ان هذه الحملات لم تكن موجهة الى النظام « الاحتكاري » نفسه ، بقدر ما كان يقصد بها محاربة الاحتكارات التي تستخدم مصالح الرأسماليين التجاريين (٢١١) .

اما في نطاق التجارة الخارجية ، فقد واجهت سيطرة « الاحتكارات » مقاومة أقل من مثيلتها على النطاق الداخلي . ففي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر قامت الشركات الاحتكارية الكبرى التي كانت تتمتع بامتيازات ضخمة وتحتكر التجارة مع المستعمرات ، وكانت التجارة حكرًا على هذه الشركات (٢١٢) .

وفي سبيل التخفيف من اخطار التجارة ، أصبح الاستعمار سلاحًا مهمًا . فجهود التجار والشركات للسيطرة على الأقاليم البعيدة التي جرى الاتجار معها ، نادرا ما كانت كافية ، وكان لزاما اكمالها عن طريق استخدام الدولة لقوتها من أجل دعم الجهود التي كان التجار يسهمون فيها الى حد كبير . وهكذا ازدادت الصلات بين المصالح التجارية والدولة توثقا ، وأصبح اهتمام سياسة الدولة منصبا بدرجة متزايدة على مشكلات التجارة .

ولقد ساعد على هذا الاتحاد ، بين رأس المال التجاري والدولة ، السمعة الكبيرة التي كان يتمتع بها بعض التجار ، وخاصة الشخصيات الكبيرة منهم ، التي

= ممن يشتغلون في بيوتهم . وكانت هذه الطبقة من الرأسماليين « الصناع » تتعارض مصالحها مع مصالح الرأسماليين « التجار » من كانوا يحتكرون تجارة الجملة والصادرات وشهد (القرن السابع عشر صراعا حادا بين هاتين الطبقتين . ولقد كانت الغلبة في تلك الفترة للرأسمالية التجارية » ، وآية ذلك ليس مكانة هذه الطبقة في الانتاج فحسب بل وأيضا المركز الاجتماعي والسياسي الذي كان يتمتع به المشتغلون بالتجارة ، مما مكنها من فرض « الاحتكار » باعتباره أفضل الوسائل التي تخدم مصالح هذه الطبقة .

انظر في ذلك ، اريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ٤٩ وما بعدها . (٢١١) ولكن موقف الرأسمالية الصناعية من الاحتكار ، سرعان ما يتبدل ، فبعد أن استطاعت الرأسمالية الصناعية القضاء على « احتكارات » الرأسمالية التجارية ، لم يعد رأس المال الصناعي معاديا للاحتكار ، بل غدا يسمى الى تحقيقه في نطاق المشروعات الصناعية الحديثة .

(٢١٢) راجع ما سبق ص ٢٣ .

كانت تتمتع بنفوذ سياسي كبير وتعتبر بمثابة قادة الفكر الاقتصادي ، في عصرها (٢١٣) .

ولقد ترتب على كل هذه التطورات ، تحول من عالم الزراعة والصناعة اليدوية « الى عالم التجارة والصناعة ، وسيترتب على هذا التحول في التجارة الخارجية بالذات ، تدفق كميات كبيرة من المعادن النفيسة ، من المكسيك وبيرو ، الى أسبانيا حيث ستتسبب في انتعاش اقتصادى مزدهر لم تعرفه أوروبا من قبل ، ولكن أيضا ، سيترتب على ذلك ارتفاع مفاجئ في الأسعار ، أولا في أسبانيا ، ثم في القارة الأوروبية بأكملها .

كل هذه الأسباب ، ستكون مقدمة ، للمذهب التجارى الذى سيسود أوروبا من نصف القرن الخامس عشر الى نصف القرن الثامن عشر ، فما هو مضمون هذا المبدأ (٢١٤) .

(ب) مضمون المذهب التجارى (٢١٥) :

تعددت أسماء الاقتصاديين الذين ارتبط اسمهم بـ « المذهب التجارى » (٢١٦) ، وقد اختلف هؤلاء فيما بينهم ، سواء فيما يتعلق في الربط بين الذهب والثروة

(٢١٣) وكان أغلبهم من العاملين بالشركات الاحتكارية الكبرى ، من أمثال كوكاين الذى كان من قادة شركة إيستلاند وخادما للملك جيمس الاول ، واستطاع أن يستخدم نفوذه لدى الملك في محاولته تغيير التنظيمات التى كانت تحكم التجارة في القماش حتى يدمر المغامرين التجار . وميسيلون وهو من التجاريين البارزين أصبح عضوا في لجنة دائمة للتحقيق في أسباب انحطاط التجارة وهى اللجنة التى تحولت فيما بعد الى وزارة التجارة . وحين دافع سير جوسيا تشايلر عن شركة الهند الشرقية أوضح أن الشركات المساهمة وحدت بين الارستقراطيين والتجار . وعندما كتب Munn أعظم فلاسفة مذهب التجاريين ، يبدى ثناءه على نشاطات التجار كان يعبر عن رأى كان موضع الاعتناق على نطاق واسع .

أريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ٥٢ .

Joseph Lajugie : op. cit., note 202, p. 10.

(٢١٤)

Henri Denis, op. cit., note 202, pp. 97 et ss.

(٢١٥)

أريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٧ ، ص ٥٦ .

أحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٦٢ .

(٢١٦) والواقع أن أنصار المذهب التجارى ، متمددون ، ويمكن ان نذكر منهم على سبيل

=

المثال لا الحصر :

(م ١٠ - الثورة الصناعية)

؛

- ١٤٦ -

واعتبارهما مترادفين ، أو بصدد السياسة المتبعة للتجارة الخارجية • على أن هذه الخلافات لم تكن عميقة بالدرجة التي تقضي على وحدة « المذهب التجارى » الأصلية ، ولا تمنع من ثم ، وضع تصور عام للخطوط الأساسية لهذا المذهب •

١ - يتميز المذهب التجارى بأنه مذهب نقدى :

فقد كانت الفكرة الشائعة لدى التجاريين هي أن الثروة تتوقف على النقود • أو على الذهب والفضة • لذلك انصب اهتمام التجاريين على توفير أكبر قدر من الذهب والفضة ، داخل البلاد ، باعتبار أن ذلك هو مظهر الثراء ، ودليل القوة الاقتصادية •

= أولا في إنجلترا :

كان أول المؤلفات في المذهب التجارى ، مؤلف جون هال John Hales بعنوان : « محاضرات حول الرخاء المشترك للمملكة الانجليزية » •

Discours sur la prospérité pubique de ce Royaume d'Angle- (١٥٨١)

ولكن أشهر التجاريين كان بلا شك توماس مون Thomas Munn ١٥٧١ - ١٦٤١ مؤلف « محاضرات حول التجارة الانجليزية في الهند الشرقية »

Discours sur commerce Anglais aux indes Orientales ١٦٢١

أما في فرنسا :

فكان أول من نادى بهذا المذهب أنطون دى مونت كريستيان

Antoine de Montchréstien ١٥٧٥ - ١٦٢١

Traité d'économie politique مؤلف « موسوعة الاقتصاد السياسي (١٦١٥) »

وكذلك بارتلمى لافما ١٥٤٥ - ١٦١٥ Barthélemy Laffemas الذى كان يعمل في خدمة

الملك هنرى الرابع والذى نشر عام ١٥٩٧ مؤلفه « الاجراءات اللازمة لاعادة تنظيم الصناعة بالمملكة Réglement pour dresser les manufactures du Royaume

وكذلك كولبير Colbert الذى أشرف على وضع السياسة التجارية موضع التنفيذ في فرنسا • كلما سنرى بعد قليل •

وفي اسبانيا :

يعتبر أورتيث Ortiz الذى نشر في عام ١٥٨٨ مؤلفه « مذكرة الى الملك لمنع خروج الذهب » •

Mémoire au Roi pour empêcher la sortie de l'or

أشهر أنصار مبدأ « التجاريين »

أما في إيطاليا ، فإن أكثر التجاريين شهرة هما بوتيرو ١٤٥٠ - ١٦١٧ Botero وسيرو

Serra الذى نشر عام ١٦٤١ مؤلفا بعنوان « بيان الاسباب المؤدية الى تدفق الذهب والفضة في بلد ليس بها مناجم •

Bref traité des causes qui font abonder l'or et l'argent dans un pays ou il n'y a pas de mine.

لذلك ، نجد جميع التجاريين اشتركوا في تقديرهم للنقود ، بحيث كانت الغاية من النشاط الاقتصادي « جمع المال » ، وعلى الأخص اكتساب أكبر قدر من الذهب والفضة ، وانصببت كتابات التجاريين كلهم على تقدير « الذهب والفضة » باعتبارهما معيار الثروة^(٢١٧) ، وقامت نظريتهم على أساس من « وفرة النقود » . واحتفاظها بقوة شرائية عالية^(٢١٨) ، مع ضعف سعر الفائدة

(٢١٧) ويتضح هذا المعنى لدى الكثيرين من أنصار المذهب التجارى ، فسيروا الايطالى يقرر ان المهم هو « ان يكثر الذهب والفضة في المملكة » ، ورغم ما كتبه ما بين ويمسلون حول سياسة التجارة الخارجية ، فانها اتفقا على اهمية الذهب والفضة . ماين « لانه اذا لم توجد النقود نقصت التجارة برغم وفرة السلع ورخص اثمانها » وكان ميسلون متشوقا الى قصر التجارة على العالم المسيحي حتى يتسنى المحافظة على الثروة .

نفس المعنى بقرره مؤلف اول موسوعة في علم الاقتصاد السياسي ، مونت كريستيان حيث كتب « يمكننا القول باننا لا نعيش من التجارة نفسها ، وانما من الذهب والفضة اللذين يتأتيان من هذه التجارة ، فهما صديقان وفيان ، يستجيبان لاحتياجات الناس جميعا ، لذلك فلا بد من جمع النقود لانها لازمة ، فاذا لم نجد لها ديننا ، فلنبحث عنها في الخارج » .
Henri Denis, op. cit., note 207, p. 115.

(٢١٨) لم يهتم التجاريون بوجود النقود بوفرة فحسب ، وايضا اهتموا بقيمتها ، فانصب اهتمامهم على ان يكون لهذه النقود قوة شرائية ثابتة في أكبر دائرة ممكنة . ولا شك ان قيمة النقود اذذاك كانت تقدر بمقدار ما تحويه من معدن ، لذلك ثارت ثائرة التجاريين واعتراضوا على كل محاولة من جانب السلطات ترمى الى تخفيض « كمية المعدن » الموجودة في النقود ، لان ذلك كان يعنى ضعف قوتها الشرائية . ولقد ظهر في القرن الرابع عشر العديد من الكتابات « مجهولة النسب » والتي وضعت المبدأ الاقتصادي الشهير « العملة السيئة تطرد الجيدة من التداول » والذي يعرف حاليا باسم قانون جراشام Loi de Gresham نسبة الى الاقتصادي الانجليزى توماس جراشام (١٥١٩ - ١٥٧٩) Tomas Gresham ولقد ترتب على توافر كميات كبيرة من الذهب ناحية اوربا ، بعد الفتوحات الاستعمارية ، ارتفاع مفاجئ في الاسعار ، عزاه جون بودان Jean Bodin عام ١٥٦٨ الى ان القوة الشرائية للنقود المعدنية تتناسب تناسباً عكسيا مع كمية الذهب والفضة الموجودة في بلد ما ، وكان هذا الرأي بداية لخلاف طويل وجدل عميق انتهى بظهور « النظرية الكمية للنقود » والتي بموجبها ان قيمة النقود ايا كانت طبيعتها تتوقف على الكمية المتداولة منها ، فالقيمة تتناسب عكسيا مع الكمية المتداولة . ولكن ذلك لن يمنع التجاريين من الاصرار على ان « ثروة اى امة » مرتبطة بوفرة النقود لديها ، ولعل ذلك يرجع الى انهم كانوا يعتقدون ان وفرة النقود تسهل عمليات الاقتراض وتؤدي بالتالى الى الاستثمار وازدهار المشروعات والاعمال .
Henri Denis, op. cit., note 207, p. 113.

تشجيعا للاستثمار^(٢١٩) .

ولكن تحقيق رغبة التجاريين هذه ، في توفير أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة ، وتحقيق أكبر وفرة ممكنة من النقود ، لا يتسنى الا بتدخل الدولة لفرض الاجراءات المناسبة . وهذا هو المظهر الثاني من مظاهر المذهب التجارى .

٢ - المذهب التجارى مذهب تدخلى :

فهو يدعو الدولة الى التدخل في النشاط الاقتصادى لتحقيق الهدف الذى ينادى به المذهب الا وهو توفير أكبر قدر من المعادن الثمينة . والواقع ، أن دعوة التجاريين الى تدخل الدولة لتطبيق نظرياتهم لا يدعو للدهشة ، فتحقيق سياسة التجاريين الاقتصادية، كان يتطلب توسعا في الخارج، وتنظيما في الداخل . فتحقيق متطلبات التجاريين كان يقتضي العمل على منع خروج الذهب والفضة من البلد ، واستجلاب أكبر قدر منها من البلاد الخارجية ، ولم يكن النشاط الفردى قادرا وحده على القيام بهذه المهمة التى كانت تتطلب دون شك بعض الاجراءات الرسمية ، كتنقييد الواردات من الدول الأخرى^(٢٢٠) وزيادة

(٢١٩) وطالما أن التجاريين كانوا ينظرون الى وفرة النقود على انها وسيلة لتوفير الاموال اللازمة للاستثمار ، فقد اهتموا أيضا بمسألة خفض سعر الفائدة لتحقيق الغرض المنشود . فقد اكد توماس كولبير Thomas Cluper عام ١٦٢١ انه لو بلغ سعر الفائدة ١٠ ٪ فان كل المشروعات التى لا تحقق هذا الحد سيكون مصيرها الزوال ، علاوة على أن رفع سعر الفائدة سيترتب عليه التقليل من المشروعات العامة اللازمة لتطور الصناعة والتجارة ، لذلك نادى Cluper بضرورة خفض سعر الفائدة وهو ما تحقق بالفعل عام ١٦٥٠ حيث انخفض هذا السعر الى ٦ ٪ ، على أن بعض الكتاب يعزون ذلك الى وفرة النقود ، مما ادى لامكان خفض سعر الفائدة ، واما كان الامر فلا شك أن خفض سعر الفائدة يؤدى الى تشجيع الاستثمار والوصول بالاقتصاد القومى الى حالة من العمالة الكاملة .

أريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٧ ، ص ٦٣ .

(٢٢٠) لذلك ، يدعو الكتاب التجاريون الدولة الى خفض الواردات الى أكبر حد يمكن بالاستغناء عن السلع التافهة والكمالية ، فمثل هذه المشتريات تؤدى الى خروج الاموال من الدولة وذهابها الى دولة اجنبية ، ويترتب عليه افتقار الدولة المشتريه واضعاف اقتصادها .

وقد عبر Hales عن ذلك بقوة حيث يقول « أعتقد أن هناك ما يقرب من مائة الف جنيه (استرليني) تخرج سنويا من خزينتنا لشراء مواد وبضائع لا قيمة لها (٠٠٠) أى غباء منا أن نتحمل ذلك وأن نرى بأنفسنا خروج أموالنا بصفة مستمرة ونهبها بواسطة الآخرين ، وخاصة خروج المواد الأولية التى غالبا ما تصنع في الخارج ثم نعود لنشتريها بأموالنا » .

Henri Denis. op. cit., note, 207, p. 117.

الصادرات الى الدول الأجنبية ، ومنع خروج الذهب من الدولة ، أو اعطاء العملات الأجنبية قيمة أكبر مما تحتويه من معدن تشجيعا على وفودها الى الداخل ، ومنع التجار من دفع مشترياتهم في الخارج بالنقود ، وإنما يتم سدادها عن طريق بيع البضائع الوطنية .

كما كان يتطلب أيضا فتح أسواق جديدة في المستعمرات ، لذلك نجد أن التجاريين كانوا يشجعون فتح المستعمرات ، ولا يتحرجون من اخفاء هدفهم الأصلي (جلب المعادن النفيسة) تحت ستار الدين (٣٣) .

كما أن الأمر كان يقتضي أيضا تنظيم الاقتصاد الداخلي على نحو يسمح بتشجيع التجارة والصناعة ، بحيث تقوى على منافسة البلاد الأجنبية ، والانتاج بأرخص الأسعار ، وكان ذلك يقتضي بالطبع تدخل الدولة ، بإقامة الصناعات المملوكة للدولة ، ومنح الإعانات والمساعدات لمختلف الصناعات

(٢٢١) فنجد أن مونت كريستيان مثلا يقرر ، أن السياسة الاستعمارية تهدف الى « التعريف بالله ، خالقنا الى الشعوب البربرية ، التي لا يتوافر لها أى قدر من المدنية ، والتي تنادينا ونمد يدها اليها ، والتي تقبل الخضوع لنا بقصد توجيهها الى الطريق الصحيح ، عن طريق التعاليم الدينية والقوة الحسنة »

“La colonisation a pour but de faire connaitre le non de Dieu notre créateur a tant de peuples barbares, privés de toute civilisation qui nous appellent, qui nous tendent les bras, qui sont pret a s'assujettir a nous afin que par des saints enseignements et de bons exemples nous les mettions dans la voie dusalut”.

ولكنه لا ينسى الغرض الاساسي الذي يسعى اليه المستعمر ، أى الثروة ، فيربطه « بالنوايا الطيبة والدين » اذ يقرر « ولكن الله وعد من يسعون لقرض مملكته في الارض ان يعطيهم ثوابا حسنا ، لذلك فلا يجب ان ننسى انه بالإضافة للبركة التي سيضيفها الله على الدولة التي تسعى لنشر دينه في الارض بفتوحاتها الدينية ، سيفتح امامها في نفس الوقت مصادر واسعة لا تنتهى للثراء » .

ولعل من الجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أن نذكر أن البحث عن الذهب في البلاد البعيدة كان الصورة الاولى التي اتخذها التوسع الجغرافي والاكتشافات البحرية في اول الامر ، وقد عبر كولمبس عن ذلك بصراحة بقوله « الذهب شيء مدهش ، من يملكه يملك كل ما يرغب فيه ، بل وبالذهب يستطيع المرء ادخال الارواح الى الجنة » ، بل ان مارتن اوثر نفسه ، في الهجوم الذي شنّه على التجارة لم يخف تقديره للذهب ، اذ قال « ان الامان يعملون على اثراء العالم كله وافقار أنفسهم الى حد التسول وذلك بارسال ما يملكون من ذهب وفضة الى البلاد الاجنبية وكانت فرانكفورت بأسواقها المنفذ التي تفقد عن طريقه ألمانيا كنوزها » .

أريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٧ ، ص ٦٠ .

والمشرعات التجارية ، ووضع سياسة جمركية تعمل على إعاقة الواردات وتشجيع الصادرات .

وثمة فكرة أخرى تبناها التجاريون ، وكانت أيضا تقتضي تدخل الدولة هي العمل على زيادة عدد السكان ، فالتجاريون يرون أن نجاح المشروعات الاقتصادية لا يتوقف على وفرة المال فحسب ، بل وأيضا على وفرة الأيدي العاملة ، لذلك طالبوا الدولة بالتدخل لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتشجيع زيادة السكان ، مع وضع حد أعلى للأجور ووضع نظام العمل الاجباري(٢٢٢) .

ولكن التجاريين ، اذ لجأوا الى الدولة ، لتحقيق سياستهم الاقتصادية ، فان ذلك لم يكن ، من جانب الدولة ، مجرد استجابة للنداء ، بل تأتي من أن التجاريين وضعوا مبادئهم بصورة تربط بين ما يحققه التجار من مكاسب وبين مصلحة الدولة ذاتها ، بحيث تجلئ ذلك في أنه كلما ازدادت قوة التجار ومكاسبهم ، كلما ازدادت سلطات الدولة وقويت شركتها .

لقد جاءت سياسة التجاريين ، لتكذب قول ماكيافيللي « في الحكومات ذات التنظيم الجيد ، ينبغي أن تكون الدولة غنية والمواطنون فقراء » .
"Dans un gouvernement bien organisé. l'Etat doit etre riche et les citoyens pauvres"(223).

(٢٢٢) فالتجاريون ، كانوا يرون أن زيادة عدد السكان شرط لازم للتوسع الاقتصادي ، لان هذه الزيادة تسمح بالحصول على الايدي العاملة اللازمة للصناعة والتجارة ، وبسعر مناسب . لذلك يرى التجاريون أن أفضل وسيلة لزيادة الارباح هي وفرة العمال ، لان وفرتهم ستؤدي الى خفض أسعارهم وجعلهم يقبلون العمل في أى ظروف بل والعمل بصفة مستمرة .
لذلك ، يقترح بعض التجاريين ، الحفاظ على سعر القمح مرتفعا حتى في سنوات الرخاء ، حتى لا يأكل العمال بسهولة مما قد يدفعهم الى التقاعد عن العمل .

أو أن بعضهم اعترض على تعليم الجماهير ، لأن ذلك قد يحرم التجارة والصناعة من الايدي العاملة اللازمة لها . ومما يلفت النظر بهذا الصدد هو موقف التجاريين من عمل « الاطفال » فيجد مثلا أن Colbert يقرر « أن الكسل في سنوات العمر الاولى يؤدي الى سوء التنظيم في الكبر » ، ولذلك كان يستخدم في مشروعاته الصناعية اطفالا لم يتجاوزوا السادسة من العمر ، والتجاري Laffemas يشيد بالمشروعات التي تسمح بتشغيل الاطفال في سن مبكرة .

Henri Denis, op. cit., note 207, pp. 110 et 111.

(٢٢٣) Discours sur Tite - Live, In Machiavel, le Prince et autres textes Paris, Union générale d'édition 1962, p. 151 - Cite in Henri Denis, op. cit., note 207, p. 99.

فالتجاريون يرون العكس ، ويقررون ان كل ازدياد لقوة الدولة يتمثل أساسا في زيادة ثراء مواطنيها . فالتجاريون يرون أن جمع الثروة هو « هدف الحياة » ، ويؤكدون أن هذا الهدف يلتقى مع مصالح الدولة العليا : فالثروة ، كما يقررون ، تتمثل في الأرباح التي يحققها التجار ورجال الأعمال ، هذه الأرباح تتراكم وتحقق أرباحا متزايدة ؛ ولكن ذلك التوسع وتلك الزيادة ، يتوقفان بالطبع على نمو الصادرات وازديادها وتطور الصناعات التصديرية ، ولا يتأتى ذلك ، الا بتوافر الأيدي العاملة من جهة ، وتزايد النقود من جهة أخرى . ولكن هذين العنصرين ، اللذين لا غنى عنهما لتحقيق الثروة ، لا يعدوا ان يكونا الدعامتين الأساسيتين اللتين تقوم عليهما أى دولة قوية : فهذه الأخيرة بحاجة الى زيادة السكان حتى تتمكن من تكوين جيش قوى عند اللزوم ، وزيادة النقود لتتمكن من تغطية نفقات الحروب .

اذن فالعوامل التي تؤدي الى قوة الدولة (زيادة عدد السكان - ووفرة النقود) هي نفس العوامل التي تؤدي الى زيادة الثروة . يتضح اذن ان هناك تلازما وتناسقا بين الأهداف الاقتصادية التي يسعى التجاريون لتحقيقها ، والأهداف السياسية التي ترمى الدولة الى بلوغها . فتطور التجارة والصناعة التي تسعى الطبقة الرأسمالية الى تحقيقه كهدف ، يتطلب من الوسائل ما تسعى الدولة الى تحقيقه كغاية لها هي الأخرى ، الا وهو وفرة النقود وتزايد السكان .

لذلك ، كان من الطبيعي ان يصبح تدخل الدولة جزءا جوهريا من المذهب التجارى ، فتقبل الحكام الافكار التجارية ورسموا سياستهم تبعا لها ، اذ رأوا فيها وسيلة لتقوية الدول القائمة على أساس الحكم المطلق ازاء المنافسين لها في الخارج ، وبقايا النزعة الاقليمية المتخلفة عن العصور الوسطى في الداخل .

ولذلك ، كان المذهب التجارى ، بالضرورة ، مذهبا قوميا ، وهذا هو ثالث مظهر من مظاهره .

٣ - المذهب التجارى ، مذهب قومى :

وهذه الصفة ، تستخلص بالطبع ، من كون المذهب نقديا وتدخليا . فمن جهة ، نجد ان كمية الذهب والفضة الموجودة في العالم محدودة ، فلا مفر اذن من تقرير تعرض المصالح « الوطنية » لمختلف الدول والتي تتمثل في الحصول على أكبر قدر ممكن من هذين المعدنين .

ومن جهة أخرى ، نظرا لأن سياسة التجاريين انصبحت على الاهتمام ببيع منتجاتهم للخارج كوسيلة لتحقيق الثروة ، وما ترتب عليه من خوفهم من السلع ورغبتهم في التخلص منها ببيعها للغير^(٢٢٤) ، أدى الى تعارض المصالح القومية للدول فيما بينها ، نتيجة لسعي التجاريين الى تحقيق فائض من التصدير ، وهذا الفائض لا ينشأ الا اذا حقق البيع ربحا ، وهو ما لا يمكن ان يحدث الا على حساب الدول الأخرى « لانه لا يمكن لاحد أن يكسب سوى ما يخسر الآخر »^(٢٢٥) .

لذلك ، سلم المذهب التجاري ، بتعارض المصالح القومية للدول فيما بينها ، ولذلك ، اهتم أنصار هذا المبدأ برعاية مصالح الدولة ككل ، لا مصلحة الأفراد أو الطبقات المختلفة داخل الدولة كل على حدة . وترتب على ذلك ان اختلف تطبيق المبدأ من دولة الى أخرى ، بحسب السياسة التجارية المتبعة في كل منها .

(ج) تطبيق السياسة التجارية (٢٢٦) :

امتدت السياسة التجارية ، على مدى ما يقرب من ثلاثة قرون (من منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر) لذلك ، فمن الطبيعي ان تختلف « تطبيقاتها » من دولة الى أخرى ، بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة على حدة من جهة ، ولاختلاف العصر الذي ازدهرت فيه هذه السياسة من جهة أخرى .

على ان « التطبيقات » المختلفة للسياسة التجارية ، تتلخص في ثلاثة أشكال رئيسية ، ظهر كل شكل منها في بلد معين في وقت معين :

(٢٢٤) فعلى نقيض الهدف الذي وضعت الدولة نصب أعينها قديما وهو تحقيق وفرة من السلع كان رأى التجاريين أن بيع السلع الى الغير أفضل دائما من شرائها منهم ، لان الاول يحقق ميزة معينة بينما الثاني خسارة لا مفر منها . وهذا الخوف من وجود مقادير من السلع التي لا تباع يشجع في كل كتاباتهم .

انظر ، اريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٧ ، ص ٦١

(٢٢٥) لذلك ، كتب أحد التجاريين (دافينان عام ١٦٥٧) يؤكد « ان الشعب بوجه عام لا يزداد غنى عن طريق التجارة الداخلية ، اذ لن يترتب عليها سوى تغيير في المقادير النسبية التي يملكها الافراد من الثروة ، بينما تحقق التجارة الخارجية زيادة صافية في ثروة البلد » .

اريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ٦١ .

وأحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٦٣ .

Joseph Lajugie : op. cit., note 207, pp. 10 et ss.

(٢٢٦)

١ - تطبيق المذهب التجارى في أسبانيا : (الاحتفاظ بالمعادن النفيسة في الداخل)

اتخذ تطبيق المذهب التجارى في أسبانيا ، أقرب الصور وأكثرها حرقية لتعاليم التجاريين . فنظرا للثراء الذى حققته أسبانيا نتيجة لتدفق كميات كبيرة من الذهب والفضة من المستعمرات ، اكتفى أنصار المبدأ التجارى بالدعوة الى الاحتفاظ بهذه المعادن داخل أسبانيا والعمل على استجلاب المزيد منها ومنع خروجها .

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ، اتخذت السلطات العامة عدة اجراءات اهمها منع خروج الذهب والفضة من البلاد ، والزام المصدرين الأسبان باعادة المبالغ النقدية التى حصلوا عليها من الخارج ثمنيا لصادراتهم ، والزم المصدرين الأجانب باخراج قيمة صادراتهم الى أسبانيا لا في شكل مبالغ نقدية بل في شكل سلع أسبانية بهذه القيمة ، وخفض القيمة الاسمية للعملة الأسبانية مع الإبقاء على ما تحتويه من فضة وذهب ثابتا ، ورفع القيمة الاسمية للعملات الاجنبية للمساعدة على جذبها الى أسبانيا ، ومنع خروج العملة الاسبانية .

وبذلك ، اكتسبت السياسة التجارية في أسبانيا الشكل المعدنى أكثر أشكال السياسة التجارية أولية وبساطة ، وقد ترتب على تدفق المعادن الثمينة ارتفاع للاسعار في أسبانيا ، مما دعا بعض الكتاب الى التنبيه الى خطورة تلك السياسة (٢٢٧) .

٢ - تطبيق المذهب التجارى في فرنسا : سياسة التصنيع :

كانت الظروف الاقتصادية في فرنسا ، تختلف عنها في أسبانيا ، لذلك ، اتخذ تطبيق المبدأ التجارى في فرنسا شكلا مغايرا عنه في أسبانيا . فرنسا

(٢٢٧) وعلى الاخص جان بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦) Jean Bobin الذى قدم في مؤلفه « رد على متناقضات مالستروا » عرضا مسهبا لاسباب زيادة الاسعار ، كان يعزوها الى اسباب خمسة (وفرة الذهب والفضة ، أسلوب الاحتكارات ، والندرة التى يرجع بعض السبب فيها الى الانتاج المحلى ، وتترف الملك والسادة الكبار ، وتخفيض العملة) ومن هذه الاسباب يعتبر الاول اهمها . وكذلك جون هال Hales في مقاله السابق الإشارة اليه (هامش ٢١٦) .

اريك رول ، المرجع السابق الإشارة اليه هامش ٢٠٧ ، ص ٥٤ وما بعدها .

Henri Denis, op. cit., note 207, pp. 102 et ss.

لم تكن لديها مناجم للذهب والفضة ، لذلك اتجه التجاريون فيها ليس للمناداة بالاحتفاظ فحسب بما لديها من معادن ، بل بالعمل أيضا على اكتساب هذه المعادن ، ولكن عن طريق التصنيع . ولقد ارتبط تطبيق السياسة التجارية « الصناعية » في فرنسا باسم كولبير^(٢٢٨) الذي استطاع منذ ان تولى الوزارة في عهد لويس الرابع عشر ، أن يضع السياسة التجارية « الصناعية » موضع التنفيذ وان يتخذ من الاجراءات ما يساعد على زيادة حصيلة فرنسا من المعادن الثمينة عن طريق اقامة قاعدة صناعية فرنسية قوية قادرة على المنافسة الدولية^(٢٢٩) .

فعلى الصعيد الداخلى ، منح كولبير بعض الامتيازات والاعانات والاعفاءات الضريبية للمشروعات التى تنتج السلع المخصصة للتصدير والقادرة على جلب الأرباح ، كالسلع الفاخرة والمنتجات القيمة . كما اهتم أيضا بتخفيض أسعار المواد الغذائية ومنع تصديرها للاحتفاظ بأجور العمال الصناعيين في مستوى منخفض ، مما يقلل من نفقة المشروعات الصناعية ويزيد قدرتها على المنافسة الخارجية . كذلك حرص كولبير على أن تقوم الدولة بالاشراف على المنظمات الحرفية بقصد توجيه العمال نحو أحدث فنون الانتاج الصناعى . واكتملت لسياسة التدخل الحكومية هذه عناصرها ، بالعمل على تدعيم وسائل النقل ، وخاصة تنمية الاسطول البحرى والشركات المتخصصة في التجارة الخارجية .

اما بالنسبة للسياسة الخارجية ، فقد وضع كولبير عام ١٩٦٧ تعريفة جمركية استهدفت تحقيق الحماية المطلقة للصناعات الناشئة ، وفرض ضرائب باهظة على الواردات الأجنبية التى تنافس السلع الوطنية ، كما اعفى الميراد الأولية المستوردة من دفع أية ضريبة تشجيعا للصناعة الوطنية .

٣ - تطبيق المذهب التجارى في انجلترا - سياسة تجارية :

كانت الظروف في انجلترا شبيهة بظروف فرنسا ، من حيث ان كليهما

(٢٢٨) (١٦١٩ - ١٦٨٣) Jeans - Baptiste Colbert رجل دولة فرنسي ، ولد بمدينة Reims في عائلة برجوازية ، وتقلد عدة مناصب انتهت به إلى ان أصبح الوزير الرئيسى Principal ministre في عهد لويس الرابع عشر ، وقد تمكن من تقديم خدمات كثيرة للملك ، وكان عهده مزدهرا لانه حقق نجاحا في ميادين مختلفة من اوجه النشاط في الدولة .

(٢٢٩) وينبغى التنبيه هنا ، الى ان Colbert ، لم يكن اول التجاريين الفرنسيين وان كان ينسب اليه تطبيق السياسة التجارية في فرنسا ، ويرتبط اسمه بهذه السياسة ، الا ان هناك بعض التجاريين الفرنسيين الذين لا يقلون عنه شهرة ، كانطوان دى مونت كريسيان ، ولافما (السابق الاشارة هامش ٢١٦) وكذلك بودان (سبق الاشارة اليه هامش ٢٢٧) .

كان لا يملك مستعمرات تنتج المعادن الثمينة ، لذلك اتجه التجاريون الانجليز الى البحث عن كيفية اكتساب الذهب والفضة من الدول الأخرى (٢٣٠) . ولكنهم لم ينادوا كالفرنسيين بالتركيز على الصناعة ، بل اتجهوا صوب التجارة الخارجية لانجلترا ، وحرصوا بكل الوسائل على تحقيق ميزان تجارى في صالح انجلترا ، مما يدفع الدول المدينة الى تسوية عجز ميزانها مع انجلترا بارسال الذهب والفضة اليها ، وكذلك تشجيع الأسطول البحرى الانجليزى واستخدامه كمصدر للحصول على العملات الأجنبية ، وفي سبيل ذلك صدرت قوانين الملاحة في عهد كرومويل (أولا في عام ١٦٥١ ثم ١٦٦٠) ، وبموجبها احتفظت السفن الانجليزية بالحق في نقل البضائع من انجلترا الى البلاد الأخرى ، ومنعت السفن الأجنبية من نقل البضائع الى انجلترا الا اذا كان مصدر هذه البضائع هى الدولة التى تتبعها هذه السفن ، والا يجب نقل هذه البضائع على السفن الانجليزية .

كذلك عمد التجاريون الانجليز ، الى مساعدة صناعات التصدير بالعمل على خفض أجور العمال ، واستقدام العمال المهرة الأجانب ، وخفض سعر الفائدة ، وعدم مساندة التنظيمات الحرفية المضحلة ، وتطبيق سياسة جمركية تفرض فيها ضرائب مرتفعة على الواردات من السلع الاستهلاكية ، وإعفاء الواردات التى يعاد تصديرها من دفع أية ضرائب ، وإعفاء المنتجات الوطنية من أية ضريبة على الصادرات . كما اتبعت سياسة خارجية استعمارية من شأنها ان تساعد على الحصول على المواد الأولية والسلع الفاخرة من المستعمرات ، طبقا لسياسة استعمارية ، وبحيث لا يؤدى ذلك الى قلب الميزان التجارى الانجليزى ضد مصلحة انجلترا ، وذلك عن طريق فرض الصادرات الانجليزية (بسعر مرتفع) على هذه المستعمرات والضغط عليها لقبول هذه المنتجات (٢٣١) .

تلك هى الخصائص العامة وصور تطبيق « السياسة التجارية » (٢٣٢) ، وهى تعطينا بلا شك صورة التفاعل الذى يقوم بين التنظيم السياسى والنظم

(٢٣٠) وبالإضافة الى جون هال Hales وتوماس مون Munn (راجع هامش ٢١٦)
 W. Petty — J. Child تجدر الإشارة الى كل من
 انظر :

J. Lajugie, op. cit., note 207, p. 111.

(٢٣١) أحمد جامع ، المرجع السابق الإشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ٧١ .

(٢٣٢) ويمكن أن نلحق بهذا المذهب ، مذهب الكاميراليست Les Cameralistes

في ألمانيا ، والذين كانت فلسفتهم تقوم على إقامة صناعة وطنية قوية ، تعتمد على تدخل الدولة وحمايتها .

الاقتصادية • وبين الأفكار والسياسات الاقتصادية والسياسية • ففيما يتعلق بهذه الفترة من التطور ، سبقت الرأسمالية التجارية الرأسمالية الصناعية الحديثة ، ومهدت الأرض أمامها ، وخاصة بما ساعدت عليه من تراكم رأس المال • ولكن الرأسمالية الصناعية وجدت في قوة الدولة عائقا خطيرا في طريق نموها ولذلك اتخذت موقف المعارضة من البنيان السياسي الذي سبق لسلفها ان وجدت من الضروري ان تخلقه •

لقد طالب التجاريون بدولة من القوة ، بحيث تحمي المصلحة التجارية وتحطم الكثير من الحواجز التي اقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري • ولكن الرأسمالية الصناعية ، ستجد في هذه « القوة » عدوا ، ينبغي التخلص من سيطرته وإطلاق العنان للحرية الاقتصادية ، امتدادا « لروح الليبرالية الفردية والسياسية » التي ازدهرت على الصعيد السياسي • لقد آن الاوان لنبد السياسة التي تهتم بمصالح « الدولة » ولا تنظر الى مصالح « الفرد » « والطبقة » ، بل آن الآوان ، لكي تصبح لهذه المصالح الأخيرة « الفردية » و « الطبقة » السابق على كل ما يتعارض معها من مصالح • وباختصار ، لقد آن الاوان لتحول في الفكر الاقتصادي يتناسب مع التحولات الفكرية الانسانية عموما ، والسياسية بوجه خاص ، نوع من الفكر ينقل الى الاقتصاد ، النظرة الفردية ، ويجعل « الحافز الفردي » محورا للنشاط الاقتصادي • وهذا ما تكفل به انصار المذهب الحر من الاقتصاديين (التقليديين) •

البند الثاني - المذهب الحر (٢٣٣) :

قلنا ، ان العلاقة بين التنظيم الاقتصادي والنظم السياسية ، وبين الافكار والسياسيات الاقتصادية والسياسية ، هي علاقة تفاعل ، لذلك ، كان لا بد لتغيير

Luc Bourcier De Cabron : Essai sur l'histoire de la pensée (٢٣٣)
et des doctrines économiques

T I : Montchrestien a Karl Marx - Edition Montchrestien - Paris 1971.

André Piettre : Pensée économique et theories contemporaines - Précis Dalloz - 6e édition - Paris 1973.

Stuart Mill : Textes choisis - "Préface de F. Trevous" - Coll. des grands économistes - Dalloz Paris 1953.

Joseph Lajugie, op cit., note 207, pp. 12 et ss.

أريك رول ، المرجع السابق الإشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ٨١ وما بعدها .

أحمد جامع ، المرجع السابق الإشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ١١٧ وما بعدها .

النظام الاقتصادي وتحوله من تحت قبضة الرأسمالية التجارية ، إلى نظام جديد تكون السيطرة فيه للرأسمالية الصناعية ، كان لابد لذلك من ان يتم تحول مماثل على صعيد الفكر الاقتصادي . وهو ما وقع بالفعل في أواخر القرن الثامن عشر ، بظهور المذهب الحر (او المذهب التقليدي) ، وقد هيمن هذا المذهب على الحياة الاقتصادية ، داعيا الى التخلص من سيطرة الدولة ومناديا بالليبرالية الاقتصادية ، ومؤسسا دعوته على وجود قوانين طبيعية تحكم العلاقات الاقتصادية ، بحيث اذا تركت هذه القوانين حرة ، دون تدخل خارجي ، فانها تؤدي الى تحقيق أفضل النتائج بالنسبة للأفراد والجماعة ، ومن ثم ينبغي على السلطة العامة ان تمتنع عن التدخل في الحياة الاقتصادية حتى لا تعرقل عمل هذه القوانين .

ويعتبر آدم سميث هو أشهر أنصار هذا المذهب ، بل ان المؤرخين جروا على الربط بين نشأة هذا المذهب وبين كتابه الشهير « ثروة الامم » ، ولكن هذا لا يعني ان هذا المذهب كان مجهولا من قبل ، بل لقد سبق سميث في هذا المجال ، العديد من الكتاب والفلاسفة الذين نادوا بالحرية الاقتصادية واستندوا الى القانون الطبيعي (٢٣٤) .

ومن المؤكد ان هذا المذهب الحر عموما ، لم يكن منفصلا عن التطور الفكري العام الذي شهدته هذه الفترة ، وعلى الأخص تطور الفكر السياسي . فهذه التطورات ، كما سبق ان بينا (٢٣٥) ، استندت الى الحرية الفردية وتمجيد الفرد ، على المستوى الاخلاقي والفلسفي والسياسي ، فكان لابد أن ينتقل تأثيرها ، الى النظام الاقتصادي ، تحت ضغط التيار الفكري العام ، وبفضل العديد من المفكرين . ولعل هوبز كان أول هؤلاء ، فقد قامت فلسفته على أساس « فردى » ، حيث كان يقرر ان الفرد تحركه المصلحة الذاتية ، وتعتبر حجر الأساس الذي يبنى عليه

(٢٣٤) ومن بين هؤلاء يعتبر وليم بيتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧) أول اقتصادي انجليزي مهد الارض للنظام الكلاسيكي ، مما دعا البعض لان يطلق عليه « مؤسس الاقتصاد السياسي » وأهم أعماله « مقال عن الضرائب والمساهمات » (١٦٦٢) وعلم الحساب السياسي (حوالى ١٦٦٠) ومن هؤلاء ايضا ، ساهم لوك الكاتب السياسي في التمهيد للانتقال من المذهب التجارى الى المذهب الكلاسيكي . ومنهم كذلك « لى نورث الذى كان - في الفترة السابقة على المذهب الحر من أنصار حرية التجارة ، وكذلك دافيد هيوم التى تعد كتاباته ذات أهمية قصوى باعتبارها كتابات توفى بين الفكر الاقتصادي « التجارى » والمرحلة الانتقالية ما بينه وبين أفكار المذهب الحر .

راجع في ذلك ، أريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٧ ، ص ٩٣ وما بعدها .

(٢٣٥) راجع ما سبق ص ١٣٣ وما بعدها .

الفرد كل تصرفاته . ويرى هوبز ان خضوع الافراد - لسلطة الحاكم - يقوم أيضا على فكرة المصلحة ، لأن الحاكم اذ يحكم حكما مطلقا ، فان ذلك يكون من أجل تحقيق خير للأفراد أكثر مما توفره لهم الحياة البدائية . فالانسان البدائي لم يستسلم للسلطة الا اعتقادا منه انها ستحقق له « مصلحة ذاتية » وبشكل أفضل مما كان عليه في حياته البدائية . وبذلك كان هوبز أول من أبرز فكرة « المصلحة الذاتية » واعتبرها « الدافع الأساسي » لوجه نشاط الانسان المختلفة (٢٣٦) .

وفي هذا المقام ، ينبغي أيضا الاشارة بدور جون لوك ، الذي ألف بين جميع عناصر الفكر وسار بها خطى بعيدة ليجعل منها فلسفة سياسية تناسب العصر الذي أصبحت فيه الرأسمالية واثقة من الفوز : فالعقد الاجتماعي الذي جعل الناس عند أفلاطون يبنون المدنية ، وعند هوبز يخضعون للسلطة المطلقة ، هذا العقد نلقاه عند لوك وقد امتزج بقواعد القانون الطبيعي ، فاضفى عليه هذا التمازج صبغة جعلته يعترف بغرائز الفرد الطبيعية ، وأصبح العقد الاجتماعي الذي أقام الحكم المدني ، يعتمد اعتمادا كلياً على مقياس الرضاء من جانب المحكومين . ففي فلسفة لوك بأسرها يمكن الادراك بأن « المصلحة الذاتية » هي القوة المحركة للسلوك (٢٣٧) ، وهي فلسفة تلائم دون شك الاحوال الجديدة للاقتصاد ، فتصبح بذلك مقدمة لاضمحلال سلطة الدولة التي سبق ان خلفها رأس المال التجارى في مرحلة سابقة من مراحل حربه ضد الأقطاع ، أو قل انها « تطوّر كامن في العلاقة بين الرأسمالية وأول تعبير سياسي عنها ، انها أول فصل في المذهب الحر الذي هو فلسفة الرأسمالية الطافرة » (٢٣٨) .

لقد توالى بعد ذلك الأفكار التي انصبحت على تقديس الفرد وتكريس الحريات الفردية ، فاصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes تغنوا بفكرة « الحرية » ، واستندوا في هذا الى أفكار روسو التي نادى بالاعتقاد في صلاح الانسان وسلامة الغريزة الانسانية ، كما استندوا أيضا الى أفكار عصر النهضة الممثلة في العقل الانساني وقدرته على التفكير ، ليس فقط في نطاق الماديات ، بل وحتى في الحياة الاجتماعية بما تتضمنه من تقاليد واخلاق وقواعد . وقد سبق ان رأينا العودة الى القانون الطبيعي خاصة بفضل مونتسكييه .

Raymond Polin, op cit., note 192, pp. 50 et ss. (٢٣٦)

J. Touchard, op. cit., note 182, T. I, pp. 374 et ss. (٢٣٧)

P. Hazard, op. cit., note 182, pp. et ss.

(٢٣٨) أدريك رول : المرجع السابق الاشارة اليه ٢٠٧ ، ص ٨٦ .

كل هذه الافكار ساعدت على استكمال « النظرية الفردية » لقوماتها فكان لابد من نقل هذه الافكار الفلسفية والسياسية والاخلاقية الى النطاق الاقتصادي ، وهو ما تكفل به على التوالي « الفيزيوقراط (الطبيعيون) بقيادة فرانسوا كيناي ثم تولى الكلاسيكيون وعلى رأسهم آدم سميث تعميق هذه الافكار وتثبيت دعائم المذهب الحر » (٣٣٩) .

(أ) مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط Les Physiocrates)

نشأت مدرسة الطبيعيين في فرنسا خلال القرن الثامن عشر ، وبهذه المدرسة تدخل الى عهد المدارس والمذاهب في الفكر الاقتصادي .

ويعتبر فرانسوا كيناي (١٦٩٤ - ١٧٧٤) Francois Quesnay مؤسس هذه المدرسة الاقتصادية دون منازع . ولكن الى جانبه ، نجد العديد من الاسماء التي ساهمت مساهمة فعالة في تكوين افكار هذه المدرسة (٢٤٠) ، ووضعها موضع التنفيذ (٢٤١) .

(٢٣٩) وتجدر الاشارة في هذا الصدد ، الى أن الافكار والمبادئ الاقتصادية التي اتى بها انصار الليبرالية الاقتصادية ما زالت موضع دراسة حتى الان ، ولا تكاد المؤلفات التي تتناولها تقع تحت حصر ، لذلك فأننا لا نتعرض هنا الا لاحد جوانب هذه الافكار ، وهو الجانب الذي يعنينا ، أي الذي يتصل بفكرة الحرية والمصلحة الفردية .

(٢٤٠) فرانسوا كيناي هو طبيب لويس الرابع عشر ومدام «دي بومبادور» ، وعلى الرغم من أن أول مؤلفاته الاقتصادية لم ير النور الا بعد أن بلغ الستين من عمره إلا أن اهتماماته بالزراعة كانت قوية ، وربما توارث هذا الامر عن أبيه المحامي ، الذي يقال عنه أنه كان « مزارعا أكثر منه محاميا » . وأهم مؤلفات كيناي هي :

١ - مزارعون وحبوب ١٧٥٦ Fermiers et grains الذي نشره بالموسوعة L'Encyclopédie

٢ - ولكن الأهم هو كتابه « الجدول الاقتصادي ١٧٥٨ Tableau économique الذي تناول فيه الدراسات الاقتصادية على أساس التحليل الكلي مؤكدا أن العلاقات المتبادلة بين مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية تجعل هذه الحياة كلا مترابط الاجزاء .

والى جانب كيناي ، نجد أن أهم مفكرى المدرسة الطبيعية هم :

- الماركيز دي ميرابو Les marquis de Mirabeau (وهو والد خطيب الثورة الفرنسية) وأهم مؤلفاته « صديق الناس ١٧٥٦ Les amis des hommes (حيث نجد في مؤلفه هذا تعبيرا قويا عن فلسفة الفيزيوقراط وما دعوا اليه من الاهتمام بالارض) وكذلك نظرية الضرائب ١٧٦٠ La théorie de l'impôt ، والفلسفة الزراعية عام ١٧٦٣ .

ويقتضي عرض أفكار هذه المدرسة الاقتصادية ، ان نبين أولا الأسباب المباشرة التي أدت الى ظهورها ، ثم نبين ما هي المبادئ التي تنادى بها .

١ - الأسباب التي أدت الى ظهور الافكار الفيزيوقراطية :

ولدت أفكار الفيزيوقراط كرد فعل مباشر لحديثين أساسيين ، أولهما اقتصادي ويتمثل في تدهور القطاع الزراعى بشكل خطير ، والآخر ادارى وهو ازدياد القيود المفروضة على التجارة والصناعة وفقا لتعاليم المذهب التجارى .

= - ديون دى نيمور Dupont dit de Nemours الذى نشر عام ١٧٦١ مؤلفا بعنوان « الطبيعة او الدستور الطبيعى لحكومة اكثر نفعاً للشعب » .
 "La Physiocratie ou constitution naturelle du gouvernement le plus avantageux aux peuples"

- لامرسيه دى لارييفير Le Mercier de la Rivière
 ومؤلفه النظام الطبيعى والاساسى للمجتمعات السياسية (١٧٦٧) .
 - لاترون Le Trosne ومؤلفه « الفائدة الاجتماعية بالقياس الى القيمة والتبادل والصناعة والتجارة » .
 De l'intérêt social par rapport a la valeur, a la circulation a l'industrie et au commerce.

- رئيس الدير بودو L'abbé Baudeau وأهم مؤلفاته :
 مدخل الى الفلسفة الاقتصادية (١٧٧١) Introduction a la philosophie économique
 - رئيس الدير روبر مورليه L'abbé Roubaud Morellet
 الذى كان من اشهر المتحمسين لتعاليم كيناي وافكاره الاقتصادية .
 وسيعمل هؤلاء على دعم مدرسة الفيزيوقراط ، سواء عن طريق الندوات التي كانت تعقد غالبا لدى كيناي في فرساي (باعتباره طبيب الملك) ، او على صفحات المجلات والدوريات بحث بدت هذه المدرسة في فترة من ١٧٦٤ الى ١٧٧٠ وكانها حزب سياسي منظم ، ولكن ذلك لم يمنع من ظهور معارضين لها ، منهم اصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes والفيلسوف Didrot راجع في كل ذلك : Luc Bourcier de Carbon, op. cit., note 233, p. 46
 (٢٤١) ويقال في هذا الصدد ، ان المذهب الفيزيوقراطى وجد له « كولبير Olbert في شخص تورجو (١٧٢٧ - ١٧٨١) Anne Robert Jacques Turgot رجل الادارة والاقتصادى الفرنسى الذى تولى عام ١٧٧٤ منصب مراقب عام المالية (وزير المالية) ، فاتخذ بعض الاجراءات الليبرالية المستقاة من تعاليم الفيزيوقراطيين ، فألغى الجمارك الداخلية ، وأراد الغاء الطوائف الحرفية وتحرير الصناعة والتجارة من القيود ، ولكنه اصطدم في محاولاته هذه باصحاب الامتيازات المستفيدين من هذه القيود ، فاستحق غضب الملك عليه (لويس السادس عشر) وأقيل من منصبه .
 وأهم مؤلفاته رسائل في التسامح (١٧٥٤) .

Lettrés sur la tolérance
 Luc Bourcier de Carbon, op. cit., note 233, pp. 58 et ss.

والذى يعيننا هنا بالذات ، هو السبب الثانى ، فلقد توسع انصار المذهب التجارى في وضع القوانين واللوائح التى تحد من الحريات . لقد كانت الدولة تتدخل في الاستغلالات الزراعية لتمنع زراعة معينة ، وكانت القيود على الأخص تحيط بتجارة الحبوب ، حيث قامت السلطات المحلية بفرض حواجز جمركية بين الأقاليم ، وقامت السلطة المركزية بوضع قوانين « بوليسية » صارمة تنظم بها تجارة الحبوب . . . »

هذه النظم المتشددة ، مهدت الرأي العام ليتقبل بحماس ، الفكر الجديد الذى سينادى بالحرية كوسيلة لزيادة الإنتاج ، ويؤكد على الدور الأول للزراعة لتحقيق الثروة (٢٤٢) .

٢ - نظريات وأفكار الفيزيوقراطيين :

يعتبر الفيزيوقراطيون أول من نادى بفكرة « القانون الطبيعى » أو « النظام الطبيعى » في نطاق الاقتصاد ، فكانوا بذلك أول من عرف وأشار الى وجود « قوانين اقتصادية طبيعية » . وتعتبر فكرة « النظام الطبيعى » هى المحرك الأساسى لنظرياتهم الاقتصادية . ومؤدى هذه الفكرة ، ان المجتمعات جميعا تتطور وفقا لقوانين عامة تنبع من النظام الطبيعى L'ordre naturel ، هذا النظام ليس من صنع البشر ولكنه من خلق الله سبحانه وتعالى ، اراد به اسعاد البشر ، لذلك يتعين على هؤلاء فهمه والالتزام بأحكامه .

والواقع ان الفيزيوقراط ، جعلوا من النظام الطبيعى الأساس الذى انبنت عليه نظرياتهم (٢٤٣) : فديبون دى نيمور مثلا يعرف الفيزيوقراطية بأنها « علم النظام الطبيعى » "La science de l'ordre naturel" فقد كتب يقول « ان النظام الطبيعى هو الدستور الطبيعى الذى أعطاه الله للعالم "l'Ordre naturel est la constitution physique que Dieu a donné a l'univers".

Luc Bourcier de Carbon op. cit., note 233, p. 45.

(٢٤٢)

Joseph Lajugie, op. cit., note 207, p. 12.

(٢٤٣) وهذا امر طبيعى ، فاسم المدرسة Physiocratie مشتق من الكلمتين اليونانيتين Phusis وتعنى الطبيعة و Kratos وتعنى السلطة وبذلك يقصد بالفيزيوقراط انصار حكومة الطبيعة .

(م ١١ - الثورة الصناعية)

هذا النظام يقوم على قوانين طبيعية ، يقول ميرسييه دي ريفيار عنها انها « قوانين لا يمكن العدول عنها لأنها مستمدة من طبيعة الاشياء وطبيعة الناس ، وهى تعبير عن ارادة الله » .

وبين لنا الفيزيوقراط ، طريق التعرف على هذه القوانين الطبيعية ، وسبل التوصل الى هذا النظام الطبيعى ، فيؤكدون ان السبيل الامثل الى ذلك هو اطلاق الحريات الفردية واحترام حق الملكية ، لأن ذلك يؤدى الى تحقق النظام الطبيعى دون ما حاجة الى أى قانون

“Le maintien de la propriété et de la liberté fait regner l'ordre le plus parfait sans le secours d'aucune autre loi” (Maurice de la Rivière).

وتفسير ذلك ، أن النظام الطبيعى نظام الهى ، يقوم على أساس من التنسيق بين المصلحة الخاصة والخير العام للجماعة : فالمصلحة الخاصة لكل فرد لا يمكن ان تكون مخالفة لهذا النظام الالهى ، لذلك فان الفرد في بحثه الدائب عن مصلحته الخاصة سيعمل أيضا على تحقيق « المنفعة العامة » . لذلك يكفى ان يترك الناس احرارا حتى يتحقق هذا النظام الطبيعى ، فيحقق الخير للجميع . ويؤكد مارسيه دي لارفيار هذا المعنى بقوله « ان من جوهر النظام الطبيعى ان المصلحة الخاصة لاحد الأفراد لا يمكن اطلاقا ان تنفصل عن المصلحة العامة للجميع ، وهذا ما يحدث في ظل نظام الحرية ، ان العالم يسير في هذه الحالة بطريقة ذاتية ، وتتكفل الرغبة الفردية للانسان في التمتع ، ان يسير المجتمع نحو تحقيق الخير للجميع على أفضل نحو ممكن » . ولذا ، يضع كينسى أى بنفسه المبدأ الأمثل الذى يجب ان يحكم كل نشاط اقتصادى فردى « الحصول على أكبر زيادة ممكنة من التمتع بأقل قدر ممكن من النفقات ، ذلك هو الكمال في السلوك الاقتصادى » (٢٤٤) .

وتتلخص فكرة الفيزيوقراط على هذا النحو ، في مبدأ شهير ، كرس الحرية الاقتصادية ، وهو مبدأ « دعه يعمل دعه يمر » ، مع تحديد الدور الذى يجب ان

“Obtenir la plus grande augmentation possible de jouissance par la plus grande diminution possible de dépense, c'est la perfection de la conduite économique”. (٢٤٤)

راجع في كل ذلك :

Luc Bourcier de Carbon, op. cit., note 233, pp. 48 et 49.

Joseph Lajugie, op. cit., note 207, p. 13.

أريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ١٣٠ .

تلعبه الدولة وما يجب على الأفراد القيام به : فالدولة تلتزم بالامتناع عن التدخل في الحياة الاقتصادية ، ويجب عليها ان تقوم بالغاء كافة الحواجز المصطنعة في وجه حرية النشاط الاقتصادي وان تعمل على حماية الملكية ، وتنشر وتعلم قوانين النظام الطبيعي ، وان تقوم بالمشروعات العامة ، كالطرق والقنوات .. وغيرها .

ويترتب على ذلك ، ان ينحصر دور الدولة ، في وظيفة « الدولة الحارسة » ، فيمتنع عليها ان تصدر من القوانين ما يتجاوز نطاق هذه الوظيفة ، وتلتزم بترك النشاط الاقتصادي الفردي محكوماً بالقوانين الطبيعية ، فاذا ما أصدرت الدولة قوانين في هذا المجال ، فلا يجب ان تكون هذه القوانين الا مجرد صياغة « القوانين الطبيعية » غير المكتوبة .

اما الأفراد ، فينبغي على كل منهم ان يسعى الى تحقيق مصلحته الخاصة ، دون ان يخشي شيئاً ، فالنظام « الطبيعي » ، نظام الهى ، يحقق التوافق بين المصلحة الخاصة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع ، ولا يتصور اذن ، في ظل نظام كهذا ان يقع « اصطدام » بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للأفراد .

تلك هى « الفكرة الرئيسية » التى قامت عليها نظرية الفيزيوقراطيين^(٢٤٥) ، والتى تعد بحق ، أول حجر في بناء « الليبرالية الاقتصادية » ، بما نادى به من

(٢٤٥) وإلى جانب هذه الفكرة الرئيسية يقوم الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطى على فكرتين أخريين : اما الأولى فهما فكرة الناتج الصافي $Le\ product\ net$ (هى فكرة تقترب بشكل عام الى فكرة الدخل الوطنى في الوقت الحالى) . فالفيزيوقراط يرفضون نظرية التجاريين التى تقول ان الثروة الحقيقية تكمن في المعادن الثمينة ، ويعتقدون من ثم أن زيادة الثروة ترجع الى التبادل (التجارة) . ويعتقد انصار المذهب الطبيعي ان الثروة الحقيقية تكمن في الناتج الذى يجاوز النفقات اللازمة للحصول عليه ، وهذا الناتج الصافي يظهر اكثر ما يظهر في النشاط الزراعى اما النشاط التجارى او النشاط الصناعى ، فهما اوجه عقيمة لا يترتب عليها الحصول على ناتج صاف . لذلك يقسم الفيزيوقراط العمل الى طائفتين : احدها منتجة قادرة على خلق فائض ، وهذا هو العمل الزراعى ، والاخرى عقيمة كالعمل التجارى والصناعى . فالعمل الزراعى وحده يمكنه ان يحقق منتوجا اكبر من النفقات التى انفقت للحصول على هذا المنتوج ، فيكون بذلك محققا للثروة ، لان هذا النشاط هو الوحيد الذى تتضافر فيه جهود الانسان لتحقيق الناتج .

اما الفكرة الثانية التى يستند اليها الفيزيوقراط ، فهى فكرة « دائرة التداول الاقتصادية $Le\ circuit\ économique$ » وتتمثل في شرح كيفية توزيع الناتج الصافي . وفي هذا الصدد ، وتمشيا مع افكارهم يقسم الفيزيوقراط المجتمع الى طبقات ثلاث :

- ١ - الطبقة المنتجة وهى طبقة المزارعين .
- ٢ - الطبقة العقيمة وهى تتكون من التجار والصناع والموظفين السومويين ..
- ٣ - طبقة ملاك الاراضى الزراعية التى تملك الارض ولكنها غير منتجة . فالمنتج الحقيقى هو الطبقة الاولى ، واما هذه الطبقة فتعيش على ما تحصل عليه من الانتاج مقابل ايجارها للارض للطبقة الاولى .

حرية النشاط الاقتصادي وتأسيس هذا النشاط الحر على «المصلحة الفردية»، وامتناع الدولة عن التدخل، فهذه الأفكار، بحق، لا تعدو أن تكون «الأسس» التي ارتكزت عليها الرأسمالية الصناعية في بناء «نظامها الاقتصادي الجديد».

(ب) المدرسة الكلاسيكية :

استنادا الى الأسس التي وضعها الفيزيوقراطيون، ستقوم نظرية اقتصادية متسعة ومتكاملة، بواسطة مفكرين اقتصاديين فرنسيين وإنجليز، وسيطلق على هؤلاء اسم «المدرسة الكلاسيكية»، وسيوصف تصورهم للنظام الاقتصادي بأنه «كامل ونهائي»، إذ أنه سيؤدي من الناحية الفكرية، الى ليبرالية مطلقة، استمدت عناصرها بالطبع من أفكار الفيزيوقراط^(٢٤٦) ولكنها استندت أيضا الى حديثين كبيرين، بل الى ثورتين أحدهما فنية وعلمية، والأخرى سياسية وقانونية.

اما الثورة الفنية والعلمية، فتتمثل في تقدم الاختراعات والاكتشافات الصناعية، وفي تقدم الآلية، على نحو ما سبق أن بينا، وحلول الآلة محل الأيدي العاملة^(٢٤٧).

ويرى الفيزيوقراط أن الطبقة الاولى وحدها هي التي تقوم بتحقيق الانتاج الصافي وهي التي تقوم بتوزيعه على المجتمع بالتعامل مع الطبقات الاخرى.

ونظرا لتركيز الفيزيوقراط على «النشاط الزراعي» على هذا النحو، ذهب البعض للقول بانهم اتجهوا يمثل الليبرالية الزراعية Le libératisme agrarianiste وذلك بالمقابلة الى المدرسة الانجليزية الاقتصادية التي اطلق عليها الليبرالية الصناعية

Le libéralisme industrialiste

Joseph Lajugie : ou. cit., note 207, pp. 12 et 15.

راجع في ذلك :

Luc Bourcier de Carbon, op. cit., note 233, pp. 49 e 152.

A Piettre, op. cit., note 233, pp. 61 et ss.

واريك رول، المرجع السابق الاشارة اليه، هامش ٢٠٧، ص ٢٢ وما بعدها.

(٢٤٦) فمما لا شك فيه، أن آدم سميث، أشهر الكلاسيكيين، تأثر بالطبع بأفكار الفيزيوقراط، نتيجة إقامته بباريس لمدة عام (١٧٦٥ - ١٧٦٦)، ثم عاصم ونصف بعد ذلك في تولوز، وخاصة لو لاحظنا أن تأثير الفيزيوقراط كان شديدا في الفترة من ١٧٦٤ الى ١٧٧٠ وهي الفترة التي كان سميث فيها في فرنسا. والدليل على ذلك، أنه بالرغم من محاولة سميث تغطية هذا التأثير ومهاجمة أفكار الفيزيوقراط، إلا أن المحاضرات التي كان يلقيها في جامعة جلاسجو قبل سفره الى فرنسا، كانت خلوا من أفكار الفيزيوقراط، التي وردت في كتابه الشهير «ثروة الأمم» الذي نشره عام ١٧٧٦ أي بعد عودته من فرنسا.

راجع، أحمد جامع السابق الاشارة اليه هامش ٤، ص ١٢٥.

(٢٤٧) راجع ما سبق، ص ٢٦ وما بعدها.

وأما الثورة القانونية والسياسية ، فتتمثل في الثورة الفرنسية ، التي أطلقت العنان للحرية ، والفردية ، والتي وإن كان المناداة بها على نطاق الحريات السياسية والمساواة القانونية ، فسريرها ما ستنقل الى النطاق الاقتصادي ، أولا على يد مفكر انجليزى أسبق من آدم سميث ، هو دافيد هيوم David Hume الذى نادى بحرية التجارة ، وضرورة استنادها على التنافس الحر بين الأمم والأفراد^(٢٤٨) ، فكان لأرائه تأثير كبير على آراء مؤسس المدرسة الكلاسيكية واشهر مفكرىها آدم سميث^(٢٤٩) .

وأيضا في الامكان هنا ، ان نستعرض كل أفكار آدم سميث الاقتصادية ، ولذلك سنقتصر هنا على الجانب المتصل بفكرة الحرية والقوانين الطبيعية^(٢٥٠) ، والتي تعد الاساس الفلسفى للمذهب الحر « وهو المذهب الذى أعطى الاطار الفكرى للرأسمالية في مرحلتها الاولى ، أى الرأسمالية الناشئة » .

(٢٤٨) أدريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ١١٢ .

(٢٤٩) فلقد كان هيوم أكبر سبنا من آدم سميث ، وكان بمثابة المرشد والمشجع لآدم سميث يعطيه الوثائق والكتب التى لا يكون لديه الوقت الكافى لدراستها ويناقش معه مختلف المسائل الفلسفية والاقتصادية ، وخاصة ان هيوم كان فيلسوفا أكثر منه اقتصاديا . ولذا يقال ان تكوين آدم سميث يرجع الفضل فيه الى حد كبير الى هيوم ، مما ترتب عليه تماثل بين أفكارهما الاقتصادية الى حد بعيد ، مع وجود بعض فوارق بالطبع واختلافات خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية .

Luc Bourcier du Carbon, op. cit., note 233, p. 107.

راجع :

أدريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ١١٣ وما بعدها .

(٢٥٠) آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) Adam Smith ، اقتصادى اسكتلندى ، ولد في بلدة Kirkcaldy وكان أبوه يشغل وظيفة ممثل الادعاء ومراقب الجمارك ، وتلقى تعليمه في جامعة جلاسجو ، وبعد ثلاثة عشر عاما من التدريس الاكاديمى سافر الى فرنسا فظل بها عامين : اولا أكثر بقليل (بوصفه معلما لدوق يكلو وحصل منه . فيما بعد على معاش طيب مكنه من التفرغ للكتابة - الا انه قبل عام ١٧٧٨ وظيفة مراقب الجمارك وظل يشغلها طيلة السنوات الباقية من حياته ، حتى مات عام ١٧٩٠ .

وحياة سميث هذه تلقى لنا بعض الضوء على منهجه في البحث الاقتصادى فقد كان سميث اول اقتصادى اكاديمى ويتضح ذلك في تلك الدرجة التى بلغها من التفكير المنظم فاستطاع بذلك ان يجاوز - وبكثير - كل من سبقوه . وباعتباره فيلسوف يهتم بعلم الاخلاق ، واستطاع وبمهارة ان يظهر تأثير السياسة والفقه والاخلاق في الاقتصاد وخاصة في كتابه الاول :
نظرية المشاعر الاخلاقية ، (1759) La théorie des sentiments moraux ركن

اشهر كتاباته هي بالطبع مؤلفه : ثروة الشعوب = Les causes de la richesse des nations (1876).

لقد بنى سميث نظريته كلها على عامل نفسي : هو المصلحة الفردية . واعتبر ان هذه المصلحة هي القوة المحركة لكل النشاط الاقتصادي ، وان سعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الذاتية هو الذي يدفعهم الى البحث عن أكبر قدر ممكن من الاشباع ، بأقل مجهود . وفي هذا الصدد ، يظهر جليا تأثير سميث الفيلسوف ، على سميث «المفكر الاقتصادي» : فالسلوك الانساني في نظر سميث تحركه بالطبيعة ستة دوافع هي : حب النفس ، والعطف ، والرغبة في الحرية ، والاحساس بالتوافق ، وعادة العمل . والميل الى المقايضة والتبادل بين الاشياء . وعلى اساس هذه المصادر للسلوك ، فان كل انسان هو بطبيعته أفضل حكم على مصلحته ، ولذلك ينبغي افساح الحرية له للسعى وراء مصلحته بطريقته الخاصة ، فاذا ترك لنفسه فهو لن يحقق أفضل ميزة لنفسه فحسب ، بل سيعمل ايضا على تنمية الخير المشترك ، وهذه النتيجة تحققت لأن العناية الآلهية جعلت المجتمع يسير وفقا لنظام طبيعي ، وان الدوافع المختلفة التي تكمن وراء تصرفات البشر هي في توازن دقيق بينها بحيث ان منفعة الفرد لا يمكن ان تتعارض مع خير الجميع ، فحب الذات مصحوب بدوافع أخرى (وبخاصة العطف والافعال الناتجة منه) لا يمكن الا أن تتضمن ميزة للآخرين عندما يعمل الانسان على تحقيق مصالحه الشخصية ، وهذا ما دعا سميث الى القول ، انه عندما يسعى الانسان الى تحقيق مصلحته فان «يدا خفية تقوده الى تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده» ، ولا ينبغي للمجتمع ان يتضرر من ذلك ، فهذا الفرد الذي لا يسعى الا لمصلحته الخاصة ، يعتبر في نظر سميث ، أكثر نفعاً للمجتمع من أولئك الذين يقصدون تحقيق الصالح العام ، وفي هذا يقول سميث «لم اعرف ابدا خيرا كثيرا حققه أولئك الذين تظاهروا بأنهم يعملون من أجل الخير العام» (٢٥١) .

= الذي سيعتبر «انجيل» المدرسة الكلاسيكية ، ويتكون هذا المؤلف من خمسة اجزاء : تبحث على التوالي مشكلات الانتاج والتوزيع والتبادل ورأس المال وذلك الى جانب السياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعتها الشعوب المختلفة في أزمنة مختلفة ، كما تبحث في نظم الاقتصاد السياسي السابق ثم في المالية العامة .

راجع :

Joseph Lajugie, op. cit., note 207, p. 15.

Luc Bourcier de Carbon, op. cit., note 233, pp. 104 et ss.

André Piettre, op. cit., note 233, pp. 65 et ss.

• اريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ١٣٦ .

• واحد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ١٢٤ .

• (٢٥١) اريك رول المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ١٤١ .

ومن هذا المنطلق ، إلى سميث شرح نظريته ، وكيف ان احتياجات الانسان يمكن اشباعها عن طريق تقسيم العمل (الذى يؤدى الى مضاعفة الانتاج) وعن طريق الثمن (الذى يؤدى للموازنة بين العرض والطلب) .

فسميث يختلف مع التجاريين (في قولهم ان المعادن الثمينة هى الثروة) ومع الفيزيوقراطيين (الذين يرون الثروة في النشاط الزراعى) ، لأنه يرى ان مصدر الثروة هو العمل ايا كان مصدره (وليس العمل الزراعى فقط) ، ولذلك يركز سميث على أهمية تقسيم العمل ، لان هذا التقسيم يساعد على التخصص والاتقان ، ويزيد من مجهود العمال ، ويقتصد الوقت . ولكن هذا التقسيم في نظر سميث ، محدود بعاملين : الاول هو اتساع السوق ، لانه اذا كان السوق صغيرا فان أى فرد لن يجد التشجيع الكافى كى يتخصص كلية في القيام بعمل واحد نظرا لاستحالة تبادل الفائض من انتاجه في مقابل منتجات الآخرين التى يحتاجها هو . واما العامل الثانى ، فهو تراكم المال ، اذ بواسطته يمكن الحصول على معدات وآلات أكثر تقدما تتيح التقسيم الفعلى للعمل .

كذلك ، يرى سميث ، ان موازنة العرض والطلب ، تتم بصورة طبيعية ، عن طريق الثمن : فالانتاج الزائد لسلعة ما يؤدى بالطبع الى تخفيض ثمنها ، ومن ثم الى التقليل من أرباح منتجيها مما يدفع هؤلاء الى خفض انتاجهم ، فيعود التوازن الى سوق هذه السلعة مرة أخرى . والعكس صحيح ، فنقص الانتاج في سلعة ما ، يؤدى الى تزايد الطلب عليها ، ورفع ثمنها ، وزيادة أرباح منتجيها ، يدفع هؤلاء الى زيادة انتاجهم بالقدر الذى يعيد التوازن الى سوق هذه السلعة .

ان النتيجة الطبيعية ، لهذه الأفكار التى ينادى بها سميث ، هى وجوب امتناع الدولة نهائيا عن التدخل في النشاط الاقتصادى ، وترك كل فرد حرا في القيام بذلك النشاط على نحو يحقق مصلحته الذاتية ، فانطلاقا منها ، يحقق الفرد ، في نفس الوقت ، الخير العام للجماعة ، ولذا يقول سميث : « اننا لا نتوقع عشاءنا من جود القصاب أو الخباز ، ولكننا نتوقعه من اهتمامهم بمصالحهم » .

لذلك ، فان كل سياسة اقتصادية حكومية لا بد ان تقوم بازالة كل العقبات والقيود في وجه النشاط الاقتصادى ، وبحيث يسمح لكافة عناصر الانتاج بالتنقل من فسرع الى آخر ، تبعاً لمؤشرات عامل « الثمن » . لذلك يتعين على الدولة ان تمتنع عن أى تدخل في الحياة الاقتصادية ، بل عليها ان تدع الأفراد يعملون دون عوائق «دعه يعمل » والبضائع تمر دون حواجز « دعه يمر » بين الدول للانتفاع بمميزات التقسيم الدولى للعمل (٢٥٢) .

ان تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ضار بوجه عام ، حسب آراء آدم سميث ، فلندع الحكومة اذن كل فرد يقوم على تحقيق منفعته الخاصة ، وهنا ، وبفضل القانون الطبيعي سوف يسهم الفرد في زيادة الخير المشترك . اما الدولة فان وظيفتها تقتصر على مهام ثلاث ذات أهمية واضحة ، أولها الدفاع ضد العدوان الخارجي ، وثانيها اقامة العدل بين الأفراد على نحو دقيق ، والثالثة هي القيام بتلك الاعمال الضرورية واللازمة والتي لا يقدم عليها الافراد لانتهاء الربح المناسب فيها . فالسلام في الداخل والخارج ، والعدل ، والتعليم ، والحد الأدنى من المشروعات العامة من قبيل الطرق والكبارى والقنوات تلك هي المهام التي يتعين على الدولة الوقوف عندها .

كذلك استنكر آدم سميث التنظيمات المتعلقة بالأجور والتلمذة الصناعية وجميع النواحي الأخرى من الانتاج ، فينبغي على الحكومة ان ترفض تقرير أى امتياز اقتصادى خاص ، وان تعمل عملاً إيجابياً لتحطيم أى مركز احتكارى سواء لرأس المال أو العمل ، لأن المحافظة على المنافسة الحرة ، ولو عن طريق الدولة اذا لزم الأمر : هو الواجب الرئيسى الذى تنهض به السياسة الاقتصادية ، فالمنافسة الكاملة وحدها هي التى تتمشى مع الحرية الطبيعية وهي وحدها التى تستطيع ان تكفل حصول كل فرد على المقابل من جراء جهوده ، وضم اسهامه الكامل الى الخير المشترك . لذلك نجد آدم سميث يدعو الحكومة الى إلغاء الجهاز التنظيمى الذى استندت اليه السياسة التجارية ، والعمل على كفالة حرية مرور السلع داخل الدولة ، وتحرير التجارة الخارجية من الرسوم المانعة (٢٥٣) .

(٢٥٣) ولكن هذه الرؤية « الليبرالية » ، التى تدعو الى « الحرية الاقتصادية » الى أقصى مدى ، لم تمنع سميث ، من ان يكون واقعياً ، فيقرر ان هذه المبادئ العامة ، يمكن ان يرد عليها بعض الاستثناءات ، طبقاً للظروف والأحوال ، بحيث يسمح للدولة بالتدخل في الميدان الاقتصادى ، والحد من الحرية التى يتمتع بها الافراد ، وأعطى سميث أمثلة لتلك الحالات ، أهمها :

١ - المحافظة على القوة البحرية الوطنية ، وما يتضمنه ذلك من الموافقة على احتكار السفن الوطنية لعمليات نقل المنتجات الوطنية ، ولذلك وافق سميث على قانون الملاحة الذى كان يعطى للسفن الانجليزية حق احتكار عمليات النقل بين انجلترا ومستعمراتها وبين هذه الأخيرة والبلاد الأخرى .

٢ - حماية الصناعة الوطنية الخاضعة لضريبة في الداخل ، بتقرير ضريبة مائلة على البضائع الأجنبية المنافسة لها ، وذلك لتحقيق نوع من المساواة بين البضاعتين في مجال التنافس في السوق الداخلى .

٣ - إمكانية تدخل الدولة بفرض ضرائب « انتقامية » على بعض السلع الأجنبية ، اتباعاً لسياسة المعاملة بالمثل ، اذا لجأت الدولة الأجنبية الى فرض ضرائب على السلع الوطنية . =

الثالث : المخطوط الرئيسي لنظرية آدم سميث ، وهي لا تعدو ان تكون المخطوط الرئيسية للنظرية « الكلاسيكية » . حقا ، ان هناك العديد من المفكرين الانجليز (١٥٠٠) ، والفرنسيين (٢٥٥) ، ساهموا بأفكارهم في اقامة صرح النظرية

٤ - بفيلسوف الحق في تصدير المواد الضرورية للصناعات الوطنية ، وعلى الاخص فرض رسوم تصدير « على الصوف ،

٥ - الرقابة على العملات والماركات التجارية بقصد مكافحة الغش .

٦ - امكان الابقاء على بعض الاحتكاكات ، وخاصة تلك الممنوحة لبعض الشركات التي تتحمل مسؤوليات كبرى في التجارة الخارجية (كشركة الهند الغربية) .

٧ - تحديد سعر الفائدة .

٨ - تفجيد حرية بعض الاشخاص والهيئات الذي يسكنون بين ايديهم سلطات اقتصادية معينة ، مثل تحديد حرية البنوك في اصدار البنكنوت (خوفا من أن العمل بفكرة الحرية الطبيعية في هذا المجال قد يؤدي اقيام الافراد والبنوك باغراق السوق بأوراق مالية تزيد بكثير على حاجة المعاملات الفعلية ، وما قد يؤدي اليه ذلك من الاضرار بالاقتصاد القومي .

وعلى كل ، فان هذه الاستثناءات ، لا تؤدي الى التقليل من شأن المبدأ العام الذي وضعه سميث ، اي الحرية الاقتصادية ، وخاصة انه يقرر ان هذه الاستثناءات لا يعمل بها الا في الحالات التي تهدد « أمن المجتمع ككل » .

J. Luc Bourcier de Carbon ,op. cit., note 233, p. 15.

واحمد جامع ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤ ، ص ١٢٩ .

(٢٥٤١) واغد جرى كتاب الفكر الاقتصادي على التمييز بين اتباع المدرسة الكلاسيكية ، بتقسيمهم الى فريقين . اما الفريق الاول فهو « الليبراليون المتشائمون » وهما المفكران الانجليزيان « مالتس وريكاردو » . واما الفريق الثاني فهو فريق « الليبراليين الفرنسيين المتفائلين وهما ساي وباستيا » ونعرض هنا للفريق الاول :

١ - توماس روبرت مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) Thomas Robert Malthus اقتصادي انجليزي ولد بالقرب من Guildford وقد نشر اول أعماله عام ١٧٩٦ بعنوان « الازمة La crise »

وهو صاحب النظرية الشهيرة باسمه ، نظرية مالتس (التشاؤمية) في تزايد عدد السكان ومؤداها ان عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية (١ - ٢ - ٤ - ٨ - ١٦ - ٣٢ - ٠٠٠) وان مصادر العيش لا تتوالى الا بمتوالية حسابية (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٠٠٠) وذلك في مؤلفه « مقال عن مبدأ السكان Essai sur le principe de population »

وتجدر الاشارة الى أن الطبعة الاولى من هذا المؤلف ظهرت عام ١٧٩٨ ولكن بدون اسم الكاتب وب عنوان مغلوط ، واعيد طبعه خمس مرات ، آخرها في حياة المؤلف هي الطبعة المشار اليها .

٢ - دافيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) David Ricardo اقتصادي انجليزي من اسرة يهودية «واندية استوطنت انجلترا ، وخرج ريكاردو عن الديانة اليهودية في مرحلة مبكرة من حياته ، وسار على نهج ابيه فعمل سمسارا في البورصة وجمع ثروة كبيرة في وقت قصير وصار من اصحاب الاراضي وعضوا في البرلمان - واهم أعماله دون شك هو مؤلفه « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب Principe de l'économie politique et de l'impôt » المنشور لأول مرة عام ١٨١٧ والذي

اعيد نشره في طبعة نهائية (الطبعة الثالثة) عام ١٨٢١ .

الكلاسيكية ، ولكن الأساس الذي قامت عليه هذه النظرية كان آدم سميث ، حتى قيل عنه انه « أبو الاقتصاد السياسي » Père de l'économie politique وان كتابه ثروة الأمم اكتسب شهرة لا تقل عن تلك اكتسبها كتاب « رأس المال » لماركس . وان « ثروة الأمم » بالنسبة للنظام الرأسمالي ، كان في مكانة « رأس المال » بالنسبة للنظام الاشتراكي .

حقا ، في مقابل هذا « التمجيد » وجد بعض الكتاب الذين ينكرون « الأصالة العلمية » لدى سميث^(٢٥٦) ، ولكن ايا كانت طبيعة هذا الخلاف الفقهي ، فان مما لا شك فيه ان افكار آدم سميث وأعماله ، ساهما الى حد كبير في الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ، ولكن الاهم من ذلك كله ، كما يقول أريك رول في تقييمه لأفكار وتأثير سميث^(٢٥٧) « ان رسول الحرية الاقتصادية تحدث بعبارات واضحة

= ويمكن القول ، بان ريكاردو استطاع ان يأخذ افكار سميث ويعمل على تطويرها او البسوغ بها لبعد مدى ، ولكن الانجاز الذي قام به نلقاه في نظرية القيمة والتوزيع ، راجع عموما المدرسة التفاضلية الانجليزية كل من :

Joseph Lajugie, op. cit., note 2/7, pp. 16 et 17.

Luc Bourcier de Carbon, op. cit., note 233, pp. 121 et ss. et 149 et ss.

André Piettre, op. cit., note 233, pp. 68 et ss. et 70 et ss.

وأريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٧ ، ص ١٦٧ وما بعدها و ١٨٧ وما بعدها .

(٢٥٥) ١٨١ المتفائلون - الكلاسيكيون ، فيقصد بهم

١ - جون باتيست ساي (١٧٦٧ - ١٨٣٢) Jean - Baptiste Say وقد ولد بمدينة ليون في عائلة بروتستانتية من اتباع جيون كالفن ، وقد هاجرت العائلة بعد الغاء قرار نانت La révocation de l'Edit de Nantes وعاد ابيه الى فرنسا بعد ذلك ، لكن العائلة ظلت بالخارج في سويسرا او الولايات المتحدة ، وربما يفسر ذلك ما لقيته أعماله من ترحيب على الأخص في أمريكا حيث كان يفضل على آدم سميث ، والواقع ان Say استطاع ان يوسع من افكار الكلاسيكيين ، بل وان يعدل في بعض افكار سميث ، او على الأقل يرجع له الفضل في توضيح النقاط الغامضة لدى سميث . وأهم مؤلفاته « موسوعة الاقتصاد السياسي » (١٨٠٣) Traité d'économie politique التي تعتبر أولى الموسوعات « الكلاسيكية » في الاقتصاد السياسي والتي ظلت المرجع الاول لكل كتب الاقتصاد السياسي خلال قرن كامل من الزمن .

٢ - اما الآخر فهو فردريك باستيا (١٨٠١ - ١٨٥٠) Frédéric Bastiat الاقتصاد الفرنسي الذي ساهم بأفكاره في تقرير حرية العمل وحرية التجارة . وأهم مؤلفاته « التنسيق الاقتصادي » Harmonie économique

انظر في ذلك :

A, Piettre, op. cit., note 233, pp. 82 et ss.

Lajugie, op. cit., note 207, pp. 18 et 19.

L. B. De Carbon, op. cit., note 233, pp. 225 et ss.

Luc Bourcier de Carbon, op. cit., note 233, pp. 116 et 117 (٢٥٦)

(٢٥٧) أريك رول ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٧ ، ص ١٤٤ .

ومقنعة ، ولكن نجاحه ما كان ليبلغ مثل هذا القدر من العظمة . لو لم يكن يتحدث الى جمهور على استعداد لاستقبال الرسالة التى بشر بها . كان يتحدث بصوتهم ، صوت رجال الصناعة التواقين الى ازالة جميع القيود المفروضة على السوق ، تلك القيود التى كانت من بقايا نظام بال إقامة رأس المال التجارى وإقامته مصالح ملاك الاراضى ، فضلا عن هذا ، لم يكن الرأسماليون الصناعيون من النضوج الكافى الذى يكسبهم الاحترام ، وقدم اليهم سميث نظرية تزودهم بما كانوا يفتقرون اليه ، فهو اذ حمال النشاط الاقتصادى على ضوء الفلسفة الطبيعية ، اضفت نظريته على سلوك اولئك الذين سوف يصبحون قادة الحياة الاقتصادية طابع الجبرية . لقد رأوا في المصلحة الذاتية التى جعلها جوهر النشاط البشرى ، الحافز الذى يلهم كل حياتهم الاقتصادية اليومية ، وشعروا بالغبطة حين عرفوا أن سعيهم وراء الربح لم يعد يعتبر الآن أنانيا . لقد زال الخوف الكامن في النفوس من أن التجارة قد تكون خطيئة أو دون كرامة السادة ، ونجيت جانبا هذه البقايا من الفكر الأفلاطونى والكنسى وأصبح رجل الأعمال الآن من الناحية النظرية مثل ما كان عليه في الواقع العلمى ، أى زعيم النظام الاقتصادى والسياسى .

واذ أقام سميث السياسة الاقتصادية على قانون طبيعى ينطوى على عدم تدخل الدولة فانه قدم أيضا تعبيرا نظريا عن المصالح الجوهرية لطبقة رجال الأعمال ، فرأى رجال الصناعة امكانيات هائلة لتوسيع نطاق الانتاج والتجارة كانت تعمل على أحباطها القيود المنهكة . ربما كان في الغاء التنظيم الحكومى والاحتكار قضاء على امتيازات موضعية ، ولكنه كان في صالح أكثر طبقة تقدمية في المجتمع ، (٠٠٠٠٠) . واذا كان قد استخدم عبارات قدح شديدة ضد أعضاء المجتمع غير المنتجين (٠٠) فلانهم كانوا أفدح العقبات في وجه المزيد من نمو الرأسمالية الصناعية (٠٠٠) لقد كان التقدم الاقتصادى يتوقف على تقرير استقلال رأس المال الصناعى ، وعندما ساعد آدم سميث في خلق صرح اقتصادى لا يتيح الامكانية الا لسيادة المشروع كان في امكانه ان يزعم بحق انه يعمل على دفع الرفاهية للمجتمع كله (٠٠٠) (٢٥٨) .

والواقع ، أننا لا نجد تعليقا ناجعا ، أكثر من تعليق أريك رول ، في تعليقه على دور آدم سميث في تقديم النظرية الاقتصادية والفلسفية التى استندت اليها « الرأسمالية الصناعية ، في تحقيق سيادة وزعامة « الرأس المال الصناعى » للنظام الاقتصادى . لقد وضع سميث ، أسس الفكر الاقتصادى الكلاسيكى ، فوضع في

نفس الوقت « النظرية » التي اعتمد عليها رأس المال الصناعي ، في تحقيق الثورة الصناعية ، وقد استمرت هذه النظرية في تطورها وبلغت أوجها في مطلع القرن التاسع عشر ، وعلى الأخص بمساهمة جون ستوارت ميل في هذا التيار الفكري الاقتصادي^(٢٥٩) ، ولكن المفكرين التاليين لسميث لم يأتوا بجديد فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية ، وإنما عملوا على تأكيد أفكار سميث وتعميقها ، وإزالة ما شابها ، في بعض المواضيع من غموض^(٢٦٠) .

John Stuart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) (٢٥٩)

الاقتصادي الانجليزي المولد في لندن ، وقد تأثر جون بوالده جيمس ميل ، كما تأثر أيضا ببعض الاقتصاديين الذين صادفهم في حياته ، عن طريق والده أيضا ، مثل Saint - Simon - Say كما تأثر أيضا بأفكار سيدة التي بها وعمره ٢٥ عاما Mrs Harriet والذي تزوجها بعد عشرين عاما من لقاءه الأول بها .
وأهم مؤلفاته :

١ - مناهج المنطق الاستقرائي والاستنباطي ١٨٤٣

Système de logique inductive et déductive

Principes d'économie politique (١٨٤٨)

٢ - مبادئ الاقتصاد السياسي

Essai sur la liberté (١٨٥٩)

٣ - نظرة على الحرية

l'Utilitarisme (١٨٦١)

٤ - المذهب النفعي

٥ - أبحاث حول فلسفة هاملتون

Examen de la philosophie de W. Hamilton (١٨٦٥)

٦ - السيرة الذاتية أو مذكرات . Autobiographie (ou Mémoire) (١٨٧٣)

ويقرر المفكرون الاقتصاديون ، أن ميل قد أعطى للفكر الليبرالي صورته النهائية ، ويقررون أنه « المقتن الحقيقي للمذهب الفردي » ، حيث انطلق من فكرة مجردة مؤداها أن الفرد يتحرك وفقا لمصلحته الذاتية في ظل نظام تنافس حر ، فتدفعه هذه المصلحة الشخصية للبحث عن أكبر قدر ممكن من النفع بأقل مجهود ، وهذا البحث عن المصلحة الشخصية - إذا تم في ظل نظام تنافس حر ، فإنه يؤدي دون شك إلى الخير المشترك ، لذلك يقول ميل « أن كل قيد على المنافسة هو عمل غير مشروع وكل عمل يعمل على توسيع نطاقها ، هو عمل خير » .

ولكن ربما كان الجانب المميز لدى ميل هو رفضه نظرة اسلافه « ريكاردو ومالتس » إلى البؤس والفوارق الاجتماعية . فزغم ايمانه بالمذهب الفردي ، نجد ميل ينادى ، بتدخل الدولة من أجل اصلاح « الاوضاع الاجتماعية » مما دعا البعض للقول أنه يجب التفرقة بين « ستيوارت ميل الليبرالي وستيوارت ميل الاشتراكي » .

انظر :

Stuart Mill, Textes choisis, op. cit., note 233, pp. 361 et ss.

De Carbon, op. cit., note 233, pp. 173 et ss.

A. Piettre, op. cit., note 233, pp. 76 et ss.

Lajugie, op. cit., note 207 pp. 20 et ss.

فبعد استيوارت ميل ، سيتوالى عدد من الكتاب الاقتصاديين من انصار المدرسة الكلاسيكية ، الذين وان لم يصلوا الى درجة شهرة الأوائل ، الا انهم كانوا أكثر تطرفا منهم .^(٢٦١) مثالهم Charles Denoyer مستشار الدولة الفرنسي في عهد ملكية يوليو ، الذى ذهب في دفاعه عن الحرية الى حد استنكار أى تدخل من جانب الدولة : حتى في النطاق الاجتماعى « لان العمال مسئولون عن بؤسهم ، ووضعهم هذا المتدننى ضرورى » . لذلك ، فهو ينادى بأن تقتصر الدولة على « حماية الشرفاء » . بل يذهب Denoyer ابعد من ذلك ، فهو يهاجم كل « احتكار » ويطالب بفتح باب التنافس في كل المجالات ، حتى في نطاق تجارة الدخان أو البريد أو التعليم العالى أو الطرق والكبارى .

وتجدر الاشارة أيضا هنا الى مفكر اقتصادى آخر هو Molinari الذى بلغ به التطرف حدا جعله يكتب « من وجهة النظر الاقتصادية ، يجب اعتبار العمال آلات تنتج قدرا معينا من القوى الانتاجية ، وتتطلب بالمقابل ، بعض مصروفات الصيانة كي تتمكن من السير بطريقة منتظمة ومستمرة » .

ومع بلوغ هذا الحد ، أصبح من الواضح أن الفكر الليبرالى ، الذى أسسته المدرسة الكلاسيكية ، أصبح « فكر طبقي » يساند الطبقة البورجوازية ويدعمها في مواجهة الطبقات الأخرى ، ويفض البصر عن « المساواة الاجتماعية » التى تولدت عنه ، ولذلك ، لم تلبث ردود الفعل ان توالى ضد هذا الفكر ، وضد المدرسة الكلاسيكية^(٢٦١) .

المطلب الخامس - التوسع الديمغرافى (٢٦٢) :

La Croissance Demographique

لقد كان لزاما علينا ، ان نتعرض ، في المبحث الحالى ، لكل العوامل (غير

J. Lajugie, op. cit., note 207, p. 22.

(٢٦١)

De Carbon, op. cit., note 233, pp. 252 et ss,

أريك رول ، المرجع السابق اشارة اليه ، هامش ٢٠٢ ، ص ٢٢٣ وما بعدها .

M. Reinhard, M. Armengaud, et J. Dupaquier

(٢٦٢)

Histoire de la population mondiale - Montchrestien, 3o edition, Paris 1968 Colloques internationaux du C.N.R.S. (science humaines)

"l'industrialisation en Europe au XIX siècle"

"Industrialisation et démographie dans la France du XIX siècle op. cit., note 107, pp. et 35.

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 354 et ss.

Rioux, op. cit., note 5, pp. 24 et ss.

الاقتصادية) التي ساهمت في احداث الثورة الصناعية ، فتناولنا في المطالب
الأربعة الأولى ، العوامل التاريخية ، والدينية ، والسياسية والافكار الاقتصادية ،
ونتناول الآن آخر هذه العوامل ، وهو العامل الاجتماعي ، والذي يتمثل أساسا في
التوسع الديمغرافي الحاصل في أوروبا على وجه الخصوص خلال القرن الثامن عشر ،
ولقد أثار هذا العامل ، خلافاً بين المفكرين والكتاب ، وخاصة من حيث النظر
اليه ، وهل هو نتيجة للثورة الصناعية ؟ أم عامل من العوامل التي ساهمت في
احداثها ؟

ونحن لن نتوقف كثيرا عند هذا الخلاف ، وانما نكتفى هنا بتسجيل هذه
الظاهرة الاجتماعية ، التي ادهشت ليس فقط المؤرخين ، بل وربما أيضا من
عاصروها . ففي الفترة من ١٧٥٠ الى ١٨٠٠ تزايد عدد سكان العالم بشكل
ملحوظ : فمن ٧٠٠ مليون نسمة عام ١٧٥٠ بلغ ٩٠٠ مليون نسمة عام ١٨٠٠ ،
وقبل أن يتقضي نصف قرن ، أي قبل عام ١٨٥٠ كان هذا العدد قد تجاوز ،
وبكثير ، المليار ، وبلغ معدل زيادة السكان آنذاك أكثر من ٥٠ ٪ (٢٦٣) .

وإن أسباب هذا التوسع السكاني ، تظل للآن ، غامضة . فمن الثابت ،
أنه في المناطق التي وقعت فيها الثورة الصناعية ، لوحظ تزايد نسبي في المواليد ،
ولكن الأسباب الرئيسية لهذا التزايد ، ظلت غير محددة على وجه دقيق ، فربما
كانت هذه الزيادة بسبب ازدياد عدد الزيجات في سن مبكرة ، أو بسبب بيولوجي
كزيادة الإخصاب ، أو ربما كان ذلك راجعا لزيادة عدد الاولاد غير الشرعيين ، وربما
اجتمعت هذه الأسباب جميعا لتكون وراء زيادة المواليد .

ولكن من المؤكد ، أن زيادة عدد السكان في أوروبا ، ترجع بالضرورة الى تناقص
عدد الوفيات ، ففي بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا ، أخذ « الموت
يتراجع » ونسبة الوفيات تنخفض . فموجات الموت « الجماعية » التي شهدتها
أوروبا في القرون السابقة ، بسبب الأمراض والأوبئة أخذت تختفي تدريجيا . حقا
أن اختفاءها لم يكن نهائيا (٢٦٤) ، ولكن من الثابت أن الأوبئة والأمراض التي كانت

(٢٦٣) يتعين النظر الى هذه الأرقام بتحفظ ، نظرا لان علم الإحصاء الحديث ، لم يكن قد
تطور بعد ، حقا إن أول إحصاء رسمي للسكان تم في بريطانيا عام ١٨٠١ ، أما قبل ذلك فإن
تعداد السكان كان يعتمد على تقديرات تنقصها الدقة .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 355.

Rioux, op. cit., note 5, p. 25.

(٢٦٤) فمن الثابت أنه حتى عام ١٧٨٠ هاجم الجدري ، والتيفود والحصبة ، بل والطاعون كدلا
من فرنسا وبولونيا وروسيا والبلقان .
Rioux, op. cit., p. 27.

تذهب بارواح الآلاف من الناس (كالتيفويد والطاعون والجدرى) ، أخذ انتشارها يقل بصورة ملحوظة .

وقد لوحظ بالذات ، انخفاض نسبة الوفيات بين المواليد ، وبذلك كان « تراجع الموت » بصفة عامة ملحوظا في البلاد التي دخلت الى عهد الصناعة : ففي إنجلترا مثلا انخفضت نسبة الوفاة من ٣٧ ٪ حوالى سنة ١٧٣٠ الى ٢١ ٪ عام ١٨١٠ ، ونفس الظاهرة نقابلها في فرنسا حيث انخفضت النسبة في نفس الفترة من ٤٠ ٪ الى ٢٥ ٪ وحتى ظاهرة انخفاض الوفيات تظل أيضا أسبابها غير واضحة تمام الوضوح : فالبعض يعزوها الى التقدم الطبى ووسائل الوقاية الصحية ، الذى يساعد للتدليل عليهما من جهة اكتشاف Jenner للمصل (٢٦٥) ، ومن جهة أخرى ، تقدم وسائل الوقاية الصحية الفردية (باعتياد الناس مثلا على ارتداء الملابس القطنية) أو وسائل الوقاية الصحية الجماعية (كاهتمام الدولة بنظافة المدن والشوارع) .

وأيا كان الامر ، فمن الثابت ، ان الاسباب الرئيسية لتناقص عدد السكان - وعلى الاخص المجاعات والابوثة - بدأت تتلاشى . فمن جهة ترتب على الثورة الزراعية زيادة الانتاج الزراعى ، فاخففت المجاعات ، بعد أن أصبحت المواد الغذائية في متناول الجميع ، فالاجساد الحسنة التغذية يكون لديها بالطبع مناعة أكبر ضد الابوثة . ومن جهة أخرى ، فان العناية التى أولتها الدولة للوقاية الصحية والنظافة ، ساعدت على القضاء على أسباب الابوثة ، كالقضاء على الفئران مثلا مصدر مرض الطاعون . ولكن أيا كانت الاسباب وراء ازدياد عدد السكان وايا كان مدم الوضوح الذى يحيط بها ، فان من الثابت ان ازدياد عدد السكان كان من الظواهر الملحوظة والمطرودة اعتبارا من عام ١٧٥٠ (راجع جدول رقم ٩) . ولذلك يرى بعض الكتاب في هذه الظاهرة « سببا لانطلاق الثورة الصناعية ، على أساس ، ان هذا التزايد سمح بوجود عدد متزايد من المنتجين والمستهلكين ، كما سمح بتصنيفهم فكان لابد من حدوث تقدم اقتصادى يعتمد على المخترعات العلمية والفنية » .

ولكن ، على الرغم من ان هذا الرأى لا يلقى اجماعا (٢٦٦) ، الا ان الراجع ان التوسع الديمغرافى كان ضروريا للثورة الصناعية ، وان لم يكن كافيا لاحداث

Edward Jenner (١٧٤٩ - ١٨٢٣)

طبيب انجليزى ولد في Berkeley ، وكان اول من اكتشف امكانية انتقال العدوى من البقر الى الانسان ، واكتشف اللقاح ضد مرض الجدرى .
(٢٦٦) فبعض الكتاب ، يرى ان هذه النظرية باطلة من أساسها ، ويدلل بذلك على ان الوقت =

هذه الثورة ، وعلى كل ، فان هذا التوسع لم يكن ليكتب له الاستمرار الا اذا وقعت هذه الثورة الصناعية بحيث يؤدي التقدم الاقتصادي الى مواجهة الحاجات المتزايدة لهذه الأعداد من الناس .

على ان تزايد عدد السكان ، لا يمكن النظر اليه فقط من الوجهة الكمية ، بل ينبغي الاخذ في الاعتبار أيضا بطابعه « الكيفي » : فتزايد عدد السكان ، (وخاصة تزايد نسبة المواليد) ترتب عليه بالضرورة تزايد عدد الشبان الذي كونوا جيشا هائلا من الايدي العاملة التي هاجرت من المناطق الزراعية المزدهمة ، نحو المناطق الصناعية ، لتكون في خدمة الصناعة الناشئة^(٣٦٧) . وقد ساعد على حركة « الهجرة » هذه ، ما كانت تتمتع به هذه الايدي العاملة من « حرية التنقل »^(٣٦٨) ، واللجوء الى المناطق الصناعية التي هي بحاجة الى هذه الايدي العاملة .

على أننا في النهاية ، ينبغي ان ننظر لعامل تزايد السكان ، وعلاقته بالثورة الصناعية بحذر : فمن الثابت مثلا ، ان النقص في الايدي العاملة في إنجلترا مثلا ، هو الذي أدى الى جعل التقدم العلمي والفني أمرا محتما وضروريا . لذلك ، فان الذي يهم ، أكثر من زيادة الايدي العاملة ، هو مقدرة هذه الايدي ، على التحول من

= التي وقعت فيه انطلاقة الثورة الصناعية في إنجلترا ، كانت إنجلترا اقل الدول نسبة في ازدياد عدد سكانها من باقي دول أوروبا الغربية ، بينما كان أغلب الدول التي عرفت ازديادا ملحوظا في عدد سكانها لم تتمكن من اعطاء قطاعها الصناعي « الانطلاقة الاولى » بل ويذهب بعض الكتاب مثل **Bairoch** الى القول بان ازدياد عدد السكان قد يكون على العكس عاتقا امام التطور الصناعي والاقتصادي ، فازدياد عدد السكان مثلا في دول العالم الثالث ، يعوق دون شك انطلاقتها الصناعية ، وإنجلترا نفسها لم تعرف « توسعا ديمغرافيا » بمعنى الكلمة قبل انطلاقتها الصناعية ، بل انها خلال القرن التاسع عشر كان لا بد أن تخذ من زيادة سكانها لتتمكن من زيادة الناتج القومي بالنسبة لعدد السكان ، حتى تحقق نوعا من الادخار يساعد على تراكم رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار .

راجع في ذلك :

Rioux, op cit., note 5, p. 28

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 354 et ss.

(٣٦٧) فمن المعلوم مثلا ، أن إيرلندا ، امتدت القطاع الصناعي الانجليزي بما يحتاج اليه من ايد عاملة ، وقد استخدم هذا القطاع ، هذا الجيش من الايدي العاملة (بصورة لا تخلو من الوحشية) في صناعات البناء في لندن منذ منتصف القرن الثامن عشر ، ثم في المصانع والاشغال العامة اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر .

Rioux, op. cit., note 5, p. 29.

(٣٦٨) ولذلك ، يلاحظ انه في البلاد ، التي لم تتوافر فيها الايدي العاملة « حرية الشغل » تأخرت انطلاقة الثورة الصناعية فيها ، مثال ذلك ، روسيا ، فلقد ترتب على تقييد حرية المزارعين في التنقل بموجب قوانين السخرة ، ان تأخرت انطلاقة الحركة الصناعية في روسيا .

العمل اليدوى الى العمل الآلى . وهنا يكمن سر تقدم انجلترا الصناعى ، فلقد
حالفها الحظ ، بمجموعة من العمال المهرة لديها ، استطاعوا (افضل من غيرهم)
تفهم متطلبات التقدم الفنى والعلمى ، فاستوعبوه ، وعملوا على تطويره (٢٦٩) .
ولهذا يمكن القول فى النهاية ، ان التوسع اليمغرافى كان عاملا هاما هاما
فى عوامل الثورة الصناعية ، ولكنه وحده لم يكن كافيا لقيامها .

(٢٦٩) راجع ما سبق ، عن الاكتشافات العلمية والفنية ، ص ٢٦ وما بعدها .

جدول رقم ٢٧٠٩

تزايد عدد السكان في العالم في الفترة من ١٧٥٠ الى ١٩٠٠ - بملايين السكان .

١٩٠٠	١٨٥٠	١٨٠٠	١٧٥٠	
٤٢٠	٢٦٦	١٨٧	١٤٠	أوروبا
٣٨٩	٣٥٧	٢٧٣	٢٣	فرنسا
				بريطانيا العظمى (إنجلترا)
٣٨	٢٢٩	١٥	٧٤	واسكتلندا وبلاد الغال
٤٤	٦٦	٥١	٣١	ايرلندا
١١٨	٧٤	٥	٤٢	بلجيكا والبلاد الواطئة
٣٣	٢٣	١٧	١٤	سويسرا
٢٢٤	٢٤	١٨١	١٣٦	إيطاليا
٥٦٣	٣٥٩	٢٣	١٧	ألمانيا
٤٩	٣٥	٢٨	١٠	النمسا والمجر
٩٩	٦٣	٤٢	٣٤	اسكنديناويا
١٠٣	٥٧	٣٦	١٤٥	روسيا الاوربية
١٨٦	١٥	١٠٥	٨٦	أسبانيا
٥٦	٣٤	٢٩	٢٨	البرتغال
٨٥٠	٦٧٢	٥٠٠	٤٣٧	آسيا
٣٥٠	٣٥٠	٢١٠	١٨٠	الصين
٤٤٨	٢٨	٢٦	٢٦	اليابان
٢٨٥	١٧٥	١٢٠	—	الهند
١٤٠	١١٠	١٠٠	—	أفريقيا
١٠٣	٤٠	١٢	٣	أمريكا الشمالية والوسطى
٥٤	٣	٠٣	٠١	كندا
٧٦	٢٣١	٥٣	١٥	الولايات المتحدة
٦٣	٢٠	١٥	—	أمريكا الجنوبية
٦	٢	٢	٢	أستراليا

خاتمة الفصل الاول :

هذه هي العوامل ، التي اجتمعت في حقه واحدة من الزمن ، فادت الى وقوع الثورة الصناعية . فمن الناحية الاقتصادية تراكم رأس المال ، وتوالى الاختراعات الفنية والعلمية ، ووقع انقلاب في عالم الزراعة ، وتطورت وسائل النقل وأعمال البنوك تطورا هائلا . ومن الناحية الفكرية والاجتماعية ، انطلق الفكر الانساني ، ولأول مرة ، في أوروبا ، ليحطم الافكار الاقطاعية والقيود الكنسية ، وتطورت العلوم والآداب والفنون ، وأثر ذلك في العقيدة ، فثارت ثورة المصلحين على أوضاع الكنيسة ، وحققت حركة الاصلاح الديني تحولا ملموسا في نظرة الأفراد الى النشاط الاقتصادي وحرية العمل . اما على الصعيد السياسي والاقتصادي ، فقد انطلقت الليبرالية لتحطم القيود وتطلق العنان للحرية الفردية ، وتؤسس مصلحة المجتمع ككل على « المصلحة الفردية » . ثم ساعد العامل الاجتماعي (التوسع الديمغرافي) على توفير الايدي العاملة اللازمة لتستكمل هذه « الثورة » عناصرها .

وبتمازج هذه العوامل جميعا ، توافرت ، للمرة الاولى ، الظروف المواتية لانطلاق الثورة الصناعية ، في انجلترا أولا ثم باقى دول أوروبا الغربية ، وامتدت بعد ذلك خارج القارة لتشمل الولايات المتحدة الامريكية واليابان .

وربما ، ثار التساؤل ، عن سبب انطلاق هذه الثورة في أرباب بالذات ، والاجابة على هذا التساؤل بسيطة ، وهي ان أوروبا في هذه الفترة كان لها « السيادة واليد العليا في العالم » ، بما تجمع بين يديها من قوى ، ومن عوامل ، ساعدتها على ان تكون « الرائدة » في مجال الثورة الصناعية (٢٧١) .

أولا : مساحة الاراضي التي تمتلكها : فمن مجموع الاراضي البالغ ١٣٥ مليون متر مربع (الاراضي المعروفة آنذاك والأهلة) ، تمتلك أوروبا وحدها ٧٠ مليون متر مربع ، منها ٦٠ مليون خارج حدودها ، في البلاد المستعمرة : فالامبراطورية الاستعمارية الانجليزية (التي لا تغيب عنها الشمس) تملك ١٩ مليون متر مربع ، اما المستعمرات الفرنسية فتبلغ ٩ مليون ، وتتحكم البلاد الواطئة في مستعمرات تبلغ مساحتها ١٩٩ مليون متر مربع بينما نجد ان امبراطورية القيصرية تبلغ ٥٠٥ مليون متر مربع في أوروبا و ١٦٥ في آسيا .

(٢٧١) الارقام والاحصائيات الواردة هنا ، مأخوذة عن : Lesourd, op. cit., note 1, pp. 17 et ss.

ثانيا - التفوق العلمى والمالى :

وحتى بالنسبة للمناطق غير المستعميرة ، التى تتمتع باستقلال (قانونا فقط) تمارس اوربا عليها أيضا تأثيرا ملحوظا ، بفضل الوسائل المادية التى توافرت اوربا . فالعديد من الدول الفقيرة : الصين ، والدولة العثمانية ، واليابان ، وأمريكا اللاتينية تعتمد أساسا على رؤوس الأموال الفرنسية والانجليزية . ولكن هذه السيطرة الأوربية تقوم أساسا على ما تتوافر عليه اوربا من تقدم علمى وأساليب فنية متقدمة : فمن ٩٠٠ ألف كيلومتر من السكك الحديدية فى العالم ، ٣٥٠ ألف منها كانت فى اوربا ، كما ان كل صناعات السكك الحديدية كانت أيضا مركزة فى اوربا . فالخطوط الحديدية فى الولايات المتحدة وكندا ، وأمريكا اللاتينية والهند ، واليابان والصين ، أقيمت كلها برؤوس أموال أوربية ، وتحت اشراف مهندسين أوربيين .

ومن ٤٥٦ ألف كيلومتر من « الكابلات التلغرافية » عبر البحار عام ١٩١٤ ، تمتلك انجلترا ٦٠ ٪ منها وفرنسا ٩ ٪ ، والمانيا ٧ ٪ . ومن ٤٩ مليون طن (حمولة السفن التجارية) ، ٣٨ مليونا منها تنقل تجت اعلام الدول الأوربية .

واذا كان عدد المدافع التى تملكها جيوش العالم تبلغ ١٨ ألف مدفع ، فان ٣ الاف فقط هى التى تملكها دول غير أوربية ، منها ١٦٠٠ تملكها اليابان .

ثالثا - عامل « الهجرة » :

فى نهاية القرن التاسع عشر ، لم يكن سكان اوربا يزيدون بكثير عن ٤٠٠ مليون نسمة من مجموع سكان العالم آنذاك (١٥٠٠ مليون تقريبا) ، ولكن اوربا كانت تقوم بعملية تصدير هائلة لرجالها : ففى خلال مائة عام (١٨١٥ - ١٩١٤) صدرت اوربا ، على بعد ١٠ آلاف كيلومتر من حدودها ، ما يقرب من ٥٠ مليون نسمة (٣٧٢) .

(٢٧٢) وكان اصل هؤلاء المهاجرين ، موزع على النحو التالى :

١٧ مليون من الجزر البريطانية

١٠ مليون من المانيا

٩٥ مليون من ايطاليا

٤٥ مليون من البلقان والدانوب

٤٤ مليون من اسبانيا

٢ مليون من اسكندنافيا

١٦ مليون من البرتغال

٥٠ من بلجيكا والبلاد الواطنة .

والواقع ان هذه الحركة ، ضمننت للدول الاوربية ، تأثيرا هائلا في البلاد المهاجر اليها ، ولن نرى ، بعد عام ١٩١٤ ، أى حركة هجرة هائلة على هذا النحر .

رابعاً - التأثير الأيديولوجى :

ان التفوق العلمى والسيطرة المالية ، واستنقرار الملايين من الاوربيين خارج حدود اوربا ، كفل للافكار ، واللغات والديانة المسيحية ، تأثيرا خارجيا قويا وعلى الاخص بالنسبة للافكار الاقتصادية والسياسية ، نجد ان العديد من الدول تأثرت بالافكار والنظم الاوربية ، فاليابان (عام ١٨٦٨) ، والصين (١٩١٩) اخذت كل منها دستوراً « ليبراليا » شبيها بالساتير الاوربية .

وبذلك يتضح ، ان الثورة الصناعية ، وقعت أولا في أوربا ، لأنها كانت قد توفرت لهاى كل العناصر الاساسية والضرورية لقيام تلك الثورة .

ولكن هذه الثورة ، لو كانت قد وقفت عند حد « التقدم العلمى ، الذى نقلنا من عالم الاداة ، الى « لآلية » فحسب ، فانها لم تكن لتستحق كل هذا الاهتمام بها ، ولما شغلت هذه المساحة الهائلة من تاريخ البشرية ، ولكن الثورة الصناعية ، ذهبت أبعد من « تأثيرها على المادة » ، أى أثرت تأثيرا جذريا وهاما على « الإنسان » . وعلى الاخص ، على الاوضاع الاجتماعية ، فانعكس تأثيرها على المجتمع البشرى ، في شكل اجتماعى جديد ، كانت الثورة الصناعية سببا مباشرا له ، واستلزم على الصعيد القانونى ، تطورات تسمح بتأكيد التطور الاجتماعى ، وحماية النظام الناشئ عنه . وهذا هو موضوع الفصلين الثانى والثالث من هذا البحث .

وقد وزع هؤلاء المهاجرين ، على البلاد المستقبلية ، على النحو التالى :

٣٢ مليون الى الولايات المتحدة الامريكية ، ٥٥ كندا ، ٤٦ البرازيل ، ٦ الارغنتين .

اما الباقين فقد اتجهوا الى امريكا الجنوبية والوسطى ، افريقيا الشمالية والجنوبية ، اسراليا ونيوزيلاندا ،

الفصل الثاني

الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية

تمهيد وتقسيم (٢٧٣) :

استعرضنا في الفصل الأول ، الأسباب التي أدت الى قيام الثورة الصناعية ،

(٢٧٣) ان المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الموضوع يصعب حصرها ، بل يصعب حصر أهمها ، ذلك أن هذا الموضوع يحظى باهتمام علماء التاريخ ، والاقتصاد والقانون على السواء ، بحيث ساهم في وصفه مئات ، بل آلاف من الكتاب ، لذلك نكتفي بأهم ما أطلعنا عليه من مراجع هنا ونخيل القارئ في كل موضع الى مراجع أخرى اهتمت - على وجه الخصوص ، بنقطة محدده أو بأخرى - من موضوعات هذا البحث :

انظر على وجه الخصوص :

- Leppe ingace : peines et espoirs du proletariat Paris, éd du Temoignage Chrétien, 1946.
- Verrou Marguerite : participation, Histoire du travail, developpement et doctrines, Sociales. éd. Polyglottes, Paris 1968.
- Renard G. F. et Dulac A. : l'évolution industrielle et agricole depuis cent cinquante ans. Paris Falcan 1912.
- U.N.E.F. John : la naissance de la civilisation industrielle et le monde contemporain. A. Colin - Paris 1954.
- Arthur Louis DunHam : la révolution industrielle en France Bivière et Cie, Paris 1953.
- T. S. Ashton : la révolution industrielle (1760 — 1830) "Civilisations d'hier et d'Aujourd'hui"fl Pion - Paris 1965.

وقلنا ان التقدم العلمى ، وخاصة المخترعات والابتكارات الجديدة ، أدت الى زيادة الانتاج بصورة لم تعرفها البشرية من قبل . هذا التقدم ، وهذا الاسلوب الانتاجى الجديد ، كان ولا بد ان يترك بصماته على الحياة الاجتماعية . وذلك ، ان وسائل الانتاج الجديدة تطلبت بالضرورة مزيدا من الأيدي العاملة ، وخلقّت « تجمعات بشرية » لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت . فحتى القرن الثامن عشر ، كان النشاط الزراعى يشغل أكثر من تسعة أعشار الأيدي العاملة (٢٧٤) ، أما بعد قيام انشور الصناعية ، فقد جدت وسائل أخرى لكسب العيش ، وأشكال جديدة للعمل ، مما ترتب عليه ميلاد طبقات اجتماعية جديدة ، حلت محل الطبقات القديمة السابقة عليها .

فلقد كان لتطور الصناعة والآلات ، وظهور المصانع الكبيرة أثر بالغ على الحياة الاجتماعية ، فمنذ بداية القرن التاسع عشر ، بدأ الشعور بالتضامن بين أفراد « الطبقة الواحدة » يقوى ويتأكد . فalcضاء على نظام الطبقات القائمة على أساس « قانونى » ، وتطور النظام الرأسمالى ، أديا الى تقسيم جديد للطبقات يقوم على « المكانة الاقتصادية » التى تحتلها كل طبقة . فطبقة . الرأسمالية وأصحاب المصانع الكبرى ، بدأت تتزايد أهميتها باضطراد ، وبدأت الهوة تتسع شيئاً فشيئاً بين أصحاب الأعمال والعمال ، ومن هنا بدأ هؤلاء الأخيرين ، يشعرون بأهمية انتصاهم فيها بينهم للدفاع عن مصالحهم باعتبارهم « طبقة متميزة » . وبذلك ، وبعد ان كانت التفرقة بين الطبقات في ظل النظام الاقطاعى القديم قائمة على « أساس قانونى » اوضحت التفرقة بين الطبقات في المجتمع الصناعى قائمة على « أساس اقتصادى » ، هذا الفارق الذى عبر عنه H Séé بقوله « ان انتصار الرأسمالية اعتباراً من القرن الثامن عشر ، أدى بالثورة الى الاستجابة لمطالب هذه الرأسمالية الصاعدة ، وعلى الأخص ، الى الغاء نظام « الامتيازات القانونية » ، الذى كان يفرق بين الطبقات . وما ان زالت تلك الامتيازات الطبقية ، حتى قامت

- Jean Bron : Histoire du mouvement ouvrier français, T I. à l'existence "du debut du XIX° Siècle a "1884". Les éditions ouvrières - Paris 1968.
- André Garrigou - Lagrange et (Harc Penoull) : histoire des faits économiques de l'époque contemporaine op. cit., note 202.
- Roland Marx : la revolution industrielle en Grande Bretagne Coll V2 - A. Colin - Paris 1970.
- Claude Fohlen : Naissance d'une civilisation industrielle "histoire générale du travail". (٢٧٤) Nouvelle librairie de France - Paris - sans date P. 28.

التفرقة بين الطبقات على أساس اقتصادي ، وأخذ الصراع بين الطبقات الجديدة يشتد (٠٠٠) ، غير أن هذا التقسيم الاجتماعي الجديد ، كان يستجيب لازدهار المذهب الفردي ، بحث أصبح كل فرد ينتمي للطبقة التي يتشابه أفرادها معا من حيث مصالحهم الاقتصادية» (٢٧٥) .

هذا التغيير الاجتماعي الجذري ، يعتبر أهم الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية . فإذا كانت مقدمات الثورة الصناعية ، قد أثارت جدلا وخلافا بين الكتاب ، فإن آثارها الاجتماعية تبدو واضحة للعيان ، بحيث لا تحتل أي انكار لمساوئها .

فقبل الثورة الصناعية - كما سبق القول - كانت الأغلبية من الناس تعيش على العمل الزراعي ، بحيث كان عدد المدن قليلا ، وكان للمدينة وظائف محددة : فهي إما أن تكون مركز سياسي تدور أنشطتها حول القصر الملكي أو حول قصور الأمراء والنبل ، أو هي ميناء تعيش المدينة على نشاطها التجاري . أن الثورة الصناعية أوجدت صورة جديدة من المجتمعات الانسانية وهي «التجمعات العمالية» التي تكسدت في المدن الجديدة ، أو بمعنى أدق في ضواحي هذه المدن حول المصانع ، بحيث كانت « المدينة الصناعية » نتاجا خالصا للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر : وتعطينا مدينة ما نشستر Manchester الانجليزية مثلا صارخا لذلك التحول : فمن قرية في بداية القرن الثامن عشر نجدها وقد بلغ عدد سكانها عام ١٨٠١ ، خمسة وتسعون ألف ساكن (٥٩٠٠٠) لتتجاوز ثلاثمائة ألف نسمة عام ١٨٥١ (٣٠٠٠٠٠) ، بينما نجد أن مدينة سانت - اتيين Saint-Etienne الفرنسية ، قد بلغ تعداد سكانها ٥٦٠٠٠ نسمة عام ١٨٥١ (بينما لم يكن يزيد عام ١٨٠١ عن ١٦٠٠٠) على أنه ينبغي النظر الى هذه الأرقام أيضا باحتراز (٢٧٦) ، لأنها لا تعكس كل الحقيقة ، ذلك ، أن التكدر البشري ، إبان الثورة الصناعية ، كان يقع في ضواحي المدينة بحيث كانت تنشأ « تجمعات سكانية » دون أي تخطيط مسبق ، في ضوء الحاجة الى إيواء النازحين من القرى المجاورة ، التي مالبثت تخفى شيئا فشيئا وتبتلع بواسطة « المدن الصناعية » .

H. Seé : remarques sur l'évolution du capitalisme Revue de (٢٧٥)
Synthèse historique, N. S. TXI.
La renaissance du livre - Paris 1924. pp. 147 — 149.

(٢٧٦)
Claude Fohlen : Qu'est ce que la révolution industrielle
Sciences nouvelles" - éditions Laffont - Paris 1977 pp. 174 et ss.

هذه التغيرات الظاهرية - كانت تخفى « انقلابا » أبعد مدى على الصعيد الاجتماعي ، محوره ظهور طبقة جديدة ، أسماها كارل ماركس طبقة « البرولتاريات » (٢٧٧) . غير ان المرء ليس بحاجة الى ان يكون « ماركسيا » حتى يصور الآلام والمعاناة التي تحملتها هذه الطبقة الجديدة ابان الثورة الصناعية . ان الظروف للانسانية التي عاشتها تلك الطبقة ، أصبحت من الأمور المسلم بها والمتفق عليها بين الكتاب (٢٧٨) ، غير ان بعض هؤلاء ، على الرغم من ذلك ، يرون ان هذه المرحلة كانت ضرورية لاقامة المجتمع الصناعي (٢٧٩) ، بل ان هناك بعض

(٢٧٧) وانواق ان كارل ماركس ليس بمخترع لهذه التسمية ، انما هو اعاد استخدام نفس اللفظ الذي كان يستخدم في روما القديمة لتسمية الطبقات الفقيرة .
 Claude Fohlen, op. cit., note 276, p. 174.

(٢٧٨) طبعاً هناك الكتاب الماركسيين الذين لا يدخرون وسعاً في وصف تلك المرحلة بصورة تبرز وحشية النظام الرأسمالي ، وكيف ان العامل في المصنع أصبح « العبد » بالنسبة للسيد الرأسمالي ، وللحضارة الصناعية .

انهم ، كما يقول ماركس « مجرد جنود للصناعة ، خاضعين لرقابة جهاز من ضباط - الصف والضباط . فهم ليسوا فقط عبيد الطبقة البرجوازية ، والدولة البرجوازية ، انما هم ، في كل يوم وفي كل وقت ، عبيد الآلة ، والملاحظ (ملاحظ العمال) ، والرأسمالي الفرد .

- ان كل عبد من هؤلاء لا يمكنه ان يستمتع بأى متعة من متع الحياة ، ولا يمكنه ان يتوقف عن الانتاج ، الا فترات زهيدة كى يأكل او ينام ، وهو لا يعدو ان يكون مجرد وسيلة للانتاج او اداة منتجة لصالح الغير ، اداة منهكه جسدياً ومنعدمة فكرياً » .

او كما يقول ماركس في موضع آخر « ان ظروف البرولتاريات تنعكس بصدق كل النواحي غير الانسانية للمجتمع الصناعي » .

راجع في ذلك :

Fohlen, op. cit., note 276, pp. 173, 174.

وفي نفس المعنى انتقد فردريك انجلز عام ١٨٤٥ « الحائط الذي يفصل بين الطبقات ، مؤكداً ان « المواجهة » آتية لا محالة وان تلافي هذه المواجهة أصبح أمراً غير ممكن ، فاذا كانت تنبؤاته لم تتحقق - على نحو ما توقع ، فانها على الاقل كانت صحيحة من حيث ما ابداه من ملاحظات على سوء حالة الطبقة العاملة وانحدار ظروف معيشتها بصورة غير انسانية .

راجع :

Roland Marc, op cit. note 273, p. 253.

(٢٧٩) مثال ذلك ، ما كتبه Bastia من ان « المنافسة الحرة التي قام عليها النظام الرأسمالي تعتبر عنصراً أساسياً في شحذ الحافز الفردى ووسيلة لتحقيق الاخاء بين الناس » .
 انظر :

Léon Epsztein : l'économie et la morale aux debuts du capitalisme industriel en France et en Grande Bretagne Etudes et mémoires
 No. 62 - A. Colin - Paris 1966. p. 69.

الكتاب الذين رأوا في الثورة الصناعية « وسيلة تقدم اجتماعي ملموس » (٢٨٠) . ولكن الآراء الأخيرة ، لا تعد وإن انعكاسا للاختلافات الدائب حول الأفكار الانسانية والعلوم الانسانية ، خاصة حين يتأثر الكاتب بما يعتنقه شخصيا من ايديولوجيات في تصويره للأحداث الانسانية (وعلى الأخص التاريخية) ، وفي تقديره للوقائع . والواقع ، اننا في تحليلنا لنتائج الثورة الصناعية ، على الصعيد الاجتماعي ، لانريد ان نتخذ موقفا ايديولوجيا ، ولكن ذلك لا يمنعنا من القول أنه لا يعقل ان نحاول « ايجاد الأعداء » ، للمجتمع الصناعي - فيما حمله للطبقة العاملة من تضحيات ، خاصة وإن هذه التضحيات القيت على عاتق هذه الطبقة - كما سنرى - باسم الحرية الفردية والمجتمع الليبرالي (٢٨١) .

(٢٨٠) منهم مثلاً Audiganne ، الذي كتب عام ١٨٦٨ يقول « اننا اذا تنبنا عن قرب التحسينات والابتكارات التي ادخلت على فروع الصناعة امكنا ان تعدد النتائج المترتبة على التطور الصناعي . وتتلخص هذه النتائج ، في اخضاع العالم المادي بصورة مضطربة للانسان ، فهذا الامر ، بدون الثورة الصناعية ، كان سيظل خاضعا للقوى المادية التي تهدده باستمرار ، كما لو كانت تغير فيه قوته الطبيعية وامكاناته العززية . فلننظر للانسان البدائي الم يكن « عبدا » للطبيعة ؟ ان الانسان لم نامكانه ان ينتصر على الطبيعة الا باستخدام فكرة وقواه (٠٠٠) ان التصنيع ساعد الانسان على ان يصبح بصورة مضطربة ، سيدا لهذا العالم المادي (٠٠٠) ان التصنيع ساعد على تحسين الظروف الصحية والمعنوية للجمهير العريضة . راجع في هذا المعنى :

A. Audiganne : la bête industrielle des peuples Paris - Capelle, 1868. pp. 344 et ss.

(٢٨١) والواقع ان الثورة الصناعية بقدر ما حملت في بدايتها - الطبقة العاملة من مشاق ومصاعب ، فانها في نهاية الامر ، كما قال Audiganne (راجع هامش ٢٨٠) حققت تقدما ملموسا للبشرية . والنظرة الموضوعية لعبوب هذه الثورة ومزاياها ممكنة ، وقد عبر عنها بصدق الكاتب Louis Cazamien بقوله « ان المدين الحديثة النشأة اتسعت بشكل يفوق كل تصور ، ان شعبا بأكمله اقتلع من الحقول ساعد على هذا التطور ، اذ انتقل من القرى الى المدن يحده كل الامن في أجر أكبر وعمل للجميع ، حتى ولو كان ذلك في ظروف معيشية بالغة القسوة ، في احياء « عماليل » ، شيدت على عجل ، واقسمت منازلها دون مرافق صحية ، ومحرومة من الهواء والضوء ، غالبا ما كانت تكس فيها عائلات بأكملها ، ان المصنع جعل من الجميع « خدم » حتى النساء والاطفال دخلوا الى هذا العالم الذي كانت السيادة فيه « لالة » . وهكذا أضحي البؤس « جماعيا » دون ان تتحرك لدى الانسان أدنى رغبة في تصحيح هذه الاوضاع الشاذة ، ولكن الوضع استثار القلوب « الانسانية » واصحاب الفكر المتقدم ، الذين رأوا في هذه الاوضاع فسخ لمجتمعهم وجعلوا من اصلاحها مهم الشاغل (٠٠٠) لذلك ، بعد فترة ، امكن الحد من عدد ساعات العمل ، ومراقبة المصانع وجعلها أكثر استجابة للمتطلبات الصحية ، مما أدى الى تخفيض عدد اصابات العمل ، ووضعت قواعد لتشغيل الاطفال وانقاذهم من حالة « العبودية » التي كانوا قد تدنوا اليها ، وبذلك امكن معالجة اوجه القصور في هذا الميدان ، من خلال كفاح طويل اتسم بالشجاعة والحكمة » .

Fohlen, op. cit., note 276, pp. 175 — 176.

انظر في ذلك

ان المعاناة التي تحملتها الطبقة العاملة - كما سنرى بعد قليل - أمر مسلم به ، ولكننا في دراستنا لهذه الآثار ، لا نود ان نحكم على « الافكار والأشخاص » بقدر ما نرغب في الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه الآثار الاجتماعية . ان الرأسمالية الصناعية نشأت وازدهرت بفضل تراكم رأس المال .

ان الاختراعات وابتكارات التي لازمت الثورة الصناعية ، سمحت بالاسراع في صنع الآلات ، مما ساعد على سرعة استثمار رأس المال ، ولكن العائد من الاستثمار سرعان ما وجه نحو تصنيع أدوات جديدة وتحديث المصانع القائمة ، كل ذلك على حساب الطبقات العاملة التي لم تكن تملك سوى قوة سواعدها ، ولم تكن تتمتع آنذاك بأية حماية قانونية أو نقابية .

ولكن ، بغض النظر ، عن مسلك الطبقة الرأسمالية ، تجاه العمال ، فان الاعتبارات الاقتصادية نفسها ، في بداية الثورة الصناعية ، كانت تتطلب - في سبيل تطوير المجتمع الصناعي - الحد من الاستهلاك .

ان الوقوف على النتائج الحتمية لتراكم رأس المال ، سيمكننا من ان نحكم بصورة أفضل على استغلال الأقوياء (أصحاب رأس المال) للضعفاء (العمال) ، خلال المراحل الأولى من الثورة الصناعية .

ان كل مجتمع ، حتى المجتمعات الغنية في الوقت الحالي ، تواجه دائما مشكلة « الندرة والاختيار » ، ولكن هذه المشكلة كانت لها في الدول التي دلفت الى عصر الصناعة ، أبعاد تختلف عن أبعادها في المجتمعات الحديثة .

وفي البلاد التي عرفت الثورة الصناعية ، وفي بداية هذه الثورة ، يعمل صاحب رأس المال على بناء المصانع وتصنيع الآلات ، أى على « تراكم » رأس المال . هذا التراكم الاستثمارى لابد وان يكون على حساب « الاستهلاك » أو بمعنى أدق ، على حساب « الحد من الاستهلاك » ذلك انه يتعين ادخار المواد النادرة من أجل

(٢٨٢) ويلاحظ ان هذا القول ، فيما يتعلق لتطور النظام الاقتصادي ، يصدق سواء بالنسبة للدول الرأسمالية أم الدول الاشتراكية . ان مثل هذه الملاحظة قد تدعو للتعجب ، ولكنها ملاحظة مبنية على معطيات اقتصادية ، ولا تتأثر بأى اتجاه أيديولوجى ذلك ان كل مجتمع في سبيل تطوره معرض لقضية « الندرة والاختيار » ، ايا كان النظام السياسى لهذا المجتمع .

لذلك ، فاذا كنا بصدد بحث اثر تراكم رأس المال على « حياة الطبقة العاملة » وجب القول ان نتائج هذا التراكم بالنسبة لحياة العمال قد تكون واحدة في النظامين الرأسمالى والاشتراكى . لذلك ، يمكن في هذا الصدد مقارنة مدى ما تحملته الطبقة العاملة في سبيل التصنيع في كل من النظام الاشتراكية والرأسمالية ، بشرط ان تجرى المقارنة في وضع تكون فيه الدول محل المقارنة في نفس درجة التصنيع . وفي هذا الصدد ، يرى الاخصائيين الاحصائيين الامريكيين ان الانتاج الصناعى

توجيهها للاستثمار ، ولا يوجد مجتمع لا يواجه مسألة الندرة هذه ، وبقدر ما تكرر الندرة ، بقدر ما يكون الاختيار صعبا . والاختيار يمكن من توجيه الموارد بين « الاستثمار » و « الاستهلاك » من جهة » وبين توزيع « مواد الاستهلاك » على الطبقات الاجتماعية المختلفة من جهة أخرى (٢٨٣) .

ان القدرة الانتاجية لاي بلد ، في وقت محدد ، تتجه في آن واحد نحو « الاستهلاك والاستثمار » . فاذا كانت قدرات هذا البلد تعمل بكاملها ، فإنه لا يمكن العمل على رفع الانتاج الا بالحد من الاستهلاك . وهو ما حدث في النظام الرأسمالي ابان الثورة الصناعية ، فقد فضل الرأسماليين آنذاك توجيه الموارد ناحية الاستثمار وكان ذلك على حساب الطبقة العاملة ، خاصة وان الظروف كانت مواتية بالنسبة للرأسمالي حيث كان بإمكانه ان يؤدي أجر « الكفاف » لطبقة عاملة تتميز بكثرة عددها وسوء تنظيمها (٢٨٤) . ان سوق العمل آنذاك ، كانت تضع العامل تحت رحمة صاحب العمل ولقد ترتب على اختلاف الدخول واتساع الفارق بين دخول العمال ودخول الرأسماليين ، أن قل الطلب على المواد الاستهلاكية ، وازدادت مقدرة الرأسماليين على الادخار ، مما ساعد على تراكم رأس المال ، الذي استخدم في العمليات الاستثمارية ، أى في شراء الادوات وبناء المصانع . وهكذا ، اتجهت الموارد تحت تأثير الفلسفة الليبرالية - ودون تدخل من جانب

السوفييتي عام ١٩١٣ يماثل الانتاج الأمريكى عام ١٨٧٧ . فاذا اردنا المقارنة بين ما حملته درجة التصنيع الواحدة في كل من البلدين طبقة العمال من تضحيات ، ليمكن القول ان كلاهما - حمل الطبقة العاملة - نفس التضحيات ، وان كان الاسلوب الانتاجي مختلف .

راجع في هذا الصدد ،

Maurice Nuieau, op. cit., note 122, pp. 121 et ss.

(٢٨٣) ويلاحظ أن عملية الاختيار هذه تتم بأسلوب مختلف في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية : ففي النظام الرأسمالي ، يتكفل قانون العرض والطلب بحل مشكلة الاختيار ، اما في النظم الاشتراكية ، فان الدولة هي التي تتولى تحديد الاختبارات .

ولكن ، في كل من النظامين ، فان اختيار توجيه الموارد نحو الاستثمار او اعادة الاستثمار ، يقتضي بالطبع الانتقاص من الموارد الموجهة الى « الاستهلاك » .

(٢٨٤) فالانتصار في هذه المعركة الصناعية ، كان يتطلب من الرأسمالي ، تحسين وسائل انتاجه بصفة مستمرة والعمل على تخفيض سعر التكلفة ، وقد مارس الرأسمالي الفرد كل الضغوط الممكنة على العامل لتخفيض أجره الى اقل درجة ممكنة ، أى الى تلك الدرجة التي تضمن بقاؤه ليواصل الانتاج ، ومما ساعد على ذلك ، ان الطبقة العاملة لم تكن قد انتظمت صفوفها بعد . راجع في ذلك المعنى :

Rioux, op. cit., note 5, p. 165.

الدولة - الى استحداث المزيد من المصانع والآلات . ومن ذلك ، يتضح ، ان الاختيار تم في المرحلة الاولى للثورة الصناعية ، لصالح الطبقة الرأسمالية ، على حساب الطبقة العاملة ، وقد لجأت الطبقة الرأسمالية الى زيادة الانتاج ، كلما ارادت ، على حساب الحد من استهلاك الطبقات العمالية ، ذلك ان أى محاولة لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ، يمنح العمال قدرا أكبر من الأجور ، كان سيترتب عليه الحد من سرعة تراكم رأس المال ، أى ان كل محاولة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، كان لها آنذاك رد فعل اقتصادى ، مؤداه الحد من عملية التصنيع والقدرة الانتاجية ككل (٢٨٥) .



من هذه المقدمة ، يتضح لنا ، أن أهم آثار الثورة الصناعية ، على الصعيد الاجتماعى ، كانت تقسيم المجتمع الى طبقات ، تقسيم استجاب بالدرجة الاولى ، للعوامل الاقتصادية ، وكانت أهم أطرافه ، الطبقة الحاكمة اقتصاديا ، أى الطبقة البورجوازية ، والطبقة المحكومة اقتصاديا ، أى طبقة البروليتاريا (المبحث الأول) ، هذه الطبقة الأخيرة ، تحملت (أو حملت) ، قدرا كبيرا من التضحيات بحجة اقامة المجتمع الجديد ، الذى أطلق عليه رغم ذلك ، اسم « المجتمع الليبرالى » (٢٨٦) .

(المبحث الثانى) *

(٢٨٥) ولعل ذلك ما قصده Keynes حين كتب عام ١٩٢٠ يقول « ان النظام الاجتماعى والاقتصادى لاوربا خلال القرن التاسع عشر ، قام على أساس يسمح بتراكم رأس المال ، فالنظام الاجتماعى كان يسمح بتوجيه القدر الأكبر من الدخل ناحية الطبقة الاجتماعية الاقل استهلاكاً . ولقد كان عدم المساواة في توزيع الدخل القومى بين الطبقات هو الذى مكن من احداث تراكم رأس المال وتطور الابتكارات والاختراعات ، بحيث كانت هذه الظواهر هى السمة المميزة للثورة الصناعية .

هنا يمكن التبرير الاساسى للنظام الرأسمالى » .

J. M Keynes : The economic Consequences of the peace. Londres - Macmillan 1920 — p. 16.

Marice Niveau, op. cit., note 122, p. 120.

المبحث الاول

الثورة الصناعية وتقسيم المجتمع الى طبقات (٢٨٧)

ان أهم نتائج الثورة الصناعية ، على الصعيد الاجتماعى - باتفاق جميع الكتاب ، كان ميلاد الطبقة العاملة ، بحيث يمكن القول ، دون تردد ، ان الطبقة العاملة هي وليدة الثورة الصناعية .

ولكن هذا الأثر ، وان كان أهم آثار الثورة الصناعية على الصعيد الاجتماعى ، لا يمنع من وجود آثار أخرى ولا يقلل من أهميتها ، آثار تتركز أساسا في تقسيم المجتمع الى طبقات . ولكن ذلك ، لا يعنى ان الثورة الصناعية كانت هي السبب في تقسيم المجتمع الى طبقات ، فالطبقات سالفة على المجتمع الصناعى ، انما أدت الثورة الصناعية الى تقسيم طبقي جديد ، تميز به المجتمع الصناعى وامتدت آثاره حتى وقتنا المعاصر .

هذا التقسيم الاجتماعى الجديد يقوم أساسا على وجود طبقتين ، أحدهما تملك وسائل الانتاج (الطبقة الرأسمالية) والآخرى - الطبقة العمالية (البرولتاريا) لا تملك الا قوة سواعدها . ولكن الى جانب هاتين الطبقتين ، أوجد التطور العلمى والاقتصادى ، طبقة ثالثة أفرادها لا هم بالرأسماليين ولا بالعمال ، فأطلق عليهم لتمييزهم اعضاء « الطبقة المتوسطة » .

وبذلك ، تكون المجتمع الصناعى من ثلاث طبقات ، وليس كما يدعى أغلب

Léon Epsztein : op. cit., note 279, pp. 69 et ss.

T. S. Ashton, op. cit., note 273, pp. 122 et ss.

C. Fohlen, op. cit., note 276, pp. 173 et ss.

A. Piettre, op. cit., note 6, pp. 111 et ss.

A. Garrigon, op. cit., note 202, pp. 177 et ss.

J. P. Rioux, op. cit., note 8, pp. 147 et ss.

Roland Marx, op. cit., 273, pp. 166 et ss.

P. Mantoux, op. cit., pp. 353 et ss.

(٢٨٧)

وانظر كذلك بالاضافة لهذه المراجع :

Jean Bron : Histoire du mouvement ouvrier français "du début du XIX
Siècle à 1884" les éditions ouvrières, Paris 1968, pp. 17 et ss.

Philippe Ariès : Histoire des populations françaises.

Coll "Histoire", ed du Seuil, Paris 1971. pp. 274 et ss.

الكتاب الاشتراكيين ، ان هذا المجتمع انقسم الى طبقتين فقط ، البرجوازية والبروليتاريا (٢٨٨) .

ذلك ، ان انقسام المجتمع الى طبقتين متميزتين تماما ، يقتنف على الاقل درجة كبيرة من التركيز الصناعي ، وهو ما لم يتحقق مع بداية الثورة الصناعية ، وهو ايضا ما يفسر عدم وقوع « صراع الطبقات » على نحو ما تنبأ به كل من ماركس وانجلز . ذلك ان « ديكتاتورية البروليتاريا » على نحو ما اقامتها الثورة البلشفية في الاتحاد السوفييتي ، تثبت ان هذا الصراع لا يمكن ان يقع « بصورة تلقائية » من جانب طبقة العمال . فهذا الصراع لا يمكن ان « يحدث » بصورة قصوى الا اذا حدث تركيز صناعي على مستوى عال ، واستطاعت طبقة البرجوازية ان تلقى في صفوف البروليتاريا كل هذه « الفئات المتوسطة » التي يطلق عليها اسم « البرجوازية الصغيرة » .

بل ان هذه الملاحظة ، التي قال بها H. Seé (٢٨٩) لتفسير تقسيم الطبقات في مطلع الثورة الصناعية ، باتت مشكوك في صحتها الى حد كبير : فالملاحظ في الوقت الحالي ، في الدول الصناعية المتقدمة ، ان التركيز الرأسمالي قد بلغ مرحلة متقدمة « بل تجاوزها الى ما يطلق عليه الكتاب الاشتراكيين « الامبرالية » ، بازدياد عدم الشركات « المتعددة الجنسية » ومع ذلك ، فان الصراع الطبقي لا يزداد في هذه البلاد ، بل على العكس خفت حدته ، كما ان « الطبقة المتوسطة » لاتتناقص وتلحق بصفوف البروليتاريا ، بل على العكس يتزايد عددها وتتضاعف قوتها ، خاصة ان الذي يحدث في هذه المجتمعات هو ظاهرة تخالف تنبؤات الكتاب الاشتراكيين ، فبدلا من ان تضمحل صفوف « الطبقة المتوسطة » وينضم أعضاؤها الى صفوف « البروليتاريا » ، نجد ان العميال وعلى الأخص « المتخصصين » منهم ، بدأوا يهجرون صفوف البروليتاريا بـ على الأقل بتطلعاتهم البرجوازية - ليلتحقوا بصفوف الطبقة المتوسطة او « البرجوازية الصغيرة » (٢٩٠) .

(٢٨٨) فكارل ماركس مثلاً يقرر « ان المجتمع ينقسم باضطراد بين عدوين لدردين ، اي طبقتين متعارضتين مصالح كل منهما مع مصالح الاخرى ، وهما البرجوازية والبروليتاريا » .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 231.

انظر ،

H. Seé, op. cit., note 275, p. 148.

(٢٨٩)

(٢٩٠) راجع في هذا الموضوع الهام :

Pierre Fougere : la révolution prolétarienne et les impasses petites - bourgeoises editions Anthropos - Paris 1976.

أضف الى ذلك ، أن تقسيم المجتمع على أساس اقتصادى ، لا يمنع بالطبع من تداخل بين هذه الطبقات ، على الأقل عند حدود كل منها : فمن جهة ، نجد ان « النظم الاجتماعية » السابقة ، أيا كانت سرعة التحول الاجتماعى ، تترك آثارها على النظم الاجتماعية المستحدثة ولا تزول الا تدريجيا . ومن جهة أخرى ، نجد ان النظام الاجتماعى غالبا ما لا يكون قائما على أساس « حدى » بل يترك بعض « المراكز الوسيطة » : فالموظف في خدمة الدولة قد لا يكون محض « أجير » بل قد يملك بالإضافة لأجره ، ثروة شخصية . وأصحاب الصناعات التقليدية ، الذين يعملون لحسابهم الخاص (مستعنيين في عملهم بعامل أو أكثر) هؤلاء يشغلون مركزا وسطا بين رب العمل الرأسمالى والعامل الأجير (وان كانوا أقرب الى هذا الأخير من الأول) ، والمزارع البسيط الذى يزرع أرضه بيده (بالاستعانة بأخرين أو بدوتهم) ، هو أيضا يشغل مركزا وسطا بين العامل والمالك ، ومدير المحل التجارى هو في الأصل « أجير » ولكنه يشغل مركزا قياديا يعد به من طبقة « أرباب الأعمال » . وخاصة أنه في نطاق التجارة أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما يحدث ان ينتقل هذا « المدير » من مصاف الاجراء الى مصاف الملاك حين يشرع في العمل لحسابه الخاص^(٢٩١) .

لذلك ، فمن المتفق عليه بين الكتاب ، أن الثورة الصناعية ، قسمت المجتمع الى ثلاث طبقات ، وليس - كما يذهب الى ذلك الكتاب الاشتراكيون - الى طبقتين . فالنشاط الاقتصادى المتزايد ابان الثورة الصناعية ، والتطورات العلمية والفنية الهائلة ، كل هذه العوامل أدت الى خلق وظائف جديدة ونشاطات متنوعة ومستحدثة ، فساعتت بذلك على خلق « نماذج اجتماعية » لم تكن معروفة من قبل . أول هذه النماذج هو « الرأسمالى الفرد » ، الذى انصب نشاطه في القطاع الصناعى وكون - مع أقرانه - الطبقة البورجوازية الجديدة^(٢٩٢) ، هذا الرأسمالى ،

Seeé, op. cit., note 275, p. 148

(٢٩١)

(٢٩٢) ذلك ، ان طبقة « البورجوازية » ، لم تكن - كالتبقة العاملة - وليدة الثورة الصناعية ، بل ان الطبقة البورجوازية سابقة في وجودها على الثورة الصناعية .

ويقتضى الامر في هذا الصدد أيضا بعض الايضاح ، وخاصة ان هذا القول يختلف مع ما ذهب اليه الكتاب الاشتراكيون من حيث ادعائهم ان الطبقة البورجوازية « وليدة الثورة الصناعية » ، فهذا القول ، ربما كان أكثر منطقية مع تصورهم لـ « صراع الطبقات » ، ولكنه على كل حال قول غير صحيح على إطلاقه ، كما سنرى بعد قليل .
أنظر فيما بعد ، ص ١٩٩ وما بعدها .

(م ١٣ - الثورة الصناعية)

كان من حيث التكوين والتفكير مختلفا عن التاجر ، والوسيط التجاري ، وصاحب الورشة (القائمة على الصناعة اليدوية) ، السابقين عليه ، فالرأسمالي الصناعي كان أكثر ارتباطا بالبنوك والقروض واستطاع بنشاطاته المكثفة أن يعمل على تدعيم هذا النظام الاقتصادي الناشئ (النظام الرأسمالي) ، مرتكزا في هذا الصدد ، على الامكانيات والتسهيلات التي وفرتها له الأوسكار « الليبرالية » الجديدة (٢٩٣) .

أما الطبقة الثانية ، فهي طبقة العمال ، وهي من الناحية العددية أكثر أهمية من الطبقة البورجوازية . والطبقة العمالية - هي طبقة جديدة - لأن العامل في المجتمع الصناعي ، يختلف عن العامل قبل هذا المجتمع : فالعامل - في ظل النظام الاجتماعي السابق - كان يقترب من صاحب الحرفة اليدوية l'Artisan فالعريف le Compagnon كان في وضع يختلف عن وضع العامل الصناعي ، ولكن الثورة الصناعية ، بما أدت اليه من تركيز وآلية ، أدت الى خلق طبقة « البروليتاريا المعاصرة » (٢٩٤) ، التي تكونت أساسا من المهاجرين من الأرض الزراعية ، في اتجاه المدن الصناعية ، بقصد الحصول على عمل ، هذه الهجرة التي أدت الى اتساع المدن وعلى الأخص الضواحي الصناعية ، على حساب القرى : فحتى الثورة الصناعية كانت هناك علاقات تربط بين المدينة والقرية ، فالمدينة كانت ذات حجم محدود ، محاطة بالقرى ، وكان لكل منهما وظائف تقتضي التبادل المستمر فيما بينهما . ولكن مع ازدياد النشاط الصناعي واتساع الضواحي الصناعية ، بدأت المدن تتسع على حساب القرى ، وبدأت مصالح القرية والمدينة تتعارض ، وكان لذلك أثره بالطبع على النطاق السياسي ، حيث اختلفت اختياراتهم السياسية .

فالمجتمع الزراعي ، مجتمع تقليدي ، يحترم النظام القائم ، ويخضع للعادات والتقاليد ، ويقدر السلطة . وقد ظهر ذلك جليا في مسار التجربة الديمقراطية - وبخاصة الانتخابات التي جرت في أعقاب تقرير مبدأ حرية الاقتراع سواء في

René Rémond : Introduction à l'histoire de notre temps.

(٢٩٣)

(1815 — 1914).

"Histoire." ed du Seuil, Paris 1974 p. 57.

(٢٩٤) نقول المعاصرة لأنه ، كما سبق الإشارة الى ذلك ، لم يكن لفظ « البروليتاريا »

مستحدثا من قبل كارل ماركس ، بل كان سابقا عليه .

راجع ما سبق ، هامش ٢٧٧ .

فرنسا وإنجلترا^(٢٩٥) - ولكن هذا الموضوع بالطبع وإن كان خارجاً عن نطاق دراستنا ، فقد أشرنا إليه ، لنصل منه إلى أن طابع المحافظة لدى المجتمع الزراعي هو ما يفسر لنا الطابع « المتحفظ » والمسلك السلبي ، للطبقة العاملة على الأخص بالنسبة لجيل « البروليتاريا الأول »^(٢٩٦) . فهذه الطبقة التي بدأت تتكون وتتضخم ، اعتباراً من نهاية القرن الثامن عشر في إنجلترا ، ومن ١٨٣٠ في فرنسا وبعد ذلك بتقليل في شمال أوروبا وفي منطقة الكتالوني Catalogne - في أسبانيا ، اتخذت موقفاً سلبياً من المضاعب التي واجهتها ، ذلك أنها كانت قد ورثت طابع « المحافظة » القروي ، الذي عايشها ما يدعو للامتثال ، أو في حالة « الغضب » إلى نبذ الحياة السياسية والاجتماعية كلية - لذلك ، نجد أن قادة هذه الطبقة ، ما إن يبدون اهتماماً بهذه الحياة السياسية ، فإنهم يرفضون هذا النظام « الديمقراطي » القائم على الأفكار الليبرالية ، فيعتنقون أما الأفكار الثورية أو الأفكار الفوضوية l'Anarchisme ، وهو ما يفسر - كما سنرى - كيف أن الحركة النقابية الفرنسية ظلت - حتى الحرب العالمية الأولى تقريباً - خاضعة للأفكار الفوضوية ، وبخاصة أفكار برودان Proudhon .

وفيما بين هاتين الطبقتين ، توجد طبقة ثالثة ، يذهب الكتاب الاشتراكيون لأهمالها أو الحد من أهميتها ، عند القيام بعملية « التحليل الاجتماعي » ، رغم ما تمثله هذه الطبقة من أهمية ، سواء من حيث عددها أو دورها السياسي أو الاجتماعي ، ونعني بها الطبقة المتوسطة . هذه الطبقة ، كانت تسمى خلال القرن التاسع عشر بـ « الطبقة المتوسطة » ، ولكنها بدلاً من أن تتلاشي - كما تنبأ بذلك الكتاب الماركسيون ، تضاعف عددها وتنوعت مكوناتها في القرن العشرين بحيث أصبح يطلق عليها « الطبقات المتوسطة » . وتعكس تسمية هذه الطبقة وضعها من السلم الاجتماعي . أنها تقف موقفاً وسطاً بين الطبقة العليا (البورجوازية) والطبقة الدنيا (البروليتاريا) .

هذه الطبقة ، تكونت ، بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والفنية والتعليمية التي سنعرض لها فيما بعد^(٢٩٧) .

من هذا العرض ، يتضح لنا إذن ، أن الثورة الصناعية لم تخلق نظام الطبقات ، فالفرقة بين الطبقات سابقة على الثورة الصناعية ، كل ما هناك ،

R. Remond, op. cit., note 293, p. 58.

(٢٩٥)

H. Seé, op cit., note 275, p. 66.

(٢٩٦)

(٢٩٧) انظر فيما بعد من ٢٢٠ وما بعدها .

ان هذه الثورة ، بدلت الأسس التي كانت تقوم عليها التفرقة بين الطبقات ، فبعد ان كانت هذه التفرقة تقوم على أساس «قانوني» ، أصبح معيار التفرقة «اقتصاديا» كذلك ، فان هذه الثورة الصناعية لم توجد الطبقة المترتبة على قمة السلم الاجتماعي (البورجوازية) ، ولكنها بدلت ولا شك في تفكير الأفراد المكونين لها (المطلب الأول) .

كذلك ، ساعدت بعض العوامل الاقتصادية والفنية الناشئة عن الثورة الصناعية على تأكيد مكانة الطبقة المتوسطة في السلم الاجتماعي (المطلب الثاني) ، كما أدت هذه الثورة من ناحية ثالثة ، الى تكوين طبقة جديدة ، هي الطبقة العمالية ، أو البروليتاريا (٢٩٨) . (المطلب الثالث) .

المطلب الأول - الطبقة البورجوازية (٢٩٩) :

مع الثورة الصناعية ، شهد العالم الصناعي انقلابا ملموسا في كافة أوجه الحياة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية . انقلابا ، عبر عنه A. Plettre

(٢٩٨) ويلاحظ بالنسبة لهذا التكون الاجتماعي الجديد ، أنه لم يقض نهائيا على « النظام الاجتماعي القديم » السابق عليه : حقا ان « النبلاء » فقدوا امتيازاتهم القانونية ولكنهم لم يفقدوا كل مكانه لهم في المجتمع ، فالثورة الصناعية ورغم قضائها على الامتيازات القانونية لهذه الطبقة ، الا ان هذه الاخيرة احتفظت بمكانتها القديمة واستطاعت ان تفرض سيطرتها وخاصة في المناطق الزراعية ، فكانت تشرف على المؤسسات الاجتماعية ، وتمسك بين أيديها بأغلب المناصب العسكرية العليا ، والسلوكين الدبلوماسي والتنصلي .

وبذلك ، بدأ المجتمع « الرأسمالي » يتكون الى جانب المجتمع « الارستقراطي » القديم ، بحيث يمكن القول ، ان الصورة الاجتماعية للمجتمع الصناعي في نهاية القرن التاسع عشر كانت ولا شك مختلفة عن هذه الصورة في نهاية القرن الثامن عشر . وهذا امر طبيعي تصنف به كل مجتمعانما الحديث ، فكل التغيرات تحدث بصورة بطيئة بحيث لا يمكن القضاء بصورة نهائية على بقايا النظام الاجتماعي القديم - بل يظل هذا الاخير معايشا للتحولات الجديدة ، مع ملاحظة ان مجتمعنا الحديث تعتبر أكثر مرونة من حيث امكانية الانتقال من طبقة الى اخرى ، عن المجتمعات السابقة على الثورة الصناعية .

(٢٩٨) راجع في ذلك :

R. Rémond, op. cit., note p.p. 62 et s.s.

H. Séé, op. cit., note 278, p. 147.

Mantoux, op. cit., note 2, p. 380.

(٢٩٩)

A. Plettre, op. cit., note 6, pp. 65 et s.s. fi et 111 — 118.

Fohlen, op. cit., note 276, pp. 236 et s.s.

H. Séé, op. cit., note 275, pp. 63 et s.s.

Rioux, op. cit., note 5, pp. 209 et s.s.

Marx, op. cit., note 273, pp. 163 et s.s.

بقوله « لقد شهد القرن الثامن عشر نوعا من التباين بين اضمحلال القوى التقليدية : الملكية والارستقراطية والكنيسة ، وبين ازدهار وارتقاء الطبقة التي أمسكت بين ايديها بكل الأشكال الجديدة للثورة : الطبقة البورجوازية (٣٠٠) » .

هذه الطبقة اعتلت السلم الاجتماعى وأمسكت بين أيديها بمفاتيح القوى الاقتصادية وتسلطت على الحياة السياسية باسم الليبرالية ، فظهرت وكأنها الطبقة التي جاءت بالحرية ، وقامت من أجل حماية الحريات (٣٠١) ، وقد ساعدها على ذلك ، عاملان أحدهما مادي ، والآخر معنوى .

اما العامل المادى ، فيتمثل في أن هذه الطبقة كانت تمسك بين يديها « بالوسيلة المادية للحرية » : النقود . ولعل الكاتب ديستوفسكى لم يخطئ في هذا الصدد ، حيث كتب يقول « ان المسك بقطعة من النقود بين يديه يمسه بقدر من الحرية وضع عليه خاتم الأمير ، لأن النقود هي « الحرية المسكوكة » ، ان الشخص الغنى يمسه بين يديه بقوة الشراء » . ولقد شهد القرن الثامن عشر ازدهارا ملموسا للأنشطة التي ساعدت الطبقة البورجوازية على تراكم رأس المال ، فالتجارة وعمليات البنوك والصناعة ، شهدت جميعا تطورا لم يسبق له مثيل في حياة البشرية .

اما من الناحية المعنوية ، فان الطبقة البورجوازية اذا كانت في بداية الأمر قد حاولت ان تحذو حذو الطبقات العليا السابقة عليها (النبلاء والأمراء ٠٠) ، فأنها سريعا ما تبينت ان نجاحها في تحقيق اطماعها يتوقف على « نموذج للحياة » ، وقدر من الأفكار الجديدة ، تختص به ويميزها عن الطبقات العليا السابقة عليها ، وقد نجحت في تحقيق ذلك ، وبرزت أفكارها المتميزة في مجالات متعددة ، أهمها على

Garrigou - Lagrange, op. cit., note 202, p. 175 et s.s.

J. Bron, op. cit., note 287, pp. 18 — 27.

وانظر كذلك بالاضافة الى هذه المراجع :

Régine Pernoud : les origines de la bourgeoisie P.V.F. Que Sais-je ?
No. 456. Paris 1947.

G. Dupeux : la société française (1789 — 1960) Coll. V. A. Colin —
Paris 1964 pp. 184 et s.s.

A. Daumard : l'évolution des structures Sociales en France à l'époque
de l'industrialisation.

Rev. historique, No. 502, Avr - jun 1972 pp. et s.s.

Piettre, op. cit., note 6, p. 65.

(٣٠٠)

(٣٠١) راجع ما سبق ص ١٣٠ وما بعدها .

الاطلاق ، مفهوم تلك الطبقة بالنسبة للعمل ، ومفهومها بالنسبة لاستثمار الأموال .
فبالنسبة للعمل ، حرصت الطبقة البورجوازية على رفع شعار حرية العمل
(استكمالا لحماية الحريات) ، وأيضاً على تمجيد العمل الفردي ، أيا كان . وقد
عبر فولتير عن ذلك بقوله « اجبروا الناس على العمل ، فستجعلون منهم بذلك
اناس شرفاء وسعداء » ، وأصحاب الموسوعة les Encyclopédistes ،
يقررون في موسوعتهم « ان المرء ينظر للعمل وكأنه عبء لأنه يعتبره عدواً لراحتة .
ولكن العمل ، على العكس من ذلك ، يعتبر مصدر كل سعادة ، والعلاج الناجح
ضد كل أرق . ان العمل اليدوي يخلص المرء من المعاناة الفكرية ، ويسعد الفقراء » ،
او كما كتب Alfred Krupp (احد رجال الأعمال) في لافتات كانت
تملا مصنعه « ان خير المصنع هو خير للجميع . اذن ، اعملوا لأن العمل عبادة ،
فالعمل كالصلاة » (٣٠٢) .

فتمجيد العمل الفردي اذن - منذ عصر النهضة - وجد لدى هذه الطبقة قبولاً
وساعداً على تحقيق أمانها ، وبالإضافة اليه ، ساد لدى هذه الطبقة أفكار خاصة
بالنسبة لاستخدام الأموال ، فقد تجرت عادة هذه الطبقة على حب الادخار وإعادة
الاستثمار وهو ما يغير النظام الاقتصادي الرأسمالي (نظام الادخار والاستثمار) عن
النظام الاقتصادي السابق عليه (نظام يقوم على البذخ والترف والاسراف) .
هذه الأفكار « الخاصة » بالبورجوازية الصناعية ، أدت الى أن يتحول
الانتاج الى انتاج يقوم على قانون « السوق » يتحكم فيه العرض والطلب ، وتتحدد
مقاييسه وفقاً لقواعد مادية ، خلافاً للنظام الاقتصادي السابق عليه ، والذي كان
الانتاج فيه ، تبعاً لبذخ النبلاء وترفهم ، يقوم على معايير « جمالية وفنية » . ولكن
البورجوازية الرأسمالية ، نجحت في جعل قيمة الانتاج متوقفة على معايير مادية .
بمعنى ، ان الانتاج الرأسمالي سيصبح انتاجاً يعتمد على « الكم » حيث سيعمل

(٣٠٢) انظر ما سبق ، ص ١٣٠ وما بعدها .

وانظر كذلك ، عن حرية العمل وموقف الطبقة البورجوازية من الحريات عموماً :

Rioux, op. cit., note 5, p. 211.

R. Remond, op. cit., note 293, pp. 23 et s.s.

S. Epszstein, op. cit., note 279, p. 85 et s.s.

Pierre Jaccard : histoire Sociale du travail de l'antiquité à nos jours

Payot, Paris 1960, pp. 201 et s.s.

Michel Branciard : Société française et lutte de classes (1789 — 1914)

T. I.

Chronique Sociale de France - Paris 1967, pp. 35 et s.s.

على أن يكسب أكبر عدد ممكن من المستهلكين ، فيحول هذا النظام المجتمعات التي يعيش فيها الى « مجتمعات استهلاكية » ، خلافا للانتاج السابق عليه ، الذي كان يهتم بـ « الكيف » مؤثرا عدد من المستهلكين المحدودين ، ذوى القدرة على الاداء . وتحول الانتاج على هذا النحو ، ساعد عليه بالطبع ، كثرة الابتكارات والاختراعات التي ساعدت على زيادة الكميات المنتجة بشكل لم تشهده البشرية من قبل .

هذه الطبقة الجديدة ، لم تكن ، كما سبق القول ، وليدة الثورة الصناعية ، ويخطئ من ينقاد وراء هذا القول ، الذى يردده الكتاب الماركسيون ، بقصد دعم فكرتهم عن صراع الطبقات .

فالتبقة البورجوازية ، ترجع أصولها الى زمن أبعد من الثورة الصناعية ، وكما يقول أشهر مؤرخى الثورة الصناعية P. Mantoux « ترجع أصول البورجوازية الى زمن أبعد من التجارة والتبادل ، بل ربما عادت أصولها الى الوقت الذى بدأ الإنسان فيه يعرف التفرقة بين الغنى والفقر » (٣٠٣) . ولكن ، دون أن ننساق وراء هذا التصوير ، فمن المؤكد أن الطبقة البورجوازية سبقت في وجودها الثورة الصناعية ، ولعل ابلغ دليل على ذلك هو الأصل اللغوى للكلمة نفسها ، فالبورجوازية تعنى ساكن البرج أو المدينة le bourgeois est un habitant d'un bourg, d'une ville.

ويميزه على وجه الخصوص أنه يحصل على دخله من عمل غير يدوى ، ولذلك ، فإن البورجوازي بهذا المعنى وجد في المجتمعات السابقة على الثورة الصناعية .

فالتبقة البورجوازية بهذا المعنى وجدت في مدن العصور الوسطى وارتبط وجودها وتطورها بتطور النشاط التجارى والقطاع الادارى للدولة ، ومع الفتوحات الاستعمارية والاكتشافات البحرية في القرن السادس عشر ، تطورت التجارة الدولية ، فانضم لصفوف هذه الطبقة مجهزو السفن والمستوردون . كذلك ، فإن ظهور الورش الصناعية ساعد على ظهور فئة جديدة انضمت الى صفوف الطبقة البورجوازية ، ونعنى بهم بعض التجار des négociants الذين تخصصوا في شراء المادة الاولى وتصنيعها ثم بيعها في الأسواق (٣٠٤) .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 380.

(٣٠٣)

(٣٠٤) الواقع ان الامر يستدعى منا وقفة بالنسبة للمصطلحات المستخدمة في هذا الباب . ذلك ان العديد من المصطلحات الانجليزية والفرنسية ، قد لا تفى بالفرض المقصود منها حين نقلها الى اللغة العربية .

كل هذه الفئات كانت تمثل طبقة « البورجوازية » السابقة على الثورة الصناعية ، بحيث كان لفظ « البورجوازية » شائعا في مطلع القرن الثامن عشر ، ولكن شيوع الاسم لم يمنح الكتاب من الاختلاف حول اعطاء تعريف شامل لهذه الطبقة (٣٠) ، وهو ما يبدو طبيعيا نظرا لأن هذه الطبقة كانت تضم مجموعة من العناصر غير المتجانسة والتي تختلف من بلد لآخر .

= فعلى سبيل المثال ، نجد كلمة **Manufacture** ترجمتها مصنع ولكنها تطلق اساسا على المصانع اليدوية القديمة وقد فضلنا تمييزها عن المصانع الحديثة القائمة على الآلية بعد الثورة الصناعية ان نعطيها اسم « الورشة » .

اما القوائم على هذه الورش فكان يسمى **le manufacturier** نسبة الى **le Manufacture** فاذا أطلق عليه هذا الاسم سهل ترجمته بالقول انه « صاحب الورشة » . مع ملاحظة ان لفظ **Manufacturer** بالانجليزية كان يستخدم للدلالة على العامل وصاحب الورشة في نفس الوقت ، بل كان يقترب من معنى العامل أكثر منه من معنى صاحب الورشة ، لاعتبارات سنبينها في المتن .

وهناك ايضا لفظ **le négociant** (بالانجليزية **Merchant**) وترجمتها الحرفية « تاجر » ولكن هذه الترجمة الحرفية لا تعكس تماما مهمة هذا الشخص : فالمقصود به عملا شخص يقوم بشراء المادة الاولية ويتولى تصنيعها في ورشة **Manufacture** ثم يتولى بيع المادة المصنعة وتصريفها في الاسواق .

بناءا عليه ، سنستخدم بعض المصطلحات الخاصة بنا في هذا الباب ، والتي وان لم تكن مترجمة بصورة حرفية ، أو لم يجر العمل على استخدامها على هذا النحو ، فانها الترجمة الاقرب الى اعطاء المعنى الصحيح :

الورشة = **Manufacture** (ونقصد بها الورشة الصناعية التي تقوم على العمل اليدوي والتي سبقت الثورة الصناعية) .

صاحب الورشة = **Manufacturier** (بالفرنسية) **Manufacturer** (بالانجليزية) (وهو يقترب من طبقة العمال أكثر منه من طبقة اصحاب الاعمال) .

التاجر الصناعي = **Négociant** (بالانجليزية **Merchant**) ونقصد به من يشتري المادة الاولية ويقوم ببيعها بعد تصنيعها ، فتغلب الصفة التجارية على اعماله ولكن يرتبط بعمله تصنيع المادة الاولية ، وهو ما نقصد به الفئة التي التحقت بالطبقة البورجوازية ، كما سنبين في المتن .

(٣٠٥) فنجد مثلا ، ان قاموس **Richelet** في عام ١٦٧٩ يعرف البورجوازي بأنه « الذي يسكن المدينة » . والبورجوازي الكبير هو الشخص الذي يعمل الآخرون لحسابه في المدينة » كذلك ، فان المجتمع الفرنسي كان مقسما ، من الناحية القانونية ، الى اثنين وعشرين طبقة من بينها يجيء ذكر الطبقة البورجوازية ثلاث مرات :

١ - البورجوازيون القاطنون في المدن الكبرى ومصدر معيشتهم ما يعود عليهم من ربح املاكهم (الطبقة الثالثة عشر) .

٢ - البورجوازيون القاطنون في مدن أقل أهمية (من الدرجة الثانية) ومصدر معيشتهم ما يعود عليهم من ربح املاكهم (الطبقة الخامسة عشرة) .

٣ - الموثقون وبورجوازيون المدن الصغيرة (الطبقة التاسعة عشر) .

البرجوازية ، اذن كانت سابقة على الثورة الصناعية ، فلماذا التأكيد على هذه الطبقة بمناسبة الثورة الصناعية ؟ الاجابة على هذا التساؤل ، تتضح أهميتها من نواح متعددة : أولا لان الثورة الصناعية أدت الى خلق نوع جديد من البرجوازية ، عرفت باسم البرجوازية الصناعية (البند الأول) . هذه الطبقة الجديدة ، تكونت على نحو جعل من أفكارها وسلوكها ، معيارا يميزها عن الطبقة البرجوازية السابقة عليها (البند الثاني) . كذلك فإنه خلافا للطبقة البرجوازية القديمة ، التي كانت تضم فئات غير متجانسة ، ذهب البعض معها الى حد التشكيك في امكان اطلاق اسم « الطبقة » عليها ، نجد ان الطبقة البرجوازية الجديدة ، سرعان ما شعر أفرادها بمصالحهم المشتركة ، فقام لديهم سريعا « الشعور بالانتماء الى طبقة واحدة » (البند الثالث) .

البند الأول - نشأة وأصول البرجوازية الصناعية :

(أ) البرجوازية الصناعية تختلف عن الطبقة الرأسمالية السابقة عليها :

حتى يتسنى لنا ان نتفهم كيف نشأت هذه الطبقة ينبغي علينا العودة قليلا الى الورا ، لنرى ، كيف كان رأس المال يتكون قبل الثورة الصناعية وبأى أيد كان .

فعننى الثورة الصناعية ، كان رأس المال يتكون اما من الادخار أو من عمليات التبادل التجارى على مختلف مستوياته ، وكان ينقسم الى أنواع ثلاثة يمسك بكل نوع منها فئة معينة : فالملاك العقاريون كانوا يمسكون برأس المال العقارى ، ومقرضوا النقود والقائمون بعمليات التحويل والتبادل النقدي يمسكون برأس المال المالى ، وأخيرا كانت فئة التجار تملك برأس المال التجارى .

= وورد في سجلات برلمان باريس ، عام ١٥٦٠ تعريف للبرجوازيين بأنهم « مواطنون صالحون يسكنون المدن ، كضباط الملك ، والتجار ، وعموما المواطنون الذين يعيشون على ربح أملاكهم الخاصة » .

وبذلك ، يتضح لنا ، ان تعريف الطبقة البرجوازية السابقة على الثورة الصناعية وتحديد « الفئات » المكونة لها ، أمر يصعب الوصول اليه ، ولكن من المؤكد كما بينا أن هذه البرجوازية وأن كانت تتمتع بمكانة هامة في المجتمع وكان لها دورها الاقتصادى ، فإنها - في ظل نظام الامتيازات القانونية ، والمجتمع القائم على التقسيم « القانونى » للطبقات ، لم تحتل أعلى السلم الاجتماعى .

راجع بالتفصيل :

Fohlen, op. cit., note 276, p. 232 et s.s.

طبعا ، في ضمن هذه الفئات وجد « التاجر الصناعي » (٢٠٦) ، ونعني به التاجر الذي كان يقوم بشراء المادة الأولية وتضييعها ثم بيعها في الأسواق ، لكن هذا الشخص ، كانت تغلب عليه صفة التاجر عن رجل الصناعة ، بحيث كانت عملياته الشراء والبيع ، تحتلان المكانة الأولى في نشاطه ، اما عملية التصنيع فتأتى في مرحلة تالية .

ولكن ألم يكن هناك اذن ، أناس يعيشون على النشاط الصناعي ؟ طبعا وجدت هذه الفئة حتى قبل الثورة الصناعية ، وقد عرفت في انجلترا باسم The manufacturer (بالفرنسية le Manufacturier) أى صاحب الورشة ، ولكن هذا الأخير كان أقرب للعامل منه لصاحب العمل فصاحب الورشة ، حوالى عام ١٧٢٠ في ما نشستر كان ينزل الى ورشته في السادسة صباحا ، ويتناول مع عماله طعام الافطار ، ثم يقوم بالعمل معهم جنبا الى جنب ، بحيث كان يكسب قوته يوما بيوم ، فاذا ما استطاع خلال عدة سنوات تحقيق بعض المدخرات ، وضعها جانبا ، واستمر في العمل بنفس الصورة ، دون أى تغيير في عاداته وتقاليده .

لذلك ، ففي المناطق التي كانت الصناعة اليدوية (الورش) منتشرة فيها (كيوركشير Yorkshire) ، كان من الصعب التفرقة بين صاحب الورشة والعامل . فالآلاف من صغار المنتجين كانوا يمثلون الاثنين في آن واحد : صاحب العمل بما يتمتع به من استقلال ، والعامل من حيث اهتماماته وأسلوب معيشته . بل ان اصحاب الورش هؤلاء ، غالبا ما كانوا يملكون أيضا قطعة من الأرض يقومون بزراعتها ، الى جانب عملهم « اليدوى » .

وهكذا ، وحتى الثورة الصناعية ، كانت التفرقة بين صاحب العمل والعامل غير واضحة ، نظرا لعدم وضوح الفارق بين النموذجين الاجتماعيين ، هذا الفارق ، ستعمل الثورة الصناعية على ابرازه وتأكيد ، وتدفع بذلك « الطبقتين الصناعيتين » الى المواجهة ، ذلك أنه خلافا للمشروعات الصناعية السابقة (الورش) التي لم

(٢٠٦) راجع ما سبق هامش ٣٠٤ .

طبعا وجدت هناك عدة استثناءات كانت فيها العملية الصناعية تطفى على النشاط التجارى فظهرت عدة مشروعات صناعية قيل عنها انها « بشائر » او « طلائع » الثورة الصناعية ، ولكنها كانت استثناءات ، اذا أمكن معها القول بان هؤلاء كانوا يعتمدون أساسا في معيشتهم على العمل الصناعي ، ثم انها كانت حالات فردية ، بحيث لا يمكن القول بأنه كانت هناك طبقة من رجال الصناعة .

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 275 — 320.

انظر :

تكن تتطلب كيمة كبيرة من رأس المال ، ولم يكن عدد العمال فيها يتجاوز عدد أصابع اليد (٣٠٧) ، نجد ان المشروعات الصناعية بعد الاختراعات والابتكارات العملية ، أصبحت تتطلب رؤوس أموال هامة ويحصى تعداد العاملين فيها بالمئات ، ومن هنا نشأت التفرقة بين الرجل الذى يملك رأس المال ، وبين هؤلاء الأجراء الذين يبيعون قوة عملهم بثمن زهيد . بين الشخص الذى يهين على كل نشاط المشروع ، وبين العامل البسيط الذى ينفذ الاوامر والتوجيهات . وتتقدم النشاط الصناعى وتطوره ، أخذت الهوة تتسع فيما بين الرأسمالى والعامل ، بحيث صار من الصعب تخطى « الحاجز » الاجتماعى بين الاثنين .

وبذلك ، تمكن صاحب العمل ، من ان يقف على قدم المساواة مع غيره من الرأسماليين ، سواء في ذلك أصحاب رأس المال التجارى أو المالى أو العقارى . بل ، ان طبيعة أعماله كانت تقضى ان يكون على علاقة بكل من التاجر ورجال المال : فهو في حاجة للتاجر حتى يحصل عن طريقه عن المادة الأولية ويقوم بتصريف منتجاته ، وهو في حاجة لرجل المال ، ليحصل منه على القروض ، او ليستعين به في عمليات اعادة الاستثمار .

ولكن ايا كان الأمر ، فإن رجل الصناعة (البورجوازي الصناعى) ، هذا النموذج الاجتماعى الجديد ، كان مختلفا عن « الرأسماليين » السابقين عليه ، ولا يمكن ان « نضمه » لصفوف هؤلاء ، لاختلافه عنهم ، سواء من حيث « المهمة » او « المصالح » فمن حيث المهمة ، انحصرت مهمة البورجوازي الصناعى في عملية « تنظيم الانتاج الصناعى » بما اصبح يتطلبه هذا العمل من خبرة وتنظيم . كذلك أدى التطور الاقتصادى الى شعور أفراد هذه الطبقة الجديدة بما لهم من مصالح متميزة ، فعملت على استخدام كل الوسائل المتاحة لها لتحقيق وحماية مصالحها . وهكذا ، فان الطبقة البورجوازية الجديدة ، اذ نجحت في بناء مجتمع صناعى ، نجحت في خلق طبقة اجتماعية جديدة ، تتكون من أفراد يمثلون « نموذجاً اجتماعياً جديداً » ، يتعين علينا الآن ان نبحث عن أصوله الاجتماعية .

(ب) كيف تكونت طبقة البورجوازية الصناعية ؟ : - الأصول الاجتماعية للبورجوازية الصناعية :

مهما أثارت هذه الطبقة حولها من اختلاف في الراى ، فان الأمر المتفق عليه

بين الكتاب ، أنها تكونت من أصول اجتماعية مختلفة ومتنوعة^(٣٠٨) ، لاتناسق بينها : فلقد أقبل الناس ، من كل الطبقات على هذا النشاط الاقتصادي الجديد ، واندفعوا نحو الصناعة « كما يندفع المغامرون صوب منجم ذهب تم اكتشافه » . ويعطينا Mantoux مثالا على ذلك ، بمقاطعة Sancerre . ففي السنوات التي اعقبت الاختراعات في عالم الغزل^(٣٠٩) ، وخاصة عقب إلغاء براءة اختراع Arkwright^(٣١٠) ، قل ممن يملكون بعض المدخرات ، من لم يحاول تجربة حظة في عالم « الغزل » . ولكن نظرا لجهل معظمهم بأبسط قواعد صناعة الغزل ، فقد فشلوا وفقدوا مدخراتهم وانضموا الى صفوف البروليتاريا . ولعل السبب في فشلهم ، يرجع الى ان تفكيرهم وعملهم كانا يجعلان منهم « تجارا » أكثر منهم « اصحاب اعمال » ، ذلك ، ان جهلهم بقواعد الصناعة ، جعلهم يأتون بشخص على دراية بالعمل الصناعي ومتطلباته ويضعونه على رأس المشروع ، فيقتصر دورهم اذن على تقديم رأس المال وتسويق المنتجات ، بحيث ظل « العمل التجارى » هو مهنتهم الأصلية ، ففشلوا في « عالم الصناعة » ، فالتفرغ القليل من هؤلاء الذين اندفعوا نحو هذا النشاط الاقتصادي الجديد ، وكتب لهم النجاح ، فارتقوا السلم الاجتماعي وانضموا الى طبقة البورجوازية الصناعية ، ادركوا ان هذا النشاط الاقتصادي الجديد بحاجة الى فكر وتنظيم يختلفان - كما سنرى - كل الاختلاف عن الفكر والتنظيم اللذين كانا يتطلبهما النشاط الاقتصادي السابق على الثورة الصناعية^(٣١١) .

ولكن هذا « النقر » القليل الذى نجح في عالم الصناعة ، جاء - كما قلنا - من طبقات اجتماعية متباينة^(٣١٢) ، بحيث يصعب التعويل على « الأصل الاجتماعي » لأعضاء هذه الطبقة ، من أجل وصفها او بيان خصائصها . ومما يزيد الأمر صعوبة ، ان التباين بين الأصول الاجتماعية لأفراد هذه الطبقة ، اختلف من بلد لآخر ، بل ومن صناعة الى أخرى :

Mantoux, op. cit., note 2, 393.

(٣٠٨)

Sée op. cit., note 275, p. 64.

Fohlen, op. cit., note 276, p. 236.

(٣٠٩) راجع ما سبق ، ص ٣١ وما بعدها .

(٣١٠) راجع ما سبق ، هامش ٤٠ ، ص ٣٤

(٣١١)

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 381 — 382.

J. P. Rioux, op. cit., note 5, p. 209.

(٣١٢)

R. Marx, op. cit., note 273, p. 165.

١ - لقد كان من المنتظر ، من الناحية المنطقية ، ان نرى بين افراد الجيل الأول للبورجوازية الصناعية ، كبار المخترعين والمبتكرين يتقدمون الصفوف ، ولكن الواقع العملي أثبت غير ذلك . حقا كان هناك بعض مخترعين استطاعوا ان يكونوا من اشهر رجال الصناعة . مثال ذلك ، جيمس واط الذى ساهم بابتكاره في تطوير الآلة البخارية واحتل مكانة هامة في عالم المخترعين^(٣١٣) ، واستطاع ان يحقق نجاحا مماثلا في عالم الصناعة ، غير ان الكتاب يعزون هذا النجاح الى شريكه رجل الأعمال « ماتيو بولتون Matthew Boulton »^(٣١٤) . ولكن ذلك لا يمنع أيضا ، من وجود بعض المخترعين الذين استطاعوا استغلال اختراعهم صناعيا فحققوا بذلك ثروة طائلة^(٣١٥) ، منهم عائلة « دربى Derby »^(٣١٦) ، وودجود Wedgood في إنجلترا ، و اوبر كامبف في فرنسا ، وماك كورميك McCormik في الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن عدد هؤلاء ، كما نرى ضئيل ، ولا يضم الأسماء الكبيرة في عالم الاختراعات من أمثال « هرجريفز ، أو كرمبتون أو كارتيت »^(٣١٧) ، ولعل السبب في ذلك هو أن أغلب هؤلاء المخترعين كانوا يفضلون بيع اختراعهم الى أحد رجال الأعمال ليتولى استغلاله ، ذلك ان عقلية « المخترع » ليست بالضرورة العقلية التى تتطلبها عالم الصناعة ، وما يقتضيه النجاح فيه من مؤهلات ، لذلك قيل بحق ، ان « التحول في أساليب الانتاج بفضل المبتكرين والمخترعين أفاد في المقام الأول رجال الأعمال »^(٣١٨) ، وعلى الاخص أعضاء الطبقة البورجوازية الصاعدة .

٢ - ومن بين أفراد هذه الطبقة الجديدة نجد بعض « النبلاء » خاصة وأن « الصناعات الاستخراجية » ، من المناجم والمحاجر ، كان ينظر اليها على انها جزء لا يتجزأ من الأنشطة الاقتصادية « لمقاطعة النبيل » . وتدل الاحصائيات التى

(٣١٣) راجع ما سبق ص ٤٤ وما بعدها .

(٣١٤) انظر في ذلك :

Mantoux, op. cit., note 2, p. 384 et Fohlen, op. cit. note 276, p. 238.

(٣١٥) ورقم ان بعض الكتاب يدرجون Arkwright من بين هؤلاء الا أننا لا نوافق على ذلك، نظرا لما سبق أن بيناه من ان ظلال الشك تحوم حول كونه المخترع الحقيقى لاطار المائي Water-Frame وأن كان ذلك لم يمنع من تحقيقه ثروة طائلة ، يستدل بها بعض الكتاب بحق على ان روح المغامرة استطاعت ان تدفع بعض الاشخاص من الطبقات الدنيا الى مصاف كبار الرأسماليين .

Rioux, op. cit., note 5, p. 210

انظر خاصة

(٣١٦) انظر ما سبق - ص ٤٠ وما بعدها .

(٣١٧) راجع ما سبق - ص ٣١ وما بعدها .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 384.

(٣١٨)

أجريت بفرنسا قبل الثورة (١٧٨٩) أن ٣٠٤ من أرباب صناعة الحديد (من مجموع ٦٠٣) كانوا ينتمون الى طبقة النبلاء (بنسبة أكبر في غرب فرنسا منها في شرقها) .

وقد اندفع بعض هؤلاء الى النشاط الاقتصادي الصناعي ، ببعض الصدفة ، حين اكتشف في أراضيهم منجم سهل الاستغلال ، ولكن البعض الآخر انضم الى عالم الصناعة عن رغبة واختيار ، وقام باستثمار أمواله في القطاعات الصناعية الأكثر تقدما من الناحية الفنية . مثال ذلك دوق أورليان . le duc d'Orléans الذي لعب دورا هاما في تطوير الصناعات الكيماوية ، وصناعة القطن ، وأيضا عائلتا Montmorency و Ségur اللتان يرجع اليهما الفضل في اقامة مصانع Saint-Gobain الشهيرة . وعلى الرغم ، من أن اشترك عدد من النبلاء في النشاط الصناعي كان واضحا في فرنسا ، فإنه لم يكن قاصرا عليها . ففي إنجلترا مثلا نصادف أيضا بعض النبلاء الذين أتوا الى عالم الصناعة منهم مثلا « دوق بريدجواتر le duc de Bridgewater » ونفس الظاهرة نصادفها منذ القرن الثامن عشر في روسيا ، حيث قامت عائلات ارسنقراطية باستغلال المناجم في منطقة الأورال (٣١٦) .

٣ - والنموذج الثاني الذي كون بعض أفراد الطبقة الجديدة ، يتكون من بعض التجار ، أو التجار الصناعيين ، أو رجال المال ، الذين تحولوا من التجارة والعمليات المالية والصناعة اليدوية ، الى الصناعة بمعناها الحديث . وغالبا ما كان يتم هذا التحول ، عن طريق تخصيص جزء من ثرواتهم الطائلة للصناعة (٣١٦ م) . ولكن ذلك لا يمنع من أن بعضهم بدأ السلم من أوله : فكثير من الوسطاء والتجار الصناعيين ، لم يكن لديهم ثروات طائلة ، ولكنهم استطاعوا من عمليات السمسرة والتبادل التجاري تكوين مدخرات اعتمدوا عليها لشق طريقهم ، وتمكنوا بعد تحقيق بعض الأرباح من التوسع في مشروعهم الصناعي . ولكن يبدو أن نجاح

Fohlen, op. cit., note 276, p. 237.

(٣١٩)

(٣١٩ م) ومن أمثال هؤلاء : عائلة les Périer اليهودية في فرنسا التي تخصصت أولا في أعمال البنوك ثم تحولت الى الصناعة (راجع ما سبق هامش ١١٧) ، وأيضا les Jubié في ليون ، les Dolfus و les Mieg في الألزاس ، وغيرهم .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 237.

لمزيد من التفاصيل راجع

ويمكن أيضا أن نذكر في هذه الطائفة ، كلا من عائلة روتشيلد في فرنسا ، وأيضا جون مارشال الانجليزي التاجر بمدينة Leeds الذي أصبح عام ١٨١٥ من أكبر مصنعي الكتان في إنجلترا .

Rioux, op. op., note 5, p. 212.

راجع كذلك :

هؤلاء الأفراد في الانضمام الى الطبقة البورجوازية الجديدة كان محدودا نسبيا ، سواء من حيث الثروات أو من حيث البلاد التي عرفت الثورة الصناعية . فلاحظ ، أن من استطاع منهم أن يشق طريقه بنجاح ، كان يعتمد منذ البداية على الثروة التي توافرت لديه من العمل التجاري ، كما يبدو أن هؤلاء كانوا أكثر عددا في فرنسا منهم في إنجلترا - حيث لم يحققوا نجاحا كبيرا في النشاط الصناعي ، بسبب عاداتهم الموروثة أبيا عن جد : بالتاجر الذي تعود على تحقيق أرباحه من التبادل ، كان يتردد أمام « أهمية رأس المال » اللازم للاستثمار في النشاط الصناعي ، لشراء الأرض وإقامة المباني عليها وتجهيزها بالآلات ، وخاصة أن بإمكانه أن يحقق أرباحا من النشاط التجاري لا تتطلب هذه المصروفات الطائلة . بذلك عجز هؤلاء في العبور من المجتمع التجاري الى المجتمع الصناعي ، فدفعوا في النهاية ثمن ترددهم^(٣٢٠) ، وخاصة في تلك المناطق التي (مثل Yorkshire و Lan-cashire) تحولت من الصناعات الصغيرة اليدوية الى الصناعات الحديثة دون المرور بفترة انتقال .

٤ - لذلك ، وأمام الحالات النادرة من المخترعين ورجال التجارة الذين دلفوا الى عالم الصناعة ، يؤكد أغلب الكتاب ان الثورة الصناعية ، بما أقامته من تقسيم للطبقات يعتمد على الثروة والقوة الاقتصادية ، كانت أكثر مرونة من المجتمعات السابقة عليها من حيث التقسيم الطبقي ، فسمحت بذلك لعدد لا بأس به من أعضاء الطبقات الفقيرة بارتقاء السلم الاجتماعي والوصول الى قمته .

ورغم ان هذا القول يصدق بالنسبة لأغلب دول أوروبا (روسيا ، فرنسا ، ألمانيا) ، الا ان الأمثلة عليه^(٣٢١) في هذه البلاد تبدو أكثر ندرة عنها في إنجلترا ، حيث نجح عدد كبير من أعضاء الطبقات البسيطة « نصف الزراعية - نصف

Mantoux, op. cit., note 2, p. 385.

(٣٢٠)

(٣٢١) فنجد مثلا في روسيا ، ان بعض المزارعين وصغار التجار انشأوا صناعة النسيج في مقاطعة ايفانوفو حوالي عام ١٨٣٠ فكونوا بذلك طبقة بورجوازية صناعية .

ومثال ذلك أيضا كل من عائلة Krupp (في فرنسا) وعائلة Siemens في ألمانيا .

Rioux, op. cit., note 5, pp. 210 — 211

راجع في ذلك تفصيلا :

Fohlen, op. cit., note 276, p. 238.

وانظر أيضا المقال المتعلق بالتكوين الاجتماعي للطبقات خلال فترة التصنيع في فرنسا

وتدرج الثروات والأموال ، واختلاف مستويات وخصائص الحياة اليومية لهذه الطبقات في :

A. Daumard : l'évolution des structures Sociales en France d'époque de l'industrialisation. op. cit., note 299, p. 325 et s.s.

الصناعية»^(٣٢٢) كما يقول عنها Mantoux ، في الانضمام الى صفوف البورجوازية الصناعية . ولو أردنا الرجوع الى الوراء ، لنسبنا هؤلاء الى طبقة الـ Yeomanry التي سبق الإشارة إليها ، ابان الحديث عن الثورة الزراعية في إنجلترا . غير ان الأمر يقتضي شيئا من التفصيل ، والتفرقة في هذا الصدد ، بين صناعة الغزل والنسيج ، والصناعات المعدنية .

- فبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج ، نجد ان أغلب الاسماء الكبيرة في هذه الصناعة ترجع باصولها الاجتماعية الى هذه الطبقة التي سبق ان قلنا عنها انها « نصف زراعية - نصف صناعية » ومن أشهر هذه الاسماء عائلة Peel من مقاطعة Lancashire ، قرب هذه الأسرة ، الذي ولد عام ١٧٢٣ وكان من أشد منافسي أركريت ، بدأ حياته بصنع النسيج في منزله ، بنفسه ، وكان يحمل ما صنع الى الأسواق ويقوم ببيعه ، وفي نفس الوقت كان يقوم بزراعة الأرض التي ورثها عن أجداده منذ القرن الخامس عشر ، لان عائلة Peel كانت من طبقة الـ Yeomenay التي اعتمدت في معيشتها على دخل « نصفه زراعي - ونصفه من الأعمال الصناعية اليدوية » . وهكذا ، كان نشاط هذه العائلة منقسما بين « الزراعة والغزل » ، حتى قرر Robert Peel (عام ١٧٥٠) هجرة الزراعة الى المدينة والتفرغ للنشاط الصناعي ، وقد حققت هذه العائلة نجاحا منقطع النظير ، لدرجة أنه عندما توفي ابن روبرت بيل (الجد) وأبو وزير الصناعة الانجليزي روبرت بيل (الحفيد) عام ١٨٣٠ قدرت العقارات فقط للملوكة للأسرة بمقدار مليون وأربعمائة ألف جنيه استرليني (١٨٤٠٠٠٠٠)^(٣٢٣) .

وبذلك ، نرى ان الثورة الصناعية كانت وسيلة مكنت بعض أعضاء هذه الطبقة القديمة Yeoman ان يرتقوا السلم الاجتماعي ، بعد ما أصابهم من جراء « حركة الاسيجة »^(٣٢٤) . ومن هؤلاء أيضا تجدر الإشارة الى عائلة ردكليف وعلى الأخص ويليام ردكليف William Radcliffe (المولود عام ١٧٦٦) والذي ينتمي الى عائلة من الملاك الزراعيين ، الذين قضى عليهم من جراء حركة الاسيجة فاضطروا الى التحول الى النشاط الصناعي وعلى الأخص الى صناعة الغزل ، واضطروا الى دفع ابنائهم للعمل منذ بلوغهم سن السابعة ، واستطاع ويليام ردكليف ، عند بلوغه سن الرابعة والعشرين (عام ١٧٨٥) ، وبعد ان تدرب وعرف كل أسرار

Mantoux, op. cit., note 2, p. 385.

(٣٢٢)

Mantoux, op. cit., note 2, p. 386.

(٣٢٣)

(٣٢٤) انظر ما سبق ص ٥٠ وما بعدها .

المهنة ، ان يعمل لحسابه الخاص مستعنيا بقدر من المديرات استطاع تحقيقه بعد سنوات طويلة من العمل المتصل ، فاستطاع ان يطور مصنعه بحيث كان يعمل في خدمته عام ١٨٠١ أكثر من ألف عامل (٣٢٥) .

- أما بالنسبة للصناعات التعدينية ، فالعديد من كبار الأسماء التي عرفت فيها ، وان كانوا يرجعون بأصلهم الاجتماعي الى طبقة الـ *Yeomanry* الا أنهم لم ينزحوا من القرية الى المدينة ، بل كانوا منذ نشأتهم يعملون اما في « المصانع اليدوية القديمة » أو كانوا يعملون في المصانع الحديثة في الأعوام الأولى للثورة الصناعية . ذلك ، ان طبقة الـ *Yeomanry* التي كانت موجودة في المناطق الصناعية ، لم تهجر ، بل تحولت من طبقة « نصف صناعية - نصف زراعية » ، الى طبقة صناعية ، انضم أغلبها الى طبقة البروليتاريا ، وارتقى بعضها درجات السلم الاجتماعي ولحق بطبقة البورجوازية الصناعية . وهكذا نستطيع ان نفهم مصير هذه الطبقة التي قلنا عنها ان « حركة الاسيجة قد قضت عليها » ، ولكن الأدق ان نقول ان هذه الطبقة قدمت للثورة الصناعية العناصر اللازمة لها وكونت بذلك طبقات جديدة تتناسب والعلاقات الانتاجية الجديدة ، لقد كان وجود هذه الطبقة يعتمد على مصدر معيشتها المزدوج من النشاط الزراعي والنشاط الصناعي في آن واحد ، فلما وقعت الثورة الصناعية وقامت حركة الاسيجة ، واصبح من الصعب الجمع بين نوعي الدخل ، اتجهت هذه الطبقة ناحية النشاط الاقتصادي « الأكثر ربحا » ، فقام أغلبها ببيع قوة سواعده ، ولكن أسعدهم خطأ وأكثرهم مقدرة ، اختار التحول للنشاط الصناعي ، ولكنه تطلع الى القمة ، فتحول الى شراء قوة عمل من كانوا يشاركونه نفس الطبقة قبل الثورة الصناعية (٣٢٦) .

(٣٢٥) وطبعاً هناك العديد من هذه الأمثلة ، منها عائلة *Fielden* وهي من طبقة *Yeomanry* أيضاً ، و *Dobson, Strutt* .

Mantonx, op. cit., note 2, p. 387.

انظر في تفصيل ذلك

(٣٢٦) ولعل ذلك يفسر لنا سلوك هذه الفئة التي نجحت ، تجاه طبقة الـ *Gentry* التي كانت وراء حركة الاسيجة ، وقضت بذلك على طبقة الـ *Yeoman* التي ينتمي اليها البورجوازيون الجدد . فقد كان هؤلاء الآخرون توافين الى استعادة أراضيهم والاخذ بثأرهم من طبقة الـ *Gentry* التي كانت تنظر اليهم فيما مضي من أعلى ، لذلك شرع هؤلاء البورجوازيون في شراء أراضي طبقة الـ *Gentry* وديارهم ، وفي حالة فشلهم ، قاموا ببناء قصور في مواجهة قصور السادة القدامى ، كدليل على قوتهم الاقتصادية الصاعدة واسترضاء لكبريائهم المجرع .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 389.

(م ١٤ - الثورة الصناعية)

من هذا العرض ، يتضح لنا ، أن الاعتماد على الأصول الاجتماعية للبورجوازية الصناعية ، في محاولة لبيان خصائص هذه الطبقة المميزة ، لا يجدى نفعا ، بل على العكس ، ربما أدى تباین أصول هذه الطبقة من الناحية الاجتماعية ، للقول بأنه يصعب على هذه الفئات المتنوعة أن تكون « طبقة واحدة » . ولكن ، على الرغم من صحة هذه الملاحظة ، يبقى أن البورجوازية الصناعية - رغم تنوع الفئات المكونة لها - استطاعت أن تقيم طبقة واحدة متميزة من حيث طبيعة عملها ، ومن حيث مصالحها والقوى التي تمكنت من تسخيرها لتحقيق تلك المصالح .

البند الثاني - البورجوازية الصناعية ومهمتها المتميزة :

استعرضنا فيما سبق ، الفئات التي تكونت منها الطبقة البورجوازية الجديدة ، وقلنا بالنسبة لكل هذه الفئات ، أن بعضهم ينجح في التحول إلى « رجل صناعة » بينما فشلت الأغلبية في ذلك ، وهذا أمر طبيعي ، ذلك أن التحول إلى العمل الصناعي لم يكن أمرا سهلا ، فالتحول الصناعي تم بموجب قانون «البقاء للأصلح» بحيث لم ينجح في تحقيقه إلا أعلى الكفاءات وأقدرها على التنظيم ، وبحيث توافرت لمن نجح في أن يصبح من كبار رجال الصناعة ، نفس الصفات والأفكار التي توافرت لدى أقرانه ، فجمعت هذه الصفات بين هؤلاء جميعا ، وأعطت نموذجا موحد للبورجوازي الصناعي .

ولعل أهم ما يميز « البورجوازي الصناعي » هو أن مهمته وطبيعة عمله كانا مختلفين تمام الاختلاف عن سبيله من التجار الصناعيين . لقد كانت مهمة البورجوازي الصناعي تنظيم عملية « الانتاج الصناعي » بكل ما تتطلبه من خبرة في الصناعة والتجارة . بحيث بدأ البورجوازي وكأنه « قائد للعملية الانتاجية برمتها » أو ، كما يطلق عليه البعض ، رئيس « أركان حرب » (٣٢٧) لعملية الانتاجية . Un chef d'état - major أو « قائد حديدي وسط جنوده » (٣٢٨) . ذلك ، أن الرأسمالي الصناعي ، كان يتعين عليه الاشراف ومتابعة العملية الصناعية من بدايتها إلى نهايتها .

فلا بد ، أولا ، من أن يقوم بتدبير رؤوس الأموال اللازمة (٣٢٩) ، وهو ما لم

Fohlen, op. cit., note 276, p. 239.

(٣٢٧)

Mantoux, op. cit., note 2, p. 393.

(٣٢٨)

(٣٢٩) ذلك ، أن رجال الصناعة الذين كانوا على قدر من الثراء ، مثل دوق أورليان في فرنسا ، أو ماتييو بولتون في إنجلترا ، كانوا لليلي العدد بحيث كان الرأسمالي الصناعي الذي يعتمد على أمواله الخاصة هو الاستثناء وليس القاعدة .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 390.

انظر :

يكن بالأمر السهل، وخاصة في بداية الثورة الصناعية، حيث كانت الآلات والمصانع، ظاهرة جديدة يحيط الشك بمستقبلها (٣٣٠). لذلك، لجأ بعض هؤلاء الذين يريدون أن يتخذوا من « الانتاج الصناعى » مهنة لهم، الى اغراء بعض رجال الأموال بواسطة « عقد مشاركة » أو عن طريق بيع « حق الاختراع » . غير أن اللجوء الى هذه الطريقة لم يكن شائعاً، وأهم أمثالها هو « أركريت »، خاصة وكما سبق أن بينا، إن الرعيل الأول من البورجوازية الصناعية لم يكن من المخترعين حتى يقوم على بيع براءة اختراعه . لذلك فأغلب الاسماء الكبرى في الصناعة الحديثة، بدأوا بداية بسيطة، واستطاعوا بكفاحهم وجهودهم تطوير مشروعاتهم الصناعى وتحويله الى مشروع حديث : وهكذا مثلاً سبق أن رأينا أن رد كليف Radcliffe (٣٣١)، بدأ مشروعه الصناعى بواسطة بعض المدخرات البسيطة التى حققها من عمله « كعامل »، فى صناعة الغزل، وإن كيندى Kennedy بدأ حياته عامل نسيج فى ما نشستر ولكنه بدأ يستقل بمشروعه فى ورشة صغيرة يعمل فيها بنفسه مستعيناً باثنين من العمال .

هذه البداية « البسيطة »، كانت السمة المميزة للبورجوازية الصناعى وخاصة فى نطاق صناعة الغزل والنسيج، نظراً لبساطة التجهيزات المطلوبة، بحيث كان فى إمكان صاحب العمل، أن يضع فى « أى بناء مغلق »، عدداً من آلة « المكوك الطائر » أو مغزل « مبنى » أو « المغزل المخلط » (٣٣٢) مرجحاً استخدام الآلات الأكثر تطوراً (كالأطار المائى) الى وقت لاحق، وما أن ينجح فى تحقيق بعض الارباح، حتى يعمل على تطوير أدواته والآلة، مستخدماً الآلة البخارية ومقيماً بذلك « المصنع الحديث »، وهكذا، كان التحول يتم فى نفس المكان من « المصنع الصغير » الى « الصناعة الحديثة » .

كذلك، فإن نجاح العملية الانتاجية، مرتبط بشراء المادة الأولية، بأفضل

(٣٣٠) فرجال المال، ظلوا لفترة طويلة من بداية الثورة الصناعية، مترددين فى استثمار أموالهم فى هذا العالم الجديد المجهول، وكانوا يفضلون عليه الاستثمار العقارى واقتراض الدولة، فهؤلاء بحسب عاداتهم، يفضلون « الدخل الثابت عن المغامرة الاقتصادية »، فتركوا تلك المغامرة للذين أرادوا أن يجعلوا من العمل الصناعى حرفتهم، وطلبوا منهم أن يشتروا « مردودية » الاستثمار الصناعى، فلما نجح هؤلاء فى إثبات ذلك، وبينوا أن العمل الصناعى عمل « كثير الارباح قليل المخاطر » اندفع رجال الأموال والبنوك التى كونوها نحو هذا القطاع الاقتصادى الجديد .

Rioux, op. cit., note 5, p. 213.

(٣٣١) انظر ما سبق، ص ٢٠٨ وما بعدها .

(٣٣٢) انظر ما سبق، ص ٣١ وما بعدها .

الشروط ، ومن أسواق تبعد كثيرا عن أماكن التصنيع : لقد ولى العهد الذى كان شراء المادة الأولية يقع اما في السوق المحلية أو الوطنية أو على أبعد تقدير ، من البلاد الأوربية المجاورة ، لقد أدت الاكتشافات البحرية الى جلب هذه المواد من أمريكا وأستراليا وأفريقيا ، وعلى الصناعى الذى يرغب في النجاح ، أن يعمل على تأمين امداداته بالمادة الأولية ، بانتظام وبأفضل الأسعار .

ثم ، ان توفير رأس المال ، وتدريب المادة الأولية لاكفيان لنجاح العملية الانتاجية ، بل لابد ، للرأسمالى الصناعى ، أن يواجه مشكلة الايدى العاملة ، بحيث يتعين عليه تدبيرها بأرخص الأسعار واخضاعها لنظام جماعى صارم . وهنا واجه الرأسمالى الصناعى أكبر المصاعب : ان العمال الذين استخدمهم ، كانوا فيما سبق ، اما من العاملين بمنازلهم (لاضافة بعض الدخل الى دخلهم الزراعى) ، أو من العاملين في الورش والصناعات اليدوية . هؤلاء لم تكن لديهم الخبرة اللازمة للصناعة الحديثة ، كما أنهم لم يتعودوا على النظام « الآلى » ، فتعين على البورجوازى ، بالاضافة الى تدريبهم ، اخضاعهم لنظام صارم يتفق والصناعة الآلية : فحضور العامل وانصرافه وأوقات الراحة ، لم يكن من الممكن ان تترك بلا تنظيم دقيق ، كما كان الحال من قبل ، فالعمل الصناعى يتطلب قواعد محددة لا يسمح للعامل بمخالفتها : فحضور العمال ، وأوقات تناولهم للوجبات ، وموعد انصرافهم ، كلها محددة بوقت معين ، وقت ان « يقرع الجرس » (٣٣٣) ، اما في داخل المصنع ، فكل عامل مكانه المحدد ، ومهنته المحددة تحديدا دقيقا ، والكل يعمل باستمرار دون توقف تحت أنظار « الملاحظ » الذى يرغمهم على الطاعة تحت تهديد الخصم أو الفصل ، أو بطرق أكثر « قسوة » . ان ادارة المصنع ، كانت تبدو كعمل من أعمال « السيادة » ، وكان البورجوازى الصناعى ، يبدو كأنه « رئيس دولة الصناعة » (٣٣٤) ،

(٣٣٣) ففي مانشستر مثلا كانت اجراس مصانع الغزل تقرر في الرابعة والنصف صباحا ، وكان اول من استخدام « الجرس » لتحديد مواعيد الحضور والانصراف هو Wedgwood ، ولذا أطلق عليه سكان المنطقة اسم « مصنع الجرس the Bell - Works » .
Mantoux, op. cit., Note 2, p. 392.

(٣٣٤) والأمثلة على ذلك النظام الصارم داخل المصنع ، كثيرة : فيقال مثلا عن أركريت ان « اختراعه » الاول هو النظام الذى وضع لعماله : فقد كان حاضرا دائما بينهم يراقبهم ويوجههم ، ويطلب منهم عملا متصلا ومتقنا ، وكان فظ المعاملة شديد اللهجة ، لا يتسامح إطلاقا مع من يخطئ ، من عماله . ومع ذلك يقال عنه أنه كان أشد رحمة من الآخرين ، فهو لم يكن يشغل عماله سوى اثنتى عشرة ساعة يوميا ، بينما كان المتوسط العادى لساعات العمل أربع عشرة ساعة يوميا .
ويقال عن بولتون Boulton (شريك واط في مصنع Sohò) أنه عود عماله على دقة أداء =

وهو مادعا كارل ماركس لتثبيته المصنع بـ « السجن » والنظام داخل المصنع ،
بالنظام العسكري (٣٣٥) .

ثم ان مهمة البورجوازي الصناعي ، لا تقف عند حد العملية الانتاجية بمعناها
الدقيق (العملية الصناعية) ، بل تتجاوزها الى مهمة تقربه من التاجر ، وتقتضي منه
ان تتوافر لديه أيضا العقلية التجارية ، ونقصد بذلك مهمة تصريف المنتوجات .
فالبورجوازي الصناعي ، لا يمكنه ، كالتجار الصناعيين السابقين عليه ،
تصريف منتوجاته في « السوق المجاورة » ، فالسوق المحلية لا يمكن أن تستوعب
الانتاج المتزايد من المنتوجات ، بل أن « السوق الوطنية » تكفى بالكاد لتصريف
هذه المنتوجات ، لذلك ينبغي عاينه ، ان يمد علاقاته التجارية في أنحاء الوطن
كله ، بل وان يتجاوز الحدود الوطنية ، وأن يعمل في نفس الوقت على تقصي
احتياجات الأسواق ، من حيث طبيعة المنتوجات وكمية الطلب عليها ، ومدى مقدرة
المستهلكين على الاداء ، أى أنه كان يتعين على الرأسمالي ان يتعرف « على مدى
امكانيات السوق وعلى أفضل الوسائل لاستغلاله » (٣٣٦) .

كل هذه المشاكل العملية ، كانت حديثة ، وتقتضي ممن يتعرض لحلها ان يكون
على درجة كبيرة من الاقدام والجرأة والقدرة على اتخاذ القرار ، ليستطيع ان يقوم
بكل ما تتطلبه مهنته من مهارات : فالبورجوازي الصناعي ، كان في نفس الوقت ،
رأسماليا ، ومنظما للعمل في المصنع ، وتاجرا ، أو هو « ذلك النموذج الاجتماعي
الجديد » المتمثل في « رجل الأعمال » بمعناه الحديث ، الذي رغم اختلاف الأصول
الاجتماعية التي جاء منها ، فانه سرعان ما أدرك ان « الاختلاف الاجتماعي السابق »

= بحيث كان يمكنه اذا اختلفت وتيرة أصوات الآلات ، أن يعرف مقدما بتوقف العامل أو وقوع حادث:
اما Wedgwood فبلغ به الأمر ، انه كان يكتب بالطباشير على لباس العامل الذي يخالف
النظام الموضوع ، « ان هذا لا يحدث مع وودجود »
Mantoux, op cit., note 2, p. 393.

(٣٣٥) راجع ما سبق ، ص ١٨٥ ، هامش ٢٧٨ .

والواقع ان حاجة اصحاب الأعمال الى عمالة ثابتة حتى يضمنوا الانتاج بصور مستمرة
ومنظمة ، كانت تدفعهم الى استخدام اساليب ، تكاد تقرب العامل من « المعبد » ، منها مثلا قيام
صاحب العمل بتسبيق الأجر للعامل والالتزام هذا الأخير بعدم ترك العمل الا بعد سداد الاداءات
المسبقة ، أو نظام الـ **Truch-system** وبموجبه كان يلزم العمال بالشراء من حانوت صاحب
العمل ، أو يعطيهم اجرهم في صورة كوبونات لا تقبل الصرف الا في حوانيت « الحى » الذى يقع به
المصنع .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 240.

(٣٣٦)

لا أهمية له ، بجانب المصالح الجديدة المشتركة ، التي دفعت به ، مع اقترانه ، الى تكوين طبقة متميزة .

البند الثالث - البورجوازية الصناعية : وحدة المصالح والانتماء الطبقي :

ان الحديث عن « البورجوازية الصناعية » ، باعتبارها طبقة متميزة ، أمر لا يلقى اجماع كل كتاب الثورة الصناعية . فالبعض (وعلى الأخص Fohlen) ، في كتابه « ما هي الثورة الصناعية » يؤكد ان تباين الأصول الاجتماعية لأفراد البورجوازية الصناعية جعل من هذه « الطائفة » مجموعة غير متجانسة ، بحيث لا يمكن ان نطلق عليها اسم « الطبقة » ، وقد ذهب Fohlen في الدفاع عن رأيه ، الى الاعتماد على تأخر ظهور نقابات وجمعيات الأعمال ، وقد كتب في هذا الصدد يقول « من كل ما سبق يتضح لنا ان رجال الصناعة لم يكونوا طبقة واحدة ، ولكنهم كانوا يمثلون نموذجا اجتماعيا خاصا . وأكبر دليل على ذلك هو أنانيتهم وعجزهم عن التنسيق بين مصالحهم . لقد كثر الكلام عن النقابات العمالية ، فأين هي نقابات أصحاب الأعمال ؟ انها لن تمثل أى قوة منظمة ، في أى بلد ، قبل نهاية القرن التاسع عشر (٣٣٧) » .

ورغم صحة ملاحظة Fohlen ، من حيث تأخذ ظهور نقابات أصحاب الأعمال ، فان هذه الملاحظة بذاتها لا تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الكاتب : حقا ، ان نقاباتهم قد تأخرت في الظهور ، ولكن من الثابت أيضا ، ان أصحاب الأعمال ، حرصوا منذ وقت مبكر على توحيد جهودهم من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة ، بحيث اذا لم تكن « منظمات النقابية » قد ظهرت بشكل رسمي ، فان التعاون فيما بينهم كان مؤكدا منذ القرن الثامن عشر ، وتطور بشكل ملحوظ خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر (٣٣٨) . بقصد حماية مصالحهم المشتركة تجاه السلطات العامة ، من جهة ، وفي مواجهة طبقة العمال من جهة أخرى (٣٣٩) .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 242.

(٣٣٧)

R. Marx, op. cit., note 273, p. 166.

(٣٣٨)

(٣٣٩) وهو ما اكده Fohlen بنفسه ، بقوله « بلا شك ، كان الصناعيون يكونون جماعات ضاغطة بهدف اجبار الحكومة على اتخاذ قرارات معينة في صالح هؤلاء الصناعيين » Fohlen, op. cit., note 276, p. 242. وان شعورهم بهذه المصلحة « المشتركة » وعملهم « الجماعي » من أجل حماية هذه المصالح يبيح اطلاق اسم « الطبقة » عليهم .

هذا القول ، يصدق بالنسبة لكل الدول التي عرفت الثورة الصناعية ، ولكنه أكثر وضوحا بالنسبة لانجلترا ، نظرا لكونها أولى البلاد التي عرفت الثورة الصناعية ، فسمحت للبورجوازية الصناعية ان تتلمس مصالحها المشتركة في وقت مبكر ، وكذلك لانجلترا ، بفضل نظامها السياسي الحر ، كانت قد تأصلت فيها عادة تسمح بالتعبير عن « المصالح الجماعية » ، وتتمثل في حق كل جماعة متفقة في المصالح أو الرأى في التقدم « بعريضة مطالب » الى البرلمان ، يطرحون فيها شكاوهم أو يحددون مطالبهم ، بحيث كان من النادر في انجلترا أن تصادف إحدى الجماعات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية لم تتقدم بمطالبها الى البرلمان . وفي نطاق هذا الحق المتاح للجماعات ، استطاعت جماعة « البورجوازية الصناعية » أن تنسق جهودها وتتخذ خطوات عملية بقصد حماية مصالحها المشتركة (٣٤٠) .

وهكذا ، وضحت فكرة المصالحة المشتركة ، لأول مرة ، حين شرع William Pitt في اتباع سياسة مالية وضرائبية جديدة ، كانت تقتضي فرض ضرائب اضافية على استيراد المواد الأولية ، وخاصة الحديد والنفاس والفحم الحجري ، مما دعا أصحاب الصناعات التعدينية الى الاتفاق على العمل معا من أجل محاربة تلك القرارات وذلك دون ان يتسللوا الحاجة الى اقامة « جمعية » دائمة للدفاع عن آرائهم .

وقد سنحت الفرصة ، على وجه الخصوص ، لطبقة البورجوازية الصناعية ، للدفاع عن مصالحها ، إبان المعاهدة « الانجليزية - الايرلندية » ، التي كانت ترمي الى اقامة العلاقات التجارية بين البلدين على أساس « المعاملة بالمثل » وخاصة فيما يتعلق باستيراد المواد المصنعة . هذه المعاهدة ، التي لاقت كل ارتياح في ايرلندا ، واجهت ، في انجلترا ، معارضة شديدة ، فالأمر كان يهم كل الصناعات ، ولذلك قامت حركة معارضة للمعاهدة ، لم تلبث ان تحولت الى عمل منظم ، قادها رجل الصناعة Wedgwood ، الذى نجح بالتنسيق مع صناعى آخر لا يقل شهرة Boulton ، في انشاء الاتحاد العام للمنتجين الصناعيين ، عام ١٧٨٥ The General Chamber of Manufacturers وذلك بقصد الضغط على البرلمان لمنع من التصديق على المعاهدة « الانجليزية الايرلندية » ، وقد نجح الاتحاد بالفعل

Mantoux, op. cit., note 2, p. 407.

(٣٤٠)

Marx, op. cit., note 273, p. 166.

وانظر أيضا Fohlen ، المرجع المشار اليه هامش ٢٧٦ ، الذى يؤكد اتخاذ البورجوازية الصناعية للخطوات التى سنسردها في المتن ولكن ليصل الى نتيجة عكسية للنتيجة التى وصلنا اليها ، بمعنى انه يستخدمها لتعزيز وجهة نظره في ان البورجوازية الصناعية لم تكن طبقة بالمعنى المفهوم . ص ٢٤٢ وما بعدها .

في تحقيق الهدف من انشائه ، ولم تتم المصادقة على المعاهدة المذكورة ، وبذلك بدأ « الاتحاد العام للمنتجين الصناعيين » ، وكأنه « رابطة للدفاع عن المصالح المشتركة » لهذه الطبقة الجديدة .

ولكن وحدة المصالح هذه ، التي تأكدت في أكثر من مناسبة ، لم تمنع ، داخل الجماعة ، من الاختلاف حول الأسلوب الأمثل لحماية هذه المصالح ، وقد بدأ ذلك واضحا ، إبان السعى لايقاف المعاهدة الايرلندية البريطانية : فالبعض ، من رجال الصناعة ، متأثرين بسياسة التجاريين القديمة^(٣٤١) ، كانوا يخشون ان يؤدي رفع الحواجز الى تخلص ايرلندا من حالة التبعية الاقتصادية التي وضعتها فيها انجلترا خلال عدة قرون ، بينما البعض الآخر ، من أنصار مدرسة « المذهب الحر » كانوا يأملون في ازالة كل الحواجز القائمة بين البلدين ، على أساس ان ذلك سيتيح لهم الفرصة للحصول على المواد الأولية بأرخص الأسعار ، وسيفتح لهم الاسواق الايرلندية على مصراعها .

وهكذا ، بات واضحا ، منذ المعاهدة الانجليزية الايرلندية ، وجود اتجاهين متضادين في داخل البورجوازية الصناعية ، أحدهما يتمسك بالأسلوب التقليدي للحماية ، والآخر ، على العكس ، يدعو الى حرية التبادل التجاري . هذا الاختلاف في وجهات النظر ، سبب انقسام الاتحاد العام للمنتجين الصناعيين ، بمناسبة المعاهدة التجارية الانجليزية الفرنسية (عام ١٧٨٦) التي اقامت نظاما حرا للتبادل التجاري . ولكن الأغلبية من رجال الصناعة هذه المرة ، بقيادة Wedgood وجيمس وات Watt ، اختاروا النظام الحر للتبادل ، ذلك ان هؤلاء الصناعيين ، كانوا قد لمسوا مدى الحاجة الى أسواق خارجية لتصريف منتجاتهم وكانوا على يقين ، من ان التبادل الحر القائم على أساس المعاملة بالمثل ، سيترتب عليه ، نظرا للتفوق العلمي والتقني ، مصلحة محضة للصناعة الانجليزية ولهم ، وقد نجح أيضا هذا الرأي في فرض وجهة نظرهم .

هذه الأحداث ، التي وقعت في انجلترا ، وشوهدت بنفس الصورة في البلاد الأخرى الصناعية ، خاصة في فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، وأكدت ، ان أعضاء الطبقة الجديدة ، مارسوا كل الضغوط المتاحة لتحقيق مصالحهم المشتركة ، ولكن الأسلوب المتبع لتحقيق تلك المصالح كان محل اختلاف بين المتمسكين بضرورة اقامة الحواجز الجمركية وحماية الصناعة الوطنية ، وبين أنصار المذهب الحر ، واطلاق العنان للمنافسة الحرة ، وقد كان النصر في هذه المعركة ، في صالح

(٣٤١) راجع ما سبق ، ص ١٤٢ وما بعدها .

« الليبراليين » بطبيعة الحال ، الذين ارتأوا في « الحدود المفتوحة » سرقة كبيرا يتناسب وضخامة الانتاج الفنى لتأخذه لهم. التقدم العلمى والفنى. في الصناعة (٣٤٢) .

ولكن الاختلاف في وجهات النظر ، حول أفضل السياسات الاقتصادية المحققة لمصالح الطبقة الجديدة ، فان أعضاء هذه الطبقة كان لديهم القدرة على الوقوف صفا واحدا حين يتعلق الأمر بـ « المصاحبة الطبقية » (٣٤٣) ، خاصة ، في

(٣٤٢) ان اختلاف وجهات النظر على هذا النحو ، لم يكن يعنى اختلاف « المصالح » بين اعضاء هذه الطبقة الجديدة ، بل كان يعكس « قصر نظر » التقليديين ، ويؤكد « بعد نظر » الليبراليين . وقد وقع نفس الخلاف ، في كل من فرنسا وامريكا ، في بداية عهدهما بالتصنيع :

ففى فرنسا ، كان رجال الصناعة الفرنسيين يخشون منافسة جيرانهم الانجليز ، لذلك عملوا على الاحتفاظ لانفسهم بالسوق الوطنية ، وتجمعوا منذ عام ١٨٣٠ في عدة جمعيات من اجل تحقيق هذا الهدف ، ثم توحدت هذه الجمعيات في اتحاد عام عرف باسم *Association Mimerel pour la défense du travail national* اتحاد ميرمل لحماية العمل الوطنى ١٨٤٦ ورفع هذا الاتحاد شعارا مؤداه ان « الصناعة الفرنسية ينبغي الا تهتم بالتصدير ولذا يتعين اقفال الحدود في وجه البضاعة الأجنبية » ، ولكن هذا الرأى ، سرعان ما استثار أنصار المذهب الحر من الصناعيين ، الذين تجمعوا بدورهم في جمعية « حرية المبادلات » .

ونفس الصورة تقريبا ، نصادفها في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تكون الاتحاد العام للمنتجين الصناعيين ، عام ١٨٩٥ ، ولكن سريعا ما سادته الروح الليبرالية وقدمت اليه عام ١٨٩٩ ، ورقة عمل من مجموعة عرفت باسم *le groupe de Cincinnati* ، تنادى بهجر السياسة الاقتصادية القديمة القائمة على الحماية ، واقامة اسطول تجارى بحرى قوى لتأكيد المكافئة الاقتصادية للولايات المتحدة بين كافة الأمم وفتح أسواق جديدة امام الصناعات الأمريكية .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 243 et p. 244.

انظر :

ومن ذلك يتضح لنا ، ان الخلاف بين الليبراليين والتقليديين ، كان حثيا في كل البلاد التي عرفت الثورة الصناعية ، فان كان قد وقع متأخرا في فرنسا وامريكا ، وفي وقت سابق عليهما في إنجلترا فلان إنجلترا كانت اسبق في الدخول الى عصر الصناعة ، كذلك فكما : ان المواجهة كانت حثية ، تنصير في كل الحالات كان للاتجاه « الليبرالى » ، وكيف لا وقد قامت فلسفة البورجوازية الصناعية كلها على أساس من « الحرية » التي لا تتجزأ .

(٣٤٣) ويبدو ان الكاتب Fohlen أدرك هذه الحقيقة ، فعدل عن رأيه الاول ولكن في كتابه الثانى "Histoire générale du travail" حيث يقرر في ص ١٤٤

Tout Comme les ouvriers, les industriels prennent bientôt conscience de leurs intérêts Communs s'organisèrent pour les défendre"

« وتاما كطبقة العمال ، شعر أرباب الاعمال بضرورة الدفاع عن مصالحهم المشتركة فنظموا صفوفهم من اجل الدفاع عنها » .

حالات المواجهة مع طبقة العمال ، حيث كانت الطبقة البورجوازية تتخذ موقفا متضامنا وفعالا . وهكذا نجحت هذه الطبقة على سبيل المثال ، في الحصول من البرلمان على قانون في غاية القسوة عام ١٧٨٢ ، لمعاقبة العمال الذين يتلفون الآلات أو البضائع .

كذلك ، استطاع أصحاب صناعة الغزل والنسيج في Boulton إصدار كتاب عرف باسم « الكتاب الأسود » يضم أسماء بعض العمال الذين يحظر التعامل معهم ، وينبه أصحاب الأعمال الى الوسائل الكفيلة بمكافحة سرقة المواد الأولية . هذا الكتاب ثم أصدره بالاتفاق بين ستين مؤسسة صناعية ، في الوقت الذي حرم فيه قانونا كل تجمع عمالي ، بناء على طلب أصحاب الأعمال .

ولعل أهم مظاهر التجمع من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة الطبقيّة ، تجلّى في محاربة هذه الطبقة لكل تنظيم لقواعد العمل ، أو حماية العمال ، بل وفي محاربتهم لكل قانون قائم يتعلق بهذه الموضوعات ، ومن ذلك مثلا ، القانون الذي كان ينظم تشغيل « الأحداث » ، فقد كان يحدد نسبة عدد « الأحداث » الى عدد العاملين بالمنشأة ، وقد وجد العمال ، في هذا القانون وسيلة لحمايتهم من الضغوط التي يمارسها عليهم رب العمل ، في وقت لم يكن لهم حق التجمع ولا تكوين النقابات . ولكن الطبقة البورجوازية ، لم يرق لها ان ترى على حريتها في تشغيل الاحداث أى قيود ، فعملت على محاربة هذا القانون وتوصلت الى الغائه .

ان البورجوازي الصناعي ، كان ضد كل « تنظيم قانونى » يحد من حرية المبادلات أو حرية العمل ، لأن هذا التحديد ، كان في حقيقة الأمر ، تهديدا لحريته هو في اطلاق العنان للحافز الفردى ، واستغلال القوى العاملة ، والحصول على المواد الأولية بأرخص الأسعار ، وفتح الاسواق امام منتوجاته . في هذا الصدد التقت مصالح الطبقة الجديدة ، وتأكد لديها الشعور بضرورة التضامن للدفاع عن هذه المصالح ، فكان ذلك ايدانا ، بحمل شعار « دعه يمر » من نطاقه النظرى ، لوضعه موضع التنفيذ في الحياة العلمية .

ولكن التأكيد ، على الطابع الطبقي للبورجوازية الصناعية ، لا يتأتى فقط من كونها قد عملت على حماية « مصالحها الطبقيّة » والتضامن من أجل الدفاع عنها

= انظر المرجع السابق ذكره هامش ٢٧٤ .

وبين الكاتب على وجه الخصوص ، كيف تطورت جمعيات الدفاع عن اصحاب الاعمال ، وكيف انهم كانوا يفلتون من تحريم الجمعيات والنقابات ، بينما تخضع منظمات العمال لهذا التحريم ، وكيف ان تحديد أسعار المواد المصنعة كانت تحدد بالاتفاق المشترك بين منتجي هذه المواد .

فحسب ، بل وأيضا من استخدامها لكل الوسائل المتاحة لها لتأكيد مكانتها في المجتمع وفرض سيطرتها .

وفي هذا الصدد ، كانت البورجوازية الصناعية ، تمسك بين يديها أولا ، القوة الاقتصادية ، بما تملكه وتسيطر عليه من وسائل الانتاج ، وبمقدورها الفائقة على استثمار رأس المال واعادة استثماره في دورات سريعة بفضل العائد المجزئ للنشاط الصناعي : فحوالى عام ١٨٨٠ ، كانت صناعة الغزل تدر ربحا سنويا يقدر بـ ١٥٪ ، اما الصناعات التعدينية فارتفع فيها الرقم الى ٣٥ ٪ بينما تجاوز هذا الحد في الصناعة الكيميائية (٣٤٤) .

هذه السلطة الاقتصادية ، مكنت طبقة البورجوازية الصناعية ، من ان تمسك - بعد فترة من قيام الثورة الصناعية - بالسلطة السياسية ، وخاصة في تلك البلاد التي عرفت مبكرا النظام الديمقراطي ، كإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة : فالنظام الديمقراطي القائم على حق الاقتراع العام لقي قبولا من قبل الطبقات الشعبية ، على اعتبار أنه سيمكنهم من تحقيق بعض مطالبهم ، مثل الحق في التعليم للكافة ، واصدار بعض التشريعات العمالية ، واستطاعت البورجوازية الصناعية ان تستخدم هذا النظام من أجل تدعيم سلطانها السياسي ، وهكذا قامت الطبقة البورجوازية في الولايات المتحدة بتوجيه النشاط السياسي في البلاد وتنمويل الحزب الجمهوري الحاكم منذ نهاية الحرب الأهلية . وفي إنجلترا ، استجاب حزب المحافظين الحاكم لمتطلبات تلك الطبقة الجديدة ، وأبدى حزب الأحرار تفهما لهذه المطالب لا يقل عن منافسه . أما في فرنسا ، فقد سمح اعلان حقوق الانسان وتقنين نابليون ، لهذه الطبقة الجديدة ، أن تتعامل « على قدم المساواة » مع الطبقة الارستقراطية (٣٤٥) .

وأخيرا ، تمكنت البورجوازية الناشئة ، من اضافة السلطة الاجتماعية الى الوسائل التي تمكنت بها من فرض سيطرتها وحماية مصالحها . وهكذا استطاعت جماعات الضغط التي كونها رجال الصناعة في فرنسا ان تأتي باحد أعضائها رئيسا للبرلمان عام ١٨٧٠ (Eugène Schneider) ، كما نجحوا أيضا في تحريك الجيش لاصحاح الاضرابات العمالية الأولى التي شبت في منطقة Creusot . واستطاعت الطبقة البورجوازية ان تفرض سيطرتها على الرأي العام وتوجهه بواسطة الصحف اليومية الكبرى التي مولتها وسيطرت عليها ، كما دعمت مكانتها الاجتماعية بواسطة

Rioux, op. cit., note 5, p. 215.

(٣٤٤)

Remond, op. cit., note 5, p. 215.

(٣٤٥)

الحفلات الخيرية والتبرعات ، بل أنها مدت سيطرتها على الطبقات المثقفة ، بما كانت تساهم به من تشجيع البحث العلمي تخصيص الأموال له (٣٤٦) .

وهكذا ، أكدت هذه الطبقة الصاعدة مكانتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول التي وقعت فيها الثورة الصناعية ، وتمكنت من حماية مصالحها والدفاع عن نفسها ، خاصة في مواجهة الطبقة التي ضحت بها في سبيل تحقيق مطامعها (طبقة العمال) ، ولكن هذه البورجوازية الصناعية ، لأسباب اقتصادية وفنية ، استبقت في خدمتها طبقة أخرى من طبقات المجتمع ، لم تكن من القنوة أو الشراء بحيث تختلط بالطبقة البورجوازية ، ولا الضعف والجهل بحيث تقتصر على قوة سواعدها ، فلم تختلط بطبقة البروليتاريا . لذلك وقفت ما بين الطبقتين المتصارعتين موقفا وسطا ، هذه هي الطبقة المتوسطة .

المطلب الثاني - الطبقة المتوسطة (أو الطبقات المتوسطة) :

كانت الطبقة البورجوازية ، تحتل - كما رأينا - قمة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجديد الذي أوجدته الثورة الصناعية ، ولكنها كانت طبقة محدودة من الناحية العددية ، فنشأ بينها وبين الطبقة العددية الأكبر ، طبقة متوسطة . هذه الأخيرة . كانت تضم في صفوفها ، فئات متنوعة أوجدتها جميعا ، الثورة الصناعية ، وأكدت الحاجة إليها (٣٤٧) :

فقد نشأت هذه الطبقة ، تحت الحاح مجموعة من العوامل الاقتصادية والفنية التي واكبت الثورة الصناعية . ذلك ، ان تطور الانتاج وتقسيم العمل أدبا الى ضرورة التوسع والتخصص في المهن المرتبطة بالصناعة ، فالثورة الصناعية لم يقف أثرها على خلق وظائف جديدة ، فقط في عملية « الانتاج الصناعي » ، ولكنها

J. P. Rioux, op. cit., note 5, p. 217.

(٣٤٦)

Rioux, op. cit., note 5, pp. 200, et s.s.

(٣٤٧)

R. Rémond, op. cit., note 293, p. 59. et s.s.

Fohlen, op. cit., note 276, pp. 245 et s.s.

U.N.E.F. John : op. cit., note 273, pp. 62 et s.s.

J. Bron : op. cit., note 287, pp. 18 et s.s.

A. Garrigou Lagrange, op. cit., note 202, pp. 179 et s.s.

وبالإضافة الى هذه المراجع انظر ايضا :

Charles Moraze : les bourgeois Conquistadors "Destins du monde"

A. Colin, Paris 1957, pp. 84 et s.s.

استلزمته الى جانب المهن الصناعية ، مجموعة أخرى من التخصصات أدت الى تحول هائل على الصعيد الاجتماعي . فبعد عملية « الانتاج الصناعي » ، يأتي دور توزيع الانتاج والوصول به حتى المستهلك ، علاوة على ما تتطلبه هذه العملية ، من وجود مجموعة من الخدمات تقتضي لنجاحها ، أن يقوم بها شخص « متخصص » .

من هنا ، تطور قطاع هام من القطاعات الاقتصادية ، أطلق عليه الكتاب اسم **« le Secteur tertiaire »** والذي سنستخدم ترجمة « موضوعية » له فنطلق عليه « قطاع الخدمات »^(٣٤٨) ، هذا القطاع الذي كانت خدماته ضرورية لضمان استمرار تقدم « القطاع الصناعي » . هذا القطاع الاقتصادي الجديد ، وصف أفرادها بأنهم « يمثلون البورجوازية الصغيرة أو المتوسطة »^(٣٤٩) ، التي استطاع بعض أعضائها ، بكثير من المثابرة والكفاح ، او عن طريق الزواج ، الانتقال الى الطبقة العليا ، ولكن أغلب أفرادها ظلوا في المكان « الوسط » الذي حدده لهم النظام الاجتماعي الناشئ عن الثورة الصناعية .

هذه الطبقة ، كانت تعيش على « فتات الموائد » الذي تتركه لها الطبقة البورجوازية ، وارتبط مصيرها بالتطور الاقتصادي للنظام الرأسمالي ككل^(٣٤٩) . فأغلب أعضائها لم يكونوا على اتصال مباشر بعملية الانتاج الصناعي (عدا الفنيين والمهندسين) ، ولم يكن لهم أى سلطة مباشرة على وسائل الانتاج ، ولكن هذه الطبقة كانت تزدد عددا ودخلا ، بازدياد المصانع وتطور القطاع الصناعي ، وزيادة مشاكل الانتاج والتوزيع ، مما جعل لها دورا حيويا في تطور النظام الرأسمالي ، دورا شعرت به هذه الطبقة ، فبدأت تنظم صفوفها ، بما يمكنها من أن تلعب دورا هاما في الحياة السياسية اعتبارا من السنوات ١٩٠٠ .

(٣٤٨) فالواقع ان الترجمة الحرفية لهذا المصطلح ، هي « القطاع الثالث » ، وهو معنى مفهوم في ضوء ما ذهب اليه الكتاب من تسمية القطاع الزراعي **le Secteur primaire** (نسبة لكونه اول انواع النشاط الانساني) ، والقطاع الصناعي **le Secteur Secondaire** كذلك ، أثرنا ان نعطي للترجمة معنى موضوعيا فهو أدل على المقصود مما لو أخذنا بالترجمة الحرفية .

(٣٤٩) ويتضح ذلك جليا ، اذا لاحظنا تزايد الفئات المكونة لهذه الطبقة في خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ا ففى الفترة من ١٨٧٦ الى ١٩١١ تزايد عدد موظفي الدولة في فرنسا ، من ٧٧.٠٠٠ ، الى ١٨٠.٠٠٠ موظف . وبلغ عدد العاملين في القطاع البحارى حوالى ٥٥٥.٠٠٠ شخص عام ١٨٨٠ .

Rioux, op. cit., note 5, p. 200 et p. 203.

انظر ،

ويقتضي دراسة هذه الطبقة ، أن نبين أهم النماذج المكونة لها (البند الأول) (٣٥٠) ومدى ما ساهم به تطور التعليم في تثبيت دعائمها (البند الثاني) .
البند الأول - العناصر المكونة للطبقة المتوسطة :

(أ) الوسيط التجاري : لعل أولى الفئات التي يمكن الإشارة إليها في نطاق

الطبقة المتوسطة ، هي فئة « الوسطاء التجاريين » (٣٥١) . ففي خلال المرحلة الأولى للثورة الصناعية ، لم يتغير دور هؤلاء كثيرا ، فما زالت التجارة ، وخاصة تجارة التجزئة ، تتم بواسطة البائع المتجول ، الذي يحصل على المواد المصنعة من المناطق التي قامت فيها « ورش للصناعات اليدوية » ، وكان الحصول على تلك المنتجات يتم في السوق المحلية بصورة بدائية ، تعتمد على تصريف « المنتج الصناعي » ، لمنتجاته مباشرة إلى هؤلاء الباعة المتجولين .

ولكن ، اعتبارا من عام ١٨٢٠ ، سيتضح ، على الأخص في إنجلترا ، أن هذا الأسلوب البدائي في توزيع المنتجات الصناعية لم يعد صالحا لمواجهة تزايد كميات الانتاج . فمع تزايد حجم الانتاج ، بفضل الثورة الصناعية ، أضحت السوق المحلي والبائع المتجول ، والعلاقة المباشرة بين البائع والمنتج ، مؤسسات قاصرة عن مساندة الظروف الاقتصادية التي استجدت ، حيث صار عرض السلع وإعادة تخزينها يحمل المنتج أعباء إضافية ، علاوة على أن كثرة البضائع كانت تتطلب لعرضها جهودا طائلة ، بالإضافة إلى ما تتعرض له هذه الكميات الهائلة من مخاطر السرقة .

لذلك ، حرصا على توفير الجهد والنفقات ، بدأ العمل يجري على الحصول

(٣٥٠) نقول هنا أهم النماذج لأن هناك « نماذج اجتماعية » أخرى ، يدرجها بعض الكتاب في عداد « الطبقات المتوسطة » . مثال ذلك ، أصحاب الدخول العقارية les rentiers (راجع Rioux, op. cit., note 5, p. 208) ، وكذلك ، فهناك بعض الفئات التي يطلق عليها الكتاب ، فئات على « هامش الثورة الصناعية » ، يدخل في مثلها بعض الحرفيين الذين ظلت الحاجة إلى عملهم اليدوي قائمة حتى بعد الثورة الصناعية (Fohlen, op. cit., note 274, p. 65)

ولكننا هنا نقصر على إبراز أهم النماذج الاجتماعية التي كونت الطبقة المتوسطة والتي يرجع السبب في ظهورها وازدياد أعدادها إلى الثورة الصناعية بالذات .

Rioux op. cit., note 5, p. 200.

(٣٥١)

Fohlen, op. cit., note 274, P. 253.

على السلع مباشرة من المصنع ، وعلى أن يتم الشراء وفقا لعينة ، وبدأت في الظهور ، بورصة لتحديد أسعار المواد الأولية (٣٥٢)

ولكن الحصول على السلع مباشرة من مكان الإنتاج ، أصبح بدوره ، بعد فترة غير كاف لتصريف الكميات الهائلة والمتزايدة من المنتجات والوصول بها إلى المستهلك ، من هنا ظهرت في البلاد الصناعية ، وعلى الأخص في المدن الصناعية الكبرى « بورصة لتحديد أسعار المواد المصنعة » ونشأت إلى جانبها « تجارة الجملة » ، بحيث يقيم تاجر الجملة مركزا له إما في مكان التصنيع أو في مكان الاستهلاك ، ويحصل بالجملة على السلع المصنعة ، ويتولى تصريفها إلى تجار التجزئة ، ومن هؤلاء تصل السلع إلى يد المستهلك .

وهكذا ، ظهر بين المنتج والمستهلك ، سلسلة من الوسطاء ، أدت الأرباح التي يحصلون عليها إلى ارتفاع سعر السلعة بالنسبة للمستهلك ، واعتبارا من عام ١٨٥٠ ، وتطور وسائل النقل ، وخاصة السكك الحديدية ، ستنشع السوق ، ويصبح في الامكان الوصول إلى المستهلك بشكل أسرع من ذي قبل ، وبنفقات أقل ، مما سيحد من ضرورة « تخزين كميات كبيرة من البضائع » ، نظرا لامكان تلبية الطلب في وقت أقصر مما مضى ، فيترتب على هذا التطور ، أن يصبح « العائد » من رأس المال التجاري أوفر ، نظرا لسرعة دورة رأس المال .

وبذلك أصبح الوسيط « سواء في ذلك تاجر الجملة ، أم تاجر التجزئة ، أول النماذج التي كونت الطبقة « الوسطى » .

ولكن المنتج الصناعي ، بدلا من أن ينتظر الوسطاء ، كان أحيانا يذهب إليهم بواسطة « ممثل » عنه ، وكان التجار يحددون طلباتهم تبعا « للعينات » التي يحملها هذا الوسيط ، وقد لعب هذا الوسيط أيضا دورا هاما ، خاصة في إنجلترا في الفترة من نهاية القرن الثامن عشر حتى حوالي عام ١٨٥٠ ، حيث نجح تجار الجملة في استعادة العلاقة المباشرة مع المنتج الصناعي ، ولكن وظيفة « المندوب » ظلت قائمة ، حيث أصبح هذا الأخير يمثل تاجر الجملة لدى تجار التجزئة .

وهكذا ، بدأت دائرة التوزيع ، تتسع وتنتظم ، ولكنها في اتساعها الدائب ،

(٣٥٢) فنشأت بورصة بيع القطن في Liverpool (بانجلترا) و Nowelle-Orléns (بفرنسا) وفي Melbourne لبيع القمح وفي لندن وهامبورج لبيع القهوة وفي أمستردام لبيع التوابل .

كانت تحمل المستهلك عبثا اضافينا ، فالمستهلك لم يكن على اتصال الا بتاجر التجزئة ، وهذا الأخير بدوره خاضع لسلطة تاجر الجملة .

لقد كانت تجارة التجزئة ، قبل الثورة الصناعية ، غير منتشرة ، عدا بعض الحوانيت التقليدية (كالجزار والفران) . ولكنها أخذت تنتشر بسرعة ، في أعقاب الثورة الصناعية ، في المدن أولا ، ثم في القرى ، لتعرض أنواعا متعددة من المنتجات ، وتقضي بذلك على مهنة من مهن المجتمع السابق ، وهى مهنة « البائع المتجول » ، وبدا هذا الأمر واضحا منذ البداية بالنسبة للملابس والأنسجة ، وسرعان ما بدأت تجارة التجزئة تنافس الأسواق التقليدية في المدن الاسبوعية أو نصف الاسبوعية ، في مجال توزيع المواد الغذائية .

لقد كان القطاع التجارى الصاعد ذا مردودية كبيرة ، بدليل ان هذا القطاع استفاد من التجربة الصناعية ، وخاصة من ظاهرة « التركيز الصناعى » ، فبدأت « المحلات الكبرى » في الظهور ، وهى محلات تتكون من عدة أجنحة كل منها يتخصص في بيع سلعة معينة ، ويقوم المحل فروعا له في المدن والقرى ، وبما يمكنه ان يحصل عليه من تخفيضات هائلة من لدن المنتج شخصيا أو تاجر الجملة ، أمكن لهذه المحلات ان تخفض سعر البيع للمستهلك ، فهدت منافسة قويا لتجار التجزئة ، ولكن هذا الخطر ، اقتصر على بعض المدن الكبرى في فرنسا وانجلترا (٣٥٣) .

وهكذا ، أدت الثورة الصناعية ، الى « ثورة تجارية » تمثلت في خلق دائرة توزيع واسعة ومحكمة ، بين المنتج والمستهلك ، وفي نشأة مراكز للتوزيع « جملة وتجزئة » في كل انحاء البلاد ، لتصل السلعة المصنعة في المناطق الصناعية الى المستهلك في أقصى البلاد ، وقد ترتب على ذلك ، ازدياد ملحوظ في عدد الوظائف التجارية : ففى تجارة المواد الغذائية في فرنسا مثلا ، ارتفع عدد العاملين من نصف مليون عام ١٨٨٠ الى مليون ونصف عام ١٩٠٥ (٣٥٤) .

les Hypermarc Hés et les supermarchés تعتبر منافسه المحلات الكبرى (٣٥٣) والتي يطلق عليها « المساحات الكبرى les grands surfaces » من أهم المشاكل التي تواجه تجارة التجزئة ، بحيث تكاد تقضي عليها ، ولكنها في بداية الثورة الصناعية لم تكن على نحو ما هي عليه الآن .

راجع في هذا الصدد

Nabila Abd-Halim Kamél : les retombées de Mai 1968 sur le régime juridique des libertés publiques en France. Thèse Doct. Rennes 1974. pp. 440 et s.s.

Rioux, op. cit., note 5, p. 203.

(٣٥٤)

(ب) المهن الحرة :

بالإضافة الى دائرة التوزيع ، كانت الطبقة البورجوازية ، بحاجة أيضا ، الى العديد من الخدمات التي تتركز أساسا على ما يتلقاه الشخص من تعليم يجعله قادرا على القيام بتلك الخدمات ، ونقصد بذلك ، أصحاب المهن الحرة ، الذين تزايد عددهم ، ووجدوا أنفسهم ، بما تلقوه من تعليم وبحسب طبيعة عملهم ، في مرتبة أعلى من طبقة العمال ، ولكنهم لم يصعدوا في السلم الاجتماعي حتى قمته ، فظلوا في مرتبة وسط .

من بين هؤلاء ، نشير أولا ، الى أصحاب المهن القانونية : فالقضاة ، أذهلهم التطور الحاصل من حولهم ، وكان أغلبهم من طبقة « الارستقراطية » القديمة ، الذين وجدوا في هذه المهنة السامية ، فلذا يحفظ عليهم ماء الوجه . اما المحامون والمستشارون القانونيون للمنشآت الصناعية الكبرى ، فقد أفادوا من الثورة الصناعية ، فعرفت مهنتهم ازدهارا ملحوظا ، فتحسنت أوضاعهم ، بقدر ما استطاعوا تطويع « الإجراءات والدعاوى » لخدمة الطبقة البورجوازية ، وبقدر ما برعوا في ابرام الصفقات وكتابة العقود . ومما ساعدهم على ذلك ، انهم استطاعوا أن ينفذوا الى المناصب القيادية في الأحزاب السياسية ، وان يحصلوا على أكبر عدد من المقاعد « البرلمان » .

ولقد كان بإمكان النابغين منهم ، ان يرتقوا السلم الاجتماعي ، سواء بواسطة الزواج ، أو العمل السياسي ، الى مصاف البورجوازية .

ومن بين المهن الحرة ، تجدر الإشارة الى « الطبيب » ، وخاصة في هذا العالم الجديد الذي بدأ الاهتمام فيه بالصحة ، وان كان هذا الاهتمام بصورة « فردية وطبقية »^(٢٠٠) ، فمازلنا بعيدين عن « الطب للجميع » ، وعن الكشف الدوري الإلجباري .

Charles Morage : les bourgeois Conquérants,
op. cit., note 347, pp. 86 et s.s.

(٣٥٥)

ونقول أن العناية بالصحة كانت بصفة طبقية ، نظرا لأن « الطب في متناول الجميع » لم يكن قائما في بداية الثورة الصناعية ، لذلك قيل أن متوسط عمر أفراد الطبقة البورجوازية ، نظرا لما كان بإمكانها ان تحصل على العلاج والغذاء ، كان ٥٥ عاما ، بينما كان متوسط عمر أفراد طبقة البروليتاريا ١٥ عاما فقط .

Redor et Rioux, la revolution Industrielle en Grande
Bretagne.

انظر :

“Profil Dossier”, Economie, sociologie, et sciences sociales Heier-Paris
1980, p. 6.

(م ١٥ - الثورة الصناعية)

لعمال ، ولكن الطب سيحقق ولا شك تقدما في هذه المرحلة . فبينما وقف الطب حائرا أمام الكوليرا التي اجتاحت أوروبا في أعوام ١٨٣١ - ١٨٤٨ ، فإن أبحاث باستير وتطور علم « الميكروبيولوجيا » ، سيضعان في خدمة الناس امصالا فعالة لمقاومة الأمراض وخاصة الكوليرا .

كذلك ، عرفت مهنة الطبيب الممارس تطورات هامة : فاستخدام السماعة الطبية في تشخيص الأمراض ، باتت تأتي بنتائج طيبة منذ Laennec ودراسة ردود الفعل باتت أكثر وضوحا . وتقدم علم « الكيمياء » ، اتاح العديد من الأدوية ، وخاصة في مجال « الصيدلة الصناعية » التي عرفت عددا من الأدوية البسيطة والفعالة ، كالاسبرين ، وعلى الأخص في ألمانيا : التي تطورت فيها صناعة الأدوية تطورا هائلا ، واشتهرت بعض المنشآت الصناعية في هذا المجال ، مثل Bayer .

وبذلك ، ازدهرت في عالم الطب أعمال الممارس ، وأيضا أعمال الصيدلي والجراح : فالأول انتقل من عالم « الأعشاب » الى عالم الصيدلة الكيميائية القائمة على المعرفة العلمية ، والثاني ، بما اتاحه له التقدم العلمي من وسائل لضمان نجاح أكبر للعمليات الجراحية مع عناء أقل للمريض ، بواسطة تطور وسائل التخدير ، واكتشاف « المورفين » ، والتقدم الذي عرفته طرق التعقيم والتطهير .

وهكذا ، فإن الثورة الصناعية ، التي كانت مصدرا للعديد من الأمراض المهنية ، واصابات العمل ، التي تودي بحياة العمال ، حققت في المجال الطبي تقدما ملموسا ، تقدما اعتمد عليه الطبيب ماديا ليصبح من « الطبقة البورجوازية المتوسطة أو الصغيرة » ، وأدبيا حيث استطاع بفضل مهنته أن يؤكد مكانته الجماعية ، فلعب دورا لا ينكر في توجيه الرأي العام خاصة في القرى ، حيث كان « اصغاء المريض » الى طبيبه ، وسيلة من وسائل التأثير على اتجاهات التصويت بعد انتشار حق الاقتراع العام .

(>) المهندسون والفنيون والخبراء الصناعيون :

وبالإضافة الى هؤلاء جميعا ، يأتي دور إحدى الفئات التي لعبت (ومازالت تلعب) دورا هاما في مجال الانتاج الصناعي : فئة الفنيين والخبراء الصناعيين ، أو ما درج العمل على اطلاق اسم « المهندسين » عليهم في الوقت الحالي (٣٥٦) .

هؤلاء ، لو أردنا تحليل نشاطهم ، لقربناهم من أصحاب المهن الحرة ، نتيجة ما يقتضيه عملهم من ضرورة تلقي دراسات متخصصة . ولكن هؤلاء ، يتميزون ،

على الأخص في بداية الثورة الصناعية ، ان ما يحتاجون من دراسات ، لا يمكن ان بلقن لهم عن طريق المؤسسات التعليمية السابقة على الثورة الصناعية . لذلك ، فان هذه المهنة في بدايتها لم تكن نتيجة دراسات خاصة يتلقاها المعنى بالامر ، بل نشأت هذه المهنة تلقائيا ، وتطورت بقدر تطور الثورة الصناعية ، وبقدر احتياج الانتاج الصناعى الى هذا النوع من المعرفة البشرية .

ولقد سبق أن أشرنا ، الى ان أغلب الاختراعات العملية ، في بداية الثورة الصناعية لم تكن نتيجة دراسات علمية قام بها علماء متخصصون ، بل كانت اختراعات « فنية » توصل اليها ، عن طريق الممارسة اليومية والخبرة ، أناس عملوا في الصناعة ووقفوا على احتياجاتها^(٣٥٧) . لذلك ، فان بداية الاختراعات لم تركز على معرفة علمية ، ولكن التقدم الصناعى استلزم وجود الشخص المتخصص ، الملم بخفايا « الآلة » ، والذي يتم تكوينه علميا بهذا القصد .

من هنا أضحت دور المهندس ، مرتبطا بالتقدم الصناعى ، كما ارتبط هذا التقدم به ، وبدأت الحاجة خاصة لانشاء المعاهد المتخصصة في تكوين هذا « المهني » الجديد ، الذي استطاع بفضل « تكوينه الخاص » ، وأهمية وظيفته ، وطبيعة الخدمات التي يؤديها للنظام الاقتصادي الجديد ، ان يحتل في النظام الاجتماعى ، مرتبة وسطا .

(د) الموظفون العموميون :

وتأتى هذه الفئة أيضا لتضاف الى الفئات المكونة للطبقة المتوسطة . وقد شهدت هذه الفئة أيضا ، تضخما في اعدادها ، بحيث تضاعفت تقريبا في كل من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة في الفترة من ١٨٠٠ الى ١٨٥٠ . ويجئ على رأس هذه الفئة ، كبار الموظفين والسفراء والمستشارون بمختلف أنواعهم ، وهؤلاء جميعا كانوا يرتبطون بالطبقة البورجوازية اما برابطة القرابة أو العلاقات العامة ، بحيث كان أفرادها يخالطون البورجوازية الصناعية ، ويتفانون في خدمتها عن طريق الجهاز الحكومى ، هذا الجهاز الذى شهد أيضا تضخما في كل قطاعاته ، من المحاسبين ومفتشي الضرائب وموظفى الادارات الحكومية ، الذين ساعدوا بوجودهم ودورهم في الحياة القومية على اعطاء المجتمع الجديد خصائصه المميزة من حيث التدرج الوظيفى والاجتماعى وما يرتبط به من سيطرة ورقابة الأعلى على الأدنى ، هذه الرقابة وهذا التدرج اللذان نشأ عن الثورة الصناعية وميزا النظام الاجتماعى الناشئ عنها .

البند الثاني - التعليم ودوره في خلق الطبقة المتوسطة (٣٥٨) :

لقد تميزت الطبقة البورجوازية وتأسست سلطاتها على امتلاكها لرأس المال، اما طبقة العمال فعرفت ببيعها لقوة سواعدها ، اما الطبقة المتوسطة فقد استندت الى « المعرفة » أو بمعنى أدق على ما تحصلت عليه من قسط وافر من « التعليم » ، لذلك ، كان التعليم أساسيا في حياة هذه الطبقة .

فمع الثورة الصناعية ، اتضحت الحاجة الى المعرفة بأسلوب علمي ، سواء لرقابة الانتاج من الناحية الفنية والتجارية ، أو لرفع دعوى ، أو لتنظيم قواعد المحاسبة أو للوصول الى الوظائف الادارية العليا . فكان لابد لمن يطمع في القيام باحدى هذه المهام أو بملء احدى هذه الوظائف من ان يتلقى « التعليم » الذى يؤهله لذلك . هذا التعليم ، علاوة على ضرورته من الناحية العملية ، فانه كان يضيف على من يتلقاه قدرا من الهيبة والمكانة الاجتماعية تتفقان مع ما أصبح للتطور وللعلم مكانة في هذا العالم الجديد .

لذلك ، رأينا أنه ما ان حل عام ١٨٥٠ ، حتى اقامت كل الدول الصناعية نظاما « الزاميا » للتعليم الأولي (الابتدائي) ، بقصد تعليم كافة المواطنين القراءة والكتابة وتلقينهم قدرا من الرياضيات والعلوم . اما الدراسات الدينية فكانت اجبارية في المدارس التابعة للكنيسة ، ولم تكن كذلك في ا مدارس العلمانية التابعة للدولة ، هذا بالاضافة الى دروس « التربية الوطنية » ، التى كانت تعد التلميذ للانخراط في المجتمع الرأسمالى ، مؤكدة الأفكار التى أتى بها هذا النظام من حيث تمجيد العمل الفردى ، وتقديس الحريات .

ولكن هذا التعليم الالزامى ، في كل البلدان الصناعية ، كان يرمى الى تكوين طبقة من الأيدي العاملة ، أكثر تفهما لطبيعة الإنتاج الصناعى وأكثر قدرة على القيام بمهمتها . لذلك كان هذا التعليم « الزاميا » ، وفي متناول كافة الطبقات .

أما التعليم الثانوى ، والتعليم العالى ، فكانا على العكس ، قاصرين على طبقة معينة : الطبقة البورجوازية ، سواء في ذلك ، الطبقة البورجوازية العليا (الصناعية) ام الطبقة البورجوازية الصغيرة أو المتوسطة ، ولكن هذا النوع من التعليم ، كان بعيدا عن الطبقات الشعبية .

Rioux, op. cit., note 5, p. 205.

(٣٥٨)

Fohlen, op. cit., note 276, p. 245.

فالنسبة للتعليم الثانوي، كانت المدارس الثانوية، في إنجلترا Public Schools أو في فرنسا Lyceés Français ، تتميز بثبات عدد تلاميذها بشكل يؤكد الطابع الطبقي لهذه المدارس ، وقد كان معلموا هذه المدارس من الطبقات المتوسطة ، ولكن بعض افراد الطبقات الشعبية، الذين نجحوا في الحصول على التعليم اللازم للتدريس بهذه المدارس ، كانوا في وضع غير مستقر : فاصلهم الاجتماعي كان ينحو بهم الى اعتناق الأفكار اليسارية والاجتماعية ، ولكنهم يميلون من الناحية العملية ، الى دعم هذا النظام الذي يمكنهم ، بما حصلوا عليه من تعليم ، من ارتقاء بعض درجات السلم الاجتماعي (٣٥٩) .

أما بالنسبة للتعليم العالي ، فالأمر يقتضي بعض التفصيل : فبالنسبة لفرنسا ، وجدت بعض المدارس العليا التي تخصصت في تخريج الفنيين اللازمين للصناعات الحديثة (٣٦٠) ، ولكن التعليم العالي بصفة عامة ، كان بعيدا عن مسايرة احتياجات الصناعة ، مؤكدا بذلك أن تحقيق الربح في نظر البورجوازية الفرنسية كان يطغى على أهمية « التقدم العلمي » وذلك بعكس ما حدث في إنجلترا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ارتبطت الدراسات العليا فيها منذ وقت مبكر باحتياجات الصناعة ، فالبرامج الدراسية ، والمعامل ، روعي في تحديدها وإقامتها ، ما يتطلبه القطاع الصناعي من أبحاث ، بل ان البورجوازية الصناعية في هذه البلاد ، ادراكا منها لأهمية الكوادر المرتبطة بالصناعة ، قامت بإنشاء بعض المدارس العليا الفنية والمتخصصة المرتبطة ارتباطا مباشرا بالعالم الصناعي ، وقد ساعد على نمو المعرفة في هذا المجال ، ما اتاحة التبادل العلمي عن طريق الندوات والمنشورات ، وتبادل النتائج والأبحاث ، من انتشار للتجارب العلمية ، وتعميمها في البلدان الصناعية المتقدمة (٣٦١) .

Rioux, op. cit., note 5, p. 206.

(٣٥٩)

P. Fougeyrolles, op. cit., note 290 pp. 128 et s.s.

l'école Centrale أو l'école Polytechnique (٣٦٠) مثل (١٧٩٥)

أو l'école des Mines (١٧٨٣) (مدرسة المناجم) .

أو l'école des ingénieurs militaires (١٧٤٨) (مدرسة المهندسين العسكريين) .

أولا l'école des pont et chaussées (١٧٤٧) (مدرسة الطرق والكباري) .

Fohlen, op. cit., note 274, p. 249.

راجع

(٣٦١) غير أنه في هذا المجال أيضا ، ينبغي الاحتراز من التعميم ، فلا شك ، ان الثورة الصناعية حين قامت ، لم تكن بحاجة الى هؤلاء المتخصصين ، بل كان يكفيها في البداية « ذوو الخبرة » ليراقبوا وضع المخترعات والابتكارات موضع التنفيذ . لذلك ، لم تظهر أهمية « المتخصص » الا في تلك البلاد =

وبفضل هذه الوسائل ، وما اتاحه ارتباط التعليم بالصناعة ، كان بإمكان هذه الدول المتقدمة ، ان تزيد في عدد متخصصيها بقدر حاجاتها ، مما يمكنها أيضا في هذا المجال من فرض سيطرتها على الدول « المتخلفة » . ففي أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية والشرق الأقصى ، كان الفنيون والمتخصصون الأوروبيون والأمريكيون هم الذين أقاموا الكبارى والقناطر ، وأنشأوا السكك الحديدية والموانى ، وإن كان ذلك قد تم بقصد خدمة الاقتصاد الرأسمالى وتوفير وسائل حصوله على المواد الأولية وتصريف منتوجاته في أسواق الدول المستعمرة .

* * *

من هذا العرض ، يتضح لنا ، ان الاحتياجات العملية والاقتصادية ، أدت الى ايجاد وظائف جديدة لم تكن قائمة قبل الثورة الصناعية ، هذه الوظائف الجديدة ، شغلها أفراد يملكون وسائل المعرفة التى تلقوها عن طريق « التعليم » ، سواء في ذلك المحامى ، أم الطبيب ، أم المهندس أم كبار موظفى الدولة ، أو الوسيط التجارى . كل هؤلاء سيجتمع بينهم أنهم في خدمة الطبقة البورجوازية ، بحيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تسير نظامها الاقتصادى ، بدون معاونتهم ، وبالتالى لم يكن بإمكانها ان « تضحق بهم » ، كما ضححت بالطبقة العاملة ، علاوة على ان تكوينهم وتعليمهم واعدادهم لعبوا دورا هاما في احتلالهم مكانة اجتماعية وسياسية مكنتهم من الدفاع عن مصالحهم ، بحيث وان كانوا لا يسيطرون على رأس المال ، فقد كان بإمكانهم أن يحصلوا على نسبة من الأرباح التى تحققها الطبقة البورجوازية ، تكفل لهم نمطا من الحياة ، يقترب من نمط حياة البورجوازي ، وهو ما دعا الى تسميتهم بالبورجوازية المتوسطة أو الصغيرة .

ولكن ، كما سبق أن رأينا ، فقد تكونت هذه الطبقة من العديد من الفئات ، وهو ما دعا بعض الكتاب ، عند الكلام عنها ، ان يطلق عليها صفة الجمع ، بحيث يقال لها الطبقات المتوسطة .

هذه الطبقة (أو الطبقات) ستلعب دورا في الحياة الاجتماعية والسياسية ،

= التى عرفت تطورا سريعا لنظامها الصناعى ، كانجلترا والمانيا والولايات المتحدة واليابان . وهو ما يفسر لجوء هذه البلاد ، منذ وقت مبكر ، الى الربط بين التعليم العالى والاحتياجات الصناعية . اما البلاد الأخرى ، كفرنسا وبلجيكا ونظرا لأن تطور نظامها الصناعى ، كان أكثر بطؤا من البلاد المذكورة أعلاه ، فقد تأخرت عملية الربط فيها بين التعليم والصناعة ، حتى اصبحت الحاجة ماسة الى ذلك ، خاصة منذ بدء استخدام الكهرباء في تسيير الآلات .

يكتنفه ، في أغلب الأحيان ، الغموض : فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، ارتبطت مصالح هذه الطبقة ، بمصالح الطبقة البورجوازية ، اما على الصعيد السياسي ، ومع تقرير حق الاقتراع العام ، فإن رغبتها في احتلال مكانة سياسية تمكنها من الدفاع عن مصالحها ، جعلها تميل ناحية الطبقة الأكثر عددا ، وهو ما يفسر على طول التاريخ ، تناقض مواقف هذه الطبقة ، لأن مكانتها الاجتماعية الوسط ، املت عليها ان تتخذ موقفا وسطا ، ولا يمكنها ان تتخذ موقفا حاسما في الصراع الدائر بين البورجوازية والطبقة العاملة . هذه الطبقة الأخيرة التي كان عليها ان تفرض على المجتمع الصناعي والطبقة البورجوازية ، اصلاحات اجتماعية ، تصلح من شأنها ، وتخرجها من دائرة المعاناة التي كتبت عليها منذ اندلاع الثورة الصناعية ، الى وضع أفضل ، ان لم يمكنها من الحصول على نصيب كامل في الأرباح التي حققها النظام الرأسمالي ، فعلى الأقل يضمن لها مستوى من المعيشة ، يرتفع بها الى درجة الآدمية .

المطلب الثالث - الطبقة العمالية :

بهذا المطلب الثالث والأخير ، نضل في تحليلنا للمنظام الطبقي الذي أوجدته الثورة الصناعية الى أهم الطبقات من حيث استخوازاها على اهتمام الكتاب والمؤرخين ، ومن حيث مدى ما تحملته من تضحيات لانجاح هذه الثورة ، ونعني بها الطبقة العمالية (٣٦٢) .

ولعل أهم ما يميز هذه الطبقة ، هي أنها وليدة الثورة الصناعية : فلا انجلترا

(٣٦٢) أنظر في ذلك :

G. Dupeux, op. cit., note 299, pp. 141 et s.s.

A. L. Dunham, op. cit., note 273, pp. 154 et s.s.

Cl. Fohlen, op. cit., note 276, pp. 177 et s.s.

Cl. Fohlen, op. cit., note 274, pp. 32 et 33.

Rioux, op. cit., note 5, pp. 147 et s.s.

R. Marx, op. cit., note 273, pp. 163 et s.s.

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 353 et s.s.

وبالإضافة الى هذه المراجع انظر ايضا :

Jourgen Kuczynski : les origines de la classe ouvicece. l'Univers des Connaissances — Hachette. Paris 1967 pp. 137 et s.s.

G. Lefranc : Histoire du travail et des travailleurs Flammarion, Paris 1975, pp. 229 et s.s.

ولا فرنسا ، ولا أى من البلاد لأخرى التى قامت فيها الثورة الصناعية ، كان بها طبقة عمالية كذلك التى ولدتها الثورة الصناعية^(٣٦٣) .

ويثور التساؤل عن أصل الأفراد المكونين لهذه الطبقة ، أو بمعنى آخر ، من أين جاءت هذه الطبقة ؟ لقد سبق أن رأينا ، عند الكلام عن العلاقة بين الثورة الصناعية والثورة الزراعية ، أن حركة الأسبيجة في إنجلترا ، ساعدت على إمداد الصناعات الناشئة بما تحتاجه من الأيدي العاملة^(٣٦٤) ، بما أدت إليه من هجرة هذه الأيدي من الريف الى المدن الصناعية .

لذلك ، فمن الطبيعى ، حين الكلام عن أصل نشأة الطبقة العاملة ، أن يجمع الكتاب على أن الهجرة من الريف الى المدينة ، هى العامل الحاسم في تكوين الطبقة العاملة^(٣٦٥) . لدرجة أصبح معها تعبير «الهجرة الزراعية l'exode rural» اصطلاحاً شائع الاستخدام بين الكتاب والاقتصاديين والمؤرخين للدلالة على أصل العمال الذين جاءوا ليعملوا في المصانع .

والملاحظة صحيحة ، ولكنها تتطلب الكثير من الايضاحات ، والمزيد من التفصيل ، لاختلاف الكيفية التى تكونت بها الطبقة العاملة من بلد صناعى الى بلد آخر ، على الأخص ، معرفة ، هل نزوح هذه الأيدي العاملة من الريف الى المدينة ، جاء نتيجة لجذب المدينة لهم ، أم لأن العمل الزراعى قد لفظهم ، فاضطروا الى مواجهة مصيرهم في المدن الصناعية ؟ أن الإجابة على هذا التساؤل تختلف من بلد الى آخر ، ومن زمن الى زمن آخر .

فالتبقة العاملة ، خلافا لما رأيناه بالنسبة للطبقة البورجوازية ، وللتبقة المتوسطة ، لا يمكن « التعميم » ، بالنسبة لها . فلتن كانت الهجرة من القرى الى المدن الصناعية سببا مباشرا في نشوء الطبقة العاملة ، فإن هناك العديد من العوامل الأخرى ، ساهمت في تكوين هذه الطبقة ، هذه العوامل اختلفت من بلد الى آخر ، بحيث تركت آثارها على الطبقة العمالية التى تكونت في كل بلد . فيقتضي الأمر إذن ، الوقوف على الكيفية التى نشأت بها الطبقة العاملة في كل بلد من البلاد التى وقعت فيها الثورة الصناعية .

Lefranc, op. cit., note 362, p. 229.

(٣٦٣)

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 361 et 362.

(٣٦٤) راجع ما سبق ، ص ٦٣ وما بعدها

Fohlen, op. cit., note 274, p. 32.

R. Rémond, op. cit., note 293, p. 110.

(٣٦٥)

ولكن هذا التباين في نشأة الطبقة العاملة ، لا يمنع من وجود بعض العوامل المشتركة في ميلاد هذه الطبقة ، بالنسبة لكافة الدول ، أهمها بالطبع ، ان تكوين هذه الطبقة كان نتيجة وسببا لنشأة المدن الصناعية الكبرى ، واقامة المصنع الحديث (٣٦٦) .

كذلك ، فان دراسة وتحليل أسباب نشأة الطبقة العاملة ، تدعونا ، قبل التعرض للموضوعات المشار اليها أعلاه ، الى ابداء بعض الملاحظات الأولية .

لذلك ، نقترح لدراسة هذه الطبقة ، ان نبدأ بهذه الملاحظات الأولية (البند الأول) ، ثم نبين كيف تطورت المدينة الصناعية وكيف نشأ المصنع بصورته الحديثة (البند الثاني) ، لتتم هذه الدراسة ، ببيان الكيفية التي تكونت بها الطبقة العاملة في كل بلد صناعي على حدة (البند الثالث) .

البند الأول - ملاحظات أولية على نشأة الطبقة العاملة :

ولعل أولى هذه الملاحظات ، هو ما سبق ان بيناه من ان البروليتاريا سابقة في وجودها على الثورة الصناعية ، فالبروليتارى le prolétaire وجد في المجتمعات الرومانية وكان يقصد به الشخص الفقير المعدم ، ويقصد به بعد ذلك كل شخص لا يمكنه ان يحصل على ما يعيش به الا ببيع قوة عمله الى مالكي وسائل الانتاج . اذن ، فالبروليتارى بهذا المعنى وجد في كل المجتمعات السابقة على وقوع الثورة الصناعية .

فقد وجد « البروليتارى » أولا ، في المناطق الزراعية ، في شكل عمال الزراعة المياومين ، الذين لا يملكون أرضا ، بل يعيشون من عملهم المأجور ومما كانت تقدمه لهم المقاطعات الزراعية من تسهيلات تساعد على الحياة ، كما سبق ان بينا بالنسبة لطبقة الـ Squatters أو Cottagers ، التي حرمت من الاستفادة من

(٣٦٦) ولعل ظهور المصنع بصورته الحديثة ، هو ما دعا ماركس الى التمييز بينه وبين الورش السابقة عليه ، فبينما كان يطلق على هذه الورش (كما سبق ان بينا هامش ٣٠٤) لفظ Manufacture (المانيفاكتوره) ، نجده يطلق على المصانع التي وجدت بعد الثورة الصناعية ، لفظ Machinofacture ، (ماشينوفاكتوره) ، اى الورشة التي تسيرها الآلة : فالورش كانت تتميز باعتمادها على القوى الانسانية ، دون القوى المحركة التي عرفتها الثورة الصناعية ، اما المصنع الحديث ، فبدأ يعتمد على قوى محرك جديدة ، كقوة المياه (هيدروليكي) ، أو البخار ، أو التشبييد الميكانيكي .

الأرض المشاع في أعقاب حركة الأسيجة بانجلترا^(٣٦٧) . هذه الفئة من العمال ازدادت عددا بالطبع وخاصة في إنجلترا ، في أعقاب حركة الأسيجة ، بحيث تزايد عددها بشكل ملحوظ اعتبارا من نهاية القرن السادس عشر ، وحتى مطلع القرن الثامن عشر ، وقد نجم عن ذلك ما أطلق عليه الكتاب « تراجيديا اجتماعية une tragédie Sociale^(٣٦٨) ، حيث ان هؤلاء العمال المياومين ، بالإضافة لصغار الملاك أيضا ، انتزع منهم جزء من النشاط الذي كانوا يعتمدون عليه في معيشتهم ، بحيث لم يبق أمامهم الا الرحيل الى المدينة بحثا عن عمل ، أو قبول عمل « صناعي يدوي » للقيام به في منازلهم^(٣٦٩) .

اذن ، فهذا النموذج من « البروليتاريا » ، وجد قبل الثورة الصناعية ، ولكن سريعا ما استعانت به في سد حاجتها الى الأيدي العاملة .

ولكن هذا النموذج من البروليتاريا ، كان بطبيعته متفردا . خلافا لنموذج آخر من البروليتاريا ، كان « مركزا » في مكان واحد ، ونقصد بذلك بعض التجمعات العمالية التي وجدت ، حتى قبل الثورة الصناعية ، في بعض الورش الصناعية الكبيرة .

ففي جميع دول أوروبا ، وجدت حتى قبل الثورة الصناعية ، مجموعة من الورش الصناعية الكبيرة ، منها الورش الملكية ومنها الورش الأهلية ، التي كانت تستخدم مئات من العمال^(٣٧٠) .

(٣٦٧) راجع ما سبق ، ص ٥٠ وما بعدها

Fohlen, op. cit., note 276, p. 177.

(٣٦٨)

Mantoux, op. cit., note 2, p. 176.

(٣٦٩) طبعا ، كان امام هؤلاء اختيار ثالث ، هو اللجوء الى كنائس المقاطعات la Paroisse

التي كانت تلزم بموجب قانون « الفقراء » الصادر في عهد الملكة اليزابيث والذي أعيد صياغته بموجب قانون ١٦٠١ ، ان تتولى اعاله كل من لا يجد عملا لاعالته ، او بمعنى أدق من وصل الى حد التسول لعدم وجود عمل ، بفضل ضريبة محلية . ولكن هؤلاء « الفقراء » كانوا يلزمون بالمقابل بالعمل في « دور العمل The Workhouses » ويخضعون لنظام صارم يقرب من السجن أكثر منه من « مأوى للفقراء » .

راجع ما سبق ، ص ١٢١ وأنظر أيضا فيما بعد ص ٢٢٨ .

(٣٧٠) منها على سبيل المثال لا الحصر : ورش فان ريبه لنسيج في ابيفيل (des Van Robais à Abbeville) ، والورش الملكية لصناعة الأغذية في لوديف lodève وكلاهما بفرنسا : ومنها أيضا ورش صناعة الحديد في لومب Lombe بانجلترا ، وورش صناعة النسيج في مورافي Moravie بتشيكوسلوفاكيا ، وورش صناعة القطن في فرنيه Verviers ببلجيكا .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 178.

هذه الورش الكبيرة ، كانت تتخذ إحدى صورتين : أولى هذه الصور ، هي تجميع عدد كبير من العمال ذوى المهن المختلفة ، يعملون في نفس الورشة ، تحت امره صاحب العمل ، ولا بد للسلع حتى تكتمل ، ان تمر بين أيديهم جميعا . مثال ذلك ، الورش التي كانت متخصصة في انتاج عربات الركوب التي تجرها الجياد ، فهذه المركبات كانت تستلزم حتى تخرج في صورتها النهائية ، اشتراك عدد كبير من العمال ذوى التخصصات المختلفة (نجارين حدادين ، سراجين ، نقاشين ...) . اما الصورة الثانية للورشة الصناعية ، فهي تلك التي يجتمع فيها عدد كبير من العمال الذين يمارسون نفس المهنة ، وينتجون نفس السلعة ، كصناعة الورق ، وحروف المطابع ، ... الخ . فيقوم صاحب العمل بجمع عدد كبير منهم ليعلموا تحت امرته في مكان واحد .

وهكذا ، كانت الورشة الصناعية الكبيرة ، قبل الثورة الصناعية ، تعمل بآلة على تقسيم العمل وتطويره في مهنة واحدة ، او الجمع والتنسيق بين مجموعة من المهن المختلفة ، ولكنها في الحالتين ، كانت تؤدي الى تجميع العمال في مكان واحد . ومع ذلك فان هذا التجمع « البروليتارى » يختلف عن التجمع الذى أوجده المصنع الحديث (٣٧١) .

ويأتى هذا الاختلاف أولا ، مما سبق قوله ، من اختلاف الطاقة المستخدمة في الورشة الصناعية (الطاقة اليدوية والعمل اليدوى) عن تلك المستخدمة في المصانع الحديثة (الطاقة المعتمدة على مصدر المياه «هيدروليكية» أو الآلة البخارية مع الأخذ بأساليب ميكانيكية) . كذلك ، فان هناك اختلافا جذريا بين التنظيم الداخلى لكل من الورشة والمصنع على نحو ما سنرى بعد قليل .

ونلاحظ أخيرا ، بشأن وجود « البروليتارى » قبل الثورة الصناعية ، ان هذه الأخيرة ، وان كانت قد أدت الى وجود « المصنع بشكله الحديث » ، الا أنها أيضا ساعدت على تطوير نظام للعمل يتعارض تماما مع فكرة المصنع ، ونقصد به العمل المنزلى أو ما يطلق عليه بالانجليزية Putting out system ، أو Domestic System ، أو Sweating System وهو ما يطلق عليه بالفرنسية Sous-traitance . صورته ، ان يعهد صاحب العمل للعامل ، بالعمل ، ليقوم به هذا الأخير في منزله . ورغم ما يدعى للعجب ، من القول بأن الثورة الصناعية شجعت (على الأقل في بدايتها وان كنا ما نزال نسمع عن هذا النوع من العمل حتى في الوقت الحاضر)

Fohlen, op. cit., note 276, p. 179.

(٣٧١)

A. L. Dunham : op. cit., note 273, p. 156.

(٣٧٢)

العمل المنزلى ، فان ذلك حقيقة ، اقتضتها أولا الظروف العملية ، ثم اتضح لأصحاب الأعمال انها تحقق لهم بعض الفوائد .

فمن الناحية العملية ، ترتب على الابتكارات والاختراعات في مجال الصناعة ، تقدم بعض مراحل صناعة السلعة الواحدة عن مراحلها الأخرى ، لذلك كانت المراحل المتقدمة يتم القيام بها في المصانع ، اما المراحل المتخلفة فيتم إنجازها في منازل العمال . ولعل أكثر الأمثلة دلالة على ذلك هي صناعة الغزل والنسيج : فكما سبق أن رأينا^(٣٧٣) ، ترتب على اختلال التقدم بين صناعتي الغزل والنسيج ، ان كانت بعض مراحل هذه الصناعة (تجهيز وغزل الخيوط) يتم في داخل المصانع وخاصة بعد اختراع مغزل جينى ، اما النسيج فظل عملا يدويا يتم القيام به في المنازل ، ولكن العمليات النهائية كالصبغة ، كانت تتم مرة ثانية داخل المصنع . وبذلك ، يتضح ان مراحل هذه الصناعة كانت مجزأة بين العمل المنزلى والعمل في المصنع الحديث . وقد نجم عن ذلك اتساع ملحوظ في العمل المنزلى ، وخاصة فيما يتعلق بالنسيج ، وخاصة الأنسجة القطنية ، وذلك اعتبارا من نهاية القرن الثامن عشر ، مما ترتب عليه أيضا ان تمكن بعض العمال الزراعيين من البقاء في الريف اعتمادا على هذا النشاط الصناعى الإضافي ، ولكن ذلك لا يمنع من ان هؤلاء كانوا يعيشون على حد الكفاف ، ويتلقون أبخس الأجور^(٣٧٤) . ولعل هذا النوع من العمل ، هو الذى أحر قليلا ظهور التحولات الاجتماعية الناشئة عن الثورة الصناعية .

لقد كان هذا النظام ، يحقق على الأقل ، فائدتين للرأسمالى : فمن جهة كان هذا النظام يساعد على تخفيض حجم الاستثمارات اللازمة ، وخاصة فيما يتعلق باقامة المباني أو استخدام الطاقة أو استهلاك الآلات . ومن جهة أخرى ، فان هذا

(٣٧٣) راجع ما سبق ، ص ٣١ وما بعدها .

(٣٧٤) ففى إنجلترا مثلا ، وحتى عام ١٨٢٥ بلغ عدد النساكين العاملين في المنازل مائتين وخمسين ألف رب أسرة (٢٥٠.٠٠٠) ، كان بعضهم يعتمد كلية على ما يتلقاه من أجر مقابل عمله المنزلى ، وبعضهم كان يعتمد على هذا الأجر لاستكمال دخله الذى كان يعتمد أيضا فيه على القيام ببعض النشاطات الزراعية . وقد بلغ أقصى دخل تمكنوا من الحصول عليه من هذا العمل المنزلى ٢٣ شلن أسبوعيا (عام ١٨٠٥) وهبط هذا الأجر الى ست شلنات فقط عام ١٨٣١ .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 80.

ونفس الصورة نقابلها أيضا في فرنسا ، فلقد ظل العمل المنزلى في بعض المناطق يحتل مكانة هامة ، وخاصة في صناعة النسيج وكان القائمون معا أيضا من عمال الزراعة الذين لم يكن ليكفيهم دخلهم الزراعى وحده ، فلجأوا الى نشاط صناعى اضافي .

A. L. Dunham, op. cit., note 273, p. 156.

البنظام كان يؤدي أيضا الى خفض تفقات الأيدي العاملة ، حيث كان حساب الأجور في العمل المنزلي يتم بالقطعة بدلا من حساب الأجر بالساعة كما هو الحال في المصنع .

ولعل من الملاحظات التي يتعين إبدؤها أيضا في هذا المجال ، أن التقدم العلمي في مجال الاختراعات ، قد يساعد على الإبقاء على العمل المنزلي بدلا من القضاء عليه : مثال ذلك ، آلة الحياكة ، فقد ساعد اختراع هذه الآلة على الإبقاء ، بل والتوسع ، في العمل المنزلي . فهذه الآلة لا تحتاج الى مكان كبير ، ولا الى مجهود عضلي خاص ، لذلك ، واعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر أضحت هذه الآلة هي مصدر العيش ، بالنسبة للمهاجرين الفقراء الذين لا عمل لهم ، في الولايات المتحدة الأمريكية : خاصة في الموانئ التي كانت تستقبل هؤلاء المهاجرين ، كبوسطن وفيلادلفيا ونيويورك^(٥٧٣) .

هذه الملاحظات الأولية ، التي حرصنا على إبدائها ، إنما أردنا بها أن نبين ، أن البروليتاريا كانت سابقة على الثورة الصناعية ، وأن « البروليتاريا » وجد أيضا قبلها ، وذلك حتى لا تقع في خطأ التعميم حين الكلام عن الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية .

كذلك ، وجدت قبل الثورة الصناعية ، بعض « التجمعات » العمالية ، في نطاق الورش الصناعية .

هذه الملاحظات ، تدعونا الى التساؤل : وما هو اذن أثر الثورة الصناعية ، بالنسبة لهذه الطبقة ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل هي موضوع الصفحات التالية ، ولكن ابتداء ، من المسلم به ان الثورة الصناعية هي التي ساعدت على ميلاد هذه « الطبقة » بمعنى ان وجود « البروليتاريا » أو بعض « التجمعات العمالية » ، كانت ظواهر فردية ومحدودة الأهمية ، ولكن الثورة الصناعية هي التي خلقت من هؤلاء الأفراد ومن هذه التجمعات طبقة واحدة ، وخاصة ان هذه التجمعات العمالية ، أخذت في ظل الثورة الصناعية اشكالا جديدة ، هي المدينة الصناعية والمصنع الحديث ، تجمعات ساعدت على خلق هذه الطبقة الجديدة ، وارتبطت بها .

(٣٧٥) ولعل بعض الصور الترسومة آنذاك تعطينا فكرة عن العمل المنزلي : ففي مكان قليل الإضاءة ، يفتقر الى أبسط الشروط الصحية ، وفي وسط أطفال أعيانهم الفقر ، تنكب عاملة على آلة الحياكة لتنتهي أكبر عدد ممكن من قطع الملابس الجاهزة ، وبسبب قيام النساء وتنافسهن في هذا المجال ظلت الأجور منخفضة الى حد كبير .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 182.

البند الثانى - المدن الصناعية والمصنع الحديث :

(أ) المدن الصناعية :

لقد كانت الهجرة من الريف الى المدينة ، هى العامل الأساسى في تكوين الطبقة العاملة . . . لقد اجتذبت المدينة الأيدى العاملة ، طمعا في عمل لكل السواعد العاطلة ، وأملا في طعام لكل الأفواه الجائعة^(٣٧٥) ، وبذلك ، بدأت « المدينة الصناعية » تتسع ويزداد سكانها بشكل لم يحدث من قبل . هذه الحقيقة ، التى يجمع عليها الكتاب ، تصدق بالنسبة لكل الدول التى عرفت الصناعة فيها انطلاقتها . ويمكن التذليل على ذلك ، بالعديد من المدن الصناعية ، سواء في إنجلترا أو في فرنسا . ولكن قبل ان نفعل ، نود ابداء ملاحظة هامة ، مؤداها ان الطبقة البورجوازية نجحت استنادا على فكرة الحريات ، في اقامة النظام القانونى الذى يخدم مصالحها^(٣٧٦) ، وفيما يتعلق بنشأة المدن الصناعية ، وبالذات الهجرة من القرية الى المدينة ، نشير الى مدى ما ساهمت به فكرة حاية « التنقل » بوجه خاص ، واطلاق الحريات الفردية بوجه عام ، في مد الصناعة بما تحتاجه من أيدى عاملة .

هذه الملاحظة تصدق بالنسبة لكل الدول الصناعية ، التى اقتضى تجميع الأيدى العاملة فيها في المراكز الصناعية الكبرى التحرر من كل القيود المفروضة على حرية الطبقات الفقيرة في الانتقال من مكان الى آخر ، ومن عمل الى آخر .

ففى إنجلترا مثلا ، أدت حركة الأسبيجة ، كما سبق ان رأينا ، الى القضاء على طبقة صغار الملاك ، والمستأجرين الزراعيين ، والعمال الزراعيين ، فوقع بين صفوف هؤلاء ، أزمة بطالة حادة ، وكان لابد من ايجاد وسيلة لسد حاجة هؤلاء المتعطلين الى الطعام . فكان ان صدرت . تحت تأثير أفكار البوريتيان ، في عهد اليزابيث ، قوانين « الفقير والفقراء » ، التى تضمنتها « لائحة اليزابيث » الصادرة

(٣٧٥) فحتى فرنسا ، حيث لم يحدث فيها حركة للأسبيجة ، على غرار ما حدث في إنجلترا ، وعلى الرغم من الغاء الثورة الفرنسية للامتيازات الطبقية ، فان حالة الفلاحين كانت لا تقل بؤسا عن اقراهم الانجليز ، انظر مثلا ما يقوله أحد هؤلاء الفلاحين عام الثورة الفرنسية (١٧٨٩) : « ان عدد اطفالنا يلقى الياس في قلوبنا ، اننا لا نكاد نجد ما نقدمه لهم كغذاء ، او ما نكسوهم به ، ان كلامنا لديه من ثمانية الى تسعة أطفال ، فكيف نفعل ؟ » كما يقرر أحد الكتاب عندما يصف هذه الفترة ، ان « (٣٧٦) عشر سكان القرى يمارسون التسول من فترة الى أخرى . من مزرعة الى أخرى ، قطعاً من الخبز ، وتكاد هذه النسبة تصل الى $\frac{1}{10}$ خمس السكان في المناطق الشمالية من البلاد . »

من يمتنع عن القيام بالعمل الذى يوكل اليه في هذه المنازل .
Lefrane, op. cit., note 362, p. 230.

(٣٧٦) أنظر فيما بعد ، الفصل الثالث من هذه للدراسة .

عام ١٦٠١ . بموجب هذه القوانين ، كانت كنائس المقاطعات ، ملتزمة باستقبال «فقراء المقاطعة» وإعالتهم ، عن طريق قيامهم ببعض الأعمال في منازل العمل . وكانت موارد المقاطعات في ، هذا الصدد ، تعتمد على ضريبة مفروضة على العاملين والقادرين من أبناء المقاطعة ، لذلك ، كانت «اعتمادات» الكنائس المخصصة للفقراء تختلف من مقاطعة لأخرى وتختلف معها قدرات كل كنيسة ، مما كان يدفع بالمتسولين والشحاذين الى اللجوء الى «الكنائس الأكثر قدرة» ، لذلك بدأت الكنائس ترفض «العاطلين» من غير أبناء المقاطعة ، وكانت قوانين «الفقراء» تسمح لكل كنيسة يلجأ اليها أحد المتعطلين من غير أبناء المقاطعة ، بإرساله الى الكنيسة التي يتبعها ، وبذلك امتنع انتقال هؤلاء «المتعطلين الفقراء» الذين يعيشون حالة على المجتمع والكنيسة «من مقاطعة الى أخرى ، أى حرّموا من إحدى الحريات الأساسية للانسان ، وهي حرية التنقل» (٣٧٨) .

ولكن الصناعة الحديثة ، كانت بحاجة الى أيد عاملة ، فكيف يتسنى لها الحصول عليها ؟ اجابة على هذا التساؤل ، أعلن وليام بت William Pitt (٣٧٨) في مجلس العموم «ان قوانين عدم التنقل ، تمنع العامل من الانتقال الى أماكن العمل

(٣٧٧) راجع ما سبق ، ص ٢٣٤ وما بعدها .

(٣٧٨) عموما فان حياة هؤلاء الفقراء ، كانت تقترب من حياة المسجونين ، فقد كانوا يجمعون في بيوت أطلق عليها بيوت العمل Workhouses ، وكان بإمكان القضاة ان يحكموا بالسجن على كل من يمتنع عن القيام بالعمل الذي يوكل اليه في هذه المنازل .
وتجدر الملاحظة ، ان نفس هذه الفكرة ، طبقت أيضا في هولندا .

راجع في ذلك :

Pierre Jaccard, op. cit., Note 302, p. 217.

(٣٧٩) ويتعلق الأمر هنا بويليام بت الثاني : فويليام بت الأب كان الكونت الأول بمقاطعة «شاتهام» Chatham الانجليزية وسمى بت الأول ، ولد في لندن عام ١٧٠٨ وتوفي ١٧٧٨ كان عضوا بالبرلمان ممثلا لحزب «الويجن» وساهم في إسقاط حكومة Walpole ، وقد ساهم مساهمة فعالة في نجاح انجلترا في هزيمة فرنسا خاصة في كندا والهند ، وكان من معارضي معاهدة الصلح مع فرنسا عام ١٧٦٣ ، وعين رئيسا للوزراء عام ١٧٦٦ ولكن حالته الصحية اضطرته للاستقالة عام ١٧٦٨ .
أما ابنه ويليام المسمى بـ بت الثاني ، والذي ذكرناه في المتن ، فقد ولد عام ١٧٥٩ وتوفي عام ١٨٠٦ ، وكان من رجال السياسة المرموقين في بريطانيا ، وعمل رئيسا لوزرائها خلال الفترة من ١٧٨٣ حتى ١٨٠٧ ، ولم يتردد خلال فترة حكمه في توقيع معاهدة سلام مع فرنسا عام ١٧٨٦ ، وأبدى تشجيعه في البدايات للشوكة الفرنسية ، ولكنه سرعان ما شعر بالقلق من امتداد تأثير الثورة الفرنسية فكريا خارج حدود فرنسا ، فقاد حملة ضد فرنسا اعتبارا من ١٧٩٣ : وفي عام ١٨٠٠ ضم ايرلندا للمملكة المتحدة ، ولكنه استقال عام ١٨٠١ حين رفض الملك العفو عن المسيحيين الكاثوليك ، ولكنه سرعان ما عاد للحكم عام ١٨٠٤ ليتزعم حركة مقاومة ومواجهة نابليون .

حيث يمكنه أن يجد عملا وإن يبيع قوة عمله في أفضل الظروف ، كما أنها تحرم صاحب العمل من استخدام الرجل المناسب القادر على إعطائه أفضل مردودية عمل مقابل الأجر الذي حصل عليه ، (٣٨٠) . لذلك ، صدر قانون عام ١٧٩٥ في إنجلترا ، يعيد حرية التنقل للأيدى العاملة ، ويحرم على المقاطعات إعادة ترحيل العاطلين الى مقاطعاتهم الأصلية ، وهكذا أصبح في مقدور الأيدى العاملة ، أن تنتقل الى أماكن التجمع بكل حرية (٣٨٠) .

نفس هذه الصورة نصادفها في فرنسا ، إنما على نحو مختلف ، فالثورة الفرنسية استجابت لمطالب الطبقات الشعبية ، بإلغاء «الامتيازات الطبقة للنبل» ، ولكن ذلك لم يؤد ، رغم توزيع بعض الأراضي على الطبقات المعدمة ، الى تغيير حالة هذه الطبقة بصورة جذرية ، فتقسيم الأرض الى قطع صغيرة ، أدى الى ظهور ملكيات صغيرة غير «اقتصادية» الاستغلال ، تحتاج الى رؤوس أموال هامة حتى يمكن أن تدر دخلا معقولا ، في حين أن نظام الضرائب كان يحمل هذه الطبقة الفقيرة أعباء إضافية ، دفعت بالعديد منهم الى هجرة أراضيهم ، وخاصة حين بدأ « العمل المنزلي » كوسيلة للحصول على دخل اضافي ، لا يكفي لسد حاجة هذه الأسرة « الكبيرة » عددا ، وحين اكتشف هؤلاء أن هذا الاجراءات التي اتخذتها الثورة إنما افاد منها كبار الملاك الزراعيين ، فكان على صغارهم الاختيار إما أن يستدينوا وينحملوا الحياة على حد الكفاف ، وإما أن يهجروا الريف ويلجأوا الى المدينة ، فأختاروا هذا الحل الأخير ، وبذلك ، كانت الدعوة الى التحرر من سيطرة النبلاء ، مرة أخرى ، وراء اندفاع هذه الأيدى العاملة ناحية المدينة الصناعية (٣٨١) ، وصادف

Fohlen, op. cit., note 274, p. 32

(٣٨٠)

A. G. Lagrange, op. cit., note 202, p. 105.

(٣٨٠) كذلك ، فإن من العوائق التي كانت قائمة امام انتقال الأيدى العاملة ، كان ذلك « العقد المؤبد » الذي كان يفرضه أرباب الأعمال على العمال ، وخاصة في الصناعات التعمدية ، حيث كانوا يخشون ألا يجدوا الأيدى العاملة الكافية ، فكانوا يلجأون الى قرض « عقد مؤبد » على العامل ، بحيث كان العامل يبيع ويشترى مع المنجم أو المحجر ، هنا أيضا كان لابد من تحرير الأيدى العاملة وباسم الحرية الشخصية وحرية العمل ، أصدر البرلمان عدة قوانين في الفترة من ١٧٧٤ الى ١٧٩٩ ، ألغت هذه الصورة من العبودية في قطاع المحاجر ، فتمكنت الأيدى العاملة في هذا القطاع من التوجه ناحية الصناعات الجديدة .

Fohlen, op. cit., 274, p. 33.

Lefranc, op. cit., note 362, p. 234.

(٣٨١)

Pierre Jaccard, op. cit., note pp. 194 et s.s.

ذلك أيضا تحرير العمل من كل القيود ، بالغاء كافة التجمعات المهنية (بموجب قانون آلارد *la loi d'Allarde*) ، بحيث أصبح في مقدور كل فرد أن يمارس ما يشاء من عمل بشرط الالتزام باللوائح التنظيمية ، وبذلك ، صار الباب مفتوحا أمام الرأسمالية الصاعدة ، في الحصول على ما تشاء من أيدى عاملة ، حيث حررت هذه الأيدى العاملة من كل « القيود القانونية » لتقع في شرك « الحاجة الاقتصادية » (٣٨٢) .

لقد كانت حرية انتقال الأيدى العاملة ، ضرورة لا بد منها ، لتغذية الصناعات الناشئة بما تحتاجه من هذه الأيدى . فالصناعة الحديثة ، بما ترمى اليه من تحقيق أكبر قدر من تقسيم العمل ، تود ، حرصا على تخفيض نفقات الانتاج ، أن تجمع في أضيق حيز ممكن مواردها من الأيدى العاملة والمادة الأولية ، ولما كانت المادة الأولية تحتاج الى نقل مستمر ، بينما الأيدى العاملة تنتقل من أماكن سكنها الى المدينة الصناعية مرة واحدة ، كان من الأفضل اجتذاب الأيدى العاملة ناحية المدينة الصناعية ، التي تكونت أولا حول مصادر الطاقة ، ثم باختراع الآلة البخارية ، صارت تقوم حول أماكن المادة الأولية .

لذلك ، كان الارتباط وثيقا بين التطور الصناعى وإطلاق حرية التنقل والعمل ، في خلق المدن الصناعية (٣٨٣) ، بحيث أطلق الكتاب على القرن التاسع عشر أنه زمن « المدن الأخطبوطية » *Villes tentaculaires* ، دلالة على ما عرفته هذه المدن الصناعية من تطور وتضخم خلال هذه الفترة من الزمن : فالتجمعات البشرية التي تزيد على ٥٠٠٠ شخص لم تكن تزيد في مجموعها عام ١٨٠٠ عن ٧ ٪ من سكان العالم ، فبلغت عام ١٨٥٠ - ١٣ ٪ لتصل الى ٢٥ ٪ عام ١٩٠٠ ، ومع ذلك ، فهذه الأرقام لا تعكس بدقة كيف تطورت « التجمعات الصناعية » ، ويقتضي الأمر مزيدا من التحديد على الصعيد الجغرافي : فبالنسبة لأفريقيا وآسيا (عدا اليابان وبعض

Fohlen, op. cit., note 274, p. 46.

(٣٨٢)

G. Dupeux, op. cit., note 299, p. 141.

S. Epszstein, op. cit., note 279, p. 85.

(٣٨٣) ذلك أن إطلاق حرية التنقل والعمل لا تكفى لاحداث الهجرة من الريف الى المدينة اذا لم يكن هناك تطور اقتصادى يدعو الى ذلك . والدليل على هذا الارتباط ، هو ما حدث في روسيا القيصرية في أوائل القرن التاسع عشر ، ذلك ان تحرير الفلاحين من العبودية ، والسماح لهم بالتنقل ، لم يحدث في روسيا هجرة لايدى الصاملة نحو المدينة على نحو ما حدث في البلاد الصناعية آنذاك ، ذلك ان الصناعة في روسيا لم تكن قد تطورت آنذاك بقدر يسمح بامتصاص هذه الأيدى العاملة .

Rioux, op. cit., note 5, P. 149.

الموانئ التي ازداد عدد سكانها بسبب تطور التجارة الدولية) لم يحدث - على صعيد المدن - تطور يذكر . فتطور المدن ، والصناعية منها بالذات . كان أكثر وضوحا في البلاد الصناعية ، وخاصة في أوروبا الغربية ، حيث كان يترتب على كل تطور صناعي في مدينة ، ازدياد عدد سكان هذه المدينة (٣٨٤) : ففي بداية القرن الثامن عشر مثلا ، كانت مدينة ليدز Leeds الانجليزية أكثر أهمية من مانشستر Manchester ، بينما في عام ١٧٧٥ نجد ليدز لا يتجاوز عدد سكانها ١٧ ألفا ، بينما بلغ عدد سكانها مانشستر ٣٠ ألفا وأخذت في الازدياد ، نتيجة لانتشار آلات النسيج الميكانيكية فيها (٣٨٥) .

فإذا واصلنا تحليل تطور المدينة الصناعية ، لوجدنا ان الاتجاه كان يسير نحو اتساع المدن الكبرى : فالمدن التي تضم أكثر من ١٠٠ ألف ساكن كانت تمثل نسبة أقل من ٢٪ من سكان أوروبا : فإذا بها تبلغ نسبة ١٥٪ عام ١٩١٠ ، بل ان المدن الأكثر أهمية تتسع بصورة أسرع وأكبر ، لقد بدأ عصر المدن الكبرى ، وفي هذا النطاق أيضا فرض قانون « البقاء للأقوى » : لقد تضاعف عدد سكان لندن خلال ثلاثين عاما (١٨٥٠ - ١٨٨٠) ليبلغ ٤ ملايين نسمة من مجموع تعداد سكان إنجلترا البالغ ٣٠ مليون نسمة ، بينما بلغ عدد سكان مدينة باريس أكثر من ٣ ملايين نسمة أى حوالي ١/١٠ من سكان فرنسا . لقد تزايد عدد سكان المدن الكبرى ، وخاصة العواصم : خلال القرن التاسع عشر بشكل لم يسبق له مثيل ، لقد تزايد عدد سكان مدينة سان - بيترسبورج (٣٨٦) بنسبة ٣٠٠ ٪ ، بينما بلغت نسبة التزايد

(٣٨٤) انظر في ذلك :

R. Marx, op. cit., note 273, pp. 300, 301, 302, 303.

وأيا :

Philippe Ariès : histoire des populations françaises

Coll "histoire", ed. du Seuil, Paris 1971.

وخاصة ، تطور عدد السكان في كل من إنجلترا وفرنسا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، والهجرة في اتجاه المدينة والتحول الى المجتمع الصناعي .

Rioux, op. cit., note 5, p. 149.

(٣٨٥)

Mantoux, op. cit., note 2, p. 369.

(٣٨٦) وهي تعرف الآن باسم مدينة ليجراد Leningrad وكانت تسمى سان بيتر سبورج حتى عام ١٩١٤ ، حين أطلق عليها اسم Petrograd ، ثم اتخذت اسمها الحالي اعتبارا من ١٩٢٤ ، تعتبر من أهم الموانئ الروسية على البلطيق ومن أهم المراكز الصناعية على الاطلاق ، وتأتي في مرتبة تالية بعد موسكو مباشرة من حيث تعدادها وأهميتها الاقتصادية .

في السكان ٤٩٠ ٪ بالنسبة لمدينة فيينا (٢٨٧) ، اما برلين ، فقد حطمت كل الأرقام القياسية اذ بلغت نسبة الزيادة في سكانها ٨٧٢ ٪ ، واحتلت مكانة الصدارة في مدن الامبراطورية الألمانية ، محتلة المكان الأول من حيث أعمال البنوك ، وصناعة النسيج : والتعليم ، وبها وجدت أكبر العائلات البورجوازية التي اشتهرت في عالم الصناعات الكيماوية والكهرباء ، والحديد ، أمثال سيمنس Siemens وبورزيج Borsig .

لقد كان تطور المدينة الصناعية على هذا النحو ، يتفق ومصالح الطبقة البورجوازية ، فهذه المدن الكبرى الصناعية تحتل مواقع استراتيجية ، يجعلها في مركز الأهمية بالنسبة لوسائل النقل الحديثة المتطورة ، وخاصة النقل البحري والنهرى ، والنقل بالسكك الحديدية (٢٨٨) ، فهي تسيطر على شبكات النقل ، بحيث يصبح في الامكان ان تسيطر على ما يحيط بها من مدن أخرى وقرى ، وتصبح السوق في متناول المدينة الصناعية ، لكي تقوم بتصريف منتوجاتها ، وخاصة ان تركز الانتاج الصناعى بها وأعمال البنوك وازدهار العمليات التجارية بها ، كل ذلك يساعد المنتجين فيها على الحصول على أفضل الأسعار من شركات النقل .

وهكذا أضحت العلاقات واضحة والارتباط قويا بين التطور الصناعى وتطور المدن الصناعية ، فالصناعة الحديثة تطلبت المزيد من الأيدى العاملة ، وأدت أيضا الى ازدياد مستمر في الخدمات المطلوبة سواء في العمليات المرتبطة بالصناعة (أعمال البنوك والمحاماة والوظائف العمومية ٠٠ الخ) ، وهكذا يزداد عدد سكان المدينة الصناعية ، وبازدياد أنشطتها يقبل عليها المزيد من الأيدى العاملة : التي تزيد من الحاجة الى خدمات جديدة ، فيتوالى اتساع المدينة وازدياد عدد سكانها بحيث ان ٤٥ ٪ من سكان أهم ٧٢ مدينة صناعية عام ١٨٥١ كانوا قد ولدوا خارج هذه المدن ووفدوا اليها على أثر الهجرة من الريف الى المدينة (انظر جدول رقم ١٠) ، لذلك ، فان المدينة القديمة ذات الوظائف الادارية والدينية والعسكرية ، لم تعد تفي باحتياجات الاقتصاد الصناعى ، ولذلك ، بدأت المدن القديمة ذات الشهرة القائمة على كونها من المراكز الادارية الهامة أو العسكرية تنزوى أمام اتساع المدينة

Vienne (٢٨٧) عاصمة النمسا ، يبلغ تعداد سكانها حاليا ١٦٤٠.٠٠٠ نسمة وتقع على نهر الدانوب ، وقد تطورت خاصة بفضل موقعها الهام حيث كانت تربط بفضل هذا الموقع بين أوروبا الغربية ودول البلطيق ، وقد عرفت تطورا ملحوظا اعتبارا من القرن الثامن عشر بفضل نشاطها المالى والتجارى والسياسى ، وتؤكد دورها الاقتصادى خلال القرن التاسع عشر بفضل استخدام نهر الدانوب كوسيلة للنقل النهري وكذلك تطور السكك الحديدية .

(٢٨٨) راجع ما سبق ، ص ٦٧ وما بعدها .

الصناعية ، وبدأت هذه الأخيرة تحتل مكان الصدارة نظرا لتركز النشاط الاقتصادي بها ، وعلى الأخص ، الأنشطة الصناعية وعمليات البنوك ، وأنها - كما سبق القول ، صارت مراكز لالتقاء خطوط النقل الحديثة وخاصة السكك الحديدية .

هذه المدينة الصناعية ، سرعان ما ستواجه مشاكل جديدة وصعبة : فهناك الشوارع والطرق التي يتعين صيانتها (لندن مثلا كان بها ٨٥٠٠ كم من الشوارع عام ١٨٦٠)^(٣٨٩) وإدارة هذه الطرق والشوارع بالغاز ثم الكهرباء ، وتجهيز المجارى العمومية ، وإزالة القمامة ، وتوفير احتياجات هذه المدينة من مياه نظيفة ، ومواد غذائية ، وطاقة ، وحاجة المصانع أيضا الى المواد الأولية . ولكن الاهتمام بتخطيط المدينة الصناعية وتنظيمها على هذا النحو ، كان أيضا ذا طابع طبقي ، حيث كان يقف عند حدود الأحياء « الراقية » التي تسكنها الطبقات البورجوازية (سواء في ذلك البورجوازية الكبيرة أم المتوسطة والصغيرة) ما الأحياء الشعبية ، التي كانت تأوى البروليتاريا ، فكانت تعرف بطرقها الضيقة المتربة ، حيث تكاد الانارة تختفى منها ، ويتكدس فيها البشر بشكل يدل على مدى بؤس حياة العمال التي سنتعرض لها فيما بعد^(٣٩٠) .

مثال للمدينة الصناعية : مدينة مانشستر الانجليزية :

في نهاية هذا العرض ، لخصائص المدينة الصناعية ، رأينا أن من المستحسن ان نورد مثلا تنطبق عليه التحليلات التي عرضناها ، وقد اخترنا مدينة مانشستر الانجليزية لاعطاء هذا المثال ، نظرا لأهميتها الصناعية ، ولكونها انجليزية فكانت أهم المدن الصناعية في أول دولة قامت فيها الثورة الصناعية ، لذلك فليس من المستغرب ان يتردد اسمها كمثال في أغلب كتابات المؤرخين وعلماء الاجتماع^(٣٩١) .

Rioux, op. cit., note 5, p. 153.

(٣٨٩)

(٣٩٠) انظر فيما بعد ، ص ٣٢٥ وما بعدها .

(٣٩١) فمدينة مانشستر هي المثال الذي اعتمد عليه العديد من الكتاب لوصف نشأة المدينة

الصناعية انظر مثلا :

R. Marx, op. cit., note 273, p. 170.

Rioux, op. cit., note 5, p. 148.

Mantoux, op. cit., note 2, P. 369.

قطعا هناك العديد من المدن الأخرى التي يمكن الاستعانة بها للتدليل على هذا التطور ، فهناك مثلا مدينة باريس (انظر Rioux ص ١٥٤ وما بعدها) والعديد من المدن الفرنسية الأخرى . وبالنسبة لانجلترا ، مدينة برمنجهام وشيفلد وغيرها ، انظر Montoux ص ٤٧٧ وما بعدها . وانظر كذلك ، بالنسبة لتطور المدن الصناعية في مقاطعة Monmouth ببلاد الغال ،

Fohlen, op. cit., note 276, p. 183.

Lyon et Saint-Etienne

وعن تطور مدينة ليون وسانت آتين

A. S. Dunham, op. cit., note 273, p. 157.

جدول رقم (١٠) (٣٩٢)

تطور عدد سكان المدن وعدد سكان القرى في الفترة من ١٨٥٠ - ١٩١٤ في أوروبا والولايات المتحدة .

(أرقام مقربة الى أقرب رقم عشري)

الدولة	السنة	عدد السكان بالمليون	عدد سكان القرى		عدد سكان المدن	
			بالمليون	النسبة المئوية	بالمليون	النسبة المئوية
انجلترا وبلاد الغال	١٨٥١	١٨	٩	٥٠٪	٩	٥٠٪
	١٨٨١	٢٦	٨	٣١٪	١٨	٦٩٪
	١٩١١	٣٦	٨	٢٢٪	٢٨	٧٨٪
المملكة المتحدة	١٨٥١	٢٦	١٤	٥٢٪	١٢	٤٨٪
	١٨٨١	٣٣	١٢	٣٧٪	٢١	٦٣٪
	١٩١١	٤٦	١٣	٢٧٪	٣٣	٧٣٪
ألمانيا	١٨٧١	٤١	٢٦	٦٤٪	١٥	٣٦٪
	١٨٩١	٤٩	٢٣	٤٧٪	٢٦	٥٣٪
	١٩١١	٦٥	٢٦	٤٠٪	٣٩	٦٠٪
الولايات المتحدة	١٨٤٠	١٧	١٥	٨٩٪	٢	١١٪
	١٨٧٠	٣٩	٢٩	٤٧٪	١٠	٢٦٪
	١٨٩٠	٦٣	٤١	٦٥٪	٢٢	٣٥٪
	١٩١٠	٩٢	٤١	٥٤٪	٤٢	٤٦٪
فرنسا	١٨٥١	٣٦	٢٧	٧٤٪	٩	٢٦٪
	١٨٨٦	٣٨	٢٤	٦٤٪	١٤	٣٦٪
	١٩١١	٤٠	٢٢	٥٦٪	١٨	٤٤٪
روسيا	١٨٥١	٥٩	٥٥	٩٣٪	٤	٧٪
	١٩٠٠	١١٠	٩٦	٨٧٪	١٤	١٣٪
	١٩١٤	١٤٢	١١٤	٨٠٪	٢٨	٢٠٪

Rioux, op. cit., note 5, p. 148.

Fohlen, op. cit., note 276, p. 183.

(٣٩٢)

وانظر أيضا :

وترجع شهرة مدينة مانشستر الى انها كانت أكثر المدن ازدهارا بسبب صناعة القطن . هذه المدينة ، لم تكن حديثة النشأة ، بل يرجع وجودها الى عهد الرومان ، ولكن موقعها بالقرب من شلالات ومساقط المياه ، اعطاها القدرة على الانتاج الصناعى اعتمادا على الطاقة المائية في وقت مبكر . لقد كانت مانشستر تشتهر - حتى قبل الثورة الصناعية - بمنسوجاتها القطنية التى كان يتم انتاجها في ورشها المتعددة والتى اشتهرت باتقان العمل فيها : ولكنها - أى مانشستر - ظلت حتى عام ١٧٢٧ قرية كبيرة : فهى لم تكن مدينة ، لانها لم يكن لها مجلس بلدى ولا نائب في مجلس العموم . لذلك ، كان الكتاب يطلقون عليها انها « واحدة من أكبر القرى الانجليزية » ان لم تكن أكبرها على الاطلاق » (٣٩٣) ، وكان تعدادها آنذاك (١٧٢٧) حوالى ٩ آلاف نسمة .

ومع الثورة الصناعية ، وتطور صناعتي الغزل والنسيج ، أخذت المدينة تتطور وفقا لقانون التطور الصناعى ، بحيث دلت مطالب السكان بانشاء كنائس جديدة ومطاحن لطحن الحبوب ، على ان المرافق القائمة (من كنائس ومطاحن ومدارس) لم تعد كافية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للنازحين الى مانشستر ، التى ارتفع عدد سكانها عام ١٧٥٧ الى ٢٠ ألف نسمة والى ٢٧ ألف نسمة عام ١٧٧٣ ، و ٥٠ ألف نسمة عام ١٧٩٠ ليصل عام ١٨٠١ الى ٩٥ ألف نسمة ، وليتجاوز هذا العدد ٣٠٠.٠٠٠ نسمة عام ١٨٥١ .

ان المتتبع لهذا التطور يمكنه ان يتعرف بسهولة على الرابط بين التطور الصناعى وتطور المدينة الصناعية ، فالتواريخ المذكورة اعلاه ترتبط ارتباطا وثيقا بتطور الاختراعات في صناعة الغزل والنسيج (١٧٤٤ اختراع المكوك الطائر - ١٧٦٥ مغزل جينى - ١٧٦٧ الاطار المائى - ١٧٧٩ اختراع كرمبتون « البغلة ») (٣٩٤) .

وفي نفس الوقت الذى بدأت فيه الصناعة تجذب الأيدي العاملة ، بدأت صورة المدينة الناشئة تتبدل ، فأخذت المصانع الحديثة التى تستخدم الآلة البخارية ، بدلا من مساقط المياه ، تتزايد بشكل ملحوظ : فبينما لم يكن هناك سوى مصنع واحد يستخدم الطاقة البخارية عام ١٧٨٦ (مصنع أركريت) ارتفع عدد هذه المصانع عام ١٩٥٥ الى ما يقرب من خمسين مصنعا : نشأت من حولها الأحياء العمالية ، عشوائية ، دون تخطيط أو تنظيم ، واتسمت هذه الأحياء بكثافة السكان فيها ،

Mantoux, op. cit., note 2, p. 370.

(٣٩٣)

(٣٩٤) راجع ما سبق ، ص ٣١ وما بعدها .

René Rémond, op. cit., Note 293, p. 119.

وايضا

وبرطوبتها وظلمتها ، وبانتشار الأمراض التي تفتك بسكانها ، بينما كان وسط المدينة أكثر اتساعا ونظافة ، يضم المتاجر ، ومنازل أكثر اضاءة وصحة ، في أغلبها مملوكة للتجار . فاذا ابتعدنا قليلا ، في ضواحي مانشستر : خاصة في الجنوب الشرقي للمدينة ، بدا المنظر أكثر جمالا ، حيث المنازل الفاخرة المحاطة بحدائق كبيرة وحيث الشوارع المتسعة المرصوفة ، جيدة الاضاءة ، وحيث الحراسة الدائبة المستمرة سواء من رجال البوليس ، أم من الحرس الخصوصيين ، فهذه الاحياء هي التي تقطنها الطبقة البورجوازية ، تلك الطبقة التي فضلت العيش بعيدا عن العمال : معنويا وماديا .

ان قصة مانشستر - مع اختلافات بسيطة - هي قصة المدينة الصناعية أو بتعبير أدق ، قصة المدن الصناعية ، التي قامت أساسا على « المصنع الحديث » ، فكانا معا - المدينة والمصنع - الاطار العام الذي نشأت فيه الطبقة العاملة ، فبذلت في المصنع كل طاقتها ، وفقدت في المدينة كل معنى للحياة (٣٩٥) .

(ب) المصنع الحديث :

ان المدينة الصناعية ، لن تقضي في التو واللحظة ، على المنشآت الاقتصادية القديمة كالورش الصناعية ولا على الحرف المهنية والعمل اليدوي ، ولكنهما في توسعها وازدهار أنشطتها ستعتمد أساسا على هذه المنشأة الصناعية الجديدة التي قامت من حولها الأحياء العمالية وأدت بوجودها الى مضاعفة الخدمات المتصلة بها ، ونعني بها : المصنع .

ان المصنع . كغيره من المظاهر المادية للشورة الصناعية ، هو انعكاس للاختراعات والابتكارات ، ودلوف الانسان عموما الى الآلية . لذلك ، يبدو للوهلة الأولى ، ان دراسة « المصنع » تدخل في الأبواب المخصصة لهذه الموضوعات (٣٩٦) ، وهذه ملاحظة تصدق الى حد كبير ، لو وقفنا في دراستنا للمصنع عند أسباب ظهوره ، ولكننا لن نقف عند هذا الحد ، فادراج المصنع في دراسة « الطبقة العاملة » ، انما قصدنا به بيان مدى مساهم به المصنع في ميلاد هذه الطبقة .

ولكن هذا البيان ، لا يمنعنا من ان نعرض لأسباب نشأة المصنع بصورته الحديثة ، هذه الأسباب التي ترجع الى الآلية ، وارتفاع تكاليف التجهيزات الصناعية وتقسيم العمل وفرض نظام صارم في داخل المصنع .

Montoux, op. cit., note 2, pp. 372 — 373.

(٣٩٥)

R. Marx, op. cit., note 273, p. 170.

(٣٩٦) راجع ما سبق ، ص ٢٦ وما بعدها .

وتفصيل ذلك ، ان الرأسمالي ، في خضم الاختراعات والابتكارات الحديثة ، كان يتحتم عليه ، كى يتمكن من الصمود أمام منافسة أقرانه ، ان يجارى هذه التطورات العلمية والصناعية . ولكن تشغيل عدد من الآت الغزل والنسيج الحديثة ، أو اعداد موقد من المواقد الحديثة لصهر الحديد ، لم يكن في متناول يد كل شخص ، فاستثمار قدر بسيط من رأس المال ، كما كان الحال قبل الثورة الصناعية ، أو في بدايتها ، لم يعد كافيا ، لاقامة مصنع يستجيب لمقتضيات التطور الصناعى ، خاصة وأن الآلات المستخدمة ، قد تصبح فجأة « آلات قديمة » بالنظر الى سرعة التطورات العلمية والاختراعات ، لذلك ، كان لابد ، حتى يقوى الرأسمالى على المنافسة ، ان يحقق ، في أسرع وقت ، أكبر عائد من رأس المال المستخدم في هذه التجهيزات ، قبل ان تصبح متخلفة عن مجاراة التطور . ولم يكن بإمكان الرأسمالى ، ان يصل الى هذه النتيجة ، الا عن طريق احكام الرقابة على عماله ، ووضعهم جميعا تحت رقابته المستمرة ، وهو ما لم يكن ممكن التحقيق الا عن طريق « المصنع »^(٣٩٧) .

ذلك أن المصنع علاوة على ما يساعد عليه من احكام الرقابة على العمال ، يسهل أيضا تقسيم العمل فيما بينهم بما يحقق أكبر عائد من استخدام قوة العمل . لذلك قيل ، بحق ، ان تقسيم العمل بين العمال ، هو من الأسباب الجوهرية وراء ظهور المصنع « ففى الورش السابقة على الثورة الصناعية ، حيث كان صاحب العمل يعمل بمعاونة عامل أو اثنين ، أو بمعاونة بعض أفراد أسرته ، كان تقسيم العمل بدائيا الى حد كبير بينما أدت الثورة الصناعية الى تقسيم العمل ، وتعمق التخصص فيه ، على نحو فعال وملفت للنظر^(٣٩٨) » .

فكل عامل ، له مهمة محددة ، يتولى بموجبها تكملة العمل الذى بدأه شخص آخر لا يعرف ، ويمهد لعمل آخر لا يعرفه كذلك ، بحيث تصل السلعة الى المرحلة النهائية للمصنع بعد أن يكون قد شارك في مراحلها المختلفة ، عدد من العمال ، لا يعرف بعضهم بعضا ، وهو ما يقتضي بالطبع اخضاع العمل في المصنع لنظام

Rioux, op. cit., note 5, p. 159.

(٣٩٧)

Epsztein, op. cit., note 279, p. 70.

les épingles (٣٩٨) ويكفى أن نعطى مثالا في هذا الصدد ، بما أدى اليه انتاج « الابز »

من تقسيم في العمل ، وهو المثال الذى أورده آدم سميث ، كدليل على اثر الثورة الصناعية في تقسيم العمل . انظر في ذلك :

Redor et Rioux : la révolution industrielle en Grande - Bretagne.

“Profil Dossier”. Economie, Sociologie, et Sciences Sociales

Hatier, Paris 1980, p. 5. .

صارم ، يستجيب الى الآلة ويخضع لسرعة دورانها ، ويتطلب دقة في مواعيد الحضور والانصراف ، وفي أداء العمل لأن التقاعس في أحد مراحل الإنتاج ، يترتب عليه التأخر في سرعة انجاز العمل الجماعي على مستوى المصنع ، أو بمعنى آخر ، الى التأثير على مستوى وكم الإنتاج . كذلك فان التخصص على هذا النحو يسمح بتوجيه العامل ، نحو القطاع الذي يظهر فيه مهارة العامل وتخصصه على أفضل نحو يحقق أكبر مردودية للعمل .

ومن هذا العرض يتضح لنا ، ان المصنع كان الوسيلة المتاحة أمام الرأسمالي ، لتحقيق أكبر قدر من الربح ، وتقسيم العمل على أفضل وجه . لذلك كان من الطبيعي ان تنتشر هذه المنشأة الجديدة ، بسرعة تطور التقدم الصناعي^(٣٩) . ولكن ، كما سبق القول أعلاه ، ان دراسة المصنع لو كانت قد توقفت بنا عند أسباب ظهوره ، لكان موضع هذه الدراسة مختلفا ، انما قصدنا بدراسة المصنع كظاهرة أوجدتها الثورة الصناعية ، ان نبين ما هو أثر هذه الظاهرة : على ظهور الطبقة العاملة .

(٣٩٩) وهكذا ، في إنجلترا ، واعتبارا من عام ١٨١٦ ، نجد في جلاسجو Glasgow ٤١ مصنعا يستخدم كل منها أكثر من ٢٤٠ عاملا ، وفي نيولانارك New - Lanark كان روبرت أوين يستخدم أكثر من ١٦٠٠ عامل في مصنع ، وفي مانشستر كان هناك ٤٣ مصنعا يستخدم الواحد منها أكثر من ٣٠٠ شخص ، بل كان من بينها اثنان يستخدم كل منهما أكثر من ١٠٠٠ عامل . بل ان هذه الأعداد ستتزايد بقدر تقدم الاختراعات والابتكارات ، فنجد ان العديد من هذه المصانع ، ما بين ١٨٤٠ - ١٨٥٠ ، ضاعفت من عدد عمالها ، بل ان بعض المصانع كمصنع Dowlais لصناعة الحديد ، بلغ عدد العاملين به عام ١٨٥٠ ، ٧٠٠٠ عامل .

نفس الظاهرة سنصادفها في فرنسا ، ولكن على نحو أكثر بطؤا ، نظرا لتأخر انطلاق الثورة الصناعية في فرنسا عنها في إنجلترا ، ومع ذلك ، ومنذ عام ١٨٥٠ ، بدأ التركيز الصناعي يظهر بوضوح في مناطق Mulhouse و Rouen و Lille و Roubaix ، وبدأ عدد عمال المصانع يتزايد ، كمصانع Cail (بباريس) التي كانت تستخدم ٢٧٠٠ عامل عام ١٨٦٧ ، ومصانع Schneider التي تطور عدد عمالها من ٢٣٠ (١٨١٢) الى ١٨٥٠ (١٨٣٩) الى ٣٢٥٠ (١٨٥٠) الى ٦٠٠٠ (١٨٦٠) ليصل عام ١٨٦٠ الى ١٢٥٠٠ عامل .

نفس الظاهرة تصادفها في ألمانيا ، حيث تعطينا مصانع Krupp ، مثلا على هذا التطور ، فمن ١٤٢ عاملا (عام ١٨٤٧) ارتفع العدد الى ١٥٠٠ عامل (١٨٥٩) ليبلغ ٨٠٠٠ عامل (١٨٦٥) . انظر في هذا التطور :

Rioux, op. cit., note 5, pp. 162, 163.

R. Marx, op. cit., note 273, pp. 123 et s.s. et 231 et s.s.

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 312 et 313, et pp. 219 et s.s.

ويقضي هذا البيان ، ان نعرض له في نقطتين أساسيتين ، الأولى ، ونبحث فيها علاقة العامل بالآلة ، والثانية ونبين فيها أثر هذه العلاقة على نشأة الطبقة العاملة .

أولا - تحديد مكانة العامل بالنسبة للآلة (٤٠٠) *

لقد كان العامل قبل الثورة الصناعية ، يعتمد على قوة سواعده في الانتاج مستعينا بأداة ، وكان العمل الصناعي يتم في أغلبه اما في الورش الصناعية ، مع صاحب عمل لا يختلف نمط حياته عن عماله كثيرا ، أو في المنازل ، حيث تقوم عائلات المزارعين ببعض الأنشطة الصناعية كوسيلة للحصول على دخل اضافي ، اما بعد الثورة الصناعية ، وعلى نحو أدق بعد ظهور «المصنع» ، فقد أصبح لزاما على على العامل أن يتعامل مع الآلة ، فأين كان مكانة منها ؟

يبدو ، ان العامل ، على الأقل في نظر الطبقة الرأسمالية ، كان مجرد « جزء من الآلة » أو قطعة ملحقة بها ، هذا ما يؤكد مثلا ، تقرير لحكومة برلين ١٨١٩ يضم بعض الاقتراحات لتحسين أوضاع العمال العاملين في المصانع ، وخاصة الأطفال منهم ، حيث يعنى التقرير بضرورة الاهتمام بتعليمهم ، ويقول التقرير « اما فيما يتعلق بأصحاب المصانع ، فلا ينتظر منهم أى مبادرة ، الا اذا أجبروا بموجب توجيهات وأوامر صريحة على منح الأطفال الساعات اللازمة لتلقى التعليم (٠٠٠٠) فلقد تعودوا النظر الى العمال ، على أنهم مجرد (أجزاء تابعة للآلة) » (٤٠١) .

نفس العبارة ، سنصادفها بعد نصف قرن تقريبا من الزمان ، في تحليل ماركس لعلاقة العامل بالآلة ، حيث كتب في « رأس المال » : « ان جميع وسائل الانتاج هي وسائل سيطرة واستغلال في خدمة الرأسمالي ، بواسطتها يستغل العامل ويجعل منه « شبه آدمي » ، نظرا لأنه يجعل منه مجرد تابع للآلة » . ولكن ماركس لا يهاجم الآلة نفسها ، بل هو يؤكد فوائدها من حيث اقتصادها للوقت ، وقدرتها على زيادة الانتاج ، وإمكانياتها في التغلب على عوائق الطبيعة ، والعائد

Jurgen Kuczynski, op. cit., note 362, pp. 40 et s.s.

(٤٠٠)

J. Bron : op. cit., note 287, p. 15.

رايضا :

E. Dolléans, et G. Dehove : histoire du travail en France "mouvement ouvrier et législation Sociale" des origines à 1919.

Editions Domas Montchrestien Paris 1953. pp. 145 et s.s.

Kuczynski, op. cit., note 362, P. 40 et pp. 76 - 77.

(٤٠١)

الذى تحققه ، لذلك فالآلة نفسها ليست مسئولة عما حدث للعامل ، ولكن المسئول الأول هو الرأسمالى ، أو على نحو أدق ، الاستخدام الرأسمالى للآلة ، الذى بدلا من أن يحقق الفوائد المرجوة منها ، أدى بها الى استغلال العامل اسوأ استغلال ، وزيادة ساعات عمله ، وسلبه قوة عمله ، في ظروف ، أبسط ما يمكن أن توصف به ، أنها غير آدمية .

وتبدو هذه الملاحظة صحيحة ، الى حد كبير اذا لاحظنا ، أثر علاقة العامل بالآلة ، أو بمعنى أدق أثر علاقة الآلة بالعامل ، على هذا الأخير ، فلقد كان لتلك العلاقة أثر سبىء على العامل من كل الجوانب .

— **فمن ناحية التفكير البشرى** (٤٠٢) ، تترتب على استخدام الآلة ، ان صار العامل بعيدا عن الجانب « الفكرى » للإنتاج ، بحيث لم يعد سوى « مساعد للآلة » ، لأنها هى التى تقوم بكل العمل ، بينما يتحول عمل العامل الى مجرد عملية ميكانيكية ، لا تتضمن أى قدر من التفكير . لقد حل « عقل الآلة » محل « عقل العامل » ، فأصبح هذا الأخير يقوم بعمله دون أدنى قدر من التفكير ، فقتلت لديه كل ملكة للإبداع وكل رغبة في العمل ، لقد انقضى وقت الصناعة التقليدية التى كان العامل فيها ، بعقله ويديه ، يعمل على تحويل المادة الأولية الى مادة كاملة الصنع تصلح لوضعها مباشرة بين يدي المستهلك ، وبذلك كان العامل يتصل بكل مراحل « تصنيع السلعة » مضطرا في كل هذه المراحل الى استخدام عقله وتفكيره لتذليل ما يثور امامه من مصاعب . ان المصنع والآلة ، اقتضيا تقسيم العمل ، المبدأ الذى قام عليه أسلوب الانتاج الصناعى ، بحيث يعهد للعامل في العملية الانتاجية كلها ، بمهمة محدودة ، في احدى مراحل تصنيع السلعة ، دون ان يعلم شيئا عن المراحل السابقة عليه أو اللاحقة ، أى دون ان يتمكن من أن يحدد موقعه بالنسبة للعملية الانتاجية ، ولا أهمية العمل الذى يقوم به ، ومن ثم يشعر العامل نتيجة لذلك بنوع من « العجز المهني » وبضالة الدور الذى يقوم به ، ويترتب على ذلك أن يفقد كل حماس للعمل ويندر ان يجد فيه أى سلوى .

ويعطينا الاستاذ Karl Biederman (الاستاذ بجامعة Leipzig) دليلا عمليا على هذه العلاقة ، حيث كتب يقول « سأعطيك مثلا حيا على مدى ما تترتب على استخدام الآلة من سلب العامل كل قدرة على التفكير : فلنأخذ آلة « الجاكارد »

Dolléans et Dehove, op. cit., note 400, p. 149.

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 41.

هذه الآلة تتميز بقدرتها على صنع نسيج من الصوف تزيينه رسومات معينة ، تصل الى تجميع خيوط الصوف على نحو يحقق هذه الرسومات . قبل اختراع هذه الآلة كان تجميع الخيوط وترتيبها للحصول على الرسم المطلوب ، يتم بواسطة العامل ونفسه : اما بعد اختراع الآلة ، فإنها وحدها هي التي تقوم بكل العمل ، دون حاجة الى تدخل من العامل ، وبذلك أصبح عمل العامل على هذه الآلة ، أكثر ميكانيكية عن ذي قبل ، وكل ما كان يقتضيه تجميع الخيوط الصوفية من تفكير للحصول على الرسم المطلوب انتقل من العامل الى الآلة . وهكذا ترتب على استخدام الآلة ، حرمان العامل من كل تفكير في قيامه بعمله من جهة ، كما أنه خسر على صعيد آخر ، وهو عدم امكانه شراء « آلة جاكارد » حديثة ليستقل بعمله ، فصار ملزما بالعمل على هذه الآلة الجديدة لدى احد الرأسماليين ولصالحه (٤٠٠) . وهكذا جعلت الآلة من العامل تابعا لها ، لأنها سلبنه كل مقدرة على التفكير (٤٠٣) .

لذلك ، كان من الطبيعي ، ان تستحوذ هذه الآلة على كل الاهتمام ، فهي بالنسبة للرأسمالي « ذات قيمة أكبر من قيمة العامل لديه » ، وهي موضع اهتمام حتى الأدباء ، بحيث كتب احد النقاد يقول « ان كل اهتمامنا الآن ينصب في أشعارنا وكتاباتنا على السفن البخارية والسكك الحديدية » ، بل نجد البعض يدافع عن هذه الآلة بحيث يعتبرها « علامة على طريق العالم الجديد » (٤٠٤) .

- وعلى الصعيد المعنوي (٤٠٥) : ترتب على استخدام الآلة في المصنع ، أثر بالغ الأهمية ، ان الثورة الصناعية لم يقتصر أثرها على هجرة الأيدي العاملة ، وتغيير التركيب الاجتماعي للسكان فحسب ، بل ترتب عليها أيضا آثار بالغة الأهمية في التركيب الداخلي للطبقة العاملة : لقد اكتشف الرأسمالي ، وخاصة في نطاق صناعة الغزل والنسيج ، ان تشغيل ومراقبة بعض الآلات ، والقيام ببعض الأعمال ، كوصل الخيط بعد انقطاعه ، لا يتطلب مجهودا عضليا خاصا ، لذلك فبإمكان امرأة أو طفل الحلول محل الرجل في هذه الأعمال ، وخاصة ان استخدام النساء والأطفال أقل كلفة . ومن جهة أخرى ، فان الآلة ، بعدم تطلبها مهارة خاصة من جانب العامل ، ساعدت على استخدام العمال الذين لا يتوفرون على أية خبرة ، على حساب المتخصصين ، نظرا أيضا لسعر التكلفة . وسيؤدي كل ذلك بالطبع ، الى

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 42.

(٤٠٣)

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 43.

(٤٠٤)

Dupeux, op. cit., note 299, p. 143.

(٤٠٥)

Epstein, op. cit., note 279, p. 80.

زيادة تشغيل النساء والأطفال ، وارتفاع البطالة في صفوف الرجال ، وعلى الأخص ذوو الخبرة منهم . لقد أدت الآلة في أول ظهورها لزيادة البطالة ، ثم ترتب على هذا التحول في التركيب الداخلى لطبقة البروليتاريا ، إضافة أسباب جديدة لتزايد نسبة البطالة بين الرجال .

هذه الظواهر التي سندرسها تفصيلا فيما بعد^(٤٠٦) : كانت لها آثار نفسية وخيمة على العمال ، ترتب عليها ، ان انتشرت بين صفوفهم ظاهرة السكر ، وازدياد الاجرام ، بل والتأثير على المشاعر الأسرية ، لأن العامل غالبا ما كان يرفض تعليم ابنه ليرسل بأسرع ما يمكن الى المصنع ، ليأتى اليه بالأجر^(٤٠٧) .

هذه الآثار النفسية ، تزايد مداها ، بما أدى اليه المصنع والآلة ، من خضوع العامل لنظام رئاسي صارم ، بحيث كتب أحد الكتاب الرأسماليين يقول « ان أهم مزايا الآلة هي ما تضمنه لنا من فعالية ضد تهاون العامل أو تكاسله أو اختلاسه الوقت »^(٤٠٨) ، فالآلة تقتضي مواصلة العمل وفقا لتوقيت دقيق ، يجعل من السهل اكتشاف أى تهاون أو تكاسل من جانب العامل . ان المصنع يدور وفقا لنظام صارم وعمليات انتاجية محددة ، لا يبدو العامل فيها سوى « جزء من العملية الانتاجية » ، التي يقوم عليها هيئة ، شبهها كارل ماركس ، بتنظيم عسكري ، يحتل فيه صاحب رأس المال مكان القائد^(٤٠٩) ويعاونه الملاحظون ورؤساء العنابر والأقسام ، وتتسم هذه العملية بالتنظيم الدقيق المحكم ، والرقابة ، وما تسببه من آلام جسدية ونفسية للعامل ، بحيث يشعر العامل ان كل حافز لديه ، أو قدرة على الابداع قد انقضت ، ويفقد بذلك كل رغبة حقيقية في العمل ، فيتحول عمله الى « عقاب » يتحمله من أجل ان يتلافى الموت جوعا . وبذلك ، يقوم لدى العامل شعور بالعداء لهذا التنظيم الذي ألحق به أشد الأضرار المادية والمعنوية ، ويلاخقه هذا الشعور حتى بعد ان يترك المصنع ، ليعود الى مأواه ، حيث تنتظره ظروف معيشة أكثر قسوة ، فيتسع الشعور بالعداء ليشمل علاوة على المصنع والآلة ، كل المجتمع الذي كان سببا في هذه المشاق ، وينقلب هذا الشعور بالعداء الى كراهية للنظام الاجتماعي وللمجتمع نفسه ، فاذا ما عم هذا الشعور وتأكد لدى جموع

(٤٠٦) أنظر فيما بعد ، ص ٣٤٠ وما بعدها .

Dupeux, op. cit., note 299, p. 144.

(٤٠٧)

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 42.

(٤٠٨)

J. Bron, op. cit., note 287, p. 35

(٤٠٩) راجع ما سبق ، ص ١٨٥ هامش ٢٧٨ .

أفراد طبقة البروليتاريا ، تولد لديهم شعور « طبقي » ، تولدت منه « الطبقة العاملة » .

ثانياً - أثر المصنع في ميلاد الطبقة العاملة : «الشعور بالانتماء الطبقي»^(١١) أن ظهور ظهور المصنع ، بما ترتب عليه من تجميع الأيدي العاملة ، وتركزها في مكان واحد ، لا يمكن النظر إليه ، من الزاوية الاقتصادية فحسب ، بل يتعين أيضاً الالتفات إلى آثاره الاجتماعية . ذلك ، أن المصنع سمح للعمال بالتجمع ، بأعداد كبيرة ، في مبنى واحد ، خلافاً لما كان عليه الأمر قبل ذلك ، حيث كان العامل يعمل في منزله (العمل المنزلي) وكانت البروليتاريا متفرقة بطبيعتها لأن العمل الصناعي كان يقوم به المزارعون أنفسهم في غير أوقات الزراعة ، وحتى في الورش الصناعية ، كان رب العمل يستعين بعدد محدود من العمال . لكن تجمع العمال بأعداد كبيرة في مكان واحد (المصنع) ، جعل هؤلاء يشعرون بنفس مشاعر الألم والمعاناة ، وبأن لهم حاجات ومطالب متشابهة ، فأوجد ذلك لديهم شعور بضرورة التضامن من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة ، فلقد ترتب على ظروفهم الصعبة ، ثورة داخلية في نفس كل عامل ضد هذه الظروف ، ثورة جعلته يقترب شيئاً فشيئاً ، ممن يشاركونه نفس هذه الثورة على الظروف المتشابهة .

هذا الشعور المشترك ، وهذه الثورة الداخلية في كل فرد ، التي ستجد متنفساً لها في ثورة عامة تعبر عنها هذه الطبقة ، كل ذلك ، هو الذي سيولد الشعور لديهم بالمظالم الواقعة عليهم وبضرورة التجمع من أجل الدفاع عن مصالحهم العمل الجماعي المشترك كوسيلة للدفاع عن حقوقهم المشتركة ، في مواجهة الطبقة التي تسلبهم هذه الحقوق .

لقد اقتضي الانتاج الصناعي ، ضرورة تجميع العمال في مكان واحد ، فكان « تجميع العمال » ضرورة اقتصادية لنجاح المشروع الصناعي ، ولكن هذه الظاهرة الاقتصادية ، كانت لها أيضاً أبعاد اجتماعية ، حيث أدى تجمع العمال ، إلى تزايد الشعور لديهم بالمظالم الواقعة عليهم وبضرورة التجميع من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة .

وما زاد في تولد هذا الشعور ، أن تجمع العمال على مستوى المصنع ، اقتضي

(١١) أنظر في هذا الموضوع ، على وجه الخصوص :

Marcel David : les travailleurs et le sens de leur histoire.

ed. Cufas, Paris 1967, pp. 53 et s.s.

أيضا تجمعهم في أماكن السكن (الأحياء العمالية) ، التي لم تكن في ظروفها أقل قسوة من ظروف العمل في المصنع ، وبذلك ساهمت المدينة الصناعية أيضا في إزكاء الشعور الطبقي لدى العامل .

ومن هنا ، يتضح لنا ، ان المدينة الصناعية ، والمصنع الحديث ، ساهما في ميلاد الطبقة العاملة ، بما ترتب عليهما من ظروف عمل وظروف معيشة قاسية ، جعلت الأفراد الخاضعين لها يشعرون بفداحة الظلم الواقع عليهم ، فقرب هذا الشعور فيما بينهم ، وجعلهم يشعرون بالحاجة الى التضامن من أجل الدفاع عن مصالحهم ، وترتب على ميلاد هذا الشعور الطبقي ، ان بدأ صراع الطبقات أمرا حتميا ، يضع الطبقة المستغلة في مواجهة الطبقة المستغلة^(٤١١) .

البند الثالث - ميلاد الطبقة العمالية في أهم البلدان الصناعية^(٤١٢) :

أوردنا في البند الأول والثاني من هذا المطلب بعض الملاحظات المتعلقة بمولد الطبقة العاملة ، وربطنا بين مولد هذه الطبقة وبين المدينة الصناعية والمصنع . وقد حرصنا في هذين البندين على بيان ما هو مشترك بين الطبقات العمالية في كل البلاد الصناعية ، فكانت الظواهر التي تحدثنا عنها عامة بالنسبة لكافة البلاد الصناعية . ولكن ذلك لا يمنع ان الطبقة العاملة في كل بلد صناعي ، كان لها - عند نشأتها - بعض الخصائص المميزة ، التي تقتضي الوقوف عليها ، وبيان أوجه الشبه والخلاف بينها وبين نشأة الطبقة العاملة في بلاد أخرى .

في هذا الصدد ، نبدأ أولا بانجلترا ، ليس فقط لكونها أول بلد غرقت الثورة الصناعية ، ولكن لأن الكتاب ينظرون اليها على أنها « المثال التقليدي » لمولد الطبقة العاملة^(٤١٣) . ثم ندرس بعد ذلك مثال الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ، رغم تطورها الصناعي ، ظلت حتى عام ١٨٥٠ تقريبا ، لا تعرف طبقة عاملة بالمعنى الصحيح ، خلافا لفرنسا ، التي رغم الضعف النسبي لتطورها الاقتصادي والصناعي ، عرفت أقوى التطورات السياسية في العالم الصناعي .

Dolléans et Dehove, op. cit., note 400, p. 145.

(٤١١)

Rioux, op. cit., note 5, p. 164.

Seé, op. cit., note 275, p. 64.

Jurgen Kuczynski, op. cit., Note 362, pp. 137 et s.s.

(٤١٢)

(٤١٣) وقد كتب انجلز صراحة في هذا الصدد ، يقول « ان الظروف التي قاستها الطبقة العاملة

لم تكتمل صورتها الا في الامبراطورية الانجليزية وعلى الأخص في إنجلترا » .

Kuczynski, note 362, p. 139.

(١) ميلاد الطبقة العاملة في إنجلترا :

تعتبر إنجلترا أولى البلاد التي ولدت وتطورت فيها الطبقة العاملة ، وذلك بالطبع يعود الى انها أولى البلاد التي وقعت فيها الثورة الصناعية واستخدمت فيها الآلات والمصانع الحديثة .

ويذهب أغلب الكتاب الى اعتبار عام ١٧٦٠ هو تاريخ ميلاد الطبقة العاملة في إنجلترا^(٤١٤) ، ورغم ان أغلبهم لا يوضح لنا سبب هذا الاختيار ، الا أنه يبدو أن ذلك يرجع الى ان السنوات ١٧٦٠ الى ١٧٧٠ شهدت تطورات حاسمة في مجال الصناعة^(٤١٥) ، ونظرا لأن استخدام الآلة وقع أولا في صناعة القطن ، فان أول بروليناريا صناعية ، تكونت في نطاق صناعة القطن .

ولكن أهم ما يميز الطبقة العاملة في إنجلترا ، ليس كونها أولى الطبقات العمالية ظهورا في العالم ، بل كونها كانت قد أعدت ، قبل الثورة الصناعية ، لمواجهة الظروف القاسية الناجمة عن هذه الثورة . وتفصيل ذلك ، ان إنجلترا ، كما سبق القول ، كانت تعرف العامل الأجير الزراعى - الصناعى (سواء في المنزل أو في الورش الكبرى الصناعية) حتى قبل عام ١٧٦٠ ، كما كانت تعرف أيضا « البورجوازي » وكان هذا الأخير ، قد عود العامل على نظام صارم وعلى ظروف عمل شاقة^(٤١٦) ، فتعود العامل بذلك الالتزام بقواعد العمل والخضوع لاصحاب وسائل الانتاج ، بحيث لم يجد أصحاب الأعمال اعتبارا من عام ١٧٦٠ أى صعوبة في اخضاع الأيدي العاملة لنظام المصنع ولتطلبات الآلية .

لا شك ، ان الانتقال من العمل المنزلى والورشنة ، الى المصنع ، أحدث تغييرا كبيرا في حياة العمال ، وخاصة بعد ان تحول المصنع الى استخدام الآلة البخارية ، بدلا من الاعتماد على مساقط المياه ، فترتب عليه ان انتقل المركز الصناعى الى

(٤١٤) ومن هؤلاء انجلز ، وتوينبى ، وما نتو ، وكوكزنسكى .

انظر :

Kucznski, op. cit., note 369, p. 142.

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 373 et s.s.

(٤١٥) فلقد بدأ هارجريفز عام ١٧٦٠ في اعداد اختراعه مغزل جيئى الذى انتهى من اعداده عام

١٧٦٤ وهو نفس التاريخ الذى بدأ فيه وات يعد آلة البخارية وانتهى منها فعلا عام ١٧٦٤ أيضا .

كذلك ، ففي هذا التاريخ بدأ جفر قناة Brindley بين Manchester, Worsley ، وانشاها أول مصنع حديث وهو مصنع Boulton في مدينة Soho بمقاطعة Birmingham .

راجع ما سبق ، ص ٣٣ و ٤٤ و ٧٠ وما بعدها .

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 49 et s.s.

(٤١٦) راجع في ذلك :

المدينة ، فنشأت التجمعات العمالية الكبرى ، هذه التجمعات المكونة من أفراد غير راضين عن ظروف حياتهم ، كانت ولا شك تسبب العديد من المشاكل للطبقة البورجوازية وللحكام ، ولكن على نحو أقل - من فرنسا - مثلاً ، نظراً لأن وجود « عامل أجير » حتى قبل الثورة الصناعية ، جعل هؤلاء العمال الصناعيين يرثون من آبائهم - الذين عملوا في النشاط الصناعي المنزلي أو الورش الكبرى - القدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة .

ولعل ذلك ، هو أهم الخصائص المميزة للطبقة العاملة الانجليزية ، عن الطبقة العاملة في بلاد القارة الأوروبية ، تماماً كما كانت الطبقة البورجوازية الانجليزية متميزة عن الطبقة البورجوازية في بلاد القارة الأوروبية : فالعمل الصناعي السابق على الثورة الصناعية في إنجلترا اتاح للطبقة البورجوازية ، والطبقة العاملة ، أن تستقبلا الثورة الصناعية بقدر من التلقائية أكبر من مثيلاتها في الدول الصناعية الأخرى^(٤١٧) . وتصدق الملاحظة على الأخص ، بالنسبة للجيل الأول من عمال الثورة الصناعية ، في أي بلد من البلاد التي عرفت هذه الثورة . فلو حددنا الجيل الأول من عمال الصناعة الحديثة في إنجلترا بعام ١٧٦٠ ، يكون الجيل الثاني لها حوالي عام ١٧٨٥ : بينما يقابل هذين التاريخين في فرنسا عام ١٧٩٠ و ١٨١٥ ، ففي عام ١٧٩٠ لبدأ الطبقة العاملة الفرنسية تتعلم كيف يصبح أفرادها « تابعين للآلة » ، وخاضعين للنظام الرأسمالي في العمل الصناعي .

وتبدو أهمية هذه المقارنة بين فرنسا وإنجلترا من وجهة أخرى ، فبينما بدأت الطبقة العاملة تتكون في فرنسا (وكذلك في ألمانيا) ، فإن الطبقة العاملة الانجليزية كانت قد عرفت جيلها الثاني أو الثالث ، والمقارنة لا تقف عند هذا المعيار العددي ، ولكنها تتجاوز ذلك ، فحيث كانت الطبقة العاملة الفرنسية في مرحلة التكوين ، كانت هناك طبقة انجليزية عمالية « بالوراثة » ، بمعنى أنه كان هناك عمال صناعيون (بالمعنى الحديث) ، ولدوا عن آباء كانوا هم أيضاً عمالاً صناعيين ، أو على الأقل ، كان هناك عمال ، ولدوا أطفالاً واشتغلوا في الصناعة ، ونموا في المصنع . حقيقة ، كانت هذه الطبقة الوراثة « قليلة نسبياً » حتى عام ١٨٧٠ ، وذلك بسبب توافر الأيدي العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة من جهة ، وبسبب

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 147

(٤١٧)

(٤١٨) راجع ما سبق ، ص ٢٠٧ وما بعدها .

إمكانية الارتقاء في السلم الاجتماعي في خلال السنوات الأولى من الثورة الصناعية ، كما سبق القول^(٤١٨) . فانجلترا ، خلافا للبلاد الأوروبية الأخرى (كفرنسا والمانيا وأسبانيا) كانت قد تخلصت من العلاقات الاقطاعية في وقت مبكر ، وتحرر الفرد فيها من القيود الاقطاعية ، بحيث كانت المغامرة الفردية امرا ممكنا ، ينقل صاحبه من ادنى السلم الاجتماعي الى اعلاه .

ولكن ، قدم الطبقة العاملة الانجليزية ، ليس الصفة الوحيدة المميزة لها ، بل تتصف هذه الطبقة كذلك ، بالانقسام الحاد في صفوفها ، وخاصة بسبب العمال الايرلنديين : فانجلترا كانت البلد الأوربي الوحيد الذي يسيطر على مستعمرة أوروبية ، هي ايرلندا . فمنذ قرون طويلة كان هذا البلد يعيش في فقر مدقع وبؤس شديد ، وفي خضوع تام لاستغلال كبار الملاك العقاريين الانجليز « فبينما كان بوب الانجليزي يسعد بعالمه ويشيد بمحاسنه كان صديقه الايرلندي سويفت يعلن الاستعمار الانجليزي »^(٤١٩) .

لقد كان عدد سكان ايرلندا يتزايد باطراد ، ففي كل عام كان هناك مائتا ألف مولود (٢٠٠٠٠٠) ، من بينهم ٣٠ ألفا فقط يمكن لعائلاتهم ان ترعاهم ، و ٥٠ ألفا يموتون في سن مبكرة ، ويظل ١٢٠ ألف طفل عالة على المجتمع ، لا يصل آباؤهم الى توفير الحد الأدنى اللازم لهم من المعيشة . لذلك ، كان من الطبيعي ان نرى هجرة الأيدي العاملة الايرلندية الى انجلترا ، بحثا عن عمل ومأوى وطعام . وقد كتب انجلز في هذا الصدد يقول « ان التطور المطرد للصناعة الانجليزية كان لا يمكن حدوثه على هذا النحو لولا الاحتياطي من الايدي العاملة التي جاءت الى انجلترا من بين أفراد الشعب الايرلندي الفقير . ان الايرلندي لم يكن لديه ما يخسره في ايرلندا ، لذلك فان المجيء الى انجلترا كان كسبا في حد ذاته بالنسبة له . لذلك ، فمنذ ان اكتشف الايرلندي أن بإمكانه الحصول على عمل ، متى كان قوى البنية ، سليم الصحة ، توافدوا بالآلاف على انجلترا وغزوا كل المدن الصناعية ، وكونوا فيها ، طبقة تعد من أدنى الطبقات الشعبية »^(٤٢٠) .

ولذلك كان الايرلندي ، منافسا خطيرا للانجليزي في مجال العمل ، وخاصة أن الانجليز كانوا ينظرون اليه على أنه انبسان متوحش لا خلق له ولا ينتمي اليهم وببل هو في درجة ادنى منهم ، ولعل في وصف الايرلندي التالي ، خير دليل على الكيفية التي كان الانجليز ، حتى العمال منهم ، ينظرون بها الى الايرلندي « هذه

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 147.

(٤١٩)

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 149

(٤٢٠) ورد هذا القول في

الوجوه الجامدة التي توحى بالشر والتهور ، والبؤس ، تلاقيك في كل شوارعنا وحاراتنا . ان وجود هؤلاء الناس بين ظهرانينا هو الداء ، بل أخطر داء اجتماعي يتعين علينا مقاومته فالإيرلندي على استعداد للقيام بأى عمل يتطلب قوة عضلية ، مقابل أجر يكفيه للحصول فقط على البطاطس المسلوقة ، ويكفيه للنوم ان يجد أى مكان في فناء منزل ، فهو ليس بحاجة الى أكثر من ذلك ، لأنه لا يخلع ملابسه ليلا أو نهارا . لذلك ، فالانجليزى الذى لا يقبل هذه الشروط ، لا يمكنه ان يجد عملا . لذلك ، فان الإيرلندي البربرى ، يطرد المواطن الانجليزى ويأخذ مكانه» (٤٢١) .

لذلك ، كانت نظرة العامل الانجليزى الى العامل الإيرلندي نظرة حقده وكرامية ، بينما كانت نظرة الرأسمالى الانجليزى اليهم نظرة احتقار ، ولكنهم على أى حال كانوا في نظره فرصة لتخفيض تكاليف الانتاج الى أقصى حد ، لأنهم جعلوا من الأجر ، كما كان يقال آنذاك ، « أجرا إيرلنديا » وليس أجرا انجليزيا . وارغموا العمال الانجليز على قبول أدنى الشروط والأجور . لذلك ، كان من الطبيعى ان ينظر الى الإيرلندي على أنه « الأسود الانجليزى » قياسا على زنوج أمريكا ، فنشأ عن ذلك داخل الطبقة العاملة - وضع غريب مؤداه ان العمال الانجليز كانوا يشعرون بأنهم أقرب الى الرأسمالى الانجليزى ، منهم الى الإيرلندي العامل ، فانقسم بذلك « التضامن العمالى » بين أفراد الطبقة الواحدة ، خاصة وان نظرة مشتركة نحو الإيرلندي ، على أنه من نوع ادنى ، جمعت بين العامل الانجليزى والرأسمالى الانجليزى (٤٢٢) .

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 150

(٤٢١) ورد في

(٤٢٢) على أنه يتعين في هذا الصدد ، ابداء ملاحظة مؤداه ان انخفاض أجور الطبقة العاملة في إنجلترا بشكل ملحوظ في أعقاب الثورة الصناعية ، لا يرجع فقط الى منافسة الإيرلنديين ، بل يرجع كذلك الى ان مستوى الأجور في إنجلترا ، قبل الثورة الصناعية ، كان أفضل منه في القارة الأوربية . فلقد كان النظام الاقتصادى البورجوازى في إنجلترا قد تطور قبل الثورة الصناعية ، فسمح بتحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة العمال الماجورين ، بينما ترتب على تدهور النظام الاقطاعى في أوربا انخفاض ملموس في مستوى معيشة العمال الماجورين ، بحيث كانت الأجور ، ومستوى المعيشة ، في إنجلترا حوالى عام ١٧٠٠ أكثر ارتفاعا ، عنها في القارة الأوربية ، وترتب عليه ان صار انخفاض مستوى الأجور والمعيشة في إنجلترا امرا ملحوظا في أعقاب الثورة الصناعية ساعد عليه بالطبع منافسة الإيرلنديين للانجليز ، مع العوامل الأخرى ، واهمها الهجرة من الريف الى المدينة في أعقاب حركة الأسبيجة .

راجع ما سبق ، ص ٦٣ وما بعدها .

ولعل مما ساعد على انقسام الحركة العمالية الانجليزية في بدايتها ، انها كانت تتكون من عدة فئات غير متجانسة ، فهناك أولا طبقة الـ Yeomenry ، التي هجرت الأرض في اعقاب حركة الأسبيجة ، واتجهت الى المدينة بحثا عن العمل ، فكانت اولى « الفئات » التي غزت المدينة بالأيدي العاملة . وبالإضافة الى هؤلاء ، هناك أيضا The Cottagers and the Squatters من العمال الزراعيين ، الذين تأثروا أيضا بحركة الأسبيجة فاتجهوا أيضا الى المدينة الصناعية . بحثا عن مصدر للعيش ، حيث لم تعد مواردهم (نصف الزراعية - نصف الصناعية) تكفيهم نظرا لانهم فقدوا مواردهم الصناعية حين تراجع العمل المنزلى امام ازدياد عدد المصانع .

فاذا اضفنا الى هؤلاء عمال المناجم والمحاجر ، الذين تصوروا ان عملهم أكثر مشقة من عمل عمال المصانع ، فارادوا تركه والاتجاه ناحية المدينة الصناعية بحثا عن عمل أقل مشقة وأكثر ربحا ، واذا اضفنا اليهم أيضا عمال صناعات التعدين ، لتبيننا في النهاية ان العاملين في المصانع ، تكونوا في بداية الأمر ، من عدة فئات ، ترتب على وجودها معا في وقت واحد ، ان ثار لديهم اعتقاد انهم « متنافسون » وليسوا « ضحايا » ، وزاد من هذا الاعتقاد لديهم وجود العامل « الابرلندى » الذى ارغمهم على قبول ادنى الأجور .

ولكن المدينة الصناعية ، والمصنع ، سرعان ما سيصهران هذه الفئات جميعا في بوتقة واحدة ، وينتج عن الآلام الجسدية والنفسية التى يعانون منها ، تولد شعور لديهم بضرورة التضامن للدفاع عن مصالحهم ، او على الأقل ، لدفع الظلم عنهم ، أى يتولد لديهم شعور طبقي ، ربما ساعد عليه بالذات في انجلترا ، ان المدن الصناعية الانجليزية كانت أكثر المدن الصناعية من حيث عدد السكان : فنجد مثلا انه لا توجد مدينة في المانيا من بين المدن الخمس الكبرى (عدا برلين) يبلغ عدد سكانها ما يوازي سكان خامس مدينة انجليزية من حيث الكثافة ، وكذلك لا نجد في الولايات المتحدة الامريكية (عدا نيويورك) ، ولا فرنسا (عدا باريس) احدى المدن الكبرى يبلغ تعدادها ما يوازي رابع مدينة صناعية في انجلترا ، ويصدق هذا القول أيضا لو أخذنا العواصم مقياسا للكثافة السكانية عام ١٨٥٠ ، فبينما كان عدد سكان لندن ٢٤ مليون نسمة ، نجد ان عدد سكان باريس ١٦ مليون نسمة ، ونيويورك ٧٠ مليون وبرلين ٤٠ مليون . ولعل الجدول رقم ١١ (٤٢٣) ، يوضح لنا هذه الظاهرة :

جدول رقم ١١ : عدد السكان في أكبر خمس مدن (عدا العواصم)
في كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (عام ١٨٥٠)

البلد	المدينة	عدد السكان	البلد	المدينة	عدد السكان
إنجلترا	مانشستر	٤٠٠.٠٠٠ (*)	فرنسا	مرسيليا	١٩٥.٠٠٠
	ليفربول	٣٧٥.٠٠٠		ليون	١٩٥.٠٠٠
	جلاسجو	٣٣٠.٠٠٠		بورديو	١٣٠.٠٠٠
	برمنجهام	٢٣٥.٠٠٠		روان	١٠٠.٠٠٠
	ليدز	١٧٥.٠٠٠		نانت	٩٥.٠٠٠
الولايات المتحدة	هامبورج	١٧٠.٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية	فيلادلفيا	
	برزيبو	١١٥.٠٠٠		بالتيمور	
	ميونيخ	١٠٠.٠٠٠		بوسطن	
	دزسو	٩٥.٠٠٠		سانت لويس	
	كولونيا	٩٥.٠٠٠		بيتسبورج	

(ب) ميلاد الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٤٤) :

تتميز الولايات المتحدة ، بوضع خاص ، فيما يتعلق بمولد الطبقة العاملة فيها ، لدرجة ذهب معها الكتاب الى التساؤل ، هل كانت هناك طبقة عاملة بالفعل ، في الولايات المتحدة ، حتى عام ١٨٥٠ ؟

(*) نلاحظ بالنسبة لهذا العدد ، أنه لا يتوافق تماما مع ما سبق ان قلناه (راجع ما سبق ص ٢٤٦) ان عدد سكان مانشستر يزيد عن ثلاثمائة ألف نسمة عام ١٨٥١ ويرجع ذلك بالطبع الى ان الاحصاء لم يكن قد تطور على نحو ما هو عليه اليوم ، بالاضافة الى تعدد المصادر التي نعتمد عليها للحصول على هذه الاحصاءات .

Kuczynski, op. cit., note 362; p. 162

(٤٢٤)

Fohlen, op. cit., note 276, p. 190

A.G. Lagrange, op. cit., note 202, p. 220

UNEF John, op. cit., note 273, p. 103.

ان هذا السؤال قد يبدو غريباً في بلد كان قد عرف أول انطلاقته للثورة الصناعية ، حوالى عام ١٨١٠ ، خاصة في ولايات الشمال - الشرقى (كنيويورك وماساشوسيتس)^(٤٢٥) ، ولكن السؤال يظل مطروحا ، بالنظر لبعض الظروف الخاصة بالولايات المتحدة التى تختلف تماما عن أوروبا . فالعامل الاوربى كان مخيرا بين الموت جوعا أو التسول أو الالتحاق بأحد المصانع . وبذلك ، يمكن القول ، بصدق ، أنه لم يكن له الاختيار : فالمتسول القادر على العمل كان معرضا للعقاب (قوانين الفقر في انجلترا وهولندا والمانيا ٠٠) والموت جوعا ليس حلا عمليا ؛ اذن لم يبق امامه سوى قبول العمل في المصانع . ولكن قرينه الأمريكى ، كان لديه بعض الاختيار ، ولكننا ، خلافا للكتاب الأمريكىين ، نعتقد أيضا ، مع بعض الكتاب ، أنه خيار محدود .

ويقتضى الأمر بعض التفصيل : فكثير من الكتاب الأمريكىين والكتابات الأمريكية يقررون ، ان الأمريكى ، في بداية الثورة الصناعية ، كان بإمكانه ان يتلافى العمل في المصانع ، وذلك بان يقوم باستصلاح قطع من الأراضي الشاسعة (التى كانت في متناول الجميع لرخص أسعارها) ، لذلك يقررون ، ان أغلب الأمريكىين ، كانوا اذا عملوا بالصناعة ، فان ذلك كان بصفة مؤقتة ، بحيث لم يكن ممكنا اعتبار العمل في المصنع ، عملا دائما ولا مهنة ثابتة .

ففى أحد المنشورات عن « وضع الطبقة العاملة في انجلترا » الذى نشر في أمريكا عام ١٨٨٦ كان يمكننا ان نقرأ السطور التالية^(٤٢٦) : « لقد تأخر » ظهور المساواة الاجتماعية للنظام الرأسمالى بشكل واضح في أمريكا لسببين رئيسيين الأول هو وجود الأراضي الشاسعة بأسعار مناسبة ، والثانى هو توافر المهاجرين عبر الأطلنطى الى الولايات المتحدة ، مما ترتب عليه ، ان المواطنين الأمريكىين كان

(٤٢٥) وخاصة في صناعة النسيج ، وبناء السفن

A.G. Lagrange, op. cit., note 202, p. 223 .

مع ملاحظة الراى المنفرد للكتاب Rostow الذى يقرر ان اول انطلاقته للثورة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت عام ١٨٤٠ Rostow : les étapes de la croissance économique ed du seuil - Paris 1963.

ولكن هذا الراى غير مجمع عليه من الكتاب الذين يرون ان هذه الانطلاقة حدثت في تاريخ مبكر كما ذكرنا في المتن .

Kuczynski, op. cit., note 362, P. 161

(٤٢٦) مذكور في :

A.G. Lagrange, op. cit., note 202, p. 225

وانظر أيضا :

بإمكانهم دائماً الانسحاب من ميدان العمل المأجور والتحول الى العمل الزراعي ، أو التجاري ، بينما كان العمل المأجور الشاق ، الذي يجعل صاحبه في مصاف « البروليتاريا » بصفة دائمة ، من نصيب المهاجرين . ولكن ، منذ ان انقضت المرحلة الأولى هذه ، وبدأت الأراضي تقل في يدي الدولة . وتتحول الى ملكيات خاصة ، فان صمام الامن ضد الانفجار وميلاد طبقة عمالية ، كف عن العمل (٠٠٠) . بل ، ان هناك العديد من المهاجرين الذين تمكنوا من تجنب العمل « المأجور » في المصانع ، وتحولوا الى العمل الزراعي ، بحيث كانت الولايات الشمالية والشرقية (حيث يصل المهاجرون) كثيراً ما تشكو من اتجاه المهاجرين الجدد ناحية الغرب ، حيث الأراضي الشاسعة » .

هذه الملاحظة ، ربما ، هي التي دعتنا الى طرح السؤال الذي بدأنا به قصة الطبقة العاملة في الولايات المتحدة ، فلو أردنا الاجابة عليه في ضوء هذه الملاحظة لأمكننا القول ، دون تردد ، بوجود هذه الطبقة ، التي كانت تتميز على الأخص بتركيب خاص ، يعتمد بالفعل في أغلبه ، على العمال المهاجرين . لكن قبل أن نشرع في بيان تركيب الطبقة العاملة الأمريكية ، يستحسن بالطبع القاء بعض الايضاحات ، فيما يتعلق بالملاحظة السابق ابدؤها .

فالقول ، بان الأمريكي ، او المهاجر ، يتمتع بحرية الانتقال ناحية الولايات الغربية ، لاستصلاح الأراضي ، واقامة مزرعة خاصة ، يقيه شر الوقوع في حائل النظام الرأسمالي ، هو قول يحمل بعض الصدق ، ولكنه لا يمثل كل الحقيقة . فحرية ممارسة العمل الزراعي ، تبدو في ظل الدولة الأمريكية ، ككل الحريات الاقتصادية ، حرية نسبية لا يمكن ممارستها الا من جانب من يقدر عليها « فالعديد من الناس (الأمريكيين منهم أو المهاجرين) لا يملكون وسائل الانتقال ولا امكانياته ، فاذا قدر لهم الوصول ، فانهم لا يملكون وسائل الانتاج الزراعي (الحيوانات اللازمة والآلات) ، فاذا كان بإمكانهم اذا وصلوا ، ان يعيشوا على الأعشاب الشيطانية حتى يظهر محصولهم الأول ، فقط في هذه الحالة ، يكون النجاح ممكناً » (٤٢٧) . لقد كان الانتقال من الولايات الشرقية (حيث يصل المهاجرون عبر الأطلسي) الى الولايات الغربية (حيث الأراضي الشاسعة) أمراً صعباً للغاية ، تمكن من تحقيقه بعض الأمريكيين وبعض المهاجرين ، فاستطاعوا ان يتخلصوا من الخضوع للعمل الصناعي ولكن ذلك لم يقف حائلاً دون تكون طبقة عمالية في الولايات الشمالية والشرقية ، لسبب بسيط ، كشف عنه كارل ماركس في الجزء الأول من كتابه « رأس المال » :

هو أن تدفق المهاجرين الاوربيين ناحية الولايات المتحدة الأمريكية كان يتم بشكل أكبر بكثير من موجة الهجرة من الولايات الشرقية والشمالية ناحية الولايات الغربية ، بمعنى ان حركة الهجرة نحو الولايات الغربية كانت لا تقوى على استيعاب المهاجرين المتزايدين باستمرار ، بحيث لم تخفف حركة الهجرة الداخلية ، من تزايد عدد الايدى العاملة والعاملين في الولايات الشرقية والشمالية ، وبحيث كانت صرخات الولايات الغربية تتعالى في طلب الايدى العاملة ، كانت هناك أيدى عاملة شابة في الولايات الشرقية لا تجد عملا ، وتتنافس فيما بينها على أعمال منخفضة الأجر^(٤٢٨).

فاذا أخذنا في الاعتبار ، هذه الايضاحات ، امكنا ، دون تردد ، القول بأن هناك طبقة عاملة أمريكية عام ١٨٥٠ ، ان لم تكن قد تكونت ، فقد كانت على الأقل في بداية مراحل تكوينها ، هذا الرد ، وان لا يصدق بصفة مطلقة بالنسبة لكل الولايات الأمريكية ، فهو صحيح على الأقل بالنسبة للولايات الأمريكية التي عرفت باسم « انجلترا الجديدة » la nouvelle Anglettrre^(٤٢٩) وهي الولايات الشرقية التي انطلقت فيها الثورة الصناعية والتي كانت تستقبل المهاجرين الوافدين على الولايات المتحدة^(٤٣٠) . لذلك ، يمكن الحديث ومنذ عام ١٨٥٠ عن وجود نموذج « عمالي » في الولايات المشار اليها ، وان ظروف عمل ومعيشة هذا النموذج في مدينة Lowell (بمقاطعة ماسا شوستس) كانت تشبه الى حد كبير ظروف عمل ومعيشة العامل في مدينة Manchester الانجليزية . ولكن مع التسليم بهذا التشابه ، لا بد أيضا من الاشارة الى فارق جوهري ، فارق يكاد يكون هو المميز للطبقة العاملة الأمريكية ، ونعني به أن الطبقة العاملة الأمريكية في الفترة من ١٧٦٠ الى ١٨٥٠ لم تكن طبقة « وراثية » فالعائلات العمالية ، ابا عن جد ، كانت تمثل أقلية ضئيلة بالنسبة لمجموع العمال ، ويندر ان نصادف في أمريكا « البروليتاريا » بالوراثية كما هو الحال في انجلترا والقارة الاوربية . ويرجع ذلك بالذات ، نظرا لتزايد هجرة

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 163

(٤٢٨)

(٤٢٩) وقد أطلق اسم انجلترا الجديدة على الولايات الست الأمريكية التي كانت مستعمرة

من جانب انجلترا في القرن السابع عشر وهي :

Maine مان ، New Hampshire نيو هامبشير ، Vermont فرمونت ، Massachusetts ماساشوستس ، Rhode Island رود ايسلند ، Connecticut وكنيكتكوت .

A.G. Lagrange, op. cit., note 202, p. 220.

(٤٣٠)

الأيدي العاملة من القارة الأوروبية ناحية الولايات المتحدة^(٤٣١) : فوفقا لاحصاء ١٨٥٠ نجد ان مليونين ومائتين وأربعين ألف أمريكي ٢٢٤٠٠٠٠ (من مجموع السكان البالغ عددهم حوالي ٢٣ مليون) أى ما يقرب من ١٠ ٪ من السكان ، كانوا قد ولدوا خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان أغلب هؤلاء المهاجرين ، لا يفامرون بالابتعاد داخل الولايات المتحدة ، بل يبقون حيث تلفظهم السفن التى أتت بهم ، أى في الولايات الشرقية بالذات ، وحتى أولئك الذين دفعت بهم المغامرة ناحية الولايات الغربية ، لم يجدوا وسيلة لكسب العيش أفضل من أقرانهم الذين بقوا في الولايات الشرقية ، ونعنى به العمل في المصانع^(٤٣٢) .

ويلاحظ ان هجرة الأيدي العاملة الى الولايات المتحدة الأمريكية ، عبر الأطلنطى ، كانت تزداد نتيجة عدة عوامل تضافرت فساعدت على تكثيف هذه الهجرة . لعل أهمها على الاطلاق ، عامل اقتصادى ، يتمثل في حجم الاستثمارات في كل من الولايات المتحدة وانجلترا : فتخفيض حجم الاستثمارات في انجلترا ، كان

(٤٣١) ونورد فيما يلى احصاءا عن الهجرة المتزايدة للأيدي العاملة ناحية الولايات المتحدة الأمريكية:

جيدول رقم ١٢ : عدد المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية
في الفترة من ١٨٢٠ الى ١٨٤٧

السنة	عدد المهاجرين
١٨٢٠	٨٣٠٠
١٨٣٠	٢٣٣٠٠
١٨٣٢	٦٠٥٠٠
١٨٣٧	١١٤٣٠٠
١٨٤٥	١٥٤٤٠٠
١٨٤٦	٢٣٧٠٠٠
١٨٤٧	

A.G. Lagrange, op. cit., note 202, p. 221.

المصدر :

السابق الاشارة اليه هامش ٤٦٢ ص ١٦٥ احصاء يقارب في

Kuczynski وقد أورد

مجموعة الاحصاء المبين اعلاه ،

Fohlen, op. cit., note 276, p. 190.

(٤٣٢)

يقلل من فرص العمل ، ويدفع بالتالى الى الهجرة نحو الأرض الجديدة ، ولذلك فإنه لا يمكن فهم حركة الهجرة ولا تفسيرها الا في نطاق نظام اقتصادى أطلسى ، تلعب فيه حركة رؤوس الأموال ، دور الموجه الرئيسي للأيدى العاملة^(٤٣٢) . كذلك ، فإن أصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين أنفسهم ساعدوا على حدوث الهجرة من إنجلترا والقارة الأوروبية ناحية الولايات المتحدة ، باعتبار ان هذه الهجرة كانت وسيلة للتحكم في الأجور وتخفيضها في الولايات المتحدة . هؤلاء المهاجرون لم تكن ظروف معيشتهم أو عملهم أقل قسوة من عمال القارة الأوروبية أو إنجلترا ، كما يؤكد ذلك أحد الكتاب Murray ، اذ يقول « أن بين الآلاف ، وعشرات الآلاف الذين تلفظهم الهجرة كل عام في موانئ الأطلنطى ، والذين كثيرا ما يصلون دون نقود ولا صحة ولا أصدقاء ولا تكوين مهني ، انما يأتون من أجل كسب عيشهم ، نجد أغليبيتهم تخضع لظروف حياة صعبة خاصة في المدن المجاورة للموانئ التي استقبلتهم (٠٠) ، بحيث يعيش الغالبية العظمى منهم في حالة فقر دائم »^(٤٣٣) . ولكن ، كما سبق ان فلنا ، فان الطبقة العاملة الأمريكية ، تميزت بـ « تركيب » خاص ، نشرع الآن في بيان مكوناته .

١ - **الاييرلنديون** : ونصادفهم مرة أخرى في أمريكا ، بعد ان تركناهم منذ قليل في إنجلترا . ولعلنا ، لسنا بحاجة الى بيان أسباب وفودهم الى الولايات المتحدة ، فالأسباب التي ذكرناها بالنسبة لهجرة الايدى العاملة الى الولايات المتحدة ، وخاصة ارتباط هذه الهجرة بحجم الاستثمارات في إنجلترا ، يصدق أول ما يصدق ، بالنسبة للايرلنديين ، حيث اذا تضاعلت فرص العمل امامهم في إنجلترا ، مع ما يعانونه من بؤس في إيرلندا ، صار منفذهم الولايات المتحدة ، خاصة ، أنهم هنا أيضا ، كما في إنجلترا ، كانوا على استعداد للقيام بالأعمال التي لا تحتاج الى تخصص دقيق ، مع الاكتفاء بادنى الأجور^(٤٣٤) .

ولذلك استخدم الايرلنديون بالذات ، في بناء الطرق ، وحفر القنوات ، وفيما بعد في بناء السكك الحديدية ، ونقل هنا عن أحد الكتاب الايرلنديين ، ظروف عمل وحياة هؤلاء العمال « ان الآلاف من عمالنا يقطعون آلاف الأميال للبحث عن عمل في حفر القنوات مقابل أجر يومي يتراوح بين ٦٢ و ٨٧ سنت ، وهم يؤدون دولار ونصف أو دولارين للفرد أسبوعيا ، للحصول على مأوى ، تاركين

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 166.

(٤٣٣)

A.G. Lagrange, op. cit. note 202, p. 221.

(٤٣٤)

وراءهم عائلاتهم التي لا عائل لها غير الأب المهاجر . وغالبا ما يعملون في مستنقعات حيث يتنفسون العفونة ويصابون بالسل والطاعون ، بحيث اذا عادوا الى اهلهم ، بالكسب التافه الذى حققوه ، عادوا معدمين ، ليلقوا الموت طريحي الفراش . غير أن أعمالهم او اماكنهم لا تظل خالية ، بل تشغل فور خلوها بآخرين يرون الموت ينتظرهم . ونجد مئات منهم يعملون في رصف الطرق مقابل ٥٠ الى ٧٥ سنتا يوميا ، متعرضين لحرارة الصيف ولقسوة البرد في الشتاء . . . هذه الأعمال ، كلها ، قاسية الظروف ، قليلة الأجر ، لا يلجأ اليها الا من يفضلها على التسول أو السرقة . . . » (٤٣٥) .

لقد كان الايرلنديون ، هنا أيضا في أدنى مراتب السلم الاجتماعى للجنس الابيض « بحيث لم يكن هناك أدنى منهم سوى فئة من البيض عرفت باسم The indentured » ، لذلك كان من المعتاد قراءة اعلان كهذا « مطلوب طباح يجيد غسل الملابس وكيها ، يتقن عمله ، بغض النظر عن لونه أو جنسيته ، ماعدا الايرلنديين » لذلك ، كان من الطبيعى ان يجد الايرلنديون في الزوج منافسا لهم وأن يرفعوا خلال انتخابات نيويورك شعارا كتب عليه « فليسقط الزوج ، فليعودوا الى بلدنا الأصلي : أفريقيا » ان البؤس المدقع فرق بين من جمع بينهم القدر في نفس بوتقة الاستغلال ، فلم يجد الايرلنديين في السود ، سوى منافس خطير ، رغم أنهم لم يكونوا أقل منهم بؤسا .

٢ - العبيد :

كانت هذه الفئة تتكون من السود الذين استجلبهم تجار العبيد من أفريقيا . والواقع أن هؤلاء السود لم يكونوا عبيدا منذ البداية ، بل كانوا مجرد مدينين بشم الرحلة ، فاذا ، ادى أى منهم ، الى الشخص الذى قام بسداد ثمن رحلته ، قيمة هذه الرحلة ، استرد حريته ، ومن هنا أطلق عليهم في بداية الأمر The Indentured

وحتى نتفهم كيف تحول السود الى عبيد ، فلنستمع الى شهادة John Rolfe أول من ذرع الدخان في الولايات المتحدة : « في شهر أغسطس ١٦١٩ وصلت باخرة حربية هولندية باعت لنا ٢٠ زنجيا ، ولكن هؤلاء ، نظرا لكونهم معمرين لم يكن ممكنا (بموجب القانون القائم آنذاك) (٤٣٦) اعتبارهم عبيدا ، انما كان ينظر اليهم على أنهم خدم مسيحيون Christian Servants

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 168.

(٤٣٥)

(٤٣٦) وقد ألغى هذا القانون في ولاية فرجينيا عام ١٦٦٧ ، بينما بدأت قوانين الولايات الجنوبية

على الاخص ، تعترف بالرق رسميا اعتبارا من ١٦٦٠ .

وبعد مضي ٣١ عاما (١٦٥٠) على وصول الباخرة الهولندية لم يكن في فرجينيا أكثر من ٣٠٠ شخص أسود ، وبعد مضي ثلاثين عاما أخرى (١٦٨٠) بلغ عددهم ٣٠٠٠ شخص . وفي الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٨ قامت الشركة الملكية الأفريقية Royal African Company الانجليزية بنقل ما يقرب من ١٠ آلاف أسود الى أمريكا وقد لقي ربع هذا العدد حتفه في أثناء النقل ، وما ان بدأ القرن السابع عشر ، حتى كان الرق والتفرقة العنصرية امرا شائعا ، وهكذا فان ولاية الميريلاند أصدرت قانونا عام ١٦٦٤ يسترق المرأة البيضاء التي تتزوج من أسود طوال حياة زوجها ، اما الأولاد الذين يأتون من هذا الزواج فيظلون عبيدا مدى الحياة (٤٣٧) .

والرق هنا ، لا يختلف عن الرق المعروف في العصور القديمة : فالعبد ملك لسيده ، ينصرف فيه كيفما شاء ، مع فارق واحد ، ان الرق في الولايات المتحدة ، استخدم كوسيلة لدعم النظام الرأسمالي ، واستخدم في هذا الغرض من قبل الرأسماليين ، بحيث ان تجار العبيد كانوا يغزون أساسا السوق الرأسمالية التي في طور التكوين ، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية . لذلك ، فليس من الغريب ان نجد ، ان عدد ملاك العبيد ، قبيل الحرب الأهلية ، كان قد ارتفع الى ٤٠٠.٠٠٠ مالك ، ولكن أقل من ٧ ٪ من البيض كانوا يملكون أكثر من ٧٥ ٪ من العبيد ، وبلغ عدد من يملكون أكثر من ١٠٠ عبد ، ١٧٠٠ أمريكي أبيض ، بينما بلغ عدد العبيد في مجموعة ٤ ملايين عبد ، ٩٠ ٪ منهم كانوا أميين كوسيلة للبقاء عليهم في وضع اجتماعي متدني (٤٣٨) .

٣ - بالإضافة للفئتين السابقتين ، كانت هناك فئة ثالثة وهي التي أطلق عليها The indentured حيث كان وضعها يشبه وضع الزوج الأول الذين وطأت أقدامهم الولايات المتحدة ، بمعنى ان أفراد هذه الطائفة كان عليهم بيع قوة عملهم ، لفترة طويلة ، قد تمتد الى عدة سنوات ، من أجل أداء مصاريف رحلتهم ، وخلال فترة السداد ، التي تطول بسبب الفوائد المستحقة لسيدهم ، كان هؤلاء المهاجرون يظلون في حالة من العبودية ، وقد كان معظم أفراد هذه الفئة ، من العمال المدربين في أوروبا ، لذلك كانوا يحققون لسيدهم عائدا مجزيا . ويبدو ان عدد أفراد هذه الفئة لم يكن قليلا ، فبعض الكتاب يعتقد ، ان نصف المهاجرين

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 169

(٤٣٧)

Kuczynski, ou. cit., note 362, p. 174.

(٤٣٨)

البيض ، أتوا الى الولايات المتحدة بوصفهم Indentured ، وقاموا باداء تكاليف رحلتهم ، عن طريق بيع قوة عملهم^(٤٣٩) .

ولقد كانت هذه الفئة تمثل أدنى الطبقات الاجتماعية في الجنس الأبيض ، وتأتى في مرتبة أدنى من الايرلنديين ، ولكنها على كل حال في مرتبة أعلى من العبيد السود . وهكذا نرى أن الطبقة العاملة الأمريكية ، خلافا لما كان عليه الحال في فرنسا أو انجلترا ، كانت تتكون من فئات متعددة ، يختلف وضعها القانونى من حيث الحرية الفردية ، فالبعض يتمتع بحرية كاملة (كالايرلنديين) والبعض مقيدة حريته لمدة زمنية معينة (The indentured) والبعض خاضع لنظام الرق مدى الحياة ، كالعبيد السود : ولقد بلغت نسبة كل فئة من هؤلاء ٢٠ ٪ من العبيد ، ١٥ ٪ من الـ indentured ، بينما كان ٦٥ ٪ من الأحرار ، مع ملاحظة ارتفاع نسبة العمال الأحرار في الشمال عنه في الجنوب .

ولكن جميع فئات هذه الطبقة العاملة صاروا أحرارا بعد فترة ، فبالنسبة لفئة الـ indentured فقد تم تحديدها والغاء العمل بهذا النظام ، في جميع الولايات ، خلال العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر ، اما العبيد فكان لا بد من انتظار لنكولن (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) ليعلن تحريرهم بعد انتصاره في الحرب على الولايات الجنوبية (١٨٦٣) .

ومع استرداد جميع أفراد هذه الطبقة ، لحريتهم ، بدأت الحركة العمالية الأمريكية تتلمس طريقها بصعوبة ، ناجمة بالطبع ، عن انعدام التجانس بين الفئات المكونة لها ، ولكن الظروف المشتركة للمعيشة والعمل ، هنا ، كما هو الحال في أى بلد صناعى آخر ، سيخلف لديهم الاحساس بالتضامن ، هذا الاحساس الطبقي يساعد على توحيد الصفوف . ولعل ابلغ مثال نعطيه لنختتم به الكلام عن الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية ، هو مثال يؤكد على مدى الازدراء وعدم الاكتراث الذى كانت تعامل به هذه الطبقة ، من جانب أصحاب رؤوس الأموال : ففي خطاب مرسل من جانب أحد شركات التأمين ، الى أحد رجال الصناعة ، كان بالامكان ان نقرأ ما يلى :

(٤٣٩) وقد كان هؤلاء يلتزمون باداء مصاريف رحلتهم في مواجهة ربان السفينة ، او بعض الوسطاء ، الذين في مقابل الحصول على تكاليف النقل ، كانوا يبيعون هؤلاء المهاجرين مقابل ربح قدره ١٥ ٪ تقريبا ، لذلك ، كان من المعتاد قراءة مثل هذا الاعلان في الصحف .

« مائة رجل قادمين من بلاتينا سوف يسلمون ، كل منهم لمدة خمس سنوات ، لكل من هو على استعداد لدفع نفقات نقلهم التى تقدر بعشرة جنيهات للفرد » وقد نشر هذا الاعلان بجريدة الأخبار الجديدة News Letter فى ٢٥ أكتوبر ١٧٣٣ . Kuczynski, ibid, p. 172.

» سيدى العزيز

لقد قررنا عدم قبول طلبات التأمين المقدمة من المصانع . فهذه الاماكن تعتبر بمثابة مقابر بالنسبة لشركات التأمين ، وقد قررنا ان نتجنبها ، فعلى الرغم من قلة البوالص ، فاننا نتلقى طلبات تعويض متزايدة ٠٠٠٠ ، وهكذا يتضح من هذا الخطاب أن المصانع كانت بمثابة المقابر لشركات التأمين ، نظرا لكثرة اصابة العمال من جراء الحوادث والأمراض المهنية ، ولكن الأخطر ، ان هذه المصانع كانت أيضا ، مقابر للعمال أنفسهم ، ولكن الخطاب لا يلتفت الى ذلك ، مادامت الشركة لن تقوم بالتأمين بعد ذلك على العمال . وبذلك ، يظل هذا الخطاب ، بدلالته ، دون حاجة الى أى تعليق^(٤٤٠) .

(ج) مولد الطبقة العاملة في فرنسا^(٤٤١) :

لو أردنا الكلام عن الطبقة العاملة في فرنسا ، لقلنا انها طبقة ، تميزت في نشأتها ، بخاصتين متعارضتين ، ولا يمكن ان نتفهم صورة التعارض ولا كيفية حدوثه ، الا بتحليل الظروف التى أحاطت بتلك الطبقة عند نشأتها . حقا ، ان الهجرة من القرية الى المدينة كانت من عوامل تكوين هذه الطبقة ، وأنها عانت الحياة في المدينة الصناعية وخضعت للنظام الرأسمالى للعمل في المصنع ، فهى في ذلك ، لا تختلف عن باقى الطبقات العمالية ، ومع ذلك ، يظل ما يميز هذه الطبقة ، من صفات متعارضة كما سبق القول ، هو أنها كانت أكثر بطورا من حيث تكوينها ، عن باقى البلاد الصناعية الأخرى وعلى الأخص انجلترا ، ومع ذلك ، فان هذه

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 179.

(٤٤٠)

G. Dupeux, op. cit., note 299, pp. 141 et s.s.

(٤٤١)

A. L. Dunham, op. cit., note 273, pp. 154 et s.s. et 162 et s.s.

P. Jaccard, op. cit., note 302, pp. 202 et s.s.

M. Branciard, op. cit., note 302, pp. 27 et s.s.

Ch Moraze, op. cit., note 347, pp. 415 et s.s.

A.G. Lagrange, op. cit., note 202, pp. 194 et s.s.

H. Seé, op. cit., note 275, pp. 64 et s.s.

Kuczynski, op. cit., note 362, pp. 184 et s.s.

Felix Ponteil : *Historie générale Contemporaine*

وانظر أيضا :

“du milieu du XXVIII^e Siècle à nos jours”

No. ed. Dalloz - Paris 1973, pp. 253 — 257.

الطبقة كانت أكثر الطبقات العمالية ثورية ، وأنها ومنذ وقت مبكر ، اتخذت صبغة سياسية أكثر منها في أى بلد آخر . هاتان الخاصتان المميزتان لهذه الطبقة العاملة الفرنسية ، لا يزيل التعارض بينهما ، الا ذاستهما عن قرب .

اولى هذه الخصائص ، هى ان الطبقة العاملة الفرنسية تكونت في وقت لاحق على الطبقة العاملة الانجليزية ، فبينما يعتبر الكتاب ان عام ١٧٦٠ هو بداية مولد الطبقة العاملة الانجليزية ، نجد ان هذا الحدث قد تأخر في فرنسا الى عام ١٧٩٠^(٤٤٢) ، ولعل ذلك كان نتيجة طبيعية لأن الثورة الصناعية في فرنسا لم تتطور بنفس السرعة التى عرفتها في بلاد أخرى ، وعلى الأخص انجلترا . ويرجع الكتاب ، ببطء الثورة الصناعية في فرنسا ، وتراخى تكوين طبقة عاملة في المصانع ، لأسباب متعددة ، نذكر منها^(٤٤٣) :

- التطور الديمغرافى البطيء في فرنسا .
- كثرة الاستثمارات في الخارج ، وكثرة الديون الحكومية مع الاتجاه الى اكتناز الذهب .
- هجرة العمال المتخصصين .
- ضعف كميات الفحم .
- ضعف التجهيزات الأولية .
- سياسة حماية جمركية تعوق التطور الرأسمالى .
- بيروقراطية الجهاز الحكومى .

هذه الأسباب ، يعتقد انها بحق ، لعبت دورا في التطور الصناعى البطيء في فرنسا ، دون ان تقدم أحدها على الآخر ، ومع ذلك ، نعتقد أيضا ان هناك عاملا رئيسيا يتمثل في ان فرنسا ، لم تعرف كانجلترا ، حركة الأسبيجة ، التى ساعدت على لفظ صغار الملاك خارج أراضيهم فساعدت على تكوين جيش من المتعطلين أمد الصناعية بحاجاتها الى الأيدي العاملة . بل ، على العكس ، ساعدت الثورة الفرنسية على تثبيت هذه الطبقة ، حيث منحت أفراد هذه الطبقة قطع صغيرة من الأرض ، تمسكوا بزراعتها ، رغم ما لقوه من مصاعب نتيجة لضعف امكانيات الاستثمار لديهم وللضرائب المرتفعة^(٤٤٣) ، ومع ذلك ظلوا متعلقين بالأرض وأخذ

(٤٤٢) راجع ما سبق ، ص ٢٥٧ وما بعدها .

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 192.

(٤٤٣)

عددهم يزداد ، ولعل ذلك ، يفسر لنا لماذا نجحت إنجلترا في عملية التصنيع بسرعة كبيرة ، ذلك انها كانت قد قُضت مسبقا على الملكيات الصغيرة ، بحيث اختفت هذه الطبقة من النظام الاقتصادي الانجليزي حين قامت الثورة الصناعية .

لذلك ، فلم يكن الأمر مجرد صدفة ، ان البلاد الأوربية التي نزعّت ملكية صغار الفلاحين كانت اسرع البلاد في تحقيق التقدم الصناعي ، كما حدث في إنجلترا وأيضا في ألمانيا ، فالتقدم الصناعي لم يكن ممكنا في هذه البلاد ، الا لو تمت التضحية بهذه الطبقة ، ليس فقط لان ذلك كان وسيلة للحصول على جيش احتياطي من الأيدي العاملة ، وانما أيضا لأن هذه الطبقة كانت تقف حائلا امام أى تطور اجتماعي ، فهي مرتبطة بالأرض وبالتقاليد ، وحرصها على ملكيتها « الصغيرة » يجعلها تقف في مواجهة أى محاولة للمساس بالملكية عموما ، وهذا ملاحظه كارل ماركس بحق بالنسبة لفرنسا ، حين كتب « اما في فرنسا ، فان تملك الأرض جائز لكل من يملك ثمنها ، ولكن هذه الميزة هي التي سمحت بتقسيم الأرض الى قطع صغيرة زرعت من جانب أشخاص لا يتوفرون على الوسائل المادية الكافية ، فاعتمدوا على قوتهم العضلية وعلى العمل العائلي . هذه الملكية المفتتة لا تقف عائقا فحسب أمام كل تطوير لأساليب الزراعة ، بل وأيضا امام كل تقدم اجتماعي لأن الفلاح نفسه في ظل هذا النظام يصبح العدو الأول لكل تقدم اجتماعي » (٤٤٤) .

حقيقة ، كان هناك في فرنسا حوالي ١٨١٠ ، « بروليتياريا » بمعنى الكلمة ، خاصة في صناعة النسيج ، تلك البرولييتاريا الخاضعة لنظام المصنع الحديث والمتكدسة في المدن الصناعية ، ولكنها أى هذه الفئة لم تكن الغالبة في تكوين الطبقة العاملة الفرنسية ، بل كانت الغلبة في تكوين هذه الطبقة ، اما للمهنيين والحرفيين ، أو العمال العاملين بالورش الصناعية : ففي الفترة من ١٨١٥ الى ١٨٤٠ ، عرفت فرنسا ازديادا ملحوظا في عدد سكانها بسبب انخفاض الوفيات وكثرة المواليد ، فبلغ عدد سكانها ٣٦ مليون نسمة (بعد ان كان ٢٦ مليونا فقط) ، وبلغ عدد العمال في هذه الفترة حوالي ٥ ملايين عامل ، ولكن كان عدد العاملين في المصانع الكبرى لا يتجاوز ١٤٠٠٠٠ (مليون وثلاثمائة ألف عامل) . ففي عام ١٨٣٠ مثلا كان هناك ٨٠٠٠٠ عامل يدوى أى من العاملين بالمنازل في نطاق صناعة غزل القطن ، بينما لم يكن عدد العاملين في المصانع آنذاك في نفس الصناعة يتجاوز ٥٥٠٠٠ عامل ، ومن حيث عدد العاملين ، فاستثناء بلغ عدد العمال في بعض

المقاطعات ٣٣٠ عاملا في المصنع الواحد ، ولكن في غالب المقاطعات ، لم يكن صاحب العمل يستخدم أكثر من ١٠ عمال^(٤٤٣) .

هذه الظاهرة ، اى ظاهرة غلبة العمال اليدويين والعاملين بالمنزل والورش الصناعية ، من حيث العدد ، على عمال المصانع ، لها أسباب متعددة^(٤٤٤) ، ولكنها ولا شك ، أدت الى تكون طبقة عاملة في « المصانع » على غرار إنجلترا والمانيا ، وفي هذا المعنى كتب H. Séé ، يصف حالة الطبقة العاملة الفرنسية ، عام ١٨٧٠ « نظرا لان الصناعات اليدوية مازالت لها الغلبة ، فانه ، باستثناء باريس وبعض المدن الكبرى ، لا نجد تجمعات عمالية كبيرة ، لذلك ، فان الحركة العمالية في هذه المرحلة ، لم تكن من المشاكل التى كان يتعين على نابليون ان يحسب حسابها » .

طبعا ، كما سبق القول ، لم تكن فئة « العاملين » في المصانع معدمة ولكنها كانت بسيطة بالقياس لمجموع العمال المأجورين ، اليدويين منهم ، والعاملين في الورش والمنازل .

ولكن ذلك ، لم يمنع من القول بوجود طبقة عاملة فرنسية ، خاصة لو لاحظنا ، ان العمال اليدويين أنفسهم ، كانوا ينقسمون الى قسمين : قسم منهم يرفض الاختلاط بالطبقة العاملة او التشبه بها ، نظرا لان هذه المجموعة كانت تقوم بانتاج « المصنوعات الفاخرة Artisanat de luxe » التى اشتهرت بها فرنسا والتى كانت مخصصة للتصدير او لاستهلاك الطبقات الاجتماعية العليا ولم

راجع في هذه الاحصائيات .

A. L. Dunham, op. cit., note 273, p. 155.

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 196.

^(٤٤٤) منها ما يتصل بعدم هجرة صغار الملاك ، وبقائهم في الأرض ، وعدم كفاية دخلهم الزراعى مما ساعد على انتشار العمل المنزلى في مجال الغزل والنسيج بالذات ، بالإضافة الى ان بعض المدن الكبرى ، كباريس وليون ، استطاعت الورش الصناعية فيها ان تعرض أجورا مرتفعة لم يكن من السهل الحصول عليها في الصناعات الناشئة والمدن الصناعية الجديدة .

راجع في هذه الأسباب بالتفصيل .

A.L. Dunham, op. cit., note 273, pp. 156 — 161.

(م ١٨ — الثورة الصناعية)

يكن هناك منافس لها في العالم الرأسمالي ، لذلك ، كان أفراد هذه المجموعة يترفعون عن الاختلاط بطبقة العمال ، سواء في ذلك عمال المصانع ، او المجموعة الثانية من اليدويين ، التي كانت تقوم بانتاج مصنوعات مخصصة لاستهلاك الطبقات الاجتماعية الدنيا ، وهذه المجموعة - الأكبر من حيث العدد في مجموع العمال اليدويين ، كانت تختلط بعمال المصانع من حيث ظروف معيشتها .

أضف الى ذلك ، ان طبقة « صغار المزارعين » ، كانت في وضع اجتماعي ، لا يختلف كثيرا عن الطبقة العمالية ، من حيث ظروف المعيشة ، ولذلك ، نظرا لهذه « الشراكة الاجتماعية » المعقدة ، كان من الصعب خلال السنوات ١٨١٠ - ١٨٥٠ في فرنسا ، تحديد المكانة الاجتماعية للفرد في الطبقات الدنيا للسلم الاجتماعي^(٤٥) .

والآن ، يمكننا من وصف « تركيب » الطبقة العاملة الفرنسية ، المميز ، ان نصل الى الناحية الثانية المميزة لهذه الطبقة في فرنسا ، والتي تبدو متعارضة تماما مع الناحية الاولى ، ونقصد بذلك الطابع الثوري لهذه الطبقة . لقد كتب H Séo عام ١٩٣٤ ، متعجبا من هذا الطابع السياسي الثوري للطبقة العاملة الفرنسية ، ومستشهدا بالمثل الفرنسي لدحض بعض الحجج التي يسوقها الكتاب الماركسيون ، ويؤكدون بها ان ثورة البروليتاريا لا يمكن حدوثها الا في البلاد التي بلغت أوج التركيز الصناعي ، فرد عليهم قائلا « ويمكننا ان نلاحظ ، ان المادية التاريخية ، أو على وجه أدق ، ان التفسير المادي للتاريخ ، لا يكفي لتفسير وتبرير « الوعي الطبقي »

(٤٤٥) ويمكننا ان ندلل على الطبيعة الخاصة لهذه التركيبة الاجتماعية المعقدة ، لو أخذنا مثلا صناعة الحديد في مدينة ليون الفرنسية : فهذه الصناعة كانت تتطلب تعاون ثلاث فئات ذات وظائف اقتصادية مختلفة : المولون الذين يقومون بتقديم المادة الأولية ويبلغ عددهم حوالي ٨٠٠ شخص . ثم أصحاب الورش وعددهم حوالي ١٠٠٠٠ يملك كل منهم في المتوسط خمس آلات ، وأخيرا العمال وعددهم يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ عامل . والعجيب ، انه عند حدوث مظاهرات أو اضطرابات عمالية (خاصة اضطرابات ليون عام ١٨٣١) ، فان « أصحاب الورش » كانوا يتضامنون مع العمال ، رغم ما قد يبدو من تعارض مصالحهم ، بل ، ان التضامن منهم بلغ حد اقامة جمعيات مشتركة لتبادل المعونة **des Mutualités** . لذلك ، كان من الصعب تصنيف هؤلاء الاجراء أو أصحاب الورش : فهل يمكن ان تصنف الاول بين أفراد الطبقة العاملة (رغم ان عددهم بكل ورشة لا يتجاوز ٥ أفراد) ، ولكنهم على كل حال ، يعملون على آلات ، ويشتركون من حيث الظروف الاجتماعية مع عمال المصانع الكبرى . وأصحاب الورش ، أين يمكن ان نضعهم ؟ مع فئة « الحرفيين » أم نلحقهم بطبقة أصحاب الأعمال ، الأنسب طبعا ان نعتبرهم من الحرفيين ، لأنهم وان كانوا يملكون الآلات فهم لا يستطيعون شراء المادة الأولية ويظلون بذلك في حالة تبعية بالنسبة للممول ... » .

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 198.

في الوقت الحالي . ذلك أنه يتعين أيضا الأخذ في الاعتبار بالجانب « الفكري » (الأيديولوجي) الذي كثيرا ما ساهم في ايجاد الشعور الطبقي واعطاء المزيد من الاحساس به لدى الطبقات الاجتماعية المختلفة : فازدهار الأفكار الاشتراكية أولا ، ثم الفكر الماركسي بعد ذلك ، خلال القرن التاسع عشر ، كان له أكبر الأثر على الأحداث . ففي فرنسا مثلا بدأت الحركة العمالية نشاطها ، في الطوائف المهنية في باريس ، وفي نطاق الصناعات الصغيرة ، حيث لم تكن الطبقة العاملة قد بدأت تعاني من آثار التركز الصناعي . ولذلك ، كثيرا ما كنا نجد في مطالب هؤلاء العمال ، التركيز على فكرة « العدالة » وهي الفكرة التي انصبت عليها كتابات الاشتراكيين الفرنسيين من برودان الى سان سيمون ومن تبعهما » (٤٤٦) .

هذه الملاحظة ، التي أبداهها H Séé ، تعكس بوضوح الطابع المميز للطبقة العاملة الفرنسية ، وهو الطابع الثوري ، بحيث استحققت هذه الطبقة ، ان يقال عنها ، بحق ، انها أكثر الطبقات العمالية « وعيا » من الناحية السياسية ، وانها ومنذ وقت مبكر ، كانت أكثر الطبقات العمالية في العالم تأثيرا في الحياة السياسية . فكيف يمكن تفسير ذلك ، بالرغم مما سبق قوله ، من بطء تكوين هذه الطبقة ، وعلى الأخص ، عن ضعف نسبة العاملين في « المصانع » الى مجموع العمال الأجورين ، وعن التركيب الخاص لهذه الطبقة .

لعل أول ما يخطر بذهن المحلل مباشرة ، هو الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ ، التي تركت ولا شك بصماتها على كل الفرنسيين ، على تعاقب الأجيال ، والتي تعتبر نهايتها ؛ باعتبارها ثورة شعبية عامة ، هي بداية ثورة الطبقة العمالية . ويكفينا في هذا الصدد ، ان نقارن ، بين المفكرين الاشتراكيين الانجليز ، وأقرانهم الفرنسيين : فالاشتراكيون الانجليز ، كانوا يتميزون بالخيالية ، وكانت الحلول التي يقترحونها ، حلولا جزئية ، بينما كان الاشتراكيون الفرنسيون يتميزون بالواقعية والنظرة الشاملة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، فلنقارن مثلا ، بين روبرت أوين الانجليزى وسان سيمون الفرنسي .

ان روبرت أوين (٤٤٧) هو مثال للاشتراكي الانجليزى الخيالى ، الذى كان يعتقد ان كل المشاكل الاجتماعية للطبقة العاملة يمكن القضاء عليها عن طريق

Séé, op. cit., note 275, p. 149.

(٤٤٦)

(٤٤٧) راجع مؤلفنا في الحركة التعاونية « من الناحيتين الفكرية والتشريعية » ، دار الفكر العربى

القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٥١ وما بعدها .

« التعاونيات » ، وإقام هذه التعاونيات على أساس « تجارى » بحث ، اهتم فيه بالتفاصيل الفنية والمالية ، دون ان يتعرض لحلول دائمة لصراع الطبقات . وهذا ما يميزه تماما عن سان سيمون مثلاً^(٤٤٨) ، بينما عاش سان سيمون أيام الثورة الفرنسية (حيث كان في بدايتها لم يبلغ بعد ثلاثين عاماً) لذلك ، اتسم بطابع ثورى ولكن واقعى في نفس الوقت ، فلم يكن يدعو الى ثورة عمالية ، ولا الى القضاء على الطبقات العليا في المجتمع ، فهو لم يكن من دعاة « التدمير » وانما من انصار التوسع الصناعى وإقامة صرح اقتصادى قوى ، مع تنظيمه على نحو يتجنب به المساوىء الاجتماعية للنظام السياسى والاقتصادى القائم .

ان فرنسا ، منذ فرانسوا كيناي Quesnay مؤسس مدرسة الفيريوقراط^(٤٤٩) ، لم تنجب اقتصاديين ذوى شهرة عالمية ، بعكس انجلترا التى كانت ، في هذا المجال ، دائماً في المقدمة . ولكن على العكس ، نجد ان فرنسا ، احتلت الصدارة ، ان لم تكن في مكانة فريدة في نطاق العلوم السياسية والاجتماعية ، بحيث يصعب وضع مفكرىها تحت حصر ، وهو ما يفسر لنا جزئياً ، كيف ان « السياسة » كان لها السبق دائماً في حياة الشعب الفرنسى عموماً ، والطبقة العاملة الفرنسية بصفة خاصة ، والدليل على ذلك ، ما عرفته فرنسا خلال السنوات ١٧٨٩ - ١٨٧١ ، من اندلاع أربع ثورات شعبية عارمة ، دون ان يقع في انجلترا مثلاً ، أى تحرك شعبى يمكن مقارنته باحدى هذه الثورات^(٤٥٠) .

(٤٤٢) سنقوم بدراسة الاشتراكيين الفرنسيين وأفكارهم ، في الفصل الثالث من هذا المؤلف ، نظراً لأهمية الدور الذى لعبوه في مد الحركة العمالية بالأسس الفكرية التى تستند اليها في مقاومة النظام الرأسمالى وخاصة الأفكار التى أتت بها الطبقة البرجوازية .

ولكن ، مؤقتاً نحيل القارئ في هذا الصدد الى :

Felix Ponteil : op. cit., Note 441, pp. 259 et s.s.

Michel Branciaid : op. cit., note 302, pp. 67 et s.s, 93 et s.s, 103 et s.s, et 121 et s.s.

L. Epsztein, op. cit., note 279, pp. 123 — 136.

J. Bron, op. cit., note 282, pp. 80 — 94.

(٤٤٩) راجع ما سبق ، ص ١٥٩ وما بعدها .

(٤٥٠) ونقصد بهذه الثورات الأربع ، ثورة ١٧٨٩ الفرنسية ، ثم ثورة عمال الحرير في مدينة ليون في ٢١ نوفمبر ١٨٣١ حيث استولوا على المدينة بأكملها وعرفت هذه الثورة باسم ١٨٣١ la révolte des canuts de Lyon ثم الثورة التى قامت في ١٨٤٨ (وبالذات في شهر فبراير) فاطاحت بالملك لويس فيليب (دوق أوليان) الذى حكم فرنسا عند عودة النظام الملكى اليها =

لذلك ، فليس من المستغرب أن نجد في فرنسا ، في الفترة التاريخية المشار إليها ، أن جمعيات « تبادل المعونة » أو بعض الجمعيات السرية (نظرا لتحريم التجمعات العمالية - كما سنرى - بموجب قانون le Chapelier الصادر عام ١٧٩١) ، هذه الجمعيات كانت نواة للعمل الثوري والسياسي لذلك ، فبالرغم مما كتبه بعض معاصري الثورة الفرنسية عام ١٧٩٥ ، من أن « الأمة الفرنسية خلدت الى الراحة » فان هذه الأمة كانت أكثر ثورية من العديد من الأمم الأخرى ، وليس أدل على ذلك ، من أنه لم يأت عليها عام ١٨٤٠ حتى كانت البلاد تشهد انتفاضات شعبية في كل مكان ، واشتهرت هذه الفترة باضطرابات اقتصادية واجتماعية رفعتها الى مرتبة الثورة الفرنسية الأم من حيث أهميتها ، وانتهت بثورة عمال الحرير في ليون عام ١٨٣١^(٤٥١) .

ولكن هل يمكننا ، أن نقف عند الجانب الفكري ، لشرح الطبيعة الثورية للطبقة العاملة الفرنسية ؟ ان الاجابة بالنفي طبعاً ، فبالاضافة الى تأثير الكتاب الاشتراكيين الفرنسيين ، ومدى ما خلفته الثورة من عادات « ثورية » لدى الطبقات الشعبية ، ينبغي أيضا النظر الى ما أحدثته هذه الثورة من تحولات اجتماعية ، فلقد نجحت الرأسمالية الصاعدة في القضاء على امتيازات طبقة النبلاء ، ولكن ذلك لم يكن يؤدي بذاته الى الغاء الفوارق الطبقية ، التي بعد ان كانت قانونية ، أصبحت تقوم على أساس اقتصادي ، لذلك فان هذه الطبقات الشعبية العريضة - امام تطور النظام الرأسمالي في فرنسا ، تلك الطبقات التي كانت دائماً وراء المتاريس ابان الانتفاضات الشعبية ، كانت تشبه الى حد كبير في ظروف معيشتها ، طبقة البروليتاريا الصناعية ، ومن هنا يفهم ان الحركة الشعبية الفرنسية كانت في آن واحد حركة سياسية وعمالية او - بتعبير أدق - « بروليتارية » . ذلك ، ان ظروف

= منذ عام ١٨٣٠ الى ١٨٤٨ ، واستطاعت ثورة ١٨٤٨ إعادة النظام الجمهوري تحت اسم (الجمهورية الثانية) . وأخيراً ، تلك الثورة التي لعبت فيها طبقة البروليتاريا الدور الأكبر ونعني بها كميونيه باريس la Commune de Paris (في الفترة من ١٨ مارس الى ٢٧ مايو ١٨٧١ والتي كون العمال فيها حكومة تتولى تصريف الشئون العاملة لمدينة باريس ، والتي وجهت بعنف لم يسبق له مثيل من قبل الطبقة البورجوازية .

راجع في هذه الأحداث :

G. Lefranc, op. cit., note 362, pp. et s.s.

A. G-Lagrange, op. cit., note 202, p. 197.

M. Branciard, op. cit., note 302, p. 63.

J. Bron, op. cit., note 287, p. 57.

عمل ومعيشة هؤلاء العمال ، حتى اليدويين منهم أو عمال المنازل ، لم تكن تختلف اختلافا جوهريا عن عمال المصانع ، وقد أكد ذلك كثير من المعاصرين لتلك الأحداث ، ولعل أهم هذه الشهادات ، ما كتبه الكاتب Heine (٤٥٢) : « قل لي ماذا بذرت اليوم سأقول لك ما ستحصده غدا ، هذا المعنى هو ما كنت أفكر فيه ، حين قمت بزيارة بعض الورش في منطقة Saint-Marceau حيث رأيت ما يتداول بين عمال هذه الورش من كتابات ، فهناك أحاديث روبسبير وكتابات مارات Marat ، وتاريخ الثورة الفرنسية للكاتب Cabet ، ومجموعة أخرى من الكتابات التي تكاد تفوح منها رائحة الدم . واستمعت لما يردده هؤلاء العمال من أناشيد ، فكانها أناشيد انت من الجحيم ، تدل بالنغمة التي تؤدي بها انها دعوة الى ثورة » . وفي نفس هذه الفترة ، تعددت المطبوعات والدوريات التي تعبر عن هذه الطبقة الثائرة ، منها مثلا ، جريدة العمال le journal des ouvriers ، أو جريدة الشعب le peuple ، أو العامل اليدوي l'Artisan ، وجريدة الكرة الأرضية Le Globe التي أصدرها سان سيمون ، أو العالم الجديد le nouveau monde بإشراف فوريه Fourrier ، أو « الشعبي le populaire » التي أصدرها كابييه Cabet وغيرها من الدوريات التي كانت تتحدث ، باسم هذه الطبقات الثائرة . هذه الطبقات شعرت أنها قد خدعت من جانب الطبقة البورجوازية ، فبعد ان اتحدوا ابان الثورة الفرنسية ، للتخلص من طبقة النبلاء ، تنكرت البورجوازية للطبقات الدنيا التي ساعدتها ، لذلك كان الكفاح السياسي الثوري وسيلة ، تستمد منها هذه الطبقات الضعيفة احساسها بالتضامن ، أى احساسها الطبقي لتواجه مرة أخرى ، تلك الطبقة التي خدعتها (الطبقة البورجوازية) التي افادت من الطبقات الضعيفة لتحقيق مآربها (التخلص من طبقة النبلاء) حتى اذا تحقق لها ذلك ، تحولت الى عدو لا يرحم ضد

(٤٥٣) Heinrich Heine كاتب وشاعر ألماني ولد في دوسلدورف Dusseldorf عام ١٧٩٧ ومات عام ١٨٥٦ ، اشتهر بكتابة القصة الاجتماعية وكانت اشعاره تعكس المساواة الاجتماعية للنظام الرأسمالي ، ومم باريس عام ١٨٣١ وكان معاصرا للأحداث الاجتماعية ، وأشهر كتاباته : كتاب الأغاني le livre des Chants (١٨٢٧ - ١٨٤٤) وصور من رحلة Images de Voyage (١٨٣٦ - ١٨٣١) والتي كان يتحدث فيها بالذات عن ظروف الطبقة العاملة في فرنسا . وقد ورد ذكر الجزء المذكور في المتن ، في مؤلف :

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 189.

A. L. Dunham : op. cit., note 273, pp. 161 et s.s.

(٤٥٢)

G. Dupeux, op. cit., note 299, pp. 149 et s.s.

P. Jaccard, op. cit., note 302, pp. 202 et s.s.

من ساعدها في بداية الأمر - ومن هنا ، تحول هؤلاء الذين حذعوا ، الى العمل الثورى من جديد ، فالثورة لم تصلح من شأنهم ، بل ربما ازدادت أحوالهم سوءا (٤٥٢) . لذلك شهدت الفترة من ١٨٣٠ - ١٨٤٨ في فرنسا اضطرابات لم تشهدها أى بلد آخر ، منها مثلا ، اضطرابات عمال باريس في يونيو ١٨٣٢ وأبريل ١٨٣٤ ، واضطرابات عمال ليون عام ١٨٣١ ، و ١٨٣٤ ، واضطرابات في مدن ليل وتولوز ، وكلازوفرون ١٨٤٠ واضطرابات عمال مناجم الفحم والنجارين في باريس في أعوام ١٨٣٣ و ١٨٤٥ ، وكذلك عمال المناجم في آنزان عام ١٨٣٣ وفي سانت آتين عامى ١٨٤٤ و ١٨٤٦ ، ثم أخيرا ثورة ١٨٤٨ ، حيث استطاع الشعب ، بقيادة الطبقة العمالية ولأول مرة في التاريخ مواجهة كل الاعداء الخارجيين (٤٥٣) ، رغم ما لقيته هذه الثورة من هزيمة منكرة ، عبر عنها كارل ماركس بقوله (في ١٨ مارس ١٨٥٢) : « لقد هزمت البروليتاريا في باريس بشكل كفل القضاء عليها ، لدرجة أنهم لم يفيقوا بعد حتى الآن من الصدمة التي تلقوها » (٤٥٤) .

بهذا العرض ، نكون قد اوضحنا الخاصيتين المميزتين للطبقة العاملة الفرنسية ،
طابعها الثورى من جهة ، وبطء التطور الصناعى (بالمعنى الحديث) والطبقة العاملة
في المصانع من جهة أخرى . ورغم ما قد يبدو من تناقض بين الصفتين ، الا ان ازالة
هذا التناقض تصبح امرا ميسورا ، اذا فكرنا في ان الطبقات الشعبية الفرنسية ،
بفضل الثورة الفرنسية ، والكتاب الاشتراكيين اكتسبت احساسا طبقياً منذ وقت
مبكر ، بحيث يمكن القول ، ان فكرة الصراع الطبقي كانت قد ولدت في فرنسا ،
حتى قبل كارل ماركس .



بهذا العرض ، نكون قد انتهينا من دراسة أهم الأمثلة ، على كيفية ميلاد الطبقة العمالية في إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا . طبعاً ، هناك بعض الأمثلة الأخرى لميلاد الطبقة العاملة في بلاد أخرى (كالمانيا ، وروسيا وأستراليا والهند) ، ولكن هذه الأمثلة ، وإن تميزت بطابع خاص يرجع لظروف خاصة بكل بلد ، فإنها في مجموعها لا تخرج عن الوصف العام الذي أوردناه لميلاد هذه الطبقة^(٤٥٥) .

M. Biancard, *op. cit.*, note, pp. 63 et s.s.

(503)

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 191.

(303)

(٤٥٥) ويمكن للقارئ - إذا اراد - ان يلجأ الى مؤلف Kuczynski السابق الإشارة =

ولكن هذه الطبقة العاملة ، التي أعطينا وصفا عاما لميلادها ، وأعطينا مثالا لمواردها في أهم البلدان الصناعية ، والتي وصفناها في اطار المصنع والمدينة الصناعية ، وبيننا كيف تولد لديها الشعور الطبقي ، هذه الطبقة ، التي ما فتئنا طوال هذا المطلب ، نشير بايجاز ، الى المساوىء الاجتماعية التي تحملتها ، يتعين علينا الآن ، أن نقترح أكثر منها ، وإن نحاول ، بيان ظروف عملها ومعيشتها بصورة أكثر اسهابا ، وهو موضوع المبحث التالي .

= اليه هامش ٣٦٢ حيث اورد قصة ميلاد الطبقة العاملة في كل من « ألمانيا ص ١٩٩ » وروسيا ص ٢١٧ ، وأستراليا ص ٢١٩ والهند ص ٢٢٢ .

المبحث الثاني : ظروف عمل ومعيشة الطبقة العاملة (٤٥٦) :

ننتقل الآن الى السؤال الملح من الناحية الاجتماعية، الا وهو كيف كانت تعيش هذه الطبقة التي أفضنا في وصف ظروف تكوينها؟ من المسلم به، ان هذه الطبقة عانت بشكل قاس في بداية الثورة الصناعية ، فلم يكن التقدم العلمي وسيلة لاصلاح حياة السواد الأعظم من العمال . فعلاوة على نظرية الندرة التي سبق أن أشرنا اليها (٤٥٧) ، فان جشع الرأسمالي وتعطشه الى الربح ، ساهما الى حد كبير ، في خلق الظروف الاجتماعية المتدنية ، بحيث لم يكن ماركس وحده هو الذي لاحظ بحق هذه العلاقة ، وانما لاحظها أيضا بعض اتباع آدم سميث . فبينما كتب ماركس يقول « انا ومن بعدى الطوفان ! هذا هو شعار كل رأسمالي وكل نظام رأسمالي ، ان رأس المال لا يكتثر البتة بصحة العمال أو بقسوة حياتهم الا اذا أجبر على ذلك . فردا على كل شكوى ضده بسبب الانهيار الجسدي أو الذهني للعمال ، او موته المبكر ، أو قسوة العمل ، تكون اجابة الرأسمالي « مالنا نحن وهذه المشاكل ، طالما اننا نزيد من سعادتنا (أى من الربح) » حقا ، ان النظر للأمور في مجموعها ، يقتضي الاعترافات بأن حل هذه المشاكل لا يتوقف على ارادة الرأسمالي فحسب ، ذلك ان المنافسة الحرة اخضعت الرأسمالي لقوانين الانتاج

Fohlen, op. cit., note 276, pp. 191 et s.s.

(٤٥٦)

Epszstein, op. cit., note 279, pp. 69 et s.s.

T.S. Ashton, op. cit., note 273, pp. 140 et s.s.

J. Bron, op cit., note 287, pp. 36 et s.s.

Rédor et Rioux, op. cit., note 398, pp. 61 et s.s.

R. Marx, op. cit., note 273, pp. 168 et s.s.

Rioux, op. cit., note 5, pp. 164 et s.s.

Mantoux, op. cit., note 2, pp. 430 et s.s.

G. Lefranc, op. cit., note 362, pp. 257 et s.s.

وبالاضافة الى هذه المراجع انظر أيضا :

Maurice Bouvier - Ajam : Histoire du travail en France depuis la révolution.

L.G.D.J. Paris 1969 - pp. 71 et s.s. 87 et s.s. 91 et s.s.

Wolfgang Abendroth : Histoire du mouvement ouvrier en Europe. petite collection maspero. Paris 1973, pp. et s.s.

(٤٥٧) راجع ما سبق ، ص ١٨٧ وما بعدها .

الرأسمالي الصارمة التي لا مفر من الالتزام بها اذا اراد النجاح» (٤٥٨) ، نجد نفس المعاني تقريبا لدى أحد اتباع آدم سميث ، وهو الكاتب Eden ، حيث كتب يقول « ان الانسان الذي لا يملك ، في مقابل المنتجات الصناعية والزراعية ، سوى قوة عمله ، ولا يمكنه ان يسد حاجاته اليومية الا ببيع قوة عمله يوما بيوم ، هو شخص محكوم عليه بان يظل دائما تحت رحمة من يستخدمه ، ذلك أنه ليس من الممكن ان تكون حجج المصلحين وسيلة لحمل أصحاب الأعمال على رفع أجور العمال ، ذلك ان مطالب العمال او تنازلات أصحاب الأعمال ، لا تخضع لمحض ارادة أى من الطرفين ، بل تخضع لظروف لا دخل لهما فيها » (٤٥٩) .

لذلك ، فان الباحث في ظروف الطبقة العاملة ، ابتداء من وقوع الثورة الصناعية حتى نهاية القرن التاسع عشر ، لا يمكنه ان يلاحظ الا ان العامل كان تحت رحمة صاحب العمل ، يتحكم فيه كيفما شاء دون أى نص قانوني يحميه ولا تدخل من جانب الدولة .

وربما ، كان رب العمل - كما سبق القول - مرغما على تخفيض نفقات انتاجه ، خضوعا لقانون الثورة الاقتصادية ، ولكن هل كان هذا الالتزام الواقع على عاتقه (الالتزام بقوانين المنافسة) ، يضطره الى استغلال الطبقة العاملة على هذا النحو ؟ سؤال قد تختلف الاجابة عليه بحسب الانتماءات الايديولوجية ، ولكن الباحث الموضوعي يمكنه ان يقرر دون تردد ، ان هذه الظروف التي عرفتها الطبقة العاملة ابان الثورة الصناعية ، كانت من القسوة ، بحيث يصعب تبريرها لاي سبب كان . فكيف للمرء ان يبرر عمل العامل في ظروف أبعد ما تكون عن الأدمية (المطلب الأول) خاصة أن خضوعه وامتهاله لهذه الظروف لم تكن توفر له مستوى معقول من المعيشة ، بل كانت ظروف معيشة أسوأ من ظروف عمله (المطلب الثاني) ، لذلك كان من الطبيعي أن ينظر العامل - بسبب ما يلاقيه من ظروف صعبة - الى العنصر الجديد الذي قلب حياته رأسا على عقب وحمله ما لا يحتمل . ونقصد بذلك الآلة ، فينقلب ضد الآلة ، ممثلا بالكرامية ، ويعمد الى تحطيمها للتخلص منها (المطلب الثالث) .

Karl Marx : Le Capital, Livre I, ed Sociales, P. 263 — 265 (٤٥٨)
cité in Redor et Rioux, op. cit., note 398, p. 66.

Eden, State of the poor, I, pp. 476 et 494. (٤٥٩)
cité in Mantour, op. cit., note 2, p. 440.

هذه هي الموضوعات الثلاث ، التي سنتناولها في هذا المبحث ، ولكننا رغم ما سبق ان قررناه ابتداء ، من القول بان ظروف عمل العمال ومعيشتهم كانت بالغة القسوة ، نجدنا ، مضطرين ، بسبب الأبحاث العلمية المتناقضة في هذا الصدد ، للتعرض الى موضوع رابع ، الا وهو معرفة ، هل كانت هذه الظروف التي عاشتها الطبقة العاملة (بغض النظر عن التسليم بقسوتها) تقدما في مستوى معيشة الطبقات الشعبية عموما والعمال الأجورين بصفة خاصة ، أم كانت تدهورا لهذا المستوى ؟ (المطلب الرابع) .

المطلب الأول - ظروف العمل :

من الصعب بالطبع ، ان نضع حدا فاصلا بين ظروف العمل وظروف الحياة ، فكلاهما متداخل ، وخاصة بالنسبة لبعض العناصر ، كعنصر الأجر مثلا . ولكننا سنقتصر هنا على شرح ظروف عمل العمال داخل المصانع ، وعلى الرغم من تسليمتنا بأن الأجر يعد أهم شرط من شروط العمل ، الا أننا نفضل ارجاء بحث مستوى الأجور ، للمطلب الثاني ، كي نربطه بظروف الحياة المعيشية للعمال ، نظرا لأن مستوى المعيشة ، وخاصة في هذه الطبقات ، يتوقف أساسا على الأجر . لذلك ، نقتصر في هذا المطلب على عرض الظروف الداخلية للمصنع ، فنوضح مواصفات المصنع والنظام الصارم الذي كان يخضع له العمال ، ثم نتعرض لعمل النساء والأطفال ، قبل ان نوضح طول يوم العمل بالنسبة للعامل (عدد ساعات العمل) .

البند الأول - الشروط الصحية لأماكن العمل والرقابة على العمال :

ان أول ما يلفت النظر في ظروف عمل العمال ، هو المكان الذي يؤدون فيه عملهم (المصنع ومدى ما يتوافر عليه من شروط صحية) في هذا الصدد ، كتب Proudhon يصف المطبعة التي كان يعمل فيها مصححا « لقد تسممت من الهواء الفاسد ، ورائحة العفونة ، ورائحة العرق الانساني »^(٤٦٠) . هذا الوصف ، لم يكن مبالغا فيه ، فالثابت ، على الأقل بالنسبة لفرنسا حتى منتصف القرن التاسع عشر ، أن أغلب المصانع التي كان يعمل فيها العمال ، كانت قليلة الاضاءة ، سيئة التهوية ، فهذه الاماكن لم تكن قد بنيت خصيصا لاقامة المصانع ، بل كانت في أغلبها

أما كئائس أو قصور النبلاء التي صادرتها الثورة الفرنسية ، ولما كان الأمر يقتضي إيجاد أماكن متسعة لوضع الآلات الجديدة ، فقد استخدمت الادوار السفلية (التي في باطن الأرض le Sous-Sois et les celliers) لوضع هذه الآلات وتكديس العمال بها ، دون مراعاة لأي شروط صحية^(٤٦١) .

لذلك ، كان من الطبيعي ان تفتقد هذه الأماكن كل مواصفات صحية ، فعلاوة على نقص الهواء والضوء ، كان ضيق المكان يؤدي بالآلات الى أحداث ضوضاء تسبب للعامل أمراض الأذن والصداع ، كما يساعد على انتشار الأمراض المعدية بين العمال ، وخصوصا أمراض الصدر ، بالإضافة الى حوادث العمل التي كانت تحدثا يوميا اعتاد العمال عليه ، وكان العامل المصاب ، يلقي به في الطريق ، لأن الأمر كان يقتضي كي يحصل على تعويض ، علاوة على اثبات الضرر ، ان يثبت خطأ رب العمل وعلاقة السببية .

في هذه الأماكن غير الصحية ، كان العامل يئن تحت برد الشتاء ، وينتظف بحرارة الصيف ، ولذلك ، كان الوصف المعتاد الذي يجرى على السنة الكتاب في هذه الفترة وصف هذه الأماكن بانها « ثكنات عسكرية أو قشلاق » des Casernes^(٤٦٢) بل ، تجاوز البعض هذا الوصف « الأقل قسوة » ، ليصل به الى منتهاه واصفا المصنع بأنه « سجن »^(٤٦٣) ، نظرا للنظام الصارم الذي كان يخضع له العمال ، سواء في داخل المصنع ، أو حتى خارجه . ولعل وصف الكاتب Hobsbawn لنظام العمل يعطينا فكرة دقيقة عن مدى صرامته ومدى خضوع العامل للرقابة المستمرة والدقيقة من جانب رب العمل ، مؤكدا بذلك ، ان العامل لا يعدو ان يكون في نظر الرأسمالي « مجرد جزء من الآلة » فالعمال كان عليهم ، يقول Hobsbawn « ان يتعلموا كيف يعملون على نحو ما تتطلبه الصناعة ولكن طبيعة

(٤٦١) طبقا لمجرد أن أصبح المصنع يتطلب اتفاقات ضخمة بسبب سعر الآلات وانتشار الآلات الميكانيكية كان الرأسمالي يسارع بتشبيد بناء يصلح للمحافظة على آلاته واستخدامها الاستخدام الكامل الذي يحقق له أكبر عائد ممكن ، فكان يراعى فيها طبعا هذه الشروط الصحية ، ومن هنا نفهم ان هذه المباني المخصصة للصناعة كانت اسبق في الظهور في انجلترا عنها في فرنسا .

Audiganne, Adolphe Blanqui (٤٦٢) وهو الوصف الذي اطلقه عليها كل من

Le franc, op. cit., note 362, pp. 259 — 260.

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 75.

(٤٦٣)

العمل الصناعي مختلفة تمام الاختلاف عن العمل الزراعي أو العمل اليدوي : فالعمل الصناعي يتطلب عملا مكثفا ومتواصلا ، بينما الفلاح الحرفي يمكنه ان يتوقف عن العمل حين يشاء . . لذلك كان أصحاب الأعمال الانجليز يشكون من « كسل » العمال ومن رغبتهم في عدم العمل الا بالقدر اللازم للحصول مطالبهم اليومية ، وهو ما دعا أصحاب الأعمال الى وضع لائحة جزاءات صارمة ، وكذلك خفض أجر العامل الى الحد الذي يجبره على العمل طوال أيام الاسبوع حتى يحصل على الحد الأدنى اللازم للمعيشة . وفي المصانع ، حيث كانت الحاجة الى النظام الصارم تبدو أكثر إلحاحا ، لجأ أصحاب الأعمال الى تشغيل النساء والأطفال ، فهم أكثر انقيادا وخضوعا وأقل تكلفه » (٤٦٤) .

ومن هذا الوصف ، يمكننا أن نتفهم طبيعة الجزاءات التي وضعها النظام الرأسمالي لتحقيق رقابة مستمرة وصارمة على العمال ، هذه الجزاءات كانت تهدف في نفس الوقت الى خفض الأجور (بالاستقطاع منها) ، كما انها كانت وسيلة ناجحة لاختضاع العامل للسلطة المطلقة لصاحب العمل ، ولأن يتولون الرقابة نيابة عنه . ولذلك ، صادفنا في جميع المصانع وفي جميع البلاد التي قامت فيها الثورة الصناعية ، نظاما جزائيا صارما : في فرنسا كما في إنجلترا ، في إيطاليا أو السويد ، في المانيا والنمسا ، وجدنا لوائح مكتوبة « لاختضاع » العمال الى أقصى حد ممكن ، تستكمل احكامها بالتعليمات الشفوية والممارسات المتعسفة ، حيث يعاقب العامل لمجرد انه تكلم مع جاره ، أو لأنه ضحك أثناء العمل ، أو قام بتمشيط شعره قبل انتهاء العمل ، أو لأنه هجرأ على ترك مكانه دون اذن . . . الخ (٤٦٥) .

ففي فرنسا مثلا ، وضع أصحاب مصانع الغزل في مدينة Rouen عام ١٨٦٧ - لائحة الجزاءات على الوجه التالي (٤٦٦) :

مادة ١٧ - « سيعاقب بخصم ثلاث فرنكات .

١ - العامل الذي يدخن في المصنع أو يدلف اليه وهو يحمل « بايب » لم يعطفا جيدا .

E. J. Hobsbawn : l'ère des révolutions "l'aventure des civilisations" Gayard Paris 1969, pp. 41 et s.s. (٤٦٤)

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 75. (٤٦٥)

Lefranc, op. cit., note 362, p 261. (٤٦٦)

- ٢ - العامل الذى يمس « السير » في آلة الغزل :
- ٣ - العامل الذى يتولى تشغيل آلات غزل ويتغيب يوما حتى بسبب المرض
(مالم يقدم شهادة مرضية) .
- مادة ١٨ - « يعاقب بغرامة قدرها نصف فرنك .
- ١ - العامل الذى يشعل بنفسه شعلة الغاز .
- ٢ - أو يدخل إلى المنشأة شخصا اجنبيا .
- ٣ - أو ينظف أو يشحم آله أثناء سيرها .
- ٤ - أو الذى يهمل تنظيف آله .
- ٥ - أو الذى يدخل مشروبات الى المصنع .
- ٦ - أو الذى يوقف آله قبل حلول الموعد . »
- مادة ١٩ - ويعاقب بغرامة قدرها ربع فرنك .
- ١ - كل من يترك أى مواد خارج حقيبته على أرض المصنع .
- ٢ - كل من يغتسل أو يمشط شعره ، أو ينظف حذاءه قبل الربع ساعة
الأخيرة للعمل .
- ٣ - كل من يتضح ، عند التفتيش أنه غير نظيف » .
- وقد تبدو هذه الغرامات تافهة في نظر القارىء ، ولكن يتعين النظر إليها وقت
تطبيقها ونسبتها من الأجر ، فهكذا مثلا ، نجد ان مجموع الغرامات التى يمكن ان
يتعرض لها العامل في مدينة Creusot الفرنسية كانت تبلغ ٢٦٧٥ فرنك
خلال أسبوع واحد بينما أجر العامل - في خلال هذه الفترة - كان في المتوسط ٣٠
فرنكا فرنسيا (٤٦٧) .

وفي انجلترا ، نفس اللوائح الصارمة ، والجزاءات المفروضة على أقل عمل
يمكن ان يصدر عن العامل ، ففي مصانع الغزل في مانشستر ، كانت الجزاءات
تفرض على العامل الذى « يفتح النافذة ، أو يأتى للعمل في حالة غير لائقة ، أو

يغتسل أثناء العمل ، أو يهمل إعادة « المزيّنة » إلى مكانها ، أو يطلق « صغيرا » أثناء العمل . كما يتعرض لخصم ٦ شلنات يوميا كل عامل مريض لم يستطع أن يحضر بديلا مناسباً له ، هذه الغرامة مقابل « فقد الطاقة الميكانيكية » .

ولكن هذا النظام الصارم ، كان لا يقف عند عتبة المصنع فحسب عندما يفادره العامل بل يستمر خاضعا له حتى في أمور حياته الخاصة . فلائحة الجزاءات في بعض المصانع الأمريكية كانت تنص على أن « كل عامل يدخن السجائر الإسبانية ، أو يشرب الخمر في أى صورة كان ، أو يقص شعره عند الحلاق ، أو يرتاد أماكن اللهو والرقص ، يجعل من حق صاحب العمل أن يشك في خلقه وصلاحيته ، بل وفي نزاهته بوجه عام » .

وعلى كل عامل أن يؤدي ١٠ ٪ من دخله السنوي للكنيسة ، وأيا كان دخله فإن هذا العطاء لا يمكن أن يقل عن ٢٥ دولارا سنويا .

أن كل عامل يتمتع بنصف يوم راحة أسبوعيا ، ويتمتع كل من يرتاد الكنيسة بنصف يوم آخر بالإضافة للنصف الأول .

بعد أن ينتهي العامل من عمله (١٣ ساعة يوميا) يتعين عليه أن يستغل وقت فراغه فيما هو مفيد ، كقراءة الكتب الدينية وشغل وقته بالتفكير في الحياة الآخرة » (٤٦٨) .

على أن هذه الشروط تظل « معقولة » ، إذا ما قارناها بمدى تجكم أصحاب رأس المال في حياة العمال الخاصة في ألمانيا ، وعلى الأخص ، بالنسبة لعمال المناجم والمحاجر : فهؤلاء ، وخاصة ، العامل المتدرج ، لم يكن بإمكانه الزواج حتى سن معينة (٢٤ عاما) دون أن يحصل على إذن إدارة المنجم التابع له ، رغم أن القانون كان يسمح لكل من بلغ ١٨ عام أن يتزوج ، وكان أصحاب الأعمال ، يصلون عملا إلى منع العامل ، نظرا لأن القانون كان يسمح للهيئات المدنية برفض الزواج إذ تبين أن الوسائل المادية الكفيلة باعالة الأسرة غير متوافرة ، وكان من السهل على أصحاب الأعمال في المناجم إثبات ذلك ، لأن العامل لديهم ، لا تنتهي فترة تدريبه إلا بعد بلوغ سن ٢٤ عاما ، أما قبل ذلك فهو « متدرج » وبالتالي لا يكفي دخله لاعالة أسرة .

اما السبب وراء رفض أصحاب الأعمال زواج العمال فهو - بحسب قولهم (٤٧١) - ضعف أجر العامل الذى لا يسمح له بتغذية نفسه وأسرته ، مما قد يؤدى الى ضعف تغذيته وعدم مقدرته على أداء العمل على وجه حسن ، علاوة على ما قد يمكن ان يؤدى اليه من وفاة مبكرة ، فيتحمل صندوق الزمالة اعباء اضافية حيث يتكفل بعائلة المتوفي . . . هذا التبرير ، لا يحتاج الى تعليق ، ولكنه مع ذلك يجعلنا نتساءل عما اذا كان « النظام الاقطاعى » وعلى الأخص « رابطة التبعية بين الاقطاعى والفلاحين » قد انتهت حقا بدخول ألمانيا الى عهد الصناعة ، أم انها مازالت قائمة فعلا (بعد أن ألغيت قانونا) ومازالت التبعية قائمة ولكن تبدل أطرافها ؟ .

ويبدو هذا التساؤل صحيحا ، لو لاحظنا ان هذا « الفكر الاقطاعى » الذى كان يحكم علاقة العامل بأصحاب المناجم ، واكبه أيضا نوع من التنظيم العسكرى : فعمال المناجم والمتدرون منهم ، يلتزمون بارتداء الزى المميز لهم حتى في غير أوقات العمل وخارج أماكنه ، وتوضح لهم لائحة خاصة السلوك الذى يجب اتباعه عند مقابلتهم لأحد رؤسائهم خارج أماكن العمل (في الشارع أو في الاماكن العامة : « على كل العمال والمتدربين ، اذا ما قابلوا أحد رؤسائهم ، خارج أماكن وأوقات العمل ، أو اذا مر الرئيس أمامهم ، ان يقفوا في الوضع « انتباه » ، وان يوجهوا أبصارهم نحوه ، وان يحيوه بلفظ « حظ سعيد Glück auf » وان يظلوا ثابتين في أماكنهم حتى يمر الرئيس » (٤٧٢) .

ولكن بعد ان اثبتنا الوقائع ، يظل علينا ان نبرر هذه المعاملة التى لقيها الرعييل الأول من عمال الثورة الصناعية ، ولا يمكننا في هذا الصدد أن نرتكن فقط لشروح الكتاب اليساريين وما يرمون به الطبقة الرأسمالية من قسوة ورغبة في تحقيق أكبر قدر من الربح ، فهذه الأسباب ، وان كانت قد ساهمت في اخضاع العمال لنظام صارم ، الا أنها لا يمكن أن تخفى ، من جانب آخر ، حقيقة هامة ، مؤداها ، ان تكوين الطبقة العاملة - وخاصة في المصانع - في مطلع الثورة الصناعية ، ربما يكون أيضا قد ساهم في ضرورة خضوع أفراد هذه الطبقة لمثل هذا النظام .

وتفصيل ذلك ، أننا سبق ان استعرضنا ، كيف تكونت الطبقة العاملة ،

فبينما ان الهجرة من الريف الى المدينة ، كانت من العوامل الأساسية لتكوين هذه الطبقة ، ولكن هذا الطابع العام ، يقتضي مزيدا من التحليل . لاشك ، أنه حين قامت الثورة الصناعية ، كان هناك « فئة » من العمال المتخصصين ذوى المهارات العالية ، ولكن هؤلاء كانت نسبتهم ضئيلة للغاية بالقياس للسواد الأعظم من العاملين في المصانع : فبحسب الاحصاءات ، حوالى ١٨٣٥ ، كانت المصانع الكبرى والحديثة ، تستخدم ٢٥ ٪ من الرجال ، والباقي ٧٥ ٪ من النساء والأطفال . ولم تكن نسبة العمال المهرة ذوى الخبرة تتجاوز ١٠ ٪ من نسبة العمال الرجال . هؤلاء العمال المهرة ذوى الكفاءة العالية ، كانوا يأتون من « المهن التقليدية » l'Artisanat فمن أين أتت البقية الغالبة من العمال المكونة من رجال ونساء وأطفال لا يتوفرون على أى قدر من التخصص أو المعرفة الصناعية ؟ يجب على هذا التساؤل بالنسبة لانجلترا الكاتب Redford : « حتى نهاية القرن الثامن عشر ، لم يكن لدى عمال النسيج - الذين كانوا يمارسون مهنتهم في المنازل أى رغبة في الذهاب الى المصانع ، ذلك ان هناك شعورا عاما قام فيهم بأنه لا يصح الذهاب الى هذه المصانع . لذلك ، لم يجد أصحاب الأعمال أمامهم بديلا ، الا استخدام أيد عاملة من بين أقل فئات هذه الطبقة استقرارا ، وأقلهم جدية : عمال زراعيين لا يجدون عملا ، أو جنود تم تسريحهم ، أو بعض ذوى الحرف كالترزى أو الاسكافي الذى أفلس ، ولم يجد هؤلاء جميعا مكانا يأويهم سوى المصنع ، بحيث كانوا دائما على استعداد لتركه في كل وقت ، ما دام نظامه لم يوافقهم » (٤٧٢) وهكذا تكون الجيل الأول من عمال المصانع - في أغلبه - من عمال « بالصدفة » وليس من عمال قارين ، لأن العمال المدربين كانوا يرفضون العمل العام Travail public بالمقارنة لعملهم الخاص (العمل بالمنازل) . لذلك اضطر أصحاب الأعمال لقبول كل من لا يجد عملا ، من المتسولين وعديمى الخبرة ، وقليلى الاستقرار . . . »

نفس هذه الظاهرة ، نصادفها في كل من فرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وكل البلاد الصناعية تقريبا ، مع بعض الاختلافات العائدة للظروف المحلية ، والمؤثرة في تكوين الطبقة العمالية (٤٧٣) .

Cité in Kuczynski, op. cit., note 362, p. 70.

(٤٧٢)

Niveau, op. cit., note 122, p. 127.

وفي نفس المعنى

(٤٧٣) راجع ما سبق ، ص ٢٥٦ وما بعدها .

(م ١٩ - الثورة الصناعية)

في ضوء هذه الملاحظة ، يتضح لنا إذن ، كيف ان مسألة « نظام العمل » تصبح مسألة حيوية بالنسبة لرب العمل الذي يضطر لاستخدام هذه الفئات من العمال ، فالعامل كما يقول الكاتب Michel في بداية الثورة الصناعية « لم تكن لديه أدنى فكرة عن العمل الصناعى ولم يكن ، مهيا للقيام بهذا العمل ، فهو لم يعتد العمل المستمر ، ولا التعاون مع الآخرين ولا الخضوع للنظام ، ولم يألف الآلة ، بل كان شعوره نحوها معاديا .

وخاصة أن العامل ، كان يعاني بالاضافة الى ظروف عمله ، من ظروف معيشته التي كانت تتصف بالمعاناة وفقد كل معنى للحياة الإنسانية » (٤٧٤) .

وهكذا ، يتضح لنا ، ان الظروف جميعا (رغبة الرأسمالية في تحقيق أكبر قدر من الكسب مع الحفاظ على إمكانياته في ظل نظام المنافسة الحرة ، واضطراره لاستخدام أيد عاملة غير مدربة وغير مستقرة في البداية) كل ذلك ، ساعد على إيجاد نظام للعمل يتصف بالرقابة المستمرة والقاسية ، لا نجد تعبرا عنها ، الا ذلك

Cité in Kuczynski, op. cit., note 362, p. 74.

(٤٧٤)

ويورد المؤلف في نفس الصفحة المذكورة ، صورة لنظام العمل في بداية الثورة الصناعية ، حيث يذكر انه عند اختراع آلات الغزل التي تدار بقوة المياه ، تم انشاء المصانع بقرب مصادر المياه بعيدا عن المدن - وخاصة في Derbyshire و Lancashire ، فبدت الحاجة ماسة الى الأيدي العاملة ، وسرعان ما خطرت لأصحاب هذه المصانع فكرة استخدام صبية متدربين من مختلف الكنائس التي تأوى الأيتام وأبناء الفقراء ، وخاصة في مقاطعة لندن وبرمنجهام ، وسرعان ما جرى هؤلاء « الأطفال » من سن ٧ سنوات الى ١٤ عاما ، ووضعوا للعمل تحت اشراف بعض « العمال » ، ولكن هؤلاء الأخيرين ، كانت أجورهم تحسب بقدر الانتاج ، فكان من مصلحتهم دفع هؤلاء الأطفال لأكبر قدر ممكن من الانتاج ، مما كان يجعلهم يقسون على هؤلاء الأطفال ، لدرجة أصبح معها هؤلاء لا يملكون سوى « طبقة من الجلد » تغطي عظامهم النحيلة ، وبحيث كان ذلك يحقق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصانع فيدفع بهم لطلب المزيد من الربح « أو يفتح شهيتهم للربح » ، فما كان من « المشرفين » الا أن اخترعوا فكرة « عمل الليل » ، بحيث قسوا الأطفال على ورديتين أحدهما بالنهار والاخرى في الليل ، وكان الطفل يفادر مكانه في المصنع ، ليحتل احد الأسرة التي تركها زميل له يعمل في ورديّة مخالفة ، بحيث صار من الأمثال الشعبية الدارجة في Lancashire أن لديهم « الأسرة لا تبرد » ، فهي مشغولة بصفة دائمة .

انظر أيضا في نفس الموضوع

Fohlen, op. cit., note 274, p. 41.

الاستخدام الذى شاع في مطلع الثورة الصناعية ، لوصف الطبقة العاملة الا وهو
« الطبقة العاملة - الطبقة الخطرة »

Classes laborieuses, classes dangereuses (٤٧٥).

ولعل ابلغ ما يمكن ان نبين به مدى العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال ، هو
ما كتبه Hobsbawn : « ان كل صاحب مصنع يعيش في مصنعه بين عماله
كما لو كان صاحب مستعمرة بين عبيده : شخص واحد ضد المئات ٠٠٠ ان البرابرة
الذين يتهددون المجتمع لا يأتون - في نظر رب العمل - من القوقاز أو سهول التتار
ولكن من مدن الصفيح التى تحيط بالمدينة الصناعية » (٤٧٦) .

وامام هذه النظرة ، كان لابد من وضع كل تحركات هؤلاء « الخطرين » تحت
رقابة أصحاب الأعمال بمعاونة الأجهزة المختصة ، ضمانا للالتزام كل منهم بالنظام
« الرأسمالى الصناعى » وحرصا على منعهم من تهديد العملية الانتاجية . وفي هذا
الصدد ، وحرصا على جعل العامل تحت سيطرة رب العمل المطلقة ، كان لابد من
ايجاد تنظيم يكفل عدم ترك العامل دون الحصول على اذن رب العمل ، حتى يتأكد
هذا الأخير أن العامل أوفى بكل الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب العقد من جهة
وحتى يمكن لأصحاب الأعمال ان يتعرفوا على « مثيرى الشغب » فيتجنبوا الحاقهم
بالعمل . وهكذا مثلا ، انشئ في فرنسا نظام دفتر العامل le livret ouvrier (٤٧٦) ،
فبموجب هذا النظام ، كان يتعين على كل عامل ان يحصل على دفتر باسمه (سواء
من اقسام البوليس في المدن او من مقار العمد في القرى) ، هذا الدفتر كان تقريبا
« جواز مرور داخلى » ، فالعامل لا يمكنه ان يلتحق بعمل الا اذا قدم الدفتر لصاحب
العمل ، الذى يحتفظ به طوال مرة خدمة العامل لديه ، وكان لا يرده الى العامل
الا اذا كان هذا الأخير قد أوفى بكل التزاماته عند تركه العمل ، أى بعد ان يكون قد

Rioux, op. cit., note 5, p. 180.

(٤٧٥)

Hobsbawn, op. cit., note 464, pp. 258 et s.s.

(٤٧٦)

(٤٧٦) سنعود لدراسته في الفصل الثالث ، باعتباره احدى الوسائل القانونية التى استخدمت

لتحقيق مصالح الطبقة العاملة ، ولزيد من التفاصيل انظر

A. Piettre, op. cit., note 6, p. 93.

Bouvier-Ajam, op. cit., note 456, p. 77.

Lefranc, op. cit., note 362, p. 261.

أوفى بكل شروط العقد ، وادى لمخدومه كل ما يكون قد حصل عليه من قروض بضمان أجره ، كما كان لصاحب العمل الحق في أن يقوم بوضع ملاحظاته على أسلوب عمل العامل ومدى طاعته . ولكن الدفتر لم يكن ضروريا فقط للانتقال من عمل الى عمل آخر ، بل نظرا « لخطورة هذه الطبقة » كان الانتقال من محل الإقامة الى محل آخر ، يقتضي أيضا التأشير بهذا الانتقال من لدن السلطات المختصة (أقسام الشرطة) .

البند الثاني - عمل النساء والأطفال (٤٧٧) :

ان استخدام النساء والأطفال في المصانع يعتبر من أسوأ الظواهر الاجتماعية التي نجمت من هذه الثورة . والسبب الرئيسي وراء هذه الظاهرة كان أيضا ، الآلة . فحلول الآلة محل الاداة ، لم يعد يقتضي قوة عضلية كبيرة ، بل أصبح من الممكن الاستعاضة عن القوة العضلية للرجل ، بقوة عمل النساء والأطفال ، فهؤلاء ، خاصة في نطاق صناعة الغزل والنسيج ، تكون نعمة أيديهم ، أفضل لمعالجة الغزل من يد الرجل ، زد على ذلك ، أنهم أكثر طاعة وانصياعا وأقل تكلفة ، فأجرهم يقل بكثير عن أجر العامل (٤٧٨) ، « نظرا لأن الآلة تجعل القوة العضلية

Sée, op. cit., note 275, p. 65.

(٤٧٧)

Fohlen, op. cit., note 276, p. 204.

Fohlen, op. cit., note 274, p. 38 et s.s.

Epsztein, op. cit., note 279, p. 58.

Dunham, op. cit., note 273, p. 166.

Branciard, op. cit., note 302, p. 58.

Rioux, op. cit., note 5, p. 169.

Mantoux, op. cit., note 2, p. 431.

Lefranc, op. cit., note 362, p. 262.

Bouvier-Ajam, op. cit., note 456, p. 91.

(٤٧٨) فهؤلاء النساء والأطفال ، كان أجرهم يتراوح بين سدس (⅙) وثلث (⅓) ما يكسبه العامل ، بل ان الأطفال ، كثيرا ما كان يكفي كمقابل لعملهم ان يتولى رب العمل تدبير اقامتهم واطعامهم .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 431.

(٤٧٩) الباب الثالث عشر من الجزء الأول لـ « رأس المال » وموضوعه : الآثار المباشرة للآلة

على العامل .

Cité in Kuczynski, op. cit., note 362, p. 66.

أمرا غير حيوى بالنسبة للصناعة ، فإن الآلة تصبح وسيلة لاستخدام عمال لايتوفرون على قوة عضلية خاصة ، أى عمال لم يكتمل نموهم الجسدى بعد ، ولكنهم يتميزون بمرونة الأطراف . لذلك ، كان استخدام النساء والأطفال هو أول آثار الاستخدام الرأسمالى للآلة (٠٠٠) فساهمت هذه الآلة في رفع عدد العاملين ، باستخدام كل عائلة العامل ، من اناث وذكور ، بصرف النظر عن السن ، فالجميع يعمل تحت رحمة رأس المال (٠٠)» (٤٨٠) . لذلك ، كانت احدى الظواهر المميزة لتاريخ العمل في هذه الفترة ، هى تشغيل الأسرة بأكملها ، بحيث يتعين على الرجل الذى يرغب في ايجاد عمل ، ان يتقدم بأسرته كاملة : زوجته وأولاده ، فيجمع الكل في داخل المصنع أو المنجم . هذه الظاهرة (تشغيل النساء والأطفال) كانت ظاهرة عامة في كل البلاد التى وقعت فيها الثورة الصناعية . ولعل ، من المناسب في هذا الصدد ، أن نورد شهادة ثلاثة أطباء متخصصين كل من بلد مختلف ، حول هذا الموضوع ، لنبين مدى خطورته (٤٨١) . فنبدأ أولا بشهادة الدكتور / Percival الذى نشر في ٢٥ يناير

(٤٨٠) نفس المعنى ردهه **Tocqueville** ، حيث كتب ينقد الآثار الاجتماعية لتشغيل النساء والأطفال ، ويعزو هذه الظاهرة الى ان « المصانع لا تحتاج الى قوة مادية (عضلية) خاصة ، بل يكفي لتشغيل الآلات عمل النساء والأطفال » .

Ces manufactures n'exigent pas un grand deploiement de forces matérielles et que le travail des femmes et des enfants suffison!"

لذلك ، ورد في أحد التقارير المكتوبة عن عمل الأطفال والنساء في فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية أن : « ناك الكثير من الآباء الذين كانوا يرغبون في تعليم أبنائهم بارسالهم الى المدارس ، ولكن صاحب العمل كان يهدد بفصل العائلة بأكملها اذا تغيب أحد أفرادها ، بل كثيرا ما وضع هذا التهديد وضع التنفيذ بالفعل » .

ولم يكن من المستغرب في هذه الفترة ، قراءة اعلان يقول « مطلوب عائلة لديها من ٥ الى ٨ أطفال لتعمل العائلة كلها في مصنع للقطن » .

Kuczynski, op. cit., note 326, p. 62.

(٤٨١) على الرغم مما قيل وقتذاك ان الأمر في فرنسا كان اقل خطورة عنه في إنجلترا ، فإن هذا القول غير صحيح . ولكنه تردد لاسباب متعددة .

اما الأول : فهو ان استغلال النساء والأطفال كان متاخرا في فرنسا عنه في إنجلترا بطبيعة الحال نظرا لبطء الثورة الصناعية في فرنسا عن إنجلترا ، كما سبق ان رأينا ، وبطء تكوين الطبقة العاملة كنتيجة لذلك .

ولعل الدليل على هذا الفارق الزمني ، أنه بينما صدر تقرير الدكتور **Percival** المشار اليه في المتن لمحاولة علاج هذه الظاهرة ، عام ١٧٩٦ ، فإن الأمر اقتصر الانتظار حتى عام ١٨٤٠ حتى يصدر تقرير مماثل في فرنسا باسم الدكتور / **Villermè** .

١٧٩٦ تقريراً هاماً عن الموضوع ، بين فيه مدى ما يتعرض له الأطفال من معاملة غير انسانية تتنافى مع أبسط القواعد الصحية والأخلاقية وانتهى الى التوصيات الآتية (٤٨٢) .

١ - من المؤكد ان الأطفال (والأشخاص الآخرين) الذين يعملون في مصانع غزل القطن يتعرضون للإصابة بأمراض الحمى المعدية ، وما ان يظهر هذا المرض ،

واما السبب الثاني ، لاختلاف فرنسا عن إنجلترا ، فهو ان استخدام الأطفال في إنجلترا بدأ باستخدام أبناء الفقراء ، الذين كانوا بموجب قانون الفقراء ، يعيشون عائلة على الكنائس ، وادارت هذه الكنائس التخلص من أعبائهم ، عن طريق الحاقهم في خدمة أصحاب الأعمال في القطاع الصناعي الذي كان بحاجة الى ايدي العاملة . لذلك تمت « صفقات » ما بين الكنيسة وأصحاب الأعمال « لتوريد » هؤلاء الأطفال او كما يقول مانتو « لبيع هؤلاء الأطفال » ، وكانت الصفقة تتم بالجملة (ثمانين أو مائة طفل) يتم تصديرهم كالسلع والحيوانات ، من مقار الكنائس الى المصانع ، ويظلون داخل المصنع عدة سنوات ، يعملون ويأكلون ويقومون فيه ، حتى تتأكد الكنيسة من امكانية التخلص من كل الأطفال الذين يقع على عاتقها اعاليتهم ، كانت تشترط على أصحاب الأعمال قبول الأطفال المتخلفين وذوى العاهات بنسبة واحد الى عشرين (١/٢٠) .

انظر في هذه المقارنة بين فرنسا وإنجلترا :

Dunham, op. cit., note 273, p. 166.

Epszstein, op. cit., note 279, p. 71.

Mantoux, op. cit., note 2, p. 432.

Sée, op. cit., note 275, p. 65.

Fohien, op. cit., note 274, p. 205.

Epszstein, op. cit., note 279, p. 71.

واما السبب الأخير ، فهو ان الأجور في فرنسا كانت منخفضة الى حد يصعب النزول عنه والا لما أمكن للعامل ان يجد ما يأكله ، فلم يكن أصحاب الأعمال اذن بحاجة الى الاعتماد على الأطفال والنساء ، لأنه لم يكن يوسعهم النزول من هذا الحد الأدنى من الأجور .

Fohien, op. cit., note 276, p. 208.

(٤٨٢)

Fohien, op. cit., note 274, p. 43.

Niveau, op. cit., note 122, p. 128.

ويشير الدكتور / Percival في تقريره (الفقرة الأولى) الى نوع من الحمى ظهر في مانشستر عام ١٧٨٤ تقريباً وسمى باسم « حمى المصنع » ولم يتوصل الأطباء آنذاك لمعرفة سببه ، واكتفى الأطباء بوصفه بصورة عامة « انه مرض معد أصاب العمال في احد المصانع القريبة من مانشستر وهلك بسببه عدد كبير من الناس » . انها حمى خبيثة ، كانت تصيب عائلات بأكملها ، وتلحق بالأشخاص من مختلف الأعمار » .

فإنه سريعا ما ينتشر ليس فقط بين العاملين المكديسين في المصنع ، بل وايضا في عائلات هؤلاء الأطفال وجيرانهم .

٢٠ - عموما فان المصانع الكبرى لها تأثير ضار على صحة العاملين ، حتى في الاوقات التي لا يكون فيها امراض معدية ، نظرا لتكدس العمال في مكان ضيق ، وعدم تجديد الهواء النقي ، وعدم تمكن الأطفال من القيام ببعض التدريبات الرياضية اللازمة بالضرورة للنمو ولتنشيط جسم الطفل حتى ينمو على نحو يسمح له بالقيام بعمله كما ينبغي حين يبلغ سنا ملائما للعمل .

٣ - ان العمل الليلي والساعات الطويلة ، لا تؤدي فقط الى تخفيض متوسط العمر لدى هؤلاء الأطفال ، ولكنها تنهك قواهم وتقضي على حيويتهم ، فينتشر فيما بينهم الكسل والتراخي ، في نفس الوقت الذي تزداد فيه شهية بعض الآباء الذين يعيشون من كسب أولادهم .

٤ - وخاصة ان هؤلاء الأطفال الذين يعملون ليست لديهم أى فرصة لتلقى أى قدر من التعليم أو تلقى الدروس الاخلاقية والدينية .

٥ - مع ان هناك العديد من اللوائح الداخلية لبعض المصانع تدل على أنه بالامكان الوصول الى معالجة كافة هذه العيوب . . .

أما في فرنسا ، فقد قام الدكتور Villermé أيضا ، بنشر كتاب عن « حالة الطبقة العاملة الفرنسية ابان الثورة الصناعية » ، اهتم فيه خصوصا بموضوع تشغيل النساء والأطفال ، وقرر « ان ظروف تشغيل النساء والأطفال في فرنسا بلغت من القسوة حدا لا يمكن السكوت عنه » (٨٣) فالعمل الذي يقومون به ، ليس عملا بمعنى الكلمة « انما وسيلة تعذيب يتعرض لها أطفال تتراوح أعمارهم بين ست وثمانى سنوات ، يتعرضون لسوء المعاملة ويشكون من سوء التغذية وقذارة الملابس ، مضطرين الى قطع مسافات طويلة تفصل بين الاحياء التي يتكدسون فيها

Dunham, op. cit., Note 273, p. 166.

(٤٨٣)

G. Dupeux, op. cit., noee 299, p. 143.

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 158.

Fohlen, op. cit., note 276, p. 208.

Epszstein, op. cit., note 279, p. 72.

وبين المصانع التي يعملون بها ، منذ الساعة الخامسة فجرا ، حيث يستمرون في العمل الى ساعة متأخرة في الليل ليعودوا من حيث أتوا ، مما يؤدي لارتفاع نسبة الوفاة بين الأطفال بشكل ملحوظ » ، ان المرء كى يدرك ابعاد المشكلة عليه « ان ينتظر وصولهم في الصباح شاحبي الوجه حفاة الأقدام ، وملابسهم ملطخة بالزيوت التي يتعرضون لها حين قيامهم بتنظيف الآلة وتشغيلها ، هؤلاء الأطفال الذين لا نجد على وجهم أى أثر لادنى ابتسامة » .

نفس الانطباع ونفس الملاحظات تصادفها في نفس الفترة تقريبا ، في تقرير أحد الاطباء الامريكيين ، عن عمل الأطفال في صناعة النسيج في مدينة Lowell الأمريكية « انه لشيء محزن بحق النظر الى هؤلاء النساء حين يغادرن مصنعهن ، وهن في حالة انهالك تام . ان هذه المصانع قد تحولت الى أماكن للعذاب والمرض والبؤس » (٤٨٤) .

ثلاث شهادات معاصرة لثلاث أطباء ، تصرخ بالشكوى من استغلال النساء والأطفال . هذه الشهادات قد تدعو الى التساؤل ، وهل كانت الطبقة العاملة مكونة فقط من النساء والأطفال ؟ الواقع ان هؤلاء - وخاصة في مطلع الثورة الصناعية - كانوا يمثلون الأغلبية ، كما تدل على ذلك بعض الاحصائيات : ففي إنجلترا ، عام ١٨٣٣ ومن جملة عدد العمال البالغ ٢١٦٩٧٣ عاملا في مصانع المنسوجات القطنية ، نجد ان ثلث هذا العدد تقريبا من الأطفال ، وان نصف هؤلاء الأطفال (أى ١/٦ من مجموع العمال) لم يبلغ بعد ١٤ عاما (أربعة عشر عاما) . وفي عام ١٨٤٢ ، بلغ عدد العاملين في المصانع ٤٢٣٧٥٥ ، من بينهم ٢٤٥٠٤٣ امرأة ، و ١٠٢٣٩٦ ما بين طفل وشباب تتراوح أعمارهم بين ١٣ - ١٨ عاما ، و ٢٣٤٨٦ طفل لم يبلغوا بعد سن الثالثة عشر عاما (٤٨٥) .

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 59.

(٤٨٤)

وفي نفس الفترة أيضا ، تقدم طبيب آخر يدعى Hawkins بتقرير عن حالة الأطفال العاملين في مانشستر ، قرر فيه ، خاصة « ان الأطفال العاملين بمصانع مانشستر من الذكور والإناث ، فقدوا كل حيوية ونشاط ، ان وجوههم الصفراء الشاحبة لا تحمل أى معنى للطفولة » .

Epsztein, op. cit., note 279, p. 71.

(٤٨٥)

ويعطينا الجدول التالي ، بيانا بجنس وسن العاملين في مصانع المنسوجات القطنية في جميع أنحاء المملكة البريطانية عام ١٨٣٥ .

ونفس الأمر تصادفه في الولايات المتحدة الأمريكية : خفى صناعة المنسوجات القطنية ، في الولايات الست المسماة « انجلترا الجديدة »^(٤٨٦) ، بالإضافة الى نيويورك ، ونيوجرسي ، وبنسلفانيا ، وديلاوار وميريلند وفرجينيا ، نجد ان ثلاثة أخماس (٦٠٪) من العاملين في هذه المصانع من النساء عام ١٨٣١ . والاحصاء الذى تم عام ١٨٣٣ في مدينة Lowell يبين ان صناعة المنسوجات القطنية تستخدم ١٢٠٠ عامل فقط في مقابل ٣٨٠٠ عاملة ، بينما يظهر من احصاء أجرى عام ١٨٣٢ ان سدس (١/٦) العاملين في المصانع كانوا أقل من ١٨ عاما^(٤٨٧) .

وفي فرنسا لم يكن الوضع مختلفا^(٤٨٨) : ففي عام ١٨٣٥ بلغ عدد النساء العاملات في صناعة النسيج ١٩٦٤٠٠ عاملة ، ليصلوا عام ١٨٣٩ الى ٢٤٢٣٠٠ عاملة ، يمثلون في هذه الفترة ٥٦٥ ٪ من العاملين في غزل القطن و ٦٩٥ ٪ من العاملين بغزل الصوف و ٧٠ ٪ من العاملين في نسج الحرير .

جدول رقم ١٣ : بيان بعدد العاملين ، وجنسهم وسنهم ، في مصانع المنسوجات القطنية ، بالملكة المتحدة عام ١٨٣٥ .

	رجال	نساء	أقل من ١٨ سنة	أقل من ١٣ سنة
انجلترا	٥٠٦٧٥	٥٣٤١٠	٥٣٨٤٣	٢٤١٦٤
بلاد الغال	٢٥٠	٤٥٨	٣٥٤	٨٩
اسكتلندا	٦١٦٨	١٢٤٠٣	١٠٤٤٢	٤٠٨٢
ايرلندا	٩٦٠	١٥٥٣	٨٤٧	٤٣٦
المجموع	٥٨٠٥٣	٦٧٨٢٤	٦٥٤٨٦	٢٨٧٧١

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 63.

المصدر :

(٤٨٦) أنظر ما سبق هامش ٤٢٩ ص ٣٦٤ .

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 62.

(٤٨٧)

Branciard, op. cit., note 302, p. 57.

(٤٨٨)

Dupeux, op. cit., note 299, p. 143.

Epsztein, op. cit., note 279, p. 71.

ووفقا لاصحاء عام ١٨٤٧ ، فإن المصانع التي كانت تستخدم أكثر من عشرة عمال ، في مجال صناعة النسيج ، كانت تضم ٦٧٠.٠٠٠ عامل من الذكور الذين يزيد عمرهم عن ١٨ عاما ، و ٢٥٠.٠٠٠ عاملة ، و ١٣١.٠٠٠ طفل (٤٨٩) .

لكن ، سوء هذه الظاهرة ، لا يظهر فقط من الاحصاءات ، انما يتعين أيضا الوقوف على شروط العمل وظروفه ، تلك الظروف التي لم تختلف من حيث كثرة عدد ساعات العمل (التي كان يمكن ان تصل الى أربعة عشر ساعة يوميا) ، ولا من حيث الرقابة وقسوتها ، ولا من حيث عدم مراعاة الظروف الصحية ، عما كان يتعرض له العمال من الرجال ، وان ظل هناك فارق واحد بالطبع الا وهو ان أجر الطفل يقل بكثير عن أجر الرجل ، بحيث كان يمكن للرأسمالي تخفيض تكاليف الأجور بنسبة ٥٠ ٪ لو استخدم النساء بدلا من الرجال ، ولكن نسبة الوفر في الأجور قد تصل الى ٧٠ ٪ في حالة استخدام أطفال بدلا من الرجال ، فلو أضفنا لهذا السبب الجوهرى ، العوامل الأخرى المساعدة (سهولة انقياد الأطفال عن الرجال ، وكون الآلة لا تتطلب مجهودا عضليا ضخما) لفهمنا دون صعوبة ان تسارع المصانع الجديدة ، وينافسها في ذلك أصحاب المناجم والمحاجر في استخدام الأطفال ، الذين كان يبلغ عدد ساعات عملهم أحيانا ١٥ ساعة يوميا فبعضهم كان يبدأ عمله في الثالثة أو الرابعة صباحا لينتهى منه في العاشرة مساء (٤٩٠) .

(٤٨٩) ويتضح من احصاء ١٨٤٧ ان عدد الرجال العاملين أكبر من عدد النساء والأطفال في فرنسا ، ولعل السبب ، كما سبق ان أوضحنا (هامش ٤٨١) ان صاحب العمل لم يكن يستطيع في بعض الحالات النزول من الحد الأدنى للأجور ، والا لما وجد العامل ما يقتات به .

(٤٩٠) لذلك ، كان من الطبيعى ان نجد ان الأطفال حين عودتهم يرتمون أمام عتبات الأبواب ويغطون في نوم عميق ، دون ان يتمكنوا من تناول طعامهم ، بل كثيرا ما كان الطفل ينام في الطريق قبل ان يصل الى منزله ، فيضطر الأهل للخروج بحثا عنه اذا لم يصل قبل منتصف الليل .

والحديث التالى دار بين أعضاء احدى لجان التحقيق في إنجلترا ووالد طفلين اضطر الى ارسالهما للعمل كى يتمكن من اطعامهما :

س : في أى ساعة تذهب طفلك الى المصنع ؟

ج : من الساعة الثالثة صباحا الى الساعة العاشرة مساء .

س : ما هى مدد الراحة التى يتمتعان بها خلال هذا العدد من الساعات (١٩ ساعة) .

ج : ربع ساعة للافطار ، ونصف ساعة للغذاء ، وربع ساعة أخرى لشرب الماء .

هؤلاء الأطفال ، لم يكن لهم بالطبع أدنى صلة بالمدرسة ولا بالكنيسة ، ولم يكن أثر هذه الظروف القاسية من العمل يتوقف عند حد التعليم والتربية الدينية ، أى التكوين الفكرى والعقلى ، بل يتجاوز ذلك الى التكوين الجسدى نفسه : فالارهاق الشديد يؤدى غالبا لتأخر البلوغ لدى الذكور (حتى ١٨ عاما في بعض الاحيان) ولدى الاناث كذلك ، هذا بالاضافة الى العديد من الآثار الجسمانية الأخرى ، كتقوس القدمين ، وتليف الركبتين ، او اعوجاج العمود الفقري ، وخاصة لدى الأطفال العاملين في المناجم بالذات ، حيث كان الأطباء في كل من يوركشير أو

-
- س : هل تجد صعوبة كبيرة في ايقاظ بناتك من النوم ؟
 ج : نعم في البداية كان الأمر يقتضي هزهما بعنف ليستيقظوا ثم نتولى وضع ملابسهما عليهما ليذهبا الى المصنع .
 س : ما هي المدة التي ينامونها ؟
 ج : اننا يمكننا ان نضعهم في الفراش قبل الحادية عشرة ليلا ، حتى نتمكن من اطعامهم قبل النوم ، وتظل زوجتى ساهرة بعد ذلك خوفا من الا نتمكن من ايقاظهم في الوقت المناسب .
 س : في أى ساعة توقظهم ؟
 ج : عادة - الساعة الثانية بعد منتصف الليل لنتمكن من وضع ملابسهم عليهم .
 س : هل شعرت بناتك بتعب من هذا النظام ؟
 ج : نعم ، كثيرا ما يحدث ان يغطا في النوم اثناء تناول الطعام مما يجبرنا على هزهم لافاقتهم .
 س : هل أصيبت احدى بناتك بحادث عمل ؟
 ج : - نعم ، الكبرى فقدت « عقله » من أصبعها في الاسبوع الأول للعمل ، وظلت بالمستشفى ٥ اسابيع .
 س : هل كان صاحب العمل يؤدي لها أجرها خلال هذه المدة ؟
 ج : لا ، بمجرد وقوع الحادث ، أوقف الأجر .
 س : هل ضربت احدى بناتك اثناء العمل ؟
 ج : نعم ، الاثنتين .
 س : ما تعداد أجر كل منهما ؟
 ج : ثلاثة شلنات أسبوعيا .
 س : واذا قاموا بأعمال اضافية (ساعات عمل اضافية) ؟
 ج : ثلاث شلنات وسبعة بنس ونصف .
 « ورد هذا التحقيق وتمت ترجمته بالكامل عن :

لا نكشير في إنجلترا ، يؤكدون أنه يمكن التعرف على الطفل الذى يعمل باحد المناجم من مجرد النظر الى قامته فغالبا ما كان عموده الفقرى مصابا بانحناء^(٤٩١) .

تلك الظروف التى تم تشغيل الأطفال فيها ، كانت واحدة سواء في دويلات إنجلترا الجديدة والمناطق الصناعية عموما في أمريكا ، أو في ما نشستر أو غيرها من المدن الصناعية الانجليزية ، أو في ليون والمدن الصناعية الفرنسية ، سواء في المنجم أو في المصنع^(٤٩٢) ، فقد اكتشف الرأسمالى ان الطفل يمكنه « لف بكرة الخيط » منذ ان يبلغ ستة أعوام ، وما ان يبلغ عامه الثامن حتى يكون قد « اندمج » في العمل الصناعى ، ذلك اننا لو افترضنا ثلاثة أو أربعة أطفال ما بين ٦ و ١٢ عاما ، كيف

F. Engels, la condition des classes Laborieuses en Angleterre

(٤٩١)

Cité in P. Silvestre : le mouvement ouvrier jusqu'à la deuxième guerre mondiale.

Dossier "Sciences humaines" No. 19. A. Colin Paris p. 15.

ويورد المؤلف P. Silvestre في ص ١٤ من نفس المؤلف ، فقرة عن كتاب رأس المال لكارل ماركس يبين فيها عمل الأطفال في المناجم ، حيث كتب يقول « في المناجم ، يستمر العمل حوالى ١٤ ساعة الى ١٥ ساعة يوميا (بما في ذلك الذهاب والاياب) ، ويقوم الأطفال بمهمة فتح وإغلاق أبواب كل قسم من أقسام المنجم ، أو بأعمال أكثر مشقة ، كنقل الفحم . وفي هذا المجال ، يستغل الأطفال كما لم يحدث في التاريخ من قبل ٠٠٠ » .

وانظر أيضا في نفس الموضوع (تشغيل الأطفال في المحاجر) :

Fohlen, op. cit., Note 276, p. 205.

(٤٩٢) فلنر مثلا وصف كارل ماركس لعمل الأطفال في احد مصانع « الثقاب » عام ١٨٣٣ ، حين اكتشف الانسان امكانية تثبيت الفوسفور على الخشب ، وقد انتشرت هذه الصناعة اعتبارا من ١٨٤٥ أولا في إنجلترا وبالذات في لندن ، ثم انتشرت بعد ذلك في ما نشستر وبرمنجهام وليفربول وبريستول ونورويش ونيوكاسل ٠٠٠ « لقد كان نصف العاملين في هذه المصانع من الأطفال الذين لم يبلغوا بعد ثلاثة عشر عاما أو من الشباب الذين عمرهم عن ١٨ عاما . وهذه الصناعة ضارة للغاية بالصحة ، ومع ذلك كانت هذه الصناعة تحصل على الأطفال اللازمين للعمل بها من الطبقات الشعبية المعدمة . في احد المصانع كان هناك ٢٧٠ أقل من ١٨ سنة ، و ٤٠ أقل من ١٠ سنوات ، ١٢ أقل من ثمانى سنوات و ٥ أطفال يبلغون بالكاد ست سنوات . وتتراوح عدد ساعات العمل اليومية بين ١٢ - ١٥ ساعة يوميا مع استمرار العمل ليلا ، والوجبات تتناول في داخل المصنع مشبعة بمادة الفوسفور السامة ، بحيث ان « دانتى اليجيرى » سيجد أن العذاب الذى تخيله في جحيه يقل عما تسببه هذه المصانع من آلام ٠٠٠ »

K. Marx, le Capital, livre I, Tome I, p. 242 — 243.

Cité in, Redor et Rioux, op. cit., note 398, p. 65.

نتصور امكانية اطعامهم ، بأجر رجل واحد ؟ لعل ذلك ما يفسر لنا ، أمرا قد يبدو غير طبيعى ، وهو تلهف الأب والأم على بلوغ السن الذى يمكنه فيه ان يكسب « عيشه »^(٤٩٣) ، بدلا من ان يموت جوعا ، مهما كانت الظروف التى يعمل فيها للكسب^(٤٩٤) ، فحتى لو كان هذا الأجر الذى يتناوله يكفيه بالكاد ان يأكل ، فهو ولا شك أفضل من ان لا يجد ما يأكله .

ولقد كان من المشاكل الأساسية التى ضاعفت من تحمل الأطفال ، هو أن أصحاب رأس المال ، ان كانوا قد لجأوا الى تشغيلهم هم والنساء ، دون سابق خبرة ، فان الرأسمالى اكتشف انه بحاجة الى من يراقب عملهم ويوجههم ، دون اعتبار لأسلوب « التوجيه » ، وقد وجد ضالته في بعض العمال أصحاب الخبرة الذين سبق ان مارسوا العمل الصناعى ، هؤلاء « مراقبى العنابر » كان أجرهم يتوقف على مدى انتاج « العنبر » التابع لهم ، ولذلك ، لم يكن ممكنا ان يتصوروا ان يتوقف الانتاج ، أى ان يتوقف الطفل عن العمل ، ولو لدقيقة واحدة ، ولذلك ، كثيرا ما كانوا يستقطعون من وقت الراحة الممنوح لتناول الطعام ، بعض الوقت ليقوم فيه الأطفال بتنظيف الماكينات .

لذلك ، كان من الطبيعى ان تكثر الحوادث في هذه المصانع ، وخاصة في نهاية يوم العمل ، حيث يكون الارهاق قد بلغ بالطفل درجة جعلته - رغما عنه - يغمض عينه ، فما هى الاثائية من الاعفاء ، بعدها يجد الطفل نفسه وقد فقد احد أطرافه أو جرح جرحا سبب له عاهة . ولكن هذه المشاكل لم تكن تشغل بال المراقبين بقدر ما يشغلهم كمية الانتاج ، لذلك ، كانت الرقابة صارمة والعقوبات قاسية ، والقصص لا تنتهى والامثلة لا تحصى ، واستخدام السوط في تأديب الطفل المتكاسل ، أو في ايقاظ من غفلت عينيه ، مسألة شائعة في المصانع ، ناهيك عن وسائل التعذيب الأخرى لمن يرتكب أدنى خطأ^(٤٩٤) ، كالكدمات ، والركل بالقدم ، والربط من

Fohien, op. cit., note 274, p. 42.

(٤٩٣)

(٤٩٤) أنظر بالذات قصص التعذيب التى أوردها Mantoux المرجع السابق ذكره هامش

٢ و ص ٤٣٥ و ص ٤٣٦ .

وأنظر كذلك القصصين اللتين أوردهما .

Lefranc, op. cit., Note 362, pp. 235 et s.s.

القدمين في حبل متدلى بحيث يكون الطفل فوق الآلة مباشرة ويضطر الى ثني قدميه بصفة دائمة حتى لا يصطدم بالآلة الدائرة، مما حدا ببعض الأطفال ، خوفا من التعذيب، الى الانتحار^(٤٩٥) .

أما بالنسبة للنساء فلم يكن مصيرهم مختلفا ، فقد شاركوا الأطفال نفس ظروف العمل : اماكن تخلو من الحد الأدنى للشروط الصحية ، ساعات عمل طويلة ، تقضيها المرأة غالبا وهي واقفة ، علاوة على الرقابة الصارمة ، ثم بالاضافة لذلك ، ما كانت تتعرض له من انتهاك من جانب المشرفين أو أصحاب الأعمال ، بحيث كتب أحد ممثلي النيابة العامة في مدينة Colmar الفرنسية عام ١٨٥٥ ، يقول « ان المصانع هي أماكن اعداد المرأة العاملة لممارسة الدعارة »^(٤٩٦) ، ذلك ، ان اضطراب العاملة للخضوع لرغبات المشرفين ، بالاضافة الى أجرها المنخفض كان يدفع بها - بعد مغادرة العمل - الى احتراف الدعارة ، أو كما يقال انها كانت تعمل « الربيع الخامس من اليوم » . لقد استعان أصحاب الأعمال بالمرأة في جميع القطاعات الصناعية ، حقيقة ان الاستعانة بهن كانت أكبر في قطاع النسيج ، وخاصة المنسوجات القطنية^(٤٩٧) ، ولكن ذلك لا يمنع من ان انخفاض أجورهم ادى الى استغلالهم في مصانع الخزف^(٤٩٨) ، وفي الصناعات المعدنية وكذلك في المناجم^(٤٩٩) .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 436.

(٤٩٥)

Dupeux, op. cit., note 299, p. 144.

(٤٩٦)

Denham, op. cit., note 273, p. 166

Epsztein, op. cit., Note 277, p. 76

(٤٩٧) وهكذا مثلا ، نجد ان مصنع Dollfusmie للفزل في مدينة Mulhouse الفرنسية يستخدم ١٠٠ رجل ، و ٤٠ طفلا و ٣٤٠ امرأة : وهذا هو المعدل الطبيعي لمصانع النسيج .
Fohlen, op. cit., Note 274, p. 42.

اما في مصانع الحرير ، فلا نكاد نجد سوى العاملات ، اللاتي يبدأن عملهن من الخامسة صباحا حتى الحادية عشرة ليلا ، بحيث جاء في احد التقارير الطبية ان عامين متواصلين من هذا العمل يكفيان للقضاء على نضارة الفتيات وشبابهن .

Dunham, op. cit., note 273, p. 166.

(٤٩٨) وفي نفس الفترة تقريبا (١٨٥٠) نجد ان عدد النساء العاملات في مصانع الخزف يبلغ حوالي خمس مجموع العاملين .

Fohlen, op. cit., note 274, p. 42

(٤٩٩) ونجد ايضا بعض العاملات في قطاع المناجم ، حقا لم يكن عددهن مرتفع كما هو الامر في المصانع بصفة عامة وصناعة الفزل والنسيج بصفة خاصة ، لكن ما يلفت النظر هو صعوبة هذا العمل بالنسبة لهن ، كما يدل على ذلك ، شهادة إحدى العاملات :

أن الذي يلفت النظر في كل هذه الظروف ، ليس وصفها المجرد ، إنما بالذات نتائجها الاجتماعية ، فاستخدام النساء والأطفال ، واختلاط « الحابل بالنابل » *La promiscuité* ، أى اختلاط الجنسين جعل من المصنع - كما قلنا - مكان يمهّد لاحتراف الدعارة ، وقد أفاض الكتاب في وصف هذا الجانب من آثار الثورة الصناعية (٥٠٠) . أضف الى ذلك ، ان تشغيل النساء والأطفال ، بكثرة ، تترتب عليه انتشار البطالة بين صفوف الرجال ، فقاد هؤلاء الى الخمر في محاولة للهروب من واقعهم ، فكان السكر وما ينجم عنه من عواقب ، من الظواهر المألوفة في الأحياء العمالية ، لدرجة ان تحدث الكتاب عن « شغبية الحانات » *la popularité des Cabarets* ، أو وصف بعضهم لها بأنها « كنيسة الفقراء » *l'église des pauvres* ، فالرجل ، اذا كان عالة على زوجته وأولاده ، يريد ان يفرغ همومه في الخمر واذا كان يعمل يريد ان ينسي حياته الرتيبة القاسية (٥٠١) وهكذا انتشرت الدعارة والسكر بين طبقة البروليتاريا علاوة على ما أدى اليه تشغيل النساء والأطفال ، من تفكك الروابط الأسرية ، وانتشار الجريمة .

« لقد تزوجت وعمرى ٢٣ عاما ، وكانت هذه هي المرة الأولى التى انزل فيها الى المنجم ، فقد كنت قبل ذلك أعمل في الغزل منذ ان بلغت الثانية عشرة من عمرى (٥٠٠) ويبلغ أجرى سبعة شلنات اسبوعيا ، وأحيانا أقل ، وأبدأ في العمل في الساعة السادسة صباحا حتى الساعة السادسة مساء . ، ولا استريح سوى ساعة واحدة لتناول الغذاء . ولحاجتى الى الأجر فقد اضطرت لجر عربة الفحم حتى وانا حامل (٥٠٠) . واضطرت للقيام بعملى ان اربط سلسلة حول خصرى وامرها بين فخذى وأقوم بعملية سحب العربة وانا منكفئة على يدى ورجلى (على أربع) . وهذا العمل في الواقع مضى بالنسبة للنساء والأطفال ، فالمنجم دائما ممتلىء بالماء ، ويصل الماء أحيانا حتى فوق الركبة بالنسبة لى ، لذلك فان ملابسى دائما مبتلة (٥٠٠) انا ام لطفلين تتولى رعايتهما احدى قريباتى أثناء غيابى ، ولكنى حين أعود للمنزل لا أقدر على القيام بأى عمل ، بل غالبا ما أدخل للغراش دون ان اغتسل (٥٠٠) وبالرغم من تسوسة العمل ، فقد غفنى زوجى وضربنى عدة مرات لاننى لم أكن مستعدة للذهاب للعمل في الوقت المناسب » .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 207

(٥٠٠) اقرأ بالذات :

Fohlen, op. cit., note 274, p. 41, et note 276, p. 210

Dupeux, op. cit., note 299, P. 143

Epszstein, op. cit., note 279, p. 76

(٥٠١)

لذلك ، قد يبدو عجيباً ، ان نجد بعض الأصوات التي تدافع عن تشغيل النساء والأطفال ، وتحاول ان تجد له المبررات والأعذار ، ومع ذلك ، فقد وجدت هذه الأصوات ، وتبنى بعض الأشخاص وجهة نظر مؤيدة لضرورة استخدام الأطفال والنساء : ولعل أول من ينسب اليه الدفاع عن تشغيل النساء والأطفال ، كان ويليام بث ، رئيس وزراء انجلترا ، حين شكّا اليه أصحاب الأعمال ، ان ارتفاع الأجور ، يجعلهم عاجزين عن دفع الضرائب ، نسب اليه أنه قال لهم « استخدموا الأطفال » وعلى الرغم من ان هذا القول ، مشكوك في صدوره منه ، الا انه كان ولا شك من المدافعين عن تشغيل الأطفال ، ففي حديث له أمام البرلمان الانجليزي في ١٢ فبراير ١٧٩٦ ، أعلن ان « التجربة بينت ما يمكن ان ينتج عن عمل الأطفال ، وما هي المزايا التي تنتج من استخدامهم منذ وقت مبكر في الأعمال التي يقدرّون على القيام بها (٥٠٠) فلو اننا حسبنا القيمة الاجتماعية لما يكسبه هؤلاء الأطفال ، لاندعشنا من النتائج ، فالأطفال بعملهم يمكنهم كسب قوتهم والتخفيف بذلك من الدولة ، علاوة على ان نتائج عملهم ، ستضاف بالقطع الى ثروة الأمة (٥٠٠) » (٥٠٢) .

غير أن كلمات Pitt ، تبدو أقل خشونة من بعض من شاركوه نفس الأفكار ، فأهمية عمل الأطفال ، تبدو من وجهة نظر البعض ، من أنه « يستحيل تكوين عامل صناعي على مستوى معقول من الصلاحية اذا استخدمنا شخصا تجاوز سن المراهقة » ، هذا من وجهة النظر « العملية » ، ولكن أصحاب هذا الرأي ، لديهم أيضا أسانيد انسانية : « فهناك الآلاف من الآباء الذين لا يقدرّون على العمل أو لا يجدون عملاً ، ولا يمكنهم بالطبع اعادة أولادهم ، اليهم من القسوة ! في هذه الحالة حرمانهم من مساعدة أولادهم لهم ، وخاصة أن بإمكان هؤلاء الأطفال أن يعملوا فيكونوا عوناً لآبائهم ، خاصة في تلك العائلات التي فقدت عائلها ، ولم يبق الا الأرملة ، فهل يتصور ان نحرّمها من جهد أطفالها . ان الدولة لا تملك هذا الحق ، لأنها ان فعلت فسيكون عليها ان تتكفل بالعجزة وباطعام الأطفال ، وهي (أي الدولة) لا تملك الوسائل التي تمكنها من تحقيق ذلك ! » (٥٠٣) ، لقد وجد الرأسماليون

Niveau, op. cit., no 122, p. 127.

(٥٠٢)

Fohlen, op. cit., note 274, p. 38

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 64

(٥٠٣)

ويروى لنا Dunham كيف ان احد اصحاب المصانع كان يفخر بأنه يستخدم الأطفال . ما ان يبلغ سنهم ست سنوات ، ويمتلون نفس عدد الساعات التي يعملها الكبار ، وهو يؤكّد ان هذا

في بعض أفكار التجارين ، وخاصة عمل الأطفال ، مصدرا هاما للاقتصاد في النفقات ، فبينما كان Colbert يرى أن « الكسل في سنوات العمر الأولى يؤدي الى سوء التنظيم في الكبر »^(٥٠٤) ، أكد الرأسماليون ، أن « الأطفال اذا لم يملوا منذ الصغر فانهم يتعرضون للضياع ولسوء التربية ، نظرا لكثرة الفراغ الذي يشعرون به ! » وقد انتشرت هذه الأفكار لدرجة ان برلمان إحدى الولايات الأمريكية ، وهي ولاية Connecticut أراد ان يكافئ الجنرال Humphreys لأنه أنشأ عام ١٨٠٨ مصنعا ، استخدم فيه النساء والأطفال « حتى ينقذهم من الجوع والجريمة » على حد تعبيره ، ومكافأة له ، قرر البرلمان اعفاءه من الضرائب لمدة عشر أعوام^(٥٠٥) .

ولكن هذه الأفكار ، لم تلق صداها لدى جميع أصحاب الأعمال ، فقد أراد بعضهم ، بدافع انساني - (فلم يكن هناك بعد أى التزام قانوني) التخفيف من هذه الظروف القاسية ، ولكن محاولاتهم لم تكن الا استثناءات محدودة ، بدافع عمل الخير ، ونذكر منهم مثلا ، دافيد ديل ، وروبرت أوين الذي نظم بطريقة انسانية تدريب الأطفال وتعليمهم وحدد عدد ساعات عملهم^(٥٠٦) ، أو Gressbroch الذي

« العمل » افضل للأطفال لأنه لا يترك لهم - كالمدرسة - اوقات فراغ يستسلمون فيها للكسل »
Dunham, op. cit., note 273, p. 166.

(٥٠٤) راجع ما سبق ، هامش ٢٢٢ ص ١٥٠ .

Kuczynki, op. cit., note 362, p. 60.

(٥٠٥)

(٥٠٦) وتستحق تجربة أوين بالذات الإشارة إليها ، فقد ورث أوين مصنعا للفزل New-Lanark عن حماء دافيد ديل وكان هذا الأخير قد أقام مصنعا عام ١٧٨٤ ، في هذه المنطقة التي كان سكانها عازفين عن العمل في الصناعة الجديدة ، فقد كانوا يكرهون العمل الجماعي والتكديس من الصباح حتى الليل في المصنع ، ولذلك رغبة من ديل في اجتذابهم لمصنعه أقام قرية نموذجية ، بلغ عدد سكانها عام ١٧٩٢ ألفي نسمة^(٢٠٠٠) ، وقد استخدم دافيد ديل بعض الأطفال الذين أتى بهم من مؤسسات الفقراء ، في مصنعه ، وحين ورثه OWEN ، حرص على العناية بهؤلاء الاطفال فقرر عدم استخدامهم قبل بلوغهم سن عشر سنوات ، وتخصيص عدد من الساعات لتعليمهم ، وأقام عتابر خاصة بالأطفال الذكور وأخرى بالاناث ، كما اشرف على حسن تغذيتهم .

راجع في ذلك :

Fohlen, op. cit., note 276, p. 208

Niveau, op. cit., note 122, p. 128.

Fohlen, op. cit., note 274, p. 42.

(م ٢٠ - الثورة الصناعية)

نظم مصنعه بحيث أقام مساحات خضراء شاسعة خصصها للعب الأطفال الذين يعملون لديه وكان ينظم لهم ساعات معينة لتعلم القراءة والكتابة والموسيقى .

ولكن على الرغم من كون هذه الأمثلة « استثناءات » ، إلا انها ، بالإضافة الى بعض التقارير التي سبق الإشارة إليها ، كتقرير الدكتور / Percival ، كانت سببا في حث المشرع على اصدار قوانين تحمي الأطفال والنساء من هذه التجاوزات ، فكان المشرع الانجليزى ، ساقا في هذا الميدان ، بأن اصدر عام ١٨٠٢ (٦ أبريل) أول قانون لحماية الأطفال ، وقد تضمن هذا القانون بعض الأحكام المتعلقة بالنواحي الصحية لاماكن العمل ، وبتخفيض عدد ساعات العمل (بحيث لا تتجاوز بأى حال ١٢ ساعة ، ولا تبدأ قبل السادسة صباحا وتنتهى على الاكثر الساعة ٩ مساء) ، ولا بد من ان يتعلم هؤلاء الأطفال القراءة والكتابة ، خلال ساعات العمل .

ولكن هذا القانون كان مقصورا على الأطفال الذين اخذوا من الكنائس (اولاد الفقراء) ، وعلى مصانع المنسوجات القطنية ، وحتى رغم نطاقه المحدود ، فلم يلقى تطبيقا فعالا (٥٠٧) .

لذلك ، فان أول قانون لحماية الأطفال أثناء العمل ، لقي حظا من التطبيق كان قانون ١٨٣٣ الذى عرف باسم « قانون المصانع Factory Act » ، والذى كان يتضمن نقطتين أساسيتين تجعلانه أكثر فعالية من سابقه . اما الأولى فهي أنه كان يطبق على كل صناعة النسيج ، وليس المنسوجات القطنية فقط ، كما أنه أنشأ للمرة الأولى ، هيئة للتفتيش تابعة للدولة ، لمراقبة تطبيقه ، ورغم كون هذه الهيئة محدودة العدد (٤ مفتشين فقط) الا ان تقرير مبدأ التفتيش نفسه في نطاق قانون العمل ، كان حدثا هاما في حد ذاته . وقد تضمن هذا القانون أحكاما هامة منها تجريم العمل الليلي لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ، ومنع تشغيل الأطفال الذين تقل سنهم عن ١٣ سنة (١٠ سنوات بالنسبة لمصانع الحرير) أكثر من

Fohlen, op. cit., note 274, p. 43

(٥٠٧)

Fohlen, op. cit., note 276, p. 211.

Dunham, op. cit., note 273, p. 167.

Epsztein, op. cit., note 279, p. 172.

Niveau, op. cit., note 122, p. 128.

Ponteil, op. cit., note 441, p. 253.

٩ ساعات يوميا ولا يجوز ان يبدأ عمل الأطفال قبل الساعة الخامسة والنصف صباحا ولا ان ينتهى بعد الثامنة والنصف ليلا على الاكثر ، مع تخصيص ساعتين يوميا لتعليم هؤلاء الأطفال القراءة والكتابة وتلقى الدروس الدينية في مدرسة تنشأ خصيصا لهذا الغرض (٥٠٨) .

ثم كانت الخطوة الأخيرة في هذا الصدد بقانون ١٨٤٤ ، الذى حاول ان يكمل قانون ١٨٣٣ ، وكان الهدف منه بالذات هو حماية النساء والأطفال من حوادث العمل ، فالزم القانون أصحاب الأعمال بضرورة وضع حواجز عند الأجزاء الخطرة من الآلة ، التى قد تعرض العمال للإصابة ، وحرّم عليهم تكليف الأطفال والنساء بتنظيف الآلة أثناء دورانها ، وانشأ نظام العمل « نصف - اليوم » حتى يتفرغ الطفل في النصف الآخر للتعليم ، وكلف مفتشي المصانع بالاشراف على تطبيق نصوص القانون والرقابة على المدارس التى تتولى تعليم هؤلاء الأطفال .

ولا شك ان هذه القوانين كانت تمثل أهمية مزدوجة : فهى من ناحية كانت أولى المحاولات لتنظيم عمل النساء والأطفال وحمايتهم من آثار الثورة الصناعية ، حتى لو كانت هذه المحاولات ، في البداية ، غير ناجحة تماما في تحقيق الحماية اللازمة ، فانها قررت على الأقل ضرورة هذه الحماية من حيث المبدأ . كذلك ، فان هذه القوانين ، بينت من جهة أخرى ، ان الطفل لا ينبغي ان يكون موضع استغلال من جانب أصحاب الأعمال ، ولا يمكن النظر اليه على انه مجرد أداة ، أو جزء من الآلة .

أما في فرنسا ، فقد بدأت الحركة من أجل حماية الأطفال عام ١٨٢٧ بواسطة « الجمعية الصناعية لمدينة Mulhouse » وبقيادة بعض رجال الصناعة (٥٠٩) ، ولكن هذه المحاولة ، التى تجددت عام ١٨٣٥ ، وأدت الى اجراء تحقيقات في هذا المجال في

(٥٠٨) وقد تبعت بعض الدول المشرع الانجليزى أو تأثرت به قوانينها ، مثال ذلك التشريع الأمريكى لحماية الأحداث (الذى توالى صدوره في الولايات الصناعية اعتبارا من ١٨٣٦ الى ١٨٤٨) وفي بروسيا والنمسا (١٨٣٩) وفي بافاريا (١٨٤٠) .

Ponteil, op.cit., note 411, p. 253.

Jean Jacques Bourcart

Daniel Legrand مثل (٥٠٩)

أنظر

Fohlen, op. cit., note 274, p. 45.

السنوات ١٨٣٧ و ١٨٣٨ ، لم تثمر نظرا لمعارضة أصحاب الأعمال ، وبعض « الليبراليين » . وتعين الأمر الانتظار حتى ١٨٤١ حتى صدر أول قانون منظم لعمل الأطفال (٢٢ مارس) هذا القانون الذي ، لم يكن يطبق الا على المصانع التي تستخدم أكثر من ٢٠ عاملا ، كان يحظر استخدام عمال يقل عمرهم عن ثمانية أعوام ، ولا يجوز تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٢ عاما أكثر من ثماني ساعات يوميا ، ولا يجوز تشغيلهم في الأعمال الليلية ، أو في أيام الأعياد والعطلات ، ولابد من السماح لهم بارتياح المدارس . اما من تجاوزوا الاثنى عشر عاما ويقل عمرهم عن ستة عشر عاما فلا يجوز ان تزيد ساعات عملهم عن ١٢ ساعة يوميا .

وعلى الرغم مما يبدو ان هذه الأحكام أكثر صرامة من القانون الانجليزي ، الا انها لم تلق حظها من التطبيق ، نظرا لأن القائمين على تنفيذها ، لم يكونوا موظفين تابعين للدولة ، وانما كانوا من أصحاب المصانع أنفسهم ، لذلك فتبعنا لتحقيق أجرى عام ١٨٦٨ ، كان هناك حوالي ١٠٠.٠٠٠ طفل خاضعين من حيث المبدأ لقانون ١٨٤١ ، بينما كان هناك ٢٦٥٠٠ طفل يعملون في مصانع تستخدم أقل من ٢٠ عاملا فلا ينطبق القانون عليهم . ولكن جميع الأطفال آنذاك ، نظرا لعدم تطبيق قانون ١٨٤١ ، كانوا في الحقيقة خاضعين للسلطة المطلقة لصاحب العمل^(٥١٠) .

البند الثالث - عدد ساعات العمل^(٥١١) :

ولعل من المساوئ التي تضاف أيضا الى ظروف العمل ، كثرة عدد ساعاته ، التي كانت تصل في بعض الأحيان الى ١٩ ساعة يوميا ، ولكن حتى لا نصل الى

Fohlen, op. cit., note 274, p. 46

(٥١٠)

Ponteil, op. cit., note 441, p. 253.

Lefranc, op. cit., note 362, p. 263.

Fohlen, op. cit., note 274, p. 33.

(٥١١)

Fohlen, op. cit., note 276, p. 191.

Epsztein, op. cit., note 279, p. 72.

Branciard, op. cit., note 302, p. 57.

Dupeux, op. cit., note 229, p. 146.

Rioux, op. cit., note 5, p. 168.

هذا الحد الأقصى ، فان عدد ساعات العمل كان في المتوسط يتراوح بين ١٢ ساعة و ١٦ ساعة يوميا . حقا ، ان هذا العدد الهائل من ساعات العمل ، لم يكن جديدا على العامل اليدوى قبل الثورة الصناعية ، فقد كان يلزمه ، في المتوسط من ١٢ الى ١٤ ساعة يوميا ، للحصول على قوته اليومى ، سواء أكان يعمل في الورش الصناعية أم في منزله . ولكن الاختلاف يبدو واضحا ، لو تنبها ان هذا العدد من الساعات كان يخضع لمرونة أكبر قبل ان يلتحق العامل بالمصنع ، اما منذ ان تكادس العمال في هذا الأخير ، فقد خضعت هذه الساعات الطويلة من العمل الى تنظيم صارم من جانب رب العمل وملاحظيه ، بحيث لا يتخللها الا ساعة أو ساعة ونصف على الأكثر ، لتناول وجبتي الغذاء والعشاء ، وربما كلف العامل في خلال هذه الاوقات المخصصة للراحة ، بتنظيف الآلة أو مكان العمل .

أضف الى ذلك ، ان المصنع اختلف جذريا عن نظم العمل السابقة عليه ، من حيث أيام الاجازات والراحة الاسبوعية : فلأسباب اقتصادية - سنراها حالا - لم يكن بإمكان الرأسمالى ان يسمح بتوقف آلاته اثناء الراحة الاسبوعية أو العطل ، لذلك ، انتهت مع الثورة الصناعية ، تلك العادات القديمة التى كانت تتمثل في كثرة الاجازات « الدينية بالذات » وفي يوم الراحة الاسبوعية (١٢) . نتيجة لذلك ، وصل عدد ساعات العمل ، الى الحد الأقصى الذى يسلب العامل كل قواه ويجعله في حالة من الانهاك الجدى المستمر . وقد ساعد على اطالة عدد ساعات العمل ، عدة عوامل فنية واقتصادية .

فمن الناحية الفنية ، ساعد اختراع الانارة بالغاز بواسطة William Murdock عام ١٧٩٢ على استمرار العمل حتى وقت متأخر من الليل ، فقبل هذا الاختراع ، كان يوم العمل يبدأ بظهور الشمس وينتهى بغروبها ، أى يخضع لعامل « الانارة الطبيعية » ، فيستمر العمال في العمل حتى تتعذر عليهم الرؤية ، وبالتالي كان عدد ساعات العمل في الصيف أطول منها في الشتاء - ولكن بعد اكتشاف امكانية للانارة بالغاز ، أصبح من الممكن تشغيل العمال حتى بعد غروب الشمس الى وقت

(٥١٢) انظر كيف عبر أحد العمال عن ذلك التحول :

Fohlen, op. cit., note 276, p. 191.

متأخر في الليل ، بحيث كان الحد الأدنى للعمل هو ١٢ ساعة يوميا (٥١٣) ، ان لم يصل الى ١٦ ساعة في بعض الاحيان ، كما سبق القول .

ومن الناحية الفنية أيضا ، ساعد اختراع « الآلة البخارية » وتعميم استخدامها كقوة محرّكة في الصناعة ، بدلا من المياه ، على اطالة عدد ساعات العمل ، وعلى مدار السنة : فالاعتماد على قوة المياه « القوة الهيدروليكية » ، كان يجبر أصحاب المصانع على الخضوع في تحديد ساعات العمل ، الى بعض الاعتبارات المتعلقة بمصدر الطاقة ، فالمياه ليست في نفس درجة القوة طوال أيام السنة ، بل تتراوح قوتها تبعا لفترات المطر والجفاف ، ثم هي تختلف في اليوم الواحد ، بحسب قوة سحب المصانع المقامة على جانبي شاطئ النهر ، اما الآلة البخارية ، فبإمكانها ان تعمل بشكل مستمر وان تعطى للصناعة ، القوة المحركة اللازمة بقدر ما يلزمها طوال النهار والليل (٥١٤) .

كذلك ، فان هناك سببا اقتصاديا هاما ، وراء عدد ساعات العمل الطويلة ، قرب العمل ، الذي بذل رأس مال هام في الحصول على الآلات ، لا يمكنه ان يسمح ببقاء هذه الآلات ساكنة مدة طويلة ، فحتى يتمكن من استعادة أمواله وتحقيق دوره رأس المال في أقصر مدة ممكنة ، وحتى يتمكن في نفس الوقت من الوقوف في حلبة المنافسة مع غيره من أصحاب العمل ، كان لابد ان يجعل هذه الآلات تدور بصورة دائمة ، فان لم يتمكن من تحقيق دورانها الدائم ، فعلى الأقل تشغيلها أكبر عدد ممكن من الساعات .

ولكن ، يبدو ان هذا العدد الهائل من ساعات العمل اليومية ، بالإضافة الى سوء تغذية العمال ، وقلة أوقات الراحة التي يتمتعون بها ، كان يؤدي بهم الى حالة من الانهاك تقلل من مقدرتهم الانتاجية ، ولكي يعوض صاحب العمل هذا النقص في « مردودية الانتاج » كان عليه إما ان يستعين بعمال جدد (وهو حل مكلف)

(٥١٣) لذلك ، اعتبر أصحاب الأعمال وبعض الكتاب ان اركريت كان رجلا تقدما ، حيث كان

لا يقبل تشغيل عمالة أكثر من ١٢ ساعة يوميا حرصا على عدم انهاك قواهم .

Fohlen, op. cit., note 274, p. 33.

Rioux, op. cit., note 5, p. 168.

Epstein, op. cit., note 279, p. 72.

أو ، وهو الحل الأسهل والأرخص بالنسبة له ، رفع عدد ساعات العمل مرة أخرى^(٥١٥) . بحيث كان عدد ساعات العمل المتزايد ، مسألة طبيعية في كل البلاد الصناعية حتى منتصف القرن التاسع عشر : ففي إنجلترا مثلا ، كان متوسط عدد ساعات العمل ١٤ ساعة يوميا ، وتصل الى ١٦ ساعة في بعض الصناعات . وغالبا ما كان العامل يشتغل ٦ ساعات متواصلة دون أى قدر من الراحة ، بل وصل الأمر في بعض الحالات الى اشتغال العمال ٤٠ ساعة متواصلة دون أى راحة ، سوى مرتين كل ٢٤ ساعة لتناول الطعام . وكان العمل غالبا ما يبدأ في الخامسة والنصف صباحا وينتهى ما بين السابعة والثامنة مساء^(٥١٦) .

وفي فرنسا ، لم يكن الأمر مختلفا : ففي الصناعات التعدينية ، كان العمال يشتغلون ما بين ١٤ و ١٥ ساعة يوميا ، والأمر لم يكن مختلفا في صناعة النسيج . ففي مقاطعة Elbeuf على سبيل المثال ، وفي خلال فترة الشتاء (أول نوفمبر الى ٣١ مارس) كان العمل يبدأ في السابعة صباحا لينتهى في التاسعة مساء ، واعتبارا من أول ابريل الى ٣١ أغسطس ، من الساعة الخامسة والنصف صباحا حتى السابعة والنصف مساء ، ومن أول سبتمبر حتى ٣١ أكتوبر من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الثامنة مساء ، ولم يكن يتخلل كل هذه الساعات سوى ساعة لتناول الغداء وساعة أخرى لتناول طعام العشاء^(٥١٧) .

كذلك ، فان العمل أثناء الليل كان من المسائل المألوفة في العديد من الصناعات ، وخاصة في نطاق العمل بالمناجم على الأخص مناجم الفحم . ففي بلدة Commentry في مقاطعة الـ Bourbonnais الفرنسية ، كان استخراج الفحم ينهم من الساعة الرابعة صباحا حتى الساعة الرابعة مساء ، وفي خلال الاثنتي عشرة ساعة المتبقية كان على العمال ان يقوموا بسد الفراغات التي أحدثها استخراج الفحم حتى لا يحدث انهيار بالمنجم ، وفي الصناعات المعدنية ، وخاصة الحديد والصلب ، كان لابد من العمل ليلا لملاحظة الأفران ، غير ان هذا النوع من العمل كان

Rioux, op. cit., note 5, p. 168.

(٥١٥)

Epstein, op. cit., note 279, p. 72.

(٥١٦)

Fohlen, op. cit., note 274, p. 36.

(٥١٧)

لا يتطلب الا عددا محددا من العمال ، أما في نطاق صناعة النسيج فكان العمل الليلى
أمرا نادرا (٥١٨) .

ومع ذلك ، فانه حتى منتصف القرن التاسع عشر ، ظل المشرع ساكنا
لا يتدخل لتنظيم عدد ساعات العمل ، سواء في إنجلترا أو في فرنسا : ففي عام ١٨٣١
تقدم أحد نواب البرلمان عن مدينة Leeds ويدعى Michel Sadler باقتراح
الى البرلمان ، يهدف الى تخفيض عدد ساعات العمل الى عشر ساعات فقط يوميا ،
ولكن الاقتراح رفض ، ولم ينص قانون المصانع Factory act الصادر
عام ١٨٣٣ الا على تنظيم عدد ساعات عمل الأطفال فحسب ، ولم يتدخل المشرع
الانجليزى في هذا الميدان حتى عام ١٨٥٤ ، حين صدر قانون يلزم أصحاب الأعمال
بالتوقف عن العمل الساعة الثانية بعد الظهر يوم السبت وتقرير الأحد يوم عطلة .
ثم بدأ المشرع الانجليزى شيئا فشيئا يصدر قوانين محددة لعدد ساعات العمل
الأسبوعية في كل مهنة على حدة ، وهكذا صدر عام ١٨٧٤ قانون يحدد عدد ساعات
العمل في صناعة النسيج بـ ٥٦ ساعة أسبوعيا ، وفي صناعة البناء حددت
ساعات العمل بـ ٤٨ ساعة أسبوعيا خلال موسم الشتاء فقط بموجب قانون صدر
ايضا عام ١٨٧٤ . وتحدد ساعات العمل بـ ٥٧ ساعة لعمال الحديد والصلب
والميكانيكيين ، بموجب القانون الصادر عام ١٨٦١ ، ثم خفض هذا العدد الى ٥٤
ساعة عام ١٨٧٢ . وقد حاولت النقابات ، دون جدوى ، تخفيض عدد ساعات العمل
الى ٤٥ ساعة في كل القطاعات ، ولكن محاولاتها لم تجد آنذاك .

اما في فرنسا ، فقد صدر مرسوم حكومى في ٢ مارس ١٨٤٨ ، يحدد عدد
ساعات العمل بـ ١٠ ساعات في باريس وبـ ١١ ساعة في الأقاليم ، ولكن هذا
المرسوم لم يلق أى تطبيق ، لذلك عادت الحكومة فاصدرت قانونا في سبتمبر من
نفس السنة يحدد عدد ساعات العمل في المصانع بـ ١٢ ساعة يوميا ، ولكن العمال
لم يكن لديهم أى ضمان او حماية في حالة مخالفة اصحاب الأعمال لهذا القانون ،
بل ان العامل الذين كان يجرؤ على التقدم بشكوى ضد رب العمل الذى لا يحترم
قانون تحديد ساعات العمل ، كان معرضا ليس فقط للفصل من العمل ، بل ومهددا

ايضا بعدم قبوله للعمل لدى اى صاحب عمل آخر ، في نفس المنطقة التى كان يعمل بها (٥١٩) .

(٥١٩) ونورد فيما يلى ، شهادة أحد العمال ، عن الظروف التى كان العمل يتم فيها وعدد ساعاته الطويلة وآثاره على العمال : « لقد كان العمل يبدأ في المصنع في الخامسة صباحا حتى حوالى الساعة السابعة مساء (أو ربما بعد ذلك) . وبذلك كان عدد ساعات العمل يرتفع الى ١٤ ساعة يوميا يتخللها ساعة فقط للغداء ، وبذلك كنا نعمل ١٣ ساعة يوميا من العمل الشاق المتواصل المضر بالصحة ، فالمكان لا يدخله الهواء ولا نرى الشمس إطلاقا من أى نافذة ، ونتنفس فيه الغبار ، مما يقلل من مقدرتنا على مقاومة المرض ، ويحد من قدرتنا على العمل . لذلك ، كنا بالكاد نصل الى نهاية يوم العمل ، ولم تكن فترة الليل تكفى لاستعادة نشاطنا ، لذلك كنا نعود للعمل في اليوم التالي ونحن أكثر انهماكا عن اليوم السابق ، ولكننا كنا مرغمين على كل حال على العمل ، والا تعرضت أسرنا للضياع ، والجوع . فأى فترة نلازم فيها الفراش بسبب المرض أو إصابة عمل ، تعنى الخراب والحاجة ، ذلك ان أجورنا لاتكاد تكفى لسد حاجتنا الضرورية ، فلا يمكننا بالطبع ان ندخر أى مبلغ لمواجهة هذه الأمور . » .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 192.

المطلب الثاني - مستوى معيشة الطبقة العاملة :

البند الأول - الأجور (الأجور الاسمية) :

ان مسألة الأجور تعتبر من المسائل التي يصعب الحكم عليها على وجه دقيق ابان الثورة الصناعية ، وخاصة أن الاحصاءات الدقيقة تكاد تكون معدومة في هذا الصدد . حقا ، هناك العديد من الكتابات التي تناولت الموضوع بالدراسة ، ولكنها جميعا لا يمكن الاعتماد عليها لبدء رأى قاطع في هذا الصدد ، أى للحكم على القيمة الفعلية للأجر الذى كان يتقاضاه العامل آنذاك ، فالأجور الاسمية ، التي وردت بها الاحصاءات ، هي في ذاتها تدعو للتردد : فلو كان من الممكن الاعتماد على الأرقام التي أتى بها بعض الباحثين بالنسبة لانجلترا فيما يتعلق « بالأجر الاسمى » او بمعنى أدق للأجر اليومي الذى كان يتقاضاه العامل ، فان الأمر يبدو مختلفا في فرنسا ، لقلة الدراسات فيها من جهة ، ولعدم دقتها من جهة أخرى (٥٢٠) .

وحتى الاعتماد على الأجر الاسمى لا يمكن ان يعطينا فكرة دقيقة عن دخل العامل من جهة ، وعن الأجر الحقيقي (الفعلى) ، فالأمر يتوقف الى حد بعيد على معرفة مجموعة من البيانات الأخرى، مثل البدلات عن ساعات العمل الإضافية وما اذا كان بعض العمال يتمتعون بدخل اضافي من عدمه ، كما يتعين الوقوف على ما يتعرض له الدخل من انخفاض نتيجة لتوقف العامل من العمل في بعض الفترات أو لعدم وجود العمل (البطالة) اصلا ، وكذلك معرفة مستوى الأسعار وكيفية تطورات الحاجات الانسانية خلال القرن الثامن عشر حيث بدأ الانسان يستهلك بعض المواد بشكل لم يسبق له ان استخدامها على هذا النحو (كالدخان والشاي والقهوة والملابس القطنية ٠٠٠ الخ) .

لذلك ، يصعب على المرء ان يبدى رأيا قاطعا في مسألة ، هل كانت الدخول قبل الثورة الصناعية ، أكثر تلبية لمطالب العمال ، عنها بعد الثورة الصناعية (٥٢١) ؟

Dunham, op. cit., note 273, p. 168.

(٥٢٠)

(٥٢١) ذلك الرأى الذى يقول به بعض الكتاب ، حيث يرون ان الثورة الصناعية هي السبب وراء ما اصاب طبقة العمال من انخفاض في مستوى معيشتها ، وبحيث يصورون المرحلة السابقة على الثورة الصناعية وكأنها « العصر الذهبى » للطبقة العاملة ، ولذلك ، يقرر بعضهم ، ان مستوى معيشة العامل الانجليزي انخفضت خلال الثورة الصناعية الى مستوى « اسبوى » وهو ما يصعب الحكم =

وعموما فاننا سنعود الى مثل هذا التساؤل ، في محاولة للإجابة عليه ، في نهاية هذا المبحث .

لكن من الثابت أولا ، ان الوضع في انجلترا كان مختلفا عنه في فرنسا : فالأجور الاسمية ، والأجور الفعلية كانت في انجلترا « أقل سوءا » عنها في فرنسا .

(أ) الأجور في انجلترا :

إذا اردنا ان نحلل مستوى الأجور في انجلترا ، وجب ان نبدي ملاحظتين أساسيتين : اما الملاحظة الأولى ، فمؤداها ان الأجر الاسمي للعامل الصناعي كان أكبر من الأجر الاسمي للعامل الزراعي : ففي عام ١٨٧٠ كان العامل الزراعي يتقاضى في المتوسط ٥ الى ٦ شلنات أسبوعيا في الشتاء ، ويتراوح أجره من ٧ الى ٩ شلنات في فترة الصيف ، بينما كان في امكان العامل الصناعي (وخاصة عامل غزل القطن) ان يصل الى أجر قدره ١٠ شلنات اسبوعيا وربما أكثر (٥٢٢) .

اما الملاحظة الثانية ، وهي مرتبطة بالأولى ، فمؤداها ان سبب ارتفاع الأجر الاسمي للعامل الصناعي ، إنما جاء نتيجة لثورة هؤلاء العمال في بداية الثورة الصناعية ، ويتضح ذلك جليا ، اذا لاحظنا ، أنه في بداية الثورة الصناعية ، بلغ أجر بعض العمال ١٣ شلنا (عمال تمشييط الصوف) ، أو ١٥ شلنا (عمال الحديد والصلب) . ولكن هذه الأجور المرتفعة ، سرعان ما ستتناقص ، تحت تأثير المنافسة بين جيوش الايدي العاملة الوافدة من الريف الى المدينة ، وخاصة بسبب استخدام النساء والأطفال ، والتي زاد من خطورتها التقدم الفني الذي كان سببا اضافيا في انتشار البطالة وزيادة تنافس العمال للحصول على عمل ، علاوة على ان التقدم الصناعي ، والمنافسة ، أدت الى تخفيض أسعار بعض المنتوجات ، فأنخفض

عليه بالفعل ، نظرا لعدم وجود الاحصائيات الدقيقة التي تبين مستوى معيشة العامل ككل (وليس الأجر الاسمي فقط) قبل الثورة الصناعية وبعد هذه الثورة .

انظر في هذا المعنى كلا من :

Fohlen, op. cit., note 274, p. 54.

Dunham, op. cit., note 273, p. 158.

Fohlen, op. cit., note 274, p. 55.

(٥٢٢)

Mantoux, op. cit., note 2, p. 440.

Rioux, op. cit., note 5, 170.

بالتالى ربح الرأسمالى ، الذى اضطر للحفاظ على نسبة أرباحه ، الى استقطاع الفارق من الأجور ، فقد كانت الأجور أنسب العناصر التى يمكن الاستقطاع منها دون ان يخشى صاحب العمل من عدم الحصول على ما يلزمه من أيد عاملة^(٥٢٣) : وهكذا بينما كان أجر عامل النسيج عام ١٧٩٥ بلغ ٣٣ شلن أسبوعيا ، نجده قد انخفض الى ١٤ شلن عام ١٨١٥ والى شلنات عام ١٨٣٤ . وبنفس الصورة ، بينما بلغ أجر عامل الغزل أعلى متوسط له عام ١٨١٥ (٢٤ شلن) أسبوعيا ، نجده ينخفض عام ١٨٤٩ الى ١٨ شلن فقط^(٥٢٤) .

لكن المشكلة تبدو أكثر تعقيدا ، اذا ما لاحظنا ، أنه في خلال الفترة المذكورة (ما بين ١٧٩٠ - ١٨٤٠) ، ان الأسعار كانت دائما في ارتفاع ، بسبب الحروب المستمرة منذ ١٧٩٣ - ١٧٩٥ ، مما يجعل من الصعب على المرء ان يحكم بدقة على مستوى معيشة العمال ، ولكن من الثابت ، ان هذا المستوى كان منخفضا ، نظرا

(٥٢٣) وهكذا مثلا ، كان ثمن الرطل من غزل القطن عام ١٧٨٤ ، ١٠ شلنات و ١١ بنسا بينما كان ثمن المادة الأولية شلنين ، بحيث كانت مصاريف التحويل الصناعى والأرباح ٨ شلنات تقريبا في الرطل ، حيث يمكن لصاحب العمل ان يدفع منه اجرا « معقولا » ، ولكن اعتبارا من ١٨٧٢ ، صار ربح الرأسمال في نفس كمية الغزل (الرطل) شلنا واحدا ، وانخفض الى ٤ بنسات عام ١٨٣٢ ، بحيث لم يكن في امكان صاحب العمل ، من أجل الحفاظ على نسبة ارباحه الا ان يضاعف من انتاجه ، وان يخفض نفقاته ، ولما كان يصعب عليه ان يخفض اثمان المادة الأولية ، وخاصة بسبب الثورة الصناعية وازدياد الطلب ، لم يكن امامه اذن الا الأجور ، التى - بسبب العوامل المذكورة في المتن - كانت أكثر قابلية للضغط عليها وتخفيضها .

Rioux, op. cit., note 5, p. 171.

Rioux, op. cit., note 5, p. 171.

(٥٢٤)

R. Marx, op. cit., note 273, p. 303 Annexes 6.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد ، الى أنه كان هناك بعض العمال الذين يتقاضون أجورا مرتفعة ، ولكن هؤلاء « العمال المهرة والمتخصصين » الذين كانوا يمارسون نفس العمل في نطاق الصناعات اليدوية ، ثم التحقوا بالمصانع ، ولعل السبب في ارتفاع أجورهم ، لم يكن الا طبيعة العمل الذى وكل اليهم من اصحاب المصانع : فقد عمل هؤلاء الآخريين ، على استخدام العمال المتخصصين والمهرة منهم ، للإشراف والمراقبة الايدى العاملة المتخصصة ، من النساء والأطفال والرجال .

لذلك ففي صناعة المنسوجات ، وبالذات القطنية ، نجد ان كل مجموعة من النساء والأطفال ، تتبع مباشرة لأحد العمال المتخصصين الذى يعتبر مسؤولا عنهم مسئولية كاملة ، ولما كان أجر هذا العامل ، مرتبطا بالانتاج الذى تقوم به هذه المجموعة ، يسهل علينا اذن ان نتصور مدى ما كان يبذله من جهد (ومن قسوة) في الرقابة عليهم وفي تشغيلهم .

لذلك ، وحتى يظل هؤلاء المراقبون ، على نفس الدرجة من « الصرامة » ، كانت أجورهم أكثر ارتفاعا . ولكن هذا الارتفاع ، كان مقصورا على هذه الفئة ، بحيث يمكن القول ، أنه كان « استثنائيا » ولا يمكن القياس عليه بالنسبة لكل أفراد الطبقة العاملة .

Kuczynski, op. cit., 362, p. 67.

لارتفاع أسعار المواد الغذائية الى النصف أو أحيانا الى ثلاثة أضعاف في الفترة من ١٧٧٠ - ١٨٠٠ (٥٢٥) .

لذلك، لم يكن مستغربا، أن يطالب العمال، بتدخل تشريعي، يحدد الحد الأدنى للأجور، وقد استجاب لهذا الطلب بعض رجال الأعمال، رغبة منهم في توقي الخلفات الجماعية التي غالبا ما كانت تنتهي في غير صالحهم - حين يهاجم العمال الآلات مصدر شقائهم (٥٢٦) . فكان ان صدر قانون عام ١٨٠٠، بمقتضاه يقوم اثنان من المحكمين، أحدهما يعينه صاحب العمل والآخر العمال، بغض الخلافات المتعلقة بالأجر أو بشروط العمل . ولكن أصحاب الأعمال سريعا ما تبينوا ان هذا القانون يحد من حريتهم ويجعل للمحكمين سلطة عليهم، لذلك سرعان ما مارسوا الضغوط حتى تم إلغاء هذا القانون بعد اصداره بفترة وجيزة، وعاد تحديد الأجور حرا، يخضع قوة العمل، كغيرها من السلع، لقانون العرض والطلب (٥٢٧) . وحرصا

Mantoux, op. cit. note 2, p. 451. et p. 452 note 3.

(٥٢٥)

(٥٢٦) انظر فيما بعد، ص .

(٥٢٧) ويبين لنا الجدول التالي متوسط الأجور في صناعة المنسوجات القطنية في مدينة لانكشير.

جدول رقم ١٤ متوسط الأجور، بحسب الأعمار والجنس في Lancashire في إنجلترا عام ١٨٣٣
أهم مصانع المنسوجات القطنية في مقاطعة
(بالشملن والبتس)

النساء	الرجال	السن
٢ شلن ٥ بنس	٢ شلن ٣ بنس	أقل من ١١ سنة
٤ شلن ٣ بنس	٤ شلن ٢ بنس	من ١١ الى ١٦ سنة
٧ شلن ٤ بنس	١٠ شلن ٣ بنس	من ١٦ الى ٢١ سنة
٨ شلن ٥ بنس	١٧ شلن ٣ بنس	من ٢١ الى ٢٦ سنة
٨ شلن ٨ بنس	٢٠ شلن ٥ بنس	من ٢٦ الى ٣١ سنة
٨ شلن ١٠ بنس	٢٢ شلن ٩ بنس	من ٣١ الى ٣٦ سنة
٩ شلن ٨ بنس	٢١ شلن ٧ بنس	من ٣٦ الى ٤١ سنة
٩ شلن ٤ بنس	٢٠ شلن ٤ بنس	من ٤١ الى ٤٦ سنة
٨ شلن ١٠ بنس	١٦ شلن ٧ بنس	من ٤٦ الى ٥١ سنة
٦ شلن ٤ بنس	١٦ شلن ٤ بنس	من ٥١ الى ٥٦ سنة
٦ شلن ٠ بنس	١٣ شلن ٧ بنس	من ٥٦ الى ٦١ سنة
٦ شلن ٠ بنس	١٠ شلن ١٠ بنس	من ٦١ الى ٧١ سنة

Redor et Rioux, op. cit., note 398, p. 64.

R. Marx, op. cit., note 273, p. 304, Annexe 7.

المصدر :

وراجع أيضا

من أصحاب الأعمال ، على بقاء الأجور منخفضة ، دون ان يصلوا بعمالهم الى الموت جوعا ، نجدهم قد عملوا بكل قواهم على اصدار قانون عام ١٨٤٦ يسمح باستيراد القمح من الخارج بثمان منخفض ، حتى لو كان ذلك على حساب كبار ملاك الأراضي الزراعية ، فالهدف الأساسي لدى الرأسماليين هو الابقاء على ثمن الخبز منخفضا ، لأن ذلك هو السبيل الى الابقاء على الأجور منخفضة ، والحفاظ تبعا لذلك على هامش الربح مرتفعا .

(ب) الأجور في فرنسا :

يدعى بعض الكتاب ، وعلى رأسهم Arthur Young (٥٢٨) ، ان الوضع في إنجلترا كان أفضل منه في فرنسا ، ولكن بعض المعاصرين والكتاب لا يرون فارقا بين البلدين (٥٢٩) ، بينما يقرر البعض الآخر ، أنه من الأفضل - كما قدمنا - القول بان الوضع في إنجلترا كان أقل سوءا عنه في فرنسا (٥٣٠) . ذلك ، ان الدراسات القليلة التي يمكن الاعتماد عليها في فرنسا (٥٣١) ، تؤكد جميعا حقيقتين بالنسبة لفرنسا : أولا ، ان الأجور في معظمها كانت دون الحد الأدنى اللازم للحياة ، فوفقا لتحقيقات Villermé و Buret ، وأخذا من الاحصائيات التي أجريت عام ١٨٤٧ ، يتضح ان أجر الرجل كان يتراوح بين فرنك واحد وأربعة فرنكات يوميا ، بينما يتراوح بالنسبة للنساء بين ٧٥ سنتيم و ٢٥٠ فرنك . هذا بالنسبة للمصانع ، وعلى الأخص مصانع النسيج (٥٣٣) . بينما في المناجم والمهاجر كان أجر العامل يتراوح بين ٢ فرنك و ٧ سنتيم و ٢ فرنك ١٤ سنتيما .

(٥٢٨) راجع ما سبق ، ص ٦١ وما بعدها .

Rioux, op. cit., note 5, p. 171.

(٥٢٩)

Mantoux, op. cit., note 2, p. 453.

(٥٣٠)

Epsztein, op. cit., note, p. 74.

(٥٣٢) كـتـقـرير Villermé وتقدير Buret ، وبعض الاحصائيات الحكومية التي اتبناها

H. Seé, Duchatellie

بعض الكتاب بانها لم تكن « موضوعية » ، وكذلك كتابات كل

راجع :

Dunharn, op. cit., note 273, p. 169.

Le franc, op. cit., note 362, p. 265.

Epsztein, op. cit., note 279, p. 73.

(٥٣٣)

Ponteil, op. cit., note 441, p. 253.

ويعطينا التحقيق الذى أجرى عام ١٨٤٨ الأرقام التالية : متوسط أجر الرجل فرنك واحد ٧٨ سنتيم يوميا ، و ٧٧ سنتيم للمرأة ، و ٥٠ سنتيم للطفل ، بينما لا يتجاوز أجر العاملات في المنازل (في قطاع النسيج) ٣٠ الى ٤٠ سنتيم مقابل ١٢ ساعة يوميا من العمل .

أما الحقيقة الثانية ، فهي أن مستوى الأجور ، وخاصة في القطاعات التى دخلتها الآلة ، كالنسيج وصناعة الحديد والصلب ، قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً وخاصة في الفترة ما بين ١٨١٠ - ١٨٥٠ وقد بلغت نسبة التناقص في الأجر اعتباراً من ١٨١٦ - ٢٥ ٪ ؛ واستمر انخفاض الأجور ، بسبب الأزمات التى عرفتتها فرنسا في الاعوام ١٨١٧ ، ١٨٢٨ - ١٨٣٢ - ١٨٣٩ - ١٩٤٠ - ١٨٤٧ ، وما نجم عن هذه الأزمات من بطالة ، ومن ارتفاع في أسعار المواد الغذائية ، بحيث بلغ انخفاض الأجور في المصانع ٤٠ ٪ إبان أزمة ١٨٢٨ - ١٨٣٢ ، واستمر الانخفاض مرة أخرى بنسبة ٢٥ ٪ إبان أزمة ١٨٣٩ - ١٨٤٠^(٥٣٤) ، لكن ، ينبغي عندما نورد هذه الأرقام ، ألا نفرق في التعميم ، فالأمر يقتضي بغض التفضيل ، فتطور مستوى الأجور في فرنسا لم يكن واحداً بالنسبة لجميع القطاعات ، ففي المهن القديمة ، التى لم تدخلها الآلية ، كقطاع البناء ، ظل مستوى الأجور ثابتاً ، مع قليل من الارتفاع أو الانخفاض ، بحسب ظروف العرض والطلب . وفي بعض القطاعات ، (كالمناجم في بعض الفترات) كان ازدياد الطلب على الأيدي العاملة يؤدي - لفترات محدودة - الى رفع الأجور فيها . ولكن من الثابت ، أن أكثر القطاعات تضرراً ، كان القطاع الصناعى الذى عرف الآلة ، والتطورات الميكانيكية التى أتت بها الثورة الصناعية ، وخاصة قطاع النسيج بمختلف أنواعه ، وقطاع الصناعات المعدنية ، وخاصة الحديد والصلب .

G. Dupeux, op. cit., note 299, p. 145.

(٥٣٤)

Ponteil, op. cit., note 441, p. 254.

Epstein, op. cit., note 279, p. 74.

Dunham, op. cit., note 273, p. 169.

Branciard, op. cit., note 302, p. 58.

انظر كذلك بعض التفصيلات المتعلقة بمتوسط الأجور في مختلف المهن :

Bouvier-Ajam, op. cit., note 456, p. 88.

A. G-Lagrange, op. cit., note 202, p. 191.

ويعزوا الكتاب ، هذا الانخفاض في الأجور في الفترة ما بين ١٨١٠ الى ١٨٥٠ ، الى العديد من الأسباب التي يمكن ردها في مجموعها الى عاملين رئيسيين : عامل المنافسة بمختلف صورها وعلى كل المستويات ، وعامل الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عانت منها فرنسا خلال هذه الفترة .

فبالنسبة للعامل الأول ، عامل المنافسة ، يأتي في المقدمة ، منافسة العمال بعضهم البعض في الحصول على عمل ، كنتيجة لتزايد طلب الفلاحين للعمل الصناعي كوسيلة لتكملة دخلهم الى مستوى معقول ، لا يسمح به العمل الزراعي وحده ، لذلك ، لم يكن هؤلاء « متشددين » في الأجر الذي يريدون الحصول عليه ، بل كانوا يسعون الى الحصول على أي « كسب اضافي » للدخل الذي يعود عليهم من الأرض الزراعية ، فأدى ذلك الى انخفاض أجور العمال جميعا ، حتى من لم يكن لديه هذا « الدخل الاضافي » ولم يكن يعتمد الا على أجره من العمل الصناعي .

يضاف لذلك ، المنافسة أيضا بين أصحاب الأعمال ، الذين كانوا يسعون بكل جهدهم الى مسايرة التطورات العلمية والفنية و « تحديث » آلاتهم بصورة مستمرة ، وكلما ازدادت أعباؤهم ، كلما سعوا الى تخفيض نفقات الانتاج وخاصة الأجور .

وتبدو المنافسة في السوق الداخلية وأثرها الملحوظ على الاجور ، لو لاحظنا ان فرنسا في هذه الفترة ، لم تكن تملك أي أسواق خارجية ، بل ، نتيجة لاتباعها لسياسة جمركية تهدف الى حماية الصناعات الداخلية ضد الصناعة الانجليزية ومقدرتها على الانتاج بسعر منخفض عن الأسعار الفرنسية ، تعرضت فرنسا أيضا الى منافسة شديدة على الصعيد الدولي ، من جانب إنجلترا ، مما دفع بالرأسمالية الصناعية الفرنسية الى محاولة تطوير الآلات والمصانع بأسرع ما يمكن مهما كانت التضحيات ومهما تعرض العمال الى ضغوط ، خاصة من ناحية الأجر (٥٣٥) .

واما العامل الثاني ، فهو الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة التي شهدتها فرنسا في الفترة المذكورة : فقد شهدت فرنسا عددا من الأزمات المتلاحقة ، بدأت بأزمة ١٨١٧ - ١٨١٩ ، وبعقبها أزمة ١٨٢٨ - ١٨٣٢ ، ثم أزمة ١٨٣٩ - ١٨٤٢ ،

وأخيرا، أزمة ١٨٤٦ . وكان أثر هذه الأزمات يزداد على العامل ، نظرا لأن بعضها (وخاصة الأزمة الاولى ١٨١٧ والأخيرة ١٨٤٣) صادفت محصولا سيئا ، أدى الى ارتفاع قيمة المواد الغذائية . هذا بالإضافة الى ان بعض الظروف السياسية ، كثورة ١٨٣٠ ، وتهديدات الحرب عام ١٨٤٠ ساعدت أيضا على تعميق آثار هذه الأزمات ، سواء بما أدت اليه من تخفيض الأجور ، أو ما أدت اليه من فقد العامل لأجره كلية بسبب انتشار البطالة .

البند الثاني - مستوى معيشة العامل : المأكل ، المسكن والملبس (الأجر الفعلي) :

رغم ان الأجر يعتبر أهم شروط العمل ، الا أننا آثرنا ارجاء بحثه الى هذا المطلب ، لما بين الأجر الاسمي والأجر الفعلي من ارتباط ، فالأجر الفعلي للعامل يترجم بما يمكن ان يحصل عليه من مسكن ومأكل وملبس ، وما يمكن ان يدخره لوقت الحاجة ، بواسطة الأجر الاسمي . ولعل ، بحث مستوى الأجور الاسمية ، لا يمكن ان يعطى فكرة واضحة عن مستوى معيشة العامل ، فالأجر الاسمي في بلد ما قد يكون أقل منه في بلد آخر ، ومع ذلك يكون مستوى معيشة العامل في البلد الأول أفضل منه في البلد الثاني ، اذا كانت الأسعار في البلد الأخير أكثر من الاسعار في البلد الأول ، بنسبة تجاوز التفاوت بين الأجور الاسمية ، فالعبرة اذن هو بما يمكن ان يحصل عليه العامل من اشباع لحاجاته بواسطة أجره المسمى . ومن المسلم به ، أن هذا الأجر المسمى ، كان أقل مما ينبغي ان يكون عليه ليضمن للعامل مستوى معقولا من المعيشة : فهذا الأجر ، لم يكن يضمن للعامل لا مسكنا مناسبيا ولا غذاء متوازنا .

وفي هذا الأمر ، لم يكن الأمر مختلفا في انجلترا عنه في فرنسا ، ففي كلا البلدين ، كانت مساكن العمال بعيدة كل البعد عن الشروط الصحية ، وكذلك كان غذاء هذه الطبقة^(٥٣٦) . ولكن قبل أن نشرع في وصف هذه المساكن وهذا الغذاء ،

(٥٣٦) ويقتضي الأمر بالنسبة لانجلترا ايضا مؤداه ان الأمر لم يكن كذلك في خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، فقد كانت انجلترا تستورد من المستعمرات كميات كبيرة من القمح تزايد حجمها اعتبارا من ١٧٧٠ ، لذلك كان النصف الأول من القرن الثامن عشر تقريبا « فترة رخاء » استفاد منها ليس فقط الطبقات العليا ، ولكن أيضا الطبقات الشعبية. ولكن السنوات ١٧٦٥-١٧٧٥ كانت =

يتعين علينا أولاً ان نورد ميزانيات بعض العائلات العمالية ، في إنجلترا وفرنسا ،
لنبين مدى عجز الاجور المسماة عن ملاحقة تطور الأسعار .

(أ) أمثلة لميزانية بعض العائلات من الطبقة العاملة :

قلنا ، ان الأجور المسماة ، كانت أقل من ان تضمن للعامل ولأسرته ، مستوى
مناسباً من الحياة ، وليس أدل على ذلك ، من استعراض ميزانية بعض
العائلات من الطبقة العاملة . فلو أخذنا عائلة انجليزية يعمل الأب والأم معا ويعولان
ثلاثة ، في السنوات من ١٧٩٦ - ١٨٠٦ ، حيث كان متوسط أجر الأب اسبوعياً
١١ شلنات و ٦ بنسات وأجر الأم ثلاثة شلنات ، أى في المجموع ، تحصل الأسرة
اسبوعياً على ١٣ شلنات و ٦ بنسات ، يمكننا ان نتخيل مدى الصعوبة التي تواجهها
هذه الأسرة للحصول على ما يلزمها فقط من طعام اذا علمنا ان أسعار المواد الغذائية ،
في الفترة المشار إليها ، كانت على النحو التالي (جدول رقم ١٥) :

== بداية لانحدار مستوى المعيشة فبسبب سوء المحصول، وبسبب الحرب الانجليزية - الفرنسية (١٧٩٣)
ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً هائلاً .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 450.

ثم ، ينبغي أيضاً ان نلاحظ ، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ان مستوى الاجور فيها كان
أعلى منه في القارة الأوروبية ، ويرجع ذلك الى ان هذا البلد ، بسبب حداثة نشأته كان لا يملك طبقة
زراعية لتهاجر وتعمل في الصناعة ، بل اعتمد على الهجرة الخارجية عبر الاطلنطي ، ولذلك فان
الاجور فيه كانت تتأرجح بين العلو والانخفاض متأثرة بحركة الهجرة ، فكلما تزايدت الهجرة ، وزاد
عدد ايدي العاملة ، ساعد ذلك انخفاض الأجور ، وكلما قلت الهجرة (بسبب تزايد الاستثمار
بالذات) ، كلما قل عدد العمال وبالتالي اتجهت الاجور الى الارتفاع .

Niveau, op. cit., note 122, p. 129.

جدول رقم ١٥ - أسعار بعض المواد الغذائية ومدى ارتفاعها في الفترة من ١٧٤٢ إلى ١٨٠٦ في مقاطعة Nottingham

السعر والسنة		المادة	السعر والسنة		المادة
١٨٠٦ - ١٧٩٦	١٧٤٢		١٧٩٦ - ١٨٠٦	١٧٤٢	
٥ شلن ٦ بنس	١ شلن ٢ بنس	البط (زوج)	١ شلن ٢ بنس	٠ شلن ٣ بنس	الخبز (٤ رطل)
٤ شلن ٦ بنس	٠ شلن ٨ بنس	الدجاج (زوج)	٠ شلن ٨ بنس	٠ شلن ٢ بنس	الجبن (رطل)
٠ شلن ١٠ بنس	٠ شلن ٣ بنس	الصابون (رطل)	١ شلن ٣ بنس	٠ شلن ٣ بنس	الزبد (رطل)
٠ شلن ١٠ بنس	٠ شلن ٤ بنس	الشعير (رطل)	٠ شلن ٤ بنس	٠ شلن ١ بنس	الملح (رطل)
٤ شلن ٤ بنس	١ شلن ٥ بنس	الشعير (بواسو)*	٠ شلن ٩ بنس	٠ شلن ٣ بنس	البقر (رطل)
٣ شلن ١ بنس	٠ شلن ٨ بنس	الشوفان (بواسو)	٠ شلن ٧ بنس	٠ شلن ١ بنس	الغنم (رطل)
٨ شلن ٦ بنس	١ ملن ٦ بنس	شعير مجفف (بواسو)			

- ٤٤٤ -

le Boisseau هو احدى الوسائل القديمة المستخدمة في الوزن ويبلغ قدر الوحدة منه ٨ جالون أي ٣٦ لترا .
Mantoux, op. cit., note 2, p. 452.

لذلك ، وفي ضوء هذه الأسعار والأجور ، لم يكن غريبا ان تكتفى هذه الأسرة المشار اليها بطعام يتكون أساسا من البطاطس ، وأن تضطر الى تحديد نصيب كل فرد بقطعة صغيرة من الخبز^(٥٣٧) ، ولم تكن هذه العائلة - كما سنرى بعد قليل - تمثل استثناء ، بل القاعدة العامة بالنسبة لكل العائلات العمالية .

والوضع في فرنسا لم يكن مختلفا : ففي تقريره عن حالة الطبقة العاملة يعطينا الدكتور Villermé ، الميزانية الآتية لعائلة مكونة من الأب والأم وطفلين ، حيث يعمل الأب والأم واحد الطفلين ، وتتكون ميزانية هذه الأسرة على النحو التالي :

الدخل (السنوى)	المصروفات (السنوية)
أجر الأب (٣٠٠ يوم عمل) $\times ٢$ فرنك = ٦٠٠ فرنك	الطعام ٥٧٠ فرنك
أجر الأم (٢٠٠ يوم عمل) $\times ١$ فرنك = ٢٠٠ فرنك	المسكن ١٣٠ فرنك
أجر الطفل (٢٦٠ يوم عمل) $\times ٠.٦٠$ = ١٥٦ فرنك	الملابس ١٤٠ فرنك
	مصروفات أخرى ١٩ فرنك
المجموع ٩٣٠ فرنك	المجموع ٨٥٩

هذه الأسرة ، التى يعمل من بين أفرادها الأربعة ، ثلاثة أشخاص ، لا تصل في نهاية العام الا الى ادخار مبلغ ٧١ فرنك لتواجه به الحالات الطارئة (كحادثه عمل بالنسبة لاحد العاملين الثلاثة أو مرض يقعه عن كسب أجره) ، ومع ذلك ، يقرر الدكتور Villermé ان هذه العائلة تظل « محظوظة » ، ذلك « ان العائلة التى تعمل مقابل أجر زهيد ، لا يمكنها ان تصل لاشباع حاجاتها الا اذا كان كل من الأب والأم ، على الأقل متمتعين بكامل قواهم ، يعملون طوال العام ، وليست لديهم أى أعباء سوى طفلين على الأكثر . فلو افترضنا وصول طفل ثالث ، او البطالة لاحد الطرفين (الأب أو الأم) أو حادثه عمل أو مرض يقعد أحدهما من العمل تتعرض هذه العائلة لمحنة كبيرة وتصبح في حالة عوز شديد »^(٥٣٨) .

Fohlen, op. cit., note 274, p. 56.

(٥٣٧)

Lefranc, op. cit., note 362, pp. 266, 267.

(٥٣٨)

ويبدو ان نظرية Villermé صحيحة ، لان الدكتور / Guépin ، أحد اتباع سان سيمون ، يعطينا ميزانية سنوية لاحدى الأسر التى تقوم بالعمل فى المنازل - فى الغزل - فى مدينة نانت ، على النحو التالى :

الغذاء :	١٩٦ فرنك	(منها ١٥٠ للخبز فقط)
السكن :	٢٥ فرنك	
غسيل الملابس :	١٢ فرنك	
التدفئة والانارة :	٥٠ فرنك	
أحذية :	١٢ فرنك	
مصروفات نشربة :	٥ فرنك	

المجموع ٣٠٠ فرنك

بينما يقرر الدكتور / Guépin ان مجموع دخل هذه الأسرة سنويا هو ٣٠٠ فرنك ، أى أنها مضطرة للعمل باكملها لتحصل على قوتها بالكاد (٥٣٩) .

(ب) السكن :

قامت المدن الصناعية ، كما سبق القول - دون أى تخطيط مسبق ، فهذه المدن لم تكن مستعدة قبلا لاستقبال هذا العدد الهائل من الابدى العاملة النازحة اليها (٥٤٠) ، ولذلك ، فان وصف هذه المدن واحد بالنسبة لها جميعا ، « الشوارع الضيقة المتربة ، المظلمة ، القذرة ، التى تنبعث منها الروائح الكريهة والعفنة وتنتشر فى شوارعها الجرائم ٠٠ » ، ولم تكن المساكن نفسها تختلف عن هذه الأحياء . ولعل وصف أحد هذه الأحياء ، على لسان أحد المعاصرين لهذه الفترة ، فى مدينة Stockton الانجليزية ، يعطينا فكرة عن الكيفية التى كان يتم بها بناء مساكن هذه الطبقة « يتكون الحى العمالى من صفين اثنين من المباني يفصل بينهما فقط

Ibid, p. 267.

(٥٣٩)

Branciard, op. cit., note 302, p. 58.

(٥٤٠) راجع ما سبق ، ص ٢٣٨ وما بعدها .

حارة عرضها ٧ ياردات (أى ٦ أمتار و ٣٩٨ سم)^(٥٤١) ، كل صف من هذه المباني يتكون من مجموعتين من المنازل ، تتلاصق الحوائط الخلفية لكل منهما ، دون أن يكون بينهما أى مسافة لمطلات أو لتهوية ، اما المراحيض فهي مشتركة بين كل السكان وتقع في منتصف كل مبنى ولا يزيد عرض المراحيض عن ياردة واحدة ، وتتكون كل شقة في هذه المنازل من غرفتين لا تزيد مساحة الغرفة منهما عن ١٢ ياردة مربعة (٣ × ٤) أى ١٠.٣٢ متر مربع ، ويبلغ متوسط عدد شاغليها ٩ أفراد ينتمون الى نفس العائلة ، ولا يعتبر استثناء أن يشغل ٤ أفراد ، من جنس و سن مختلفين نفس الفراش . وفي وسط الحارة التي تفصل بين صفى المباني ، هناك « صندوق » مشترك لالقاء القمامة ، نظرا لندرة تفريغه أو تفريغه على فترات متباعدة ، غالبا ما تنبعث منه أكره الروائح ، وعلى جانبي كل صف نجد حوضا مشتركا للمياه الراكدة ٠٠ «^(٥٤٢)

ولكن الذى يدعو للأسى ، هو أنه بالرغم من هذه الشروط غير الصحية وغير الملائمة ، فان « اسكان » هؤلاء الوافدين الجدد ، كان أيضا وسيلة لاستغلالهم وتحقيق أرباح من ورائهم « ان من يملك ألف جنيه استرلينى يسعى الى الحصول على أكبر ربح ممكن . وليس اسهل من شراء قطعة أرض في الاحياء الشعبية وبناء « مبنى » على وجه السرعة ، دون الالتفات الى توصيلات المياه ولا الشروط الصحية الأخرى ، فالمهم هو أن يدر عليه المبنى أكبر ربح ممكن » .

لذلك ، فحتى هذه المنازل ، التي وصفناها ، لم تكن في مقدور كل أفراد الطبقة العاملة ، بل كانت في متناول الأقلية «القادرة» منهم على الايجار المرتفع ، اما الباقون ، فقد كان أمامهم حل آخر ، حل يساعد المستثمرين العقاريين في استغلال مبانيهم على الوجه الأكمل ، وهو تقديم الأقبية . les caves أو الأجران les grenier (وهى مخازن تشييد في أعلى المنزل لحفظ الحبوب) ، وهى أماكن ان لم تكن أصلا معدة للسكن ، فانها بدت علاجاً للضرورة ، تدر مبلغا اضافيا على صاحب الدار ، وتساعد على ايجاد مأوى للعامل بايجار مناسب ، أو على الأقل ، في تناوله .

(٥٤١) لأن الياردة ، وهى مقياس طول انجلو - سكونى تعادل ٠.٩١٤ متر ، وتعادل الياردة المربعة ٠.٨٣٦ متر مربع ، والياردة المكعبة ٠.٧٦٤ متر مكعب .

ولذلك ، فإن سكنى الأقبية والأجران ، لم تكن مسألة استثنائية ، بل كانت ظاهرة منتشرة ومستقرة ، سواء في إنجلترا أو في فرنسا .

ففى تقرير طبى نشر في مدينة مانثسستر عام ١٧٨٣ ، جاء فيه « في بعض نواحي المدينة ، تبلغ درجة الرطوبة في الأقبية حدا تجعل القبو غير صالح إطلاقا للسكنى . لذلك ، فإن العديد من سكان هذه الأقبية يذهبون ضحية الأمراض التى تنتج عن سكنى هذه الأماكن التى تسيل المياه فيها على الحائط . ويشكو أهل هذه الأقبية على الأخص من الحمى ، نظرا لانعدام وسائل التهوية » .

ومع ذلك ، فإن التقارير تقرر انه في عام ١٨٤٠ كان هناك ١٥٠٠٠ شخص يعيشون في الأقبية ، بينما كان في ليفربول ٤٠٠٠٠ شخص يحتلون ٨٠٠٠ قبو ، غالبا ما لا توجد بها نوافذ ، ولا أرضيات ، ويحاذى سقفها الطريق العام (٥٤٣) .

ولا تختلف الصورة في فرنسا عنها في إنجلترا ، ففى تقريره السابق الإشارة اليه كتب Villermé يصف أحد الأحياء العمالية ، وهو حي Saint-Sauveur بمدينة Lille : « ان أكثر العمال فقرا يسكنون الأقبية والأجران . هذه الأقبية ليس لها أى منفذ على الدار ، ومنفذها الوحيد يتصل بالطريق العام ، والنزول اليها يتم عن طريق سلم صغير ، غالبا ما يمثل الباب والنافذة في آن واحد ، وأغلب هذه الأقبية بداخلها مدخنة ، مما يدل على أنها قد أعدت للسكنى ويبلغ ارتفاع القبو ٦ الى ٦ ½ قدم (أى حوالى ١٨٠ م الى ١٩٥ م) ، وفي هذه الاماكن عديمة التهوية ، يأكل ويأوى عدد كبير من العمال ، بحيث يرون النهار ساعة بعد طلوع الشمس ، ويشعرون بالظلام مبكرا قبل الآخرين . اما الأثاث الذى يتكون منه هذا « المأوى » فلا يعدو ان يكون خزانة ملابس قديمة ، ولوحا خشبيا لوضع الطعام عليه ، وبعض الاوانى ومنضدة صغيرة وبعض الكراسي (٥٠) . ومع ذلك ، فإن هذه الأماكن ليست أسوأ « المساكن » ، اذا قورنت بالأجران ، فأسوأ الاماكن على الإطلاق هى هذه الأخيرة ، حيث لا يوجد فيها مدفأة وبالتالي فهى .

(٥٤٣) ومع ذلك ، تظل هناك فئة من العمال ، لا تجد سكنا ، حتى في هذه الأقبية ، هؤلاء لم يكن أمامهم الا « منازل الفقراء » التابعة للكنائس ، وفي هذه المنازل ، كان في غرفة من ست الى ثمانية أسرة ، يشغل كل منها عدد من الأشخاص ، من الجنسين ، وغالبا ما كانت أرضية هذه المنازل من الطين ، وكانت بلا نوافذ .

Epszstein, op. cit., note 279, p. 75.

شديدة البرودة في الشتاء وخاصة ان سكانها الفقراء لا يستطيعون الحصول على وسائل للتدفئة ٠٠٠ (٥٤٤) .

ومع ذلك ، يعطينا بعض الكتاب أمثلة لبعض المدن الصناعية ، التي كانت شروط السكن فيها ، أكثر قسوة مما جاء بتقرير Villermé ، وخاصة في مدن Rouen, Lille و Mulhouse ، تلك المدن الصناعية التي ترتب على نموها السريع ، أن لم تجد الايدي العاملة « قبوا أو جرنأ : تسكن فيه ، فلجأت الى انقراض المنازل المتبقية من المدينة القديمة (٥٤٥) » .

(ج) المأكل والملبس :

يلعب الغذاء دورا مهما في حياة العامل ، ربما كان أكثر أهمية من السكن ، ومع ذلك فمن الثابت ان أسلوب تغذية الطبقة العاملة وان كان قد عرف بعض التحسن في بداية الثورة الصناعية في انجلترا بالذات ، الا أنه بسبب الأزمات ، سواء في انجلترا أو فرنسا ، بدأ نصيب العامل من الغذاء يقل لا من ناحية الكيف بل وأيضا من ناحية الكم . ففي تقرير Villermé في الطبقة العاملة ، جاء ان غذاء الفئات الأكثر حاجة يتكون أساسا من « الخبز والبطاطس والماء » . فهم لا يمكنهم ان يأكلوا اللحم أو يشربوا النبيذ الا في يوم أداء الأجور واليوم التالي على الأكثر (٥٤٦) . ورغم ذلك ، فان هذا الوصف لم يبق على ما هو عليه ، فلو كان الخبز في متناول الجميع ، فسرعا ما ستؤدي الأزمات الى جعله ، كالبروتينات الحيوانية (اللحم واللبن ٠٠) في غير متناول الطبقة العاملة : ففي فرنسا ، وبعد ان انخفض سعر الخبز في الفترة من ١٨١٧ الى ١٨٢٧ ، عاد سعره الى الارتفاع حتى عام ١٨٤٧ . ونظرا لأن إيجارات

Villermé : Tableau de l'état physique et moral des ouvriers employé dans les manufactures de coton, de laine et de Soie. (٥٤٤)
 "Paris, Renouard, 1840, T I, pp. 802 et s.s. in, p. Silvestre, op. cit., note 491, pp. 8 — 10.

Dunham, op. cit., note 273, p. 161. (٥٤٥)

Branciard, op. cit., note 302, p. 58.

Epszstein, op. cit., note 279, p. 75. (٥٤٦)

Silvestre, op. cit., note 491, p. 10.

Dupeux, op. cit., note 299, p. 146.

المساكن أيضا اتجهت الى الارتفاع ، بالإضافة الى ارتفاع أسعار كافة المواد الغذائية ، فان مستوى المعيشة في هذه الفترة (١٨٠٠ - ١٨٥٠) شهد ارتفاعا يجاوز ١٠ ٪ ، ونظرا لأن الأجور كما سبق ان رأينا اتجهت الى الانخفاض ، فان القوة الشرائية للعامل هبطت بشكل ملحوظ ، بحيث لم يعد يقوى على شراء ما يكفيه وعائلته من الخبز الذى ارتفع ثمنه بنسبة ١٠٠ ٪ في اعقاب الأزمات الاقتصادية التى شهدتها فرنسا . ناهيك عن انتشار البطالة وما أدت اليه بالنسبة للقوة الشرائية للعامل . ويبدو تأثير هذه العوامل جليا ، اذا لاحظنا ان ٧٠ ٪ من ميزانية العامل تنصرف الى الغذاء ، لذلك ، فان كل انخفاض في القوة الشرائية ينعكس بالطبع على طبيعة وكمية الغذاء المتاحة للعامل . ولعل في رواية Blanqui عن أوجه انفاق أحد العمال ، ما يبين لنا بوضوح مدى انخفاض مستوى المعيشة لهذه الطبقة : « أعمل غزالا مقابل ٢ فرنك يوميا ، اما زوجتى فتحصل ، من نفس العمل على ١ فرنك (أو ١٥٠ فرنك) يوميا . وتتكون اسرتى منى وزوجتى وأربعة أطفال ، أكبرهم بلغ من العمر عشر سنوات ، وهى تدرس لدى الراهبات ، اما الثلاثة الآخرون فاودعهم أثناء ساعات العمل في أحد الملاجئ الخيرية . وهذه هى أوجه الانفاق :

فرنك

- نأكل ٢٣ر٥٠ كيلو من الخبز أسبوعيا بسعر ٢٢ر٠ فرنك
- = ١٨ر٥ الكيلو أى ما يساوى
- اما اللحم فهو مرتفع السعر فلا نأكل الا البقايا ثلاث مرات
- = ٧٥ر٠ أسبوعيا بسعر ٢٥ر٠ فرنك
- ولا يأكل الزبد سوى دون باقى أفراد العائلة بواقع
- = ٥٠ر٠ ٢٥٠ جرام أسبوعيا
- واما أولادى وزوجتى فيأكلون بعض الفاكهة مع الخبز
- = ٨٠ر٠ ونأكل بعض الفاصوليا والبطاطس بما قيمته أسبوعيا
- = ٤٥ر٠ وبعض اللبن
- اما ايجار القبو الذى نسكنه فيرتفع الى
- = ١٥٠ر٠ ونستهلك من الفحم ما قيمته
- = ٣٥ر١ والصابون والانارة
- = ١٠ر١

فيكون إجمالى الانفاق أسبوعيا ١٢٦٤ر١

أما كيف أصل لتغطية هذه المصروفات وإعالة أولادى ، فأننى اعتمد أيضاً على ما أتلناه من مساعدات ذلك أننى اتلقى ٣ كيلو من الخبز كل ١٥ يوم من الجمعية الخيرية ، أما ابنتى فعادة ما تعطيها الراهبات رداء مع كل أجازة صيف ، كما يحصل أولادى الآخرون على ملابس من الملجأ الخيرى بمناسبة السنة الجديدة كل عام . ورغم ذلك ، فإننا نضطر أحيانا ، الى التسول ، رغم ان القانون يحرم ذلك» (٥٤٧) .

وفي إنجلترا كذلك ، كانت الطبقة العاملة تشكو من سوء التغذية : ففى العديد من المناطق - وخاصة الاقاليم الجنوبية كان العمال يعتمدون - أغلب فترات العام ، على الخبز والجبن فحسب ، أما فى الشمال ، فلم يكن لديهم بالاضافة لذلك ، سوى حساء لشغير ، وحتى البطاطس لم يكن فى متناول الجميع ، وخاصة فى أوقات الأزمات ، أما اللحم ، فكان من المواد النادرة التى لا تعرفها مائدة العائلات العمالية . حتى الخبز نفسه ، كان فى بعض الفترات - كما سبق ان رأينا - من المواد ذات السعر المرتفع ، وذلك على وجه الخصوص ، بسبب الارتفاع الذى عرفه سعر القمح : فبعد ان كان ثمنه لا يتجاوز ، منذ ١٧١٠ ، ٤٥ شلن للكارتو (٥٤٨) ، نجده ارتفع عام ١٧٧٣ الى ٦٦ شلن ، ولكنه بسبب الاضطرابات الشعبية انخفض مرة أخرى ليصل عام ١٧٩٢ الى ٤٣ شلن ، ثم ارتفع الى ٥٠ شلن عام ١٧٩٣ فى و ٥٤ شلن عام ١٧٨٤ ، ليقفز فجأة الى ٨٠ شلن وليتجاوز هذا الرقم ١٠٨ شلنات عام ١٧٩٥ ثم اذابه - بسبب نجاح المحصول - ينخفض الى ٦٢ شلن عام ١٧٩٨ ، ولكنه يعود الى الارتفاع مرة أخرى بسرعة مذهلة : ٧٥ شلن عام ١٧٩٩ ، ١٣٧ شلن عام ١٨٠٠ ،

(٥٤٧) لذلك ، فليس من الغريب ، ان يعتمد أغلب افراد الطبقة العاملة على الإعانات التى تقدمها الجهات الحكومية او الجمعيات الخيرية الخاصة : ففى عام ١٨٢٩ من بين عدد عمال المقاطعات الشمالية فى فرنسا البالغ عددهم ٢٢٤٠٠٠ عامل ، كان من بينهم ١٦٣٠٠٠ يعتمدون اعتمادا كلياً على مساعدات الجهات الخيرية . وفى عام ١٨٤٧ بلغ عدد من كانوا يتلقون المساعدات ١٣٢٩٠٠٠ شخص بالنسبة لفرنسا كلها ، يتقاسمون حوالى ١٧ مليون فرنك ، أى ان كل عائلة كانت تحصل على إعانة سنوية قدرها ١٢٠ فرنك تقريباً .

راجع فى كل ذلك .

Lefranc, op. cit., note 362, p. 268.

(٥٤٨) مقياس انجليزى قديم لكيل الجيوب كان يصل فى الماضى الى ٧٠ لتر ، أما الآن فيتراوح مقداره بين ٥٧ الى ٦٣٧ لتر ،

ثم ١٢٨ شلنا عام ١٨٠١، وهو ما كتب عنه المغاصرون يقولون أنه «ثمن المجاعة»^(٥٤٩)، وخاصة ان هذا الارتفاع لم يكن قاصرا على سعر القمح، انما كان عاما بالنسبة لباقي المواد الغذائية الأساسية، كما بينا من قبل^(٥٥٠) .

في ظل هذه الظروف، فان نقص التغذية، او سوء التغذية لدى العمال، اذا اضيفا الى سوء الظروف التي يعملون فيها، وعدم توافر الشروط الصحية للسكن، يكون من الطبيعي ان تصبح الطبقة العاملة فريسة للأمراض^(٥٥١)، فترتفع نسبة الوفيات بين الأطفال، وتنتشر الأمراض المعدية في الاوساط الشعبية كالكوليرا (في الفترة من ١٨٣٠ - ١٨٥٥) في أنحاء أوروبا، كما تنتشر أيضا الأمراض المهنية وخاصة بين النساء والأطفال، كالدرن وخاصة في صناعة النسيج، الناشيء من سوء ظروف التشغيل وتعرض النساء والأطفال الى تنفس غبار القطن مع الهواء بالاضافة للعديد من الأمراض الأخرى الناجمة . اما عن ظروف العمل أو ظروف السكن او التغذية^(٥٥٢) .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 451.

(٥٤٩)

(٥٥٠) راجع ما سبق، جدول رقم ١٥، ص ٣٢٣ .

Rioux, op. cit., note 5, p. 175.

(٥٥١)

(٥٥٢) لذلك، فبسبب سوء الحالة الصحية لأفراد الطبقة العاملة، او بسبب قصر قوامهم، فان عددا كبيرا منهم، حين يبلغ سن التجنيد لا يكون لائقا صحيا لاداء الخدمة العسكرية فاحصائيات ١٨٢٩ في فرنسا تبين ان من بين ١٨٢ من أبناء الطبقة العاملة، ١٠٠ فقط يصلحون من الناحية الصحية لاداء الخدمة العسكرية، وفي بعض المناطق الصناعية، كمدينة Lille، فانه لا يمكن تجنيد اكثر من ١٠٠ شخص من بين ٣٠٠ فرد، ولا يصلح اكثر من ١٠٠ مجند أيضا من بين ٣٦٦ فردا في مدينة Rouen، و ٢١٠ في Mulhouse، و ٣٦٨ في Elbeuf

كما تبين تقارير أخرى، انه من بين ١٠٠٠٠ شخص يتم تجنيدهم كل عام، فان عدد المتقدمين غير اللائقين بالنسبة للمجموع يبلغ ٨٩٨٠ شخصا من المناطق الصناعية، بينما لا يتجاوز ٤٠٢٩ من المناطق الزراعية .

Epsztein, op. cit., note 279, p. 76.

ولا يقل التقرير التالي دلالة عن الأول : ففي احد التحقيقات التي اجرتها الجمعية الطبية البريطانية اتضح ان الأطفال البالغين من ١١ الى ١٢ عام، في الاوساط العمالية يقل متوسط الطول لديهم حوالي ١٢ سم عن أقرانهم من أبناء الطبقة البورجوازية .

Rioux, op. cit., note 5, p. 176.

وأخيرا ، يقتضي الأمر أن نتطرق الى مدى ما كان يمكن للطبقة العاملة ان تحصل عليه من ملابس ، ويبدو ، في ظل المعطيات والارقام السابق ذكرها ، أنه يصعب ان نتكلم عن الملابس . ففي العائلات النني لا يبقى لها ، بعد الغذاء المتواضع ، والمسكن غير الملائم ، ما تواجه به مرضا طارئا أو اصابة عمل ، يصعب ان نتصور أن تخصص هذه العائلة بندا مستقلا للملابس . ومع ذلك ، فمما لا شك فيه ان التقدم الوحيد في مستوى معيشة العامل ، كان الملابس ، فالاختراعات الحديثة ، مكنت من جعل الملابس القطنية أفضل كثيرا من ذي قبل ، وخففت أيضا من تكاليف انتاجها ، لذلك ، فليس من المستغرب ان نجد ان العمال قد بدأوا يستعملون هذه الملابس ، في نطاق ما تسمح به ميزانياتهم طبعا^(٥٥٣) ، وانتشر فيما بينهم أيضا استخدام الأحذية ، مع ملاحظة ان أغلب هذه الملابس ، كانت غالبا ما تأتي اليهم عن طريق الجمعيات الخيرية والاحسان ، وخاصة في فرنسا^(٥٥٤) .

المطلب الثالث - رد فعل العمال : العداء نحو الآلة^(٥٥٥) :

من استعراض ظروف عمل ومعيشة العمال ، يتضح لنا التناقض في هذا المجتمع الجديد : فهو مجتمع ، يزيد في مجموعه ثراء (لان الانتاج الصناعي تضاعف تقريبا في أى دولة من الدول التي وقعت فيها الثورة الصناعية في الفترة من ١٨١٥ الى ١٨٥١) ، ولكن الثراء كان لطبقة واحدة هي الطبقة الأقل عددا ، اما السواد الأعظم من الشعب ، فكان نصيبه الفقر المدقع^(٥٥٦) . ولكن هذا التردى ، لم يكن فقط ماديا ، بل كان أيضا معنويا ، ففي ظل المدينة الصناعية ، وتحت تأثير المصنع ، كان العامل يشعر بالاضافة الى حاجته المادية ، أنه مهمل وشخص لا أهمية

Dunham, op. cit., note 273, p. 164.

(٥٥٣)

(٥٥٤) ولذلك ، كتب آدم سميث يقول « ان القميص والحذاء يدخلان ضمن الحد الأدنى اللازم للعامل الانجليزي ، ولكنهم لا يدخلان في حساب أجر العامل الفرنسي » .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 419.

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 50.

(٥٥٥)

Fohlen, op. cit., note 274, p. 28, et op. cit., note 276, p. 198.

Lefranc, op. cit., note 362, p. 207.

Seé, op. cit., note 275, p. 65.

Branciard, op cit., note 302, p. 58.

(٥٥٦)

له ، وعلى الأخص ان هناك حاجزا رهيبا يفصل بينه وبين صاحب العمل ، فكذلك
كبر المصنع وازداد التركيز الصناعي ، كلما تباعدت الصلة أو انقطعت نهائيا بين
العمال وأصحاب الأعمال ، ليس فقط في داخل المصنع ، بل وخارجه ، فالرأسماليون
الصناعيون ، كما سبق القول - حرصوا بعد انتهاء العمل على ألا يخالطوا هذه الطبقة
الخطرة ، فتركوها لأحيائها ، واستنقوا بأحيائهم .

ومع الشعور بالحرمان المادى والاحساس بالاحباط المعنوى ، كان لابد من
انتظار رد الفعل ، الذى انصب أساسا في بداية الثورة الصناعية ، على الآلة .
ويبدو من الطبيعى ، ان يكون الشعور بالعداء موجها من قبل العمال ، الى هذه الآلة
الجديدة التى ، سببت لهم الشقاء والحرمان ، اليس هذا الشعور قائما ، حتى في
الوقت الحاضر ، حيث تنعى النقابات العمالية على بعض الاختراعات أو الابتكارات
العلمية ، أنها تؤدي الى الاستغناء عن الايدى العاملة (أى الى البطالة) أو انها
تسلب العامل كل مشاركة ذكية في الانتاج ؟

لاشك ، ان « العداء للآلة » ، وجد وخاصة بين صفوف الرأسماليين ، من
رأى فيه أنه « دليل تخلف وبربرية » ، لأن الآلة « تؤدي الى تخفيض تكاليف
الانتاج » وبالتالي فهي في صالح المستهلك الذى يستطيع الانتفاع بأفضل الأسعار
وخاصة في ظل نظام صناعى يزداد الانتاج فيه بشكل ملحوظ « (٥٥٦) » ومع ذلك ، فان
عداء العامل للآلة يظل أمرا مفهوما : ان العامل لا يملك سوى قوة عمله وامكانياته
المهنية ، لذلك فان كل ما يرمى الى سلبه هذه القوة أو الحد من كفاءته المهنية ،
يرمى في نفس الوقت الى حرمانه مما يملكه . ان أهم مزايا الآلة ، من الناحية العملية
هى ما تؤدي اليه من توفير في عدد الايدى العاملة اللازمة للانتاج ، ولكن ، كما هو
واضح ، فان هذه الميزة تتحقق على حساب العامل . لقد قدم الرأسماليون حجة
مخالفة لهذا القول ، مؤداه ان الآلة بما تؤدي اليه من تخفيض تكاليف الانتاج ،
تساعد على زيادة الاستهلاك ، فيزداد الطلب ، ويتوالى التقدم الصناعى ويتطلب
المزيد من الايدى العاملة ، وهكذا ، فان هذا التطور ، بدلا من ان يقلل من امكانيات
العمل ، يؤدي على العكس ، الى زيادة الطلب عليها ، هذه الحجة ، التى ثبت صحتها ،
ولكن بعد وقت طويل من وقوع الثورة الصناعية ، لم يكن بإمكان الطبقة العاملة ادراكها

في بداية الأمر ، حين راوا ، للمرة الأولى ، هذه الآلة ، التي جاءت لتقلب حياتهم رأسا على عقب ، وعلى الأخص لتسلبهم عملهم ومكانيتهم ، بل ولتحيلهم الى مجرد أدوات تابعة لها ، لقد رأى العمال في « الآلة » انها وسيلة جديدة للانتاج ، تحل محلهم ، وتسلبهم الوسيلة الوحيدة للحصول على قوتهم اليومي أ قوة سواعدهم ، فنظروا الى هذه الآلة على انها مصدر كل شقائهم ، فنأصبوها العداء ، وبلغ بهم العداء الى تدميرها وحرقها . لذلك ، فما ان بدأت الاختراعات العمالية تتوالى (٥٥٧) ، حتى ناصب العمال المخترعين أنفسهم العداء ، وكثيرا ما هاجموهم واعتدوا عليهم ، ولكن الأضرار التي لحقت بهؤلاء المخترعين لم تمنع من خروج أفكارهم الى الحياة العملية ، في وقت كان بمقدور كل من يملك قدرا من المال ولو ضئيلا في بداية الثورة الصناعية ان يستعين بهذه الابتكارات لتحقيق ثراء سريع ، ولذلك امتد الشعور بالكراهية ليشمل ، علاوة على المخترعين ، أصحاب المصانع وآلاتهم (٥٥٨) . لذلك ، كانت مهاجمة المصانع ، وتدمير الآلات أو حرقها وسيلة لتعبير العمال في هذا العداء الذين ينصبونهم للآلة ، ولكنه أيضا وسيلة للاضرار بصاحب المصنع بحرمانه من أمواله .

ولكن هذا العداء ، الذي ترجم بتدمير الآلة وحرقها ، بدأ يتخذ طابعا خطيرا اعتبارا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر . مما دعا الحكومة الانجليزية الى اصدار أول قانون يجرم تدمير الآلات أو حرقها عام ١٧٦٩ ، « سواء تم ذلك بصفة فردية ، او عن طريق مجموعة من العمال ، فان الفاعل سيعاقب بعقوبة الموت » . لقد بدأ هذا القانون وكأنه رد فعل عن الاحداث التي وقعت في نفس العام : ففي مدينة Limehouse قام العمال بتحطيم « مصنع لنشر الأخشاب بالآلات ميكانيكية » ،

(٥٥٧) لقد أدرك بعض المخترعين منذ وقت مبكر خطر الآلة على العمال ، فقبل ظهور اختراع Hargreaves بحوالي عشر سنوات ، توصل Lawrence Earnshaw الى اختراع شبيه ولكنه سريعا ما قام بتدميره ، مقررا أنه لا يمكنه حرمان العمال من الوسيلة الوحيدة المتبقية لهم لكسب رزقهم .

Mantoux, op. cit., note 2, p. 420.

(٥٥٨) ويبدو ان عداء العمال للآلة ، بسبب ما تؤدي اليه من بطالة ، لم يكن امرا قاصرا على على الثورة الصناعية ، بل كان سابقا عليها . فكل « تقدم » كان يسبب الاستغناء من بعض الايدي العاملة كان يثير ردود فعل عنيف بين العمال البدويين .

Kuczynski, op. cit., note 362, pp. 52 — 53.

راجع

Lefranc, op. cit., note 362, p. 223.

وفي الوقت نفسه قام العمال في مدينة Blanckbeern (بالقرب من مانسستر) بتحطيم جميع مغازل « جينى » وهاجموا مخترعها « هار جريفز » وأجبروه على الفرار من المدينة (٥٥٩) .

غير أن هذا القانون « الدراكونى » ، لم يمنع العمال من التعبير عن عداوتهم واستمرارهم في مهاجمة الآلات والمصانع ، واضطر أصحاب الأعمال في نفس الوقت لتنظيم الدفاع عن مصانعهم ، فنجم عن ذلك ، حوادث دامية ، لا تخلو الكتب التي تناولت هذه الفترة من وصفها (٥٦٠) .

وفي نفس الوقت ، حاول العمال أن يحصلوا من البرلمان على قانون يمنع استخدام الآلات ، وخاصة في نطاق الصناعات القطنية ، اعتمادا منهم على قانون سابق صادر عام ١٥٥٢ كان يحرم استخدام آلة في نطاق تلك الصناعة ، حرصا على عدم حدوث « بطالة » بين صفوف الغزاليين أو النساجين . ولكن محاولات العمال ذهبت سدى ، فقد رفض البرلمان إصدار هذا القانون ، موضحا أن البطالة بين صفوف العمال ليس سببها المباشر الآلة ، بل الأزمة العامة التي تعرفها إنجلترا بسبب الحرب الأمريكية ، وأن الآلات على العكس ، تؤدي على الأمد الطويل إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة .

لذلك ، وبعد أن فشلت الطبقة العاملة في الحصول على ما تريده من تحرير الآلات قانونا ، عادت إلى تحريمها عملا ، بالتدمير أو الحرق ! وبلغت الحركة أوجها خلال الأعوام ١٨١١ - ١٨١٢ ، وعرفت باسم حركة Suddisme (٥٦١) ، وبعد

Fohlen, op. cit., note 274, p. 28.

(٥٥٩)

(٥٦٠) أنظر وصفا لبعض هذه القصص لدى كل من :

Mantoux, op. cit., note 2, p. 422 et 423.

Fohlen, op. cit., note 274, pp. 28 et 29.

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 56.

(٥٦١) والواقع ، أن تسمية هذه الحركة ليست معروفة الأصل : فالبيض يدعى أن هذا الاسم جاءها من شخص يدعى John Ludd ، أو Ned Ludlam كما يدعى البعض الآخر . ويدعى البعض أنه مجرد عامل مختل كان يقود حركات التدمير ، أو هو - على حسب بعض الروايات ، أحد العمال الذين أرادوا الانتقام من أصحاب الأعمال بسبب قيام صاحب العمل بضربه بالسوط ، بل هناك رواية تقول أن Ludd ليس إلا مجرد شخصية وهمية ، تماما مثل « روبين هود » ، اتخذ منها العمال رمزا لتحقيق ثورتهم وإظهار عداوتهم للآلة .

ان كانت هذه الحركة قاصرة على صناعة النسيج القطنية ، امتدت لتشمل قطاعات صناعية أخرى (٥٦٢) .

نفس الحركة ، ونفس شعور العداء ، تصادفه الآلة في فرنسا : فمند ١٧٤٤ في مدينة ليون ، ١٧٤٩ في مدينة Lodève ، بدأت جموع العمال تهاجم الآلات وتحرقها ، وامت هذه الحركة وانتشرت في كل من Saint-Etienne, Rivers و Rouen و Sedan في السنوات ١٧٨٨ - ١٧٨٩ ، وبلغت الحركة ذروتها خلال الأعوام ١٨١٩ - ١٨٢٠ (٥٦٣) . وتبين لنا الرواية التالية ، مدى شعور العمال ضد الآلات في هذه الفترة في فرنسا ، وهي تتعلق بمحاولة ادخال بعض اصحاب الأعمال آلات ميكانيكية في مصانعهم (مصانع نسيج) ، فقد ارسل العمال شكوى الى محافظ الاقليم يقررون فيها أن هذه الآلات لها أثر « مضر وخبيث » لأنها تحرم « العديد من العمال من عملهم » ، لان بإمكان رجل واحد ، بالاستعانة بهذه الآلة ان ينتج ما يوازي انتاج عشرات العمال ، ولذلك ما ان دخلت هذه الآلة ، في ٢٦ فبراير ١٨١٩ الى مدينة ليون ، حتى هاجم العمال الصناديق التي كانت معبأة بها بقصد تدميرها ، واقتضى الأمر ، تدخل القوات المسلحة بقصد تفريق المهاجمين مما أدى الى جرح عدد كبير منهم ، والقبض على بعضهم ، ولكن هؤلاء برئوا من محكمة Grenoble ، نظرا لما كان يلقاه أسلوبهم من تأييد من جانب الرأي العام آنذاك (٥٦٤) .

هذه الحركة ، حركة تحطيم الآلات وحرقتها ، اظهارا للشعور بالعداء نحوها ، تصادفها تقريبا في كل الدول التي عرفت الثورة الصناعية ، فقد كان هذا التخطيم والتدمير هو الوسيلة الوحيدة التي يملكها العمال آنذاك للتعبير من سخطهم وعدم

راجع في ذلك

Fohlen, op. cit., note 276, p. 198.

Lefranc, op. cit., note 362, p. 225.

Fohlen, op. cit., note 274, p. 29.

(٥٦٢)

Montoux, op. cit., note 2, p. 425.

Rioux, op. cit., note 5, p. 182.

Fohlen, op. cit., note 274, p. 199 et op. cit., note 276, p. 29.

(٥٦٣)

Kuczynski, op. cit., note 362, p. 56.

(٥٦٤)

رضاءهم في ظل نظام - كما سنرى - يحرم عليهم أى تجمع قانونى بقصد الدفاع عن مصالحهم المشتركة ، وفي ظل علاقات سيئة مع الطبقة البورجوازية ، ان لم نقل منعقدة (٥٦٥) .

المطلب الرابع - مستوى معيشة العمال : تقدم أم اندحار (٥٦٦) ؟

يبدو هذا التساؤل غريبا ، في أعقاب الوصف الذى سبق ان اعطيناه لظروف حياة العمال ومستوى معيشتهم . فالقارىء ، يدرك من هذا الوصف ، ان مستوى معيشة العمال كان في تدهور مستمر ، وهذا التصور هو الذى تبناه كارل ماركس وتمسك به أغلب الكتاب الاشتراكيين ، وينوا عليه نظرياتهم وانتقاداتهم للنظام الرأسمالى . فلقد عبر كارل ماركس عن افتقار الطبقات العاملة واندحار مستوياتها باستمرار في العديد من كتاباته ، مفسرا ذلك بنظرية « فائض القيمة » ، ومؤداها أن العامل لا يحصل على الأجر الذى يتناسب مع عمله ، بل أنه ينتج أكثر من ذلك الأجر ، ولكن صاحب العمل لا يعطيه أجره الحقيقى ، وانما ما يكفيه ليقيم أوده ويستمر في العمل ، باعتباره ، كما سبق أن رأينا ، جزءا من الآلة . وفي هذا المعنى كتب كارل ماركس « ان العالم يزداد فقرا بقدر ما يزداد انتاجه كما وكيفاً . فالعامل يصبح سلعة أكثر رخصا كلما ضاعف من انتاجه للسلع والبضائع . وكلما ازدادت قيمة هذه البضائع والمنتجات ، كلما تناقصت قيمة العامل » ، وقد انتهر ماركس فرصة اصدار البيان الشيوعى « ليعيد تأكيد نظريته : « ان التنافس المستمر بين الرأسماليين ، والأزمات التى يعرفها النظام الرأسمالى ، يؤدىان الى انخفاض مستمر في أجور العمال ومستوى معيشتهم (٥٦٧) » .

Epsztein, op. cit., note 279, p. 77.

(٥٦٥)

Lefranc, op. cit., note 362, pp. 257 et 258.

(٥٦٦)

Dunham, op. cit., note 273, p. 165.

Fohlen, op. cit., note 276, p. 220.

J. Bron, op. cit., note 287, p. 159.

Ashton, op. cit., note 273, pp. 140 et s.s.

Hobsbawn, op. cit., note 464, p. 377.

Cité in Fohlen, op. cit., note 276, p. 220.

(٥٦٧)

هذه النظرة « القائمة » عن الطبقة العاملة ، تبناها الكتاب الاشتراكيين ، والحركات الثورية من بعدهم . ولكن هذه النظرة ، صارت موضع نقد ، من جانب بعض كتاب الثورة الصناعية ، وعلى رأسهم Ashton و Clapham .

فهذا الجانب من الكتاب ، لا ينكر الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية ، بل يسلم بالمساوء التي أتت بها هذه الثورة : كالمدينة الصناعية كما سبق لنا ان وصفناها والمعاناة التي تحملتها الطبقة العاملة . . . الخ . ولكن هؤلاء الكتاب يتوقفون عند مستوى معيشة العمال ، ويهاجمون بشدة النظرة التقليدية التي تبناها الماركسيين فنجد Ashton مثلاً يقرر « ان بعض الكتاب يقررون ان الثورة الصناعية أدت الى زيادة الفقر والبؤس ، بل ان احدهم كتب يقول ان هذه الثورة أدت الى انخفاض مستوى معيشة العامل الانجليزي ، خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، الى مستوى العامل الآسيوي ، ولكن هذا الكاتب ، كغيره من أصحاب هذا الرأي ، لم يكلف نفسه عناء الرجوع الى الاحصائيات المنشورة عن هذه الفترة » . ولتأكيد نظريته ، يشير Ashton الى أحد هذه الاحصائيات التي قام بها Silberling . والتي أكد بها أنه في الفترة من ١٧٩٠ الى ١٨٣٠ ارتفع مستوى المعيشة بنسبة ١١٪ بينما ارتفعت الأجور في المدن بنسبة ٤٣٪ (٥٦٨) . حقاً ، ان أجور العمال ، خلال السنوات ١٨٣٠ الى ١٨٥٠ ظلت في مستوى منخفض يقل كثيراً عما كان ينبغي ان تكون عليه ، ولكن مستوى المعيشة نفسه تحسن . فبالنسبة للغذاء عرفت الطبقة العاملة الرغيف الأبيض ، واللحوم والبطاطا ، كما شاع استخدام التدفئة الصناعية بفضل انخفاض ثمن الفحم . ويستطرد Ashton في شرح وجهة نظره ، فيقرر ان من المسلم به ان شروط العمل في هذه الفترة كانت قاسية وان الأمراض الجسدية والنفسية انتشرت بين صفوف العمال ، ولكنه يذكر من ناحية أخرى ، ان التقدم العلمي والفني في الصناعة ، ساعد على تخفيف العبء عن كاهل العمال ، وساعد على تشغيل النساء والأطفال ، فادى ذلك الى ازدياد دخل الأسرة .

لذلك ، ينكر Ashton ومؤيديه ، ان الثورة الصناعية كانت السبب

المباشر في انخفاض مستوى العمال ، بل يقررون ان عوامل أخرى كالجروب ، والمجاعات نتيجة لسوء الانتاج الزراعى في بعض السنوات ، هى الأسباب الرئيسية وراء سوء الظروف المعيشية للطبقة العاملة ، خاصة وان بداية الثورة الصناعية شهدت ازديادا ملحوظا في عدد السكان ، واقتضى الأمر ضرورة توفير الغذاء والسكن والملبس لهذه الاعداد المتزايدة ، ولذلك فان البلاد التى عجزت من مواجهة هذه الزيادة ، فقدت اعدادا كبيرة من سكانها (كإيرلندا مثلا التى بسبب عجزها وضعفها الاقتصادى فقدت ما يقرب من خمس ($\frac{1}{5}$) سكانها فى الفترة ١٨٤٠ الى ١٨٦٠ .

ولتأكيد وجهة نظره ، يدعو Ashton الى اجراء مقارنة مع البلاد المختلفة : « اننا نشاهد اليوم في الهند أو الصين ، العديد من الناس الذين يؤتى عليهم الطاعون والجوع ، والذين لا تتجاوز ظروف معيشتهم ، المستوى الذى تردت اليه الحيوانات (٠٠٠) . هذا المستوى المعيشي الأسوي ، هذه المآسى غير الآلية ، هو المآل الطبيعي للبلاد التى يزداد عدد سكانها دون أن تحقق ثورتها الصناعية » . ويستطرد Ashton قائلا ، اننا عندما نبحث في آثار الثورة الصناعية ، هل كانت تقدما أم اندحارا لمستوى معيشة العمال ، فان المقارنة يجب ان تتم بالنظر لمستوى هؤلاء العمال السابق على الثورة الصناعية . فقبل هذه الثورة ، عرفت البلاد الغربية مستوى من البطالة مقارب لمستواها في البلاد الآسيوية ، فوفقا لاحد الاحصائيات^(٥٦٩) ، كان المعدمين الخاضعين لقانون الفقراء يمثلون ما بين ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ من مجموع سكان إنجلترا ، بينما كان هؤلاء يمثلون ٢٠ ٪ تقريبا من الفرنسيين . لذلك ، فان الثورة الصناعية ، كان لها الفضل على الأقل ، في إيجاد عمل لهؤلاء المتسولين ، حتى لو لم يكن هذا العمل يكفيهم لسد رمقهم الا بالكاد .

هذا التضاد بين وجهتى النظر ، المتشائمة والمتفائلة ، ان صبح هذا التعبير ، تجددت مؤخرا في إنجلترا ، بين فريقين من الكتاب ، تزعم الجانب المنشائم فيهم Hobsbawn ، بينما كان R.M. Hartwell على رأس أصحاب النظرة التفاؤلية^(٥٧٠) .

Fohlen, op. cit., note 276, p. 223.

(٥٦٩)

Hobsbawn, l'ère des révolutions, op. cit., note 464, p. 41.

(٥٧٠)

يسلم Hobsbawn ان المستوى المعيشي قد ارتفع في أوروبا عام ١٩٠٠ عما كان عليه في الأعوام ١٨٠٠ ، ولكن هذه الملاحظة العامة ، لا تمنع ان هناك بعض الفئات (أو الطبقات) التي هبط مستوى معيشتها وانحدر بشكل ملحوظ ، وعلى الأخص الطبقة العاملة . ويسوق Hobsbawn الحجج التالية لتأييد وجهة نظره :

١ - ان الاحصائيات التي استند اليها Ashton للتدليل على ارتفاع مستوى معيشة العمال - خاصة احصاء Jilberling (السابق الاشارة اليه) - تنقصها الدقة وقد استخدمت دون تدقيق .

٢ - ان الاحصائيات المتعلقة بانتشار المرض والوفاة بين صفوف العمال ، رغم انها غير متناهية الدقة ، تدل على ارتفاع مستمر في نسبة الوفيات والاصابة بالأمراض في الفترة من ١٨١٠ الى ١٨٧٠ وخاصة فيما بين ١٨١١ - ١٨٤١ .

٣ - ان البؤس وانخفاض مستوى المعيشة شاعا خاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بسبب الأزمات الدورية الناجمة عن زيادة كميات الانتاج من جهة ، وازدياد البطالة في صفوف بعض فئات العمال بسبب التقدم العلمى وحلول الآلة محل الأيدي العاملة . ويصدق هذا القول بالذات لعمال النسيج ، الذين شاعت البطالة في صفوفهم وبلغ مستوى معيشتهم أدنى المستويات في الأعوام ١٨٣٠

٤ - ان الاحصائيات المتعلقة بالاستهلاك ، رغم عدم دقتها أيضا ، تدل على أنه في الفترة من ١٧٩٠ الى ١٨٤٠ لم يكن هناك أى دليل على ارتفاع كمية المواد الغذائية ، بالنسبة للفرد - بل على العكس ، هناك ما يشير الى انخفاض نصيب الفرد في هذه المواد ، في بعض القطاعات الشعبية . حقا ان استهلاك اللحوم ازداد من حيث الكمية الاجمالية ، ولكن متوسط الاستهلاك لم يزد اذا قيست الزيادة الى نسبة زيادة عدد لسكان ، وتصدق الملاحظة أيضا بالنسبة للقمح ، حقا ان الانجليز لم يصل مستوى معيشتهم الى مستوى المعيشة في البلاد الآسيوية ، فقد ظل مستوى معيشة أدنى الطبقات مرتفعا عن مثيلاتها في الدول المختلفة .

من هذه الملاحظات ، ينتهى Hobsbawn الى أنه يتعين التسليم بتدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من الطبقات الشعبية في الفترة من نهاية القرن الثامن عشر الى منتصف القرن التاسع عشر ، وهو ما ادى بحسب وجهة نظر

Hobsbawn الى سحق الشعب الانجليزى ومشاركته في حركات الاحتجاج والمطالبة بحقوق الطبقات الشعبية ، مؤكدا بذلك ، ان العامل كان مجبرا في ظل المجتمع الصناعى على الاكتفاء بحد الكفاف ، في عالم يسير الى الشراء السريع ، ولكن دون ان يتيح الفرصة للطبقات الفقيرة ان تشارك في هذا الشراء الذى اسهمت في صنعه •

تلك النظرة ، وجدت ناقدتها ، وعلى رأسهم Hartwell (٥٧١) الذين انتقدوا الحجج الذى أتى بها الفريق الأول • وقد دعم Hartwell وجهة نظره ، بالحجج التالية :

١ - ان العديد من الاحصائيات المتعلقة بالأجور والأسعار خلال القرن التاسع عشر ، خاصة تلك الاحصاءات الحديثة الجديدة بالثقة ، مثل احصاء Gayer و Schwartz et Rostow ، تؤكد جميعا انه في الفترة من ١٨١٥ الى ١٨٥٠ انخفضت الأجور الاسمية بقدر طفيف ، ولكن صادف ذلك في نفس الفترة انخفاض طفيف (او ثبات) في الأسعار (بقدر أقل طبعاً من انخفاض الأجور) ، ولكن نجم عن ذلك في النهاية نوع من التوازن بين الأور والأسعار كان في مصلحة العامل ، بحيث يمكن القول ن انخفاض الأجر الاسمى للعامل كان يخفى في الواقع ارتفاع لأجره الفعلى (الحقيقى) ، اى ارتفاع في مستوى معيشته •

٢ - ليس هناك أى دليل على ان نسبة البطالة كانت أكثر ارتفاعا في الفترة من ١٧٩٠ الى ١٨٥٠ ، عما كان عليه الأمر قبلها أو بعدها • وعلى كل فان Hobsbawn وقع اختياره على السنوات ١٨٤٠ لىبنى عليها تحليلاته ، هذه السنوات التى عرفت فيها انجلترا أزمة طاحنة ، ولذا لا يمكن الاعتماد عليها لاستخلاص نتائج موضوعية ، وكان من الأفضل ، الاعتماد على السنوات ١٨٥٠ وما بعدها ، والتى بدأت الأمور فيها تعود الى حالتها الطبيعية ، لاستخلاص النتائج المرجوة منها •

٣ - ان الاحصاءات المتعلقة بإنتاج اللحوم والقمح ، وباستهلاكهما ، لا تؤكد وجهة نظر Hobsgawn • فالملاحظ ان انتاج القمح قد تزايد بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، مما ترتب عليه انخفاض في اسعاره ،

وكذلك الأمر بالنسبة لانتاج اللحوم ، فقد تضاعفت كمياتها نتيجة لتحسن علف البهائم . لذلك ، ففي خلال الفترة من ١٨٣٠ الى ١٨٣٥ ، كان اللحم يقدم لسكان « منازل الفقراء » ، لذلك يمكن القول دون تردد أنه قد عرف طريقة أيضا الى موائد العائلات العمالية .

٤ - ان ازدياد انتاج المواد الاستهلاكية ، أفاد السوق الداخلية ، وعاد بالنفع على الطبقات الشعبية : فالمنتجات الجديدة ، ذات الأسعار المعقولة ، وضعت في خدمة المستهلك ، الذي كان محروما منها من قبل ، ولم يتمكن من الحصول عليها الا بفضل التقدم العلمي والفنى الذى عرفته الثورة الصناعية .

لذلك ، ينتهى Hartwell ، الى ان الثورة الصناعية ، أدت الى ارتفاع في مستوى معيشة العمال ، وليس انخفاضه كما يدعى الفريق الأول بقيادة Hobsbawn

والواقع ان الخلاف بين الفريقين لم ينته بعد ، ويصعب على المرء ان يصدر فيه حكما قاطعا (٥٧٢) ، خاصة وان المحصلة النهائية للنقاش ترمى الى التعرف على حالة العامل ابان الثورة الصناعية ، وهل كان أكثر « سعادة » بحياته ام أقل ، وهى أمور انسانية يصعب الحكم عليها من خلال الأرقام ، خاصة اننا لو أردنا ان نصدر حكما نهائيا مجردا من العواطف ومعتمدا على « الحساب المجرد » ، فان الأرقام نفسها قد لا تسعفنا في هذا الصدد ، خاصة وان العديد من الكتاب يشككون في دقة الاحصائيات الواردة اليها عن هذه الفترة .

ولكن ، رغم الامتناع عن ابداء رأى قاطع في هذا الصدد ، أو الانضمام لاجد الفريقين المتنازعين في هذا الميدان ، فان ذلك لا يمنع من ابداء ملاحظتين في الموضوع محل البحث :

(٥٧٢) فما ان انتهت هذا الحوار بين الفريقين ، حتى احياء E.P. Thompson في مؤلفه عن الطبقة العاملة في إنجلترا ، حيث لحق بصوف المتشائمين مؤكدا ان الاحصائيات ليس قاطعة الدلالة فيما يتعلق بمدى استمتاع العمال بحياتهم لان الأرقام كما يقول قد لا تتوافق تماما مع « المشاعر الانسانية » ، فالناس قد يستهلكون أكثر من ذى قبل ولكن ذلك لا يمنع من ان يكونوا « أكثر شقاء وأقل راحة وحرية عما كانوا عليه » .

انظر في ذلك :

Fohlen, op. cit., note 276, P. 227.

أما الملاحظة الأولى فمؤداها ، أنه في خلال المرحلة الأولى للثورة الصناعية ، لم يطرأ أى تحسن ملحوظ على مستوى معيشة الطبقة العاملة ، بل يمكن القول أن ظروف معيشتهم كانت في تدهور مستمر ، ذلك أن أى من الفريقين السابقين لم يدخل في الاعتبار جانب هام من جوانب حياة الطبقة العاملة ، ونقص بذلك ، السكن هذا بالإضافة الى أن الأرقام التي استندوا إليها لا تكفى للحكم على المستوى المعيشي ، حيث يتعين أن تأخذ أيضا في الاعتبار بعض الجوانب الاجتماعية والنفسية التي يصعب الحكم عليها ، منها مثلا ، كيف كان العامل ينظر الى ظروف معيسته ، وما هي مكانته في المجتمع في ذلك الوقت . في هذا الصدد ، يقتضي الأمر الوقوف على رأى أصحاب الشأن ، أى العمال أنفسهم وهو ما لا نملكه الآن . لذلك ، يقف أغلب الكتاب ، في تقييمهم للآثار الاجتماعية للثورة الصناعية ، عند الكتاب المعاصرة ، وخاصة عند كتابات الاشتراكيين منهم ، ويحظى كتاب Engels في وصف « حياة الطبقة العاملة في إنجلترا » ، بمكانة هامة في هذا المقام ، حيث يعتبر المرجع الأول الذي يعتمد عليه أغلب الكتاب والاقتصاديين ، والمصلحين ، وهو الأساس الذي أقام عليه Hobsbawn وجهة نظره في هذا الموضوع . ولكن الاعتماد عليه كلية لا يكفى ، فما زال هناك صوت كان ينبغى سماعه للحكم في هذا الموضوع ، وهو صوت العمال أنفسهم ، الذين كان بإمكانهم إعطاء صورة واضحة عن مستوى معيشتهم في هذه الفترة بالمقارنة للفترات السابقة عليها .

أما الملاحظة الثانية ، فمؤداها ، أنه ، على الأجل الطويل ، لا يثور أدنى شك أن الثورة الصناعية ساهمت في رفع مستوى معيشة العمال ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين ، الأول ، ما اتاحته الثورة الصناعية من تزايد الإنتاج ، مع انخفاض الأسعار بسبب انتشار الآلات وتقسيم العمل وتنظيمه ، أى بسبب وفرة الإنتاج الصناعي . أما العامل الثانى ، فيرجع الى تحرك العمال أنفسهم من أجل المطالبة بتحسين أوضاعهم المادية ، وما أحدثه هذا التحرك من تأثير العلاقات الاجتماعية بين طبقة العمال وأصحاب الأعمال ، تأثير كان يعكس « علاقات القوى » بين الطبقتين ، ولم يكن بالإمكان أن يظل القانون صامتا إزاء هذه العلاقات ، فكان لابد لهذه الثورة الصناعية أن تعكس آثارها على الصعيد القانوني أيضا .

فصل الثالث

الآثار القانونية للثورة الصناعية

تقديم والتقسيم :

رأينا في الفصل السابق ، الآثار التي خلفتها الثورة الصناعية على الصعيد الاجتماعي ، وركزنا ، بالدرجة الأولى ، على تقسيم المجتمع الى طبقات ، والظروف التي كانت تقاسيها الطبقة العاملة .

وننتقل الآن الى محاولة لشرح الآثار القانونية للثورة الصناعية ، ونستهل تلك المحاولة بملاحظة مبدئية مؤداها ان الثورة الصناعية خلفت على الصعيد القانوني ، آثارا كثيرة وهامة ، كانت في جملتها ترمى الى حماية الطبقة الجديدة التي تمسك بين أيديها بالسلطة الاقتصادية - وتنحكم نتيجة لذلك - في السلطة السياسية . تلك الحماية «القانونية» تنوعت وسائلها وتعددت صورها : فمن الغاء للامتيازات التي كانت تتمتع بها الطبقة الارستقراطية وما نجم عن ذلك من تغيير للتركيب الطبقي للمجتمع الصناعي عن المجتمعات السابقة عليه ، الى تقرير بعض المبادئ القانونية الكبرى ، التي أتت بها الثورة الفرنسية ، وعلى الأخص تقنين نابليون ، والتي تتركز أساسا في المبادئ الثلاثة الرئيسية : العقد شريعة المتعاقدين ، لا مسؤولية بدون خطأ ، والملكية حق مطلق ، هذه المبادئ التي كانت ترمى الى وضع المذهب الفردي ، موضع التطبيق ، على الصعيد القانوني ، مستهدفة بذلك حماية البورجوازية الصناعية في أموالها ، وتأمينها من المسؤولية وخاصة المسؤولية عن حوادث العمل وحوادث السير .

كل هذه الموضوعات ، تعتبر من الآثار القانونية للثورة الصناعية ولكننا لن نتناولها جميعا بالدراسة ، فقد سبقنا في ذلك العديد من الباحثين^(٥٧٤) وهي ، من

(٥٧٤) أنظر على سبيل المثال :

A. Esmein : l'histoire du droit français (de 1789 à 1814)

Sirey — Paris 1911, pp. 217 et s.s.

جهة أخرى ، تجاوز النطاق الذى حددناه لهذا البحث ، منذ البداية ، والذى ينحصر أساسا في بحث أثر الثورة الصناعية من الناحية الاجتماعية على الطبقات الاجتماعية ، وخاصة الطبقة العاملة ، ومن الناحية القانونية ، على القانون الاجتماعى .

وفي هذا النطاق ، نبدأ هذا الفصل ، بالتساؤل عن رد فعل العمال على الظروف التى وجدوا أنفسهم فيها في اعقاب الثورة الصناعية ؟ .

الواقع ان العمال كان امامهم احد حلول ثلاث : اما ان يحاول أفراد هذه الطبقة تسليق السلم الاجتماعى الى أعلى واللحاق بصفوف الطبقة الرأسمالية ، واما قبول الأمر الواقع والاستسلام « للهزيمة » ، واما الثورة على الأوضاع التى تردوا اليها .

غير ان هذه الحلول الثلاث المتصورة - من الناحية النظرية - تركت العمال أمام حل واحد منها من الناحية العملية : فالدولف الى مصاف الطبقة البورجوازية أضحي - خاصة بعد التطور الفنى وازدياد حجم الاستثمارات اللازمة في الصناعة ، أمرا مستحيلا من الناحية العملية ، والرضوخ وقبول الأمر الواقع وان كان مألوفا في بداية الثورة الصناعية ، فان الظروف المشتركة والمعاشية اليومية لأفراد الطبقة العاملة بعضهم البعض ، وتعارض مصالحهم (كجماعة) مع مصالح أصحاب الأعمال زاد من الشعور الطبقي لديهم وازداد لديهم الاحساس أن بإمكانهم تحسين أوضاعهم لو استطاعوا تنظيم صفوفهم واعتمدوا على التضامن فيما بينهم من أجل الوقوف في وجه الطبقة القوية اقتصاديا . ومعنى ذلك أن أفراد الطبقة العاملة لم يبق امامهم الا الحل الأخير وهو الثورة على الأوضاع التى تردوا اليها(٥٧٥) . خاصة ، وان الدولة ، وأصحاب الأعمال كانوا لا يلقون بالا لما تعانيه الطبقة العاملة من متاعب وما تتحمله من تضحيات(٥٧٦). ولم يكن امام هذه الطبقة الكادحة أى

R. Aron : Dix huit leçons sur la Société industrielle Gallimard, Paris 1962.

(والترجمة العربية له بواسطة بسيم محرم - عالم الكتب ، القاهرة - ١٩٦٨) .

Hobsbawn, op. cit., note 464, p. 258.

(٥٧٥)

Epsztejn, op. cit., note 279, p. 77.

(٥٧٦)

وسيلة قانونية لاستخلاص حقوقها والخروج من «المأذق» الذى تردت اليه . فالنظام الفردى الذى قامت عليه الثورة الصناعية وقف من الناحية القانونية حائلا امام تدخل الدولة لفرض أى نوع من الحماية للعمال ، بل حرم هؤلاء من أى عمل جماعى يرمى الى الوقوف في وجه رب العمل : فباسم الحرية الفردية ، رفضت الدولة - نزولا على رغبة الطبقة الرأسمالية - التدخل في مجال تنظيم علاقة العمل أو اباحة حق التنظيم : ففي المجال الاقتصادى ، لا يكون للحرية الفردية أى معنى الا اذا اقترنت هذه الحرية بسلطة فعلية ، هذه السلطة كانت بين أيدي اصحاب رأس المال (السلطة الاقتصادية) او الحكام (السلطة السياسية) ، وكلاهما يتركزان في طبقة واحدة . اما الطبقة العاملة فلم تكن تملك أى سلطة ، حيث كانت ملكيتها قاصرة على قوة عملها فحسب ، فاصبحت بذلك تحت رحمة اصحاب الأعمال . فالليبرالية الاقتصادية ، كانت تعنى - بكل بساطة - امتناع الدولة عن التدخل في علاقات العمل وتحرير كل تكتل من شأنه استبعاد العلاقة الفردية بين « العامل » و « صاحب العمل » بحيث يتعاملان على أساس من المساواة « القانونية » . هذه الفكرة اتاحت بالطبع للأقوى اقتصاديا ، استغلال الأضعف ، وجعلت العامل تحت رحمة صاحب العمل وبذلك « أضحي ثمن الحرية الفردية للطبقة المالكة هو حرمان من لا يملكون الا قوة عملهم من المعنى الحقيقي للحرية الفردية » ، بحيث لم يكن ممكنا وضع نظام قانونى لحماية العمال ، الا اذا نجح هؤلاء في انتزاع تلك الحماية من بين أيدي النظام الرأسمالى والطبقة الحاكمة ، خاصة وان استخدام فكرة « الحرية الفردية » على اطلاقها كوسيلة لوضع الطبقة العاملة مجردة من كل سلطة أو حماية ، في مواجهة الطبقة الرأسمالية بكلى ما تملكه من سلطات وما تسبغه عليها المبادئ الليبرالية من حماية ، لم يكن من الممكن ان يدوم دون أن يزيد من حدة الصراع الطبقي بشكل يهدد أسس النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسي . وقد أدركت الطبقة الحاكمة ذلك ، ففضلت ان تجد حولا قانونية لمشاكل الطبقة العاملة ، خاصة بعد ان زادت الضغوط من جانب هذه الطبقة وخشت الطبقة الرأسمالية أن يفلت الزمام وتجد نفسها وقد تجاوزتها الأحداث وانهار من حولها هذا الصرح الاقتصادى الشامخ الذى أقامته . لذلك ، فضلت هذه الطبقة الحاكمة ان يتم التحول بصورة قانونية ، فكان ذلك ايزانا بمولد القانون الاجتماعى .

ويقتضي الأمر ، لبيان التطور الحاصل على الصعيد القانوني ، والذي أدى الى ميلاد القانون الاجتماعي ، ان نبين أولا المرحلة السابقة على هذا الميلاد ، وكيف استخدمت الأفكار الليبرالية كوسيلة لتجريد الطبقة العاملة من كل سلاح في مواجهة الطبقة الرأسمالية ، وما هو رد فعل العمال نتيجة لذلك ، ومدى ساهمت به الحركة الفكرية الاجتماعية الاشتراكية في ميلاد هذا القانون ، كل هذه الموضوعات ندرسها في مبحث أول نقترح له اسم « ارهاصات القانون الاجتماعي » لنرى ، بعد ذلك ، في مبحث آخر كيف ولد هذا القانون في اتجاهين رئيسيين هما ظهور القوانين المنظمة للعمال والاعتراف بحق العمال في تكوين المنظمات النقابية العمالية .

المبحث الأول

ارهاصات القانون الاجتماعي

رأينا ان الثورة الصناعية ، نقلت مركز الانتاج من القرية الى المدينة ، بحيث أصبحت المدينة الصناعية مركزا للعلاقات التجارية والحياة الاقتصادية بشكل عام ، وتبع ذلك هجرة الأيدي العاملة من القرية الى المدينة جريا وراء اسباب الرزق . ورأينا أيضا ، كيف كانت هذه الأيدي العاملة غير مهية للعمل في المصانع الحديثة^(٥٧٧) ، وما ترتب عليه من لجوء الطبقة الرأسمالية لاختراع هؤلاء الوافدين الجدد لنظام صارم . ولكن هذا النظام المفروض من جانب أصحاب الأعمال لم يكن يكفيهم للتحكم والسيطرة الكاملين على الطبقة الضعيفة ، فالسيطرة الاقتصادية كانت تتطلب أيضا التحكم في تنظيم علاقات العمل على نحو يتفق ومصالح الطبقة الرأسمالية ، وقد نجحت هذه الأخيرة في ايجاد الوسيلة الكفيلة بصياغة علاقات العمل على النحو الملائم لها ، مستندة في ذلك الى مبادئ الحرية والديمقراطية ، ومنطلقة من الأفكار الليبرالية ، فاستخدمت هذه المبادئ والأفكار لتحقيق « السيطرة القانونية » لصالح الطبقة الأقوى اقتصاديا والحاكمة سياسيا (المطلب الأول) .

ولكن نجاح الطبقة الرأسمالية الصاعدة في تحقيق سيطرتها على الطبقة العاملة مستخدمة في ذلك كافة الوسائل (الاقتصادية والسياسية والقانونية) لم

يكن من الممكن ان يكتب له الدوام : فالظلم الاجتماعى كان بينا ، وسرعان ما تبين المفكرين والفلاسفة ان قاعدة المساواة واطلاق الحرية الفردية ، مع اختلاف المقدرات الاقتصادية وتباين المراكز الاجتماعية ، كانا وسيلة لاتاحة الفرصة لمزيد من سيطرة الطبقات الأقوى على الطبقات الأضعف ، خاصة في ظل دولة ليبرالية مهمتها الحراسة والامتناع عن أى تدخل من شأنه ان يقوق « النظام الاقتصادى الطبقي » . لذلك سرعان ما ظهرت الأفكار الاجتماعية والاشتراكية التى تنادى بتحرير الطبقة العاملة ورفع مساوىء النظام الاقتصادى الجديد عنها (المطلب الثانى) .

ولكن هذه الأفكار لم تلق اذنا صاغية ، بحيث وجدت الطبقة العاملة نفسها امام حل واحد من الناحية العلمية : الاعتماد على قوتها الذاتية لاجبار الطبقة الرأسمالية على قبول تنظيم علاقات العمل على نحو يضمن لأفراد الطبقة العاملة حدا أدنى من الحماية القانونية ويسمح لهم بتنظيم صفوفهم والاعتراف بمنظمتهم من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية (المطلب الثالث) .

المطلب الأول

مبدأ حرية العمل

وأثره في تنظيم علاقات العمل

بعد ان أقامت البورجوازية الصاعدة ، صرحها الاقتصادى من الناحية المادية ، بدأت هذه الطبقة في البحث عن تبرير أيديولوجى للاوضاع الاجتماعية الناشئة عن اسلوب الانتاج الجديد ، وعن نظام قانونى يسمح له بالاستمرار في استغلال الأيدي العاملة . وقد وجدت الرأسمالية الناشئة غايتها في المبادئ القانونية والأفكار الليبرالية التى أتت بها الثورة الفرنسية فقد استطاعت هذه الثورة - بحق - التعبير عن مصالح الطبقة الرأسمالية، ومنحت هذه الأخيرة كل ما تحتاجه من أفكار ومبادئ تركز عليها لتحقيق سيطرتها ، وقد امتدت هذه المبادئ والأفكار الى خارج الحدود الفرنسية واعتمدت عليها الطبقة الرأسمالية في الدول التى قامت فيها الثورة الصناعية .

لقد رفعت الثورة الفرنسية شعار الحرية والاخاء والمساواة . ولكن هذا الشعار كان ستارا يخفى وراءه الطابع الفردي البورجوازي الليبرالي للقانون بصفة عامة (البند الأول) وانتقل هذا الطابع الى نطاق قانون العمل ، تحت شعار آخر دفعته الطبقة البورجوازية الا وهو « حرية العمل » (البند الثاني) ولكن هذا الشعار « البراق » ظاهريا ، أدى الى خضوع نلعمال الى مزيد من القيود ، تفوق تلك التى كانوا يخضعون لها قبل وضعه موضع التنفيذ (البند الثالث) .

البند الأول - الطابع الفردي الليبرالي للقانون في النظام الرأسمالي (٥٧٨) :

اعتنقت الثورة الفرنسية الايديولوجية الليبرالية ، واتخذتها فلسفة لها . وعلى الرغم من ان التحليل السياسي والسسيولوجى للثورة الفرنسية يخرج عن نطاق هذا البحث ، الا أنه يتصل به ، حيث يقتضى الأمر ، لتفهم مبدأ « حرية العمل » على نحو صحيح ، أن نرى - بايجاز شديد - الاطار الفلسفى العام الذى نشأ فيه المبدأ .

ويتطلب الأمر - بادىء ذى بدء - ان نؤكد على الطابع « الشمولى » للفلسفة الليبرالية : فلا يمكن ، حتى نتفهم هذه الفلسفة ، ان نقف عند حد « الليبرالية الاقتصادية » فحسب - كما يفعل بعض الكتاب - فالفلسفة الليبرالية ، أعم وأشمل من ذلك ، وهى تعتبر منهجا متكاملا في شتى جوانب الحياة الانسانية وتمتد لتشمل كافة ميادين العلاقات الاجتماعية ، فهى فلسفة اقتصادية وسياسية في آن واحد . وهى أيضا فلسفة اجتماعية - تدور حول الفرد ، وتقدم المصلحة الفردية على المصلحة العامة ، وتجعل من الفرد - لا من الجماعة - محور اهتمامها ، لذلك فهى لا تعرف الا بالعلاقات القائمة بين الأفراد ، وترفض الاعتراف بأى « جماعات وسيطة » تفرض نفسها أو تعوق حرية العلاقات الفردية .

وامتدادا لهذه الرؤية ، تنادى الفلسفة الليبرالية ، بامتناع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تترك الدولة المجال للمبادرة الفردية والمنافسة الحرة ، ويقتصر دور الدولة على « الحراسة » . وهكذا ، نجد ان الفلسفة

الليبرالية تدور حول محور أساسي ، هو « الحافز الفردي » فتجعل منه الغاية والوسيلة الى تحقيق الحد الأقصى من السعادة لأفراد المجتمع ، ويمتنع من ثم على الدولة التدخل للحد من المبادرة الفردية او للحلول محل الأفراد في الحياة الاقتصادية ، بل ، أبعد من ذلك ، يتعين على الدولة ان تقف موقفها محايدا من الطبقات الاجتماعية ، فلا تتدخل لصالح احداها على حساب الأخرى .

ولا يخفى ما في هذه الأفكار الليبرالية من تعبير صريح عن مصالح الطبقة الرأسمالية . ويبدو الأمر جليا ، لو تناولنا هذه الأفكار بالتحليل على الصعيدين الجغرافي والاجتماعي : فعلى الصعيد الجغرافي ، نجد ان البلاد التي نمت فيها هذه الأفكار الليبرالية ، ولقيت قبولا ووصفت موضع التطبيق هي تلك البلاد التي كانت الطبقة الرأسمالية فيها قد اشدت فيها عودها وثبتت أقدامها . وكذلك الأمر على الصعيد الاجتماعي حيث نجد ان الطبقة الاجتماعية التي وجدت فيها الليبرالية خير المدافعين عنها ، وخير مفكريها هي الطبقة الرأسمالية الصاعدة .

نستخلص من ذلك ، اذن - دون صعوبة - ان الليبرالية كانت التعبير الصادق عن مصالح الطبقة الرأسمالية الصاعدة ، فمن ذا الذي سيحقق أكبر فائدة من جراء اطلاق الحافز الفردي ، سوى أفراد تلك الطبقة الاكثر ثراء ، المطبقة على زمام السلطة الاقتصادية ؟ لقد قادت الطبقة البورجوازية الثورة - ضد الارستقراطية - وقد سلمت الثورة السلطة السياسية الى هذه الطبقة ، فحرصت هذه الأخيرة على الاحتفاظ بتلك السلطة السياسية - بالاضافة للسلطة الاقتصادية - لتدعم موقفها ضد الارستقراطية من جهة ، وضد الطبقات الشعبية من جهة أخرى .

لذلك ، حرصت الطبقة الرأسمالية على ان (تقنن) سلطاتها وان تدعم موقفها السياسي والاقتصادي ، بنظام قانوني متميز عن النظم السابقة عليه . ولما كانت النظم الاجتماعية السابقة تقوم على أساس من التمييز « الطبقي » على أساس من القانون ، فقد حرصت الطبقة البورجوازية على الاطاحة بهذا النظام الذي كان يكفل للطبقة الارستقراطية وضعا متميزا ، وفي نفس الوقت ، حرصت الطبقة الرأسمالية على ان يكون هذا النظام القانوني الجديد كفيلا بالحفاظ على سيطرتها على الطبقات الشعبية ، لتعتلى وحدها قمة السلم الاجتماعي بعد ان ازاحت الارستقراطية عنه ، وبعد ان اقامت بينها وبين الطبقات الشعبية « عدة درجات » يصعب على أفراد الطبقة الضعيفة تسلقها والوصول الى القمة .

ولقد وجدت الطبقة الرأسمالية ، أسس النظام القانوني الجديد في الشعارات التي رفعتها الثورة الفرنسية : الحرية والائتاء والمساواة ، وكوسنت الثورة الفرنسية هذه المبادئ الثلاثة في اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر عن الجمعية التأسيسية الفرنسية غداة الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ (٢٣ أغسطس ١٧٨٩) ، فقد وضع هذا الاعلان أسس النظام القانوني البورجوازي : فالمادة الأولى من هذا الاعلان ، تؤكد على مبدأ المساواة « كل المواطنين سواسية أمام القانون ولكل منهم الحق في تولي المناصب العامة دون تفرقة متى توافر لدى المواطن الشروط المطلوبة قانونا ٠٠ » غير ان تلك المساواة ، لم تمنع المشرع الفرنسي في تقريره لحق الاقتراع العام ، من قصر هذا الحق ، على الأشخاص الذي يؤدون جدا أدنى من الضرائب ، حده المشرع ، بشكل يؤدي الى حرمان الطبقات الضعيفة اقتصاديا من التصويت .

اما فكرة الحرية التي اعلنتها الثورة الفرنسية ، فهي ترمى الى احاطة الفرد بنوع من الحماية التي تكفل له التمتع بما لديه من قدرات ، وهي ترتبط بهذا المعنى - أوثق الارتباط - بالملكية التي أعلنت الثورة الفرنسية - وبالذات تقنين نابليون أنها « حق مطلق » يمتنع على الدولة المساس به الا من أجل المنفعة العامة ، وبشرط أداء تعويض عادل ومسبق للمالك .

يتضح لنا اذن من هذا العرض ، كيف ان الصرح القانوني للنظام الرأسمالي ، قام على أساس من الفردية والليبرالية ، مما دعا بعض الكتاب للقول أن الدولة الرأسمالية هي « تجمع من الأفراد » او أن ارادة الأمة هي في الواقع « نتيجة لتجميع الارادات الفردية » . لذلك ، فمن السهل اذن ان نتفهم العداة الذي ناصبتة الثورة الفرنسية لكل تجمع طائفي أو مهني ، او لاي جماعة وسيطة .

البند الثاني : تأثير الفكر الليبرالي على علاقات العمل : مبدأ حرية العمل :

لم يكن بمقدورنا أن نقف على المضمون الليبرالي لعلاقات العمل الا بوضع هذه العلاقات في الاطار الفكري العام الذي كان سائدا . على أن بيان أثر هذه الأفكار الليبرالية بوجه عام ، على علاقات العمل بصفة خاصة ، يقتضي بعض التفصيل : فعلى عكس ما درجنا عليه من اعتبار انجلترا المثال الرائد في دراسة الجوانب المتعددة للثورة الصناعية ، سنضطر الآن الى ان نبدأ أولا بفرنسا ، ثم تليها انجلترا ، ولنا في ذلك عذر واضح : أن طبيعة الشعب الأنجليزي حرصه على التقاليد ،

تنعكس على كل جوانبه حياته ، ومنها القانون . فقيام البناء القانوني في إنجلترا على فكرة السوابق القضائية وعدم تقنينه يعتمد على طبيعة الشعب الانجليزي والتزامه الشديد بالقوانين (العرفية) وبالتقاليد والعادات ، مما يؤدي الى صعوبة تتبع مراحل تطور القانون الانجليزي ، أو على الأقل الوقوف على صورة هذا التطور في وقت وجيز ، على عكس القانون الفرنسي ، الذي يمكن تتبع تطوره بشكل أيسر وأسرع نتيجة لاهتمام الفرنسيين بالتقنين خاصة في أعقاب الثورة الفرنسية وصدور « تقنين نابليون » (٥٧٩) .

أضف الى ذلك ، أنه فيما يتعلق بقانون العمل بوجه خاص ، كان من الميسم به ، في كل الدول التي قامت فيها الثورة الصناعية ، ان نظم علاقات العمل السابقة على الثورة لم تعد صالحة للوفاء بمقتضيات التطور . ويصدق هذا القول سواء بالنسبة لانجلترا او لفرنسا ، ولكنه كان أكثر وضوحا في هذه الأخيرة : ذلك ان العائق امام حرية العمل كان نظام الطوائف ، ولكن إنجلترا كانت قد استعدت للدولف الى عصر الصناعة منذ زمن مبكر فألغت نظام الطوائف لديها منذ عام ١٥٤٥ . اما في فرنسا ، فقد ظل نظام الطوائف قائما حتى الثورة ، لذلك جاءت فكرة حرية العمل وكأنها تحرير للعمال من نظام يكبلهم بالقيود (٥٨٠) ، فاكشف هذه الفكرة صبغة تقدمية في حين انها في الحقيقة كبلت العمال بقيود أكثر من ذي قبل .

ولذلك نتناول مبدأ « حرية العمل » أولا في فرنسا ، ثم في إنجلترا .

(أ) مبدأ حرية العمل في فرنسا :

رأينا ، ان الفكر الليبرالي يرفض أى قيد على الحرية الفردية ، ويدعو الى اطلاق الحريات الفردية دون أى قيود ، لأن ذلك هو السبيل لتحقيق مصلحة المجتمع ككل ، عن طريق سعى كل فرد الى تحقيق مصلحته الفردية . وانطلاقا من هذه الفكرة وامتداد للشعار الذي رفعته الرأسمالية في نطاق الاقتصاد « دعه يعمل - دعه يمر » سرعان ما طالبت تلك الطبقة الجديدة باطلاق حرية العمل والغاء نظام

Ch. Moraze, op. cit., note 347, p. 101.

(٥٧٩)

Paul Pic : législation industrielle 50ed, Paris A. Rousseau
1922, pp. 64 et s.s.

(٥٨٠)

الطوائف ، حيث كان هذا النظام يشكل قيودا على حرية أصحاب الأعمال سواء من حيث توظيف الأيدي العاملة أو من حيث التنظيم الداخلى للمهنة والصناعات الناشئة .

لذلك ، ما ان انتصرت الثورة الفرنسية ، حتى سارعت الى القضاء على الهياكل التنظيمية لعلاقات العمل القائمة قبل الثورة الصناعية ، وتبلور ذلك في اتجاهين رئيسيين هما القضاء على نظام الطوائف واطلاق حرية العمل ، وتحريم أى تكتل من شأنه التأثير على حرية المبادلات والحرية الاقتصادية بوجه عام . وقد تبلور هذا الاتجاه ، على الصعيد القانونى ، بإلغاء نظام الطوائف بموجب قانون Allarde وإعلان مبدأ حرية العمل ، وبتحريم التكتلات العمالية والتجمعات بصفة عامة بموجب قانون Le Chapelier .

(١) قانون Allarde (١٧ مارس ١٧٩١) (٥٨٠) :

غداة الثورة الفرنسية ، نجحت الطبقة الرأسمالية في استصدار قانون Allarde الذى عرف أيضا باسم « قانون إلغاء الطوائف المهنية » . ولعل أهم ما جاء به هذا القانون ، كان القضاء على نظام الطوائف المهنية ، وما ارساه من مبدأ حرية العمل بموجب نص المادة ٧ التى تقر « لكل شخص مطلق الحرية في القيام بأى عمل تجارى ، أو في ممارسة أى نشاط مهنى يراه مناسبا له . ولا يلتزم في مقابل ذلك إلا بإداء الرسوم المقررة بمزاولة المهنة والالتزام باللوائح التى تصدرها الجهات المعنية بخصوص ممارسة المهنة » .

وهكذا ، ارسى هذا النص ، وللمرة الأولى في تاريخ فرنسا مبدأ حرية العمل ، بحيث أصبح من حق كل فرد ممارسة المهنة التى تحلو له ، اينما شاء ، دون أى قيود تفرضها « الطائفة » عليه . ولا يمكن ان ننكر مدى أهمية المبدأ ، اذا نظر اليه بصورة مجردة +

Fohlen, op. cit., note 274, p. 47.

(٥٨٠)

M.Amiaud, Cours de législation industrielle Les Cours de droit — Paris 1945 — 1946. pp. 19 et s.s.

(٢) قانون Le Chapelier (١٧ يونيو ١٧٩١) (٥٨١) :

ولكن الثورة الفرنسية لم تقف عند حد اعلان مبدأ « حرية العمل » ، ولكنها بعد شهور قليلة من اصدار قانون Allarde ، اصدرت قانونا آخر Le Chapelier بموجبه تحرم على أصحاب الأعمال والعمال تكوين أى تجمع او تكتل - تحت أى شكل كان ، ولأى سبب كان ، ويسرى هذا التحريم على التجمعات العمالية المؤقتة ، كما يسرى على الجمعيات الدائمة . فقد جاء في المادة الأولى من هذا القانون « ان القضاء على كل تجمع مهني او طائفي هو احد الأسس التي يقوم عليها الدستور الفرنسي لذلك يحظر إعادة تكوين هذه التجمعات تحت أى شكل من الأشكال ، ولأى سبب من الاسباب » وتقرر المادة الثانية من نفس القانون « ان المواطنين الذي يمارسون مهنة واحدة ، والعمال الذي يشتغلون في صناعة واحدة ، لا يحق لهم أن يتجمعوا من أجل اختيار رئيس لهم ، أو سكرتير أو ممثل لهم ، او ان يمسكوا بدفاتر أو قوائم ، او ان يتداولوا من أجل اتخاذ قرارات متعلقة بمصالحهم المشتركة » .

وتقرر المادة الرابعة من قانون « اذا حدث ، بالمخالفة لمبادئ الحرية الدستورية ان تجمع أعضاء مهنة واحدة من أجل الاتفاق على اتخاذ تدابير مشتركة من شأنها رفع الأجور ، فان هذه الاتفاقات أو التجمعات تعتبر غير دستورية ، لأن من شأنها المساس بمبادئ الحرية والمبادئ التي تضمنها اعلان حقوق الانسان وتكون من ثم باطلة عديمة الأثر » .

ويحدد القانون العقوبات التي توقع على المخالفين ، فالمادة السادسة تنص على أنه « اذا صاحبت الاتفاقات المشار اليها ، استخدام العنف أو التهديد ضد صاحب العمل ، أو ضد العمال الذين يقبلون العمل بأجر أقل مما تشير اليه هذه الاتفاقات ، أو ضد العمال الذين يأتون ليحلوا محل العمال الذين تضامنوا معا من أجل رفع الأجور ، فان كل من شارك في أعمال العنف أو التهديد أو حرض عليها ، يعاقب بغرامة قدرها ألف فرنك وثلاثة شهور حبس » كما تضيف المادة الثامنة

P. Silvestre, op. cit., note 491, p. 6.

(٥٨١)

Epszstein, op. cit., note 279, p. 85.

Amiaud, op. cit., note 580, p. 21.

من القانون « ان كل تجمع عمالي يهدف الى اعاقه حرية التجارة والصناعة يعد في نظر القانون تجمعا يهدد الأمن العام » .

وهكذا ، قرار المشرع الفرنسي تحريم كل تجمع أو تكتل يرمى الى اعاقه التبادل التجارى والاقتصادى الحر ، وعلى الأخص اعاقه حرية العمل ، وقد أكد القانون الجنائى هذا المعنى في مادتيه ٤١٤ و ٤١٥ ، حيث تقرر المادة الأولى « أى تكتل بين أصحاب الأعمال يرمى الى تخفيض الأجور بشكل تعسفى وغير عادل ، اذا تبعه وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ ، يعرض أفراده لعقوبة الحبس من سنة أيام الى شهر وبغرامة تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فرنك » اما المادة ٤١٥ فتقرر « كل تجمع عمالي يسعى الى وقف العمل لمدة معينة ، او لمنع العمل في احدى الورش أو المصانع ، أو الى منع دخول العمال أو استمرارهم في عملهم ، وبصفة هامة كل تجمع يرمى الى تعطيل العمل أو ايقافه أو اضطاب سيره ، يعاقب المشاركون فيه بعقوبة الحبس من شهر الى ثلاثة أشهر . اما رؤساء التجمع أو المحرضين عليه فتتراوح مدة الحبس من سنتين الى خمس سنوات (٥٨٢) » .

ويتضح لنا من هذين النصين ، ان المشرع اذ حرم على قدم المساواة التجمعات العمالية وتجمعات أصحاب الأعمال ، الا أنه خص هؤلاء الآخرين بمعاملة أفضل : فينما يعاقب المشاركون المحرضين على التجمع العمالي في كل الأحوال ، لا يتعرض أصحاب الأعمال لتوقيع العقاب عليهم الا اذا كان الاتفاق على تخفيض الأجور قد تم « بطريقة تعسفية وغير عادلة » كذلك ، فهناك اختلاف واضح وبين فيما يتعلق بالعقوبات ، خاصة العقوبات السالبة للحرية : فبينما كانت عقوبة الحبس اجبارية بالنسبة للعامل ، وقد تصل الى ثلاث شهور نجدها « اختيارية » بالنسبة لرب العمل ولا يمكن ان يتجاوز حدها الأقصى شهرا واحدا .

يتضح لنا اذن من هذا العرض ، ان مشرع نلثورة الفرنسية ، اتخذ من القضاء على التجمعات المهنية (الطوائف المهنية) ذريعة لتحريم كل أنواع التكتلات والتجمعات ، وعلى الرغم من ان التحريم كان يشمل أيضا تجمعات أصحاب الأعمال ، الا أن المقصود به أساسا كان التجمعات العمالية ، وترتب على هذا التحريم

Silvestre, op. cit., note 491, p. 7.

Epszstein, op. cit., note 279. p. 86.

حرمان العمال من التعبير عن أنفسهم وشرح قضاياهم بصورة قانونية ، فكان ان لجأوا الى الأساليب غير القانونية .

وباطلاق حرية العمل ، وتحريم كل تجمع ، تبدو « الصبغة الفردية » لقواعد تنظيم العمل في اعقاب الثورة الفرنسية ، هذه الصبغة الفردية ، قصد بها المشرع ان يضمن - في نطاق علاقات العمل ، مواجهة فردية بين العامل وصاحب العمل^(٥٨٣) la tête à tête entre l'ouvrier et le patron ونظرا لأن هذا الأخير ، كان يملك « القوة الاقتصادية » فقد كان بإمكانه اخضاع العمال والتحكم فيهم .

هذا النظام « الفردى » المتطرف ، وجد لنفسه العديد من المبررات والأسانيد فهو أولا ، يبدو وكأنه اصلاح لمساوىء النظام السابق عليه ، وتقصد على الأخص نظام الطوائف ، ذلك ، ان نظام الطوائف ، بما كان يخضع له اعضاؤه من نظام صارم ، خاصة في القبول والترقى ، ترك الفرصة سانحة امام الكتاب والفلاسفة للظعن فيه على أساس أنه يمثل « قيادا » على حرية المواطن في اختيار العمل الذى يرغب فيه^(٥٨٤) ، واستطاعت الرأسمالية الصاعدة ان تستغل بذلك هذه الصيغة للقضاء على نظام الطوائف ، وفي نفس الوقت لتحريم أى شكل من أشكال التكتل الذى قد يقف عائقا امام المواجهة الفردية المطلوبة بين العامل وصاحب العمل .

وقد استندت هذه النظرة الى آراء المفكرين آنذاك :

فمن الناحية السياسية ، رأينا^(٥٨٥) ، ان جان جاك روسو كان يعتقد ان

(٥٨٣) ولقد كان هذا المعنى واضحا لدى النائب **Le Chapellier** عند تقديمه لتقريره الخاص بتحريم التكتلات العمالية ، فقد جاء في هذا التقرير « لم يعد هناك في الدولة محل لأى طوائف ، لم يعد هناك سوى المصلحة الخاصة لكل فرد والمصلحة العامة . فيتبقى اذن التمسك بقاعدة ان الاتفاق الحر بين الأفراد هو وحده الكفيل بتنظيم علاقات العمل ، وعلى العامل ان يحترم الاتفاق الذى ابرمه مع صاحب العمل ، اما الأجر فلا يمكن تحديده الا بالاتفاق الحر » .

انظر في ذلك :

Amiaud, op. cit., note 580, p. 21.

Epsztein, op. cit., note 279, p. 86.

J. Hochard : nouveau manuel de droit Social Paris, (٥٨٤)
p. 16 et 17.

Amiaud, op. cit., note 58, p. 22.

Paul Pic, op. cit., note 580, pp. 64 et s.s.

الإنسان بطبعه خير ، ولذلك ، فإن الوضع الأمثل لاستمرار الحياة في المجتمع هو إطلاق الحرية الفردية وحمايتها من كل عائق ، والتنظيمات المهنية ، والتكتلات تعتبر من العوائق التي تعترض طريق الحرية الفردية ، لذلك ينبغي القضاء عليها ، حتى لا يبقى في الأمة سوى الدولة والأفراد فحسب .

ومن الناحية الاقتصادية ، ساد المذاهب الفردى أيضا ، بقيادة آدم سميث ، فساعد كذلك على تأكيد « المذهب الفردى (٥٨٦) » .

ولكن تكريس مبدأ « حرية العمل » بواسطة الثورة الفرنسية ، لا يمكن ان يخفى وراء مظهره البراق ، مساوئه الاجتماعية : فعلاوة على أنه كان وسيلة لضرب كل تجمع عمالى ، حتى لا يؤثر التكتل العمالى في ميزان علاقات القوى بين أصحاب الأعمال والعمال ، فإن هذا المبدأ ، لم يحقق للعمال حريتهم كاملة ، وبالذات على الصعيد القانونى : لقد جاء الفكر الليبرالى ليحرر العمال من قيود الطوائف ، ولكن ليخضعهم لنظم قانونية أشد تعسفا ، ونعنى بها على الأخص « دفتر العمل Le livret ouvrier (٥٨٧) » . الذى قصد منه إخضاع العامل لسيطرة رب العمل بشكل قانونى صريح : فبموجب القانون الصادر في ١٢ ابريل عام ١٨٠٣ (٥٨٨) ، كان يتعين على كل عامل ان يكون حاملا « دفتر العمل » ويجب عليه حال تغيير محل عمله ان يطلب ملاحظات صاحب العمل السابق ، ولا يمكنه ان يلتحق بخدمة رب عمل جديد الا اذا أطلععه على هذا الدفتر . وقد استطاع العديد من أصحاب

(٥٨٥) راجع ما سبق ، ص ١٢٨ وما بعدها .

(٥٨٦) راجع ما سبق ، ص ١٥٦ وما بعدها .

(٥٨٧) راجع ما سبق ، ص ٢٩١ وما بعدها .

A Piettre, op. cit., note, p. 93.

Epszstein, op. cit., note 279, p. 86.

Amiaud, op. cit., note 580, p. 23.

Fohlen, op cit., note 2741, p. 47.

Dunham, op. cit., noee 273, p. 11.

Bouvier — Ajam, op. cit., note 456, p. 77.

(٥٨٨) وقد كان هذا الدفتر موجودا حتى قبل الثورة الفرنسية حيث أنشأ عام ١٧٤٦ ولكن

الثورة الفرنسية قامت بالغاء عام ١٧٩١ ، واعادته مرة أخرى عام ١٨٠٣ .

G. Le franc, op. cit., note 362, p. 261.

وانظر كذلك :

الأعمال استغلال هذا الدفتر على نحو جعل العمال غير قادرين على ترك عملهم والالتحاق بعمل آخر . فقد لجأ العديد من أصحاب الأعمال الى اقراض عمالهم وهم يعلمون ان العامل لن تكون لديه القدرة على ترك العمل الا بعد سداد الديون ، لأن صاحب العمل لن يعطيه الدفتر ولن يبدي عليه ملاحظاته ، الا بعد السداد . لذلك أطلق البعض على هذا الدفتر أنه رمز « العبودية الصناعية » ، بينما وصفه مؤيديه بأن « فخر لكل عامل شريف » . عموما ، كان الدفتر نظاما لقي استهجانا شعبيا في الأوساط العمالية ، خاصة ، وان الدفتر كان يظل بحوزة رب العمل ، فلا يمكن للعامل ان يغادر العمل الا بعد الحصول عليه ، خاصة وان العامل الذى لا يكون له دفتر منتظم ، يمكن اعتباره « متسولا » وايقافه والقاء القبض عليه (٥٨٩) .

ولقد تأكد الطابع الفردي للقانون مرة أخرى ، في نطاق علاقات العمل ، عند إصدار تلمين فابليون ، فالقانون المدني ، لم يعر علاقات العمل الاهتمام اللائق ، واكتفى بإيراد مادتين ، هما المادة ١٨٧٠ والمادة ١٧٨١ . أما المادة الأولى فتؤكد على الطابع « غير المؤبد » لعقد العمل وتقرر أن بإمكان كل ظروف من اطرافه انهاء بمحض ارادته في أى وقت يشاء اما المادة الثانية (١٧٨١) فتقرر انه في حالة الخلاف الذى ينشأ بين العامل وصاحب العمل حول مقدار الأجر وإدائه ، يؤخذ بقول صاحب العمل . وتبدو التفرقة في هذا النص واضحة ، حيث لا تفهم الحكمة التى من أجلها توضع كلمة رب العمل موضع ثقة ، وينظر الى قول العامل بالشك والريبة ، هذا ولم يتضمن القانون المدني أى نص آخر سوى النصين المشار إليهما واللذين جاءا تحت اسم « اجارة الأشخاص » ، مما دعا البعض للمقول أنه كان من الأفضل أن يتجاهل القانون المدني العمال كلية ، بدلا من ان يتذكرهم بهذين النصين غير الكافيين واللذين يتجاهلان كلية حقوق العمال (٥٩) .

(٥٨٦) ونظرا لعدم شعبيته ، بدأ الدفتر يلقى اهمالا من جانب اصحاب الأعمال والعمال على السواء ، بحيث صار استخدامه عملا امرا نادرا ، واتضح أنه في عام ١٨٧٦ كان عدد العمال الخاضعين لهذا النظام لا يتجاوز ألفي عامل في منطقة بلغ عدد عمالها أربعين ألف عامل .

وقد الغى العمل بهذا النظام قانون عام ١٨٩٠.

Fohlen, *op. cit.*, note 274, p. 48.

Amiaud, op. cit., note 580, p. 24.

(59.)

Moraze, op. cit., note 347, pp. 101 et s.s,

(ب) إنجلترا^(٥٩١) :

وفي إنجلترا ، لم يكن الوضع مختلفا ، لقد اعتمدت الرأسمالية أيضا على الأفكار الليبرالية ، ونقلتها الى نطاق علاقات العمل في محاولة لتأكيد سيطرة أصحاب الأعمال على مصائر العمال . ربما كان الاختلاف الوحيد بين إنجلترا وفرنسا ان نظام الطوائف كان قائما في فرنسا حتي قيام الثورة الفرنسية ، بينما كان هذا النظام قد الغي في إنجلترا منذ القرن السادس عشر . ولكن في إنجلترا كذلك ، كان من الواضح ان النظم القديمة للعمل لم تكن كافية لمواجهة التطورات الجديدة . فالعديدة من هذه النظم كانت تجد مصدرا لها في لائحة العمال Statute of Artificers الصادرة عام ١٥٦٣ ، والتي كانت تنظم بوجه خاص استخدام العمال المتدرجين . وقد حاول العمال في اول الأمر التمسك بأحكام هذه اللائحة ، التي تحدد نسبة العمال المتدرجين بالنظر الى عدد العاملين في المنشأة ،

وذلك في محاولة للحد من آثار الثورة الصناعية ، واستخدام الأطفال باعداد كبيرة مما يهدد العمال في رزقهم ، ولكن أصحاب الأعمال رفضوا بشدة تطبيق أحكام هذه اللائحة القديمة ، وطالبوا بإلغاء هذه الأحكام التي «تحد من حريتهم» مؤكدين ان طبيعة العمل الصناعي لا تتطلب بالضرورة عمالا نشأوا في الصناعة منذ نعومة أظفارهم ، وانما يكفي للقيام بالعمل - خاصة في صناعة الغزل والنسيج - طفل يدرّب لايام معدودة على القيام بالعمل . وهو ما يفسر لنا تزايد عدد الأطفال بالنسبة للعمال بشكل مضطرد^(٥٩٢) ، ولذلك ، جاهد العمال بكل قواهم في بداية الثورة الصناعية للحفاظ على تلك الأحكام القديمة ولكن جهودهم ذهبت هباء ، لأن البرلمان الانجليزي أخذ بالفلسفة الليبرالية ، وعملا بمبدأ «دعه يعمل دعه يمر» رفض وضع أى قيود على حرية أصحاب الأعمال وقرر إلغاء «لائحة العمل» واطلاق حرية أصحاب الأعمال في فرض ما يرويه من شروط ووضع ما يحلو

Fohlen, op. cit., note 274, p. 48.

Epszstein, op. cit., note 279, p. 89.

(٥٩١)

(٥٩٢) راجع ما سبق ، ص ٢٩٢ وما بعدها .

لهم من تنظيم ، انطلاقا أيضا من نفس الأفكار الليبرالية وتمسكا بمبادئ الحرية الفردية (٥٩٣) .

وتأكيدا لهذه المعاني ، حرص المشرع الانجليزي ، كنظيره الفرنسي ، على تحريم التكتلات العمالية : ففي خلال السنين الأولى من القرن الثامن عشر صدرت عدة قوانين تحرم التجمعات العمالية المقصود منها العمل على رفع الأجور ، ولكن هذه القوانين لم تلق نصيبا من التطبيق . لكن مع التطور الصناعي ، وظهور المدن الكبرى ، باتت التكتلات العمالية من القوة بحيث تهدد مصالح الطبقة الرأسمالية . لذلك ، انتهز لبرلمان الانجليزي ، فرصة تقدم اتحاد أصحاب الأعمال في صناعة طواحين الهواء ، بشكوى ضد الاتحاد العمالي لهذه الصناعة ، فأصدر البرلمان الانجليزي قانون عام ١٧٩٩ حرم فيه كل التجمعات أو التكتلات العمالية ، وقد عدل هذا القانون في العام التالي (١٨٠٠) ، وبموجبه يعتبر تكوين أى اتحاد أو جمعية عمالية بقصد تعديل شروط العمل أو رفع الأجور ، جريمة يعاقب عليها قانونا . كما يشكل جريمة أيضا أى محاولة لاغراء العامل ، او ارغامه على الانضمام لمثل هذه الجمعيات (٥٩٤) ، كما يشكل نفس الجريمة أيضا حضور أى اجتماع لهذا الغرض أو جمع أى أموال لتكوين هذه الجمعيات . ويعاقب القانون على هذه الجرائم بثلاث شهور حبس أو بالأشغال الشاقة لمدة شهرين ، اما الأموال التى جمعت فتصادر ، نصفها لصالح الخزانة العامة ، والنصف الآخر لمن قام بالابلاغ عن الجمعية . ومثلا رأينا في فرنسا ، حظر المشرع الانجليزي أيضا جمعيات أصحاب الأعمال ، ولكن لا يخضع المخالفين لهذا الحظر من أصحاب الأعمال الا لعقوبة الغرامة (التافهة) دون عقوبة الحبس .

(٥٩٣) عموما ، فان التمسك باهداف تلك المبادئ ، من أجل اخضاع الطبقة العاملة لسيطرة أصحاب الأعمال يبدو جليا من اسم أول تنظيم وضعه المشرع الانجليزي لعلاقات العمل ، وأطلق عليه « تنظيم علامة السادة بالخدم Maître et serviteur » وبموجبه فان فسخ العقد من جانب العامل بارادته المنفردة كان يعرضه للسجن ، بينما لا يوقع على صاحب العمل الذى يفسخ العقد سوى عقوبة الغرامة .

البند الثالث - آثار اطلاق حرية العمل :

كانت هذه الآثار مؤسفة بالنسبة للعمال : ذلك أن الحرية المطلقة تبدو هدفا ساميا ، لو كان البشر على درجة عالية من الكمال ، ولكن الواقع غير ذلك . ففي ظل نظام يقوم على الحرية الفردية المطلقة ، يميل الأقوى الى استخدام قدراته من أجل استغلال الأضعف . وفي نطاق علاقات العمل ، نجد ان صاحب العمل أقوى من العامل من الناحية الاقتصادية ، لذلك يميل صاحب العمل الى استخدام الحرية الفردية واستغلال قدراته الاقتصادية ، من أجل الحصول على أكبر منفعة ممكنة من استغلال العامل ، وعلى أكبر قدر من العمل بأقل أجر ممكن . وحتى لو تصورنا في البداية ، ان ذلك لن يكون الا مسلك بعض أصحاب الأعمال ، فسريرا ما يضطر الآخرين للأخذ بنفس السلوك تحت وطأة « المنافسة الحرة » . لذلك ، فان اعلان مبدأ حرية العمل ، وترك تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل لاراديتهما الفردية ، ترتب عليه في الحقيقة ارغام العمال على قبول شروط عمل محجفة ، كما سبق ان راينا(٥٩٥) .

وقد ساعد على تدهور موقف العمال ، الحظر الذي فرضه المشرع على تجمعاتهم ، قاصدا بذلك عزل « العامل » عن أقرانه ، حتى يواجه صاحب العمل بشكل منفرد ، فتترجح كفه ميزان القوى لصالح الأول ، بماله من ثقل اقتصادي . فالعمال كانوا محرومين من التجمع او التشاور او اتخاذ أى موقف موحد في مواجهة رب العمل ، بل ان مجرد تفكير العامل في ترك العمل والبحث عن آخر ، كان - في بعض الحالات - يمثل جريمة من وجهة نظر الحكومة والطبقة الرأسمالية ، ولعل أبلغ مثال على ذلك ، رد فعل السلطات وأصحاب الأعمال على الاضراب الذي شنه عمال الغزل في مدينة Lodève بفرنسا عام ١٨٤٥(٥٩٦) . فقد قام أحد أصحاب المصانع هناك بادخال تعديلات على أسلوب الانتاج كان يتطلب عددا أطول من ساعات العمل ، ولكنه رفض زيادة أجور العمال بنسبة الزيادة في عدد ساعات العمل ، فاضطر العمال الى ترك مصنعهم والبحث عن عمل آخر . وقد جاء بتقرير النيابة في مدينة Montpellier أن ترك العمال لأعمالهم تم دون ان يسبب أى اضطراب

(٥٩٥) راجع ما سبق ، ص ٢٨٣ وما بعدها .

Epsztein, op. cit., note 279, p. 88.

(٥٩٦)

للأمن العام وبدون ان يكون نتيجة اتفاق مسبق بين هؤلاء العمال . فقد ترك العمال المصنع بطريقة تلقائية ، ولم يحدث وقت الترك أى اجتماع فيما بينهم أو مشاورة . ولكن على أثر ذلك ، قام أصحاب مصانع الغزل في المدينة . (عدا واحد منهم فقط) بأغلاق مصانعهم في وجوه العمال ، خوفا من ان يقوم باقى العمال بمديد العون الى العمال الممتنعين عن العمل ، كما كان يتهمهم بذلك أصحاب الأعمال دون ان يتمكنوا من اثبات حصوله بالفعل . وهكذا وجد ما يقرب من ٤ آلاف عامل أنفسهم دون مورد ودون ذنب جنوه . ورغم ركون العمال الى ضبط النفس ومحاولة ايجاد حل سلمى للمشكلة ، الا ان أصحاب الأعمال دفعوا بالسلطة الى اللجوء الى استخدام القوة ، بل الى استخدام القوات المسلحة لقمع تجمعات العمال ، وعلى الرغم من أن « تكتل » أصحاب الأعمال كان واضحا ، ورغم رفضهم لأى مناقشة أو لقبول أى حل ، فان سلطات البوليس والقضاء لم يحاولا بأى شكل التدخل باجراء حاسم ومحاسبة أصحاب الأعمال ، بل انصبت تعليمات السلطات المركزية الى الادارات المختصة بالبلدة على ضرورة « محاسبة العمال حسابا عسيرا ومحاولة التدخل بطريقة ودية لدى أصحاب الأعمال » (٥٩٧) .

وبذلك ، أصبح العمال في طريق مسدود : فقد القى بهم الفكر الليبرالى فرادى في نلساحة ليواجهوا الطبقة الرأسمالية الصاعدة ، وحرهم القانون أيضا من كل محاولة لتجميع قواهم ، ليحولوا ما يشعر به كل منهم منفردا من ضعف ، الى قوة يضيفها عليهم تجميعهم ، وفرض المشرع عقوبات صارمة على كل من يحاول ان يقف عاثقا امام « حرية العمل » كما تصورها مشرع الثورة البورجوازية ، وبذلك لم يبق امام العمال مخرجا الا اللجوء الى العمل السرى او استخدام العنف . وهو ما سنراه بعد قليل ، ولكن بعد ان نقف قليلا على الأفكار الاجتماعية والاشتراكية التى سادت في هذه الفترة ، وسمحت بالارتكان عليها فيما بعد للحد من مساوىء النظام الليبرالى « المطلق » .

المطلب الثانى

الأفكار الاشتراكية والاجتماعية

إذا كانت الثورة الفرنسية قد أكدت انتصار المذهب الفردى وكرست مبدأ الملكية حق مطلق « فان الآثار الاجتماعية لهذه المبادئ لم يكن من الممكن أن تمر

دون ان تولد تيارات فكرية-مضادة . لذلك ، شهدت أوروبا في الفترة من ١٨١٥ الى ١٨٤٨ ازدهارا لا مثيل له في الايديولوجيات الاشتراكية ، فلقد أدرك الفلاسفة الاشتراكيين ان الوقت قد حان لتنظيم المجتمع على نحو يخلص الطبقات الضعيفة من أغلالها . لقد اندلعت الثورة الصناعية وازدهر العالم الصناعي بفضل الأفكار الليبرالية ، ولكن تلك الطبقة الجديدة (البروليتاريا) لم ينمو لديها بعد الشعور بـ « الطبقة » ، فوجد المصلحين الاجتماعيين ان من واجبهم إعادة تنظيم هذا العالم الجديد ، على نحو يضمن تحرير هذه الطبقة من الناحية العملية ، وقد انصب نظرهم جميعا على « الملكية » باعتبارها الداء وراء كل المعاناة التي تحملتها الطبقة الضعيفة اقتصاديا .

فاذا كانت الليبرالية هي الدعامة الفكرية التي ارتكز عليها النظام الرأسمالي ، فان الاشتراكية هي الايديولوجية التي جاءت في أعقاب الثورة الصناعية لتحاول تحرير الطبقة العاملة من قيودها . لذلك ، فمن السهل على المرء ان يتبين بوضوح العلاقة بين المذاهب الاشتراكية والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية :

فلقد ترقب على هذه المشاكل بالذات ، ميلاد فلسفة جديدة هي الفلسفة الاشتراكية التي كانت ترمي - بكافة اتجاهاتها ، الى معالجة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية . لذلك كان من الطبيعي ان تنمو الصلات وتتزايد باضطراد بين الحركة العمالية والمذاهب الاشتراكية .

وسنحاول بإيجاز يتناسب مع طبقة الدراسة ، ان نبين اولا ما هو مضمون تلك الايديولوجية الجديدة (البند الأول) ونستعرض بعد ذلك أهم مفكرى هذه المدرسة الاجتماعية (البند الثاني) .

البند الأول :

الأيديولوجية الاشتراكية : رد فعل للمساوىء الاجتماعية الناشئة عن الثورة الصناعية (٥٩٨) .

يبدد الارتباط واضحاً بين الايديولوجية الاشتراكية وبين الثورة الصناعية ، اذا لاحظنا أن اهتمام المفكرين بهذه الثورة أنصب أساساً على اثنين من نتائجها :

أولا ، وبصفة أساسية ، النتائج الاجتماعية الوخيمة التي انعكست على الطبقة العاملة ، وقسوة الظروف المعيشية لهذه الطبقة ، مما دعا بعض هؤلاء المفكرين الى التساؤل عن جدوى مثل هذا النظام الاقتصادي اذا كان ثمن نجاحه هو التضحية بهذه الارواح البشرية ، لذلك ، انصب نقد هؤلاء المفكرين على فكرة الحافز الفردي والتنافس الحر والملكية الخاصة ، أى تلك العناصر التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الليبرالي .

كذلك ، اهتم الفكر الاشتراكي ، من جهة ثانية ، بكثرة الأزمات التي كانت تصيب هذا النظام الاقتصادي الجديد ، وهذه الأزمات تعتبر ظاهرة اقتصادية أكثر منها اجتماعية ، فقد شهد القرن التاسع عشر ، وبصفة دورية أزمة كل عشر سنوات تقريبا ، تصيب النظام الرأسمالي ، فتوقف دوران عجلة الانتاج او تحد من سرعتها ، ويترتب عليها اغلاق المصانع وانتشار البطالة وتبديد الثروة ، ومن هنا جاء تساؤل آخر عن مدى « صلاحية النظام » نفسه ؟ وهل هو حقيقة - كما تدعى المدرسة الليبرالية - أفضل نظم الانتاج ، او ليس في الامكان استبداله بنظام آخر يمكن من تحاشي تلك الأزمات الدورية التي تسبب كل عشر سنوات تقريبا مشاكل طاحنة ؟؟

من هذه المقدمة يمكننا اذن ان نتفهم مضمون الفكر الاشتراكي . فالفكر الاشتراكي على هذا النحو ، يعنى اعتراضا مزدوجا على النظام الرأسمالي : اما الأول فهو يتمثل في احتجاج أخلاقي ضد مساوئ النظام الاجتماعية ، واما الثاني فهو تفكير موضوعي ضد النظام وما ينتج عنه من أزمات اقتصادية ، تجعله يبدو غير منطقي . وقد انصب اهتمام المفكرين الاشتراكيين في الاجابة على التساؤلات التي يطرحها هذين الاتجاهين . ولكن في ، محاولتهم لحل تلك المشاكل أنصب نقد جميع المفكرين على « محور النظام الليبرالي » أى على دعوته لاطلاق العنان للحافز الفردي . لذلك ، يمكن تعريف الفكر الاشتراكي على انه التيار المضاد للايديولوجية الفردية : فبدلا من اطلاق الحافز الفردي، وجعل الفرد هو «محور

René Rémond, op. cit., note 293, p. 132.

(٥٩٨)

Felix Ponteil, op. cit., note 441, p. 262.

L. De Riedmatten, — le problème Social à travers l'histoire.

2oed. de l'observateur — Versailles 1957. pp. 225 et s.s.

الاهتمام « تدعو الفلسفة الاشتراكية الى تقييد الحرية الفردية بمقتضيات المصلحة العامة وباحتياجات الجماعة ، فتصبح المصلحة العامة هي محور الاهتمام . لذلك ، ينصب هجوم الفكر الاشتراكي على الفلسفة الفردية ، وبصفة خاصة ، على الأساس الذى تقوم عليه هذه الفلسفة ، ونعنى به الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وللاوات والآلات والمناجم والمحاجر والأراضي ، فهذه الملكية الفردية هي التى تسمح للمالك بالتسلط على الغير ، خاصة على طبقة العمال .

من هذا المنطلق ، يدعو الفكر الاشتراكي الى بناء نظام اجتماعي جديد ، ويركز هذا الفكر في بدايته ، على الجانب الاجتماعي ، ويتبعد عن النشاط السياسي ، فالفكر الاشتراكي ، في بدايته على الأقل وحتى عام ١٨٤٨ كان يحارب كل الاتجاهات والأحزاب السياسية ، ويصب اهتمامه على الجانب الاجتماعي وحده ، فوفقا لمفهوم الكتاب الاشتراكيين ، لم يكن حل المشاكل الناجمة عن الثورة الصناعية متوقفا على شكل الدولة (ملكية أو جمهورية) أو على حلول الاقتراع العام محل الاقتراع المقيّد ، فهذه المسائل كانت في نظرهم ثانوية ، وتبعد الأنظار عن المشكلة الرئيسية وهي المشكلة الاجتماعية وضرورة إعادة تنظيم المجتمع الانتاجي .

اذن ، فالمدارس الاشتراكية في بداية الأمر ، كانت تركز انتباهها على القضايا الاجتماعية ، وتبعد عن العمل السياسي ، ومن هنا كانت المواجهة بين المفكرين الاشتراكيين ورجال السياسة آنذاك ، فالمفكرين الاشتراكيين كانوا ينظرون الى السياسة ، تقديمين كاتوا ام رجعين نفس النظرة ، كان مبررهم في ذلك تساؤلهم الدائب حول ما يفيد العامل من تغيير النظام السياسي ، طالما ان أصل المشكلة تكمن في نظام الملكية ذاته . لذلك ، امتنع المفكرين الاشتراكيين عن المشاركة في أى عمل سياسي ، وليس ادل على ذلك من موقف برودان Proudhon في الفترة من ١٨٤٨ الى ١٨٥٢ وسليته الكاملة تجاه أى عمل سياسي (٥٩٩) .

ولكن الوضع تبدل اعتبارا من عام ١٨٥٠ ، بحيث يمكن القول أن تاريخ الاشتراكية منذ ذلك الوقت ، يتلخص في القول ، ان الفكر الاشتراكي ولد في

صورة مدرسة اجتماعية تسعى للإصلاح وتحول شيئا فشيئا الى قوة سياسية تحاول الاستيلاء على السلطة أو ممارستها .

هذا التحول من النطاق « الاجتماعى » الى النطاق « السياسى » مرتبط بالتطور الداخلى للفكر الاشتراكى . ذلك ان هناك العديد من المدارس ، والأفكار ، والمفكرين والفلاسفة الاشتراكيين ، بحيث لا يمكن القول ان هناك مدرسة اشتراكية على غرار المدرسة الليبرالية ، بل هناك عشرات من المدارس الاشتراكية ، ولعل هذا التعدد والثراء الفكرى هو أهم ما يميز الايديولوجية الاشتراكية خلال القرن التاسع عشر وعلى الأخص في نصفه الثانى .

والملاحظ ، ان هذه المدارس تتفق جميعا فيما بينها على ضرورة احلال الملكية العامة لوسائل الانتاج محل الملكية الفردية ، ولكنها فيما بينها تختلف حول الاساليب الواجب اتباعها لتحقيق هذه النتيجة ، وينبع هذا الاختلاف من اختلاف الفلسفة العامة التى تتبعها هذه المدارس ، كما سنرى بعد قليل : فبعض هؤلاء المفكرين يدعو للتفاؤل ، بينما يميل البعض الآخر للتشاؤم ، والبعض يركز اهتمامه على القطاع الزراعى ، وبينما يتمسك البعض الآخر بالجوانب الروحية ويدعو للتمسك بالتقاليد المسيحية ، ويأخذ البعض بالنظرة المادية . ولكن شيئا فشيئا ، تبدأ إحدى هذه المدارس في تدعيم مركزها وتتقدم المدارس الأخرى وتصبح أكثر المدارس الاشتراكية تأثيرا في الحركة العمالية ، وهى المدرسة الماركسية (٦٠٠) . فقد نشأ صراع بين المدارس الاشتراكية المختلفة من جهة ، والمدرسة الماركسية من جهة أخرى ، سواء على الصعيد العالمى من خلال الدولية الاشتراكية الاولى (لندن ١٨٦٤) او الثانية والثالثة (ما بين ١٨٦٤ و ١٨٧٠ في كل من سويسرا وبلجيكا) ، أو على الصعيد الوطنى الداخلى حيث بدأ الصراع واضحا في كل بلد على حده بين الاتجاه الماركسي والمدارس الاشتراكية الأخرى .

ففى فرنسا ، مثلا ، كان برودان هو المفكر المناوئ للماركسية ، وقد كان لبرودان تأثيرا كبيرا على الحركة العمالية ، خاصة على مؤسسي الدولية الاشتراكية

L. De Riedmaeten, op. cit., note 598, p. 135.

(٦٠٠)

Felix Ponteil, op. cit., note 441, p. 397.

الأولى ، وأغلب من اشتروا في كينوثونة باريس عام ١٨٧١ بينما كان لاسال Lassale مؤسس الحزب الاشتراكي الألماني عام ١٨٦٤ هو أشد اعداء ماركس في ألمانيا ، وقد استمر الصراع بين اتباع لاسال واتباع ماركس حتى عام ١٨٧٥ حين انتصر هؤلاء الآخرين وبسطوا نفوذهم في صفوف الحركة العمالية في ألمانيا . وهكذا ، واعتبارا من الأعوام ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ، انتصر الفكر الماركسي باعتباره الفلسفة المتبعة من الحركات العمالية . واعتبارا من هذا التاريخ أيضا ، بدأت الحركات الاجتماعية الاشتراكية ، تتحول الى أحزاب سياسية (٦٠١) .

وسنحاول ، في الصفحات التالية ، استعراض أهم المفكرين الاشتراكيين ومن خلالهم التعرف على أهم المدارس الاشتراكية .

البند الثاني - أهم المفكرين والمدارس الاشتراكية :

يتميز الفكر الاشتراكي كما قلنا ، بتعدد مدارس ، فهناك العديد من الاسماء التي يمكن ذكرها في هذا المجال (٦٠٢) ، ولكننا سنقتصر هنا على أهم المفكرين الذين اسهموا بأفكارهم في حل المشكلة الاجتماعية . فتناول على التوالي كل من سان سيمون ، فورييه ، لويس بلان ، برودان ، ثم نختتم هذا العرض ، بدراسة للنظرية الماركسية .

(٦٠١) وقد شهدت أوروبا بالذات تقدما ملحوظا للأحزاب الاشتراكية : ففي فرنسا استطاع الحزب الاشتراكي ان يحوز في البرلمان ١٠٤ مقعدا من ٦٠٠ في انتخابات ١٩١٤ .

وفي ألمانيا ، حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية (١١٠) عام ١٩١٢ وعلى تأييد ٤ ملايين ناخب . وفي إنجلترا تكون حزب اشتراكي بناء على دعوة النقابات ، وهو حزب العمل ، الذي دخل الانتخابات لأول مرة عام ١٩٠٦ .

R. Rémond, op. cit., note 293, P. 139.

(٦٠٢) فهناك على سبيل المثال لا الحصر ، وبالإضافة للاسماء المذكورة في المتن .

Cabet الذي كان يتنادى بنظام شيوعي يتم فيه إلغاء الملكية الخاصة ، وبنوع من المدينة الفاضلة على غرار مدينة أرسطو ، يتم فيها اصدار القوانين المعبرة عن الإرادة الشعبية « بواسطة برلمان موسع يضم ألفي عضو » .

وهناك أيضا Floran Tristan ، الذي تمت تأثير أفكار سان سيمون وفورييه وروبرت أوين دعا الى إنشاء الاتحاد الدولي للعمال .

وهناك أيضا Laménais, Eugène-Sue, George Sand.

وبوشيه Buchez صاحب مدرسة الاشتراكية المسيحية .

انظر في هذا الموضوع بالتفصيل :

Felix Ponteil, op. cit., note 441, pp. 275 et s.s.

(١) سان سيمون ١٧٦٠ - ١٨٢٥ Saint - Cimon (١٦٦) :

لعل من الخطأ ، ان نتكلم عن سان سيمون في معرض الحديث عن الأفكار الاشتراكية ، ذلك ان الرجل نفسه لم يكن « اشتراكيا » بالمعنى الصحيح ، إنما ، إكان أتباعه هم أصحاب الفكر اشتراكي ، لذلك ، يبدو من الأصوب أن نتكلم عن المدرسة « السان سيمونية le Saint - Simonisme » .

(١) الفكر :

ولكن المدرسة ، لا تعدو ان تكون بلورة لأفكار الرجل المفكر . ونقطة البداية لديه ، ان الاقتصاد يعلوا على السياسة . لذلك فبعد ان ظل فترة منشغلا بالأفكار السياسية ، ونوع الدولة وشكل الحكومة ، تحول سان سيمون حوالى عام ١٨١٧ الى الاهتمام أساسا بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، فوضع خطة كاملة لاعادة تنظيم المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . كان سان سيمون يؤمن ايمانا شديدا بضرورة التطور وبحتمية نجاح الثورة الصناعية ، ولكن المجتمع الصناعى لابد وان يعاد تنظيمه بشكل يححر الناس من الضغوط (٦٠٤) : فالمجتمع الصناعى الجديد بحاجة الى فلسفة اخلاقية جديدة ، والى مقومات روحية جديدة . ونظرا لأن الفكر المسيحي لم يستطع مقاومة التيارات الفلسفية الجديدة ، فان سان سيمون يبحث عن مقومات اخلاقية تتفق وتطور العلوم . فالمجتمع الجديد في نظره ينبغى ان يركز على العمل العلمى والادبى والتجارى والصناعى والزراعى . على ان الغلبة في هذا المجتمع ستكون بالطبع للعمل

J. Bron, op. cit., Note 287, pp. et s.s.

(٦٠٣)

L. De Riedmatten, op. cie., note 598, pp. 130 ee s.s.

Branciad, op. cit., note 302, pp. 67 et 68.

F. Ponteil, op. cit., note 441, pp. 259 et s.s.

(٦٠٤) وقد ضمن سان سيمون أفكاره في العديد من المؤلفات أهمها :

الصناعة (١٨١٧) l'industrie ، السياسية (١٨١٩) la politique والمنظم (١٨٢٠) l'organisateur ، والنظام الصناعى ١٨٢١ Du Sytème industriel

وقد ظهر فى هذه الكتابات تأثره الواضح ببعض مفكرى عصره وعلى الأخص مؤلفات J. B. Say, B. Constant ، وتبلورت أفكاره بشكل نهائى في مؤلفه موسوعة الاقتصاد السياسى Traite d'econonie politique

Felix Ponteil, op. cit., Note 441, p. 259.

الصناعي ، وينبغي ان تقوم الأمة على العمل . وفي ظل هذا المجتمع ، ينبغي القضاء على فكرة الطبقات التي سادت منذ بداية التاريخ ، فالمجتمع الجديد ينبغي ان يرتبط كل شخص فيه بعمل معين بحيث يمكن تقسيم المجتمع الى فئتين متميزتين : العاملين والعاطلين . ولكن فئة العاملين ، تنقسم الى ثلاث أنواع : المنتجين والحكام والكتاب ، ويدخل في تعريف المنتجين كل من العامل وصاحب العمل ، حيث تقوم العلاقة بينهما وفقا لديانة سان سيمون الجديدة القائمة على الانتاج .

لذلك ، ينظر سان سيمون لبعض فئات المجتمع على انها « عاطلة » ويدخل فيها بالذات الارستقراطية القديمة ورجال الدين وملوك الأراضي الذين لا يعملون والعسكريين ، ويهاجم هذه الفئة بشدة ويتهمها بأنها تسعى الى اقامة طبقة اقطاعية من نوع جديد .

غير ان سان سيمون ، في تنظيمه الجديد ، مازال ينظر للطبقة العاملة نظرة شك في مقدرتها على تحقيق مطالبها ، فالجماهير في رأيه غير قادرة على تحقيق مطالبها ، ولذلك ينبغي ان تتحقق هذه المصالح على أيدي الغير حتى رغم أنف هذه الطبقة الضعيفة . ويرى سان سيمون ان هذا « الغير » هم اصحاب الأعمال ، فعن طريق مساهمتهم وسعيهم لاصلاح احوال العمال يمكن تحقيق السعادة لهؤلاء الآخرين . لذلك يدعو سان سيمون الى دولة ملكية برلمانية تقوم على العمل ، بحيث يصبح الملك ، في آن واحد ، واحدا من اصحاب الأعمال ولكنه أيضا رئيسا لكل العمال كرمز على زوال الطبقات ، ووحدة الأمة تحت شعار العمل ، وحتى يتمكن من تكتيل الجهود من أجل اقامة نظام تسود الأخوة والانسانية ، نظام يكفل التعليم والعمل المثمر للفقراء . لذلك ، كان شعار سان سيمون :

« كل شيء للجماهير ولا شيء بواسطة الجماهير »

“Tout pour le peuple, Rien par le peuple” ، هذا المبدأ الذي سيرتكز اليه

اصحاب الأعمال حتى نهاية القرن التاسع عشر .

لذلك ، تساءل الكثير من الكتاب وبحق ، هل كان سان سيمون بالفعل

(م ٢٤ - الثورة الصناعية)

توريا ، او حتى اشتراكيا^(٦٠٥) ؟ عموما ، ايا كانت الاجابة ، فمما لاشك فيه أن أفكار سان سيمون من بعده ، كان لها أثر بعيد على تنظيم المجتمع الصناعي وعلى معالجة المساوىء الاجتماعية لهذا المجتمع .

(٢) المدرسة السان سيمونية :

عندما مات سان سيمون عام ١٨٢٥ كانت أفكاره غير معروفة الا من نفر قليل من اتباعه^(٦٠٦) ، الذين نجحوا في اعادة ترتيب هذه الأفكار وصياغتها بحيث جعلوا منها منهجا متكاملا يصلح لتنظيم المجتمع الجديد .

ويقوم منهج هذه المدرسة على عدة أفكار أهمها :

أولا :

ان الانسان قد وجد على الأرض ليكون منتجا وليستفيد من استغلال الثروات الطبيعية .

ويذهب أنصار سان سيمون ، نفس مذهب رائدهم ، من حيث أنه ينتقد المجتمع القائم ، ولكنهم يوضحون بجلاء ما هو مضمون الاصلاح الذى يبتغونه ، فبالنسبة لهم ، ينصب الاصلاح على الاهتمام باستغلال الثروات الطبيعية الموجودة على الأرض استثمارها بشكل يؤدي الى سعادة الانسانية . هذا الاستغلال ، ينبغى ان يشارك فيه كل الناس ، ويكون ذلك بالعمل ، وعلى الأخص العمل الصناعى ، ينبغى اذن على كل فرد ان يساهم في سعادة المجتمع بالعمل ، فالعمل والانتاج هما الدعامتين اللتين يرتكز عليهما الانسان للسيطرة على الثروات الموجودة في العالم بأسره . وبهذا التعاون الاجتماعى بين الناس ، في الانتاج واستغلال الثروات ،

Felix Ponteil, op. cit., note 441, p. 261.

(٦٠٥)

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, p. 131.

وأهم هؤلاء من المفكرين ومن رجال الأعمال :

Enfantin, Bazard, Lesseps. Preire, d'Eichtal.

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, p. 131.

et Ponteil, op. cit., note 441, p. 261.

Ponteil, op. cit., note 441, p. 261.

(٦٠٦)

يمكن إقامة نظام اجتماعي كفييل بالقضاء على تعارض المصالح وصراع الطبقات .
فبدلا من الصراع والحرب الدائرة بين الطبقات والأمم ، يمكن ان يحل محلها نظام
اجتماعي قائم على التعاون والمحبة ، يركز على العمل ، ويقوم على معتقدات
أخلاقية وروحية جديدة .

ثانيا :

لكن العائق امام هذا التطور هو الملكية الفردية لوسائل الانتاج . لذلك ،
ينتقد أنصار سان سيمون هذه الملكية ، من الناحية الاجتماعية ومن وجهة نظر
العدالة . فهذه الملكية تسمح لصاحبها بتحقيق الكسب على « حساب عمل
الآخرين » (٦٧) ، خاصة اذا كان ملاك وسائل الانتاج لا يفعلون أكثر من استغلال
هذه الوسائل لتحقيق الارباح ، دون القيام بأى جهد أو عمل انتاجي : فمالك الأرض
الذى يحصل على ريعها دون عناء ، وصاحب رأس المال الذى يحصل على الفائدة
دون مجهود ، هم من الفئات « العاطلة » التى تستغل عمل الآخرين . ولكن الارباح
التي يحققها صاحب المصنع تعد في نظرهم كسبا مشروعاً ، لأنه حصل عليها مقابل
عمله ومجهوده في تنظيم وإدارة المصنع .

اما الملكية الفردية المستغلة ، فهي مرفوضة من المدرسة السان سيمونية ، لانها
تكرس مبدأ « استغلال الانسان بواسطة آخر » وتتعارض مع مبدأ العدالة الذى
يجب ان يسود في المجتمع الصناعى ، حيث ينبغي ان يكون كل كسب يحققه الانسان
نتيجة عمله ومجهوده ، خاصة وان الملكية الفردية لوسائل الانتاج تبدو أحيانا ضد
المنطق والأخلاق : فوسائل الانتاج ، وعلى الأصح ملكية هذه الوسائل ، تنتقل من
شخص الى آخر بواسطة الصدفة ، أى بواسطة الميلاد والارث ، بغض النظر عن مقدرة
الوارث على استغلال هذه الأموال بكفاءة ، لذلك تطالب المدرسة السان سيمونية
بالغاء الارث ، لان بقاءه ، يشكل عقبة امام وضع هذه الأموال بين أيدي أقدر الناس
على ادارتها واستغلالها .

ثالث :

لذلك ، يجب ان تكون وسائل الانتاج مملوكة للمجتمع .
ونظرا لأن الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، تتعارض مع مقتضيات النظام الاجتماعى

الجديد ، فانهم يطالبون بان تصبح وسائل الانتاج والاراضي ورؤوس الأموال ملكا للمجتمع ككل (لم تكن فكرة التأمين قد اتضحت بعد) واعتبار هذه الأموال « ثروة اجتماعية » تتم ادارتها بصورة جماعية منظمة ، بواسطة بنك اجتماعي ، يقوم عن طريق فروعه المنتشرة والمتعددة ، بتوزيع الأموال اللازمة للاستثمار ، ويعمل على الربط والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية للأمة .

رابعاً :

ازالة العوائق امام حرية التجارة والصناعة .

ولكن حتى يتحقق هذا المجتمع الجديد ، ويتمكن الانسان من استغلال خيرات الأرض على أفضل وجه ، وتتمكن كل أمة من التخصص في انتاج ما تتميز به نسبيا على الأمم الأخرى ، ينبغي ان تزال كل العوائق ، خاصة الجمركية ، امام تداول السلع .

ولكن ذلك لا يكفي ، بل ينبغي الاستفادة من التطور الصناعي ، لتقريب المسافات بين الاقاليم في الدولة الواحدة ، وبين الأمم المتجاورة . لذلك ، عمل اتباع سان سيمون على المساهمة في انشاء السكك الحديدية ، ودعوا منذ ١٨٣٠ الى انشاء سد على نهر النيل ، وقال Enfantin عن قناة بنما وقناة السويس انهما من صنع « التقدم الصناعي » .

خامساً :

ضرورة الاهتمام بالتعليم .

لأن رفع مستوى العمال الأخلاقي والذهني ، يجب ان يتم بواسطة المدرسة ، لذلك ينبغي الاهتمام بالتعليم وتوفير الامكانيات الكفيلة برفع مستواه .

هذا التعليم ينبغي ان يكون اخلاقيا ، علميا ، وصناعيا في آن واحد ، حتى يتحقق قدر من الانسجام والتناسق بين المجتمع والمدرسة ، فالمجتمع اذا لم يكن متناسقا ، ستكون هناك فجوة كبيرة بين ما تلقنه المدرسة وما يعلمه المجتمع من دروس . ولكن المجتمع الجديد ، سيساعد المدرسة على تلقين الأجيال دروس النظام الاجتماعي الجديد وسوف تكون هذه الدروس متوافقة مع المبادئ السائدة في الحياة العملية .

تلك هى المبادئ التى تقوم عليها المدرسة السان سيمونية ، وقد استطاعت هذه المدرسة دون شك ان تلعب دورا هاما في تنظيم المجتمع الانتاجى ، خاصة خلال الامبراطورية الثانية في فرنسا ، حيث تبسوا العديد من اتباعها ، مراكز قيادية ، فعلى الرغم من هجر بعض مفكرها لها اثر اختلاطها بالأفكار المسيحية ، نجح اتباعها في تطبيق بعض المبادئ التى نادوا بها خاصة فيما يتعلق بتنظيم العمل والقضاء على القيود التى تعوق حرية الصناعة ، وتأكيد مكانة المنتجين في المجتمع الجديد خاصة فئة المهندسين ورجال البنوك .

(ب) شارل فوريه ١٧٧٢ - ١٨٣٧

يركز فوريه في علاجه للمشكلة الاجتماعية ، على فكرة عدالة توزيع العمل والانتاج ، ولا يركز فوريه على العمل الصناعى (كما كان يفعل سان سيمون) ، بل يهتم بالعمل الزراعى ، ويحلم بمجتمع يعيش الناس فيه أحرارا ومتساوون بفضل ما تنتجه الأرض (٦٠٨) .

غير أن فوريه كان يعيبه أنه يطلق لخياله العنان ، ويغرق في الدخول في التفاصيل ورسم الصور الشاعرية لكل ما يعرض له ، محاولا بذلك تصور أفضل الظروف الفكرية والمادية والمعنوية اللازمة لتغيير الطبيعة البشرية وتهذيبها والوصول بها الى درجة خلقية يمكن معها حل المشكلة الاجتماعية والوصول الى تحقيق السعادة التى ارادها الله للانسان على الأرض .

وقد قاده خياله الى أن ينقد بشدة كل النظم الاجتماعية ، التى تسبب في نظره شقاء الانسان ، وعلى الأخص التجارة والمضاربة : فالمجتمع المثالى في نظر

Branciard, op. cit., note 302, p. 69.

(٦٠٨)

F. Ponteil, op. cit., note 441, p. 262.

J. Bron, op. cit., note 287, p. 86.

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, p. 123.

F. Boudot : la Coopération en France.

les editions ouvrières. Paris 1956, pp. 19 et s.s.

وأنظر باللغة العربية :

أحمد حسن البرعى : الحركة التعاونية ... المرجع السابق الإشارة اليه هامش ٤٤٧ ، ص ٥٥

وما بعدها .

فورييه ، هو مجتمع زراعى ، لا يعرف التجار ولا التجارة ، بل ولا يعرف رجال الصناعة الا بالحد الأدنى اللازم لاشباع الحاجات الأساسية للجماعة وقد صاغ فورييه أفكاره هذه في كتاب له اصدره عام ١٨٢٢ تحت عنوان *Traité de l'association domestique agricole* « لائحة الجمعية الاستهلاكية الزراعية » . وقد اورد فيه ، مع اغراق في التفاصيل ، وصف لتنظيم جماعى معقد أطلق عليه اسم *Phalanstère* ، وهو عبارة عن مستعمرة تعاونية جماعية يبلغ عدد المشتركين فيها حوالى ١٦٠٠ شخص (أى ٤٠٠ عائلة تقريبا) وتقوم هذه الجمعية على قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٤٠٠ هكتار ، تتوسطها المساكن والمبنى الاجتماعى الذى يضم صالة المطعم المشتركة والمكتبة وقاعات الدراسة ، وينشأ عليها مباني المزرعة والمؤسسات الصناعية اللازمة لخدمة الجماعة .

وتعد هذه المستعمرة كما أطلق عليها شارل جيد « منظمة تعاونية » فلا يقف دورها عند حد تقديم السلع الاستهلاكية التى اشترت بصفة جماعية للأعضاء كما تفعل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، بل ان الأعضاء يقومون باستهلاكها معا . كذلك فان هذه الجماعة لا تشترك فقط في الاستهلاك بل هى في نفس الوقت جمعية انتاجية تقوم بانتاج ما يلزم أعضائها وبخاصة في ميدان الانتاج الزراعى . وقد تعرض فورييه في تنظيمه التعاونى لدراسة بعض النظم الاجتماعية التى تؤدى الى حدة المشكلة الاجتماعية وبين كيفية حلها بالطريق التعاونى .

ففيما يتعلق بالملكية ، قرر فورييه أن المستعمرة التعاونية لا تقوم على الأساس الشيعوى ، نظرا لأن الملكية الفردية مباحة والفوارق في الثروات قائمة ، حقيقة أن الحياة في المستعمرة ستكون جماعية ولكن مع وجود تفاوت في مستوى المعيشة ، غير أن هذه الحياة الجماعية ستحقق للمستهلك أكبر قسط من وسائل الترفيه كالتدفئة والاضاءة وغيرها بأقل التكاليف .

وفيما يتعلق بالعمل في المزرعة التعاونية الاستهلاكية ، نادى فورييه بفكرة العمل الجذاب "Le travail attrayant" والذى يقوم على تنظيم العمل بصورة تستبعد نهائيا الارهاق والملل ، وذلك بأن تنقل أماكن العمل من المدن الى الحقول حيث المناظر الخلابة ، وأن تنصف أماكن العمل بالأناقة والنظافة ، وأن يؤدى العمل في مجموعات متجانسة وأن يخفى العمل الأجير "le travail salarié"

ليحل محله العمل الشريك travail associé بحيث يكون العامل مالكا لأدوات الانتاج .

واقترح فورييه توزيع الناتج في هذا التعليم الاقتصادى الجماعى على أساس النسب الآتية :

٣٣ للعمل اليدوى

٣٣ لرأس المال

٣٣ للمهارة ، أى العمل الذهنى الموضوع في خدمة الانتاج .

ويكون لكل عضو أن يساهم في أحد هذه الأقسام الثلاثة أو في بعضها أو فيها جميعا وفقا لاستعداده وظروفه ، وهكذا لن يكون هناك وجود لنظام العمال الأجراء ، اذ يكافأ العامل المشترك عن طريق الحصول على حصة في الفائض .

وبهذا التنظيم الذى أراده فورييه ، يكون الشخص نفسه عاملا وصاحب رأس مال ومستهلك في آن واحد ، وبالتالي يختفى تعارض المصالح الذى كان يقوم مع المشكلة الاجتماعية اذا تعددت هذه الشخصيات ، ولكنها (أى الشخصيات الثلاث) ستندمج في عالم فورييه وبالتالي تختفى مصالحها المتعارضة .

ولا شك أن الأسس التى نادى بها فورييه (مع استبعاد بعض الاغراق في التفاصيل والمبالغات الخيالية) تحوى مجموعة من الأفكار الخصبة كفكرة العمل الجذاب ، والتضامن بين أفراد الجماعة التعاونية وفكرة توجيه الأرباح لتحقيق الخدمات الاجتماعية . كل هذه الأفكار لها ولا شك أهميتها وخاصة للقضاء على مساوىء العمل الأجير ، والمضاربات المالية والتجارية التى تعد جميعا الأسباب الرئيسية للمشكلة الاجتماعية .

غير أن أفكار فورييه هذه لم يكتب لها النجاح من الناحية العملية (٦٠٩) . ولكن ذلك لا يقلل من أهمية المبادئ التعاونية التى أرساها :

فمن جهة ، تعتبر قواعد التوزيع التى تقوم عليها الجمعيات التعاونية للانتاج

(٦٠٩) حاول بعض اتباع فورييه تحقيق أفكاره في الحياة العملية ، فأنشئ في الفترة ما بين ١٧٤١ و ١٨٥٤ بناء على دعاية قام بها أمريكيان من اتباعه هما Channing, Brisbane ما لا يقل عن ٢٤ مستعمرة وفقا لتعاليم فورييه ، ولكنها جميعا باءت بالفشل لأسباب مختلفة .

في الوقت الحاضر ، مستمدة من أفكار فورييه ، وخاصة من حيث تحول العمل الأجير الى عمل شريك .

كذلك كان لأفكار فورييه أثرها في اقامة مصنع لأجهزة التدفئة انشأه أندريه جودان André Godin (١٨١٧ - ١٨٨٨) بناحية جيز Guise بفرنسا عام ١٨٥٩ ، ثم حوله الى جمعية تعاونية انتاجية ، والحق به مستعمرة تعاونية أطلق عليها اسم Familistère وتعتبر أحد المعالم التعاونية التي يفر إليها الزوار من كافة البلاد .

(ج) لويس بلان (١٨١٢ - ١٨٨٢) (١١٠) Souis Blanc

كان بلان رجل سياسة ومصلحا اجتماعيا في آن واحد . فلقد اشترك في الثورة الفرنسية (١٨٤٨) ، وتنسم أفكاره بالواقعية مما جعل لها تأثيرا في صفوف العمال ، لدرجة يعزو معها الكتاب نجاح الجمعيات التعاونية للعمال الى الأفكار التي نادى بها بلان .

ولقد ضمن لويس بلان آراءه في كتيب شهير ظهر في عام ١٨٤٠ تحت عنوان :

« تنظيم العمل l'organisation du travail » والذي تناول فيه بوضوح أهم مشاكل الطبقة العاملة وبخاصة ظاهرة التنافس الرأسمالي وما تبعها من مساوئ اجتماعية واجحاف بالطبقات الضعيفة ، ورأى بلان أن حل هذه المشكلة لا يتم الا في تنظيم العمل عن طريق التجمع Association أو بمعنى آخر ، عن طريق التعاون .

ولقد كان وضوح الرؤية لدى بلان ، ودقة تخطيطه سببا في نجاح كتيبة المذكور فأعيد طبعه مرات عديدة وقرأه عدد لا يحصى من القراء .

Branciard, op. cit., note 302, p. 91.

(٦١٠)

Bron, op. cit., note 287, p. 90.

F. Ponteil, op. cit., note 441, p. 268.

وباللغة العربية :

أحمد حسن البرعى ، المرجع السابق الإشارة إليه ، هامش ٤٤٧ ص ٦٠

(١) نقد التنافس الرأسمالي :

يرى لويس بلان أن التنافس الرأسمالي « سبب لشقاء الطبقات الشعبية » ، ولكنه في نفس الوقت وسيلة يستخدمها افراد الطبقة الرأسمالية لتدمير بعضهم البعض .

حقا ان التنافس ، يبدو في أول الأمر ، وكأنه أمر طيب الأثر ، خاصة بما يؤدي اليه من تخفيض الأسعار ، ولكن هذا الأثر « الطيب » مؤقت ، فما ان ينجح البعض في تدمير الآخرين ، حتى تعود الأسعار للارتفاع نتيجة لسيطرة من انتصروا في معركة التنافس واحتكارهم للسوق .

وهكذا يرى لويس بلان في المنافسة ، حرب بين فريقين من الطبقة البورجوازية ، تؤدي في بداية الأمر الى تخفيض الأسعار ، حتى يتمكن أحد الفريقين من القضاء على الآخر ، فيفرض المنتصر قانونه على الطبقات الشعبية الضعيفة . بل ، ان التنافس الرأسمالي ، يعتبر في نظر بلان ، سببا للحرب ليس فقط على الصعيد الوطني ، بل وأيضا على الصعيد الدولي .

(٢) الحل : الورشة الاجتماعية l'Atelier Social

لذلك ، يرى بلان ان الحل يكمن في انشاء ورش اجتماعية يتحد فيها العمال اللذين ينتمون الى مهنة واحدة ويقومون بالانتاج على أساس من التضامن والديمقراطية .

ولقد كان بلان أكثر واقعية من أوين وفورييه : فمن جهة لم ينادى باقامة مجتمعات تقوم على أساس من الاكتفاء الذاتي ، ولكنه ، اذ قرر عدم امكان الانفصال عن المجتمع ، نادى بانشاء جمعيات تعاونية للانتاج تمارس نشاطها في وسط المجتمع القائم .

ومن جهة أخرى ، أدرك بلان ضعف الطبقة العمالية وقلة أموالها ، لذلك لم ينادى كسابقية بفكرة الاعتماد الكامل على النفس ، بل أنه تقديرا لظروف الطبقة العمالية ، لم يمانع في الالتجاء للدولة لتقوم بتقديم المعونات المادية وتتولى الاشراف على الجمعية في بدايتها حتى يتسنى لهذه الأخيرة تثبيت أقدامها ، فيزول بذلك تدخل الدولة الذي يجب (في نظر بلان) أن يتسم بطابع مؤقت .

واقترح بلان توزيع الأرباح التي تحققها الورش الاجتماعية ، بعد استقطاع

حصة للدولة لرد رؤوس الأموال المقترضة منها ، الى ثلاث حصص :

الأولي : حصة للعمال يتم بها تحسين أجورهم .

والثانية : لتدعيم صندوق للتضامن الاجتماعي لمعاونة المرضى والعاجزين من أعضاء الجمعية .

والثالثة : يتم بها تكوين رأس مال غير قابل للتجزئة أو التصفية لتدعيم الورش الاجتماعية ومدها بالآلات والأدوات ومد رقعة نشاطها بصورة تكفل تفوقها على الصناعات الخاصة .

ولا شك أن أفكار بلان كان لها الفضل الكبير في نشأة الجمعيات التعاونية للانتاج وتطورها سواء في داخل فرنسا أم خارجها .

(٤) برودان ١٨٠٩ - ١٨٦٤ Proudhon (٦١١) :

يصعب على المرء ، أن يبرز أفكار برودان في معنى واحد . ذلك ان كتاباته المتعددة (٦١٢) وما حوته من أفكار تناولت كل جوانب الحياة في المجتمع وما تثيره من مشاكل كل اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية وثقافية في آن واحد .

Branciard, op. cit., note 302, p. 93.

(٦١١)

Bron, op. cit., note 287, p. 165.

Ponteil, op. cit., note 441, p. 273.

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, p. 133.

P. Silvestre, op. cit., note 491, p. 11.

(٦١٢) وأهمها :

les confessions d'un révolutionnaire

١ - اعترافات ثائر

٢ - التصور العام للثورة في القرن التاسع عشر

l'idée générale de la révolution au XIX - siècle

la guerre et la paix

٣ - الحرب والسلام

la justice dans la révolution

٤ - العدالة في الثورة

٥ - القوة السياسية للطبقة العمالية

la capacité politique des classes ouvrières

la système des contradictions économiques

- المتناقضات الاقتصادية

qu'est ce que la propriété ?

- ماهي الملكية ؟

غير ان المرء ، يمكنه ، من تتبع برودان ان يبرز أهم تلك الأفكار والمواقف التي اتخذها خاصة موقفه من العمل والعدالة والملكية والدولة .

(١) العمل الانساني - أسمى المعاني :

يعتبر العمل الانساني في نظر برودان ، اسمى معاني الحياة البشرية ، وفيه يكمن المعنى الحقيقي للحرية . لأن العمل وحده هو القادر على اثبات ذاتية الانسان ، وهو المصدر الوحيد لتكوين الحقوق على الأشياء . بل ان قيمة الأشياء والمنتجات تستمد من العمل الانساني المبذول فيها ، لأن العمل هو العنصر الغالب المشترك في كل مراحل الانتاج . لذلك ، فان برودان يحتقر كل ملكية لا يكون مصدرها العمل ، ولكنه يسمح بالملكية التي تأتي نتيجة لاداء العمل وبذل المجهود . ولكن العمل ، لكي يكون منتجا ، لا بد وان يقسم ، ولكن تقسيم العمل وتطور النظام « الآلي » يقضيان على العامل من الناحية المعنوية (٦١٣) ، لذلك فان برودان يهاجم الآلة ، ويرى انها وان استطاعت التخفيف على العامل من ناحية المجهود ، فانها تحل محل العامل شيئا فشيئا وتطحنه ، ولكنها لن تتوقف عند العامل ، بل ستنجاوزه الى صاحب العمل : فنتيجة الآلية هي تخفيض الأجور ، والبطالة ، وزيادة الانتاج ، مع قلة الاستهلاك ، ومن ثم الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي يسببها هذا النظام الاقتصادي الجديد . فالآلة في نظر برودان ، تصادر حرية العامل ، وتعود به الى عصر « العبيد » .

٢ - العدالة :

من هنا ، ينادى برودان بمجتمع أكثر عدالة ، بل ان فكرة العدالة هي القاسم الأعظم المشترك لكل كتاباته ، والعدالة في نظره تعنى ادراك المجتمع بأن كل فرد مساو في القيمة للآخرين ، مما يقتضي قيام العلاقات الاجتماعية بين الأفراد جميعا على أساس من الاحترام المتبادل « للقيمة وللكرامة الانسانية » ، فكرامة أى فرد من أفراد المجتمع متساوية مع كرامة كل فرد آخر ، بغض النظر من أى اعتبار غير الذات الانسانية .

فالعلاقة التي تربط بين الناس هي علاقة « أفقية » وليست علاقة « رأسية » ،

فجميع متساوون ، والعلاقة الرأسمالية أو الرئاسية مرفوضة من جانب برودان ، ومن هنا يجيء رفضه لفكرة الملكية المستغلة ، بل لفكرة الدولة ذاتها لان العلاقة فيها تقوم بين حكام (أعلى) ومحكومين (أدنى) • مع ملاحظة ، أن السلطة الوحيدة التى يقرها برودان هى السلطة الأبوية في نطاق نظام الأسرة « المقدس » • وما عدا هذا التنظيم الاجتماعى « الأسمى » في نظره فان العلاقة بين الناس هى علاقة تقوم على التعاون المتبادل ولا بد فيها من استبعاد أى تنظيم « رئاسي » •

٣ - الملكية :

واستطرادا لأفكاره ، فان برودان لا ينكر الملكية ، ولكنه لا يقر منها الا الملكية المستمدة من العمل ، فهى وحدها الملكية المشروعة التى في نظره ينبغى ان تحظى باحترام المجتمع وحمايته • اما الملكية المستغلة ، وعلى الأخص تلك التى تعود على صاحبها بدخل دون ان يبذل مجهودا ، فانها تتنافى مع أبسط القواعد الأخلاقية ، بل ومع طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاون والعطاء المتبادل بين الناس •

لذلك ، فمن حق كل فرد ان يملك « ثمار عمله » ، ومن هنا فان برودان ، بقدر ما يحارب الملكية الفردية المستغلة ، يحارب أيضا الشيوعية وعلى الأخص فكرة الملكية الجماعية ، لأن هذه الصورة الأخيرة ، لا تعدو ان تكون بدورها ، سرقة لمجهود الفرد وحرمانا له من ثمرات عمله ، تماما كالملكية الفردية المستغلة ، التى يقول عنها برودان انها السرقة بعينها La propriété c'est le vol (٦١٤) • فالعمل في نظر برودان - كما قلنا - ينبغى أن يكون المصدر الوحيد لتوزيع الثروة بين الناس ، لذلك فهو لا يعترف الا بالملكية التى تقوم على العمل ، ويدعو الى ملكية صغيرة للفلاح ، غير قابله للتجزئة ولا للحجز عليها تحفظ للفلاح استقلاله •

(٦١٤) ولعل تقديس برودان للأسرة وكراميته لنظام الملكية الجماعية ، يفسر لنا كرهه الشديد وعداوته لماركس وللنظام الشيوعى •

راجع في ذلك :

F. Ponteil, op. cit., note 447, p. 409, No. 202.

٤ - موقف برودان من الدولة :

ونظرا لأن العلاقات بين الناس ، ستقوم في تصور برودان على المعونة المتبادلة ، والمساواة ، وما يقتضيه ذلك من استبعاد كل سلطة رئاسية ، فان برودان يقف من الدولة ، بل ومن كل تنظيم سياسي موقفا معاديا^(٦١٥) ، لذلك لابد من القضاء على الدولة ، بكل تنظيماتها السياسية والإدارية لأن الدولة هي أصل « المشكلة الاجتماعية » ، فهي حسب قوله « تشل ، وتسحق وتفرض » لذلك يجب القضاء عليها لصالح النظام الاجتماعي القائم على التعاون المتبادل ، حتى يحتفظ كل فرد بحريته كاملة^(٦١٦) . وهكذا كان برودان يدعو الى مجتمع يعود بنا الى المجتمعات الأولى ، مجتمع تقوم فيه العلاقات الاجتماعية على أساس من « الفطرة الطبيعية » l'Anarchisme^(٦١٧) ولذلك ، نجد برودان ، يسعى الى تحرير الأفراد من « السلطة » ، وعلى الأخص سلطة الدولة ، معتمدا في ذلك على « عقد اجتماعي » من نوع جديد ، عقد بموجبه يرتبط الفرد بالجماعة عاطفيا ، ويتعهد بأن يبذل قصارى جهده في العمل المنتج ، وهذا العقد يكون الانضمام اليه بكامل اختيار الأفراد ويوقع عليه كافة الأفراد ، ولا يظهر فيه أى سلطة عليا فالكل سواسية . وبموجب هذا العقد يتعايش أفراد الجماعة بشكل لا تغليب فيه للمصلحة الفردية على الجماعية ، ولا تغليب للمصلحة الجماعية على الفردية (ولعل هذا هو ما أدى الى اطلاق اسم l'anarchisme على مذهب برودان) وفي داخل هذه الجماعة ، يتم حل المشاكل بواسطة التراضي بين الأطراف بدلا من سلطة الدولة ، بحيث تكون العدالة نتيجة تفهم الأفراد بدلا من كونها مفروضة عليهم ، ويقوم في هذا المجتمع نوع من توازي القوى بين الأفراد بدلا من توازي السلطات ، مجتمع لا محل فيه للطبقات أو للتفرقة بين الناس بسبب « الملكية غير المشروعة » .

(٦١٥) فنجد مثلا ، حين كان عضوا بالبرلمان في فترة من فترات حياته ، يصوت ضد الدستور « لأنه دستور » ، كما أوضح ذلك في الجريدة التي كان يرأس تحريرها « le peuple » Branciard, op. cit., note 302, p. 95.

L. De Riedmatten, op. cit., no 598, p. 133.

(٦١٦)

(٦١٧) والواقع ان الترجمة الحرفية لكلمة Anarchisme هي الفوضوية ، ولكننا آثرنا عدم الأخذ بالمعنى الحرفي للكلمة ، لانه لا يؤدي للمعنى الموضوعي المقصود ، كما وضحنا في المتن .

تلك هي أهم أفكار برودان وتصوره للمجتمع والجلول التي قدمها من أجل حل القضية الاجتماعية ، غير أن دراسة أفكار برودان تقتضي التنبيه الى ما كانت تنسم به كتاباته من غموض ، بل واحيانا من تناقض ، لدرجة قال معها أحد الكتاب ، « ان قراءة برودان تعنى معاشته في مشكلة المتناقضات التي وقع فيها » (٦١٨) .

(هـ) كارل ماركس (١٨٨٣-١٩١٨) Karl Marx

بوصولنا الى ماركس ، نصل لأقوى النظريات الاشتراكية ، من حيث ما لاقتنه من انتشار وما أدت اليه من تأثير على الحركات العمالية ابان الثورة الصناعية . ان الماركسية أى أفكار ماركس ورفيقه فردريك انجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) تعتبر أهم الأفكار التي عرفها التيار الاشتراكي في محاولته لحل اشكلة الاجتماعية ، فهي ربما لا تضع حلولاً من داخل النظام انما تسعى الى الغاء هذا النظام الاقتصادي الجديد ككل ، وحلول نظام آخر ، لا طبقات فيه ، محل النظام الرأسمالي (٦١٩) .

ونقطة البداية في النظرية الماركسية هي « المادية التاريخية » ومؤداها أن العلاقات المادية كانت دائماً هي التي تفرض النظام القانوني والنظام السياسي . ان الرأسمالية يشتري قوة العامل ولكن بسعر أقل من قيمتها الحقيقية ، ويحتفظ الرأسمالي لنفسه بفائض القيمة ، ويحاول أن يجعل من هذا الفائض « أكبر قدر ممكن » حتى يحقق لنفسه أعلى كسب ممكن (٦٢٠) . ولكن الطبقة الرأسمالية « تتحول شيئاً فشيئاً الى « او ليغارشييه » يقل عددها على الدوام بفعل « التركيز

Branciard, op. cit., note 302, p. 93.

(٦١٨)

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, p. 133.

(٦١٩) تعتبر النظرية الماركسية على درجة من الأهمية بحيث يصعب دراستها في مؤلف واحد ، ولعل المثات من المؤلفات ، بل الآلاف التي كتبت فيها لم توقف دراسة هذه النظرية ولا توالى التحليلات المتعلقة بها . لذلك ، فنحن في المتن لا نفعل أكثر من استعراض الحلول التي اتت بها هذه النظرية للمشكلة الاجتماعية التي ولدها النظام الرأسمالي ، وفي حدود ما يتعلق بإيضاح هذه المشكلة .

L. De Riedmatten, op. cit., note 59, p. 135.

(٦٢٠)

F. Ponteil, op. cit., note 441, p. 397.

الاقتصادي « مما يؤدي بها الى أن تلفظ من بين صفوفها من لا يقدر على المنافسة لتلقى به في صفوف البروليتاريا ، وليكنها أى الطبقة الرأسمالية تستمر في استغلال الطبقة العاملة التي يتزايد عددها باستمرار كما يشتد البؤس عليها بفعل التركيز الاقتصادي والبطالة والأزمات التي يسببها النظام الرأسمالي . ولكن هذه الطبقة المستغلة ينمو لديها الشعور الطبقي ، وتشعر ان بإمكانها استغلال قوتها بواسطة التنظيم ، ويؤدي الظلم الاجتماعي بها لا محالة الى الثورة . وهكذا ، يقرر كارل ماركس ان النظام الرأسمالي نفسه يحمل بذور فناءه ، نظرا لكونه نظاما يغالى في استغلال الطبقة الأضعف اقتصاديا الأكثر عددا . وكانت النظرية الماركسية تقرر ان هذه الثورة ستقع حتما وأولا في البلاد المتقدمة صناعيا ، وتمتد منها للبلاد الأخرى ، بفعل التضامن بين أفراد هذه الطبقة على الصعيد العالمى ، ومن هنا جاءت فكرة ماركس في انشاء الدولية العمالية l'internationale ouvrière والتي يقوم على أساس أن انتماء العمال في العالم أجمع هو أولا لطبقته قبل أن يكون لوطنهم .

ولكن ، قبل أن تقع هذه الثورة « الحتمية » ، ويتم القضاء نهائيا على الطبقات والدولة البورجوازية ، لابد من فترة انتقال من النظام الرأسمالي الى النظام الشيوعى ، تظل فيه الدولة قائمة ، ويكون الحكم فيها للطبقة صاحبة الاكثريّة العددية ، أى للعمال ، وهو ما يطلق عليه « ديكتاتورية البروليتاريا » .

اما بالنسبة لوسائل الانتاج ، فانها ستصبح ملكا للجماعة ، وبالنسبة لتوزيع الناتج ، ففى بادئ الأمر سيحصل كل فرد على حاجاته الأساسية على الأقل ، ولكن ما يحصل عليه الفرد في النهاية يكون ثمرة عمله أيضا ، بمعنى أنه في بداية التحول سيكون هناك توزيع غير متكافئ بين الأفراد ، وهو ما يعبر عنه في النظم الاشتراكية بالقول « لكل بحسب عمله ، لكل بحسب حاجاته » . ومن هنا يتضح أن الماركسية تقصر الملكية الجماعية على وسائل الانتاج ، ولكنها لا تمنع في تملك الأفراد للمنتجات الاستهلاكية .

ولكن هذه الأفكار ، التي قال بها ماركس تعرضت لكثير من النقد ، كما أثبت التاريخ عدم صحتها في كثير من جزئياتها : فالتفسير المادى للتاريخ لم يثبت صحته حتى الآن : فالأفكار والتطور الانسانى والاعتبارات الروحية لعبوا جميعا دورا لا يمكن انكاره في تطور الانسانية . كذلك فان فكرة التضامن بين عمال العالم ،

هدمت في كل مرة اشتعلت فيها الحروب ، واتضح ان العمال - على عكس ما طالبيهم به ماركس - كانوا أكثر انتماء للوطن منه للطبقة . بل ان الصراع بين الأجناس البشرية - كما نرى الآن - أكثر حدة من صراع الطبقات .

اما فيما يتعلق بالتركز الاقتصادي ، فانه بالطبع لم يصل الى الدرجة التي توقعها كارل ماركس ، بل مازالت المشروعات المتوسطة والصغيرة في البلاد الصناعية تباشر عملها حتى الآن الى جانب المشروعات الكبرى الاقتصادية .

اما القول بأن الطبقة البورجوازية يقل عددها بفعل التنافس ، فإن مستوى الحياة في البلاد الصناعية المتقدمة ، يجعل الخطر ليس على الطبقة البورجوازية ، وانما على الطبقة العاملة التي يميل أفرادها الى محاكاة الطبقة البورجوازية في أسلوب حياتها (٦١) .

وأخيرا ، فإن أهم ما يمكن ان يوجه من نقد للنظرية الماركسية ، أنه على عكس ما توقع ماركس تماما ، لم تقع الثورة في أى من البلاد الصناعية المتقدمة ، بل على العكس وقعت الثورة في بلد (الاتحاد السوفيتي) كان وقت وقوعها (١٩١٧) بلد زراعي أكثر منه بلد صناعي . حيث كان عدد العمال في الصناعة لا يجاوز ٥ ٪ من مجموع العمال ، اما الـ ٩٥ ٪ الباقين فكانوا من الفلاحين . ونفس الملاحظة تصدق بالنسبة للصين الشعبية عام ١٩٤٩ .

المطلب الثالث

ردود الفعل لدى العمال : بداية العمل الجماعي

ان أهم ما يلفت النظر ، في زمن تطورت فيه الحياة الاقتصادية تطورا هائلا بفضل الاختراعات والابتكارات ، وتطورت كذلك الأفكار الانسانية ، نقول ان أهم ما يلفت النظر هو رد الفعل سواء لدى الدولة أو لدى الطبقة البورجوازية ، حيث تميز رد الفعل لدى هؤلاء بعدم الاكترت بالمشكلة الاجتماعية والنظر اليها على اعتبارها مسألة طبيعية لا ينبغي الالتفات اليها ، ولا يعتبر التصدى لحلها أو التخفيف من ويلاتها ، أمر انساني وضرورة اجتماعية ، انما يعتبر النظر اليها مجرد عمل من أعمال « الخير » .

تلك ، كانت نظرة الدولة والغالبية العظمى من رجال الأعمال « (٦٢٢) بحيث عبر عن ذلك أحد الكتاب بقوله « ان الاقطاع الجديد ، الارستقراطية الصناعية ، يعتبر أكثر قسوة وغلاظة من اقطاع العصور الوسطى » .

قطعا ، لا يمكن تفسير هذا السلوك غير الانساني ، على اعتبار أنه نتاج النظريات الليبرالية فحسب ، بل ان يد الاتهام ينبغى أن توجه أولا ناحية النفس البشرية والأنانية الفردية ، وكذلك ، في المقام الثانى ، طبيعة النظام الرأسمالى نفسه (٦٢٣) . ففى هذا النظام ، الذى يخضع لقوانين صارمة من التنافس الحر والذى يرفع فيه شعار « الوقت من ذهب time is money » يوضع الرأسمالى في سباق يقتضي منه ان يتجاهل كل اعتبار انساني وادبى في سبيل تحقيق النجاح احدى ، فينمو لديه نوع من بلاده الحس يتعارض مع ابداء أى عاطفة نحو الآخرين، ولذلك ، لا يتخرج رجل الأعمال ان يعلن صراحة ، ان اشتغاله بالصناعة كان من أجل « تكوين ثروة » وليس في سبيل القيام بـ « عمل خيرى » (٦٢٤) .

ولكن ، يبدو من غير المعقول ، أن يعلن الرأسمالى صراحة أنه « غير مكترث » بمصير العمال ، خاصة وان المشكلة الاجتماعية واضحة للعيان ، لذلك ، يحاول الرأسمالى أن يتنصل من المسؤولية وأن يلقيها على أكتاف الآخرين ، ولم لا يحملها للعمال أنفسهم (٦٢٥) : فالحالة الصحية التى تردوا اليها ، وظروف المعيشة التى عانوا منها ، لا ترجع الى شروط العمل ، بقدر ما هى المحصلة الطبيعية لعادات العمال وسلوكهم الشخصي ؛ وبهذا التبرير « المفتعل » تحاول الطبقة الرأسمالية

(٦٢٢) نقول الغالبية العظمى لأن هناك بعض رجال الأعمال الذين تنبهوا ومنذ وقت مبكر لمساوىء النظام الاجتماعية فحاولوا ان يصدوا لها بالحل (راجع ما سبق ص ٣٠٥) وجاءت هذه الحلول بمبادرات فردية ، بل ان بعضها جاء بصورة جماعية ، حين اخذ بعض رجال الأعمال فى انجلترا يبرمون فيما بينهم اتفاقات لضمان حد أدنى من الأجور .

راجع فى هذا الموضوع :

Epsztein, op. cit., note 279, p. 77.

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 182.

(٦٢٣)

Dunham, op. cit., note 273, p. 174.

(٦٢٤)

H. Seé op. cit., note 275, p. 5.

(٦٢٥)

(م ٢٥ - الثورة الصناعية)

أن تنفى عن نفسها أى التزام سبيل حل المشكلة الاجتماعية . اما الدولة ، فانها امام هذا التبرير ، ونزولا على مقتضيات النظريات الليبرالية ، امتنعت أيضا عن التدخل ، حتى لا يؤدي تدخلها الى افساد الحياة الاقتصادية ، حسب وجهة نظر مفكرى النظام الجديد .

وبذلك ، لم يعد امام العمال ، كما سبق القول ، الا الاعتماد على أنفسهم ، وهو ما يفسر لنا ردود الفعل لدى الطبقة العاملة : فأمام دولة لا تكثر بشأنهم ، وقانون يحرم عليهم حق التنظيم ، وينظر الى كل منهم نظرة شك فيطالبهم بحمل « دفتر العمل » حتى يراقب تحركاتهم ويتحكم في مصدر رزقهم ، امام كل ذلك ، لم يكن هناك بد من « مخالفة القانون » وتنظيم الصفوف من أجل اكتساب « قوة جماعية » تمكن تلك الطبقة الضعيفة على الصعيد الفردى من تحقيق مطالبها باستخدام قوتها الجماعية .

لذلك ، سواء في إنجلترا أو في فرنسا ، تتميز بداية العمل الجماعى في صفوف الطبقة العمالية ، اما بالتجمع في نطاق جمعيات يسمح بها القانون ولكن لتحقيق غرض مخالف للغرض المعلن ، او بتشكيل جمعيات سرية من أجل تحقيق مطالب يحرم القانون التجمع من أجلها ، أى أنه في الحالتين يقع التحايل على القانون ، لأنه يتعدى على الحقوق الطبيعية للطبقة العمالية ويحرمها من حقها في التجمع وتنظيم صفوفها للدفاع عن مصالحها^(٦٢٦) . ونستعرض ردود فعل الطبقة العاملة أولا في فرنسا (البند الأول) ، نظرا لأن هذا البلد - كما سبق لنا القول - كان مركز إشعاع الفكر الفردى من جهة ، ولما تميزت به حركته العمالية من صبغة ثورية من جهة أخرى ، ثم نلقى الضوء ، في بند ثان ، على ردود الفعل العمالية في إنجلترا ، باعتبار ان هذه الردود كانت بمثابة المقدمة الضرورية لميلاد قانون العمل في البلدان الصناعية .

(٦٢٦) ونورد فيما يلى البيان الصادر عن جمعية المعونة المتبادلة بمدينة Lyon الفرنسية عام ١٨٢٤ بشأن القانون الذى يحرم أى تجمع للعمال : « ان جمعية المعونة المتبادلة بمدينة ليون ، التى كانت قد آلت على نفسها الابتعاد بحض ارادتها عن دائرة العمل السياسى ، واعتقدت انها بذلك قد تجنبت أى احتكاك برجال السلطة ، ولكن صدور القانون الذى يحرم الجمعيات اثبت لها انها قد اخطأت . فهذا القانون الرهيب الذى ينتهك أكثر الحقوق قداسة ، يرغم اعضاء الجمعية على قطع الروابط التى تربط فيما بينهم .

البند الأول - ردود الفعل العمالية في فرنسا :

تتميز الحركة العمالية في فرنسا بطابعها الثوري^(٦٢٧) ، لذلك ، فإن تحريم القانون للتجمعات العمالية ، لم يمنع العمال في فرنسا ، من ممارسة العمل السماعي ، سواء في نطاق جمعيات قائمة ومعروفة حتى قبل الثورة الصناعية ، أو في شكل مظاهرات واضرابات تميزت بالعنف .

(أ) صور الجمعيات العمالية في فرنسا في ظل تحريم النقابات العمالية^(٦٢٨) :

نظرا لتحريم القانون لكل تجمعات عمالية من شأنها التأثير على علاقات العمل الفردية وعلى مبدأ « حرية العمل » كما تصورته البورجوازية ، لجأ العمال لاستخدام بعض الجمعيات السابقة على الثورة الصناعية ، كإطار لتجمعهم . ولعل أهم صور تلك الجمعيات هي المعروفة باسم le Compagnonnage وهي جمعيات كانت قائمة في ظل النظام الصناعي السابق على استخدام الآلة ، ويمكن اعتبارها جمعيات حرفية كانت تشرف على تلقين أفرادها أصول المهنة ، وتسعى إلى إيجاد عمل لهم ، وتلعب في نفس الوقت دور جمعيات المعونة المتبادلة ، فهي تقدم المعونة للمرضى من أعضاء الجمعية أو للمعوزين منهم الذين تلم بهم ضائقة أو لا يجدون

ولكن نظرا لأن الحق في المجتمع وإقامة الجمعيات هو حق طبيعي لكل الناس ، وهو مصدر لكل تقدم ، ومظهر من مظاهر المدنية ، وليس بأي حال من الأحوال نتيجة القوانين البشرية ، ونظرا لأن « الجمعيات العمالية » تعتبر ضرورة ملحة من ضرورات العصر وهي أمر حيوي بالنسبة للعمال ، وإن أي تحريم لها يعتبر تجديدا لهذه الطبقة من كل أسلحتها في مواجهة من يستغلون أفرادها ، نظرا لكل ذلك فإن أعضاء الجمعية يحتجون وبشدة على القوانين التي تحرم الجمعيات ، ويعتبرونها كأنها لم تكن ، ولن يرضخوا لها وسيستمررون في عقد اجتماعاتهم مستندين في ذلك إلى حقهم الطبيعي ، وسوف يقاومون ، بكل حماس ينصف به الرجل الحر ، كل المحاولات المحيومة لحرمانهم من هذا الحق الطبيعي .
Silvestre, op. cit., note 491, p. 8

(٦٢٧) راجع ما سبق ص ٢٧٠ وما بعدها .

Felix Ponteil, op. cit., note 441, p. 254.

(٦٢٨)

Dunham, op. cit., note 273, p. 13.

G. Dupeux, op. cit., note 299, p. 147.

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, p. 185.

Branciard, op. cit., note 302, pp. 59 — 63.

عملا ، ولكن هذه الجمعيات كانت تتناسب مع نظام الطوائف المهنية ، السابق على الثورة الصناعية ، لأنها كانت شائعة على الأخص في المهن السابقة على قيام المصنع الحديث ، علاوة على أنها كانت - في غالب الأمر - تقتصر على الصبغة المتدرجين ، وكان فيما بينها تنافس أدى - مع قيام الثورة الصناعية - إلى عجز هذه الجمعيات عن أن تلعب أى دور حقيقى فى الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة (٦٢٩) .

لذلك ، نجد أن التجمعات العمالية ، كانت في أغلبها تتم داخل جمعيات المعونة المتبادلة les Sociétés de secours mutuel ، فقد كانت هذه الجمعيات غير الخاضعة للتحرير الذى أملاه قانون لاشبيلية * ولكنها كانت تتطلب لإنشائها إذن الإدارة ، ولا يمكنها عقد اجتماعاتها إلا بحضور ورئاسة أحد ممثلى السلطات العامة ، ولا يجوز أن يتجاوز عدد أعضائها مائة عضو (٦٣٠) * وحددت أهداف هذه الجمعيات بإنشاء صندوق يقوم على اشتراكات الأعضاء ولا يجوز الانفاق منه إلا لمعونة الشيوخ والمرضى ومصايبى العمل من أعضاء الجمعية * وقد ازداد عدد هذه الجمعيات بشكل ملحوظ في فرنسا اعتبارا من ١٧٩١ ، وتزايد نشاطها بشكل ملحوظ خاصة خلال « ملكية يوليو » في حكم لويس - فيليب : فمن ١٣٢ جمعية في باريس عام ١٨٢٣ بلغ عدد جمعيات المعونة المتبادلة عام ١٨٤٠ أكثر من مائتى جمعية في باريس وحدها ، و ٨٢ في ليون تضم أكثر من ثلاثة آلاف عضو ، و ٣٠ في روبيه تضم حوالى ١٣٠٠ عضو (٦٣١) .

وأهم ما يلفت النظر في هذه الجمعيات ، أنها كانت تقوم على أساس « مهنى » بحيث تضم العاملين في مهنة واحدة ، أو غالبا ، في مصنع واحد ، وكانت هذه الظاهرة ملحوظة على الأخص في مدينة ليون .

لذلك ، كان من الطبيعى أن تستخدم هذه الجمعيات « ذات الطابع الانسانى » لاختفاء جمعيات سرية ، أطلق عليها اسم « جمعيات المقاومة Sociétés de Résistance (٦٣٢) » التى تعتبر بداية العمل الجماعى من أجل الدفاع عن

J. Bron, op. cit., note, p. 96.

(٦٢٩)

Dupeux, op. cit., note 299, p. 148.

(٦٣٠)

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, p. 186.

(٦٣١)

Dunham, op. cit., note p. 13.

(٦٣٢)

مصالح الطبقة العاملة ، هذه الجمعيات لم يكن الهدف منها معاونة المرضى والشيوخ فحسب ، بل ومعاونة العمال حال قيامهم باضراب وتعرضهم للحرمان من الأجر . وقد بدأت هذه الجمعيات تأخذ طابعا مستقلا قاصرة عدد أعضائها على عشرين عضوا ، حتى تتحايل على المادة ٢٩١ من قانون العقوبات التي كانت تجرم كل جمعية يزيد عددها عن عشرين عضوا ، اذا لم تحصل هذه الجمعية على اذن الادارة أو اذا هي خرجت عن الأهداف المحددة لها .

وقد لجأت جمعيات المقاومة الى العمل من داخل جمعيات المعاونة المتبادلة ، في أول الأمر ، بحيث كان اعضاء « الجمعية السرية » يكونون فيما بينهم صندوق آخر (غير صندوق الجمعية الأم) ويخصصونه لاعانة المضربين من العمال . وحتى ، حين بدأت جمعيات المقاومة تنفصل عن جمعيات المعاونة المتبادلة ، فانها ظلت تأخذ من الخارج طابع هذه الأخيرة ، ولكن دون ان تقبل أكثر من عشرين عضوا ، حتى لا تضطر لطلب اذن الادارة .

ولكن نظرا لقلّة عدد أعضائها ، فان الصلات بين رؤساء هذه الجمعيات كانت دائمة ، لتبادل وجهات النظر والتشاور والتنسيق بين أنشطتها في سبيل تحقيق مطالب العمال ، بحيث كانت هذه الجمعيات في الحقيقة واحدة كبيرة ، قسمت الى عدد كبير من الخلايا ، بقصد التحايل على القانون .

ولعل أهم هذه الجمعيات كانت «جمعية واجب المعاونة المتبادلة la Société de devoir mutuel التي انشأت في مدينة ليون عام ١٨٢٨ والتي لعبت الدور الأول في احداث ليون عام ١٨٣١ ، كما قام الى جانبها عدة جمعيات أخرى في مرسيليا ، وروان ، وباريس . . . ، وقد نشطت هذه الجمعيات خاصة في ظل ملكية يوليو ، حين شعر العمال ان الملك لويس - فيليب ابقى على تحريم التنظيمات العمالية وان النظام الجديد بدوره قد أغمض عينيه عن مشاكل العمال . لذلك ، قادت هذه الجمعيات حركة الاضرابات العمالية ، التي بلغت أوجها عام ١٨٤٨ .

(ب) الاضرابات العمالية في فرنسا :

اعتبارا من ١٨٢٥ وحتى ثورة ١٨٤٨ ، عاشت فرنسا فترة من الاضطراب الاجتماعي قبل ان عرفه بلد آخر . لقد شارك العمال في ثورة ١٨٣٠ وساعدوا على تثبيت أقدام النظام السياسي الجديد ، ظنا منهم ان رجال هذا النظام سيكافئون

الطبقة العاملة على ما قدمته اليهم من معونة . حقا ، ان نزول العمال الى الشارع ومشاركتهم فى المظاهرات ، رغم ما أسفرت عنه هذه الاحداث من نتائج سياسية ، كان فى الأصل لأسباب اقتصادية ، أهمها ، ان الأزمة التى اصابت النظام الاقتصادى الفرنسى ، انعكس أثرها على العمال الذين انتشرت البطالة بين صفوفهم بشكل خطير .

لذلك ، ما ان استتب الأمر للملكية يوليو فى أعقاب ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا ، حتى سارع العمال ، يطالبون النظام الجديد بالعمل على حل مشكلة البطالة ، ووضع حداً أدنى للأجور ، وتخفيض عدد ساعات العمل وتحديدها .

ولكن ، بدلا من ان تلتقى مطالبهم آذانا صاغية ، تعرضت حركتهم الى مقاومة شديدة من جانب السلطة ، تمثلت فى استخدام القوات المسلحة (الجيش) ضد أى مظاهرات عمالية ، والقبض على زعماء الحركة وايداعهم السجون ، ومن هنا بدأت المواجهة، وانتشرت الاضرابات العمالية والاضطرابات فى كل أنحاء فرنسا (٦٣٣) .

ولعل من أهم هذه الاضرابات ، اضراب عمال الحرير فى ليون الذى أطلق عليه « ثورة ليون l'insurrection Lyonnaise » عام ١٨٣١ ، فى اعقاب رفض بعض أصحاب الأعمال رفع أجور العمال وفقا للاتفاق الذى كان قد ابرم بين أصحاب الأعمال والعمال بإشراف محافظ ليون (فى نوفمبر ١٨٣١) . وقد قوبل رفض أصحاب الأعمال بمظاهرات صاخبة من جانب العمال تحت شعار !

« الحياة مع العمل أو الموت مع النضال Vivre en travaillant ou mourir en combattant » وتحت هذا الشعار انقلب الحى الذى يقطنه عمال الحرير فى ليون الى مظاهرة دائمة ، سرعان ما انضم اليها عمال الصناعات الأخرى ، حتى وقعت المواجهة بين السلطات والعمال المتظاهرين (يوم ٢٢ نوفمبر) ، فقد خرج الجيش ليقتضى على المظاهرة وأطلق الرصاص على المتظاهرين ، الذى نجح البعض منهم فى اختطاف أسلحة بعض الجنود وأطلقوا ، بدورهم ، الرصاص على رجال القوات المسلحة الذين كان يقف الى جانبهم بعض أصحاب الأعمال بأسلحتهم النارية الخاصة . ولكن النتائج كانت دامية : أكثر من ٦٠٠ ضحية (فقد بلغ عدد

العمال المتظاهرين حوالى ٣٠ ألف عامل) ، وترتب على ذلك رد فعل عنيف من جانب الحكومة ، تمثل في دخول الجيش مدينة Lyon ، والغاء اتفاق الأجور الذى كان عدم تطبيقه سببا فى الاحداث ، وطرد من المدينة أكثر من عشرة آلاف عامل (نظرا لخطورتهم) ، واحيل ٩ متهمين لمحكمة الجنايات ولكن المحكمة برأتهم واعتبارا من هذا التاريخ ، عاشت فرنسا فى جو من الاضطراب الاجتماعى المستمر ، او كما يقال فى « مظاهرة دائمة » ، أهم مراحلها ، اضراب عمال الخياطة بباريس عام ١٨٣٣ ، بقصد المطالبة بتحديد عدد ساعات العمل اليومية (عشر ساعات فقط) ورفع الأجور ، واحداث ١٨٤٤ فى مقاطعة « اللوار » وما اسفرت عنه من نتائج دامية فى منطقة Rive-de-Gier ، وأخيرا موجة الاضطرابات العامة التى سادت جميع أنحاء فرنسا ، عام ١٨٤٧ (٦٣٤) .

ولكن الحكومة ، فى سعيها الحثيث للدفاع عن أصحاب الأعمال ، لم تكتف بتجاهل مطالب العمال ، بل نجدها تسعى الى القضاء على كل تنظيم لهم بعد ان تبينت الكيفية التى يتم بها التحايل على القانون ، على النحو الذى كانت تقوم به « جمعيات المقاومة » ، لذلك ، صدر قانون ١٠ ابريل ١٨٣٤ ، ليشدد من أحكام المادة ٢٩١ من قانون العقوبات ، لتصبح على الوجه التالى : « ان نص المادة ٢٩١ (المتعلق بتحريم الجمعيات العمالية) ينطبق على الجمعيات التى تضم أكثر من عشرين عضوا ، حتى ولو كانت الجمعية مقسمة الى عدة أقسام يضم كل منها عدد أقل ، سواء كانت الجمعية تعقد اجتماعاتها بصفة دورية منتظمة ، أو بصفة غير منتظمة » .

وبذلك ، أغلقت جميع السبل امام القيادات العمالية ، ولم يبق امامها الا العمل السرى ، مستعينة فى ذلك بالحركات السياسية الثورية ، وخاصة بالحزب الجمهورى

(٦٣٤) وليس ادل على أهمية هذه الاضرابات وخطورة ظاهرة الاضراب الاجتماعى فى فرنسا فى هذه الفترة ، من بيان ، سوى احصائيات وزارة العدل الفرنسية فى الفترة من ١٨٢٥ الى ١٨٥٢ والمتعلقة بعدد الذين قبض عليهم او صدرت ضدهم احكام بسبب الاضرابات العمالية والاضرابات : فقد بلغ العدد ذروته عام ١٨٤٠ حيث بلغ عدد المقبوض عليهم ٦٨٢ عامل ، ونظرت بشأنهم ١٣٠ قضية ، وحكم على ٢٢ منهم بالسجن لأكثر من ستة وحكم بالسجن لأقل من سنة على ٤٧٦ عامل .
Branciard, op. cit., note 302, p. 65.

الفرنسي ، الذى فى ظل ملكية يوليو ، كان ينادى بالنظام الجمهورى ، وكان هذا اللقاء بين الحركة العمالية والحزب الجمهورى وراء ثورة ١٩٤٨ فى فرنسا .

فلقد بدأت الطبقة العمالية تكتسب ، بفعل المصلحين الاجتماعيين والكتاب الاشتراكيين ، وبفضل ما خاضته من تجارب ، الشعور الطبقي الذى يعتمد على أيديولوجية محددة تواجه بها الايديولوجية الرأسمالية ، لذلك ما ان اندلعت أحداث ثورة ١٨٤٨ حتى انضمت الطبقة العاملة الى الطبقة البورجوازية المتوسطة فى مواجهة الطبقة البورجوازية العليا والمتسلطة على فرنسا منذ ١٨١٥ ، وفى سبيل هدف محدد « اقامة نظام جمهورى اشتراكى » .

وترتب على ثورة ١٨٤٨ (٦٣٥) ، والاطاحة بالملك لويس - فيليب ، واعلان الجمهورية ، اشتراك ممثلى الطبقة العاملة فى الحكومة المؤقتة ، ومنهم على الأخص لويس بلان ، وفى أعقاب هذه الثورة ، لم يحصل العمال مباشرة على ما يطالبون به ، ولكن هذه الثورة كان لها الفضل فى توجيه الأنظار ناحية المشكلة الاجتماعية ، وبداية تدخل الدولة فى نطاق علاقات العمل ، وبدء ظهور القوانين المنظمة لهذه العلاقات (٦٣٦) .

Silvestre, op. cit., note 491, p. 13.

(٦٣٥)

(٦٣٦) فقد اعلنت الجمهورية حرية العمال فى اقامة منظماتهم العمالية ، وتوالى تكوينها دون صدور قانون منظم لها بحيث بلغ عددها حوالى ٣٠٠ جمعية فى خلال ايام قليلة . لذلك ، اعلنت الحكومة حق كل عامل فى الحصول على عمل ، ونظرا لان الاضطرابات كانت قد اوقفت العمل فى العديد من المنشآت ، فقد سارعت الحكومة ، تحت تأثير افكار لويس بلان (راجع ما سبق ص ٣٦٠) الى انشاء « ورش قومية » ساعدت على استيعاب أكثر من ١٠٠ ألف عامل ، وتوالى بعدها القوانين المنظمة لعدد ساعات العمل (١٠ ساعات - قانون ٢ مارس ١٨٤٨) ، وشكلت لجنة لوضع القواعد المنظمة للعمل وفقا لأفكار بلان .

غير ان تقرير حق الاقتراع العام ، اعطى الأغلبية فى فرنسا للفلاحين ، ونظرا للطابع التقليدى لهم ، فقد جاء تشكيل البرلمان على عكس ما توقع العمال بل ان ممثلى هذه الطبقة هزموا وانتصرت البورجوازية مرة أخرى ، فكان ان ألغيت كل القوانين السابق صدورها ، والعودة مرة أخرى لمبدأ « حرية العمل » الذى يكرس المصالح للطبقة الرأسمالية . كذلك حرمت التجمعات العمالية مرة أخرى وتقرر حل جمعيات « المعونة المتبادلة » اذا هى خرجت عن أهدافها .

وبذلك يمكن القول ، ان ثورة ١٨٤٨ ، وان كانت لم تحقق ، على الصعيد القانونى مكاسب هامة للعمال ، الا انها صاحبة الفضل ، فى اثاره المشكلة الاجتماعية ، وبداية اهتمام الحكومة بها ، والحركة وراء شعور العمال بوجودهم كطبقة وباعتنائهم للأفكار التى نادى بها المصلحين الاجتماعيين .

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, pp. 187 — 188.

البند الثاني - ردود الفعل العمالية في إنجلترا :

رأينا ان ردود الفعل العمالية في إنجلترا ، ضد استخدام الآلات بالذات ، كانت ، ومنذ بداية الثورة الصناعية ، متسمة بطابع العنف أ تحطيم الآلات ، حرق المصانع ٠٠٠ الخ (٦٣٧) . ونظرا لأن الطبقة العمالية في إنجلترا تكونت في وقت مبكر عنه في فرنسا، فان العمل الجماعي بدأ في إنجلترا مبكرا عنه في فرنسا (٦٣٨) . وباستعراض بداية العمل الجماعي في إنجلترا ، لا نلقى اختلافا كبيرا في الشكل ولا الظروف عنه في فرنسا ، كل ما هناك ان ردود الفعل في إنجلترا كانت أقل ثورية واستمرارية عنها في فرنسا ، فالاختلاف كان في قدر الاضطراب الاجتماعي الناجم عن التحرك الجماعي ، وليس في أشكال هذا التحرك . ففي إنجلترا أيضا ، كان حق التنظيم الجماعي محرما بكافة صورة على العمال (٦٣٩) واضط هؤلاء في البداية للجوء الى تكوين جمعيات المعونة المتبادلة على غرار ما حصل في فرنسا ، وسميت في إنجلترا جمعيات الاصدقاء Friendly Societies وكان هدفها مساعدة المرضى والشيوخ الأعضاء في الجمعية (٦٤٠) .

ولكن هذه الجمعيات لم تكن كافية للوفاء باحتياجات العمال ، ولذلك ، ورغم الحظر القانوني ، شرع العمال في إنجلترا في تكوين جمعياتهم المهنية اعتبارا من سنة ١٧٧٠ (٦٤١) ، حين رأوا ان الصناعة الحديثة بدأت تستتب وتحل محل الورش الصناعية القديمة ، وبدأ النظام الصارم في داخل المصنع الحديث يخضع العمال فرادى دون ان يكون بإمكانهم مواجهة صاحب العمل ، حينئذ بدأ العمال يشعرون بضرورة اتحادهم . ولكن البرلمان الانجليزي رفض رفضا قاطعا ، بل واصدر من القوانين ما يحرم به فعل « التجمع أو اقامة الجمعيات » .

(٦٢٧) راجع ما سبق ص ٣٣٢ وما بعدها .

(٦٣٨) راجع ما سبق ص ٢٥٦ وما بعدها .

(٦٣٩) راجع ما سبق ص ٣٥٩ وما بعدها .

Dunham, op. cit., note 273, p. 13.

[٦٤٠]

Paul Pic, op. cit., note 580, p. 298.

(٦٤١) فتكون عام ١٧٧١ « الاتحاد الوطني لعمال صناعة القبعات » ، وفي عام ١٧٧٨ « الاتحاد

الوطني لعمال صناعة الأحذية » ، وتم الاتصال بين هذه الاتحادات وبعض الجمعيات الأخرى عام ١٨٠٥

L. De Riedmatten, op. cit., note 598, p. 216.

لذلك ، اضطر العمال هنا أيضا ، للعمل تحت ستار جمعيات المعونة المتبادلة ، واستمرت المطالبة باقرار حق العمال في التنظيم الجماعي واصدرت احدى هذه الجمعيات بيانا عام ١٧٩٩ تطالب المشرع بالاعتراف بنقابات العمال ، على اعتبار انه من « الحقوق الطبيعية » ، غير ان هذه المحاولات لم تلق أى استجابة من جانب السلطات (٦٤٢) .

لذلك ، اضطر العمال ، خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر وخاصة في الفترة من ١٨٠٠ الى استخدام العنف والاساليب الثورية (تحطيم الآلات الاعتداء على أصحاب الأعمال ، احراق المصانع) ولعل اشهر هذه الاضرابات ، هو مظاهرة العمال ، من مختلف الصناعات في أغسطس ١٨١٩ .

ففي اعقاب الأزمة الاقتصادية التي وقعت عام ١٨١٥ ، بدأ العمال في كل انحاء انجلترا ينظمون اجتماعات ومظاهرات للبحث عن الحلول الكفيلة باصلاح حالهم ، وكانت أهم هذه المظاهرات على الاطلاق ، الاجتماع الذى عقد في مانشستر في ١٦ أغسطس ١٨١٩ وحضره أكثر من ٨٠ ألف عامل جاءوا يستمعون لقياداتهم وهي تقترح برنامجا للاصلاح الاجتماعى . ولم تكن هذه الجموع تحمل أى أسلحة ، سوى ما كان يحمله الشيوخ منهم من عصي للاتكاء عليها . ولكن فى أثناء الاجتماع قررت السلطات انه « غير مشروع » ، وارسلت مجموعة من الجنود لفض الاجتماع والقبض على زعيم العمال ويدعى هانت Hunt . وفى أثناء ذلك ، وقع هرج خشي منه الجنود على أنفسهم فاطلقوا النيران على الجموع المنصرفة والتي كانت تعدو في كل صوب ، ونجم عن ذلك اصابة ٤٠٠ عامل (منهم ١٠٠ عاملة على الأقل) . وقد استتحت سلطات مانشستر الثناء على هذا العمل الوحشي من جانب الحكومة وأصحاب الأعمال ، ولكن هذا الحادث وسع الهوة بين الطبقة العاملة والمالكة ، واتضح من هذا الحادث جليا ، ان استخدام القوة الجماعية ، عن طريق تنظيم قوى ، أصبح امرا لا مفر منه لتحقيق مطالب العمال . وقد اثار هذا الحادث البرلمان ، حيث خشي ان تستمر اعمال العنف ، لذلك أمر البرلمان باجراء تحقيق ، تبين المحققون خلاله ، ان السبب الرئيسي لاستخدام العنف كان « التحريم القانونى » لجمعيات العمال .

ونزولا على هذه الملاحظة ، اصدر البرلمان الانجليزي عام ١٨٢٤ قانونا ، يتيح للعمال حق التجمع واقامة الجمعيات ، بشرط الا تستخدم هذه الجمعيات القوة أو التهديد لتحقيق اهدافها ، وان تتعهد باحترام حرية العمل .

وفي اعقاب هذا القانون ، بدأ العمال في تكوين جمعياتهم المهنية ، فانشأ الاتحاد العام لعمال الغزل (١٨٢٩) ، ثم الاتحاد العام لعمال البناء (٣٠ ألف عضو) عام ١٨٣٣ ثم « الاتحاد الوطني لحماية العمل » عام ١٨٣٤ الذي يعد بمثابة الاتحاد العام للعمال .

ولكن تطور الجمعيات المهنية العمالية في انجلترا ، تأثر بالطبيعة السياسية التي اتخذتها الحركة العمالية في انجلترا ، تحت اسم «حركة الميثاق» *le Chartisme* . فحتى عام ١٨٣٧ ، لم تنجح الجمعيات المهنية في انجلترا في ضم اكثر من ١٠٠ ألف عضو . ذلك ، ان العدد الاكبر من العمال اتجه ناحية حركة « الميثاق » السياسية^(٦٤٣) . وقد قامت هذه الحركة للمطالبة بتحقيق المطالب الاجتماعية للعمال ، ولكن قادة الحركة ادركوا ان قيادة الطبقة العمالية ينبغي ان تنبع من داخلها وان الدفاع عن الحقوق الاجتماعية ، يمر اولا بالطريق السياسي : فحتى يحصل العامل على مقابل عادل للعمل ، لا بد وان يكون هناك ممثلين للطبقة العاملة داخل البرلمان ، ولن يتحقق ذلك الا عن طريق تقرير حق الاقتراع العام ، فهو السبيل الحقيقي للديمقراطية ، وباقامة النظام الديمقراطي ، سينتهي الأمر حتما بانتصار النظام الاشتراكي . ولذلك ، اطلق قادة الحركة على مطالبهم اسم « ميثاق الشعب *la charte du peuple* » على غرار الميثاق الأعظم *la grande Charte* الصادر عن الملك جان عام ١٢١٥ .

وقد تضمن هذا الميثاق على الأخص المطالبة بتجديد البرلمان سنويا ، وتقرير حق الاقتراع العام ، والمساواة بين الدوائر الانتخابية والاقتراع السري ، وتقرير راتب لعضو البرلمان حتى يتمكن كل فرد من أفراد الشعب يجد في نفسه الكفاءة اللازمة لتمثيل المواطنين ، ان يجد ما يتعشش منه في حالة انتخابه عضوا بالبرلمان .

Encyclopédie Socialiste, syndicale et coopérative ed. (٦٤٣)
 Artistide Quillet-Paris 1912, pp. 187 — 196.
 F. Ponteil, op. cit., Note 441, p. 255.
 Redor et Rioux, op. cit., note 398, p. 67.

وابان نشر هذا الميثاق ، كان جليا ، ان الشعور الطبقي قد تكون لدى الطبقة العاملة فى إنجلترا ، ولكن فكرة « الصراع الطبقي » لم تكن حاضرة فى اذهان قادة الحركة العمالية الانجليزية ، كما كان الأمر لدى العمال فى فرنسا . لذلك ، فان القيادات العمالية فى بادئ الأمر ، لم تكن تمنع التعاون مع الأحزاب البورجوازية ، من أجل تحقيق برنامجها .

وقد اجتمع اول مؤتمر عمالى لوضع برنامج عملى لتحقيق ماتضمنه الميثاق عام ١٨٣٩ ، وشهد المؤتمر مواجهة عنيفة بين اتجاهين : الاتجاه الأول يدعو الى الطرق السلمية والمفاوضات ، والاتجاه الثانى ، ويدعو الى استخدام القوة عند الاقتضاء ، وقد انتصر هذا الاتجاه الأخير ، فتقدم قادة العمال بطلب للتصريح لهم بشن اضراب عام ، وقوبل طلبهم بالرفض من جانب السلطات ، فانفجر الموقف ووقعت مواجهة بين العمال والسلطات ، أسفرت عن عدد كبير من الجرحى ، والقبض على القيادات العمالية وايداع الكثير منهم السجن .

ولكن ذلك لم يكن كافيا للقضاء على الحركة ، بل تجددت الاضطرابات مرة أخرى اعتبارا من عام ١٨٤٠ ، وكانت تواجه من جانب السلطات بنفس درجة العنف .

وقد حدث ، فى هذه الفترة ، ونتيجة للقمع الذى ووجهت به الحركة العمالية السياسية ، ان تحول العمال الى تدعيم منظماتهم المهنية ، فأخذت النقابات تزداد قوة ، خاصة ان الازدهار الاقتصادى ، مكن النقابات من تدعيم ميزانياتها والاستعانة بموظفين مدربين ، مما ازعج أصحاب الأعمال ، فبدأت اعتبارا من عام ١٨٥٠ موجه جديدة من محاربة الجمعيات المهنية العمالية ، خاصة من جانب القضاء الذى لم يعدم وسيلة فى ايجاد بعض النصوص لمعاينة قادة النقابات العمالية . وبذلك ، بات واضحا امام الطبقة العاملة الانجليزية ، ان الحرب موجهة ضدها على الصعيدين المهني والسياسي . فادركت القيادات العمالية الانجليزية ان من الصعب قبول فكرة التحالف مع الأحزاب السياسية البورجوازية ، وبدأت فكرة صراع الطبقات تختتم فى اذهاب العمال ، وعادت الاضطرابات مرة أخرى ، لتثير

انتباه البرلمان ، حتى حدث عام ١٨٦٥ ان وقعت اغتيالات متتالية لعدد من رجال الأعمال فى مدينة Sheffield ، وتركت هذه الأحداث آثارا بالغة الأهمية على رأى العام ، وأمر البرلمان ، مرة أخرى ، بأجراء تحقيق ، تبين من خلاله المحققون ، ان من الأفضل نبذ وسائل القمع ضد العمال ، والاعتراف صراحة ودون أى غموض أو لبس بنقابات العمال • وترتب على ذلك صدور اول قانون ينظم ويسمى صراحة نقابات العمال الانجليزية Trade - Unions فى ٢٩ يونيو ١٨٧١ (٦٤٥) •

وتجدر الإشارة فى النهاية ، عند استعراض ردود الفعل العمالية فى إنجلترا ، الى دور الحركة التعاونية : حقيقة ، فشلت بعض التجارب فى تحقيق هدفها من حيث تخليص العمال من سيطرة رأس المال ، ولكن العمال الانجليز استطاعوا ، بواسطة تجربة ردتشديل الرائدة ان يحققوا نجاحا ملموسا ، فقد بلغ عدد المحلات التابعة لجمعية روتشديل ١٧٠ محلا عام ١٨٣٠ وارتفع العدد الى ٥٠٠ عام ١٨٣٣ وبذلك ، ساهمت الحركة التعاونية فى التخفيف على العمال من ويلات النظام الرأسمالى (٦٤٥) •

من ذلك ، يتضح لنا ، ان ردود الفعل لدى الطبقة العاملة الانجليزية كانت أكثر نجاحا فى تحقيق مطالبها عن قرينتها الفرنسية : فقد ادركت القيادات العمالية فى إنجلترا ، ان تحقيق مطالب العمال ، لا يقف عند حد المطالبة به عن طريق التجمعات المهنية واستخدام حق الاضراب ، بل ان الأمر يتطلب التحرك على جميع الجبهات : الجبهة السياسية ، وهو ما يفسر لنا حركة الميثاق ، ثم قيام النقابات العمالية ، فيما بعد ، بانشاء حزب العمل ، والجبهة المهنية ، وتتمثل فى انشاء نقابات العمال وتدعيمها وقيادتها ذاتيا من داخل الطبقة العاملة ، والجبهة الاقتصادية عن طريق اقامة مشروعات اقتصادية (جمعيات تعاونية) تحاول ان تخفف على الطبقة العاملة من مصاعب الحياة ، باستبعاد الارباح التى يحققها الرأسمالى •

وربما استطاع هذا التحرك الواعى من جانب الطبقة العاملة الانجليزية ، ان يفسر لنا مدى ما استطاعت الطبقة العاملة فى إنجلترا تحقيقه فى وقت مبكر من مكاسب ، رغم ان ما وقع فى إنجلترا من اضطرابات وحركات ثورية يقل عما وقع فى فرنسا •

(٦٤٥) أحمد حسن البرعى ، المرجع السابق الإشارة اليه ، هامش ٤٤٧ ، ص ٥١ وما بعدها

و ص ٧١ وما بعدها •

المبحث الثاني

ميلاد القانون الاجتماعي

حق التنظيم الجماعي وتنظيم علاقات العمل (٦٤٦)

وقفنا في المبحث السابق ، عند ردود فعل العمال على اطلاق حرية العمل ، وراينا ان ردود الفعل هذه اتسمت بالعنف ، حيث لم يكن امام الطبقة العاملة من سلاح سوى استخدام القوة في مواجهة الطبقة الرأسمالية . عند هذا الحد ، كان من المحتم ، أن تتدخل الدولة لتعيد للعلاقات الاجتماعية المختلة توازنها عن طريق القانون ، فقد كان الظلم المحدث بالطبقة العاملة فادحا لدرجة يصعب معها ان تظل الدولة على موقفها الحيادي .

ولكن تدخل الدولة ، لا يمكن ان يعزى فقط لكفاح العمال ، بل هناك عوامل أخرى ساعدت على ذلك . ويأتى في المقدمة تقرير حق الاقتراع العام ، بحيث أصبح للطبقة العاملة دور في اختيار ممثلى الشعب ، فسعى هؤلاء الأخيرين لاكتساب رضا هذه الطبقة . هذا علاوة على ان تقرير حق الاقتراع العام مكن العمال من اختيار ممثلين لهم في البرلمان يعرضون وجهة نظرهم ويتبنون قضاياهم (٦٤٦) .

كذلك ، فان رأى العام ، تحت تأثير الفكر الاشتراكي الجديد ، اصبح

J. Bron, op. cit., note 287, p. 235.

(٦٤٦)

R. Remond, op. cit., note 293, p. 127.

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 182.

Epsztein, op. cit., note 279, p. 90.

Niveau, op. cit., note 122, p. 131.

Amiaud, ip. cit., note 580, p. 29.

Dupeux, op. cit., note 299, p. 194.

Branciard, op. cit., note 302, p. 85.

Silvestre, op. cit., note 491, pp. 18 et s.s.

Hobsbawn, op. cit., note 464, p. 258.

R. Rémond, op. cit., note p. 67.

(٦٤٦)

Ch. Moraze, op. cit., note p. 101.

مهيأ ، أكثر من ذي قبل للاعتراف بحق العمال المشروع في قدر من الدخل القومي يكفل لهم حياة كريمة بالنظر للدور الهام الذي يلعبونه في مجال الانتاج .

وأخيرا ، فان الطبقة البورجوازية نفسها ، اقتنعت بان عدم حل هذه المشاكل يؤدي الى تزايد « الصراع الطبقي » يوما بعد يوم ، مما يهدد المكاسب التي حققتها هذه الطبقة ، اذا حدث ان نجح العمال في قلب النظام نزولا على الأفكار الاشتراكية المتطرفة ، وخاصة ااركسية .

كل هذه العوامل ، تجمعت ، لتمهد الطريق امام تدخل الدولة في علاقات العمل والاعتراف للعمال بحقوقهم في التنظيم الجماعي ، وتنظيم علاقات العمل بواسطة قوانين ، يلزم أصحاب الأعمال باحترامها ، وتكفل حدا أدنى من الضمانات للعمال .

وقد انتهزت الطبقة العاملة، فرصة تضافر هذه العوامل ، لتزيد من ضغطها من أجل تحقيق مطالبها اشروعة ، وعلى رأسها ، المطالبة بحقوقها في التنظيم الجماعي . ولكن الحركات العمالية ، في كل الدول الصناعية ، ادركت ان المطالبة بحقوقها لا يمكن ان تلقى استجابة ، الا اذا كانت الطبقة العمالية ممثلة على الساحة السياسية . لذلك ، فان مطالب العمال لم تقف عند حد المطالبة بالنقابات المهنية وبقواعد قانون العمل ، بل تجاوزت ذلك الى النضال في سبيل ضمان دور سياسي فعال للطبقة العاملة ، عن طريق اقامة « أحزاب عمالية » .

اما التنظيم المهني ، فكان القصد من وراءه تحقيق مجموعة من الأهداف القريبة التي تتصل مباشرة بظروف معيشة الطبقة العاملة وحياتها اليومية والمادية ، كتحديد ساعات العمل ، وضمان العمالة الكاملة ، ومراعاة المواصفات الصحية وشروط السلامة في اماكن العمل ... الخ .

اما التنظيم السياسي ، فانه يسعى الى تحقيق الهدف البعيد للطبقة العاملة : تغيير النظام الاقتصادي ، واقامة نظام جديد أكثر عدالة للمجتمع ككل . ونلاحظ ان جميع البيانات الصادرة عن الحركات العمالية في البلاد الصناعية ، يتبين منها بجلاء « ازدواجية » التنظيم والهدف المشار اليهما اعلاه (٦٤٧) .

ولكن دراسة الهدف البعيد ، او بمعنى آخر ، دراسة التنظيم السياسى للطبقة العاملة ، يجاوز حدود هذا البحث ، وسنقتصر هنا على بيان الكيفية التى حققت بها الطبقة العاملة اهدافها القريبة ، والمتمثلة فى مولد القانون الاجتماعى ، وخاصة الاعتراف للطبقة العاملة بحقوقها فى التنظيم الجماعى وتوصلها ، بواسطة هذا التنظيم ، الى الحصول على حقوق الطبقة العاملة ، اى الى تدخل الدولة فى نطاق علاقات العمل بواسطة التشريع .

وفى هذا الصدد ، سبق لنا ان بينا بجلاء ، ان ميلاد الطبقة العاملة فى كل بلد ، كان مرتبطا بالظروف الخاصة بهذا البلد^(٦٤٨) ، هذه الظروف ستتبعكس بلا شك على ميلاد قانون العمل فى كل بلد على حدة . لذلك ، يمكن للباحث ان يتناول ميلاد قانون العمل فى كل بلد على حدة ، ولكن يبقى ان هذا الاسلوب سيطنى عليه الطابع التسجيلى ، وتغيب عنه الدراسة التحليلية . فلقد راينا ، ان ميلاد قانون العمل كان نتيجة لمجموعة من العوامل ، واحدة تقريبا فى كل البلاد الصناعية : اهدار لحقوق الطبقة الاكثر عددا من جانب الطبقة الاكثر غنى ، ونظام سياسى يقوم على اساس ان الدولة لا دخل لها فى العلاقات الاجتماعية ، وتشريع يسلب العمال حقهم الطبيعى فى الدفاع عن انفسهم ، ثم تطور سياسى (تقرير حق الاقتراع العام) وتطور فكرى (ظهور الأفكار الاشتراكية) ، كل ذلك أدى لتدخل الدولة وميلاد القانون الاجتماعى ، لذلك ، فمهما اختلفت ظروف تكوين الطبقة العاملة ، فلا بد وان تترك العوامل المشتركة لميلاد قانون العمل بصماتها على ذلك القانون ، وبحيث يمكن استخلاص بعض الخصائص المشتركة لهذا «الوليد» الجديد (المطالب الأول) انطلاقا من دراسة الكيفية التى ظهر بها هذا القانون الجديد فى كل بلد على حدة (المطالب الثانى) .

المطلب الأول - الخصائص المشتركة لتشريعات العمل فى البلدان الصناعية :

قلنا ، ان الدوافع الى اصدار قوانين العمل فى البلدان الصناعية ، كانت واحدة ، لدرجة ان ولدت هذه القوانين متشابهة فى بعض جوانبها ، سواء من حيث الموضوعات التى صدرت هذه القوانين لمعالجتها ، او من حيث انتماء قوانين عدة بلاد الى مجموعة واحدة ، مما يسهل تقسيم قوانين العمل الى عدة نماذج .

(٦٤٨) راجع ما سبق ، ص ٢٥٥ وما بعدها .

البند الأول - تشابه الموضوعات التي يعالجها القانون الاجتماعي (٦٩٩) :

اهتمت قوانين العمل ، في البلدان الصناعية ، بمعالجة عدد من الموضوعات ، أهمها : تنظيم النشاط الصناعي ، الاعتراف بالتنظيمات المهنية وضع القواعد الكفيلة بحماية العامل في ادائه للعمل ، الحماية القانونية للأجر ، ووضع نظام قضائي (التوفيق والتحكيم) كفيل بحل الخلافات التي تنشأ بين الأطراف (العمال وأصحاب الأعمال) بطريقة سلمية .

(أ) تنظيم النشاط الصناعي :

نظرا لغياب القانون عن ميدان هذا النشاط الاقتصادي الجديد ، اهتمت التشريعات الاجتماعية الصادرة في البلدان الصناعية ، بتنظيم النشاط الصناعي ، وخاصة بمنح أصحاب الأعمال والعمال والوسائل التي تكفل المشاركة بالرأى والمشورة في اصدار التشريعات المتصلة بالنشاط الصناعي . وتحقيقا لهذا الهدف ، نرى العديد من البلاد الصناعية ، وقد انشأت منذ اواخر القرن الماضي ، او مطلع القرن الحالي ، وزارة للعمل او مصلحة متخصصة في النشاط الصناعي والعمل (٦٥٠) ، كما انشأت في هذه البلاد مكاتب للعمل مكلفة بتجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل والنشاط الصناعي ووضعها تحت تصرف المشرع ليكون على بينه من أمره

Paul Pic, op. cit., note 580, p. 79.

(٦٤٩)

(٦٥٠) فقد انشأت وزارة للعمل في كل من :

ألمانيا (نوفمبر ١٩١٨) ، بلجيكا (وزارة الصناعة والعمل - ٢٥ مايو ١٨٩٥) - كندا (١٩ مارس ١٩٠٩) فرنسا (٢٦ أكتوبر ١٩٠٦) ، إيطاليا (٣ يونيو ١٩٢٠) البرتغال (مارس ١٩١٦) .

كما انشأت مصلحة العمل في كل من :

الارجنتين (٣٠ سبتمبر ١٩١٢) الولايات المتحدة (١٨ مارس ١٩٠٤) وتحولت هذه المصلحة فيما بعد الى وزارة اتحادية للعمل (٤ مارس ١٩١٣) والمكسيك (١٨ ديسمبر ١٩١١) .

وانشأت مجالس عليا متخصصة في موضوعات الصناعة والعمل في كل من :

فرنسا (٢٢ يناير ١٨٩١) ، بلجيكا (٧ أبريل ١٨٩٢) ، إيطاليا (١٥ يناير ١٩٠٢) اسبانيا (٢٣ أبريل ١٩٠٣) .

(م ٢٦ - الثورة الصناعية)

حين اصدار تشريعات متعلقة بهذا النشاط . ويلحق بهذه المكاتب مجموعات استشارية مكونة من ممثلين للحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ، يكون لهذه المجموعات رأى استشارى او تكون لأرائها قوة ملزمة باعتبارها هيئة تحكيم .

(ب) الاعتراف بالتنظيمات المهنية وبأهمية دورها :

وتسعى التشريعات العمالية فى بدايتها الى الاعتراف بالتنظيمات المهنية للعمال ولأصحاب الأعمال على السواء ، اعترافا منها بأهمية الدور الذى يمكن ان تلعبه هذه المنظمات فى تحقيق التوازن الاجتماعى بين عنصرى رأس المال والعمل ، وبما تتيحه من امكانيات التوصل الى حل المشاكل فى عالم العمل ، دون مواجهة ، بل بالطرق السلمية .

وقد اختلف الحل الذى أخذت به التشريعات العمالية فى هذا الموضوع ، فبعض التشريعات ، اطلقت حرية تكوين المنظمات النقابية دون عائق او رقابة مسبقة من جانب الادارة ، ومنها القانون الانجليزى (٢٤ يونيو ١٨٧١ و ٢٠ ديسمبر ١٩٠٦ ، ٧ مارس ١٩١٣) ، والقانون الفرنسى (٢١ مارس ١٨٨٤ و ١٢ مارس ١٩٢٠) والقانون البلجيكي (٣١ مارس ١٨٩٨) . وهناك تشريعات أخرى اختارت الاحتفاظ بالنظام القديم وجعل الانضمام للطائفة اجبارى سواء بالنسبة للعامل او لرب العمل ، مع ادخال تعديلات على النظام تتلاءم مع التطورات التى شهدتها الثورة الصناعية ، ومن هذه التشريعات ، التشريع الألمانى (١٨ يوليو ١٨٨١ و ٢٦ يوليو ١٨٩٧) والتشريع المجرى (٢١ مايو ١٨٨٤) والتشريع النمساوى (١٥ مارس ١٨٨٣ و ٢٣ فبراير ١٨٩٧) والتشريع البلغارى (٢ يونيو ١٩٠٣) والتشريع الرومانى (٥ مارس ١٩٠٢ و ٧ فبراير ١٩١٢) (٦٥) .

(ج) تنظيم قواعد حماية العامل :

وتهدف التشريعات الاجتماعية أيضا ، حماية العامل الأجير ، الذى كان ضحية للمصنع الحديث وللمدينة الصناعية ، بل ان بعض التشريعات تتجاوز هذا الحد ،

فتمد حمايتها الى كل من يعمل لقاء أجر ، سواء في الصناعة أو في التجارة . وتشمل هذه الحماية في وضع القواعد المتعلقة بتنظيم اجهزة السلامة والصحة المهنية في المنشآت الصناعية^(٦٥٢) . هذه الحماية القانونية قد تكون قاصرة على بعض طوائف العمال ، بالنظر لاعتبار السن (القواعد الخاصة بحماية الاحداث) ، او الجنس (القواعد الخاصة بتشغيل النساء)^(٦٥٣) وقد تمتد هذه الحماية الى كل العمال ، دون تفرقة ، بقصد حمايتهم من استغلال أصحاب الأعمال ، كتحديد ساعات العمل والاجازات والعطل الرسمية ، وقواعد تشغيل العاملين في المناجم والمحاجر^(٦٥٤) .

(٦٥٢) كالقانون الفرنسي الصادر في ١٢ يونيو ١٨٩٣ والمعدل بقانوني ١١ يوليو ١٩٠٣ و ٣١ ديسمبر ١٩١٢ والقانون الألماني الصادر في أول يوليو ١٨٩١ والمعدل في ٣٠ يونيو ١٩٠٠ ، والقانون الانجليزي الصادر في ٢٧ مايو ١٩٧٨ والمعدل في ١٧ أغسطس ١٩٠١ والقانون النمساوي الصادر في ١٧ يونيو ١٨٨٣ والمعدل في ابريل ١٩١٣ ، والقوانين البلجيكية الصادرة في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٩ و ٢ يوليو ١٨٩٩ والقانون الهولندي الصادر في أول يوليو ١٩٠٩ ، والايطالي الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ وقانون ولاية نيويورك الصادر في ٢٠ مايو ١٩٠٨ ، والنرويجي الصادر في ٢٧ يونيو ١٨٩٢ والسويدي الصادر في ٢٩ يونيو ١٩١٢ . والقوانين السويسرية الصادرة في ٢٣ مارس ١٨٧٧ و ١٨ يونيو ١٩١٣

(٦٥٣) كالقانون الألماني (أول يونيو ١٨٩١) المعدل في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ ، والقوانين الانجليزية الصادرة في ١٧ مايو ١٨٧٨ ، و ٢٨ أغسطس ١٩٠٧ ، و ٢٩ مارس ١٩١٢ ، والقوانين البلجيكية الصادرة في ١٣ ديسمبر ١٨٨٩ و ٢٦ مايو ١٩١٤ ، والقانون الدانمركي (٢٩ ابريل ١٩١٣) ، والقوانين الاسبانية في ١٣ مارس ١٩٠٠ و ١١ يوليو ١٩١٢ والقوانين الفرنسية الصادرة في ٢ نوفمبر ١٨٩٢ و ٣ مارس و ٢٩ ديسمبر ١٩٠٠ ، و ٣٠ ابريل ١٩٠٩ والقوانين الهولندية في ٥ مايو ١٨٨٩ و ٧ اكتوبر ١٩١١ ، والقانون المجري في ٢١ مايو ١٨٨٤ ، والقوانين الايطالية في ١٩ يونيو ١٩٠٢ و ٢٣ أغسطس ١٩١٣ ، والنرويجي في ٤ أغسطس ١٩٠٨ و ٣ ديسمبر ١٩١٠ ، والنرويجي ١٠ سبتمبر ١٩٠٩ والروماني ١١ - ٢٤ فبراير ١٩٠٦ ، والسويدي ٢٩ يونيو ١٩١٢ ، والسويسري ٢٣ مارس ١٨٧٧ و ١٨ يونيو ١٩١٤ وكذلك اغلب قوانين الولايات في الولايات المتحدة الامريكية (ماساشوشيتس ١٢ ابريل ١٩١٢ نيويورك ١٩ ابريل ١٩١٢ ، بنسلفانيا ٢٩ ابريل ١٩٠٩) .

(٦٥٤) كالقانون الفرنسي الصادر في ٢٩ يونيو ١٩٠٥ ، والانجليزي (١١ ديسمبر ١٩١١) والنمساوي (٢٦ ديسمبر ١٩١١) ، والبلجيكي (٥ يونيو ١٩١٣) والاسباني (٢٧ ديسمبر ١٩١٠) .

ويلاحظ ، ان ضمان تطبيق فعال لهذه القواعد ، كان يقتضي اقامة هيئة مختصة بالتفتيش والرقابة على تطبيقها ، لذلك عمدت أغلب التشريعات الى انشاء هيئة « مفتشي العمل » تختص بمراقبة القوانين العمالية ولها حق توقيع العقوبات على صاحب العمل حال مخالفتها ، بل ان بعض البلاد اقامت هيئات تفتيش « صحية » ، تختص بمراقبة الاحكام الخاصة بالحفاظ على سلامة وصحة العمال وتقديم الخدمات الصحية لهم ، وهي هيئة مستقلة من هيئة مفتشي العمل ، ومن هذه البلاد انجلترا وكندا .

(٤) حماية الأجر :

كذلك ، اهتمت التشريعات الاجتماعية في بداية الأمر ، ليس فقط بحماية العامل نفسه ، وانما مدت هذه الحماية لتشمل « الأجر » باعتبار أهميته الحيوية بالنسبة للعامل . وتتضمن هذه الأحكام ، حماية العامل من تعسف رب العمل ، كعدم انتظامه في اداء الأجر ، او توقيع الخصومات على العامل ، او التسلب في المبالغ المحصلة من العامل لاداءها الى صندوق التضامن والزمالة ، او أخيرا ، الاتفاقات التي يبرمها أصحاب الأعمال فيما بينهم بقصد خفض أجور العمال^(٦٥٥) . كما تشتمل هذه الأحكام أيضا حماية أجر العامل في مواجهة دائني رب العمل ، وكذلك بين مواجهة دائني العامل^(٦٥٦) . بل ان بعض التشريعات وصفت القواعد الكفيلة بحماية أجر العامل من بعض الأشخاص الذين يخضع لرقابتهم ، كحماية أجر الزوجة من الزوج ، وحماية أجر القاصر في مواجهة وليه^(٦٥٧) .

بل ونجد ان بعض التشريعات ، عملت ومنذ وقت مبكر على وضع حدا أدنى للأجور ، وقد كان للمستعمرات الانجليزية القديمة (استراليا في عام ١٨٩٤

(٦٥٥) القانون الانجليزي (١٦ سبتمبر ٨٨٧) ، والبلجيكي (١٦ اغسطس ١٨٨٧) والنرويجي (٢٧ يونيو ١٨٩٢) ، والفرنسي (٧ ديسمبر ١٩٠٩) .

(٦٥٦) كالقانون الفرنسي (١٢ يناير ١٨٩٥) والالماني (٢٥ مارس ١٨٩٧) والانجليزي (١٤ يوليو ١٨٧٠) والبلجيكي (١٨ اغسطس ١٨٨٧) والاسباني (١٢ يوليو ١٩٠٦) والمجرى (١ يونيو ١٨٨١) .

(٦٥٧) كالقانون الانجليزي (١٠ اغسطس ١٨٨٢) والنرويجي (٢٩ مايو ١٨٨٨) والبلجيكي (١٠ فبراير ١٩٠٠) والفرنسي (١٣ يوليو ١٩٠٧) .

وتيوزيلندا في عام ١٨٩٤ كذلك) . فضل السبق في هذا المقام ، بينما فضلت الدول الاوربية كفرنسا وانجلترا وبلجيكا ، عدم فرض حد أدنى من الأجور ، الا في تلك المشروعات التى تكون الدولة طرفا فيها .

(هـ) تنظيم هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل :

ومن بين الأهداف التى توختها التشريعات الاجتماعية ، عند نشأتها ، اقامة تنظيم كفيل بحل الخلافات الجماعية او الفردية بين أصحاب الأعمال والعمال ، كهيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل او لجان التصالح . على ان يتم تشكيل هذه اللجان او الهيئات من عدد متساو من ممثلى الاطراف المعنية ويتولى رئاسة الهيئة المختصة بالفصل فى النزاع ، اما أحد أصحاب الأعمال ، او أحد ممثلى العمال ، بصورة دورية ، او ان يختار الطرفين ، شخص أجنبى عن النزاع ، قاض مثلا او احدى الشخصيات العامة ليتولى رئاسة هية التحكيم او لجنة المصلحة^(٦٥٨) .

وتجدر الاشارة ، فى النهاية ، الى ان قانون العمل ، عند مولده ، وان كان قد اهتم أساسا بالموضوعات السالف بيانها ، فإنه لم يغفل أيضا ، كل ما من شأنه تحسين ظروف معيشة العمال ، سواء بوضع القواعد الكفيلة بمساعدة هذه الطبقة على الادخار ، وخاصة بانشاء دفاتر التوفير الشعبية ، او بتحسين الظروف المادية للطبقة العاملة ، من حيث الاهتمام بمشكلة الاسكان ، وتوفير الكهرباء والمياه . . . الخ . كذلك ، اتجهت التشريعات فى البلاد الصناعية ، لاعطاء العمال وسيلة يعتمدون عليها لدفع استغلال المشروعات الرأسمالية لهم ، ونقصد بذلك ، الحركة التعاونية ، بكافة أشكالها « التعاون الانتاجى ، والاستهلاكى ، وجمعيات التسليف »^(٦٥٩) ، او بتأمين العامل ضد ما قد يتعرض له من مخاطر تؤثر

(٦٥٨) كالقوانين الفرنسية الصادرة فى ١٨ مارس ١٨٠٦ ، و ١٥ يوليو ١٩٠٥ ، ٢٧ مارس ١٩٠٧ ، ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ و ٢٧ مارس ١٩١٧ و ٣٠ مارس ١٩٢٠ . والقانون النمساوى (١٤ مايو ١٨٦٩) والبلجيكي (١٥ مايو ١٩١٠) والاسبانى (٢٢ يوليو ١٩١٢) والهولندى (٢ مايو ١٨٩٧) والاسترالى (١٠ أكتوبر ١٩١٤) والنيوزيلندى (٢٨ اكتوبر ١٩١١) والكندى (٤ مايو ١٩١٠) والسويدي (١٥ اكتوبر ١٩١٢) والنرويجى (٦ اغسطس ١٩١٥) والرومانى (٢١ اغسطس ١٩٢٠) .

(٦٥٩) احمد البرعى ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٤٤٧ ، ص ٧٥ وما بعدها .
ومن امثلة هذه القوانين : قانون التعاون الانتاجى فى فرنسا (١٨ ديسمبر ١٩١٥) وقانون التعاون الالماني (١٢ اغسطس ١٨٩٦) والانجليزى (١٢ ديسمبر ١٨٩٣) والنمساوى (١٩ ابريل ١٨٩٣) والهولندى (١٧ نوفمبر ١٨٧٦) .

على قدرته على الكسب ، كالمريض او حوادث العمل او الشيخوخة او البطالة ، بحيث نظمت لتشريعات المختلفة كيفية التأمين على العامل ضد هذه المخاطر (٦٦) .

البند الثاني - نماذج التشريعات الاجتماعية (٦٦) :

تختلف نماذج التشريعات الاجتماعية ، باختلاف البلاد ، حيث يراعى كل مشرع عند صياغته لقواعد القانون الاجتماعى ، الظروف والتطورات والاضاع الخاصة ببلده . ولكن ، باستعراض أحكام تشريعات العمل المختلفة ، يمكن القول ان هناك أوجه للشبه بين بعض هذه التشريعات ، مما يسمح بتقسيمها اجمالا ضمن عدة مجموعات ، أهمها :

(أ) المجموعة اللاتينية :

وتتميز تشريعات هذه المجموعة ، بانها تأخذ بفكرة حركة تكوين النقابات وانها استبعدت نظام الطوائف المهنية ، وأنها كانت اسبق المجموعات التشريعية

(٦٦٠) فمئذ أواخر القرن الماضي او مطلع هذا القرن والعديد من تشريعات البلاد الصناعية تقرر مبدأ التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل : كالقانون الألماني (٦ يوليو ١٨٨٤) ، والنمساوى (٢٨ ديسمبر ١٨٨٧) والبلجيكي (٢٤ ديسمبر ١٩٠٣) ، والدانمركى (٢٧ مارس ١٩٠٨) والهولندى (٢ يناير ١٩٠١) والايطالى (٢٩ يونيو ١٩٠٣) ، والنرويجى (٢٣ يوليو ١٨٩٤) والسويدي ٢٩ يونيو ١٩١٢ ، والسويسرى ١٣ يونيو ١٩١١ .

كذلك ، كان التأمين من المرض اجبارى فى كل من المانيا (١٣ يونيو ١٨٨٣) وانجلترا (١٦ ديسمبر ١٩١١) والنمسا (٣٠ مارس ١٨٨٨) وهولندا (٥ يونيو ١٩١٣) ، والمجر (٦ ابريل ١٩٠٩) والنرويج (أول ابريل ١٩١١) ورومانيا (٢٥ يناير ١٩١٢) .

كذلك ، كان التأمين اجباريا فى حالة الشيخوخة أو العجز المبكر ، فى فرنسا (٥ ابريل ١٩١٠) وفى المانيا (٢٢ يونيو ١٨٨٩) ونيوزيلندا (١٨٩٨) ، واستراليا (١٩٠٨) وانجلترا (أول اغسطس ١٩٠٨) وهولندا (٥ يونيو ١٩١٣) واسبانيا (١ مارس ١٩١٩) .

اما التأمين ضد البطالة ، فعرفته انجلترا (١٦ ديسمبر ١٩١١) ، وايطاليا (١٥ أكتوبر ١٩١٩) والنمسا (٢٤ مارس ١٩٢٠) .

هذا ويلاحظ ، ان التأمين ضد هذه المخاطر اصبح ، فى اغلب دول العالم اجباريا ، وينتظم قواعده قانون التأمينات الاجتماعية ، الذى يعتبر فرعا من فروع القانون الاجتماعى .

راجع فى هذا الموضوع :

أحمد حسن البرعى : نحو مولد فرع جديد من فروع القانون مجلة القانون والاقتصاد . (تحت الطبع) .

Paul Pic, op. cit., note 580, pp. 86 et s.s.

(٦٦١)

في إصدار القوانين التي ترمي لحماية العامل أو وتضم هذه المجموعة فرنسا (التي كانت أسبق دول المجموعة في تحديد عدد ساعات العمل بالنسبة لكافة العمال) وبلجيكا (التي كانت أسبق دول المجموعة في تقرير القواعد الخاصة بحماية الأجر) ، كما تضم أيضا كل من إيطاليا (التي قررت نظام التأمين الاجباري اعتبارا من عام ١٩١٩) ، واليونان ، والبرتغال والأرجنتين ، وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ، فقد تأثرت هذه الدول جميعا ، في نهاية القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن ، بالتشريع الفرنسي .

(ب) المجموعة الانجلو - أمريكية :

وتقترب تشريعات هذه المجموعة ، من المجموعة اللاتينية ، من حيث ان كليهما يأخذ بفكرة اطلاق حرية تكوين النقابات دون عوائق او اذن مسبق من الادارة . ولكن تشريعات هذه المجموعة وخاصة القانون الانجليزي تتميز بانها تقيم نظام للتفتيش والرقابة على تطبيق قوانين العمل ، أكثر صرامة من دول المجموعة اللاتينية ، ويلاحظ ، ان الولايات المتحدة تتميز قوانينها العمالية ، بانها كانت أكثر تقدما في تنظيمها لهيئات التصالح والتحكيم ، بينما كان للقانون الانجليزي السبق في تقرير نظام التأمينات الاجتماعية .

(ج) المجموعة الجرمانية :

وتدخل في هذه المجموعة ، كل من : المانيا والنمسا والمجر والدول الإسكندنافية . وتتميز تشريعات هذه المجموعة ، بانها اعادت تنظيم الطوائف المهنية القديمة ، بما يتناسب والتطورات الحاصلة بعد الثورة الصناعية ، وبأنها حرصت على تقرير نظام التأمين الاجباري على العمال ضد المخاطر التي يتعرضون لها . ويمكن القول ان التشريع السويسري يدخل في نطاق هذه المجموعة مع اختلافه عنها من ناحيتين : عدم وجود نظام الطوائف الاجبارية من جهة ، وانه لم يكن في مطلع هذا القرن قد بلغ ما بلغته قوانين هذه المجموعة من تطور في ميدان التأمين الاجباري على العمال ، من جهة أخرى . وتصدق الملاحظة نفسها بالنسبة للقانون الهولندي الذي كان يتأرجح بين المجموعة اللاتينية والمجموعة الجرمانية .

ويمكن ان نقرب من هذه المجموعة ، القوانين الرومانية والبلغارية واليوغوسلافية .

(٤) المجموعة السلافية Groupe Slave

ويطلق هذا الاسم على مجموعة من الدول (هي روسيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا وجزء من يوغوسلافيا وهي بلاد الصرب Serbie) . ونلاحظ ، ان وصف قوانين هذه المجموعة يقع في الفترة السابقة على انضمامها للمعسكر الاشتراكي وتأثير قوانينها بالقانون السوفييتي وتقترب هذه المجموعة ، من المجموعة الجرمانية من حيث انها ابقت على النظام الطائفي مع ادخال بعض التعديلات عليه ليتناسب مع التطور ، ولكنها تتميز بان قوانينها كانت أكثر تقلدا بالنسبة لحماية العامل ، ولكنها كانت متأخرة في ميدان التأمينات الاجتماعية . وقد ظلت هذه الصفات تميز قوانين البلاد التي لم تقع تحت تأثير الاتحاد السوفييتي ، كفنلندا .

(هـ) مجموعة دول الكومنولث (استراليا ونيوزيلندا) :

وتعتبر هذه المجموعة أكثر المجموعات تقدما ، لانها كانت أولى المجموعات التي وضعت حدا أدنى للأجور في القطاع الصناعي - حتى لو لم تكن الدولة طرفا في المشروع - كما كانت تشترط لذلك أغلب دول المجموعة اللاتينية ، كما ان هذه المجموعة هي اول من قرر مبدأ التحكيم الاجباري .

(و) مجموعة بلاد الشرق الاقصى والشرق الأوسط :

وقد كان من الصعب ، في أواخر القرن الماضي ، بل وأوائل هذا القرن تصنيف دول هذه المجموعة ، ونسبتها الى أحد المجموعات السالفة . فاليابان ، رغم ما عرفتته من نهضة صناعية ، كان تشريعها الاجتماعي متخلفا الى حد كبير ويقتصر على بعض نصوص متفرقة متعلقة بحماية العامل في أثناء العمل . اما مصر فلم تعرف حتى عام ١٩٠٩ سوى قانون تشغيل الاحداث في صناعة القطن (٤ يوليو ١٩٠٩) . ولم ينظم القانون التركي حتى السنوات الأولى من هذا القرن سوى بعض القواعد الصحية المتعلقة بحماية العمال . بحيث لم يكن في دول هذه المجموعة ، سوى الهند ، التي كانت قد أصدرت قانون شامل ينظم علاقات العمل والتأمينات الاجبارية اعتبارا من ١٩١١ (٢٤ يونيو ١٩١١) .

تلك هي المجموعات أو النماذج التشريعية التي عرفها قانون العمل عند ميلاده . ولكن وجوه الاختلاف التي لاحظناها بالنسبة لهذه المجموعات لم تكن الا نتيجة

لحدائه العهد بهذا الفرع من فروع القانون ، ولأنه لم يكن يحظى بالوضوح والاستقرار اللذين يحظى بهما القانون المدني . ولكن مع التطور ، وتقدم الأفكار الاجتماعية ، بدأت قواعد القانون الاجتماعي ، في مختلف دول العالم ، تتقارب وتكتسب طابعا عاما موحدًا يندر ان نراه في فروع أخرى . وإذا كانت هذه القواعد قد قاربت في الوقت الحالي ، ان تصبح واحدة في أغلب دول العالم ، بفضل منظمة العمل الدولية والاتفاقيات المنظمة للحد الأدنى لقواعد العمل ، فان هذا الأمر كان واضحا منذ بداية هذا القرن ، ان أحكام القانون الاجتماعي في طريقها الى التوحيد ، نظرا لأن الموضوعات التي تقوم بمعالجتها موضوعات متشابهة - حيث تجد اساسها في الاعتبارات الانسانية - وهي واحدة بلا شك في كل دول العالم ، مع التنمية ، كما سنبين في خاتمة الدراسة - الى ضرورة ان يراعى التشريع الاجتماعي ، الاعتبارات الاقتصادية للبلد الصادر فيه ، وتصديق هذه الملاحظة على الأخص ، بالنسبة للدول النامية .

المطلب الثاني - ميلاد قانون العمل في بعض البلدان الصناعية :

نستعرض في هذا المطلب ، ميلاد قانون العمل في بعض البلدان الصناعية ، وكنا سنقتصر على ايراد أهم هذه البلدان فحسب (إنجلترا وفرنسا ، والمانيا ، والولايات المتحدة) ، ولكن كما سبق ان بينا ، فان القوانين الاجتماعية عند ميلادها انقسمت الى عدة نماذج ، لذلك سنحاول في الصفحات القادمة ، بيان ميلاد قانون العمل في أهم الدول الصناعية ، مع استعراض مدى تأثيرها على الدول التي ارتبطت بها في المجال التشريعي وخاصة في نطاق قانون العمل .

الابند الأول - ميلاد قانون العمل في إنجلترا وبعض دول المجموعة الانجلو - أمريكية :

(أ) إنجلترا :

١ - تنظيم علاقة العمل (٦٦) :

اقتضى الأمر ، ما يقرب من ثلاثة ارباع قرن (٧٢ سنة) بين اختراع جون كاي

M. Niveau, op. cit., note p. 131

Epsztejn, ip. cit., note p. 78.

L. De Riedmatten, op. cit., note 218.

«المكوك الطائر»^(٦٦٣) وتدخل الدولة بتشريع ينظم علاقات العمل (١٨٣٢) (٦٦٤) ٠ فنتيجة الانطلاق في قانون العمل الانجليزي ، كانت قانون ٦ ابريل ١٨٠٢ ، الذي كان يرمى الى معالجة ما يتعرض له الأطفال من استغلال وما يتحملونه من معاناة ٠ لذلك جاء القانون متضمنا لبعض القواعد الصحية التي يتعين مراعاتها بالنسبة لتشغيل الأطفال : ضرورة ان تكون اماكن العمل جيدة التهوية ، وان يتم طلاء الحوائط والأسقف مرتين في السنة بمادة « الجير Chaux » حماية للأطفال العاملين من الرطوبة ٠ كما اشترط القانون المذكور الفصل بين اماكن البنات والاولاد ، واشترط ان يكون لكل طفل سرير خاص به ٠ وقصر القانون عدد ساعات العمل على ١٢ ساعة يوميا ، تبدأ في السادسة صباحا (على الأقل) وتنتهى في التاسعة مساء (على الأكثر) ٠ كما الزم القانون أصحاب الأعمال ، بضرورة « تعليم الأطفال وتهذيبهم » ، مع استقطاع الوقت اللازم لذلك ، من ساعات العمل ٠

ونظم القانون وسائل الرقابة على تنفيذ احكامه ، فقرر ان يقوم أحد القضاة واحد رجال الكنيسة بالتفتيش على المصانع ، وأعطى لهما الحق في دخول المصنع في أى وقت يشاء ، مع الزامهما بتقديم تقرير دورى (كل ثلاث شهور) للجهات القضائية ، التي كان بإمكانها ، في حالة مخالفة رب العمل لاحكام القانون ، ان توقع عليه غرامة تتراوح ما بين ٢ - ٥ جنيهات استرلينية ، عن كل مخالفة على حدة ، وترتفع هذه الغرامة لتصبح من ٥ - ١٠ جنيهات اذا رفض رب العمل استقبال المفتشين او اذا ارتكب ما من شأنه ان يعوق عملهم ٠ ويرجع الفضل في صدور هذا القانون الى روبرت بيل فقد كان صاحب الاقتراح الذى عرض على البرلمان ٠ غير ان هذا القانون ، كان محدود النطاق من جهة (حيث اقتصر على الأطفال الذين أخذوا من الكنائس بموجب قانون الفقراء وعلى مصانع المنسوجات القطنية فحسب ، علاوة على أنه لم يلق تطبيقا فعالا^(٦٦٥)) ، ولكنه على أى حال ، كان أول القوانين المنظمة لتشغيل الأحداث ، علاوة على انه كان أول قانون يقيم نظام « التفتيش » على العمل ٠

(٦٦٣) راجع ما سبق ص ٣١ ٠

(٦٦٤) راجع ما سبق ص ٣٠٦ وما بعدها ٠

(٦٦٥) راجع ما سبق ، ص ٣٠٦ ٠

ولم يكن في نية روبرت بيل ولا البرلمان ، التمدادى في تطبيق أحكام هذا القانون ، فقد قصد منه فقط التخفيف على هؤلاء الأطفال العاملين فى المصانع الكبرى (وفى نطاق صناعة المنسوجات القطنية فحسب) . ولكن ، حتى فى هذا النطاق الضيق لقي القانون معارضة شديدة من جانب أصحاب الأعمال ، الذين رأوا فى هذا القانون « قيد على الحرية التى يتمتعون بها » ، فتقدموا بعريضة للبرلمان يطالبون بإلغاء هذا القانون ، وحين رفض البرلمان طلبهم ، نجح أصحاب الأعمال فى التحايل على القانون ، وذلك باستخدام أطفال دون ان يوقعوا معهم عقد عمل متدرج ، لأن القانون كان يشمل بالحماية « العمال المتدرجين » فحسب . وقد دفع ذلك روبرت بيل الى المطالبة بتعديل القانون ووضع لفظ « الطفل او الحدث » بدلا من « العامل المتدرج » .

عموما ، فان مفتشي العمل أنفسهم ، لم يظهروا اهتماما بشأن تطبيق أحكام القانون ، وربما كان ذلك نابعا من « تضامنهم » الطبقي مع أصحاب الأعمال ، كما ان العمال لم يكونوا على دراية بالحقوق التى قررها لهم القانون ، نظرا لان أغلب رجال الأعمال لم ينفذوا الالتزام باعلان نص القانون .

ولكن ، ايا كانت العيوب التى شاب هذا القانون (١٨٠٢) ، فانه يظل أول القواعد التشريعية التى خالفت مبدأ «دعه يعمل ٠٠٠٠» ، أى أنه أول قانون يخالف المبادئ الليبرالية المطلقة ، وبه ، تاکدت لأول مرة ضرورة تدخل الدولة في الميدان الاجتماعى .

وقد تاکدت أهمية هذا القانون ، من ناحية أنه لفت نظر الرأى العام الى المشاكل التى كانت الطبقة العاملة تعانيها . ذلك ، اعتبارا من عام ١٨١٩ ، توالى الاقتراحات بقوانين لحماية العمال . منها ، على سبيل المثال ، اقتراح اللورد أشلى عام ١٨٣٢ بتحديد عدد ساعات العمل بعشر ساعات يوميا بالنسبة للعمال الذين تقل أعمارهم عن ثمانى عشر عاما ، كما اقترح أيضا تنظيم عمل النساء والأطفال في المناجم والمحاجر . كذلك ، طالب « جون فيلدن » صاحب مصانع الغزل في لا نكشير بخفض عدد ساعات العمل اليومية ، وبضمان ظروف عمل أكثر إنسانية

للعمال . وقد نبه اللورد روسل الى ضرورة تنظيم العمل ، لان « تجاهل هذه المساوىء ، والاهتمام بجمع المال ، سيجرب عليه ان نصحو يوما لنجد هذه الجموع الغفيرة من العمال وقد ملأها الحقد والكراهية ضد النظام القائم ويسهل حينئذ قيادتها بواسطة قلة متطرفة (٦٦٦) » .

وتحت ضغط هذه النداءات ، وتزايد الأصوات المطالبة بوضع القواعد الكفيلة بحماية الطبقة العمالية ، صدر قانون ١٨٣٣ ، ويعد أول قانون لقي حظه من التطبيق ، وقد عرف باسم « قانون المصانع Factory Act » ، وقد مد نطاقه ليشمل كل صناعة النسيج (وليس المنسوجات القطنية كسابقه) ، وأنشأ لأول مرة هيئة تفتيش تابعة للحكومة . وقد قرر هذا القانون خفض عدد ساعات العمل الى تسع ساعات يوميا لمن تقل أعمارهم عن ١٣ سنة ، وحرم العمل الليلي بالنسبة لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة وحرم تشغيل الاطفال قبل الخامسة والنصف صباحا ولا بعد الثامنة والنصف مساء ، مع تخصيص ساعتين يوميا لتعليم الاطفال القراءة والكتابة وتلقى التعاليم الدينية في مدرسة تنشأ حصيصا لهذا الغرض .

وقد لقي هذا القانون بدوره مقاومة من جانب رجال الأعمال ، ولكن هذه المقاومة لم تؤثر على فاعليته (٦٦٧) .

كذلك ، صدر عام ١٨٤٤ قانون « حماية الاطفال والنساء من حوادث العمل » بحيث الزم هذا القانون أصحاب المصانع - كما سبق ان رأينا (٦٦٨) - بضرورة وضع حواجز عند الاجزاء الخطرة من الآلة ، وحرم تكليف النساء والاطفال بتنظيف الآلة في حالة دورانها ، وكلف القانون مفتشي العمل بالاشراف على تطبيق أحكامه واتخاذ اجراءات السلامة المهنية ، والرقابة كذلك على المدارس التي تنشأ بقصد تعليم هؤلاء الاطفال .

تلك كانت أولى القوانين الاجتماعية التي صدرت عن المشرع الانجليزي ، وتوالت بعدها بالطبع مجموعة ضخمة من القوانين الاجتماعية ، وكن تبدوا أهمية القوانين التي أشرنا اليها ، في أنها كانت تعلن عن ميلاد « القانون الاجتماعي » ،

Ponteil, op. cit., note 441, p. 253.

(٦٦٧)

Niveau, op. cit., note 22, p. 132.

(٦٦٨) راجع ما سبق ، ص ٣٠٧ .

وتعكس بوضوح ان الطبقة الحاكمة بدأت تتنبه الى خطورة مشاكل العمال، وما يمكن ان يترتب على اغفالها من نتائج، فذفعتها ذلك الى محاولة التخفيف وجعل شروط العمل اكثر « انسانية » عن ذي قبل . كذلك ، ساعد التقدم الاقتصادي لانجلترا على تحقيق المزيد من التقدم الاجتماعى : فقد ازداد الاهتمام بالرعاية الصحية للطبقة العاملة ، وكذلك باماكن سكنها . ومع ارتفاع مستوى معيشة العمال ، بات التغلب على مشكلة « ادمان الخمر » اكثر سهولة من ذي قبل ، واصبح « الشاى » في انجلترا هو المشروب القومى .

وساعدت هذه التطورات على الجهد من الصراع الاجتماعى فى انجلترا ، ووضحت المفاضات بين العمال وأصحاب الأعمال هي وسيلة حل ما ينشأ بين الطرفين من مشاكل ، فقد اتسمت النقابات الانجليزية ، بميلها الى استخدام الطرق السلمية على نقيض نقابات القارة الاوربية ، وخاصة النقابات الفرنسية . ومع ذلك ، فقد شهد عام ١٨٨٥ ، في انجلترا بعض الاضطرابات الاجتماعية ، نتيجة لازمة من أزمات النظام ، ترتب عليها انتشار ظاهرة البطالة وخفض الأجور . ولكن ما ان زالت الأزمة ، حتى عادت الأمور الى سيرتها ، فواصل القانون الاجتماعى تقدمه ، واستمر حل مشاكل العمل ، عن طريق التفاوض بين أصحاب الأعمال ، وبين العمال ، او بمعنى ادق ، تنظيمااتهم المهنية وخاصة النقابات .

٢ - النقابات الانجليزية Trade - Unions (٦٦) :

رأينا فيما سبق ، كيف كان حق التنظيم الجماعى محرما على العمال بموجب قانون ١٧٩٩ ، وكيف اضطر البرلمان الانجليزى تحت تزايد موجات العنف، الى العدول ، فى فترة وجيزة من الزمن ، عن هذا التحريم . فصدر قانون ١٨٢٤

Paul Pic, op. cit., note p. 207.

R. Remond, op. cit., note p. 126.

Epszteïn, op. cit., note p. 90.

Silvestre, op. cit., note p. 15.

Redor et Rioux, op. cit., note p. 68.

Niveau, op. cit., note p. 134.

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 218.

الذى يعطى العمال الحق فى تكوين جمعيات ، بشرط الا تلجأ هذه الجمعيات لاستخدام القوة او التهديد لتحقيق مطالبها .

ثم راينا ، كيف اندفعت الحركة العمالية فى انجلترا فى طريق العمل السياسي ، (وخاصة حركة الميثاق) وما ترتب عليه من اندلاع الاضطرابات مرة أخرى وتوقد فكرة الصراع الطبقي فى اذهان قادة الحركة العمالية ، مما اضطر الحكومة لاصدار اول قانون يعترف صراحة بنقابات العمال وعرف هذا القانون باسم Trade - Unions act (قانون ٢٩ يونيو ١٨٧١) . وبموجب هذا القانون (الذى تأثر به المشرع الفرنسى عند اصداره لقانون النقابات عام ١٨٨٤) اعتبرت الجمعيات المهنية ، سواء جمعيات العمال ام ارباب الأعمال مشروعة ، ويتمتع الأفراد بحرية مطلقة فى الانضمام او الانسحاب من هذه الجمعيات ، فلا يمكن اجبار احد الأفراد على الانضمام ، ولا يمكن اجباره على البقاء متى اراد الانسحاب .

ولا تتمتع هذه النقابات بالشخصية المعنوية الا بعد تسجيلها لدى الجهة الادارية المختصة ، كما تلتزم هذه النقابات ببلاغ نفس الجهة الادارية ، سنويا ، بعدد الاعضاء فيها وما تتوفر عليه من رأس مال .

ولا يتدخل القانون الانجليزى فى البنيان الداخلى للنقابات ، ولكن هذه كانت جميعا - من حيث البنيان الداخلى - خاضع لقواعد موحدة : فالنقابة تدار بواسطة لجنة ، يتم انتخاب اعضائها بالاقتراع السرى ، ويشترك فى التصويت كافة الاعضاء فى النقابة ، وبالنسبة لأموال النقابة فتتم ادارتها بواسطة مندوبين يختارون من جانب الأعضاء خصيصا لهذه المهمة ، ويسألون امام الجمعية العمومية للنقابة . وقد أقر قانون ٧ مارس ١٩١٣ للنقابات صراحة حق المشاركة فى النشاط السياسي ، ولكنه اشترط ان تكون ميزانية العمل السياسي (كالمبالغ التى تساهم بها النقابات فى الانتخابات) منفصلة عن ميزانية النقابة . وتحقيقا لذلك ، فان عضو النقابة كان يؤدى لنقابته اشتراكين فى آن واحد « اشتراك العمل السياسي Cotisation politique واشتراك العمل المهني او الاشتراك النقابى Cotisation Syndicale »

وفى اعقاب صدور قانون ١٨٧١ ، أخذت النقابات الانجليزية تتطور من حيث

الحجم ومن حيث النشاط بشكل ملحوظ^(٦٧٠) : فإذا كان عدد أعضاء النقابات عام ١٨٥٠ (١٥٠.٠٠٠ عضو) ولم يتجاوز ٢٠٠ ألف عضو عام ١٨٦٠ ، فإن هذا الرقم قد قفز الى ١٢٠.٠٠٠ عضو عام ١٨٧٤ ، ليبلغ ١٥٠.٠٠٠ عام ١٨٩٢ (٢٠ ٪ من عدد العمال و ٤ ٪ من العدد الاجمالي للسكان) ، وبلغ ٢٠٠.٠٠٠ عام ١٩٠٢ ، و ٤٠٠.٠٠٠ عام ١٩١٤ ، و ٦٢٢.٠٠٠ عضو عام ١٩١٨ .

وتتميز النقابات الانجليزية بالتركيز الى اقصى حد ، فالبنيان النقابى يقوم على أساس تجمع كل العاملين فى نفس المهنة فى نقابة واحدة على الصعيد الوطنى ، ويربط بين هذه النقابات ، اتحادات اقليمية ، وعلى رأسها الاتحاد العام للنقابات الانجليزية ، ويعتبر « المؤتمر العام للنقابات Trade Union Congress ، الهيئة العليا للحركة النقابية فى إنجلترا ، ويمثل هذا المؤتمر العام أهمية قصوى لما له من أثر ، بحيث اطلق عليه « برلمان الحركة العمالية » .

وقد واجهت الحركة النقابية فى إنجلترا ، عند نشأتها ، مشكلة هامة تمثلت فى تسلط مجموعة العمال « المهرة » على هذه النقابات ، وحرمان السواد الأعظم من العمال من عضويتها ، بحيث انقسمت الطبقة العاملة الانجليزية وتكونت بداخلها « ارستقراطية عمالية » تسيطر وحدها على النقابات وتحول دون انضمام الآخرين اليها ، بما تضعه من شروط انضمام مادية ومهنية .

وكانت هذه الحركة موجهة بالذات ضد العمال الذين لا تتطلب اعمالهم دراية او خبرة فنية او تكوين مهني ، كالحمالين وعمال الموانى *les Dockers* . ولكن هؤلاء الآخرين ، فى محاولة منهم للدفاع عن مصالحهم ، قاموا بإنشاء نقابات مستقلة خاصة بهم ، واستطاعوا بفضل الاضراب العام الذى شنه عمال الموانى ، ان يقضوا على هذه التفرقة ، ففتحت أبواب النقابات لكل العمال ، بغض النظر عن تكوينهم المهني .

وتجدر الملاحظة ، ان النقابات الانجليزية منذ نشأتها وضعت نصب أعينها

Redor et Rioux, op. cit., note 398, p. 68.

(٦٧٠)

Pic, op. cit., note 580, p. 301.

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 219.

Silvestre, op. cit., note 491, p. 23.

أن تحقق لاعضائها مطالبهم المهنية ، وخاصة ، ان تضمن لهم حدا ادنى من الاجور يتناسب مستوى الأسعار ، بحيث تحافظ على ثبات مستوى المعيشة للطبقة العاملة . وتتميز الحركة النقابية الانجليزية ، بانها استطاعت ، ومنذ البداية ان تتفهم حقيقة مرتطبتين في آن واحد : اما الاولى ، فهي ان مهمة النقابات الدفاع عن المصالح المهنية لاعضائها ، واما الثانية فهي ان الدفاع عن هذه المصالح يعتمد على المؤسسات السياسية ، وأنه لابد وان يكون للعمال تأثير سياسي ليتمكنوا من تحقيق مطالبهم الاقتصادية والمهنية .

لذلك ، نجد ان النقابات قد حددت اهدافها المهنية فى الحفاظ على مستوى معيشة العمال (ضمان حد ادنى من الاجور والحفاظ على التناسب بين الاجور والأسعار) مع العمل المستمر على تحسين ظروف العمل والمعيشة للطبقة العاملة ، مع ابتعاد النقابات عن العمل السياسي المباشر . ولكنها (اى النقابات) تعمل على تمثيل الطبقة العاملة سياسيا ، بواسطة حزب عمالى يتولى النشاط السياسي للطبقة العاملة : ففى بداية الأمر ، ساندت النقابات حزب الاحرار les Wighs ضد حزب المحافظين les torys ، ولكن النقابات ، قررت عام ١٩٠٦ ، انشاء حزب عمالى مستقل هو حزب العمال Labour party ، ولكنها تأكيدا لفكرة فصل النشاط المهني عن النشاط السياسي ، قررت ان يكون « الاشتراك المهني » الذى يؤدى للنقابة ، منفصلا عن الاشتراك « السياسي » الذى يؤدى للحزب ، بحيث يمكن لعضو النقابة ان يؤدى الاشتراك النقابى ، ويرفض أداء الاشتراك الحزبى .

وأخيرا ، مالت النقابات الانجليزية ، منذ نشأتها ، وحتى الآن ، الى الحصول على مطالبها عن طريق المفاوضات مع اصحاب الأعمال ، مع حرصها الدائب ، ان تراعى فى مطالبها عدم الاضرار بالاقتصاد القومى وهى لا تمارس الضغوط للحصول على مكاسب جديدة الا اذا ادركت ان تحقيق هذه المطالب ممكن دون ان يمثل عبئا على الاقتصاد ، والا انعكس أثر الاستجابة لبعض المطالب الجزئية ، على مستوى معيشة الطبقة العاملة ككل . و جدير بالذكر ، ان وصول النقابات الانجليزية الى هذا المستوى من الوعي لم يتأتى الا نتيجة كفاح طويل ، اكتسبت خلاله القيادات النقابية الانجليزية خبرة واسعة مكنتها من حسن تصريف أمورها .

(ب) الولايات المتحدة الأمريكية^(٦٧١) :

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية ، مبدأ حرية المنظمات العمالية ، منذ وقت مبكر . فقد كان بإمكان العمال تكوين نقاباتهم ، في كل الولايات ، استنادا الى مبدأ « حرية التجمع » المنصوص عليه في الدستور الفيدرالى .

لذلك ، بدأت الطبقة العمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تكوين منظماتها النقابية منذ وقت مبكر : ففي عام ١٧٨٦ انشأ عمال الطباعة أول نقابة عمالية ، وتلاههم عمال الأحذية عام ١٧٩٤ . وتكون أول اتحاد عمالى فى ولاية « فيلاديلفيا » عام ٨٢٧ وكان يضم ٣٠٠ ألف عضو (عام ١٨٣٦) .

حقا ، ان النظام القانونى للنقابات كان يختلف من ولاية الى أخرى ، ولكن أغلب قوانين الولايات ، متأثرة فى ذلك بالقانون الانجليزى ، كانت تعترف للنقابات - بمجرد تسجيلها لدى الجهة الادارية المختصة - بالشخصية المعنوية .

بل ، نجد ان قوانين بعض الولايات ، توقع عقوبة جنائية على كل صاحب عمل يأتى عملا من شأنه اعاقة العمل النقابى ، مثال ذلك ، قانون ولاية كنتيكت **Connecticut** الصادر فى ٩ يناير ١٨٩٩ ، والذى كان يقضى بمعاقبة كل صاحب عمل يمارس الضغوط على عمالة لمنعهم من الانضمام للنقابة ، بغرامة مقدارها ٢٠٠ دولار والسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

وذهبت قوانين بعض الولايات الى منح النقابات حق وضع « شعار النقابة » على المنتجات ، كدليل على صنع هذه المنتجات فى منشأة تحترم القواعد التى تطالب بها النقابات المتعلقة بالشروط الصحية وبشروط العمل بوجه عام .

وحتى عام ١٨٦٠ ، كانت النقابات الأمريكية تعاني من نفس المشكلة التى كانت تعاني منها النقابات الانجليزية ، وهى سيطرة قلة من العمال على النقابات .

F. Ponteil, op. cit., note 441, p. 256.

(٦٧١)

Pic, op. cit., note 580, p. 306.

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 227.

Silvestre, op. cit., note 491, p. 26.

ولكن بالنسبة لأمريكا ، كان الانضمام للنقابة قاصرا ، ليس فقط على « العمال المهرة » بل وإيضاً على « البيض » منهم ، حيث كانت التفرقة العنصرية ، تحرم انضمام العمال « السود » الى النقابات .

وكرر فعل على هذه التفرقة « المهنية » و « العنصرية » فى آن واحد ، أنشأ العمال « المستبعدة » اتحاد « فريسان العمل Knights of labour » عام ١٨٦٩ ، وضم هذا الاتحاد كل العمال ، دون تفرقة ما بسبب نوعية العمل ، أو اللون ، أو الجنس . وبلغ عدد أعضاء هذا الاتحاد ٧٠٠ ألف عضو . ولكن الأفكار المتطرفة التى سادت هذا الاتحاد ، ومظاهر العنف التى لجأ إليها (وأهمها مظاهرات شيكاغو) أدت الى انفصال أغلب المنظمات العمالية ، والى اختفاء عام ١٨٨٦ .

ومنذ هذا التاريخ ، انتقلت قيادة الحركة العمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية الى « الاتحاد الأمريكى للعمل American Federation of labour » . وقد تميز هذا الاتحاد بأنه جمع تحت لواءه نقابات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فى آن أحد ، فكان له بذلك طابعا دوليا ، وقد قام ببيان هذا الاتحاد على قاعدة قوامها النقابات المهنية المحلية ، التى تكون فيها بينها اتحاداً مهنيا إقليمياً ، ثم اتحاداً وطنياً ، ثم الهيئة الدولية للاتحاد (التى تضم كل من الاتحاد نقابات الولايات المتحدة واتحاد النقابات فى كندا) ، وقد أعلن هذا الاتحاد أنه يرمى الى « تعليم فكره » « السعوا النقابى » على المنتجات الصناعية ، والكفاح فى سبيل تطوير التشريعات الاجتماعية لصالح العمال ، واكتساب الرأى العام عن طريق الإعلام والدعاية ، على ان تتم ممارسة كل الأنشطة فى اطار القانون والشرعية .

وقد حرص الاتحاد الأمريكى للعمل ، منذ نشأته ، على الاحتفاظ بطابعه « المهني » ولذلك ، يحرص الاتحاد على تجنب أى علاقة « تنظيمية » او أى شكل من اشكال الارتباط « الدائم » بأى حزب من الأحزاب السياسية ، ولكنه لا يتوانى عن ممارسة كل ضغط ممكن على البرلمان لاجباره على اصدار التشريعات العمالية اللازمة لحماية العمال .

وهكذا نجح الاتحاد ، عام ١٨٨٨ فى استصدار قانون يجعل من حق الحكومة عرض وسناتها لحل خلافات العمل الناشئة بين عمال السكك الحديدية

والشركات التابعة لها، وفي عام ١٨٩٨ صدر قانون آخر يجعل من حق الحكومة التدخل
لعمل الخلافات العمالية في أي صناعة كانت .

كذلك نجح الاتحاد في دفع الحكومة لاتخاذ قرار بإنشاء وزارة مستقلة
للعمل (عام ١٩١٣) بعد أن كانت مدمجة مع وزارة التجارة والعمل منذ عام ١٩٠٣ .

وقد عرف الاتحاد تطورا ملحوظا في عدد أعضائه ، اعتبارا من عام ١٩٠٠ ،
فقبل ذلك ، وبالتحديد عام ١٨٩٧ اقتصر عدد أعضائه على ٢٥٠ ألف عضو ، ثم
قفز هذا الرقم الى ٥٧٠ ألف عضو عام ١٩٠٤ ، ليبلغ ٢ مليون عام ١٩١٤ .

ويلاحظ أن الحركة النقابية الأمريكية ، كمثيلتها الانجليزية ، مالت منذ
البداية الى اتباع الأساليب السلمية والتحكيم في حل منازعات العمل ، فكثيرا
مادب الخلاف بين أصحاب الأعمال والعمال ، ولكن درجة الوعي العالية لدى القيادات
العمالية الأمريكية ، أدت الى أن تبحث هذه القيادات ، في أغلب الأحيان ، الى حل
هذه الخلافات عن طريق المفاوضات والتحكيم ، ولا يساند الاتحاد اضطرابات النقابات
إلا في حالة الضرورة القصوى ، التي يرى الاتحاد أنه لا مفر من اللجوء إليها .

(ج) استراليا نيوزيلندا :

رغم ما سبق قوله ، من أن هذه البلاد ، تمثل تشريعاتها ، نموذجا مستقلا ،
إلا أن كونها من المستعمرات الانجليزية القديمة ، فإنها قد تأثرت بالتشريعات
والنقابات الانجليزية لحد يسمح بدارستها مع هذا البلد ، مع ملاحظة أن تشريعاتها
العمالية ، فاقته ، في بعض الجوانب ، التشريع الانجليزي الذي تأثرت به في
البداية (٦٧٢) .

ويرجع السبب في ذلك (٦٧٣) ، الى أن النقابات الاسترالية والنيوزيلاندية
استطاعت ومنذ نشأتها « أن تسيطر على الحياة السياسية » فقد بدأت النقابات
تتكون في المستعمرتين ، اعتبارا من عام ١٨٧٥ ، وعلى غرار النقابات الانجليزية .
وفي عام ١٨٩٠ ، تكونت النقابات « حزب العمل » ، الذي تولى الحكم في
المستعمرتين ، لدرجة أن وصف الكتاب هذه الظاهرة بقولهم « أن النقابات لدينا

هي التي تصنع التشريعات أكثر من أى هيئة أخرى في البلاد وهي التي تدبر البلاد بواسطة الوزراء^(٦٧٣)، لذلك ، كان من الطبيعي أن تكون نيوزيلندا وأستراليا ، من أولى الدول التي صدرت فيها ، ومنذ وقت مبكر أكثر التشريعات الاجتماعية تقدما : كتحديد الحد الأدنى للأجور ، وإقامة نظام التحكيم الإجباري ، وتنظيم العمل في المصانع ، وتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات يوميا ، وبحيث اكتمل هذا الميثاق القانوني في كل من البلدين في خلال السنوات الأولى من هذا القرن^(٦٧٤) .

ولذلك ، اطلق الكتاب على استراليا اسم «جنة العمال» . فالعامل الاسترالي كان في الواقع في ظروف جعلته بعيدا عن الانتماء الى هذه الطبقة «العامة» التي اسهبا في وصف ظروفها ، وقربته أكثر الى «الطبقة البورجوازية» ، ولعل ذلك يرجع بالذات للظروف التي عرفتتها استراليا ، فقد حرص المسؤولون فيها ، منذ البداية ، على عدم فتح ابوابها للمهاجرين ، السود منهم ، والبيض على السواء ، انطلاقا من فكرة مؤداها ، انه يتعين للحفاظ على مستوى المعيشة مرتفعا ، المحافظة على عدد منخفض من السكان ، وهو ما ادى بالبعض لوصف استراليا بانها «القارة الخالية» .

البند الثاني - فرنسا وبعض دول المجموعة اللاتينية :

(١) فرنسا^(٦٧٥) :

لعل المثال الفرنسي ، هو خير الأمثلة التي يمكن أن نسوقها للتدليل على مدى ارتباط التشريعات الاجتماعية بالحياة السياسية . فاستعرض قانون العمل

Pic, op. cit., note 580, p. 305.

(٦٧٣)

(٦٧٤) راجع ما سبق ، ص ٤٠١ وما بعدها .

Niveau, op. cit., note 122, pp. 133. et 139.

(٦٧٥)

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 182.

R. Remond, op. cit., note 293, p. 127.

Silvestre, op. cit., note 491, pp. 10, 18, 19.

Amiaud, op. cit., note 580, p. 29.

Pic, op. cit., note 580, p. 512.

في فرنسا ، وحق التنظيم الجماعي ، يبين بوضوح ان مراحل تطور هذا القانون مرت بنفس مراحل التطور السياسي الذي عرفته فرنسا اعتبارا من الثورة الفرنسية . لذلك ، يمكننا دون تردد ، ان نقسم مراحل ميلاد قانون العمل في فرنسا الى اربع مراحل ، يقابل كل منها مرحلة من مراحل الحياة السياسية في فرنسا ، ويعكس بوضوح العلاقة بين قانون العمل والحياة السياسية (٦٧٦) .

١ - المرحلة الاولى - مرحلة الليبرالية المطلقة وصدر قانون ١٨٤١ :

راينا ، أن الثورة الفرنسية جاءت بالأفكار الليبرالية ، والتي بمقتضاها ، ينبغي ترك العنان للحافز الفردى وللحرية الفردية دون أى قيود ، او تدخل من جانب الدولة (٦٧٧) . ولكن التجاوزات كانت صارخة لدرجة يصعب معها ان تقف الدولة موقف المتفرج . وقد فجر تقرير الدكتور Villermé (الذى اشرنا اليه من قبل) (٦٧٨) المشكلة ، ولفت النظر الى ضرورة تدخل الدولة لحماية الأطفال مما يلاقونه في المصانع من تجاوزات ومعاملة غير إنسانية وظروف عمل غير مقبولة .

ونتيجة لهذا التقرير ، تحركت الحكومة لأول مرة ، منذ قيام الثورة الفرنسية ، فأصدر البرلمان اول قانون اجتماعى فى تاريخ فرنسا ، وهو قانون ٢٢ مارس ١٨٤١ والمتعلق باحكام تشغيل الأطفال فى المصانع (٦٧٩) . وقد جاء هذا القانون ، الذى صدر نتيجة لاغتيارات أيديولوجية (انتشار الأفكار الاشتراكية) وسياسية (تقرير حق الاقتراع العام) واقتصادية (تزايد عدد العمال وازدياد دورهم فى الانتاج) ، جاء هذا القانون ليعالج العيوب التى كشف عنها تقرير الدكتور Villermé ، لذلك ، حرم القانون تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمانى سنوات ، وحدد القانون عدد ساعات العمل اليومية بالنسبة للأطفال ، بثمانى ساعات يوميا لمن

(٦٧٦)

Branciard, op. cit., note 302, pp. 85 et 107.

(٦٧٧) راجع ما سبق ، ص ١٣٠ وما بعدها .

(٦٧٨) راجع ما سبق ، ص ٢٩٥ وما بعدها .

Amiaud, op. cit., note 580, p. 29.

(٦٧٩)

Pic, op. cit., note 580, p. 512.

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 183.

تقبل أعمالهم عن ١٢ ساعة ، ١٢ ساعة يوميا بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٢ - ١٦ سنة ، وخرم القانون تشغيل الأطفال ليلا ، ما بين الساعة الخامسة مساءً والخامسة صباحاً ، كما حظر تشغيلهم يوم الأحد . ووضح أن أحكام هذا القانون كانت لا تتناسب إطلاقاً مع ما يعانيه العمال ، الأطفال والنساء والرشد منهم ، خاصة ، وأنه حتى بالنسبة للأطفال لم تكن هذه الأحكام تسرى إلا بالنسبة للمصانع التي تستخدم أكثر من عشرين عامل على الأقل . ورغم ذلك ، ظل قانون ١٨٤١ ، مجرد « حبر على ورق » ، فلم يلق أى تطبيق فعال ، فقد نص القانون على العقوبات المترتبة على مخالفة أحكامه ، ولكنه لم يحدد أى هيئة أو جهة مسؤولة عن الرقابة على تطبيق هذه الأحكام ، لذا ، لم يعمل بأحكامه سوى نفر قليل من أصحاب الأعمال .

ولكن ، على الرغم من « تواضع » أحكام هذا القانون و « عدم فاعليتها » ، إلا أن القانون في ذاته ، أو بمعنى أدق ، الفكرة التي أوحى بها ، تستحق أن تكون واقعة يؤرخ بها في تاريخ القانون الاجتماعى . ف لأول مرة ، ومنذ قيام الثورة الفرنسية ، يتدخل المشرع فى علاقات العمل ، ليقدر بعض الأحكام بقصد حماية الطبقة العاملة . لذلك ، فإن هذا القانون لم يصدر إلا بعد مناقشات طويلة وساخنة في البرلمان الفرنسي ، فقد اعترض على هذا القانون ، انصار المذهب الحزب باعتباره « قيدياً يرد على حرية العمل » ، بينما دافع عن هذا القانون ، المسيحيين الاشتراكيين وبعض أعضاء الطبقة الارستقراطية القديمة .

وقد جرت محاولة لتعديل هذا القانون ، حتى يلقى نصيباً أكبر من التطبيق ، بحيث اقترح إنشاء هيئة من موظفي الدولة للتفتيش على تطبيق أحكام هذا القانون ، ولكن هذا التعديل ظل يتعثر ، حتى قامت ثورة ١٨٤٨ ، فاطاحت بملكية يوليو ، وقامت فى فرنسا الامبراطورية الثانية ، وبها تبدأ المرحلة الثانية من مراحل تطور التشريع الاجتماعى فى فرنسا .

٢ - المرحلة الثانية - حماس تشريعى غير فعال (١٨٤٨)

تعتبر ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا ، أولى الثورات الاجتماعية ، لذلك ، كان

من الطبيعي ان تبدأ هذه الثورة بتقرير حق الاقتراع العام ، وبوضع السلطة فى أيدى أصحاب الفكر الاشتراكي . لذلك نجد ان لويس بلان كان من بين أعضاء الحكومة المؤقتة التى تكونت فى اعقاب الثورة . واتخذت الثورة منذ بدايتها مسلكا مضادا للأفكار الليبرالية الفردية السائدة حتى ذلك الوقت (٨١) ، لذلك ، يصبح من السهل ان نفهم ، ان تسارع الحكومة المؤقتة بإظهار اهتمامها بأحوال العمال وبيان رغبتها فى تنظيم علاقات العمل ، ولكن هذا الاهتمام وهذه الرغبة ، نتيجة لأحداث يونيو عام ١٨٤٨ ، سيظلان مجعدين « بيان جماسي » دون نتائج عملية محددة .

- مراسيم فبراير ومارس ١٨٤٨ :

غداة تكوين الحكومة المؤقتة ، وتحت تأثير لويس بلان صدرت مجموعة من المراسيم بقوانين des décrets تضع بعض القيود على علاقات العمل وتنظم عقد العمل الفردى ، وكذلك تنظم هذه المراسيم المنافسة بين أصحاب الأعمال . فقد صدر أول مرسوم فى ٢٦ فبراير ١٨٤٨ لتنظيم علاقات العمل ، وقد كان هذا المرسوم على درجة من الأهمية بحيث يمكن اعتباره بياناً معبراً عن الأفكار التى حملها رجال ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا ، وقد جاء فيه « ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية تتعهد بضمان الحياة الكريمة للعامل بواسطة العمل ، وتتعهد بضمان عمل لكل عامل ، وبمنح العمال حق التنظيم الجماعى ليحققوا مطالبهم المشروعة » . ويتضح من هذا الإعلان ، ان الحكومة تتعهد بضمان حق العمل لكل عامل ، وبإطلاق حرية إقامة الجمعيات للطبقة العاملة ، وبضمان حد أدنى من « مستوى المعيشة » للعمال .

وقد تبع هذا المرسوم ، مجموعة من المراسيم الأخرى تضع المبادئ المعلنة فيه ، موضع التطبيق . فصدر مرسوم ٢٧ فبراير وكان يقضى بإقامة « ورش تابعة للدولة » يعمل فيها العمال الذين لا يجدون عملاً ، كما صدر مرسوم آخر يقضى بإقامة لجنة دائمة ، عرفت باسم « لجنة لوكسمبورج » ، مكونة من العمال وأصحاب الأعمال لبحث كافة المشاكل المتعلقة بتنظيم علاقات العمل .

René Remond, op. cit., note 293, p. 127.

Niveau; op. cit. note 122, p. 133.

كذلك ، صدر مرسوم بتاريخ ٢٨ فبراير اعلنت فيه الحكومة مبدأ حرية تكوين الجمعيات . وأخيرا مرسوم ٢ مارس الذى حدد عدد ساعات العمل اليومية ، بالنسبة لكل العمال ، بـ ١٠ ساعات فى باريس ، و ١١ ساعة فى الأقاليم ، وجاء فى هذا المرسوم : « ان العمل لعدد كبير من الساعات ، يؤدى ليس فقط الى التأثير على العامل من الناحية الصحية ، بل ويؤثر على امكانياته الذهنية والفكرية ، بما يتعارض والكرامة الانسانية » (٦٨٢) .

- النتائج العملية لمراسيم فبراير ومارس ١٨٤٨ :

ولكن ، رغم أهمية هذه المراسيم ، فان نتائجها العملية كانت محدودة . لقد عرفت هذه الفترة « حماسا تشريعيا » يستحق الاعجاب ، ولكنه كان للأسف دون نتائج عملية . ذلك ، ان رفع مستوى معيشة العامل وتحسين ظروف العمل يرتبط بالضرورة بالاوضاع الاقتصادية ، ويكون من الأسهل تحقيق هذه النتائج ، على الأخص ، فى أوقات الرخاء الاقتصادى ، بحيث يصعب بالطبع ، الوصول الى هذه النتائج خلال فترات الأزمات ، وخاصة فى فترة يشوبها الاضطراب الاجتماعى وتتعقب قيام ثورة بدلت نظام الحكم ، وهذا ما تجاهله اعضاء الحكومة المؤقتة .

وترتب على تقرير حق الاقتراع العام ، ان حصل الفلاحين على حق التصويت ، ونظر لطابعهم المحافظ ، ولكونهم الاغلبية ، فقد اتت الانتخابات التشريعية ، بنواب فى البرلمان معادون للفكر الاشتراكى ، لذلك فان ممثلى التيار الاشتراكى تقلص عددهم الى حد كبير فى الحكومة ، بل واختفوا بعد قليل بصورة نهائية من الحكومة .

وبالنسبة للورش الحكومية ، التى انشأت لتدبير عمل للعاملين فان هذه الورش فشلت ، فقد تكبدت العاملين فيها ، دون ان يدروا ما يجب عليهم عمله مما أدى بهذه الجموع الى التذمر ، خاصة ، حين حاولت الحكومة ابعادهم عن باريس . فوقعت اضطرابات دامية ، واضطرت الحكومة الى مواجهتها بعنف ، وأعقب ذلك ، رد فعل تشريعى ، مؤداة ، العدول عن كل الأحكام التى قررتها مراسيم فبراير ومارس ١٨٤٨ : فقد ألغيت الورش الحكومية فى ٣ يوليو ١٨٤٨ ، وفى ٩ سبتمبر تم العدول عن المرسوم المحدد لعدد ساعات العمل ، وتقرر ان تصبح ساعات العمل ١٢ ساعة يوميا فى كل انحاء فرنسا .

ولكن ، على الرغم من هذه «الردة التشريعية» ، فإن ثورة ١٨٤٨ ستظل أيضا تاريخا لا ينسى في تطور القانون الاجتماعي ، فقد ارسنت مبدأ حماية الطبقة العاملة على الصعيد السياسي ، وفتحت الطريق بذلك ، امام مسيرة لم تنته ، خاصة ، وان تقرير حق الاقتراع العام ، سيصبح سلاحا في يد الطبقة العاملة ، تستخدمه لتحقيق مطالبها مستقبلا .

٣ - المرحلة الثالثة - التطور البطيء لقانون العمل والاعتراف للعمال بحق التنظيم الجماعي (١٨٤٩ - ١٨٩٠) :

وقد شهدت هذه الفترة في فرنسا ، نظامين سياسيين : هما الامبراطورية الثانية ، ثم الجمهورية الثالثة . وقد بدأت الامبراطورية الثانية تاريخها بتحفظ شديد ، بل وبمنظرة يشوبها الحذر من الطبقة العاملة . والواقع ان هذا الحذر لم يكن نتيجة أفكار عدائية للطبقة العاملة ، بل على العكس ، فقد كانت جموع العمال والفلاحين هي اول من ساند لويس نابليون بونابرت في الوصول الى الحكم ، كذلك ، فقد اتبع لويس بونابرت سياسة نابليون من حيث الاعتماد على الجماهير الشعبية في مواجهة الطبقة البورجوازية ، ولكن اعتبارا من ١٨٥٢ وحتى ١٨٦٠ ، ظل شبح اضطرابات يونيو ١٨٤٨ الدامية عالقا في الأذهان وهو ما يفسر حذر الحكومة تجاه الطبقة العاملة . ولكن هذا الحذر لم يدم طويلا ، فسرعان ما بدأت الامبراطورية الثانية في اصدار القوانين العمالية .

- الفترة الاولى من الامبراطورية الثانية (١٨٥٢ - ١٨٦٠) : نظام بوليسي محكم :

ففي هذه الفترة الأولى من الامبراطورية الثانية ، ساد نظام بوليسي ، ولم يصدر أى قانون لصالح الطبقة العاملة ، التي أخضعت لهذا النظام ، وصدر نتيجة لذلك بعض القوانين التي تضر بمصالح هذه الطبقة ، منها على سبيل المثال ، إعادة تحريم التجمعات العمالية الذي كانت قد اباحته قوانين الجمهورية الثانية (٦٨٣) ، كذلك ، أعيد العمل بـ « دفتر العمل » (٦٨٤) . ولكن هذه القوانين ، تم تطبيقها بأسلوب مخفف ، يدل على تطور الأفكار الاجتماعية . فقانون ٢٢ يونيو ١٨٥٤ ، الذي

(٦٨٣) راجع ما سبق ، ص ٤٢٣ .

(٦٨٤) راجع ما سبق ، ص ٣٥٧ .

يُعبد « دفتر العمل » يخرم على صاحب العمل الاحتفاظ بالدفتر حين يقرر العامل ترك العمل بحجة ان العامل لم يؤدي ما حصل عليه من قروض مسبقة من صاحب العمل ، وبذلك ازال القانون أهم المساويء التي كانت تنسب لنظام « دفتر العمل » .
ويقيم القانون بالمقابل ، نظاما مؤداه ان يتم استقطاع مستحقات رب العمل السابق من أجر العامل لدى صاحب العمل الجديد ، مع السماح للعامل بترك العمل في أى وقت يشاء .

كذلك ، فان قانون ١٨٤٩ ، الذى اعاد جريمة التجمع ، لم يستطع التفرقة بين تجمعات العمال « وتجمعات اصحاب الأعمال » ، بل جعل الحظر شاملا لهما معا ، واخضع مخالفة أحكامه ، من جانب العمال او اصحاب الأعمال لنفس العقوبة .

- الفترة الثانية - لنظام ليبرالى (١٨٦٠) :

وفى عام ١٨٦٠ ، تبدأ الفترة الثانية من حياة الامبراطورية الثانية فى فرنسا ، وهى فترة يصفها الكتاب بانها فترة ليبرالية ، بالمقابلة للنظام البوليسى الذى كان سائدا قبلها . وفى هذه الفترة ، وتحت تأثير نابليون الثالث ، الذى كان يسعى الى كسب الجماهير ، ويميل لاعتناق أفكار انسانية يشوبها بعض الفكر الاشتراكى ، بدأت حكومة الامبراطورية الثانية ، تبدى اهتماما متزايدا بالطبقة العاملة .

وقد بدأ هذا الاتجاه يتضح فى مسلك الحكومة تجاه الجمعيات العمالية : لقد كانت هذه الجمعيات - كما راينا ، محرمة خلال الفترة الأولى من الامبراطورية ، فلجأ العمال الى تكوين جمعيات سرية ، ولكن هذه الجمعيات كانت تهاجم خلال الفترة الأولى ويتعرض اعضاؤها الى احكام صارمة . لذلك ، بدأت الحكومة بالعفو عن العمال الذين صدرت ضدهم احكام ، بل ان الحكومة بدأت تقيم صلات مع قادة هذه الجمعيات للتشاور فى شأن مطالب الطبقة العاملة .

R. Rémond, op. cit., note 293, p. 127.

(١٨٥)

Amiaud, op. cit., note 580, p. 34.

Silvestre, op. cit., note 491, p. 18 et p. 19.

- قانون ٢٥ مايو ١٨٦٤ - إلغاء جريمة التجمع والاعتراف بحق الاضراب (٦٨٦) :

ولعل أهم إنجازات الامبراطورية الثانية في نطاق القانون الاجتماعي ، كانت إلغاء النصوص التي تجرم «الجمعيات العمالية» ، وتعطى للعمال الحق في الاضراب . فقد منح قانون ١٨٦٤ للعمال الحق في التجمع والتوقف عن العمل بصورة جماعية ، على أثر التشاور فيما بينهم ، أى اعترف القانون للعمال بالحق في الاضراب ، ولكن حق العمال ، كان يقتصر على التجمعات « المؤقتة » ، دون الحق في إقامة جمعيات « دائمة » ، بمعنى أنه كان من حق العمال ، شن اضراب ، دون أن يكونوا « نقابة » (٦٨٧) .

وعلى الرغم من ذلك ، أى على الرغم من هذا العيب الجسيم الذى شابه القانون ، حيث منح العمال حق الاضراب دون حق إقامة الجمعيات ، فجاء القانون

Branciard op. cit., note 302, p. 107.

(٦٨٦)

(٦٨٧) فقد ألغيت المواد ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ من القانون الجنائي ، وحل محلها الأحكام التالية :

المادة الأولى من قانون ٢٥ مايو لسنة ١٨٦٤ : تلغى المواد ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ من القانون الجنائي

ويحل محلها الأحكام التالية :

مادة ٤١٤ : يعاقب بالحبس مدة تتراوح من ستة أيام الى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح من ١٦ فرنك الى ٣ آلاف فرنك ، او بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من حاول بواسطة العنف أو التهديد أو استعمال الاساليب الاحتيالية التوصل الى وقف العمل أو استمرار ايقافه ، بطريقة جماعية ، بقصد رفع الأجور أو تخفيضها أو بقصد إعاقة حرية الصناعة أو العمل .

مادة ٤١٥ - اذا وقعت الافعال المشار اليها اعلاه على أثر التشاور الجماعى ، فإنه ، يمكن الحكم على المتهمين بوضعهم تحت مراقبة البوليس لمدة تتراوح بين سنتين (كحد أدنى) وخمس سنوات (كحد أقصى) .

مادة ٤١٦ : يعاقب بالحبس مدة تتراوح بين ٦ أيام وثلاث شهور وبغرامة تتراوح بين ١٦ فرنك و ٣٠٠ فرنك ، او بإحدى هاتين العقوبتين ، كل عامل أو صاحب عمل أو مقاول ، توصل بواسطة توقيع الغرامات . او على أثر خطة جماعية متفق عليها ، الى المساس بحرية العمل أو الصناعة .

المادة الثانية : تسرى الأحكام المذكورة اعلاه على ملاك الاراضي الزراعية والعمال الزراعيين . وبذلك يتضح ان « التجمع » فى ذاته بقصد اعلان المطالب ، لا يشكل جريمة كما كان الأمر سابقا (راجع ما سبق ص ٣٥٢) ، ولكن يقع التجمع تحت طائلة قانون العقوبات اذا صاحبه أعمال عنف أو تهديد باستخدام العنف .

Silvestre, op. cit., note 491, p. 18.

راجع فى ذلك ،

Dupeux, op. cit., note 299, p. 158.

ممسوخا ، متجاهلا طبيعة الاضراب ، واعتماده اساسا على حرية التنظيم الجماعى ، فان هذا القانون لم يصدر دون مقاومة شديدة من البرلمان .

ولكن ، على الرغم مما وجه اليه من نقد^(٦٨٨) ، فان هذا القانون كان له الفضل فى منح العمال سلاحا فعالا يستخدمونه من اجل تحقيق مطالبهم .

- الغاء المادة ١٧٨١ من القانون المدنى :

ومن الاجراءات التى اتخذت أيضا ، وتعد من قبل التطور فى علاقات العمل ، اعادة التوازن فى علاقات العمل وتحقيق المساواة بين العامل وصاحب العمل بالغاء نص المادة ١٧٨١ من القانون المدنى والتى كانت تقرر أنه فى حالة الخلاف بين العامل وصاحب العمل حول مقدار الأجر وادائه ، يؤخذ بقول صاحب العمل^(٦٨٩) . ولم يكن لهذه التفرقة من مبرر ، سوى ما كان لأصحاب الأعمال فى بداية الثورة الفرنسية من سيطرة مطلقة ، لذلك الغى هذا النص بموجب قانون ١٢ أغسطس ١٨٦٨ .

- تطور قانون العمل فى ظل الجمهورية الثالثة :

على الرغم من أن الجمهورية الثالثة ، تعتبر النظام السياسى الذى شهد أكبر تطور فى قوانين العمل فى فرنسا ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك ، منذ البداية . فلقد شهدت الجمهورية الثالثة ، فى بدايتها ، أحداث كومبونة باريس (١٨٧١) la Commune de Paris ، فتركت تلك الأحداث بصماتها ولم يكن من السهل

(٦٨٨) وقد رد مقرر القانون Emile Ollivier عن النقد الموجه للقانون بقوله « انه لمن المحزن أن تكون ردود الفعل على هذا القانون هو رفض التطور بحجة انه غير مكتمل ، فهذه نظرة تشاؤمية مؤداها رفض كل ما يأتى من جانب الحكومة ، ونقد كل خطواتها ورفض كل ما يصدر عنها من اجراءات ، حتى ولو كان عملا طيبا ، بل على الأخص العمل الطيب لأنه قد يفيد من قاموا بأعداده ، وهو ما لا يريده الخصوم .

أما أنا فلست متشائم ، وأقبل الخير من أى يد يأتى . فلا أقول : أما كل شيء أولا شيء . بل أقول « شيئا قليلا كل يوم » (١٠٠) فقد قررنا اليوم حق الاضراب ، وغدا نبيع حق اقامة الجمعيات . اننى ارى بشكل واضح فى القانون غياب الحق فى اقامة الجمعيات ، ولكننى ارى ايضا فى الحق فى الاضراب . لذلك لا انتقد القانون بالنظر الى ما ينقصه ، ولكننى اتقبله بالنظر الى ما يتضمنه » .

Silvestre, op. cit., note 491, p. 19.

(٦٨٩) راجع ما سبق ، ص ٣٥٨ .

التغلب على آثارها ، ونشأت ، في صفوف البرلمانيين الفرنسيين ، حساسية شديدة ضد المطالب العمالية ، خلال عدة سنوات (٦٩٠) . لذلك ، تطلب الامر مرور ثلاث عشرة سنة (١٨٨٤) من الأحداث ، حتى يعترف المشرع للعمال بحق إقامة الجمعيات . ولكن قبل ذلك ، صدرت عدة قوانين عمالية متفرقة أقل أهمية (٦٩١) من تلك التي ستبدأ بقانون الجمعيات عام ١٨٨٤ .

- قانون ٢٢ مارس ١٨٨٤ المتعلق بالنقابات العمالية : قانون ووليك روسو Waldeck Rousseau

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين العمالية التي صدرت في ظل الجمهورية الثالثة ، بل من أهم القوانين جميعا حتى هذا التاريخ . حيث يتعلق هذا القانون بالنقابات المهنية ، فيسمح للعمال ولأصحاب الأعمال على السواء ، باقامة جمعيات دائمة للدفاع عن مصالحهم المهنية . وقد صدر هذا القانون ، تحت تأثير وزير الداخلية آنذاك ووليك روسو ، واشتهر القانون لذلك باسمه . ويتميز هذا القانون بمسحه ليبرالية واضحة ، ويقرر مبدأ « الحرية النقابية » في اوسع معانيه ، حيث يسمح بانشاء النقابات ، بكل حرية ، في جميع المهن ، وبأقل قدر من الاجراءات الشكلية . ويتم انشاء النقابات دون اى اذن من جانب الادارة ، وتتمتع كل نقابة بحرية تامة في وضع لوائحها الداخلية ونظمها ، ويقرر القانون أيضا مبدأ الحرية النقابية الفردية ، فكل عامل من حقه ان ينضم الى النقابة ، ولا يمكن اجباره على الانضمام ، ولا يمكن اجباره أيضا على البقاء حتى اراد الانسحاب . وتجري المناقشات وتتخذ القرارات في داخل النقابة - وفقا لنظامها الداخلي ، ودون اى تدخل من جانب الحكومة ، التي يمكنها ، وفقا للعهود العامة ، طلب حل النقابة في حالة مخالفتها للنظام العام (٦٩٢) .

(٦٩٠) بل على العكس ، صدر قانون ١٤ مارس ١٨٧٢ ليعاقب جنائيا كل من ينضم الى « الدولية العمالية » ذات الاتجاه للاركي .

Amiaud, op. cit., note 580, p. 36.

(٦٩١) منها مثلا قانون ١٩ مارس ١٨٧٤ المتعلق بتشغيل النساء والأطفال في الصناعة ، والذي تضمن احكاما اكثر تقدما من قانون ١٨٤١ ، وخاصة تحريم عمل النساء في المناجم ، وتحريم تشغيل الأطفال قبل بلوغهم ١٢ عام ، وتحريم تشغيل النساء او الأطفال في الأعمال الليلية .

Branciard, op. cit., no 302, p. 137.

Amiaud, op. cit., note 580, p. 37.

(٦٩٢)

Branciard, op. cit., note 302, p. 137.

وتبدو أهمية هذا القانون واضحة للعيان ، فقد استكملت به الطبقة العمالية الجانب الأكبر من قوتها ، حيث كان حق اقامة الجمعيات مجزأ عليها ، وبهذا القانون تجمع بين يدي الطبقة العاملة سلاحى الاضراب والنقابات ، فتتم لها بذلك استكمال عناصر قوتها ، ومكنها من استخدام تلك العناصر ، على نحو منظم ، لتحقيق مطالبها ، ولعل ذلك هو ما يفسر لنا ، التطور السريع والمستمر للتشريع الاجتماعى في خلال المرحلة الرابعة من مراحل تطور قانون العمل في فرنسا .

٤ - المرحلة الرابعة - التطور السريع لقانون العمل ١٨٩٠ - ١٩٣٦ : ظهور وتطور اشتراكية الدولة :

اعتبارا من عام ١٨٩٠ شهد قانون العمل تطورا سريعا متلاحقا ، إعطاء المكانة التى نعرفها له الآن فى النظام القانونى . هذا التطور وقع نتيجة لكفاح الطبقة العاملة ، وخاصة تحت الضغوط التى مارستها النقابات العمالية ، ولقى هذا الكفاح استجابة في وقت بدأ يتأكد فيه « الطابع الاجتماعى » للدولة وميلها للأخذ ببعض الأفكار الاشتراكية .

فمنذ عام ١٨٩٠ ، يمكن القول ، أنه لم يمر عام دون ان يصدر فيه قانون أو أكثر لحماية الطبقة العاملة ، فقد حرصت الدولة على التدخل - باستمرار - فى العلاقة بين رب العمل والعمال ، لمصلحة هذا الأخير ، وأهو ما دعانا للقول بـ « ظهور وتطور اشتراكية الدولة » .

ولقد شهدت هذه المرحلة بالذات ، عددا لا يمكن حصره من القوانين ، أهمها : قانون ٢ نوفمبر ١٨٩٢ (المتعلق بتنظيم عمل النساء والأطفال فى الصناعة) ، قانون ١٨٩٨ بشأن اصابات العمل وكيفية تعويضها ، قانون ١٩٠٠ بشأن تمثيل العمال لدى إدارة المنشأة ، قانون ٢٩ يونيو ١٩٠٥ بشأن عدد ساعات العمل فى المناجم ، قانون ١٣ يوليو ١٩٠٦ الذى قرر الراحة الاسبوعية الاجبارية للمستخدمين والعمال ، قانون ٢٢ ديسمبر ١٩١١ بشأن تطبيق معاهدة برن الدولية المتعلقة بالعمل الليلي للنساء العاملات بالصناعة .

ويلاحظ بالنسبة لهذه الفترة ، ان التشريعات الاجتماعية قد أخذت تتطور ويتسع مجال تطبيقها .

سواء من حيث الموضوعات التي تنظمها ، فقد انبثت هذه القوانين على موضوعات شتى : الراحة الاسبوعية ، عدد ساعات العمل ، الحماية من اصابات العمل ، تنظيم عمل النساء والأطفال ، التأمينات الاجتماعية ، الاعانات العائلية لأسر العمال ، حماية الأجر ، الخ .

او من حيث الأشخاص الذين شملتهم هذه القوانين بالحماية ، فالقوانين العمالية في بدايتها انصبت على حماية الأطفال العاملين في المصانع التي تستخدم ٢٠ عاملا فأكثر . ولكن القوانين الصادرة في ظل الجمهورية الثالثة ، امتدت لتشمل كل العاملين من النساء والأطفال والرجال ، ايا كان موقع عملهم ، في النشاط الصناعي ، او التجارى ، او الزراعى . مثال ذلك قانون اصابات العمل عند صدوره في ابريل ١٨٩٨ كان لا يطبق الا على العاملين في بعض الصناعات التي اشتهرت بكثرة الحوادث فيها ، ثم مد نطاق احكامه ليشمل جميع العاملين في المنشآت الصناعية والتجارية عام ١٩٠٦ ، ثم على العمال الزراعيين ١٩٢٢ ، ثم على العاملين في قطاع الخدمات عام ١٩٢٣ .

وهكذا ، بدأ قانون العمل ، كفرع مستقل ، تتبلور احكامه بشكل نهائى فى نهاية الجمهورية الثالثة ، ووضع اول مجموعة قانونية (كود) لعلاقات العمل ، واستمر تطور احكام التشريع الاجتماعى فى فرنسا ، خاصة مع اعتناق فرنسا لسياسة الاقتصاد الموجه حين تمكنت الجبهة الشعبية من الوصول الى الحكم عام ١٩٣٦ .

(ب) بلجيكا (٦٩٣) :

اعترف الدستور البلجيكى الصادر عام ١٨٣١ بحرية اقامة الجمعيات ، وبذلك تمكن العمال استنادا لهذا النص من تكوين نقاباتهم . ولكن المشرع البلجيكى لم يعترف بحق الاضراب حتى ١٨٦٦ ، حين صدر قانون ٣٠ ابريل مقرر حق الاضراب بشرط عدم استخدام العنف والتهديد والا وقع المضربين تحت طائلة قانون العقوبات .

غير ان المشرع البلجيكي ، خلافا لقرينه الانجليزي والفرنسي ، لم يعترف للنقابات بالشخصية المعنوية الا في وقت لاحق وبالتحديد بموجب قانون ٣١ مارس ١٨٩٨ ، وبشرط ان تكون النقابة مهنية ، وتمتنع عن الاتصال بالحركات السياسية ، كما يمتنع عليها تمويل المضربين من العمال .

وقد نجحت الحركة العمالية البلجيكية ، على الرغم من هذا الحظر ، في اقامة حزب عمالي عام ١٨٧٩ ، اطلق عليه اولا اسم الحزب الاشتراكي البلجيكي ، وتحول بعد ذلك الى « حزب العمل البلجيكي » . وبقيا هذا الحزب ، اصبح عدد الاحزاب في بلجيكا ثلاث : الحزب الكاثوليكي (محافظ) وحزب الاحرار ، وحزب العمل . وقد تطور هذا الأخير بسرعة وعرف عنه انه اكثر الاحزاب تنظيما في العالم ، وتميز بنظرته الواقعية للأمر ، ورغبته في المساهمة في البناء ، فقل لجوءه للعنف او للاضرابات . وعمل هذا الحزب على انشاء العديد من « جمعيات المعونة المتبادلة » ، وكذلك « الجمعيات التعاونية » ، كما عمل على دعم الحركة النقابية ، التي تضاعف عدد اعضاءها في ظل حزب العمل : فبلغ عدد الاعضاء ٨٠ ألف عضو عام ١٩٠٢ ، وارتفع هذا العدد الى ١١٦ ألف عضو ١٩١٢ .

والى جانب النقابات التابعة لحزب العمل ، كان هناك « النقابات المستقلة » التي بلغ عدد اعضاءها ، ١٠ آلاف عضو ١٩٠٢ . كذلك ، حاول حزب الاحرار اقامة نقابات تابعة له ، ولكنه لم يحقق نجاحا في هذا الميدان ، حيث لم يتجاوز عدد اعضاء هذه النقابات عام ١٩٠٥ ١٨٠٠ عضو ، بل ان الحزب الكاثوليكي حقق نجاحا اكبر في هذا الميدان ، حيث بلغ عدد اعضاء النقابات التابعة له ٨٠ ألف عضو ، وقد قامت هذه النقابات الكاثوليكية بتكوين لجان تابعة لها ، مهمتها محاربة الحزب الاشتراكي (العمل) والأفكار الاشتراكية ، وبلغ عدد اعضاء هذه اللجان ٢٠ ألف عضو عام ١٩١٠ .

وحتى الحرب العالمية الأولى اعتمدت الحكومة اساسا على الحزب الكاثوليكي وحزب الاحرار ، ولكن في اعقاب الحرب ، وبعد ان تقرر في بلجيكا حق الاقتراع العام مع اعطاء المرأة حق التصويت ، استطاع الحزب الاشتراكي (العمل) تحقيق نجاح فائق حيث حصل في البرلمان على ٧٠ مقعدا بينما حصل الكاثوليك على ٧٣ مقعدا والاحرار على ٣٤ مقعدا فقط ، وتشكلت حكومة ائتلافية ، كانت تضم ٥

وزراء كاثوليك ، و ٤ اشتراكيين ، و ٣ وزراء احرار . واستطاع الاشتراكيين ،
بذلك ، ان يؤثروا على الحكومة في نظرتها الى التشريعات العمالية ، فتوالت
القوانين المنظمة للعمل .

فاعتبارا من ١٨٨٦ ، وبسبب الاضطرابات العمالية ، قرر المشرع اصدار
بعض التشريعات الاجتماعية .

فقد صدر قانون عام ١٨٨٧ ، وانشئت بموجبه « لجان الصناعة والعمل » في
المقاطعات الصناعية ، وهي لجان يمثل فيها العمال واصحاب الأعمال ، بقصد تقديم
المشورة والنصح للحكومة بصدد السياسة الاجتماعية الواجب اتباعها .

وصدر عام ١٨٩٦ ، قانون يلزم اصحاب الأعمال بان يعلنوا في مؤسساتهم
« لائحة النظام الداخلي » التي يتم وضعها بالتشاور مع العمال .

وتأثرا بالقانون الألماني ، اصدر المشرع البلجيكي في ١٠ مارس ١٩٠٠ قانونا
يتضمن الاحكام المنظمة لعقد العمل الفردي .

وفي عام ١٩١٩ ، ودون تدخل من المشرع ، بل على اثر اتفاق بين العمال
 واصحاب الأعمال ، انشأت لجان مكونة من اصحاب الأعمال والعمال ، مهمتها
دراسة سياسة الأجور .

وفي عام ١٩٢٣ صدر قانون يحدد عدد ساعات العمل الاسبوعية بـ ٤٨
ساعة ، وقد خفض هذا العدد الى ٤٠ ساعة فقط عام ١٩٣٦ .

وبموجب قانون ١٩٣٠ صارت « الاعانات العائلية » اجبارية على كل اصحاب
الأعمال . وفي عام ١٩٠٠ ، نظم القانون قواعد المعاشات ، وكان الاشتراك فيها
في بادئ الأمر اختياريًا ، ولكنه صار اجباريا عام ١٩٣٤ ، واصبح التأمين يغطي
ايضا مخاطر الوفاة والعجز . اما تأمين المرض فكانت تتولاه جمعيات المعونة
المتبادلة .

ولذلك ، عمل المشرع البلجيكي على توحيد كافة فروع التأمين في ظل نظام
موحد ، فصدر قانون ١٩٤٤ (٢٨ ديسمبر) موحدا الجهات المسؤولة عن التأمينات
الاجتماعية وجعل التأمين شاملا لكل المخاطر التي يتعرض لها العامل مقابل ٢٥ ٪ من
اجمالي الأجر .

(م ٢٨ - الثورة الصناعية)

وقد استثمر مسار التشريع الاجتماعي في بلجيكا ، بحيث قيل ان مستوى معيشة العامل البلجيكي وعلى الأخص القوة الشرائية لاجر العامل البلجيكي تعد من اعلى المستويات في اوربا ، بحيث ارتفع مستوى المعيشة في هذا البلد بنسبة ٤٠ ٪ تقريبا ما بين عام ١٩٤٨ و ١٩٥٤ .

(ج) ايطاليا^(٦٩٤) :

تأثر القانون الايطالي ، كما سبق ان رأينا ، بالتشريعات الاجتماعية الصادرة في فرنسا . ولكن التطور السياسي لهذا البلد ، ادى الى تأخر صدور هذه التشريعات ، الى حد كبير .

فقد الغي نظام الطوائف الحرفية في ايطاليا اعتبارا من ١٨٠١ . ولكن الجمعيات العمالية كان مسموحا بها ، مع احتفاظ السلطة بحقوقها في حل هذه الجمعيات . وقد بدأ العمال في تكوين جمعياتهم ، التي عرفت باسم « جمعيات المقاومة » منذ عام ١٨٥٠ ، ولكن سرعان ما صدر قرار من الحكومة بحل هذه الجمعيات ، كما منع اول اتحاد للعمال في مدينة « جنوا » من عقد اجتماع عام له عام ١٩٠١ . وبذلك لم يكن هناك في ايطاليا تحريم « قانوني » للجمعيات المهنية ، انما منع العمال عملا من تكوين جمعياتهم .

هذا ولم تندلع اضرابات في ايطاليا حتى عام ١٨٩٨ حين قامت مظاهرة عمال السكك الحديدية ، وقد ردت الحكومة على هذه المظاهرة بالقبض على المتظاهرين وتجنيدهم في صفوف الجيش .

لذلك ، لم تنتهيا ايطاليا للاعتراف بالتنظيمات العمالية الا عام ١٩٠٣ حين تكونت نقابة العاملين بالسكك الحديدية ، فاضطرت الحكومة للاعتراف بها ، مع تحريم حق الاضراب عليها .

وقد عقد الاتحاد العام للعمال اول مؤتمر له في ميلانو عام ١٩٠٦ ، وكان يضم آنذاك ٦٠٠ نقابة و ٢٥٠ ألف عضو . والى جانب هذا الاتحاد ، قام اتحاد النقابات الكاثوليكية وبلغ عدد اعضاؤه ١٠٤ ألف عضو عام ١٩١٢ .

Riedmatten, op. cit., note p. 225.

(٦٩٤)

Paul Pic, op. cit., note p. 313.

Silvestre, op. cit., note p. 37.

وقد تعدد محاولات إنشاء حزب عمالي اشتراكي في إيطاليا ، ولكنها كانت تقابل جميعا بالحل من جانب الحكومة ، خاصة وإن هذه الأحزاب كانت جميعا واقعة تحت سيطرة الشيوعيين الفوضويين بقيادة باكونين ، حتى انشأ الحزب الاشتراكي الإيطالي عام ١٨٩٥ وازداد تأثيره بشكل مضطرب : فقد حصل عام ١٨٩٢ على ٢٦ ألف صوت وست مقاعد في البرلمان ، وحصل عام ١٩٠٧ على ١٧٥ ألف صوت و ٣٢ مقعدا في البرلمان ، وحصل عام ١٩١٢ على ٨٨٣ ألف صوت و ٥٢ مقعدا في البرلمان

ولكن الحركة العمالية الإيطالية ، انقسمت على نفسها ، بانقسام الحزب الاشتراكي بين اتجاهين : الاول ، ويتمثل في الاشتراكية الدولية التابعة لكارل ماركس ولجناحها المتطرف (الفوضوي) بقيادة باكونين ، واما الثاني فهو الاتجاه الثوري الذي ينتج افكار جورج سورال G. Sorel

ويفسر لنا ، هذا الانقسام على الصعيد السياسي ، فشل الحركة الإيطالية في تحقيق مطالبها منذ وقت مبكر ، وتأخر ظهور التشريعات العمالية بها أفتحت أوائل هذا القرن لم يكن قد صدر بايطاليا إلا عدد محدود من القوانين العمالية ، أهمها : قانون تنظيم أجهزة السلامة والصحة المهنية (٢٢ ديسمبر ١٨٨٨) ، والقواعد الخاصة بتشغيل النساء (١٩ يونيو ١٩٠٣) والتأمين الاجباري ضد الحوادث (٢٩ يونيو ١٩٠٣) .

البند الثالث - ألمانيا وسويسرا :

(أ) ألمانيا (١٩٠٠) :

يقتضي استعراض تطور التشريع الاجتماعي وحق التنظيم الجماعي في ألمانيا بالذات ، أن نخصص بعض الصفحات للتطور السياسي في ألمانيا ، فالاشتراكية الألمانية ، كان لها تأثيرا كبيرا على الحركات العمالية ، ليس في ألمانيا وحدها ، ولكن في أغلب دول أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى .

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 221.

Paul Pic, op. cit., note 580, p. 328

Silvestre, op. cit., note 491, p. 42.

فكما حدث في أغلب البلاد ، ساندت الطبقة العمالية في أول الأمر ، الحزب الليبرالي ، بقصد تقرير مبدأ الاقتراع العام ، فقد كان تقرير هذا المبدأ علاجاً للمشاكل السياسية والاجتماعية على السواء .

وفي عام ١٨٦٣ انشيء اول حزب عمالي مستقل ، عرف باسم « الاتحاد العام للعمال الألمان » . بقيادة الاشتراكي « لاسال Lassale » ، واعتنق الحزب فكرة مؤداها ، ان النظام التعاوني هو خير وسيلة يحصل بها العامل على عائد عمله بالكامل ، ويحرم بذلك صاحب راس المال من استغلاله . كذلك ، فان هذا الحزب تميز بنزعة « الوطنية » ، وهو ما جعله يدخل في مواجهة مع « كارل ماركس » صاحب نظرية الاشتراكية الدولية ، خاصة وان ماركس رغم وجوده خارج المانيا الا انه كان له تأثيرا كبيرا داخلها ، وقد تزايد هذا التأثير بعد وفاة « لاسال » ، حين انشأ اتباع كارل ماركس عام ١٨٦٩ « الحزب الاشتراكي الديمقراطي » الذي انضم للدولية الاشتراكية ، واخذ يحارب « النزعة الوطنية » التي عادت للظهور في ألمانيا . وقد ظلت المواجهة بين الاتجاه الماركسي وبين اتباع لاسال ، حتى اتحدا عام ١٨٧٥ واتفقا على اعتناق برنامج مشترك ، واتخذ الحزب الجديد اسم « الحزب الاشتراكي الديمقراطي » ، ورغم اعلانه بأنه حزب « ماركسي » فقد سيطرت عليه النزعة الوطنية .

وقد ترتب على هذا الاتحاد بين الاتجاهين الاشتراكيين ، ان اكتسبت الحركة الاشتراكية الألمانية قوة وتأثيرا لاحد لهما ، حتى خارج حدود المانيا ، خاصة في فرنسا . فقبل وحدتهما ، حصل اتباع لاسال واتباع ماركس على ٩٠ ألف صوت في الانتخابات (١٨٧١) اما بعد اتحادهما فقد ارتفع عدد الاصوات التي حصلوا عليها عام ١٨٧٤ الى ٣٩٥ ألف صوت واستمر تأثيرهم يتزايد بحيث حصلوا عام ١٨٨٤ على ٥٥٠ ألف صوت ، ١٨٨٧ على ٧٦٤ ألف صوت وعام ١٨٩٠ على ١٤٢٧,٨٦٣ صوتا ، وعام ١٩١٤ على ٤,٣٥٠,٠٠٠ صوتا ، اي حوالى ١/٣ عدد الأصوات المدلى بها .

ويمكننا من هذا العرض ان نتابع تطور النقابات العمالية في ألمانيا : فقد صدر اول قانون ينظم الجمعيات المهنية ، في ٢١ يونيو ١٨٦٩ ، وعلى اثره بدأت حركة تكوين النقابات ، فبلغ عدد النقابات المهنية المركزية (عام ١٨٧٨)

٢٥ نقابة تضم حوالى ٥٠ ألف عضو . ولكن ، في اعقاب الحملة التى شنها بسمارك ضد الطبقة العمالية لم يتبقى منها سوى ٤ نقابات عام ١٨٨٢ . ولكن العمال عادوا مرة أخرى الى تكوين نقاباتهم ، يدعمهم في ذلك ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذى اكتسب - كما رأينا - بعد الاتحاد ، تأييدا شعبيا متزايدا ، وهكذا انشيء ، لأول مرة « لاتحاد العام للنقابات الألمانية » وتزايد عدد اعضاؤه باضطراد على الوجه المتالى : ٢٧٧ ألف (عام ١٨٩١) ، ٣٢٩ ألف (عام ١٨٩٦) ، ٥٨٠ ألف (عام ١٨٩٩) ، ٧٣٣ ألف (عام ١٩٠٢) ، ٢٣٢٠٠٠ (عام ١٩١١) و ٢٦٠٠٠ (عام ١٩١٣) .

والى جانب النقابات المنضمة للاتحاد العام ، وجدت بعض النقابات الثورية المعادية للنظام الديمقراطي ، ولكنها كانت ضعيفة التأثير فلم يتجاوز عدد اعضاؤها ١٥ ألف عضو (عام ١٩٠٦) ، بل ان هذا العدد تناقص الى ٧ آلاف عضو فقط عام ١٩١١ .

كذلك ، وجدت بعض النقابات الحرة ، التى كانت تسعى لتحقيق التفاهم بين أصحاب الأعمال والعمال ، مباشرة ، دون حاجة لتدخل الدولة ، وقد بلغ عدد اعضاء هذه النقابات ٣٠ ألف عضو (عام ١٨٦٩) ، و ٥٠ ألف (عام ١٨٨٥) ، وبلغ ١٠٨ ألف عضو عام ١٩١١ .

كذلك ، انشأ الحزب الكاثوليكي بعض النقابات التابعة له ، والتى بلغ عدد اعضاءها ٣٥٠ ألف عضو عام ١٩١١ .

ويقتضي الأمر ، ان توضح ، ان النقابات الألمانية جميعا (عدا النقابات الثورية) ظلت حتى الحرب العالمية الأولى تابعة للأحزاب السياسية ، ولم تبدأ حركة استقلال هذه النقابات وابتعادها عن الاحزاب الا في اعقاب الحرب العالمية الأولى .

وفي ضوء تطور التنظيمات السياسية والمهنية المبين اعلاه ، يمكننا ان نتفهم بسهولة ، ان تكون المانيا من أكثر الدول الصناعية اهتماما بالتشريعات الاجتماعية ومن اسبقها على الأخص في مجال التأمينات الاجتماعية :

فقد صدر أول قانون للتأمين الاجبارى ضد حوادث العمل في المانيا في ٦ يوليو ١٨٨٤ ، وصدر أول قانون للتأمين من الشيخوخة والعجز في ٢٢ يونيو ١٨٨٩ ،

وفي مجال حماية العامل ، صدر قانون تنظيم أجهزة السلامة والصحة المهنية أول يوليو ١٨٩١ (وعدل في ٣٠ يونيو ١٩٠٠) ، كما صدر أول قانون منظم لقواعد تشغيل النساء في أول يونيو ١٨٩١ (وعدل في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨) ، وصدر قانون التعاون في ١٢ أغسطس ١٨٩٦ ، وصدر قانون حماية الأجر في ٢٥ مارس ١٨٩٧ ، كما انشأت في ألمانيا وزارة العمل في نوفمبر ١٩١٨ .

(ب) سويسرا (٦٦) :

تتميز سويسرا ، بأنها كانت من البلاد الصناعية ، التي لم تعرف أعمال العنف ، حيث بدأت دراسة مشاكل العمل فيها ، بصورة هادئة ، ومنذ زمن مبكر : ففي ٦ مايو ١٨٣٨ تكونت جمعية من العمال والمفكرين بقصد دراسة المشاكل الاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لها . كذلك ، تكون أول اتحاد للنقابات السويسرية منذ ١٨٨٠ ، فتمكن النقابات من إقامة حوار حر مع اصحاب الأعمال ، بحيث يمكن القول ان سويسرا لم تشهد أى اضطرابات عنيفة ، عدا الاضراب العام الذي شهدته عام ١٩١٨ والذي لم يدم الا بضعة أيام ، وتم دون أى مظهر من مظاهر العنف ، لم تعرف سويسرا أى اضطرابات اجتماعية . وتفسير ذلك ، ان السويسريين كانوا دائما ضد « الافكار الاشتراكية » لأنها كانت تأتيهم من الخارج ، ولذلك لم تكون الحركة العمالية السويسرية حزبا اشتراكيا ، بل ساندت دائما « الحزب الراديكالي » ووجدت فيه الكفاية لتحقيق مطالبها . ولذلك ، نجد ان « اتحاد النقابات السويسرية » لم يكن له اتجاهات ثورية ماركسية ، بل كان ينادى بتحقيق مطالب العمال بالطرق السلمية . ويلاحظ ان الدستور السويسري منذ عام ١٨٤٨ (مادة ٤٦) يأخذ بمبدأ حرية النقابات ، ويطلق حرية التكوين دون أى رقابة ولا يلزم النقابات الا بالتزام واحد هو عدم القيام بأى عمل يخل بأمن الدولة . ولعل ذلك ، هو ما يفسر لنا ، ان المشاكل الاجتماعية في سويسرا ، قد عرفت طريقها للحل بهدوء : فمنذ ١٨٨٧ ، انشأ « المكتب الاتحادي للعمال السويسريين »

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 229.

(٦٦)

Paul Pic, op. cit., note 580, p. 317.

وانظر كذلك عن النمسا ، نفس المرجع ، ص ٣٢٣ .

Silvestre, op. cit., note 491, p. 40.

بالإضافة الى

« والسبب التاريخي السويسري لثبوت العمال » وكلفا بدراسة المشاكل العمالية واقتراح الحلول المناسبة لها ، وكانا يتمتعان بتمويل ومساعدة الدولة لهما لاداء اعمالهما .

ولذلك ، نجد ان الدولة نادرا ما تتدخل في نطاق علاقات العمل ، حيث يترك الأمر لطرفي العلاقة لتسويتها ، فالسويسريون يؤمنون ، أنه ليس هناك أى داع للثورة من أجل حل المشاكل الاجتماعية ، بل تكفى المفاوضات ، ويبدو ان هذا الأسلوب كان ناجحا في سويسرا . فقد عرف هذا البلد عدد ساعات عمل محدودة بشماني ساعات يوميا منذ عام ١٩١١ ، كما عرف أيضا التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل (٣ يونيو ١٩١١) ، والتأمين الاختيارى ضد البطالة والمرض في العديد من مقاطعاتها ، كذلك ، عرفت العديد من هذه المقاطعات ، ومنذ مطلع هذا القرن نظام « الاعانات العائلية » .

ولكن الملاحظ ان اغلب هذه الانظمة ليست نتيجة لتدخل الدولة ، بل هى نتاج الاتفاقيات الجماعية التى ابرمت في العديد من هذه المقاطعات واثمرت أيضا العديد من المزايا للعمال ، مثال ذلك ، الاجازة الاسبوعية المدفوعة الأجر ، فهى لم تقرر - في أغلب المقاطعات - بقانون ، انما جاءت نتيجة لاتفاقيات العمل الجماعية .

ويبدو ان الأمر يسير باضطراب نحو امتناع الدولة عن التدخل ، فرغم ما يتمتع به العمال السويسريون من حماية ، تكاد تفوق بعض البلاد الاوربية الأخرى ذات التشريعات العمالية الكثيرة ، نجد ان أغلب هذه المزايا تجىء نتيجة لاتفاقيات العمل الجماعية . حقا ، لقد بدأت الدولة في التدخل في علاقات العمل منذ وقت بعيد ، مثال ذلك ، قانون تنظيم أجهزة السلامة والصحة المهنية (٢٣ مارس ١٨٧٧) وقواعد تشغيل النساء والأطفال (٢٣ مارس ١٨٧٧) ولكنها ، بدأت تمتنع عن التدخل بين العمل ورأس المال ، تاركة الأمر لأصحاب الشأن ، ليتولوا حل مشاكلهم بانفسهم ، وقد اثمرت هذه السياسة مع أصحاب الأعمال ومع العمال في سويسرا .

ولعل ذلك يرجع بالطبع لبعض العوامل الأخرى المساعدة ، منها مثلا أن سويسرا على طول تاريخها عرفت « التشغيل الكامل » لطاقتها ، فقل ان عرفت

البطالة ، بل على العكس كانت دائماً تستجلب الايدي العاملة . كذلك فان اجر العامل السويسرى يعتبر اكثر الاجور ارتفاعا في العالم (باستثناء الولايات المتحدة الامريكية) ، كما ان ميزانية الحكومة السويسرية كانت دائماً في حالة توازن ، مما سمح لها بفرض ضرائب معقولة على المشروعات الصناعية ، ويمكن هذه الأخيرة من المنافسة على الصعيد الدولى ، ومن منح عمالها أجوراً مرتفعة .

البند الرابع - الدول الاسكندنافية (٦٩٧) :

نختتم عرضنا لميلاد قانون العمل في البلاد الصناعية (٦٩٨) ، بالدول الاسكندنافية ، وهى الدانمارك والنرويج والسويد . وتشترك هذه البلاد الثلاث ، في قاسم مشترك يتعلق بتطورها الاجتماعى ، هو ان هذا التطور تم في جو من الحرية ، دون اثاره أى مشاكل او اضطرابات . ذلك ، أن هذه البلاد ، ظلت لفترة طويلة ، واكثر من نصف سكانها من الفلاحين الذين يملكون الأرض ، ويتمتعون بحريتهم واستقلالهم . وعندما بدأت حركة التصنيع ، لم نشاهد في هذه البلاد ، نفس الظاهرة التى شاهدها في البلاد الصناعية الأخرى ، ونعنى بها الهجرة المكثفة من القرية الى المدينة . كذلك فان اغلب الشركات المساهمة في هذه البلاد ، كانت الدولة تمتلك فيها الجانب الأكبر ، ولذلك ، لم تلجأ الدولة الى التأميم ، لأنها كانت منذ البداية المالك للمشروعات الكبرى . ثم ان هذه الدول كانت تتمتع ومنذ وقت مبكر ، بقانون اجتماعى متطور .

(أ) الدانمارك :

عرفت الدانمارك النظام البرلمانى ، وحق الاقتراع العام للرجال منذ دستور ٥ يونيو ١٨٤٩ . وقد كانت الحكومة في بداية الأمر تعتمد على حزب المحافظين

Riedmatten, op. cit., note 598, p. 238.

(٦٩٧)

Paul Pic, op. cit., note 580, p. 316.

(٦٩٨) ولزيد من المعلومات عن ميلاد قانون العمل فى بعض البلدان الأخرى ، نحيل القارىء الى

Paul Pic, op. cit., note 580

فقد اورد الكاتب بيانات عن المجر (ص ٣٢٧) ، والاراضي المنخفضة (ص ٣١٢) ودول البلقان (ص ٣٣٧) والنسما (ص ٣٢٣) .

حتى ١٩٠١ ، حين انتقل الحكم لثلاث احزاب كونت فيما بينها ائتلاف حاكم :
الحزب الفلاحي ، والحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، الذي كانت
له دائمة الأغلبية في البرلمان وفي عدد الوزارات . وتحت تأثير هذا الحزب ، تطورت
النقابات وتطور التشريع الاجتماعي . فقد تكونت اولى النقابات منذ عام ١٨٧٠ ،
وفي عام ١٨٩٨ تكون اول اتحاد عمالي للنقابات الدانماركية وكان يضم ما يقرب
من ٨٥ ٪ من مجموع العمال .

وقد بدأت حركة التشريع منذ عام ١٨٩٩ ، بصدر قانون ينظم عقود العمل
الجماعية ، وقانون آخر ينشيء هيئة تحكيم دائمة تتولى مراقبة تطبيق العقود
الجماعية ، وكانت هذه الهيئة مشكلة من عدد متساو من العمال واصحاب الاعمال .
وفي عام ١٨٩١ صدر اول قانون للتأمين الاجتماعي وهو تأمين اجتيازي ضد المرض
ثم صدر قانون آخر للتأمين ضد المرض والشيخوخة .

وقد قام المشرع الدانماركي عام ١٩٣٣ باصدار قانون موحد للتأمينات
الاجتماعية ضد المخاطر التي يتعرض لها العامل . وتجدر الاشارة بهذا الصدد ،
ان الدانمارك تعتبر مع السويد ، البلد الذي يعرف اعلى متوسط لحياة الانسان .
وتشتهر الدانمارك ، بانها اكثر البلاد تقدما وتنظيما لاجازات العاملين ، خاصة
من حيث تحمل رب العمل لنفقات الاجازة (وليس فقط للأجر) وكذلك من حيث
تنظيم الاماكن الصالحة لقضاء العمال لاجازاتهم باسعار معقولة . ويلاحظ ايضا ان
هذا البلد يتميز بارتفاع دخول العمال ، وبنوع من المساواة فيما بينهم ، تصل
الدولة الى تحقيقه عن طريق الضرائب التصاعدية على الدخل .

(ب) النرويج :

تكون الحزب العمالي في النرويج منذ عام ١٨٨٧ ، واستطاع منذ عام ١٩٠٣
ان يحصل على بعض المقاعد البرلمانية . ولكن حتى عام ١٩١٨ ، كان حزب الاحرار
هو الحزب الحاكم ويسانده بعض الاشتراكيين اعترافا منهم بفضلهم في تقرير حق
الاقتراع العام .

وفي عام ١٩٢٤ انضم الاشتراكيين الى حزب العمل ، وانشأوا « حزب
العمال » على غرار حزب العمال البريطاني . ومنذ نشأته ، لفظ هذا الحزب فكرة
الصراع الطبقي وادار ظهره للفكر الماركسي .

وبالنسبة لتشريعات العمل ، فقد عرفت هذا البلد اول قانون للعمل عام ١٩٠٩ ويتعلق بالتأمين الاجبارى ضد المرض بالنسبة لكل العاملين . كذلك حددت ساعات العمل بـ ١٠ ساعات عام ١٩٠٥ ، وخفضت الى ثمانى ساعات عام ١٩١٨ . وصدر قانون سنة ١٩٣٠ يعطى للعامل الحق في اجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة اسبوعين . وقد اعطى كل شخص بلغ ٧٠ عاماً الحق في معاش الشيخوخة بموجب قانون صدر عام ١٩٣٦ وبشرط الا تكون لديه القدرة على الانفاق . وتقرر التأمين الاجبارى ضد البطالة ، عام ١٩٣٨ ، والإعانات العائلية عام ١٩٤٦ .

ويلاحظ ان النرويج ، كالدانمارك تتولى الدولة فيها الرقابة على الشركات الكبرى دون حاجة الى ان تنهج سياسة تدخلية ، وهى لم تلجأ الى استخدام التأمين . كما ان توزيع الدخل في هذا البلد ، يتسم بقدر كبير من العدالة ، يفضل السياسة الضريبية المتبعة .

(ج) السويد :

بدأت حركة التصنيع في السويد ، في وقت متأخر نسبياً ، حوالى عام ١٨٧٠ ، وبدأت معها في نفس الوقت ، الحركة النقابية . ومنذ البداية ، اتصف النقابيين السويدي بالاعتدال ، فقد آمنوا ان اللجوء للاضراب ينبغي ان يكون السلاح الأخير ، وان ما يمكن تحقيقه عن طريق الاضراب ، يمكن تحقيقه كذلك ، بواسطة النقابة ، فالعمال عن طريق تجمعهم ، يكتسبون قوة تمكنهم من مواجهة صاحب العمل . ولكن على الرغم من ذلك ، كانت نظرة رجال الأعمال الى النقابات مشوبة بالاحذر وانعدام الثقة ، لذلك كان تطور النقابات السويدية في البداية بطيئاً : ففي عام ١٨٩٠ لم يتجاوز عدد الأعضاء في النقابات ٨٤٠ عضو ، ولكن سرعان ما تغلبت النقابات على هذا الضعف ، واستطاعت عام ١٨٩٨ أن تضم ٦٠ ألف عضو . وفي نفس التاريخ ، انشئ « الاتحاد العام للعمل » وكان يضم ١٦ نقابة من كزبة و ٦٠٤ نقابة فرعية ، واستمر عدد الاعضاء في التزايد : ١١٣ ألف سنة ١٩١٢ ، و ٦٤٣ ألف عام ١٩٣٢ :

وقد مالت النقابات السويدية ، الى استخدام عقد العمل المشترك كوسيلة لحل المشاكل بين العمال واصحاب الأعمال . وقد ساعد على ذلك ان النقابات

أصحاب الأعمال بعد فترة من التردد ، وخاصة «اتحاد اصحاب الأعمال السويدي» ، آمنوا بإمكانية حل اشاكل عن طريق الاتفاق ، فابرم في عام ١٩٠٨ ، ١٩٧١ اتفاقاً تشمل ٩٦٠٠ صاحب عمل و ٢٥٥ ألف عامل .

ومن بين التشريعات الاجتماعية (المتقدمة) التي يتعين الإشارة اليها في هذا البلد ، قانون تحديد عدد ساعات العمل بثمانى ساعات يومياً (١٩١٩) . وقانون الاجازة السنوية المدفوعة الأجر (١٩٣٨) وقانون التأمين ضد اصابات العمل (١٩١٦) والتأمين ضد البطالة (١٩٣٤) ، وفي نفس العام صدرت مجموعة من القوانين الاجتماعية تعالج عدة مشاكل اجتماعية ، كالاعانات التي تمنح للعمال في حالة المرض ، وللمرأة العاملة في حالة الوضع ، ومعاشات الشيخوخة والعجز ، والاعانات العائلية .

كما اتخذت الحكومة عدة اجراءات ، قصد منها ضمان المسكن المناسب لأفراد الطبقة العاملة ، وضمان مستوى ادنى من التعليم لأطفال هذه الطبقة .

خاتمة

استعرضنا في هذا البحث ، العوامل التي أدت الى قيام الثورة الصناعية،
والنتائج الاجتماعية والقانونية التي ترتبت عليها .

ومن هذا العرض تبين لنا ، ان الثورة الصناعية قامت ، نتيجة لاجتماع بعض
العوامل المادية والفكرية ، وقد تضافرت هذه العوامل من أجل اذكاء الحافز
الفردى ، فكان هذا الحافز المحرك الاكبر للنظام الرأسمالى .

ولكن هذا النظام ، اذ حقق ازدهارا اقتصاديا ، فإنه فشل على الصعيد
الاجتماعى : فقد انقسم المجتمع الى طبقات ، ولم يكن التقسيم الطبقي وليد الثورة
الصناعية ، ولكن هذه الثورة ، ادت الى تقسيم المجتمع الى طبقات على اساس
المركز الاقتصادى الذى يشغله كل فرد ، بعد ان كان التقسيم يقوم على « المركز
القانونى » في عهد الاقطاع .

ولقد تكونت الطبقة الاضعف اقتصاديا ، الاكثر عددا وهى طبقة العمال
(البروليتاريا) في احضان المدينة الصناعية وفي داخل المصنع الحديث ، وقاست
ما قاسته من ظروف العمل والمعيشة ، في وقت كانت الطبقة الرأسمالية فيه تجنى
ثمار التطور الاقتصادى .

وقد استندت الطبقة البورجوازية في استغلالها للطبقة العاملة ، الى الفكر
الليبرالى ، واعتمدت عليه لتأكيد الروح الفردية في المجتمع ، ومكنت به صاحب
رأس المال من مواجهة العامل منفردا ومجردا من أى سلاح . ومن هنا كان تحريم
حق التنظيم الجماعى وامتناع الدولة عن التدخل ، وقد ساهمت كتابات فلاسفة
المذهب الفردى في اظهار هذا الوضع وكأنه « الوضع الطبيعى » .

ولكن الطبقة العاملة ، مع التطور ، ومع تكاثر عددها ، وتحت تأثير الأفكار
الاشتراكية ، وفي سعيها لدفع الظلم عنها ، نظرت حولها ، فوجدت افرادها مجردين
من أى وسيلة للدفاع ، فعمل أفراد هذه الطبقة على ايجاد قوة «غير قوة سواعدهم»
يعتمدون عليها في مواجهتهم لرأس المال . وقد وجد العمال في تضامنهم « القوة

المنشودة ، • من هنا كانت مطالبة العمال الدائبة بالاعتراف لهم بحق التجمع لمواجهة الآثار التي ترتبت على مبدأ « حرية العمل » .

وقد دار الكفاح العمالي حول مطلبين اساسيين : الاعتراف بحق التنظيم الجماعي للعمال من جهة ، وتنظيم علاقات العمل من جهة أخرى . وقد نجح العمال منذ منتصف القرن الماضي في تحقيق مطالبهم ، فكان ذلك ايدانا بميلاد القانون الاجتماعي الذي يواصل تطوره حتى الآن (٦٩٩) .

تلك ، في سطور ، هي مقدمات الثورة الصناعية ، ونتائجها .
فما هي الدروس المستفادة منها ؟

لعل من الطبيعي في عالم انقسم الى كتلة رأسمالية ، وكتلة اشتراكية ومجموعة من الدول اطلق عليها اسم « الدول النامية » ، ان نشاءل ، هل من الممكن ان تقع هذه الثورة الصناعية مرة أخرى في دول العالم الثالث ؟ او بمعنى آخر ، هل يشترط لوقوع الثورة الصناعية مرة أخرى ، ان تجتمع نفس العوامل ثانية في بلد معين حتى تتحقق هذه الثورة ؟

فلنأخذ على سبيل المثال ، المنطقة العربية ، ونستعرض من خلالها العوامل التي راينا انها كانت سببا في وقوع الثورة الصناعية :

- تراكم رأس المال ، وبيدوا أنه قد توافر خاصة في دول الخليج العربي وما تحققة من عائدات البترول .

- الاختراعات والابتكارات الفنية : وقد بلغت بعض البلاد العربية درجة من التقدم يمكن علمائها من بذل العطاء في المجالين الفني والصناعي ، خاصة ان القول بشراء الابتكارات والاختراعات في الوقت الحالي ، امر صعب ، نظرا لمحاولة الدول المتقدمة اختكار المعرفة في هذه الميادين .

- الثورة الزراعية : وهي لم تتحقق بعد في أي بلد عربي ، بل ان بلدا كالسودان للأسف ، لم تستغل امكانياته الزراعية حتى الآن ، فما بالنا نتحدث عن التطور الزراعي في وقت عز علينا فيه استغلال الامكانيات المتاحة ولو بالطرق البدائية .

(٦٩٩) راجع في هذا الموضوع : احمد حسن البرعى : نحو مولد نوع جديد من فروع القانون « القانون الاجتماعي » .

بحيث منشور في مجلة القانون والاقتصاد (العيد المئوي) - تحت الطبع .

لكن أما الفلسفة الحديثة والأعمال البشورية فهي وإن كانت ضرورية للتطور فإنها بمجرد ظهور بشائر التحول الاقتصادي فلا بد وأن تتبع هذا التحول بالتساير التطوري.

إما عن العوامل الفكرية والاجتماعية، فهذا هو بيت القصيد، أن العالم العربي، يعاني من تخلف فكري، جعله يتوقف عند مرحلة الاقطاع، ولكنه الاقطاع الذي يتناسب والعصر الحديث.

أنظر الى الحالة التي تردى اليها الفكر العربي، ان الحركات السياسية تكاد تكون معدومة، وما زالت اغلب دول العالم العربي تعيش في نظام الحاكم الفرد، فكيف يمكن اذن للحواضر الفردية ان تنطلق لتحطيم القيود، ان من المتعارف عليه في اغلب البلاد العربية، ان البورجوازية التجارية تخشى المغامرة في استثمارات طويلة الأجل نظرا لأنها تخشى الغد، في بلاد تتميز بعلم الاستقرار السياسي، لذلك، فهي تفضل التجارة ذات الدورة السريعة لرأس المال، مع الاحتفاظ داخل البلاد بالقدر الأقل من الثروة، أما القدر الأكبر فهو غالبا مودع او يثبت في الدول المتقدمة. ثم ماذا نقول، عن بلاد الأصل فيها «تحرير الفائدة»، بينما اثرياها ومسؤوليها يودعون اموالهم بفائدة ولكن في دول أجنبية؟

ان مثل التفكير، سواء من حيث الاستثمار في بلاد أجنبية، أو الجهر بتحريم الفائدة والحصول عليها «سرا»، هذا هو التخلف بعينه، الذي لا يمكن أن يؤدي إلى تطور على الصعيد الاقتصادي.

هذا مثال، لبعض الدول المتخلفة، التي تجمعت لديها اغلب العناصر المادية، ولكن حالتها الفكرية «حالت دون تقدمها».

ولكننا، في هذا المثال، اخذنا الدول الصناعية المتقدمة مقياسا، لذلك، يحضرنا تساؤل آخر: ألا يمكن تحقيق تقدم صناعي دون توافر كل العوامل التي سبق لنا دراستها؟ أي بمعنى آخر، هل يمكن الاستغناء من بعض هذه العوامل؟ ان الاجابة على هذا التساؤل، تحتاج لدراسة مستقلة، ولكننا نقتصر على القول أن لدى كل أمة طاقات وامكانيات خاصة بها، والمطلوب بالنسبة للدول النامية ان تقف على الأسلوب الأمثل لاستغلال طاقاتها الى اقصى حد ممكن، وأن تحاول تطوير قطاعها الصناعي بما يتلاءم وظروفها الخاصة وامكانياتها.

ففى هذه الدول جميعا ، دون استثناء ، فائض ضخم من الأيدي العاملة ، ويمكن باستغلال هذه الطاقة البشرية مثلا : تعويض النقص فى الآلات والمعدات الحديثة . ولكن هذا الاستغلال ، يثير مشكلة تدخل فى صميم دراستنا ، وهى علاقة الاقتصاد بالمشاكل الاجتماعية ، وبالقانون الاجتماعى بالذات .

لقد رأينا ، أن القانون الاجتماعى فى البلدان الصناعية ، لم يولد طفرة واحدة أو بقرار حكومى ، فهو لم يجرى من فراغ ، وإن ما حصل عليه العمال ، من حماية وامتيازات قررهما لهم المشرع أو تضمنتها عقود العمل الجماعية ، استغرقت حتى وصلت الى ماهى عليه الآن قرابة قرن من الزمان ، تخللها كفاح عمالي عنيد ومستمر ضد الطبقة البورجوازية ، وبذلك كان القانون الاجتماعى ثمرة تطور استجاب فيه التشريع للظروف الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد .

فأين هى ، القوانين الاجتماعية للبلدان النامية ، من هذا التطور ؟
لقد حرصت ، بلاد العالم الثالث ، منذ استقلالها ، على إصدار تشريعات عمالية تتجاوب مع آخر الصيحات فى الدول الصناعية المتقدمة ، ولم تنظر الدول النامية الى مدى استجابة أوضاعها الاقتصادية وقدرتها على تحمل اعباء هذا التشريع المتقدم .

ويبدو هذا القول صحيحا ، فى بلاد اعتنق أغلبها الفكر الاشتراكى ، بحيث ظهرت الدولة وكأنها « أكبر المستثمرين » ، لأنها « أكبر الملاك » وتقلص ، نتيجة لذلك ، حجم القطاع الخاص .

وترتب على ذلك ، من جهة أن كل امتياز جديد للطبقة العاملة يعنى زيادة العيب على ميزانية الدولة ، وانعكاس ذلك — بطريق غير مباشر — على الطبقة التى تقررت تلك الامتيازات لصالحها (فكاننا نعطيها باليمين ونسلبها باليسار) ، كما ترتب عليه ايضا ، من جهة أخرى ، ان زيادة اعباء الاجتماعية ادت برؤوس الأموال الخاصة الى العزوف عن الاستثمار ، فهل هذه هى النتائج التى أرادت هذه الدول التوصل اليها بإصدارها لتشريعات عمالية « متقدمة » ؟

ان أغلب هذه البلاد ، نتيجة لحالتها الفكرية على الأخص — تعاني من ضعف الانتاج ، وعدم تناسبه مع الكمائيات المتاحة ، مما يؤدى بها الى شيخ الجزء الأكبر من مواردها المتاحة ، دون عائد حقيقى .

لذلك ، فإن هذه البلاد ، لا يمكنها ان تضع نفسها في مجال «التقدم الاجتماعى»
في نفس المستوى الذى وصلت اليه الدول المتقدمة ، لانها ليست في نفس مستوى
هذه الأخيرة من حيث « التقدم الإقتصادى » .

ان التقدم الاجتماعى ، بحاجة ماسة الى التقدم الإقتصادى ، فهذا الأخير
هو الذى يعول عليه لتمويل متطلبات التقدم الاجتماعى ، والا صار هذا الأخير ،
وخاصة القوانين الاجتماعية كلمات جوفاء لا معنى لها : ذلك ان تقرير « الامتيازات
الاجتماعية » بتشريع ، دون ان يكون هناك تقدم إقتصادى حقيقى ، معناه ببساطة ،
الانتقاص من الموارد المتاحة للاستثمار ، دون انتاج فعلى يغطى الامتيازات الممنوحة ،
وما يؤدى اليه ذلك ، من مشاكل التضخم والبطالة واللجوء الى القروض الخارجية ،
وكلها امراض يعرفها اقتصاد دول العالم الثالث (٧٠٠) .

ان دول العالم الثالث ، حتى الآن ، لم تستغل طاقاتها المعطلة ، ونعني بها على
الأخص العنصر البشرى ، فقد انبهرت هذه الدول ، بما وصلت اليه الدول الصناعية
المتقدمة من تطور ، فوضعت الدول النامية ، نصب اعينها ان تدلف الى عالم
« التكنولوجيا الحديثة » ، وان تستخدم « الالكترونيات » طفرة واحدة دون ان تمر
بالمرحلة الفنية والصناعية الميكانيكية ، التى مرت بها البلاد التى تحققت فيها
الثورة الصناعية ، فكانما هى محاولة لنقل طفل من مرحلة الدراسة الابتدائية ، الى
الدراسة الجامعية ، دون المرور بمرحلة الدراسة الثانوية .

وليث الأمر قد وقف عند حد القفز في الميدان الإقتصادى ، بل حاولت الدول
النامية ان تحقق نفس الطفرة في الميدان الاجتماعى ، دون أن تعي ان هذا الميدان
وخاصة التشريعات الاجتماعية ، مرتبط ارتباطا وثيقا بالإقتصاد ، وأن كل تطور
اجتماعى بحاجة الى تطور إقتصادى .

وبذلك ، نرى ، ان محاولات القفز تسلب البلاد النامية امكانيات التطور
الحقيقى ، بحيث أصبحت المشكلة في هذه الدول ، ليس نقص الامكانيات المادية

(٧٠٠) فى العلاقة بين التشريعات الاجتماعية ، والتطور الإقتصادى ، انظر :

أحمد حسن البرعى ، التعليق على قانون العمل الجديد .

مجلة مصر المعاصرة - العدد .

فحسب - فهذه يمكن بطريقة او باخرى التخفيف منها - ولكن التخلف الفكرى هو اساس المشاكل في هذه الدول ، فهي بحاجة الى فكر جديد يتناسب والمشاكل التى تعاني منها . فكر لا يقلد الدول المتقدمة ، وانما يوازن بين الامكانيات المتاحة والحاجة الى التطور ، واذا لزم الأمر الاحتذاء بمثال ، فلنأخذ مثال الدول الصناعية ، ولكن ليس فيما وصلت اليه ، بل فيما كانت فيه عند بداية الثورة الصناعيه ، حيث كانت ظروفها متشابهة ، وظروف الدول النامية في الوقت الحاضر ، مع محاولة تجنب الطبقة العاملة قدر الامكان الظروف اللا انسانية التى عرفتھا في البلاد الصناعية ابان الثورة الصناعية ، ولكن مع تحمل هذه الطبقة قدر من التضحيات يتناسب والمصاعب التى تعرفھا هذه البلاد ، ويمهد لرخاء الاجيال القادمة ، فهذه البلاد النامية ، اما ان تختار التضحية الآن ، واما ان تحكم على شعوبها واجيالها القادمة بشظف العيش الى الأبد .

تم بحمد الله .

أحمد البرعى

القاهرة في ٢٨/١١/١٩٨٢

بيان بالجداول الواردة بالمؤلف

صفحة

- جدول رقم ١ : كمية الحديد والصلب المنتجة في كل من الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول اوربا في الفترة من ١٨٧٠ الى ١٩١٣ ٤١
- جدول رقم ٢ : قوة الآلات التي تعمل بالبخار في أوروبا في الفترة من ١٨٤٠ الى ١٨٨٨ (مقدرة بآلاف الاحصنة) ٤٦
- جدول رقم ٣ : زراعة الارض وفقا لنظام الثلاث حقول ٥٣
- جدول رقم ٤ : تطور حركة انشاء السكك الحديدية في العالم في الفترة من ١٨٥٠ الى ١٩١٣ (بالكيلومتر) ٧٥
- جدول رقم ٥ : تخفيض الوقت اللازم للرحلات في فرنسا بواسطة الطرق البرية والسكك الحديدية (في الفترة ما بين ١٩٥٠ الى ١٩٧١) ٧٦
- جدول رقم ٦ : أهمية السكك الحديدية في الحياة الاقتصادية لاحدى المقاطعات الفرنسية (مقاطعة كروز la creuze) في الفترة من ١٨٦٦ الى ١٩٠٦ ٧٧
- جدول رقم ٧ : مدى مساهمة التطور في عالم النقل في تخفيض اسعار النقل . (ثمن الرحلة من باريس الى تولوز ما بين ١٧٢٠ و ١٩٥٥ بالفرنك الفرنسي) ٧٧
- جدول رقم ٨ : عدد المقاعد التي يحتلها رجال البنوك الامسان في مجالس ادارات المشروعات الصناعية الكبرى ٨٨
- جدول رقم ٩ : تزايد عدد السكان في العالم من الفترة من ١٧٥٠ الى ١٩٠٠ بملايين السكان ١٧٨
- جدول رقم ١٠ : تطور عدد سكان المدن وعدد سكان القرى في الفترة من ١٨٥٠ الى ١٩١٤ في أوروبا والولايات المتحدة (أرقام مقربة الى اقرب رقم عشري) ٢٤٥
- جدول رقم ١١ : عدد السكان في اكبر خمس مدن (عدا العواصم) في كل من انجلترا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (عام ١٨٥٠) ٢٦١
- جدول رقم ١٢ : عدد المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة

صفحة

- ٢٦٥ ... من ١٨٢٠ الى ١٨٤٧ ...
جدول رقم ١٣ : بيان بعدد العاملين وجنسهم وسنهم في مصانع
 المنسوجات القطنية بالمملكة المتحدة عام ١٨٣٥ ...
 ٢٩٧ ...
جدول رقم ١٤ : متوسط الأجور بحسب السن والجنس في أهم مصانع
 المنسوجات القطنية في مقاطعة Lancashire في إنجلترا
 ٣١٧ ... عام ١٨٣٣ (بالشلن والبنس) ...
جدول رقم ١٥ : اسعار بعض المواد الغذائية ومدى ارتفاعها في الفترة من
 ٣٢٣ ... ١٧٤٢ - ١٨٠٦ في مقاطعة Nottingham ...

بيان المراجع

اولاً - باللغة العربية :

- احمد جامع : الرأسمالية الناشئة (المرحلة الاولى للنظام الرأسمالى
١٧٥٠ - ١٨٨٠) .
- مكتبة التنمية والتخطيط - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨ .
- احمد حسن البرعى : نحو مولد فرع جديد من فروع القانون : « القانون
الاجتماعى » .
- « بحث تحت الطبع - بمجلة القانون والاقتصاد - كلية الحقوق - جامعة
القاهرة » (العدد الخاص بالعيد المئوى للكلية) .
- أحمد حسن البرعى : الحركة التعاونية من الوجهيتين التشريعية والفكرية
الطبعة الثانية - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٢ .
- أريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادى .
ترجمة الدكتور / راشد البراوى .
- « من الفكر السياسى والاشتراكى » - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر -
القاهرة ١٩٦٨ .
- اسماعيل هاشم : محاضرات في التطور الاقتصادى .
دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٨ .
- الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية (مناظرة اشترك فيها موريس دوب ،
بول سوزى ... وآخرون) .
- ترجمة وتقديم / عصام الخفاجى .
دار ابن خلدون - بيروت - ١٩٧٩ .
- البير سوبول : تاريخ الثورة الفرنسية .
ترجمة / جورج كوسي .
- منشورات عويدات - بيروت - باريس ١٩٧٠ .

- ثروت أنيس الاسنيوطى : الصراع الطبقي وقانون التجار .
دار النهضة العربية - القاهرة .
- جامعة باتريس لومومبا للصدافة بين الشعوب : عرض اقتصادى تاريخى
(تشكيلات ما قبل الرأسمالية والمجتمع الرأسمالى) .
دار الفارفى - بيروت ١٩٧٨ .
- جورج سول : المذاهب الاقتصادية الكبرى .
ترجمة الدكتور راشد البراوى .
مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٩٦٢ .
- زوبرتيكى ، كيروف ، متروبولكى : المشاعة ، الرق ، الاقطاع .
« التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ما قبل الرأسمالية » .
ترجمة جورج طرابيشي - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨ .
- زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى : اصول التاريخ الاوروبى
الحديث من النهضة الاوربية الى الثورة الفرنسية .
(كتاب مترجم مراجعة الدكتور / أحمد عبد الكريم) .
دار المعارف - القاهرة ١٩٦٢ .
- عبد الحميد البطريق : تاريخ اوربا الحديث (من عصر النهضة الى
مؤتمر فيينا) .
جامعة الرياض - الرياض ١٩٧٨ .
- عبد الرحمن زكى : حضارة عصر النهضة .
كتاب مترجم - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦١ .
- عبد الكريم احمد : القومية والمذاهب السياسية .
الهيئة العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧٠ .
- فيلسيان شلاى : تاريخ الملكية .
(ترجمة / صباح كنعان) .
منشور عويدات - بيروت - ١٩٧٣ .

- محمد عبد العزيز عجمية : الوجيز في التطور الاقتصادي •
دار الجامعات المصرية — الاسكندرية ١٩٧٨ •
- نور الدين حاطوم : تاريخ النهضة الاوربية •
(الموسوعة التاريخية الحديثة — رقم ٣) •
دار الفكر الحديث لبنان ١٩٦٨ •
- نور الدين حاطوم : تاريخ الحركات القومية •
(الجزء الثاني : الحرية والقومية) •
دار الفكر الحديث — لبنان ١٩٦٩ •
- هنرى باتيفول : فلسفة القانون (ترجمة الدكتور / سموحي فوق العادة) •
مجموعة « زدنى علما » منشورات عويدات — بيروت باريس — الطبعة
الثانية — ١٩٨٠ •

ثانياً - باللغة الفرنسية :

- ADAM Antoine : le mouvement philosophique dans la première moitié de XVIII^e Siècle.
Société d'édition d'enseignement supérieur. Paris 1967.
- M. AMIAUD : Cours de législation industrielle les Cours de droit — Paris — 1945 — 1946.
- ANDERSON Matthew : l'Europe au XVIII^e Siècle. (1713 — 1783).
Histoire de l'Europe. TVIII. ed. Sirey — Paris 1968.
- Ph. ANDRE — VINCENT : les juristes face à la Société du XIX^e Siècle à nos jours.
Coll : S.U.P. P.U.F. Paris 1975.
- ARIES Philippe : histoire des populations françaises.
Coll "histoire", ed du Seuil, Paris 1971.
- T.S. ASHTON : la révolution industrielle (1760 — 1830) "Civilisation d'hier et d'aujourd'hui".
Plon — Paris — 1955.
- A. AUDIGANNE : la lutte industrielle des peuples Paris—Cappelle, 1868.
- AUGÉ - LARIBÉ (Michel) : la révolution agricole - Coll. : l'évolution de l'humanité A. Michel - Paris 1955.
- BABELON (Jean) : la renaissance artistique scientifique et littéraire "civilisations, peuples et mondes : la Renaissance" - Publié sous la direction de Roland Mousnier - Lidis - Paris 1966 - 1978.
- BAIRDCH (P) : Révolution industrielle et sous-développement S.E.D.E.S. 3^e éd Paris 1969.
- BARRINGTON (Moore) : les origines sociales de la dictature et de la démocratie - "Traduit de l'anglais par Pierre Clinquart"- Maspero Paris 1979.

- **BESNARD (Philippe) : Protestantisme et capitalisme - Coll. V2**
A. Colin - Paris 1970.
- **BIELER (A.) : La pensée économique et sociale de Calvin** Librairie
de l'Université - Genève 1959.
- **BOURCIER DE CARBON (Luc) : Essai sur l'histoire de la pensée**
et des doctrines économiques.
- T I : de Montchrétien à Karl Marx - éd. Montchrestien - Paris 1971.**
- **M. BOUVIER-AJAM : Histoire du travail en France depuis la**
révolution. L.G.D.J. - Paris 1969.
- **F. BOUDOT : la Coopération en France. les éditions ouvrières -**
Paris 1956.
- **M. BRANCIARD : Société française et lutte de classes (1789-1914)**
T. I.
Chronique Sociale de France - Paris 1967.
- **BRAUDEL (Fernand) : Civilisation matérielle et capitalisme.**
- T. I : (Destin du monde XV^e - XVIII^e siècles.) — "sous la direction de**
Raymond Picard" — Lidis - Paris (1966-1978).
- **J. Bron : histoire du mouvement ouvrier français : T. I "le droit à**
l'existence du début du XIX^e Siècle à 1884. les éditions ouvri-
ères, Paris 1968.
- **Civilisations, peuples et mondes.**
"Grande Encyclopédie des civilisations depuis l'antiquité
jusqu'à l'époque contemporaine" le XVII^e et le XVIII^e siècle.
Sous la direction de Raymond Picard - Lidis - Paris (1966—
1978).
- **COCHIN (Augustin) : les sociétés de pensée et la démocratie**
moderne Etudes d'histoire révolutionnaire, éd, Copernic -
Paris 1978.
- **Colloques internationaux du C.N.R.S. "sciences humaines".**
"l'industrialisation en Europe au XIX^e siècle" "Cartographie

— ٤٥٧ —

- et typologie" Lyon 7-10 Octobre 1970 - édition du C.N.R.S. - Paris 1972.
- CROUZET (François) : Agriculture et révolution industrielle "Quelques réflexions" — Cahier d'histoire n° 1 1967 pp. 67 et ss.
 - CROUZET : La formation du capital en Grande-Bretagne pendant la révolution industrielle — 2° conférence de l'histoire économique Aix 1962. — éd. Mouton - Paris 1965 (pp. 589-642).
 - M. DAVID : les travailleurs et le sens de leur histoire édition Cujas - Paris 1967.
 - A. DAUMARD : l'évolution des structures Sociales en France à l'époque de l'industrialisation.
Rev. historique. N° 502. Avr - juin 1972. p.p. 325 et s.s.
 - DELUMEAU (Jean) : Naissance et affirmation de la réforme P.U.F. Paris 1973.
 - DEMANGEON (A.) : Géographie de la France "économique et —humaine" A. Colin - T II - V. I.
 - DENIS (Henri) : Histoire de la pensée économique - Thémis "sciences économiques" - P.U.F. 5° éd. Paris 1977.
 - DOLFUSS (Ch.) et (E. Geoffroy et Baudry de saunier : histoire de la locomotion terrestre — Rev. l'illustration - Paris 1935 (2 vol.).
 - E. DOLLEANS et (G. Dehove) : Histoire du travail en France. "mouvement ouvrier et législation sociale"
1° Partie : dès origines à 1919.
ed. Thomas Montchrestien - Paris 1953.
 - E. DOLLEANS : histoire du mouvement ouvrier (1871 - 1920). "économie - Société et Civilisations". A. Colin - Paris 1967.
 - A - L. DUNHAM : la révolution industrielle en France. (1815 — 1848).
Marcel Rivière et Cie. - Paris 1953.

— 208 —

- G. Dupeux : la Société française (1789 - 1960) Coll V - A. Colln.
Paris 1964.
- Encyclopédie Socialiste, syndicale et Coopérative de l'interna-
tionale ouvrière "publié sous la direction technique de Com-
père Morel". ed. Artistide Quillet - Paris 1912.
- EPZTEIN (L.) : l'économie et la morale aux débuts du capitalisme
industriel en France et en Grande Bretagne — A. Colin -
Paris 1966.
- ERNEL (Lord) : Histoire rurale de l'Angleterre - Gallimard,
Paris 1952.
- C. FOHLEN : Naissance d'une civilisation industrielle.
"Histoire générale du travail".
Nouvelle librairie de France - Paris - Sans date.
- C. FOHLEN : Qu'est ce que la révolution industrielle ?
"Sciences nouvelles". éditions Laffont - Paris 1971.
- FOUGEYROLLAS : la révolution prolétarienne et les impasses
petites - bourgeoises. éditions Anthropos - Paris 1976.
- FREUND (J) : Sociologie de Max-Weber - P.U.F. Paris 1966.
- GARRIGNON - LAGRANGE (Andre) et (Marc Penouil) :
Histoire des faits économiques de l'époque contemporaine -
Dallos 1977.
- G. GILDER : Richesse et pauvreté.
Tendances actuelles - Albin Michel. Paris - 1981.
- H. ABAKKUK (M.J) : La disparition du paysan anglais Annales
(économies, sociétés, civilisations). A. Colin Juillet Août
1965 pp. 649-663.
- H. AZARD (Paul) : la pensée européenne au XVIII^e siècle
"De Montesquieu à Lessing". - Fayard - Paris 1963.
- Histoire générale des civilisations.
- T V : l'époque des lumières (1715-1815) - Par Roland Musiner et
Ernest Labrousse - P.U.F. Paris 1967.

- Histoire générale des techniques.
"Publiée sous la direction de Maurice Daumas".
- T I : Les origines de la civilisation technique (1962).
- T II : Les premières étapes du Machinisme (1965).
- T III : l'Expansion du Machinisme (1968).
P.U.F. Paris.
- E.J. HOBSBAWN : l'ère des révolutions.
"l'aventure des civilisations". Fayard - Paris 1969.
- J. HOCHARD : nouveau manuel de Droit social.
éditions Neret - Paris sans date.
- IMBERT (J) et (H. Legohérel) : Histoire économique (des origines à 1789) - Thémis, science économique - P.U.F. 2° éd. Paris 1970.
- IMBERT (J) et (H. Morel, R.J. Dupuy) : la pensée politique dès origines à nos jours - "Textes et documents" - P.U.F. Paris 1969.
- L. INGENCE : peines et espoirs du prolétariat.
éd du Témoignage - Chrétien Paris 1946.
- P. JACCARD : Histoire sociale du travail de l'antiquité à nos jours. Payot - Paris - 1960.
- UNEF - JOHN : la naissance de la civilisation industrielle et le monde Contomperain.
Economie, société et civilisation. A. Colin - Paris 1954.
- J. M. KEYNES : The economic consequences of the peace.
Londres - Macmillan 1920
- J. KUCZYNSKI : les origines de la classe ouvrière.
"l'univers des connaissances" - Hachette - Paris 1967.
- LAJUGIE (Joseph) : Les doctrines économiques - Que sais-je n°386 p. U.F. 12° éd. Paris 1976.
- G. LEFRANC : Histoire du travail et des travailleurs Flammarion-Pairs 1975.

- LESOURD (J.A.) et (Cl. Gérard) : Nouvelle histoire économique (T. I : le XIX siècle). - Coll. V. A Colin, Paris 1976.
- LEVY - LEBOYER (M) : Les banques européennes et l'industrialisation internationale dans la première moitié du XIX° siècle - P.U.F. Paris 1964.
- LOWER (J.) : Les idées et moeurs au siècle de l'optimisme - Flammarion Paris 1969.
- MANTOUX (Paul) : La révolution industrielle au XVIII° siècle éd. Genin - Paris 1973.
- R. MARX : la révolution industrielle en Grande - Bretagne. Coll V2 A. Colin - Paris 1970.
- MICHEL (Bernard) : Banques et Banquiers en Autriche au début du XX° siècle - Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques Paris 1976.
- Mill (Stuart) : Textes choisis - "Préface de F. Trevoux". - Coll "des grands économistes" - Dalloz - Paris 1953.
- MILLET (Louis) : La pensée de Rousseau - Coll. "Pour connaître" Bordas - Paris 1966.
- MONTESQUIEU : du principe de la démocratie "Extraits" Lib. de Médicis - Paris 1948.
- MONTESQUIEU : de l'esprit des lois "les grandes thèmes" - Coll. "idées" - Gallimard - Paris 1970.
- Ch. MORAZE : les bourgeois Conquerants. "Destin du Monde". A. Colin. Paris 1957.
- MOUSNIER (Maurice) : Histoire des faits économiques contemporains Sciences économique - Thémis, P.U.F. Paris 1976.
- R. MOUSNIER : les XVI° et XVII° siècles T IV : l'histoire générale des Civilisations P.U.F. - Paris 1967.
- NABILA. - KAMEL : les retombées de Mai 1968 sur le régime juridique des libertés publiques en France. Thèse - Rennes 1974.

- NIVEAU (Maurice) : Histoires des faits économiques contemporains Sciences économiques - Thémis - P.U.F. Paris 1976.
- NORTHCOTE (Parkinson) : The evolution of political Thought
Traduction en français par Louis Evrard "l'évolution de la pensée politique".

T. II : Troisième Partie : la démocratie.

Coll. "idées" - Gallimard - Paris 1965.

- C.N. PARKINSON : l'évolution de la pensée politique.

T. III - 3^e partie : la démocratie.

Coll "idées" - ed. Gallimard - Paris 1965.

- PASCAL (Georges) : Pour connaître la pensée de Kant - Bordas Paris 1966.
- H. PELLING : Histoire du syndicalisme Britannique.
ed. du seuil - Paris 1967.
- R. PERNOUD : les origines de la bourgeoisie P.U.F. - Que sais -
je N° 456 - Paris 1957.
- P. PIC : législation industrielle. 5^e ed - A. Rousseau, Paris 1922.
- PIETTRE (André) : Pensée économique et théories contemporaines Précis Dalloz - 6^e éd. Paris 1973.
- PIETTRE (André) : Histoire économique 2^e éd. - Cujas - Paris 1973.
- POLIN (Raymond) : Politique et philosophie chez Thomas Hobbes.
Lib. J. Vrin - Paris 1977.
- F. PONTEIL : histoire générale Contemporaine.
"du milieu du XVIII^e siècle à nos jours".
Dalloz - 4^e édition - Paris 1973.
- PRADES (J) : La sociologie de la religion chez M. Weber "essai
d'analyse et de critique de la méthode" - Louvain - Nauwe-
laerts, 1966.
- PRELOT (Marcel) et (Georges Lescuyer) : Histoire des idées
politiques Précis Dalloz - Dalloz 6^e édition Paris 1977.

- D. REDOR et (J. P. Rioux) : la révolution industrielle en Grande-Bretagne.
Profil "Dossier" - Economie, sociologie et sciences sociales
Hatier - Paris 1980.
- REINHARD (M) et M. Armengaud et J. Dupaquier) : Histoire générale de la population mondiale - Montchrestien, 3^e édition, Paris 1968.
- R. REMOND : introduction à l'histoire de notre temps. (1815-1914).
"Histoire". ed. du seuil - Paris 1974.
- RIOUX (J.P.) : La révolution industrielle (1780-1880) - Coll. "Histoire" éd. du Seuil - Paris 1971.
- ROSTOW (w - w) : Les étapes de la croissance économique Coll. "Points" éd. du Seuil - Paris 1970.
- L. De RIEDMATTEN : le problème social à travers l'histoire.
2^e éd. éditions de l'Observateur Versailles 1957.
- H. SEE : remarques sur l'évolution du capitalisme.
Revue de synthèse de l'histoire que. TXXXVI (N.S.T. XI).
La renaissance du livre - Paris 1924.
- SEE (Henri) : Les origines du capitalisme moderne - Lib. A. Colin, Paris 1936.
- P. SILVESTRE : le mouvement ouvrier jusqu'à la deuxième guerre mondiale. A. Colin - Paris 1970.
- SURATTEAU : L'idée nationale de la révolution à nos jours Coll. "S.U.P." P.U.F. Paris 1972.
- TAWNEY (R.H) : La religion et l'essor du capitalisme — Marcel Rivière - Paris 1951.
- TOUCHARD (Jean) : Histoire des idées politiques.
T I : dès origines au XVIII^e siècle (4^e éd. 1971).
T II : dès XVIII^e siècle à nos jours (4^e éd. 1975) - P.U.F. Paris.

— ٤٦٣ —

- A. TOURAINE : la Conscience ouvrière ed du Seuil - Paris 1966.
- M. TRONTI . Ouvriers et Capital ed. Christian bourgeois - Série "cibles". Paris 1977.
- M. VERRON : participation, histoire du travail, développement et doctrines Sociales.
ed. Polyglottes. Paris 1968.
- VINCENT (J.M.) : Le capitalisme selon Weber - "l'homme et la société" N° 4, Avril-Juin 1967 pp. 69-77.
- WEBER (Max) : l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme
"Traduit de l'allemand par Jacques Chavy" - Paris 2° édition 1967.
- WEILL (G) : l'Europe du XIX° siècle et l'idée de nationalité "Préface Henri Berr" - Paris 1938.
- A. WELFGANG : histoire du mouvement ouvrier en Europe.
Petite Collection maspero. Paris 1973.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرست

تمهيد وتقسيم الدراسة :

الفصل الأول

صفحة

١٥	العوامل التي ادت الى قيام الثورة الصناعية
١٦	المبحث الأول : العوامل الاقتصادية
١٦	المطلب الأول : الفتحاحات الاستعمارية وتراكم راس المال
٢٦	المطلب الثاني : الاختراعات الفنية والصناعية
٣١	البند الأول : الغزل والنسيج
٣٨	البند الثاني : الصناعات المعدنية
٤٢	البند الثالث : الآلة البخارية
٤٧	البند الرابع : التطور في الصناعات الاخرى
٤٩	المطلب الثالث : الثورة الزراعية
٥٠	البند الأول : تطور الملكية الزراعية وحركة الاسيعة
٥٩	البند الثاني : تطور وسائل وفنون الانتاج الزراعى
٦٣	البند الثالث : العلاقة بين الثورة الصناعية والثورة الزراعية
٦٧	المطلب الرابع : تطور وسائل النقل
٧٨	المطلب الخامس : تطور اعمال البنوك
٨٢	البند الأول : تطور البنوك في انجلترا
٨٥	البند الثاني : تطور البنوك في فرنسا

صفحة

٨٧	البند الثالث : تطور البنوك في باقى دول القارة
٨٩	البند الرابع أ : تطور البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان
٩١	المبحث الثانى : العوامل الاجتماعية والفكرية والسياسية
٩٧	المطلب الأول : عصر النهضة
٩٨	البند الاول : الافكار السائدة في العصور الوسطى
٩٩	البند الثانى : مفهوم النهضة
١٠٣	البند الثالث : النهضة الادبية والعلمية والفنية
١٠٣	(أ) النهضة الادبية
١٠٤	(ب) النهضة الفنية
١٠٦	(ج) النهضة العلمية
١٠٨	المطلب الاول : الاصلاح الدينى
١١٠	البند الاول : كالفن والفكر الرأسمالى
١١٢	(أ) المبادئ الاقتصادية العامة
١١٤	(ب) كالفن والحياة التجارية والصناعية
١١٤	(ج) كالفن والقروض بفائدة
١١٥	١ - القروض المجانية (قروض الاستهلاك)
١١٥	٢ - القروض الانتاجية (قرض المشروع)
١١٧	البند الثانى : البيوريتانية والرأسمالية
١١٨	(أ) موقفهم من العمل
١١٩	(ب) تراكم رأس المال
١١٩	(ج) تحويل البروتستانتية من فكر دينى الى فكر عصرى
١٢٠	(د) مساهمة البيوريتان في زيادة الانتاج والحد من الاستهلاك
١٢١	(هـ) البيوريتانية والفقر
١٢١	(و) البيوريتان وأعمال البنوك
		(م ٣٠ - الثورة الصناعية)

صفحة

المطلب الثالث : العوامل السياسية	١٢٤
البند الاول : انتصار مبدأ « القوميات »	١٢٤
البند الثاني : تطور الفكر السياسي الليبرالى	١٣٠
المطلب الرابع : التطورات الاقتصادية « الليبرالية الاقتصادية »	١٤١
البند الاول : المذهب التجارى	١٤٢
(أ) مقدمات المذهب التجارى	١٤٢
(ب) مضمون المذهب التجارى	١٤٥
١ - المذهب التجارى مذهب نقدى	١٤٦
٢ - في فرنسا (سياسة تصنيعية)	١٥٣
٣ - المذهب التجارى مذهب قومى	١٥٢
(ج) تطبيق السياسة التجارية	١٥٢
١ - في اسبانيا (الاحتفاظ بالمعادن النفيسة فى الداخل)	١٥٣
٢ - في فرنسا (سياسة تصنيعية)	١٥٣
٣ - في انجلترا (سياسة تجارية)	١٥٤
البند الثانى : المذهب الحر	١٥٦
١ - مدرسة الطبيعيين Les physiocrates	١٥٩
١ - الاسبب التى أدت الى ظهور الافكار الفيزيوقراطية	١٦٠
٢ - نظريات وأفكار الفيزيوقراطيين	١٦١
(ب) المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث) l'Ecole classique	١٦٤
المطلب الخامس : التوسع الديمغرافى	١٧٣
خاتمة الفصل الاول	١٧٩
تمهيد وتقسيم	١٨٢
المبحث الأول : الثورة الصناعية وتقسيم المجتمع الى طبقات	١٩١
المطلب الأول : الطبقة البورجوازية	١٩٦

صفحة

- البند الأول :** نشأة وأصول البورجوازية الصناعية ... ٢٠١
- (أ) البورجوازية الصناعية تختلف عن الطبقة الرأسمالية السابقة عليها ... ٢٠١
- (ب) كيف تكونت الطبقة البورجوازية الصناعية (الأصول الاجتماعية للبورجوازية الصناعية) ... ٢٠٣
- البند الثاني :** البورجوازية الصناعية ومهمتها المتميزة ... ٢١٠
- البند الثالث :** البورجوازية الصناعية : وحدة المصالح والانتماء الطبقي ... ٢١٤
- المطلب الثاني :** الطبقة المتوسطة (او الطبقات المتوسطة) ... ٢٢٠
- البند الأول :** العناصر المكونة للطبقة المتوسطة ... ٢٢٢
- (أ) الوسيط التجاري ... ٢٢٢
- (ب) المهن الحرة ... ٢٢٥
- (ج) المهندسين والفنيين والخبراء الصناعيين ... ٢٢٦
- (د) الموظفون العموميون ... ٢٢٧
- البند الثاني :** التعليم وأثره في خلق الطبقة المتوسطة ... ٢٢٨
- المطلب الثالث :** الطبقة العاملة ... ٢٣١
- البند الأول :** ملاحظات أولية على نشأة الطبقة العاملة ... ٢٣٣
- البند الثاني :** المدن الصناعية والمصنع الحديث ... ٢٣٨
- (أ) المدن الصناعية ... ٢٣٨
- مثال للمدينة الصناعية : مدينة مانشستر الانجليزية ... ٢٤٤
- (ب) المصنع الحديث ... ٢٤٧
- أولا :** تحديد مكانة العامل النسبة للآلة ... ٢٥٠
- من ناحية التفكير البشري ... ٢٥١
- على الصعيد المعنوي ... ٢٥٢
- ثانيا :** أثر المصنع في ميلاد الطبقة العاملة « الشعور بالانتماء الطبقي » ... ٢٥٤

صفحة

٢٥٥	البند الثالث : ميلاد الطبقة العمالية في أهم البلدان الصناعية ...
٢٥٦	(أ) في إنجلترا
٢٦١	(ب) في الولايات المتحدة الأمريكية
٢٧٠	(ج) في فرنسا
٢٨١	المبحث الثاني : ظروف عمل ومعيشة الطبقة العاملة
٢٨٣	المطلب الأول : ظروف العمل
	البند الأول : الشروط الصحية لاماكن العمل والرقابة على
٢٨٣	العمال
٢٩٢	البند الثاني : عمل النساء والأطفال
٣٠٨	البند الثالث : عدد ساعات العمل
٣١٤	المطلب الثاني : مستوى معيشة الطبقة العاملة
٣١٤	البند الأول : الأجور (الأجور الاسمية)
٣١٥	(أ) إنجلترا
٣١٨	(ب) فرنسا
	البند الثاني : مستوى معيشة العامل : المأكل ، الملبس والسكن
٣٢١	(أ) (أجر الفعلي)
٣٢٢	(أ) امثلة لميزانية بعض العائلات من الطبقة العاملة
٣٢٨	(ب) السكن
٣٣٧	المطلب الرابع : مستوى معيشة العمال : تقدم أم انحدار ؟

الفصل الثالث

الآثار القانونية للثورة الصناعية

٣٤٤	تقديم وتقسيم
٣٤٧	المبحث الأول : ارهاصات القانون الاجتماعى
٣٤٨	المطلب الأول : مبدأ حرية العمل وأثره في تنظيم علاقات العمل

صفحة

البند الأول : الطابع الفردي الليبرالي للقانون في النظام

الرأسمالي ... ٣٤٩

البند الثاني : تأثير الفكر الليبرالي على علاقات العمل : مبدأ

حرية العمل ... ٣٥١

(أ) مبدأ حرية العمل في فرنسا ... ٣٥٢

١ - قانون Allarde ... ٣٥٣

٢ - قانون Le Chapelier ... ٣٥٤

(ب) انجلترا ... ٣٥٥

البند الثالث : آثار اطلاق حرية العمل ... ٣٦١

المطلب الثاني : الأفكار الاشتراكية والاجتماعية ... ٣٦٢

البند الأول : الأيديولوجية الاشتراكية : رد فعل للمساواة

الاجتماعية الناشئة عن الثورة الصناعية ... ٣٦٣

البند الثاني : أهم المفكرين والمدارس الاشتراكية ... ٣٦٧

(أ) سان سيمون ... ٣٦٨

١ - المفكر ... ٣٦٨

٢ - المدرسة سان سيمونية ... ٣٧٠

(ب) شارل فورييه ... ٣٧٣

(ج) لويس بلان ... ٣٧٦

١ - نقد التنافس الرأسمالي ... ٣٧٧

٢ - الحل : الورشة الاجتماعية ... ٣٧٧

(د) برودان ... ٣٧٨

١ - العمل الانساني : اسمى المعاني ... ٣٧٩

٢ - العدالة ... ٣٧٩

٣ - الملكية ... ٣٨٠

٤ - موقف برودان من الدولة ... ٣٨١

صفحة

٣٨٢	(هـ) كارل ماركس
٣٨٤	المطلب الثالث : ردود الفعل لدى العمال : بداية العمل الجماعي
٣٨٧	البند الأول : ردود الفعل العمالية في فرنسا
	(أ) صور الجمعيات العمالية في فرنسا في ظل تحريم النقابات
٣٨٧	العمالية
٣٨٩	(ب) الاضرابات العمالية في فرنسا
٣٩٣	البند الثاني : ردود الفعل العمالية في إنجلترا
	المبحث الثاني : ميلاد القانون الاجتماعي « حق التنظيم الجماعي وتنظيم
٣٩٨	علاقات العمل »
	المطلب الأول : الخصائص المشتركة لتشريعات العمل في البلدان
٤٠٠	الصناعية
٤٠١	البند الأول : تشابه الموضوعات التي يعالجها القانون الاجتماعي
٤٠١	(أ) تنظيم النشاط الصناعي
٤٠٢	(ب) الاعتراف بالتنظيمات المهنية وبأهمية دورها
٤٠٢	(ج) تنظيم قواعد حماية العامل
٤٠٤	(د) حماية الأجر
٤٠٥	(هـ) تنظيم هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل
٤٠٦	البند الثاني : نماذج التشريعات الاجتماعية
٤٠٦	(أ) المجموعة اللاتينية
٤٠٧	(ب) المجموعة الانجلو - أمريكية
٤٠٧	(ج) المجموعة الجرمانية
٤٠٨	(د) المجموعة السلافية
٤٠٨	(هـ) مجموعة دول الكومنولث
٤٠٨	(و) مجموعة بلاد الشرق الأقصى والشرق الأوسط

صفحة

المطلب الثاني : ميلاد قانون العمل في بعض البلدان الصناعية ... ٤٠٩

البند الأول : ميلاد قانون العمل في إنجلترا وبعض دول

المجموعة الأنجلو - أمريكية ... ٤٠٩

(أ) إنجلترا ... ٤٠٩

١ - تنظيم علاقة العمل ... ٤٠٩

٢ - النقابات الانجليزية ... ٤١٣

(ب) الولايات المتحدة الأمريكية ... ٤١٧

(ج) استراليا ونيوزيلندا ... ٤١٩

البند الثاني : فرنسا وبعض دول المجموعة اللاتينية ... ٤٢٠

(أ) فرنسا ... ٤٢٠

١ - المرحلة الأولى : مرحلة الليبرالية المطلقة وصدور

قانون ١٨٤١ ... ٤٢١

٢ - المرحلة الثانية : حماس تشريعي غير فعال ... ٤٢٢

٣ - المرحلة الثالثة : التطور البطيء لقانون العمل

والاعتراف بحق التنظيم الجماعي (١٨٤٩ - ١٨٩٠) ... ٤٢٥

٤ - المرحلة الرابعة : التطور السريع لقانون العمل

(١٨٩٠ - ١٩٣٦) ... ٤٣٠

(ب) بلجيكا ... ٤٣١

(ج) إيطاليا ... ٤٣٤

البند الثالث : ألمانيا وسويسرا ... ٤٣٥

(أ) ألمانيا ... ٤٣٥

(ب) سويسرا ... ٤٣٨

البند الرابع : الدول الاسكندنافية ... ٤٤٠

[illegible]

تطلب جميع منشوراتنا من
مؤسسة

دار الكتاب الحديث

للطباعة والنشر والتوزيع

الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير

بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضي

ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤